يلتمس الدعاء من الناظر فهرست كتاب شرح رضي في شرح

كتاب الكافية لإمام أئمة النحو وأصول الفقه والمنطق والمعاني الشيخ جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب المالكي وأما الشرح فللمولى المحقق المدقق العلامة نجم الأئمة وسراج الأمة مولانا الرضي الاسترابادي الاثنا عشري عليه الرحمة

فهرست مطالب الكافية

تم الفهرست بعونه تعالى

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين الكلمة مبتدأ واللام فيها للتعريف الجنس اشارة الى الماهية لان الحمل عليها بيان الماهية لا التعريف جميع الافراد من حيث الافراد ولا التعريف فرد من الافراد لما الماهية المراد فلا يكون للاستغراق والعهد ولا يلزم اذا اريد بها الماهية ان يكون للعهد باعتبار تعين فرد معهود بما اطلق عليه لفظ الكلمة لان الماهية المعتبرة في هذا العلم هي التي تذكر في المتن وليس لها معنى منظور اليه في هذا الفن وراء ذلك الماهية حتى يكون لها فرد من افرادها وتاؤها لا يكون للوحدة فانها ليست لان يكون لاسم مفرد منكر على تقدير حذفها كتمرة وتمر والكلم جمع مكسر كلبنة ولبن لا الاعوما بين وان سلم انها للوحدة لا ثم المنافاة فان اللفظ في تعريف الجنس بالماهية وهي واحد وامكان اسم الشيء وذلك عارض ولا ينافيه التاء وجاء للوحدة ولفظ خبرها وهو مصدر بمعنى الملفوظ ... ماض مجهول والساكن فيه ومفعول ما لم يسم فاعله راجع الى اللفظ المعنى جار ومجرور متعلق به ومفرد بالجر صفة المعنى وبالرفع صفة اللفظ بالتصحيح على الجوار والساكن في وضع والجملة صفة اللفظ والقول انما التكرار هذا الوجه لتعلم تصرف الاعراب ومعانيه لا انه نقل عن المصنف

كتاب شرح هندي على الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلت الاثنين ان يحاط بصفات كبريائه عن ان تشتمل بحمد كافة نعمه واحصى به سائلة الاوهام وعزت في بحار عزته سابحة الاوهام كل ما يخطر ببال او في الافكار دون حقيقة ملكوته وجميع ما يعتمد عليه ضمائر اولي الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدس عليه من نعوت جبروته وصلوته وسلامه على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد المجتبى عبد الله البشر به قبل ميلاده وعلى اله الطيبين الاطهار من عترته واولاده وبعد فقد طلب مني بعض من اعتنى بصلاح حاله واسعفه بما التمسه مقدمة من مقترحات اما المتعلق بما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في النحو عند قرائتها علي فاستاثنت له مع عوز ما يحتاج اليه الناقص في هذا النحو وانا السائل هذا الفتح من افطنتنا لوفادة والبصيرة النقادة بنكات سواله وتحقيقا لماموله ثم اقتضى لهال بعد الشروع البقاء وزعل الاصول الى الفروع وان كان رجيتا فبركات الجناب المقدس المطهر النبوي صلوات الله على مشرفه لا لعناية فيه ولا لافن فضور مؤلفه فيا حبيبه والله تعالى الموئل لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله

الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر وليس الجمع من التاء من هذا النوع جمعا لذلك التاء كما يجيء تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالنيل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتاثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصبه على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة سواء كان مهملا او لا اما اطلاقه على المفردات فكقولك من تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له والقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة تطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى او على اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقولهم ثم استعمل الكلام استعمال المصدر نقيل كلمته كلاما كما اعطاء مع انه في الاصل اسم لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بفتح الدال بمعنى دهنك بضمها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء في الفصل ومن قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه للمعنى الاول في الثاني وضعته لمعنى الثاني بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى في الاصل لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قبل ذلك وضعته كما اذا سميت زيدا رجلا ولا يقال لكل لفظ بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران بقصد التواطؤ بها او مهرات للعوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد الحدوث الى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى فان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ ولا فيصاح الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور في اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به اي يراد به بمعنى المفعول قوله لمعنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى ضرب وضرب والمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد ما لا يدل جزئه على جزء معناه وهذا كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزئه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يتحرج في الحدود الالفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف فيها لان الحد للتبيين فليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذا

اعلم ان الوضع اما شخصي او نوعي اما الوضع الشخصي بان يضع الواضع الفاظا معينة لمعان معينة كزيد وعمرو وبكر والوضع النوعي بان يضع الواضع قانونا كليا ... الموضوع بالوضع النوعي ...

وهي مبتدأ والجملة الكلمة اسم خبرها وعدّ التطابق بينهما لما عرفت أن الضمير إذا كان بين المذكر والمؤنث يجوز تذكيره وتأنيثه وفعل
عطف عليه وحرف كذلك وهذه الجملة معطوف على جملة سابقة وهي قولها الكلمة لفظ

في تعريف الكلمة

يخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء واحترز
بقوله لفظ عن الخط والعقد والنصبة والإشارة فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليس بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس أيضا إذا
كان أخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دالّ
على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كأح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل لأنه دال على أنه دال على معنى حياة المتكلم به ولكن
عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلفظ ونحوه من المهملات وقدم الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ
وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين فإن قيل إن التاء في لفظ الكلمة للوحدة لأن الكلمة والكلم كتمرة وتمر واللام فيه للجنس
فبينهما تناقض لدلالة الجنس على الكثرة والتاء تقتضي الوحدة فالجواب أن اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك
قلنا الجنس على ضربين أحدهما استغراق الجنس وهو الذي يصح فيه لفظة كل كقوله تعالى إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا أي كل الإنسان ولولا
لم يجز الاستثناء لأنه يجب دخول المستثنى ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير
دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى أن يأكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس أيضا ومثله قولك
ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة إذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني إذ ماهية الجنس
من حيث هي لأن الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه أو قيل لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث فالجواب أنه لا يجب توافقهما
إلا إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة أو في حكمها كالمنسوب أما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ
ههنا وإن كان بمعنى المفعول أي ملفوظ بها كما ذكرنا إلا أن أصله مصدر ويعتبر الأصل في نحو امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث
ولا يثنى ولا يجمع فإن قيل كان ينبغي أن يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان لأنهما لفظتان وكذا الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لأن مثل قولك
قالا وقالوا كالرطل ... لفظ واحد وكذا ما يتلفظ به مرة واحدة مع أن كل واحد من الأولين كلمتان بخلاف الثاني فإن قيل هلا استغنى بقوله وضع
عن قوله لمعنى مفرد لأن الواضع لم يضع إلا المفردات وأما المركبات فهي باختيار المستعمل بعد وضع المفردات لا إلى الواضع فالجواب أنا لا نسلم أن المركب
ليس بموضوع وبيانه أن الواضع إما أن يضع ألفاظا معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها إلى علم اللغة وإما أن يضع قانونا كليا يعرف به
الألفاظ فهي قياسية وذلك القانون إما أن يعرف به المفردات القياسية وذلك كما يبين أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن
أفعل على وزن مُفْعِل وكذا حال اسم المفعول والأمر والنهي والآلة والمصغر والجمع ونحو ذلك وهذه يحتاج في معرفتها إلى علم التصريف وأما
أن يعرف به المركبات القياسية وذلك كما يبين مثلا أن المضاف مقدم على المضاف إليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب
أجزاء الكلام وهذه يحتاج في معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الآخر إلى علم النحو كما ذكرنا فإن قيل إن نحو
قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الأفعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه إذ الواو يدل على الجمعية والألف على
التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل أيضا وكذا تاء التأنيث في قائمة والتنوين ولام
التعريف وألف التأنيث فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج
ككلمة واحدة فأعرب المركب إعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة بالكلم المذكورة وكذلك الحركات الإعرابية ولعاملتهما معاملة الكلمة
الواحدة سكن أول أجزاء الفعل في المضارع وغيّر الاسم المنسوب إليه نحو نمري وعلوي وشقوي وغير ذلك فغيّرت بالحرفين بنية المنسوب
إليه والمضاف وصارتا من تمام بنية الكلمة وأما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت فلا يوجب تغيير البنية إذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها
في البنية كما يجيء في أول التصريف ثم أما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لأنه كلمة بلا خلاف مع أن الحدث مدلول حروفه والزمان والإخبار عن حصول ذلك
الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا
والحركات مما يتلفظ به فهو إذن كلمة مركبة من جزأين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو أسد في جمع أسد وكذا المصغر نحو رجيل ورجال ونحو ضارب
ومضيرب ومضيريب لأن الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول في الأمثلة المذكورة هو الحركات الطارئة مع الحرف الزائد ولا يصح أن يدعى
أن الوزن الطارئ كلمة صار بالتركيب كجزء كلمة كما ادعيناه في الكلمة المقدمة كما يصح أن يدعى في الحركات الإعرابية فالاعتراض بهذا الكلام لازم
إلا أن يقيد تفسير اللفظ المركب فيقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزأين متعقب للآخر وفي هذه الكلام المذكورة الجزءان ... معا
قوله وهي اسم وفعل وحرف إنما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام ولأحوال
الكلام ... له من الإعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لأنه وإن لم يتأت من الفعلين كلام كما يأتي من الاسمين لكنه أحد جزأي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف
فإنه لا يتألف منه ومن كلمة أخرى كلام فإن قيل يجب أن يكون الكلمة هذه الثلاثة معا لأن واو الجمع يكون نحو ... كلمة لأنه اسم وفعل وحرف
فالجواب أنه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء إلى أجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشيء إلى جزئياته نحو قولك الحيوان إنسان وفرس وغير

لانها واللام حرف جر وان حرف من حروف مشبهة بالفعل وها اسمها عائد الى الكلمة وانما لم يجب تقديمها على المعطوف عليه مع انها بالعاطفة مع او وان حرف ناصب تدل فعل منصوب بها والمستكن فيه فاعله راجع الى الكلمة وعلى حرف جر ومعنى مجرور بها والجار والمجرور متعلق بتدل في نفسها حرف جر نفسها مجرور بها مضاف الى الكناية راجع الى الكلمة وهو متعلق بها ايضا وهذه الكلمة الجملة خبران وهي مع اسمها وخبرها تاويل المفرد اي لانها مجرورة باللام وهذا الجار مع مجروره متعلق بفعل مفهوم دل عليه كلام المصنف اكتفى على الانواع الثلثة ولم يزد عليها مع ان هذه الجملة تحتاج الى الدليل اعلم انها ليست بزيادة عليها فكانه قال هي اسم وفعل وحرف للحصر بزيادة تعليلها الذي انا

ويفهم حصر ذلك التعليل بالحصر في ما يدخل تحت الكلية نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حال واحدة كما يجيء في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في نحو جاء زيد وعمرو او في كونهما حاكمين على شيء نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى احد الثلثة دون الباقيين بلى ان اريد الحصر مع او قدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم واما فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور في المنطق وكذا كان ينبغي ان يذكر المص لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامات الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مسلم لكن الصغرى لا تصدق لان معنى كلامك ان الفعل كلمة من حيث المعنى لا لفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط كما ان اردت به ان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو باعتبار دال على معنى مفرد وتقول فعل ماض فنقول هذا ايضا ممنوع لان معنى كلامك هو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اريد بذلك اللفظ معنى الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم يرد ان من في التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له او لا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصد معنى الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه لفظ المجهول مطلقا مشعور به ومعناه انه موهوم لا نعرفه فرفع جميع ذلك مثل ان احدهما محكوم عليه بشيء وهو المذكور في اللفظ والاخر محكوم عليه بشيء نقيض ذلك وهو المكنى بلفظ عنه فلا يلزم التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف وهذا من الاسم ومن الخبر لان حاصله اما دلالة او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام فاستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها او على معنى لا في نفسها الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة فهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة اي تكون جامعة الترديدين فيها ولا النقض فاثبت بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام المذكورة لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ومعنى تضمن الكلمتين تركبه منهما وكونهما جزئيه وذلك لان المركب على كل جزء من اجزائه ولا يتضمن وجز الكلمتان يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد او مقدرين كنعم في جواب من قال ازيد قائم او قام زيد او احدهما مقدرا دون الاخر وهو اما الفعل كما في زيد قائم او الفاعل كما في زيد قام او المبتدأ او الخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت واشتريت وفي الطلبي نحو هل زيد قائم وليتك ولعلك قائم وكذا نحو اضرب فانه طلب من مخاطب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله ومن المضروب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لقلة استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد قائم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر والمراد انه يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل له عليه ويجيء فيه مزيد بحث فتأمل وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا عن كل واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد تأديبا امامك يوم الجمعة ضربتين فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر وكان على المص ان يقيد بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب به لئلا يخرج بالاصلي اسناد المصدر واسماء الفاعل والمفعول

[illegible] بل لهذه الجملة الواقعة على تدرك البناء فيبتدأ والظرف خبره ومن الجملة [illegible]

من الصفة الفعلية لما امكن [illegible] المثابرة فيها على بغير مستقل ومعروف منصوب بها والمستتر فيها عائد الى الاول ويا اهل جارة ومجرور متعلق به مضاف الى الاخر [illegible]

حقيقة لها والتطابق بينهما ثابت هذا وذا قول غير لازم التطابق اللفظي والمعنوي ونظيره من جهة قوله تعالى والقتل الذين لم يعلموا وبدل عنهم والجملة الفعلية خبر لها

ونحو لا شك ان الذي الثاني مبتدأ والاسم خبره الاول مبتدأ والفعل خبره وقد حرف من خواص الفعل علم فعل ماض مجهول وبذلك جار ومجرور متعلق به ارشاد الى الحصر

وكذا مفعول ما لم يسم فاعله مضاف الى كاف هو مضاف الى واحد

والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسماء الافعال ولتخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها التوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية فالفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس انما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما تركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضرب زيد وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثابتة الممكنة بين الكلم الثلث وهي اسم مع حرف وفعل او حرف وحرف مع حرف فذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا او مسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلثة لا يتأتى الا في الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يتأتى اي ولا يتيسر الاسناد الا في الاسمين او في فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اي بتركيب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى مع اي مع هذا الرابط قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اي كلمة دلت فلا يرد عليه الخط والعقد والنصب والاشارة وانما اورد لفظ ما مع احتمالها الكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئي لها وقوله في نفسه الجار والمجرور في محل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها الكلمة وقال المصنف ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقوله في غيره راجع الى معنى فان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره ينتقض قولهم على معنى في نفسه لا يبقى في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال في نفسها كذا ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة اللفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والنكرة بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصري او مؤخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا التضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا المعنى الجدار والسقف دالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به كذا اضرب في هل ضربت متضمن لمعنى الاستفهام لان ضربت مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه اذا كان كذلك من معنى الاستفهام موجد فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل الهمزة في اضرب ونون نضرب على معنى الضمير اللازم اضمارها وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان وقد يكون دالة على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معا الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء فمعنى من ومعنى لفظة الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ اخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن لفظ من لان الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ اخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك الشيء فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى في شيء اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالاضافة

وذلك بان يقال طويل امثاله فجا شيء رجل طويل موجد لمعنا اي الطول في موصوف حتى صار الموصوف متصفا له
وذلك ان معنى طويل وطول متنو بالحصل معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول قائم به ومنهما الطول وصاحبه لا مجرد
الطول الذي هو رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل قائم به الطول واما قولهم النعت دال على معنى
في متبوعه فلكونه المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد يفيد المعنى في
غيره اعني ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دلالة اي دلالة بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان
ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب فلا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب في ضرب
زيد لا يدل على ضاربية ما لم تقع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب
مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب في فاعل هو ضاربية بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره قوله
غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه
مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا
مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي
فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب في القتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر فان ذلك
المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسحر لان اللفظ وان دل على زمان
لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه
وان اقترن بحدث ما كل واحد منهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج
ايضا اسما الفاعل والمفعول عند من اعملهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان
ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل
بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع قلنا انه حقيقة في الحال مجاز
في الاستقبال وكذا ان قلنا انه باشتراكه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل
واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا
يخل بكونه لاحدهما معينا في الوضع وكذا يدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا في
الوضع وقوله كان الانشاء العارض لازما كما في عسى وغير لازم كما في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي
والمستقبل والحال اذا اريد الفعل الذي مضى من الزمان والفعل الآتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا
للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والآتي ولي
ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل
الصبوح والغبوق والسحر والاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلاثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشيء في
الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم يبقى هذه الدلالة مع
تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضي والبقاء في المكان كان او في الزمان قال الله تعالى كانت من الغابرين
وانما لم يعتبر قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في
الحدود وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة
في المعنى المقصود بها فان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط
واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا
ضرورة الى لفظ اخر لكن لا يفيد معناهما الذي هو الشيء المبهم ويحدثنا من ذلك اللفظ فان لفظة الذي مثلا تفيد معناها
الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الا
ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فيهما مبهما لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من
معين مخصص فلذا عدا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية
فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ اخر وكذا معنى كم الكثرة التي هي معنا فيما بعدها بخلاف
رب بمعنى قل الحرفيتين فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحدي
الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما ذكرنا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول
علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطروا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما اسم
واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه غيره نحو قولهم ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فلفي مثل هذا الاسم لكثرة
الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت ا ايهم تضرب تضمن معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا ماسوى

والشرط

او ابهام او ضم حرف الشرط او ابهما الاول او معنى او اسم عطف عليه فعل كان هذا الكلام معطوف على كلام سابق وهو الكلام ما تضمن والاسم مبتدأ وما موصولة او موصوفة
اي اللفظ ودل ماض معروف فاعله مستتر فيه والعائد الى ما او على معنى جار ومجرور متعلق بدل ففي نفسه ركائك وصف المعنى اي معنى حاصل النفس من تلك اللفظ من
غير افتقاره الى الغير بل يكون موجها الى معناه اي على معنى معتبر في نفسه لا بالنظر الى متعلقه وغير بالجر صفة لمعنى وبالنصب حال عنه وهو مفعول معناه ومتشبه من واول
وبالرفع خبر مبتدأ محذوف اي هو غير مقترن صفة لمعنى باحد الازمنة الثلاثة من تركيب في دليل الحصر هذا الجملة صلة او صفة لما وهو مع خبره المبتدأ

والشرط نحو من تضرب اضرب اي من تضرب فمن يعني في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان من تضرب اي ان اياه اضرب فتضمن اسم الاستفهام
والشرط معناها اي الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها في الكافي وغيرها
ثم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة
غير منعكسة والمراد بالاطراد ان يصدق كل ما صدق عليه الحد مثلا وجعل المحدود كقولك في قولنا الاسم كلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترن
فهو اسم وكذا القول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان يجعل مكان هذين نقيضهما فنقول كل ما لم يدل على معنى
في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس بجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ
مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن
وينعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا يطرد وكذا نحو كل ما دخله اللام فهو اسم ولا يقال كل اسم يدخله
اللام قوله دخول اللام اي لام الموصول نحو الضارب المضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات وبخلاف سائر
اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغيرهما لذلك وانما اختص لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة
في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا
الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هو اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ
قبيح لا يجيء الا في ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانه قصد ان يوفي الاسم اصناف الاعراب كما ان الثلث يقصد وافي المضارع
التي هو فرعه فيه واحد منها مقصورا لا يكون معمولا للفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معمولا له وهو الرفع والنصب واما التنوين فاختص ببعض
اقسامها الخمسة بالاسم ما لم يلتبس بالترنم فهي اذن اربعة اقسام احدها التنكير نحو صه وصه وايه وايه ووقع بعض تنوين الصرف واسم الفعل
واما التنوين في نحو رجل احمد وابرهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانما اذ سمعنا من ان يكون تنوين واحد للتمكن
والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا اذ سمي به الاسم
تمحض للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لما ذكرنا في لام التعريف وثانيها التمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يكون الا في الاسم
واما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذي اصله البناء
وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحينئذ ويومئذ وبكل وبما وسيجيء ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها المقابلة نون جمع المذكر السالم في
جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من قولهم لا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم يثبت في نحو
قوله تعالى من عرفات ولو كانت للتنكير لم يثبت في الاعلام وايضا عوضا عن المضاف ليس كذلك فلم يبق الا ان يكون في جمع المؤنث
في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب لا ترى انهم جعلوا نصب هذا الجمع بالجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قائم مقام
التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون شيء من معاني اقسام الخمسة المذكورة فكذلك
التنوين الذي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع اللام وفي
الوقف دون النون لان النون اقوى لحركتها وقال الربعي وجار الله العلامة انما لم يسقط من عرفات لان التانيث فيها اجمع
لان التاء التي فيها كانت لمحض التانيث سقطت التاء فيه لاذن جمع المؤنث وفيها قال نظرا لان عرفات مؤنث وان تلك التاء علامة تانيث
فيها الا متمحضة التانيث لا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتأويل بعيد
كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فتانيثها لا ينقص عن تانيث مصر الذي هو تانيث البقعة والاولى عندي ان يقال التنوين للصرف و
التمكن وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب هو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا
تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف المانع هذا مع ان جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقاء
الكسرة ويروى بيت امرئ القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم يفتح التاء مثله
مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كما يروى بالابصرف نعلي هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بالاطلاق
والاشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو النون الخفيفة لترك الترنم
انما يؤتى به لاشعار ترك الترنم عند بني تميم كروي مطاف وقد يكون الالف والواو والياء في القوافي بمطلق الترنم بها فيها من المد فيبدل منها
التنوين لمناسبتها اياها اذ الغرض الاشعار بترك الترنم فهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال اقلي اللوم
عاذل والعتابا فقولي ان اصبت لقد اصابا ولهم دخولها في الحرف ولا يمنع ذلك في القياس نحو نعم في القافية وقد يلحق عند بعضهم
المقيد فيختص باسم الغالي لانه يجاوز الحد وحده هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة
فقد جاوز الحد ويخرج به الشعر عن الوزن نحو وقاتم الاعماق خاوي المخترق بهذا الوجه ايضا وهو كقوله [illegible]

وهو مبتدأ عائد الى الاسم ومعرب خبره مبنى عطف عليه هذا الكلام معطوف عطف على كلام ماض فالمعرب مبتدأ والفاء للتفسير الالف واللام للعهد اسم ولعله
من الاشياء الاسم والمركب صفة لجزء محذوف وتقديره فالمعرب الاسم المركب كب مع غيره والذي موصولة ولم حرف جازم تشبه فعل مستقبل مجزوم بها والمستتر
فاعله عائد الى الاسم مبني مفعول مضاف الى الاصل وهذا الفعل فاعله ومتعلقه مفعول صلة للموصول وهو مع ها صفة اخرى

له بالخفيفة او تكسر للساكنين كما في خ ما يجيء في الكتاب وانما الحق بالقوى المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم
لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا
والحرف لا يدل على معنى في نفسه وطرده العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وغيرها فضربتا
فالتانيث والتثنية والجمع راجعة الى الاسم فيها وكذا التصغير في نحو يا ما ميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر راجع الى المفعول
المتعجب منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شيء موضوع في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله تعم
رب ارجعون فهو على تاويل ارجع ارجع ارجع نحو قول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب فالبس الاول بجمع والثاني تثنية اذا التثنية ضم مفرد
الى مثله او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتوكيد
والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان يذكر بلفظين مفردا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجراء مجرى المثنى او المجموع لمشابهته
لهما من حيث ان التوكيد اللفظي انضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك قوله
ثم فارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى والمثنى لكن الفرق بينهما ان نحو اضربا في الحقيقة مفرد كالمثنى ونحو لبيك في الحقيقة جمع
في صورة المثنى اذ المعنى الباباكثيرا واسعادا كثيرا واختص الاضافة اعني كون الشيء مضافا بالاسم لان المضاف اما تخصص كما في غلام زيد او التخفيف
والتخصص من خصائص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه وموذب الخدام وان لم تخصص المضاف
ولم تعرفه فهي فرع الاضافة المحضة فلا يكون للمضاف الى في مثلها الا الاسماء ولم يذكر المص من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل
قوله تعم يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وعد بعضهم من خواصه انهم فاعتذروا عن الايراد المذكور بان المضاف اليه
هو في الحقيقة المصدر المدلول عليه اي يوم جمع الله الرسل قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل
من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحجاز او الباردة واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال بحيث مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو
يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك تيتك زمن الحجاج امير المضاف اليها واما في الحقيقة من حيث المعنى فالمضاف
هو المضاف اليها الزمان في الجملتين قوله وهو معرب ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه
في صنف الاسماء فلا يدخل الا اسما فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا يجيء حد مبني الذي يذكره في صنف الاسم ولفظ المركب
يطلق على شيئين على احد الجزئين وعلى الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر والاجزاء الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب لانه ضرب من
وزيد فيهما مركبان ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب من زيد وهذا كما تقول مثلا الاحد المتضايفين هو زوج الاخر وتقول لهما معا
زوج ومراد المص المعنى الاول لا الثاني اذ المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فهو مراد المعرب من الاسماء
لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا لكنه عشر بحوه وهذا ذاب المص بورد في حده وهذه المقدمة الفاظ غير مشهورة في المعنى المقصود
منه على عنايته ينبغي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المقصود ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى
المتبادر الظاهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الكلام هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب للغير غير مشابه لمبني الاصل
معربا بل الاسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اليه لا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب لا الى المضاف
عامله على قول والحرف المقدر على الاخر كما يجيء وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة
في اوائل السور نحو حم ويس قوله مبني الاصل هذا ابهم من ذاك لانه اصطلاح يحدد منه واريد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسره في الشرح
وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذا اصل جميع الافعال البناء
على ما ذهب اليه البصريون فيدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع بابها لا يصح بل ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصيلا
في الاعراب كالاسم لم يرد المعارض علينا كما يجيء بابها لم يرد عليه ما ذكرنا ولم يرد على تفسيره المبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو عجبت من ضرب
زيد عمرا امس وذلك بان في المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره بان اي ان ضرب ولا لم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهته
المصدر المطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته الماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال وانما ذكر في حد المعرب التركيب مع كونه
غير مشابه لمبني الاصل احترازا عن قسمي المبني وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية
والمفعولية والاضافة وهو الاسماء المعدودة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلاثة واسماء حروف التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد بكر
عمرو والاصوات نحو كخ وهلا والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب
فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين تحقيق
الكلام في الاسماء المعدودة تعديدا ان شاء الله تعالى واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته الحرف او الفعل
على ما يجيء في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما يأتي فقوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج منه

ويحكم متبدل مقتضا الى جرالى المعرب لكن حرف ناصب ويختلف مضاع منصوبهاوآخره فاعله مقتضا الضم موجحا الى المعرب في بعض النسخ المائل الياء وآخره جر
اختلاف مجروريها مضاف لعوامل مضاف اليها وصفته اللازم مجروريها وقعت تعليلا لقوله ان يختلف لفظا تميز يفيد الاختلاف الآخر بين هو متبرع عن نسبة يختلف
آخره وتقديره ان يختلف لفظ آخره ثم ازيل الفعل عن نسبة الى آخره ونصبت لفظا على التميز ووصفه لمصدر محذوف ومفعول مطلق يحذف المضاف وتقديره
يختلف آخره اختلافا ملفوظا او اختلافا او تقديرا عطف عليه بعد الجملة اي بدل من قوله يختلف على المضاع وقعت حالا عن حكمه ومنه المبتدأ مع خبره معطوف على الشك
الاسما وانما احترز بالجنس انما لكونه اخص من الفعل ويجي قوله ويحكم ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذي
جعله المص بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لانما الجعله الغاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل قال المص وهو
الحق يلزم منه الدور لان المص ليس طالقا اختلاف الآخر بل الاختلاف الذي يجي لغيره ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوف على معرفة المعرب
المعرب اولا فان حد حدنا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان
ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المتنبي للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف الحكمي لان
معرفة المعرب بل اصطلح الاختلاف كلامه صحيح موقوف به كالقران وغيره جاز تعريف المعرب بهذا الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على
معرفة المعرب ان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف تقديرا وذلك احد قسمية اعني المركب منع العامل
نحو جاءني هؤلاء فهو مثل جاءني قاض قالجواب ان المعرب يختلف آخره تقديرا اي تقديرا الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما التعذر كما في المقصور
او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبة المبني لاني في انواع نحو
هؤلاء وامس قد يكون في آخره ايضا كما في جملة نحو هذا فهذا بتوني نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جا
الفتى فانه يقدر ان الرفع مقدر في آخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما منصب على
المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي لاختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب ما اختلف آخره به هذا اتمام الحد على ما توذن به كلمة الشرح
قوله ليدل على المعنى المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسما والضمير في قوله آخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعتورة اي المتعاقبة
قوله عليه اي على المعرب قوله ليدل الضمير للاختلاف او ضميرها وبينها الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظه ما العامل ايضا لانه الشيء
الذي يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالالة الفعل الاعراب فيها في الطا كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في
الحقيقة هو المتكلم بالة الاعراب لان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا اسموه عاملا ويمكن الاعتذار للمص
بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجدة بان يحمل باء الاستعانة نحو كما في الالة اكثر منه في الموجد ولا يعترض على هذا
الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وبياء النسبة وغيرها لاجل تاء التانيث بان يق الاعراب الذي كان على الآخر انتقل لاجل يا الاضافة
من غير انتقال الى شيء آخر وانتقل لاجل يا النسبة وتاء التانيث وانتقل الى اليا والتاء بتركهما مع الاسم وهذا تغير في الآخر وكذا في الف
المثنى وياءه وواو الجمع وياءه وذلك لانه انتقال الاعراب بما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكر نامع المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف
الى اليا والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد الحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا اذا قلت جاءني مسلمان عن المثنى ولم
تخبر عن المفرد ثم تثنيه وكذا البواقي فقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف ولا يق
ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر هو النون في ذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه
لم يخرج ما قبله ان يكون آخر المعرب فكذا النونان قال المص انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الا انه ليس على حد بعض
المتاخرين الاعراب اختلاف الآخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا وظاهر ان يقولوا انك لم اثبت الاختلاف من حيث
لا تدري بقولك اختلف آخره به ولا يختلف آخر الشيء بشيء الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن المصدر قال ولو ثبت الاختلاف ايضا
فهو امر واحد ناش من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شيء
واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا وظاهر ان يقولوا هذا لمنك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب
حركة الآخر او انقلاب حرف الآخر والانقلاب من حيث هو شيء واحد والحق ان معنى قولنا يختلف الآخر اي يتصف بصفة لم يكن
عليها قبل فان زيدا مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضممته للدلالة بعد التركيب على حالة الرفع فقد اختلفت اي انتقل من
حال الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله
من السكون الى الكسر فههنا ثلثة اختلافات مغاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها اي المنتقل اليها وان كانت داخلة في
مطلق الاختلاف فالاختلافات ثلثة كالاعراب الاعراب نفس هو الاختلافات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات وان كان الاعراب
بالحروف فاختلاف الآخر اذن احد نوعين احدهما دخول حرف مخصوص من الكلمة فقط وورود مع القلب كما اذا اردت مثال اعراب بالحروف
ردت عليه الواو المحذوفة وضا ورددتها وقلبتها الفا في النصب ياء في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي يلي الآخر عين الاعراب
كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون وعلامة الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامة النصب والجر
وكذا نحو ذو ومال فقد اختلف حال الالف فالانها صار الشيئين بعد ما كان الشيء واحدا وينبغي ان يقدر كل واحد من الكسرتين في نحو
ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في الآخر ثلثة فيهما كالضمة في فلك مفردا وفلك جمعا وكذا الفتحتان في نحو ان احمد وباحمد والياآن في ان المسلمين
وبالمسلمين ان المسلمين وبالمسلمين ليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلتا اعرابا لانه علامة التثنية والجمع لا يجوز حذفهما فافهم ذلك

[illegible]

بعد ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالاعراب فهو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة الى حركة او حرف الى حرف كما فهم المصنف فهي ايضا ثلاثة اختلافات
بحسب المحل لان تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل
ستة اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرناه من السكون الى الحركة لما فيه ولا هو ثلاثة وقال بعضهم لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم
ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعلت مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول
حركة الى حركة بعد والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى الحركة لما فيه لذن اختلاف ثم تقول ولو فسرنا الاختلاف بانه انتقال
حركة الى حركة لكان لا لازم مشتركا بينه وبين النحاة لقولهم ما اختلف آخره به فما لم ينقلب حركة الى حركة لم يكن ما اختلف آخره به فان قال اريد ما يكون به
الاختلاف اذا كان قيل فالعبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ليختلف آخره به لا ما اختلف قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب في الاسماء اعلم انه لما
يحتاج الى التمييز من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الآخر كالعين في الكلم المشترك ونحو القرء في
الطهر والحيض وضرب في التأثير المعروف وفي السير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتداء والتبيين والتبعيض
فمثل هذا لا يلزم العلامة المميزة لاحد المعنيين والمعاني من الآخر لان جاعله لاحد المعنيين ان كان واضعا كان او مستعملا لم يراع فيها المعنى الآخر حتى
يلزم وضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر طارئ احدهما او احدها على الآخر او الاخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة
مميزة له من الطارئ عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطالب له اخف العلامات
بل قد تتغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر
كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة ومسلم وقد يكون
قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طارئا
المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها انما تطلب للتمييز
من غيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فالاولى بالحكمة ان يطلب اخف علامة يمكن لانه لازم ولا يقتصر التمييز على الكلمة الاخرى
التي بها طرء ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف عن المعنى الحاصل فيهما الى العلامة لانه لا يلزمهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم
احتياط حتى انه بعد ما طرء بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد
وقوعه في الكلام لا بد له ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامة بعض حروف المد التي هي اخف الحروف على الحركات
وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة المثنى والمجموع بالواو والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب حرف
اجنبي لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل
التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام
بلا واسطة وهي من المفاعيل كالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حروفا لا ضافة
لمعنى حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد
ان تميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم
مضافا اليه العمدة بحرف معناه منضما الى المعنيين المذكورين علامة الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة نحو
الله لا فعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم
وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر كما يجيء ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم
هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكن نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه
كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد
من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل
مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ بانتسابها الى الآخر صارت فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلية
وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيرهما من الاسماء فضلة وقال
البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل
جزء الكلام الى الفضلة عاملا للجر في الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر
لزوما مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص والتعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة فيبطل النصب المحلي عن الجر
لفظا لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد
فاذا حذف الجار قام الاسم المضاف اليه تخصيصه وتعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره

[illegible]

مفتقرا او استثنى فيها تعلقه بما يلي المعانى وافراد ما يا عتبار انها اذا استدل الى ضمير موصوف فلها حكم الفعل من جهة الافراد ونظيره كما قولنا اعجاب زيد وذلك الجلي حكم المعنى
ليدل على جاعة المعانى المعتورة وعليه متعلق بالمعتورة وجعل الجر وضعا لها الى المعرب انواعه مثل مضافا الى ضمير يعود الى الاعراب فى جزيها ونصب عطف على جر حركات
فالرفع وضع علم الابتداء وخبره للتفسير علم جزء مضافا الى الفاعلية وهى صفة للحالة المقدرة وتقدير علم الحالة الفاعلية اى المنسوبة الى الفاعل من كونه فاعلا او ملحقا على
المبتدأ فى الاسناد او الخبر جزء الجملة والتقريب فى المشبهة به على خبر النفى لجنس على ان النصب مبتدأ وعلم جزء مضافا الى المفعولية وهى صفة للحالة المحذوفة ونقديره علم المفعولية

والمضافية لدلالته على معنى اللام فى نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من فى نحو خاتم فضة انه مبتدأ بالثاني فيها اعمال الجر
على هذا الاسم كما احيل حرف على الجر كما يجيء فاصل الجر ان يكون علما الفضلة التى يكون بواسطة حرف جر فى موضعين عن كونه علم الفضلة
علما المضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني الجر والمسند اليه نحو مررت بزيد والاصل فيهما ايهم فذلك كما بيّنا وكان
المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف غير مختص باحد القبيلين
وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالها فبقى ما بعدهما منصوبا فى اللفظ هذا واما الحروف فلا يعتور على معانيها شىء
بل معانيها طارئة على الفاظ اخر كما مر فى حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها الاعراب ولعدم طارئ كما مر بل قد يطرأ عليها فى بعض المواضع
احد المعنيين الملتبسين كما فى قولك ما بالله حاجة فيظلك على ما يجىء فى قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصل
لا لمشابهة الاسم خلافا للبصريين على ما يجىء فى بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل فى الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل
كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهى فى حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم فى باب الاسماء المعدودة
قلت لعله حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل فى الكلام مركبة فاستعمالها مفردة خلاف نظر الواضع فبناء المفردات وان كانت
اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا غير وضعى وقد خرج عن هذا قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها وهما
اسماء الاصوات كما يجىء فيه وذلك لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لا تكون فى الاصل كلمات كما يجىء فى بابها والثاني اسماء حروف التهجى لا
كالحكاية بحروف التهجى التى لم تستعمل مركبة كلم ومن ثم كانت اوائلها تلك الحروف المحكية الا لفظة الالف فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا
اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعنى الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغى
لا ولا تقول لام الف لما قول لم تكتب ان فى الطريق لام الف فقصوده اللام والهمزة الصورة لا ولو نظر الواضع فى الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا
معربين فى نظره فلم يجز ان يضعهما على اقل من ثلاثة احرف كما لم يجد معربا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه شىء كيد ودم وقد
صاغ كثيرا منهما على حرفين كخ وبه وحو وبا وتا وثا واما صاغ على اقل من ثلاثة احرف ما كان بعرضة ان يكون فى التركيب مشابها للحرف كما فى
وبا الضمير كما فعلم انه بنى الواضع لثبوت علته فيجوز بناؤه على اقل من ثلاثة ثم نقول لا يلزم الكسائى والفراء ما الزماهما فى ترافع المبتدأ
والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الاخر فيلزم تقدم الشىء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشىء متقدم على ذلك
الشىء وانما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوى ليس مؤثرا فى الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالمؤثر
كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متاخر عنه من اخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور واما تقدم المبتدأ فلان
حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض
الاخبار عنه والغرض وان كان متاخرا فى الوجود الا انه متقدم فى القصد وهو العلة الغائية وهو الذى تقوى به اول الفكر اخر العمل فرفع
كل منهما صاحبه بالتقدم الذى فيه فترافع المبتدأ والخبر انهن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما فى الاخر فى نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فاداة الشرط
متقدمة على الشرط اذ هى مؤثرة فى الشرط فيه متاخر عنه فتاخر الفضلات عن العمد فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير اصلان فى الرفع كالفاعل
وليس يحمولين فى الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى
سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل فى الرفع وعلى التقدير الذى ذكر فالحال والتمييز والمستثنى الفضلات اصول فى النصب كالمفعول ولم ينسب بحمولة
عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا فى ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر فى الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم
الشىء على مؤثره ضعف عملهما فنسخ عملهما كثيرا ما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد واخواتها وما ولا المشبهتين على ما يجىء فى ابوابها فجرت
العمدة فى صورة الفضلة منتصبة وهى اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد واخواتهما ومفعولا ظن وشبهه مشابهتها للفضلة يجىء فى ابوابها وانها
تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الاخر لعمل كل واحد منهما فى الاخر والعامل متقدم فى الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود
المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما فى الغاية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان
المبتدأ فى الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعى اعنى ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب
فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما نذكره فى المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما اسماء الاصوات
واسماء حروف التهجى فبناؤها اصلى لا يحتاج الى التعليل واعرابها فى نحو قوله تداعين باسم الشيب فى متثلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وياء
هاج بينهم جدال معلل بكونها مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم
المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات فى الحقيقة ابعاض حروف العلة لانك تضم الحرف فى الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره
الاتيان بعده بجزء من الياء وفتحه الاتيان بعده بشىء من الالف ولا الحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما اتيت
تلك عقيب الحرف بلا فصل بعض حروف المد سمى الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبهذا ظهر سكون الحرف فاتحركه

او المتنوع المفعولية اى كونه
مفعولا او ملحقا به
ثم حركة الجر مضمونة
والجر معطوف على الابتداء
وعلم جزء الى الاضافة
وهو مستغن بواو النسبة
لكونه نائبا عن المضاف الى
المضاف اليه

[illegible]

والعامل مبتدا والالف واللام بدل من المضاف اليه اى عامل الاسم ويكون اللام للعهد وما موصوفة بمعنى شئ او موصولة بمعنى الذى اى الشئ الذى قام به متعلق يتقوم قدم عليه للحصر اى لا يتقوم المعنى المقتضى الا به وضمير يتقوم يرجع الى ما وقيل الباء فى قوله الاستعانة نظرا الى ان المتكلم بالعامل عامل ليس فى الحقيقة بل آلة والمتقوم هو المتكلم وليس الباء كما فى قولك قام هذا العرض بهذا المحل ويتقوم مضارع معروف و بالمعنى فاعله المقتضى للاعراب صفته له والفعل مع متعلقاته صفته او صلته لما وهو مع ما عطف عليه وهذه الجملة التى سبقت عليها معطوفات على قولنا المعرب لمركب فى الغرض مبتدا والفاء تفسير لانواع المعرب المفرد صفته والجمع عطف عليه والمكسر صفته والمنصرف صفته

انوى بعد الحروف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهى بعض من الحرف صارت حرف مد تاما والتمايل الحلق الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اى اقمته بفتحك اياه فسمى حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو كسر الشئ اذ المكسور يسقط ويهوى الى اسفل فسمى حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين فرع والاظهر فى المعنى المقصود من صوت الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع و الوقف والتسكين بمعنى واحد والحرف الجازم كالشئ القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابى جزما والبنائى وقفا وسكونا وانما سمى المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قولهم اعرب الرجل عن حاجته اذا ابان عنها وسمى المبنى مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء الموضوع قوله فالرفع علم الفاعلية اى علامتها والاولى كما بيناه ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون فى غير العمدة والنصب علم الفضلية فى الاصل ثم يدخل فى العمدة تشبيها بالفضلات كما سيجئ على قول المص الرفع فى الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكون فيما يشابههما ولما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى ولفظا كما فى غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو فى نحو جاءنى مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء فى نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء فى نحو بزيد واحمد ومسلمين ومسلمين وباجبك فكل ما سوى الضم فالرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر فرع عنها كما يجئ وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون على العمدة كما فى جاء الرجل وقد لا يكون كما فى حيث وكذا الكلام فى النصب والجر ولذا اطلاق الضم والفتح والكسر على عبارات البصريين فهى لا تقع الا على ما كان غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المص بالضم رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر هذه الحركات كما ذكرنا والحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف فهى الرفع اشتمال الاخر على علامة العمدة والنصب اشتماله على علامة الفضلة والجر اشتماله على علامة الاضافة والظاهر ان الاعراب هو الاختلاف الاخرى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب فى اخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب اعلم ان العامل الحقيقى قوله قبل وبه يختلف اخره لاختلاف العوامل التى بينا ونعنى بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية وكون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه وبسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم والالة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلاماتها هذه المعانى هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الالة كانها الموجدة للمعانى ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الالات عوامل فالباء فى قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المتكلم عامل فى الحقيقة الة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما فى قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان فى لفظ المص ابهاما لان الظاهر فى نحو قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل فى الاسم ما يحصل بواسطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا فى ان العامل فى المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن والاضافة قال ان الحرف المقدر نظر الى ان معناه فى الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه فاصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر على هذا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله فى نحو خير فى قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه المضاف الذى هو مختص بالمضاف اليه متبين به كما ان النصب بان المقدرة فى نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجئ فى باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر بربّ المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال البعض العامل معنى الاضافة وليس بشئ لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى وان اراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل فى الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما و بين الفعل كما قال خلف العامل فى الفاعل هو الاسناد لا الفعل قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا و الكسرة جرا وجمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة وغير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك واخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وذلك لما بينا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها فى اى معرب يكون فبدا بالمعربات التى اعرابها بالحركات لانها الاصل فى الاعراب لخفتها و قسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلث كل واحدة منها فى محلها اعنى الضم فى حالة الرفع والفتح فى حالة النصب والكسر فى حالة

احد في الجمع والفتح حكم المفرد والجمع لما كونه موظرف مستقر متعلق بمحذوف وهو يعرب بقرينة باب الاعراب رفعا مصدر بمعنى مرفوعا نصب على الحال وبالفتح عطف
عليها ونصبا تمييز او جرا بالكسرة عطف عليها ايضا وجرا مثال والمعوض المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف يعرب بالضمة حال كونه مرفوعا وبالفتحة حال كونه منصوبا
وبالكسرة حال كونه مجرورا وقيل متعلق بيكون مقدرا فعلى هذا تقديره رفعها يكون بالضمة ونصبها بالفتحة وجرها بالكسرة لفظا وتقديرا وقيل الباء في قوله بالضمة بمعنى
مع ويجوز ان يكون للملابسة اي متلبسا بالضمة ومعنى الكلام الى الرفع مع الضمة منه الحركة المعينة وما لكونها مرفوعا اي مصاحبين لعلم الضمة وكذا قوله والفتحة نصبا

الجر وهو مثنان احدهما المفرد اي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا اولا والمنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا
اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يكون
شيء من المضاف بالحركات الثلاث وثانيها الجامع لثلاثة قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا
عن الجمع السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانما اعرب
الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع الحركات لمشابهته للمفرد بكون صيغة مستانفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا لبعض في
الصيغة كالمفردات المخالفة في الصيغ وايضا لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا
والجار والمجرور خبر المبتدأ وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار
والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام انهما مع هذه
الحركة المعينة حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لعلم الضمة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين
المجوز عند المص قياسا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا على المجرور والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو
شيء واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا
عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال او الضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر لانه فرع اصله اعني جمع المذكر الذي
على الجمع بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد
وانما نقص الكسر اتبع الفتح لما يجيء في بابه ثم شرع في بيان ما اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلاثة كلا
في محلها وهي الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب
الاسماء المثناة والمجموع وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه [illegible] فعيل [illegible] اعرابا يجب سكونه
ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجيء ان المقطوع منها عن الاضافة يعرب بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء
المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجيء وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها وطريقة اعراب هذه
الاسماء الستة اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اصلها محذوفة [illegible] كالحركات وكذا
العين في الباقين منها اعني فوك وذو مال فهو في حال الرفع لام الكلمة وعينها وعلم الاعراب وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف ايضا مع
كونها بدلا من لام الكلمة وعينها و[illegible] هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فعن سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف
بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها لحركات اعرابها كما في
امرئ وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقي الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء للكسرة ما قبلها وقلبت
الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني [illegible] واخواتها من يد ودم
في رد اللام في الاضافة والجواب الغرض ردها انما لم يمكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا الاتباع حركة ما قبل الاعراب بحركة الاعراب [illegible]
وايضا يستدعي من الحركات في الظاهر فلا يجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني وقال المص ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين
تقديريا بالحركات ولفظيا بالحروف قال لانه يجد الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين فيه
قال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما اول المص كلام سيبويه وقال الاخفش
انها من حيث الاعراب كالحركات [illegible] لا نظير له وقال الربعي انها معربة
بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما في [illegible] وهو ضعيف لان نقل حركة
الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة
منها للاشباع كما في قوله ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر [illegible]
بالاختلال في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي [illegible] فعلى قوله لا يكون
في الرفع اعراب وهو ضعيف لانه لا [illegible] الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب تدل على الاعراب فان اراد
انها [illegible] حروف اعراب [illegible] عليها الاعراب ثم جعلت كالحركات فذلك ما اختاره وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الا ان مع كونها
كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المص كلام سيبويه عليه قال المص ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقين
لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل فيفيد ما لا يفيد المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت يفيد التانيث بخلاف الواو
التي هي اصلها ولا يبقى ذو مال وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه وهذا كلام [illegible] عليه اي محذور يلزم من جعل الاعراب من
سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيه فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخها اعني علامة

واجاز ... وهذا من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين ... قياسا ... وجمع مثل مضافا والسالم صيغة الجمع بالضم ...
الكسرة عطف عليها عمرو مبتدا مضافا الى المتصل بالضمير جره والنحو عطف عليها وابوك مبتدا ولولي عطف عليه وكذلك ابو في وجوده بكسر الكاف ومنونة ...
وحال مثلثة الوجه مضافة بالنصب خبر كان العقد اي اذا كانت هذه الاسماء مثنيا او حالا عن مفعول فعل مقدر دل عليه قوله بالواو لانه ظرف مستقر متعلق ...
وهو معرب بعينه الاعراب تقديره ابوك واخواته معرب بالواو والالف والياء حال كون هذه الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم ... بالياء وهو

التثنية والجمع انه من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اختير توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع
بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابهما بالاستيفاء المفرد الحركات والحروف وان كانت فرعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة
الحركات من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد لانها اقوى لان كل حرف منها حركتان او اكثر تكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما
فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بعض الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي
هي اصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فرعا عليها فحملوها على المثنى والمجموع باستيفائها الحروف الثلاثة كلها في موضعين
كل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها وكان كل حرف منها في موضعه وانما اختاروا هذه الاسماء لمشابهتها المثنى باستلزام
كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوا هذه الاسماء
من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخرى حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حرف
اجنبي مع ان اللام في اربعة منها كانها بحلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك
لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما في نحو حرف ليس لامه حرف علة واخواتها نحو ابن وابنم واسم فهمزة الوصل
فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء
واوا فاختاروها لتكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق للاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها نحو يد ودم اذ لاميهما ياء ثم نقول جعلوا الواو والياء
للجر والالف للنصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسرة لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف
التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها
للتخفيف وللتشبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب اجمالا في الباقيين نظرا للباب ومعنى حموك ابو زوجك ولغوها
اوابنه وبالجملة فالحم قريب زوج المرأة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثاني من الثلاثة الاقسام التي
اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون وليدل على ان
معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا داخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد واما قولهم في كلت رجليها سلامى واحده
فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان
فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلها لانه من الثني وكان عليها ان يذكرا انهما ملحقان
اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كان من حقه ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره وذلك لانه
معنى ثنايا واستعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى التثنية كما لم يمكن ان يقال للمفرد اثن اذ ليس في المفرد معنى التثنية فالثنايان طرفا
الحبل المثني فالتثنية في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر
في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال وبه يدل عليه جواز تشديد نون هذان ونحوه انهم لم يقولوا ذيان واللذيان
نحو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرين في الجمع كلاهما صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفرده وانما اعرب
المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر
وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع
علامة الجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقلها لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا
واضربا واضربوا وهما وهم واو كلمة وكانا وكانوا اذا اريد اعرابهما فان المثنى والمجموع مقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا وهو
الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات
الا الياء فجعل النصب في المثنى والمجموع والجر تابعا فقلبا الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما
علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل
ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة ولو ابقيت لالتباس الرفع بغيره وبطلان التمييز لو قلبت الياء لضم ما قبلها واوا مع ان
تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه
تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر كما يجيء في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في
المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارئة للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في
المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على ما هي في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان
بالحركات المقدرة كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول قال ابو علي الاعراب غير مقدر عند سيبويه على
الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحروف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى

لا لفظ تقصد الاعراب فنقول باى شئ يعرف ان هذه الحروف كانت فى الاصل حروف الاعراب بعد ان تحركت كما اخترنا
ان يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حروف الاعراب بعلامة الاعراب فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب
معا اذ لا تنافى بينهما ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهى لفظية فان قيل كيف يكون المعرب بالحروف معربا لفظيا
قلنا انما يلزم ذلك لو اعرب بالحركات لانها لا تبدلها من الحروف فاما اذا ازيل الاعراب بالحروف فان الحروف لا تحتاج الى حروف اخر تقوم
وقال الاخفش والمازنى والمبرد انها دلائل الاعراب لا حروف الاعراب قال الكوفيون هى الاعراب بمعنى القولين سواء فان ارادا
انها ذهبت من اول الامر الاعراب بغير نظر الى انه ينبغى ان يضاع المثنى والمجموع اولا ثم يعربوا فان ارادوا انهم جعلوا علامة المثنى
والمجموع ملا دلائل الاعراب فذلك ما اخترناه وقال الجرمى هى حروف الاعراب انقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكون التى
فى الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه فى الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات
مقدرة قبلها اى الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب هذا قريب الى ما الكلام عليه ما مر هنا الشئ فان قيل علامة الاعراب
لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانتم قلتم فى الاسماء الستة وفى المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب ان حق الاعراب
الكلمة ان يكون بعد حصولها ان تمام الحروف وفى لزوما لما تقدم من ان الاعراب الى صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها
فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان
بالحروف التى هى من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها
انما يجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذى يقوى عندى انه كالتنوين فى الواحد فى كونه تدل
على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه
لا يثبت بها من تلك المعانى شئ وانما يسقط التنوين للبناء فى نحو يا زيد ومع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف
يكون فى بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا يكون للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء فى نحو يا زيد ولا رجل
بخلاف النون فى نحو يا زيدان ويا زيدون ونحو لا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا
فى الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفى فى الوقف ان كان الحرف الاخير ساكنا الا ان كان ذلك بعد حركة الاعراب
وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف عارضة للخفيف لعدم لزومها الكلمة
وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف ولكن خففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف كما حذفت بعد الضم والكسر
لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما يجئ فى التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة
فان كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا خفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا او ياء
نحو القاضى ويرمى ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجئ فى باب الوقف قال سيبويه النون فى الاصل عوض من حركة
الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب اشبعت من الحركة فجئ بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين
اللذين كان المفرد يستحقهما ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكنها لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه
رجح جانب الحركة مع اللام اى جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منهما فثبت معها اثبات الحركة ورجح جانب التنوين مع الاضافة
فحذف معها حذف التنوين فهى فى نحو جاءنى رجلان بالفتح عوض منهما وهو الاصل وفى الرجلان عوض من الحركة فقط
وفى رجلا زيد من التنوين فقط وفى رجلا وقتى ليس عوضا منهما ولا من احدهما وفى نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء
فقط وفيما قال لان الحروف الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة وقال بعض اصحاب الكوفيين انه تنوين حركة
للساكنين تقوية بالحركة وهو ما اخترناه ان اراد انه كالتنوين فى معنى كونه علامة التمام لا فى المعانى الخمسة وقيل بل هو بدل
من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها بالاضافة وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى
المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع وقيل بل هو بدل من تنوينين فى المثنى ومن اكثر فى المجموع بناء على ان المثنى
كان فى الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما ودون تصحيح خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما صيغتان صيغة
اسم مفرد كالاو وجال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا الا انه اهمل ذلك التكرير اللفظى واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة
جعله موافقا للمتبوع فى الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء كلاهما فى جاءنى وانما
اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجرى على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءنى اخواك كلا اخويك وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا
اعراب المثنى وذكر صاحب المغنى ان بعض العرب يثبت الالف فى كلا وكلتا مضافين الى المضمر فى الاحوال كما فى المضاف الى المظهر
ولام كلا عند سيبويه واو والف كلا بدل من الواو وعند سيبويه لابدال التاء منها فى المؤنث كما فى الاخت وبنت ولم يبدل التاء
من الياء الا فى اثنتين وقال السيرافى هو من الياء التى تاء الا ماله فيه واما الكسرة فلا توجب الضمة وانما الامالة لالف
المنقلبة عن الواو ويجئ الكلام عليه فى باب الامالة وكلتا فعلى والالف فيها بانيث جعل اعرابا كالالف فى كلا وانما

من قول الكوفيين فى الاسماء الستة

[illegible]

[illegible]

عن ... نحو ... والجملة مسلم او صفة لها او هو ... وفى الجامع ... حرف جر او اسم بمعنى المثل ... على انه خبر مبتدأ ... هو ...

وتقديره ... لمثال ... الاعراب عصا ... ثم ... عصا ... بالقدير او غلامي ... عليه ... مصدر ... بمعنى الاطلاق منصوب على انه مفعول مطلق اى اطلق ... اطلاقا

او حال ... غلامي وهو مفعول معه والعامل فيه معنى الفعل الذى يفهم من الكاف ... المعنى الاعراب التقديرى ثلاث فى الاسم الذى تعذر ... واسم ... الاعراب فيه ... الاسم

كلا وانما جى الف التانيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتى التانيث لان التاء لم يتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها ... لكونها بدلا

اللام فى المؤنث كاخت وبنت ... ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم يتقلب تاء ... فى الوقف ... لجاز ... ولو كانت لمحض التانيث

هذه الامور ... كانت تتغير للاعراب ... التانيث ... الجمع بينهما ... ولم ... كلا

وعند الكوفيين الالف فى كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف ... احدى

اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصد الاحاطة فى المثنى لا فى الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة فى الواحد فلفظهما

كلفظ الاثنين سواء وقالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قال فى كلت رجليها سلامى زائدة كلتاهما ... وقال

كلت كفيه توالى ... من ... والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال شيئا افاته

وقال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولوجب قلب الفهما ... اضيفا الى المضمر او الى المظهر ... الثنايا ... فالالف

فيهما للضرورة بدليل ... ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء فى قوله فى كلت ... قوله كلت كفيه لكان معنى ...

مخالفا للمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتوكيد ولا يؤكد التوكيد المعنوى الا المعارف كما يجئ

فى بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا فى الشعر نحو كلا زيد

وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلتا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال الله تعالى كلتا الجنتين

آتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا والقسم الثالث ... الواو والياء ... انما ... ولو ... عشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر

السالم كل اسم ... الحق ... المفرد واو ونون ... على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع

وضع جمع السلامة وليس يراد ... فى المفرد وكذا عشرون واخواتها وليس عشر وثلاث اربع احاد العشرين وثلثون واربعون

وان ... لو كان كذلك لقيل لثلث عشرات مع كل عشرة ... عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون للاعشر مع كل

ثلثة ... واما عليون وقلون ونحوهما فانها جمع علية وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ولما ان تحد

المثنى بانه اسم دال على مفردين فى اخره الف او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنتان ومذروان واللذان وهذان بخلاف

كلا فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر وحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين فى اخره واو او ياء ونون مزيدتان

فيدخل فيه اولو واخواته ... فهو داخل فى حد الجمع المذكور ... الذين قوله

التقديرى فيما تعذر كعصى وغلامى مطلقا واستثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمى رفعا واللفظى فيما عداه هذا بيان الاعراب المذكور فى

اى الاسماء المعربة يكون مقدرا وفى ايها يكون ظاهرا حصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فبقى ما لم يذكر منها الاعراب قوله

فيما تعذر اى فى معرب تعذر اعرابه ... المضاف ... الضمير ... فهو ... او لا

فى نفسه ... المسند ... فى الفعل ... ان تعذر الاعراب ... التعذر ... واستثقال ... رفعا بين

... فى كل واحد منهما على الاطلاق اى رفعا ونصبا وجرا الاول فى باب عصى يعنى كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا فى الاحوال الثلث لان

الالف لو حركت ... عن جوهرها ... وانقلبت حرفا اخر اى همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقائها الفا والثانى باب غلامى يعنى به كل مفرد ...

عن نحو غلامى ومسلمى مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظى فيه ... لان الاعراب ... عن اضافته وذلك لان الاسم

انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما ... فى قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه ...

اذ هو المقتضى لرفع الاسم ... مسندا اليه ... مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة ... الاعراب مسبوق

بالاضافة فالاولى ... كون المضاف ... ثم الاعراب ... الاسم المفرد الى ياء المتكلم لزم ان يكون حركة ما قبل

الياء كسرة لتوافقها ... الاعراب ... ولا ... احتمال الحرف لحركتين ... كانتا او

متماثلتين ... واما المستثقل اعرابه ... يستثقل فى احدهما رفعا وجرا وفى الاخر رفعا فالاول الاسم المنقوص ... الذى

حرف اعرابه ياء وقبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك ... لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة

ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو ولم يستثقل الحركات عليها نحو ظبى ودلو ... ولخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة

ما قبلها نحو رايت القاضى ... هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين ... نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا

عن مطلق الحركة والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركة الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب

... مذهب النحاة ان نحو غلامى مبنى على ما يجئ ... الثانى كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم

فان ... ونحو ... مسلمى ... اجتمعت الواو والياء مع ... وان ... ساكنة

فقلبت ... الى اخفهما اعنى الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت ... القياس فى

مثل عصى ومثل غلامى ... ونحو ... الاسم مثل غلام ... او نسبة ... غلامى ... لكونه ... مطلقا اى فى الاحوال الثلث ... او استثقل ... بيان ... في بيان ما يتعذر فيه الاعراب ... فهو ... كتاب التثنية ... الى الاعراب كقاض مثل عصا ... رفعا وجرا ... ان يكون هذا التركيب اسما ... استثقل فيه الاعراب ... مثل استثقال ... على ... كقاض ... اللفظى ... وهو الاعراب ... التقدير ... المسند ... غلام ... المعرب ...

او موصوفة

وغير منصرف عشان اوكحق معنا اليها موصوفة وعنه طرف علتان فاعل او نت الحدم جز بعيشر الصغير في بنو اخوالي او صحارة بيا بنه وقع محرم وحساد بنوا عدى

اي وقع علل تمكة عوض من النصب وهو منصرف اليها او من علل يتبع او واحدة عطف على علتان وتهابيان واحده والعمير يرجع الى التسع وتقوم محلها صالح والمكن بنيه

قاحله عايد الى فيها وعلا الجملة صفة واحدة وقوله علتان مع متعلقا اصله اوصفتها او هو مما خبره وهي عنه عايد الى التسع وعدل حرور وصف عطف على الجائيث

ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون منقلبة الوجه عند الحملة معا معطوفة على قوله غير المنصرف وذلك بالنصب حركات المقلة وتقديره والنون اذا كانت زايدة وقبل الفا

في شام المنفار بين قلب لاول الى الثاني كما يجئ في التصريف المشتق تم وادغم بعد القلب فالات الاخرث وكسر اما قبل اليا الاتمام ما شرع

فيه من التخفيف لكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير بخفت ثم لم يكسر القسم في نحو سيل وصيل لا شبه بتخفيف الخ بتم

به ولم يكن الضم قريبا من الطرف ولم يست اليا الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كاليا الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها

ولذا قيل في جمع ابيض ونحو بيض من الييب طويب واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد فجوز سيد

وان كان الاسم الذي قلب واوه يا للادغام في اليا على اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن الوسط جوز وايضا بقاء الضم على حاله فقال لوى جمع

الوى على ذلك ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدرة تجا في حال واما في حالة الجر والنصب فاليا باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت

ولعل التقا بعيد نحو جاءني صالحوا القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر بحرف لظهور وعوض عن الحذف فلان الكلمتين مستقلتان بخلاف في

نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجز المضاف واما لفظي في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي فلهذا لم يعرض

بالذكر وكان عليه ان يعد المستقبل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جاءني زيد ومررت بزيد ان تعد في قسم المقدر اعرابه

مطلقا المحكي نحو من زيدا ومن زيد ومن زيد لكونه معربا مقدرا لاعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة

باب غلامي عند الاضافة الى المبني و حالفهم المص كما ذكره لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك

غلامي وهم من ان يتهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب للبناء بل لها شرط كما يجئ في الظرف المبنية فاذا عرفت المعرب لاذ اعرابه مقدر الا ان

او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة

منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زايدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل

عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعدي كرب وعمران واحمد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين قوله ما فيه علتان من تسع اعلم ان قول النحاة ان الشي

الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعني انه اذا حصل ذلك الشي ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشي وبين

ذلك الحكم والحكم في اصطلاحهم الاصوليين ما توجبه العلة وبا عني المص بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير

المنصرف مقتضى العلتين وتسمية ايض لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ بانضمام

الشيئين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع العلتين او واحدة منها تقوم مقامها مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله ثم

ويدخل في الحد الذي ذكره المص لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالواو والنون علما للمؤنث

ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين بثبوت العلتين في جميع ذلك فقوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف

على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حالة الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما

فكان الوجه ان يقول ويجوز دخول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف

الاخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب على ما حد النحاة غير المنصرف بحد قوطهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين

السببين يجوز ان يقع نحو صرفه للضرورة وكذا على ما حد المص يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعنده

غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين وقالوا ان الكسر والتنوين سقطا ودليل ذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف

لاجل مشابهته اياه علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا انه تبعه الكسر

بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقووا هذا القول بانه لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر انه

تبعية التنوين لا بالاصالة على قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف فكان احمر والجمع وقال بعضهم انه

لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف فنحو الاحمر واحمركم عندهم غير منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا واولا احدهما

اللام والاضافة لمنع الصرف والاقرب الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك لانه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع انه

لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف به لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه انه مع الضرورة

لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف فلان التنوين يحذف لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فاراد التمييز

من اول الامر على انه لم يسقط لا للمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشي آخر فحذفوا معه صورة الكسر الذي لا يدخل الفعل وهذا يقوي

تنوين العادة نحو من بني صرفه وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين نحو احمران ومسلمون علما للمؤنث

لان التنوين فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا فيجب ان يتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان منع منهما واعرابه

اعراب المفرد اي جعل النون متعقب الاعراب بجعل منع صرفهما للعلتين انه تنوين التمكن لا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب

كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلاثة اضرب احدها وهو اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل

كما في اسما الافعال فيبني الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطي عمله وثانيها اقوى وسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية وتشابه

في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فيعطى عمل الأفعال لأن فيه معناها ولا يبنى لضعف أمر الفعل في البناء لتطفل
بعضه وهو المضارع على الاسم في الإعراب فلا يبنى منه لأقوى المشابهة للأفعال لما تضمن معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وقد ثانيهما أضعف منهما
أن لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه معنى الفعل ولكن يشابهه بوجه بعيد لكونه فرعا والأصل كما أن الأفعال فرع للأسماء إفادة واشتقاقا أما الإفادة
فلاحتياج الفعل في كونه كلاما إلى الاسم واستغناء الاسم عنه وأما الاشتقاق فيجيء في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل
في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لأن ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل تنزع بهذه المشابهة علامة الإعراب فيكون اسما
معربا بلا علامة إعراب ثم يتبعه الكسر على قول أو ينزع الكسر والتنوين معا كما تقدم وإنما احتيج في هذا الحكم إلى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يكتف
بكونه فرعا من جهة واحدة لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في إثباتها
فيه إلى تكلف مضى وكذا إثبات الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجيء فلم يكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنتين فإن قلت
إذا شابه الاسم غير المتصرف الفعل فقد شابه الفعل أيضا فلم كان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس فالجواب لأن الاسم تطفل على
الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل وفي اسم الفاعل و
المفعول والمصدر والصفة المشبهة يتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الأسماء على الأفعال في المعنى فتعطى حكم الفعل فذلك بناء اسم الفعل
وعمل معاوعل البواقي حسب هذا مطرد في كل ما يعطى حكما لأجل مشابهته لنوع آخر كما إذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان
وأخواتها أو لا أعمل عمل الفعل وإذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه إلى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات أو بتضمن معناه
كأسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في باب المبني بني الاسم لتطفله على الحرف فيما يختص بها وههنا بحث وهو أن مشابهته لأجل بناء الاسم
بخلاف مشابهته للأفعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل وإذا شابه الفعل الحرف بلزومه معنى الإنشاء الذي
هو بالأصالة للحرف أعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وإن شابه الاسم كالمضارع أعرب كما يجيء في بابه فظهر أن الاسم
قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف وأما الحرف فيشابه الفعل فقط قوله والنون زائدة انتصب زائدة
على أنها حال من النون والعامل معنى الكلام فإن معنى قوله وهي عدل ووصف أي يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا والنون
زائدة وقد ألحق بالأسباب المذكورة ما شابه ألف التأنيث المقصورة وهو كل ألف في آخر الاسم العلم سواء كانت للإلحاق كما في أرطى
وذفرى وحبنطى أو لا كقبعثرى لأنها بالعلمية تمنع من التاء كألف التأنيث وإذا عدل الألف والنون بسبب المشابهة لألف التأنيث بالامتناع
من التاء فعدل ألف المقصورة الممتنعة من التاء أولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء وأما ألف الإلحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية
بألف التأنيث وإن كانت أيضا ممتنعة من التاء مثل ألف التأنيث الممدودة لاجتماع شيئين أحدهما ضعف تشبيه ألف الإلحاق الممدودة
أي الهمزة في نحو علباء بباب التأنيث ونا الألف في نحو سكرى لكون الهمزة في الأصل ألفا والثاني كون همزة الإلحاق في مقابلة الحرف الأصلي
ولذلك قوي الألف والنون في نحو سكران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة لأن النون ليست في مقابلة حرف أصلي كألف الإلحاق المقصورة
وإن كانت في مقابلة حرف أصلي لكنها أشبه على ألف التأنيث من ألف التأنيث الممدودة وأما وجه هذه العلل فإن العدل فرع إبقاء
على حاله والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير إذ كل ما تعرفه كان مجهولا في الأصل عندنا والعجمة
العرب فرع العربية إذ الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر فيكون العربية إذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الإ...
والألف والنون فرع ألفي التأنيث كما يجيء بعد ووزن الفعل فرع وزن الاسم إذا كان خاصا بالفعل أو أوله
زيادة كزيادة الفعل لأن أصل كل نوع أن لا يكون فيه الوزن الخاص بنوع غيره وههنا فروع أخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغرا أو
منسوبا أو شاذا أو غير ذلك مما لا يحصى وذلك لخفاء بعضها بالعلية مختصة قوله وحكمه أن لا كسرة ولا تنوين وحكمه أن لا يجر ولا تدخله الجر عند
الجمهور إذ هو عندهم معرب والجر أنواع وجر في فتح فائتي التنوين فأحد عندهم تمام الجار وهو بعلامة الجر وقال الأخفش والمبرد والزجاج
المنصرف في حال الجر مبني على الفتح وذلك لأن مشابهته المبني أي الفعل ضعيفة فحذف علامة الإعراب أعني التنوين وبني في
حال الجر فقط والأخص البناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر قوله ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب مثل سلاسلا
وأغلالا وقوارير أقال الأخفش إن صرف ما لا ينصرف مطلقا أي في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك لأنهم كانوا يضطرون كثيرا لإقامة الوزن
إلى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك ألسنتهم فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضا وحمل عليه قوله تعالى سلاسلا وأغلالا وقوارير
وقال الكسائي إن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم إلا أفعل منك وأنكره غيرهما إذ ليس بمشهور عن أحد في الشعر والاختيار نحو جاءني أحمد
وأبوهم ونحو ذلك أما الضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه ألف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف أفعل
منك للضرورة لأن منع صرفه كالمضاف إليه فلا ينون أهو كالمضاف والأصل الجواز لأن الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وما
هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من الأسباب القوية

وما موصولة بمعنى الذي والتي اي العلة التي او موصوفة بمعنى شيء من علة و يقوم مضارع معروف المستكن فيه راجع الى ما ومقامها منصوب على الظرف مضاف الى الضمير يعود الى العلتين والجملة صلة او صفة لها والموصول معها مبتدأ والجمع خبره والفا عطف عليه مضافا الى التانيث في العدل مبتدأ والفا التفسير ما ذكرنا من العدد وخروجه مضاف الى ضمير يرجع الى الاسم وعن حرف جر متعلق بالخروج و صيغته مجرور بها مضافا الى ضمير عايد الى الاسم والاصلية صفة للصيغة تحقيقا مفعول مطلق محذوف فعله وتحقق لعلة لا لنزعلية او كل مصدر يدل على فعله ومضافا اليه تقديرا والمضاف محذوف اي حرف تحقيقا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه

كما يتبين ذلك عند الكلام في تفصيل الاشياء وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهد وابقوله فما كان حصين ولا حابس يفوقان شيخي والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لجيز ردها وان ثبتت هناك رواية اخرى قوله سلاسلا صرف لتناسب المنصرف الذي هو يليه اي اغلالا فهو كقولهم هناك بالشيء وعوائد الاصل اعرابه وقوله قواريرا يعني اذا قرئ منونا الا اذا وقف عليه بالالف كالف الا لفتح كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف وانما صرف لتناسب الى الخواتم اي في هذه السورة لان اواخر الاي كالفواصل يعتبر توافقها او تجانسها وكذا كل كلام مسجع لا نثر يميل الى قوله تعالى خير المال سكة مابورة و فرس مأمورة اي كثيرة النتاج وقال تعالى والفجر ثم قال يسر وبال يجيء لو افقه قبل قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اي الذي تلقي بلاعيته ورجل شناحي اي طويل وحمار حراب اي غليظ قصير وقشوانة واما نحو الرامي والتعازي فاصل فيضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو هوازن وشراحيل عليمن منقول عن الجمع وسيأتي حكمه واما نحو يمان وشام فالالف فيهما عوض من احدي ياي النسب فهذا الوزن عارض لا يعتد به ونحو ذلك لانهما صار الى هذا الوزن بسبب احدى ياي النسب والالف الذي هو بدل من الاخرى ويا النسب عارضة لا يعتد بها في الوزن نحو جمالي وكمالي في المنسوب الى جمال وكمال وكذا بفتح التاء في المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال ارقني الليلة برق بالتهم يا لك برقا من يشتق لا يلم قال سيبويه منهم من يقول يماني وشامي بتشديد الياء وهو قليل ويجيء وجهه في النقص انشاء الله تعالى وانما لم يعد ياء النسب عارضة في نحو قارى وكراسي وعواري لحاقي وحواسي ونحوها لانهما في احادها صيغة هذا الجمع على اعتبار تلك الياء اتي في الاحاد وليس لك اي باعتداد الياء في المفرد وضع الجمع عليه مطرد الا ترى انك لا تقول في جمع عجمي عجامي وان كان ياؤه للوحدة كما في بختي قيل ان ثمانيا مثل يمان الالف الياء الذي للنسب في الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسبة هذا من العدد بين الى جزئيهما وتقدير النسب في رباعي النسب يكون منسوبا الى الرباعية وهي السن ويجوز ان يقال في الثماني انه منسوب الى الثماني وهو مجرد العدد لان الثماني لا يستعمل الا في العدد والثمانية في الاصل العدد لا المعدود كما يقول في صريح العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول ست ضعف ثلث وقد يجي تحقيقه في باب العدد فالالف فيهما اذن غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائي النسب كذلك الياء غير الياء كما قيل في هجان و فلك وقد جاء ثمان في الشعر غير منصرف شاذا قال يحدو ثماني مولعا بالقاحها وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا واما سراويل فاعجمي وقد تبين انه لا اعتبار بالعربية او عربي مفرد شاذ او جمع تقديرا كما يجي واما نحو اكلب وجمال فانهما وان يأت لها نظير في الاحاد الا ان كونهما جمعي قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فتحصل جمعيتهما مع انه نسبة اليهما يشبه ان انعالا مفرد ولذا قال تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من المجموع ولا يصح الاعتداد بمجيء افعل في الواحد نحو اذرج في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا باجر لانهما اعجميان ولا بابلم لانها لغة رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قوله شعر بلغنا واجتمعت اشدي فانت الفعل وقال بعضهم انما قوي حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع وهذا سمي بالاقصى نحو كلب اكلب اكالب ونعم وانعام واناعيم واما قوله انكن صواحبات يوسف وقوله جالات صفر فنادر حتى جمع صاحب جمع صواحب بعد المرتبة فيها جمع السلامة ولحن قلنا انها جمع التكسير وقيل لما لم يكن له في الاحاد نظير اشبه الجمع الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه الجمع وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير في الاحاد وعدم النظير فيهما عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتي في سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كالاكالب او حكما لكونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير اما قيام الفي التانيث اعني المقصورة والممدودة مقام سببين فللزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التانيث فانها بناء على العروض وان التزمت في بعض الاسماء لزومها كعنصوة وقحدوة وحجارة ونحو انه وغيرها كما يجي في باب التانيث قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب قطام في تميم العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب للتخفيف ولا للالحاق ولا للمعنى فقولنا بغير القلب ليخرج نحو ايس في يئس وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا للمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال قوله خروجه اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج قوله عن صيغته الاصلية لا يخرج عنها اخر ان قلنا انه معدول عن الاخر وبحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند بني تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لا تصنع عليها الا ان تقول كانها من صيغة الكلمة وبينهما اشد امتزاجا بها قوله

تحقيقا انتصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيقي اي خروج محقق كرجال مع بمعنى رجل رجل او خروج تقديري اي خروج مقدر ونعني بالعدل
المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف نقدر سببا اخر غير العدل بحيث لو وجدناه منصرفا لكان هناك
طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير
العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدله ولعن عامر بل كان كادد واما ثلث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان
عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث ومثلث ثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم
عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرات الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا
فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجدنا ثلث غير مكرر لفظا حكم
بان اصله لفظ مكرر ولم نات بلفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقلنا انه اصله وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى
اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكميت شعر ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون
عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعملون فعالا من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو
الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي وعند سيبويه ان منع الصرف في هذا للعدل والوصف فان قيل لو وصف في هذا
المكرر عارض كعروض الوصف في اربع في نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه وهو لم يؤثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا
يستعمل الاسم اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يجيز صرف هذا المعدول اذا جرى الى الموصوف
وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يتعين فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما انصرف لكونه مثنى شيئا
معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي
وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون و
ابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فعلى البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان
معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثنى واما اخر فانه جمع اخرى
التي هي مؤنث اخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر اخران اخرون واخرى اخريان اخريات مثل الافضل الافضلان
الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل فمعنى اخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معنى جاءني
زيد ورجل اخر رجل اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس
المذكور اولا فلا تقول جاءني زيد وحمار اخر ولا امراة اخرى ويستعمل اخريات في المثنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو
حقها نحو جلت في اخريات الناس اي في الجماعات المتاخرة وكذا الاواخر فلما خرج اخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعمل
دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران ورجال اخرون وامراة اخرى
وامراتان اخريان ونسوة اخر قيل الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة اخر على وزن افعل
لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا تجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف
اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا اتينا او مع دلالة ما اضيف
اليه تابع ذلك المضاف اليه نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وهذا مانع اخر من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام وللمانع ان يمنع
الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز
اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو علي من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كامس وسحر
المعدولين عن ذي اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام اخر فاجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل
عن التعريف الى التنكير ورد بانه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن
اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن
جني الى ان القياس في اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فاخرج في قولك بنسوة اخر معدول عن
اخر من ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واخرى واخريان معدولة لانها عن لفظ اخر الا ان اخرى واخريان غير
اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية والتثنية في المجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في وضع نحو احمران واجمعون كما
واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ذلك لم يتبين فيها اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفي ادعاء كون
ظواهر الفاظ المؤنث والمثنين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا ندعي كون اخر ونظائره معدولة
عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هو معدول عما كان حقها ان يستعمل بها في الاصل اعني احد الاشياء الثلثة فقط وانما عدل

[illegible marginal glosses]

عند التعريف من معنى افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدهما كما يجيء في باب افعل التفضيل فلذلك لا نصرف امعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا الانعدل
العدل لما فيه من المعنى على خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون عليه من الصيغة الى شكل
كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعتمة ومساء وبكرا معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه
وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعا فعلى هذا
اذا كان المعدول معربا وانضم الى العدل سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع صرف ضحى اخوانه لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجيء
واما جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء فعل كحمراء وحمر قال ابو علي فعل
ليس قياسا كل فعلاء ان يجمع على وزن فعل بل قياس فعل المؤنث افعل المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا اجمع وقوله لان المؤنث
واحمر ما شانه كما يجيء في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح للمذكر والمؤنث لجاز جاءني الرجال جمع قال والحق انه جمعا
اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالى في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعا
لو كان اسما لكان واجمع ايضا كذلك فجمعه اذن شاذ معنون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجيء في باب الجمع واما السبب
الاخر فيه وفي اجمع فمن الخليل انه تعريف اضافي لان الاصل جاءني القوم اجمعوا جمعهم اي جميعهم وقرأت الكتاب جمعه اي جميعه قيل هو
ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وله ان يقول انما لا يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يبين فيه
كما يجيء والمقام مع حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف
فالمؤكد لا يكون الا معرفة الا ما جوزه الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا كما كان المؤكد فيه معدودا فيها على هذا القول
سبب العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة اذا كانت معينات فانهن معارف بلا علامة مختصة بعد الصرف كالاعلام
الغالبة نحو النجم والصعق ففيها العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرف وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون
بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف قال المص فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلي وان صار بالغلبة في باب التوكيد فانها
عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل
والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل
كاساود واداهم قال ... من الجعفر فيا عهد عمرو لو حييت الا حاوصا فافعلون لا يجوز فيه الا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء
لا يجيء في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع
الاصل التام جملة قرأت من كل شيء تفصيل لقولهم جميع نحو احد واشهر في المجيء والمشهور ولو جعل بمعنى جميعهم لا يخرج عن معنى التفضيل كما ذكرنا
في اخر بمنزلة مدان في اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلاثة اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر فاخر اجتمع فيها العدل والوصف والوزن
واخر وجمع فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وحقه جمعى كالاخرى والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى التفضيل
جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز جمعاء كحمراء
ولهذا جاز لك ان تقول حسناء وخشناء وعلياء مع ان مذكرها احسن واخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل
هذا وكان على المص ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر امس ايضا رفعا على لغة تميم كما يجيء في
الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس الحق والمراد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سوى
ما بالغلبة على ما نحو النجم والصعق او لا نحو قوله فعصى فرعون الرسول اخذا من استقراء لغتهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علته ما اقول
كما يجيء في الظروف المبنية قوله او تقديرا قال المصنف اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير صفة
وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدى وجمع كغرف وحجر فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلثة
اقسام احدها مبالغة في فاعل غير مختص بالنداء نحو حطم وختع في مبالغة حاطم وخاتع فهو كصرد ويجيء مبالغة ايضا وثانيها مبالغة فاعل
مختص بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجيء في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء
معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا وانما يكونا معدولين بل كانا لكونهما مختصا بالنداء بل ساوقا ما هما للمبالغة في شيوع
الاستعمال كما ساق حطمة الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب الا ترى في نقصها بعض الاسماء المشتركة في معنى عن بعض في
التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن التام وسيجيء هذا مستوفى في اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية
كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها فعل لا ينصرف اتفاقا نحو يا فسق علما
للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا الذي قالوه حق لو ثبت انهما معدولان ولم
يثبت وجوه نحو الفساد كما يجيء في اسماء الافعال وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل ولا عدل فيها الا في اخر وجمع والباقي كما ذكرنا

الوصف مبتدأ وشرط مبتدأ ثان مضاف الى ضمير عايد الى الوصف وان حرف ناصبة يكون مضارع من الافعال الناقصة منصوب بها والمستكن فيه اسم عايد الى الوصف

وفي الاصل خبرها وهذا الفعل مع اسمه وخبرها المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول فلا حرف نفي وتضر مضارع معروف وقوله مفعول به عايد الى الوصف و

الغلبة فاعله اي غلبة الاسمية ثم حذف المضاف اليه وعوض عنه الالف واللام والجملة معطوفة على قوله الوصف شرطه فلذلك جر ونحو تلك مجهد به الاشارة الى شرع على

تاويل المذكور وبعدهما ان يكون في الاسم وعدم مضرة الغلبة والشرط ان يكون في الاصل والجار مع مجروره متعلق بصرف عدم عليه الصرف ضرب فعل ماض مجهول ومررت

فعل نادر مثل جلبوة منعل

مفعول اربع صفة لها و

الجملة مفعول ما لم يسم علة

لصرف بطريق التجوز لفصل

هذا التركيب صرف اربع في

قولهم مررت بنسوة اربع

ثم انتصر اعتداد اهل الطائف

نهم يفهم منه هذا المعنى

بادن ما دام الاصل ملحق

باربع دون مررت بنسوة اربع

لانه سبق وامتنع ماض معروف

عطف على اصل واسود على

وادهم عطف على الحية

متعلق بيحدث وموصل

عن اسود وارقم والمفعل

كونهما صفتين الجملة

الاستعمال وادهم

عطف على الجملة

الجملة في المتعلق والاغراض

وضعف ماض معروف

معطوف عطف على

ومنع ما علم مفعال

الجملة الاولى

الوجه احد عنف

على الوجه للصفة

في اللغة باب

ولقائل ان يقول ان جمع شرطين بثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وجحى لانه ثبت قاثم وعدم قثم وجحى قبل العلمية فلا يمكن ان

يكون معدولا عن فاعل جنسا او قطعا بعده نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء وهو معدول عما حملنا على كونه

معدولا ولا يجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل

فيه حملا على ما تقدم لئلا تنخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يحتمل كونه في كلامهم منصرفا وغير منصرف فعلينا ان نقدر العدل

فيه ويمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب ما ادرك فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان اختل احد

الشرطين وذلك بان لا يجيء له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لو جاء مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل

العلمية مع ثبوت فعل اسم قبلها فهو منصرف كحطم ونحوه فانه يجوز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام

اكثر واغلب عن العدل واما عمر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية فعل اسم نحو عمر جمع عمرة والزفر

السيد قال الاعشى فاتى الظلام منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان

عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فالكلام في كونه منصرفا لو اتفق مجيئه فان قيل ما الحكم في المرتجلة التي هي نحو موهب مكوزة وحيوة وهي مع

انها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكازة وحية حتى قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغييرات رجوع الى الاصل

من وجه فكانها ليست معدولة لان العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه ما في حبب مكوزة فظاهر واما موهب فلانه وان كان قياس معتل

الفاء بالواو وان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح العين ان يصاغ منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر نحو موضع وموحل

مخالفة للاصل وانما خولف بها على الاكثر وذلك لان معتل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى

الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل واما موزق فاسم رجل فانما صرف لانها بناء على انه فوعل وعلى انه مفعل لكن كونه فوعل اكثر من مفعل

كما يجيء في التصريف وادهم اسم غير معدول عن مفعل بالكسر كما مر وكل علما واقاشم بناء على مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر في العدل

ولو سلمنا انه وهم قلنا انه منقول من جمع شئوم الا انه جواز صرفه كما في هند لان امر العدل خفي وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقتدر ان في

في الثلاثي الساكن الاوسط واما حيوة فلان الصيغة لم تتغير في العدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حية وحيوة جميعا فعلة قوله

وقطام في تميم اي في لغة بني تميم واما في لغة اهل الحجاز ففيها البناء على الكسر مطلقا لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرف ونحو

باب قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كما يجيء اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم

للمصادر على راي النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان بالاتفاق قالوا لمشابهته باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا

في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب وجمام وكلام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل فجيء فساق وفجار عن الفاجرة بالفجرة وعدلا

عن فاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجاز بناؤه كما لمشابهته نزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم فرقوا بين اقسامه

على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر الذي هو سبب

البناء بذكر الراء مع الامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذوات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا

الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر لان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار للتانيث ووجب تقدير العدل

فيه لغرض البناء الذي هو سبب الا انه لا تقدر ونه فيه لانه طرد للباب ولقلة ما اتفق جميع هذا القسم فهو غير منصرف من ذوات الراء كان او

وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا يضره الغلبة فلذلك صرف مررت

اجدل والمطاير ونحوه

بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر نقل الكلام شرطه ان يكون في

الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلا يضره الغلبة فلذلك امتنع نحو اسود وارقم وانا الى الان لم اجد دليلا قاطعا على ان الوصف العارض

غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو

قبوله للتاء فانه يقبلها القول لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارئة على اربع لان اربعة المذكور واربع المؤنث المذكر

في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمؤنث فالتاء طارئة بشيء ولو دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي

في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على ما التخرج بها

عن شرط اعتبار الوزن وهي قبوله للتاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما او خرج عن اعتباره في حال النحوي فسواء كان تلك الحال قبل

بل الاولى ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع المؤنث استعمال الاصلي اعني بعدم الوزن الفعل اصل لكنه غير لازم

لانه في المؤنث يعمل فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل قوله فلا تضره الغلبة يعني ان يكون

اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان

واقعا عليه كابن عباس فانه كان مما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخوته

كذا

التأنيث مبتدأ وبالتاء متعلق بقوله وهو وصف له وتقديره التأنيث المتعلق بالتاء شرطه مبتدأ ثان مضاف الى ضمير يعود الى التأنيث العلمية خبره والمبتدأ
مع خبره خبر الاول والمعنوي صفة للمبتدأ المقدر وتقديره والتأنيث المعنوي وكلمة كذلك اشارة الى التأنيث بالتاء والتشبيه في اشتراط العلمية فيهما وشرطه مبتدأ مضاف وتحتم
اي وجوب مضاف اليه مضاف وتأثيره مثله وهو مضاف اليه عائد الى التأنيث المعنوي والزيادة خبره او تحرك عطف عليها مضاف الى الاوسط والعجمة كان فهند مبتدأ ويجوز صرفه
جملة فعلية خبره وهذه الجملة الاسمية جزاء شرط مقدر وكذا دخل الفاء في صدرها وتقديره واذا كان كذلك فهند يجوز صرفه واعتماد ذكر الضمير الذي يعود الى الهند هو ...
الاسم العلم من الحيات ...
كذا النجم اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف وغيره اذا عنيت بجعل ...
فذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من قرينة من الموصوف نحو ليل اسود وغيره نحو عندي اسود من
الرجال وبعد ... تبين ان الاسماء لا تخرج الاوصاف الغالبة بالغلبة عن معنى الوصف ولا سيما اذا لم يعتبر الاعلام بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية
فيه نظر كما يجي وكيف تخرج عن الوصف معنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما ... من اطلاق الوصف بل انما تخرج عن الوصف العام اي الذي
يطلق على كل ما وضع له بل تخرج الوصف لفظا عن كونه صفة اي يتبع الموصوف لفظا فالنزاع في الاسم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من
حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المص في شرح قوله بعد خلاف سيبويه الاخفش وهو قوله وبعد هب سيبويه والاخفش
متفقان على اعتبار الوصفية الاصلية وان زالت تحقيقا معنى بل لا استدلال لهما في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى
الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السودان
ان يقال كل واحد منهم باحمر ... فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف ويجوز مع العلمية لبقاء معنى الوصف كما يجي فيجوز ان يعتبر
بعد ما فاتها ... معنى الوصف بعد العلمية لانه هو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا او بعضه بقاء
معنى الوصف في مسأله ... قول ... في كتاب الشعراء الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف
بالكلية انهم ... بمعنى نكرة فعلمت ان معنى الوصف معتبر فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا
لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سوداء ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد اي قيد من حديد
لان الحديد اسود ان الوصفية الاصلية يعتبر بعد زوالها فلا يجوز اذن تشبيهه ... منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت بان
الوصفية الغالبة ... بعضهم ... لم يعتبر الصفة الغالبة بنحو ابطح ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات
... جميعها وان كان معنى الوصف باقيا فيها قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرفا اي لكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف
منع افعى لانه لم يعتبر كونه وصفا في اصل الوضع ولا يثبت ايضا في الاستعمال نحو ... بل توهم انها موضوعة للوصفية لما اوانها للحية
الخبيثة الشديدة من قولهم فوعة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اي لما له
نوع جدل وهو الاستحكام ... الدرع جدلاء ... انه مؤنث الاجدل وكذا توهم في الاخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ... وهو مبتدأ
تخيلها ولنا ان ... هذه الكلمات ونحوها لا يستعملها لا يقصد معنى الوصف قط لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في
نفسها خبيثة ... الا انك اذا قلت مثل ... فان معناها هذا الجنس من الحيوان من غير ان يقصد معنى
القوة ... لا يقصد فيهما معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر ليس ... لكونها غير موضوعة
... كما اشار اليه المص ... فغلط ووهم قوله التأنيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تأثيره الزيادة
على الثلاثة او تحرك الاوسط والعجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلاثة فقدم
منصرف وعقرب ممتنع اعلم ان التأنيث على ضربين تأنيث بالالف وتأنيث بالتاء فاما الالف فتحتم التأثير بلا شرط للزوم الالف وضعا
على ما مر ولذا قام مقام السببين ... التأنيث تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء نحو اخت وبنت
ليس مؤنثا بالتاء ... لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث فعلى هذا لو سميت ببنت واخت
وهنت مذكرا ... التأنيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطها العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كطلحة
او مؤنثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كغرفة فالعلمية شرط تأثيره معنى فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو امرأة قائمة فان قائمة الوصف
الاصل والتاء بالتأنيث فالخلل لم يجي الا من التأنيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا حاصل ما ذكره المص حاصل وذلك الخلل ان وضع
تاء التأنيث في الاسماء على العروض وعدم الثبات تقول قائم قائمة فلم يعتد به وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق
بين المذكر والمؤنث ولا يجي هذا المعنى في الصفات والاسماء الا غيره لازمة للكلمة كضارب وضاربة ومضروب ومضروبة وحسن وحسنة وامرء وامرأة ورجل ورجلة وحمار وحمارة
في غير هذا المعنى ... لان مذكر ... حجارة ... في باب التأنيث ثم ان العلمية حيث كانت في الكلمة من الكلمات العربية
مصونة عن النقصان ... لزم التاء بسببها فنا عائشة كرا جعفر وحارث لانه لا تحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذلك
لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك عائشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت
به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصارت التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف
العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبرئل وميكل وجبريل
و... ارسطو ورسطاليس ونحو ذلك ... لم يردها على غير اوزان كلامهم الخفيفة ... تركيبها ... الا مناسبة مع ...
... ولذلك ... الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف ... لا يفيد معنى ...

سماي نظرا الى اللفظ
وتاويل ...
مبتدأ وسقر وماه وجور
كالعطف عليه ممتنع
خبره على ... ويل
لما مر خبرا واحد
الثاني والثالث محله
... هذا الخبر المذكور
... ممتنع
سقر ممتنع وماه وجور
... في شرطه ...
... وهو ...
... مجرور ...
مفعوله لا ... الضمير المجرور
... راجع الى التأنيث
المعنوي المذكور مفعول
... مقام ... فاعل ...
... مبتدأ مضاف الى الضمير ...
الى التأنيث المعنوي ...
خبره وهذه الجملة الاسمية
جزاء الشرط المحذوف وتقديره
فاذا عرفت هذا فقدم كذا
وعقرب ممتنع مبتدأ وخبره
عطف على قوله فقدم
منصرف

في نحوهم على ذكره وتاء التانيث في نحو عزة والف الالحاق في نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل تلك لا يكون الا حال الوضع وكذا ما فيه ما يزاد
على العلم بعد وضعه انما استعمل على وضعه الاصلي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاده العلم كالف الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم
فان افادت الزيادة معنى اخر وان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز لان الوضع العلمي يزيل عليه التاء المفيدة لمعنى التاء
وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير
وتنوين التمكن نحو هاشمي وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعد اللام كما في الزيدان والزيدون على ما يجيء
في باب الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرطا قياسا ومقام
سببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ الالف التي وضعها على اللزوم وثانيها رضي
ان يكون التاء مقدرا وهو الذي سماه المص بالمعنوي سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر الالف لا يقدر لان التاء
اما الالف للزومها لا يحذف حتى يقدر ولا تؤثر التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية الا ترى الى نحو حايض منصرفا مع التانيث والوصف
مثله مع العلمية انه منصرف كما يجيء وانما شرط فيه العلمية لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط العلمية والفرق بينهما ان العلمية
تصير التاء الظاهر متحتمة التاثير وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الاوسط كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيفة
فان سد مسده في اللفظ حرف اخر في وجوه نحو زينب لا تفيد الخلاف كهند كما يجيء وما يسد مسده الحرف الاخير الزائد على الثلاثة
لانه موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا تزاد التاء ثالثة واما نحو شاة فحذف الالف اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على
عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمونث بالتاء المقدرة حقيقيا كان او لا اذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف
سواء سميت بمذكر حقيقيا او لا كهند او لا ذات لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسده كهند ونحو لم تجره وان كان ثلاثيا فاما ان يكون
محرك الاوسط او لا والاول ان سميت بمونث حقيقيا كقدم في اسم امراة او غير حقيقي كسقر في جهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة
والقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في حبلى حبلي
وحبلوي ولا تقول في جمزى الا جمزي كما لا تقول في جمادى الا جمادي وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعف
الساد مسد التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فالخلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التانيث وذلك كرجل
سميته بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم يقدر لطرآن التذكير الوضع الثاني على اضعف تانيث في الوضع الاول فعلى هذا تقول في
تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة لرجلين فشاذ بها بعد التصغير ان لم يسد مسد التاء ولا سد الساد مسده شيء في
ذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة او لا فان لم يكن فان سميت بمذكر سواء كان حقيقيا او لا كهند اذا سمي
به رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت بمونث حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جوزوا الامتناع من
الصرف لكونه مونثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التانيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف
التانيث وما يسد مسد الساد وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار فيهما كهند وعد ذلك النحاة كيد اسم
امراة وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا او لا فالصرف لا غير اذ هما كنوح ولوط كما يجيء وان سميت بمونث حقيقيا
او لا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية
السببين حتى يتعين الاسم بها تحتم المنع فظهر بهذا التفصيل ان المونث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه
زيادة على ثلاثة احرف فلا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شرط اخر في منع صرف المونث اذا سمي به مذكر ذكرها المص احدها
ان لا يكون ذلك المونث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المونث
كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المونث اذ معناه ذو كذا
شخص حائض لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمونث فكل نعت للمونث
بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت في المونث وثانيها ان لا يكون تانيث المونث الذي سمي به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل
غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرفت لان تانيثها الا بتاويل الجماعة غير لازم
هذا التاويل بل يجوز لنا ان ناولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو
نساء ورجال بل تانيثها باعتبار التاويل بل بالجماعة وهذا تاويل غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر
بعد ذلك لان الاسماء المونثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة
ومونثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها
مونثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها المذكر وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا مونثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع

المعرفة مبتدأ و شرطها مبتدأ ثان مضافا الى كناية ترجع الى المعرفة و ان تكون ناصبة و تكون مضارع معلق بها من لا فعال الى ان ناصبة والمستتر فيه عائد الى المعرفة و علمية
خبره اى تكون المعرفة منسوبة الى العلم يعنى بما يحصل تعريفها لكونها علما والمبتدأ الثانى مع خبره مع المبتدأ الاول العجمة مبتدأ و شرطها مبتدأ ثان مضاف الى الكناية
ترجع الى العجمة و ان تكون علمية من ذكره وفى العجمة جار و مجرور وقع صفة للعلمية اى علمية كائنة فى اللغة العجمية و تحرك عطف على علمية مضاف الى الاوسط او زيادة عطف
عليه على الثلثة متعلق بها و الجملة خبر مبتدأ الثانى و المبتدأ الثانى مع خبره المبتدأ الاول فنوح منصرف مثل قوله فقدم منصرف و شتر مبتدأ و ابرهيم عطف على شتر خبره

الصرف فما ان عكسته لا مرا ى سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا او لا فان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل و حسن او زائدا على
الثلثة كجعفر فالكلام فى منع صرفها لظهور التانيث بالطارئ مع سد التاء او سد مسد التاء وان كان ثلاثيا ساكن الاو
كزيد و عمر يسمى بهما امرأة فالخليل و سيبويه و ابو عمرو يمنعونه الصرف حتما كما فى جور لظهور امر التانيث بالطارئ و ابو زيد
و عيسى و الجرمى يجعلونه مثل هند فى جواز الامرين و يجوزون صرفه على جرى نظر الى الاصل قوله و شرط تحتم تاثيره اى تاثير التانيث
المعنوى المراد به تانيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب قوله زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او
العجمة اى اذ سمى به المؤنث و ذلك لما ذكرنا ان الحرف الزائد على الثلثة يقوم مقام التاء و تحرك الاوسط يقوم مقام ذلك الساد
مسد التاء و اما العجمة فانها و ان لم يسد مسد التاء و لا مسد الساد المذكور و ليست ايضا سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط كما يجى لكنها
مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا تاء فلا تنعقد من قبله لامر فى العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فكذا
قال و شرط تحتم تاثيره اى تاثير التانيث المعنوى قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثالث و زينب ممتنع للزيادة و سقر
لتحرك الاوسط و ماه و جور للعجمة قوله فان سمى به مذكر اى بالمؤنث المقدر تائه فشرطه الزيادة اى الزيادة على الثلثة و لا يفيد تحرك الاو
و لا العجمة لضعف امر التانيث فى الاصل بسبب تقدير علامته فزيل التذكير الطارى فى الوضع العلمى ذلك الامر الضعيف لا اذا اسد مسد
علامته حرف رابع و صار كالقائمة و لا مقام الساد فيكون ماه و جور اذن كنوح و لوط لان العجمة علم المذكر فلا يكون التاء مقدرة و سيجى
ان العجمة لا تاثير لها فى الثلاثى الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم و جور منصرفان امد
الحرف الزائد و عقرب ممتنع لان التاء فيه قائم مقام تاء التانيث و اما اسماء القبائل و البلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر
بشرطه فلا كلام فى منع صرفه كباهلة و تغلب و بغداد و خراسان و نحو ذلك و ان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا
فى صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تتجاوزهم كصرفهم ثقيفا و معدا و حنينا و ما بقا و ترك صرفهم سدوس و خندف و هجر و عمان
فالصرف فى القبائل بتاويل الاب ان كان اسمه كثقيف او الحى و فى الاماكن بتاويل المكان و الموضع و نحوهما و ترك الصرف فى القبائل بتاويل
الام ان كان فى الاصل كخندف و القبيلة و فى الاماكن بتاويل البقعة و البلدة و نحوها و ان جوزوا صرفها و ترك صرفها كما فى ثمود
و واسط و قريش تجوزهما ايضا على التاويل المذكور و ان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك الوجهان هذا و ربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة
فمنعوه الصرف قال و هم قريش الاكرمون اذا انتموا طابوا فروعا فى العلى و عروقا و يصفونه بصفة نحو تميم بنت مر و قيس بنت عيلان و
كذا قد يؤولون اسم الام بالحى فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر و باهلة فيها امرأة و قد يؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل
حذف مضاف مؤنث نحو جاءت قريش مصروفا اى اولاد قريش فيعتبر المضاف المحذوف كما فى قوله تع و كم من قرية اهلكناها فجاءها
باسنا بياتا او هم قائلون و منه قوله تع كذبت ثمود المرسلين يصرف ثمود على هذا و يجوز ان يكون صرف مثله بالتاويل بالحى و تانيث
المسند بالتاويل بالقبيلة فهو مثل بالمذكر و المؤنث باعتبار شيئين الاسناد و الصرف و لا منع فيه و اما نحو قولهم قرات هود ان جعلته
اسم النبى صلعم على حذف المضاف اى سورة هود فالصرف و ان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه و جور و اما اسماء الكلم المبنية فى
الاصل نحو ان ينصب و ترفع و ضرب ماض فالاكثر الحكاية و ان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ و تركه بتاويل الكلمة و اللفظة و يجى بسط
القول فيها و فى اسماء حروف التهجى اذا سميت بها السور و غيرها فى باب الاعلام ان شاء الله قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية و ذلك
لان المعارف خمس المضمرات و المبهمات و هما مبنيان فلا مدخل لهما فى غير المنصرف اذ هو معرب و ما ذو اللام و المضاف فلا يمكن فيهما منع
الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين و الكسرة تبعا للتنوين و اذا لم يدخلها التنوين لم يحذف فكيف تبعه الكسرة و
كذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر و التنوين معا و اما عند المص فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة
مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع التصرف و هو ان لا كسر و لا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم و انما
اعتبر الخليل فى اجمع و اخواته تعريف الاضافة فى منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها و تعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر
منع الصرف قوله العجمة شرطها ان تكون علمية فى العجمية و تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف و شتر و ابرهيم ممتنع قوله
فى العجمية اى كون الاسم علما فى اللغة العجمية اى يكون قبل استعمال العرب له علما و ليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل
فى كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابرهيم و اسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم
سمى نافع راويه عيسى لجودة قراءته و انما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة الاعجمى يقتضى ان لا يتصرف فيه تصرف
كلام العرب و وقوعه فى كلامهم يقتضى ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية و هى منافية للام و الاضافة فامتنعا
معها جاز ان يمنع معها ما يعاقبهما ايضا اعنى التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته و بقى الاسم
بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيما لما نقرر ان الطارى ينزل حكم المطرد فعلى فقبول الاعراب نوع التصرف

علی تاویل کل واحد منها

... اوجبة الاول محله

الجمع مبتدأ وشرطه مبتدأ ثان مضاف الى كناية ترجع الى الجمع وصيغة خبر المبتدأ الثاني مضاف ومنتهى مضاف اليه ومضاف الى الجموع وبغيرها جار ومجرور متعلق بصيغة
مقدر ونهاوا المعنى شرطه صيغة منتهى الجموع الثابتة بغيرها او خبر له والمبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الاول وكمساجد جار ومجرور او مضاف ومضاف اليه ان قدر الكاف
بمعنى المثل فمحله مرفوع باضمار مبتدأ وهو هو اي الجمع كمساجد ومصابيح عطف عليه ولما كلمة فيها معنى الشرط وفرازنة مبتدأ فمنصرف خبرها وهذه الجملة جواب لما
وكذا دخل فيها الفاء وحق الفاء ان يكون في اوله لكن اخذ في محله لئلا يتوالى حرف الشرط والجزاء واصله فمهما يكن من شيء ففرازنة منصرف ثم قفص وعدم التانيث فمثله

ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذربايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع
الاعجمي في كلام العرب الا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق
والبرنج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كما لو جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب اخر
غير العجمة منع الصرف كزحبن وبقم نفيهما الوزن وكذا ابو محققا ان لم يكن صرف كلجام علما ففي العجمة على ما قال المص الشرطان معا واجب
العلمية في العجمة مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في
العجمة فنحو لمك عندهم منصرف اتفاقا كنوح ولوط فلم يعتبر من الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على
الثلاثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساكن علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها
حتى يسد مسدها شيء بل الاعجمي مجرد كونه ثلاثيا ساكن الوسط او متحركه يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر
كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة التي في كلام العرب والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المص بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا
ساكن الوسط جائز الصرف وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحركه وليس بشيء لانه
لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور انما يتم فيما والذي غره توهم منع ماه وجور ولولا العجمة مثل هند ودعد
يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشيء على ضربين اما بكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي واما بكونه
سببا كالعدل في ثلث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف
في كلام فصيح او غير فصيح وتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط
وذلك ان خفة الاول الحقيقية بالحركة وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة لفظا مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو
التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل معناه امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث
المعنوي منها قوله وشتر وهو حصن بارّان ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تاويل بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا
يستعمل الا مذكرا فالمرجع اليه لا ضمير له مذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح ملك لانه اسم ابي نوح ع قوله الجمع شرطه صيغة منتهى
الجموع بغيرها كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف
وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض قوله صيغة
منتهى الجموع اي التي هي غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير
كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيد بغاية جموع التكسير لانه لا يمنع جمعه
جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجيء في التصريف في باب الجمع نحو قولهم انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين
بالكرور وقوله واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكسي الابصار كما ذكره ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون
اولها مفتوحا وثالثها الفا بعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر او لا كمساجد ودواب او ثلاثة اوسطها ساكن فلو فاتت هذه الصيغة
لم تؤثر الجمعية كما في نحو حمر وحسان في ان كل واحد منها الجمعية والصفة وانما اشترط في هذه الصيغة ان يكون بغيرها احترازا عن نحو
ملائكة لان التاء قد يقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية وطواعية فيكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما
على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وحزاب وان حصل فيها [illegible]
صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والمؤثر هو المشروط لا مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما حال
من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع
صرفه حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحد
منها وهي علم للجنس لا الواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام ففيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى
الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع والجواب عنه عند المص ان الافصح اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في
الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر
الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل اليس ان الجمعية والعلمية تتضاد كما يذكر المص بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب
ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما سمي جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة
بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمي بابانين جبلان فبقي معنى العلمية مع التثنية فيهما وان جعل كل واحد منهما مسمى بلفظ
لكنه مفهوم من لفظ ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية [illegible]
انه لا تنافي بين الوصف والعلمية واما قول المص بعد في الشرح ان العلمية تقتضي الخصوص ... متنافيان

شلها بل او ظرفها والعامل فيه بقلة والمعنى وقيل مازم بل جمع سروالة في التعدي كما يقال ابتدا اى في الابتدا والجملة الشرطية مع محمولها جزاء للشرط بل اذا مر ذكره

مع انه فعل ماض مجهول وهو فعل الشرط والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله حال ابله من سربيل بلا نلاكنى والحرج اشكال اسمها وهو مبنى على الفتح والجر محذوف اى لا

اشكال صرفه والجملة وقعت جزاء الشرط وقد لا يدخل الفاء اذ لها ونحو مبتدا مضاف وجواب مضاف اليه وفعل وجرا مصدرا لمبنى للمفعول وقاد جرى عن كلا الفعلا

ويكفاصل جزء ومعناه نحو جوار اذا كان مرفوعا او مجرورا مثل ماض في الحذف وكونه منونا او اعمالا الركتين فيها يجىء ويصدق به تعالى ابن عن عامل فعل مقدر وهو

الاطلاق قيد كما في الوصف لا بد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول

هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المصنف بالاطلاق قلنا لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم

بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التعيين لما يخصص ذلك الصاحب كما يجىء في باب

الوصف فاذا ثبت حتى اسم ان دلالته على ما ذكرنا وصحة تعيينه لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع به على

ذلك المخصص وتعينه له الا ترى ان نحو اسود وادهم عرض فيه منع الجرى وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض

وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على انه في اعتباركون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا

فاربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجرى وهو العلمية كما عرض في نحو اسود

وادهم الغلبة المانعة من الجرى فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكائن بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة ووجد هالان العلمية

تخصصها بانسان واحد والغلبة بنوع واحد وان الغلبة لا تنفك لامراعاة معنى الوصف كما في اسود وادهم ولا كثر في العلمية عدم مراعاته

الدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قول طرفة انما سميت هاتيا لتهتدا وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد

نحن نعلم ان الملقب كالمظفر ونحوه من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة

انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف كانت

تلمح ولو كانت الصفة من حيث هي هي تقتضي العموم وتنافي الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص الضرورة مع اعتبار الوصف فيه فان قلت

فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمنع صرف هلال ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم يلوح فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان

يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها ساغ لمح فيها المعنى الاصلي كما في الملقب لم يلحظ كتسمية الاسود

بالاحمر وبالعكس وكان المعنى الاصلي انما يلمح لمحا خفيا ويوضح ايما انما مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسي

معه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انها لا تعتبر وان لم تنافها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصد الاهم في وضع العلم

غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في موضع الذى يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذى

لا يلمح فيه معنى الجمعية وفي حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيها العلمية وشبه العجمة

حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فزيد عنده في الاسباب شبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان من تام ان غير مبنى

احدهما على سبب اخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولي بعد عدم النظير في الاحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية

وغيرهما ولم يعد شرط السبب كما فعل غيره وكان سيبويه الاخفش يصرف نحو مساجد علما على الزوال السبب وهو الجمع وهذا خلاف ما استعمل

عندهم قوله سراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال فتى فارسي في سراويل رامح واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم عجمي

مفرد كما عرب الاجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو ونادر بل حمل على ما شابهه فمنع الصرف ولم يمنع الاجر مخصصا لان جميع ما لا ينصرف

ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو كلاب اجر فعلى قوله لا يخو فيه من الاسباب شئ لان العجمة شرطها العلمية وفيه التانيث المعنوي وشرطه

ايضا العلمية واما الصيغة فليس سببا بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه يمنعه من الصرف لا لسبب بل لوزنه غير المنصرف

وقال الجزولي فيه عدم النظير في الجمع الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في الجمع الجنسية ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن

خاصة لا غير لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد وهو عربي جمع سروالة والسروالة القطعة نحو قوله عليه من اللؤم سروالة

فليس يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس فلا يقال رجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كمدائن

في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك ان لنا قاعدة ممهدة وهي ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا الجمعية

ولم يتحقق فيه لكونه لا لمفرد فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشئ على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على

المجتمع منها كبرمة اعشار ولبس للخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن افعال لانه قد جاء نحو قولهم جاء الشتاء وقميص اخلاق شراذم بعجب

منه التواق وشراذم لفظ جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل

لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا انظر الى قوله عرب كما عرب الاجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله

الا ترى الى قوله بعد لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط

وعدم هذا وتمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر

ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو جوار جواب ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رابعت

حوابيا فنقول هو جمع حوبا اي الارض الغليظة والجمع الخرابة كالصحاري بالتخفيف قوله ونحو جوار اي المنقوص من هذا الجمع

اعلم ان الاكثر ان جواز في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته

خزء وكقاصل مثل المعد ... ونحو جوار هو جمع فاعلة ... نحو مساجد ... مما بعد الفه حرفان ... ثانيهما بادهام ... ومن جمال كدواب ... وجوار وهو كقاض ثم اختص ... لكون المذكور والعلمية ... فيجب ان يكون منصوب ... على الظرف والمعنى ويجوز ... في حال الرفع والجر كقاض ... التمييز من جهة النصب ... لانه غير منون في حال النصب

[illegible]

والتركيب مبتدأ وشرطه مبتدأ ثان مضاف الى ضمير عائد الى التركيب والعلمية خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني مع خبره خبر الاول وان لا تركيبها او يكون مصدرية بها واسمه ضمير المبتدأ عائد الى التركيب باضافة جزء ولا اسنادا عطف عليه مع اسمه خبر ولا اسنادا عطف عليه مع اسمه جزء وبتاويل المفرد لدخل ان عليه عطف على العلمية وشرط خبر مبتدأ محذوف مضاف الى بعلبك والالف مبتدأ والنون عطف عليه وان حرف شرط وكانا فعل ماض فزائدتا قصتر عموم فعل الشرط اسمه ضمير عائد الى الالف والنون وفي اسم جزء وشرطه مبتدأ مضاف الى كناية ترجع الى الاسم والعلمية خبره وهذه الجملة وقعت جزاء الشرط والجملة الشرطية خبر

ولكن عبد الله مولى مواليا وقال الاخر سماء الاله فوق سبع سمائيا وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار وغواش منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذي هو الشرط لمنع الصرف فصار منصرفا والاعتراض عليه ان الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جاءني جوار وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار لفظها دون الاخرى تحكم وكل ما حذف لاعلال موجب فهو في حكم الباقي كعم وشج والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف جندل وذلك لان مقصوره جنادل وقال المبرد والتنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفه ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفه ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت ولا اعتراض عليه وعلى مذهب المبرد لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجوار كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبعية الكسرة له في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال في الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال في مثلها ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف تقديرا وبما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعيتين الا ترى انك تقول حبليات وبرايا وادوي بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويجيء فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله مخالفا لحاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقي الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني جواري وقاضي واعيلي بياء ساكنة ورأيت جواري وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي مفتوحة مثلها في الحالين وانما فعل ذلك في منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى جوز الكوفيون لها منع الصرف وحدها في نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كحاله نكرة سواء واعلم اذا صغرت نحو احوى قلت احي بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجراه كاحيي والمحيي وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى فسيبويه حمله فانه يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن وزن الفعل نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو احي نسيا بل يعله اعلال قاض وذلك لان في اوله زيادة الفعل وهي الهمزة بخلاف عطي تصغير عطاء فيجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المجيء في الاعلال فاحي عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كما سيجيء في تصغير اسود كما يجيء في التصريف ويكون في المنصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور وقوله التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا باقيتان في وضع العلم فهو من جهة نحو احدهما اذ العلمية كما قلنا امر توهم النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب بقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية كما يجيء في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ومزجه لاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذا نحو ما زيد ويقول ايضا وان لا يكون الثاني متضمنا قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الافصح اذن مراعاة البناء الاول على ما يجيء في باب المبنيات

قوله الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان اعلم ان الالف والنون انما تؤثران لمشابهتهما الفي التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا

للمبتدأ وكعمران الحمل اسما مبتدأ وفي صفة عطف على اسم وانتفاء خبر مبتدأ محذوف مضاف الى فعلانة جزاء والشرط مصدرية عليه بشرطه وتقديره ان الالف والنون كانا في صفة فشرطه انتفاء فعلانة وقيل ماض مجهول ووجود خبر مبتدأ محذوف اي شرطها مضاف الى فعلى انه وهو مع خبره مفعول قيل يمكن ان يكون انتفاء مبتدأ محذوف والخبر مقدر اي انتفاء فعلانة شرط فيهما وقيل وجود شرط فيهما وقيل موقوف على قبل المقدر والمعنى في صفة فقد قيل شرطها انتفاء فعلانة وقيل

دون ان تفعل مبتدا مضافا الى الصفة مرفوعة مبتدا ثان مضافا الى ضمير عايد الى الوزن وان مرتكره ويختص مضارع منصوب بها والمستتر فاعله عايد الى الوزن
وبه متعلق به وضمير بحرفه عايد الى الفعل لجملة الثانية مع خبرها خبر الاول وكتفي كعمران في الوجه وضرب عطف عليه وان يكون مرتكره عطف على يختص وقوله بالنصب
ظرف وقع خبرا له مقدما على اسمه مضافا الى ضمير عايد الى الاسم وزيادة اسمه لتميز جنسه بادة مجرور بها مضافا الى ضمير عايد الى الفعل وهذا الجار والمجرور وقع صفة
لقوله زيادة او اسم بمعنى المثل وصفة لها ايضا وغير مضافا منصوب على انه خبر كان المقدر او حال عن بغير او له والمعنى وان يكون الاسم غير قابل للتاء او مرفوع بانه مبتدا

بفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابهها ايضا بوجوه اخر لا يضر فواتها نحو تساوي القدرين وزنا فكرمن
سكران كحمر من حمراء وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث
في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير
حاصلة في عمران وعثمان وعمان ونحوها وتشابههما ايضا بوجهين اخرين لا ينفكان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف
والنون معا كزيادة زائدي حمراء معا وكون الزايد الاول مدة كما في ضمير الفا فاذا اجتمع الوجهان في ندمان مع انصرافهما فالاصل على
هذا هو الامتناع من تاء التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليها في صنعاني وبهراني
في النسبة الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يتوهم ان النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس
صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وحملهم
على هذا الابدال توهمه انه قد جا للحيرة والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان يبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة
من حرف يناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى
سبب اخر لا يقوم بنفسها مقام السببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران
وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب اخر والعلمية في نحو عمران شرط لسببيتها بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن
زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا يقوم مقام علتين فوجدان كان اسما اي غير صفة
واتما شرط فيها العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف على علمية عامله بمخالفة
عطف صفة كان على وقوله فانتفاء على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز المصنف مثله كما يجيء
في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء
منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة
فيصرفون اذن فعلان فهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى
انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلقوها على غيره ولم
يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه على غير التاء ولا من غير لفظه اغني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب
للتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجوده مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مؤنث
هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة
ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان
وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما على هذا الوزن وصفا في كلام
العرب اكثر من المصروف فثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى وللخصم ان يقول بل الصرف فيما شك
فيه هل صرفته العرب اولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفة لم يعلم هل انتفى منه فعلانة اولا وهل وجد له
فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه من الصرف لان الغالب في فعلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف
تشبيها بباب سكران قال كرد دون بيشة من حزن وون علم كانه لا مع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ يحتمل نونها الاصالة فتكون
مصروفة واذا سميت به او يحتمل الزيادة فلا تنصرف نحو حسان او قبان فيها اما من الحس والقبن فينصرفان واما من الحس او القب فلا
يصرفان وكذا نحو شيطان ورمان قال الاخفش اذا سميت باصيلال منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف الاختلاف
في الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه في قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه
اذ لم يجئ رحمى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله ووزن الفعل
شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون في اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل فعل مختص بالفعل
واما في الاسماء الاعجمية نحو بقم ونحو شلم لبيت المقدس وكالمنا في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لما
وعثر لموضع وخضم لرجل فالحاصل هذه كلها افعال فعلى هذا نحو يزيد ويشكر وتغلب خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس الاسماء
العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولان ونرجس اعجمي ونحوه تنضب ويرنع واعصر واصبع وندر وامثلتها الغالبة في الفعل
واما فعل فمن الخواص اذ لم يات فعل في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان
قليلا كقوله تعالى ان الله نهاكم عن قيل وقال وقولهم لطائر تبشر ولاخر تنوط لتنويطه عشه فيجوز ان دئل بعد ذلك يكون منقولا
من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دئل والدلان مشي سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دئل

والجملة تكون حالا عن اي الحال ان ذلك الاسم غير قابل للتاء فهو مجرور وعلى انه صفة الاسم مفرد لانه صفة [illegible] في الاسم وهو يقتضي الموصوف وقد يكون لفظا او تقديرا مجرور على انه من ضمير او له كقولك [illegible] عن المعطوف فانه بدل من ضمير عليهم وتقديره [illegible] او يكون [illegible]

الاسم زيادة كزيادته غير قابل للتاء وقائل مضافا اليه والتاء متعلق بمرور ومن ثم انصرف [illegible] ويعمل فعل مختص [illegible] امتنع احمر معروف عطف عليه واحمر علم [illegible]

والتغيير لانه نقل الفعل الى العلم كما قيل شمّر في مالك فيكون فيه دخل علما الوزن والعدل مع العلمية وان صحّ ما نقل ان الوصل لغة في الوعل
والنزيم بمعنى الاست فهما شاذان قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اى اول وزن الفعل الذى في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف
اتين وغيرها فاولق لمشتق منه مألوق اذا سمّي به انصرف لان الهمزة وكذا ايلق على الكونه ملحقا بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل
لوجب الادغام كاشدّ واحبّ اما البيت علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا عن جمع لب. والفلك شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى
يكون ملحقا به ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية والنحاة قالوا في موضع قول المص او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه
اى يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يجعل ذلك الوزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء
او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذى حمل المص على مخالفتهم شيئان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب
ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا فلو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة
اكثر من ان يحصى والماضى منه فاعل وفاعل الاسمى اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثانى انه راى نحو احمد واحمر لا ينصرف وجميع
ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلثى ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل ومن الالوان
والعيوب يجيء افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجيء منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلثية
كاخرج واذهب كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب في اخال واظن واوجد وازعم في اعلم واري قال وقد يجيء
افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء فيه فعل ثلثى قليلا كاشهر واحم واثمر ويقابله في الاسماء من غير الفعل الثلثى ايضا في القلة نحو
ايدع وافكل وارنب ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلاء لم يجيء من جميع الافعال الثلثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب
البصريين وهو ان افعل التعجب فعل ومن كل ما يجيء منه افعل التفضيل الاسمى افعل التعجب الفعلي والذى جاء في فعل يفعل
مفتوحى العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضى وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يرد على افعل فعلاء اذ لا
يجيء من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة
وقال المص معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على
على المبتدى فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون
الاخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبع وانمع معرفة
كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو قائل به في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر
او متعسر وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون
الاسماء اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصارت هذه
الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن فان كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان
يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا يكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا
يكون كارنب وافكل وايدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان تكون لمعنى وانما اشترط مع هذا
الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه
التاء فكما تجر هذه الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره الى الاصلى السالم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة نحو
لحاق التاء نحو ارملة ويعملة اما لحاق التاء باسودة في الحية فلا يضر لان هذا اللحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاولى
ان يقال مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستبرق معجم ومنها انفاعل وتفوعل ودحرج
ودحرج وافتعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك واذا سميت بنرجس بكسر النون وترتب بضم التاء الاولى فالصرف
لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا يؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنهما المشهورين اعنى النرجس
على وزن نضرب وترتب على وزن تقتل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا
اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان
الاكثر في الاستعمال اراق وارق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك
التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل ويدل عليه نحو يعد ويهب وكذا المحذوف العين كيقل ويبع ويخف من قولك لم يقل ولم يبع
ولم يخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل
اذ لا فعل ثلثى متصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل ونحو عد وقل اصله الهمزة لو لم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة
فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطها انما كان للجزم او للوقف لبقاء حكمها

وما موصولة اى الاسم الذى او موصوفة اى اسم وفيه جزء مقدم على المبتدا وعلمية مبتدا و... صفة لها والجملة صلة لما او صفة لها وهو مع ما مبتدا واذا امر زيد ونحوه
مجهول فالمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الاسم وهو فعل الشرط وصرف مثله وهو ... الشرط والجملة الشرطية وجزاؤه صرف وجزء ... اذا نكر الظرفية والمعنى الاسم
الذى ثبت فيه علمية مؤثرة صرف ذلك الاسم وفيه تنكير او لحر ... فما موصولة او موصوفة وفيه اى ظرف ماض معروف المستتر فيه عائد الى ما او الجملة صلة
او صفة لما وهو مع ما مجرور بها والجار متعلق بصرف اى صرف ذلك الاسم المنكر لدليل ولدليل الذى فهم من جهة وكذا ومن بنا الما وانحرف من حروف المشبهة بالفعل

والجزم لا يكون فى الاسماء فنقول فى المسمى بيقل واخش ... تغوف واخشى وكذا فى المسمى بقل وبع جاءنى قول وبيع وان لم يكن فى المغير
الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغير لانما كالمسمى بقل وبع وعد وبقيل وبيع لم يعتبر الوزن الفايت الاصلى فنقول جاءنى قيل و...
فى قل وبيع وخف جاءنى قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لانما كما فى علم فهو عند سيبويه ... باعتبار الوزن كما فى ردّ وبيع و
قال المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمى بعلم ثم خفف
ما الوزن معتبر لانه جامع الوزن يكون عارضا غير لازم واما التغيير فى الاول فهو فى العلمية لازم اذ لم يصنا فالوزن العلمى لا محققا هذا
واعلم ان الوزن المشترك فيه الاسم والفعل الذى لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل
مطلقا سواء غلب الفعل او لم يغلب فمنع الصرف فى نحو جبل وعضد وكتف وخاتم وجعفر اعلاما واعتبر عيسى بن عمر بشرط كونه
منقولا عن الفعل نحو كعسب استدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى والجواب انه ان كان على الحكاية
لكون الفعل مسمى مع الضمير فيكون جملة كما يحكى قوله نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو
صفة موصوف مقدر اى انا ابن رجل جلا امرا اى انكشف او جلا الامور اى كشف فيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا
بشرط نذكره فى باب الصفة وما يخرج لك ففعيل نادر ولا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا
نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما
فاذا نكر بقى بلا سبب وعلى سبب واحد يعنى بكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا وذلك على ثلثة اضرب لانها
اما ان يكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول فى موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل فى اسم لم يوضع
الا علما كعمر وقطام فى تميم والثانى ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم المنصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد ويزيد ويشكر
وفى موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابى على والجزولى والسبب الثانى عند ابى على
شبه العجمة وعند الجزولى عدم النظير فى الاحاد وليست سببا عند المص لاعتباره الجمع الاصلى فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين
منصرفا عند المص غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث المعنوى فيه ... كرتكن التانيث اغلب
فلذلك اعتبر كما فى التانيث يقال سراويل كعقرب اذا سمى به وعند الجزولى فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظر وكان القياس
يقتضى ان لا يؤثر العلمية عند حصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنه او بعدم النظير لكن عادتهم ان لا يلغى سببا فيبقى الحكم او عملا
سببا ان الثانى من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو فسق وثلث فالاخفش وابو على واكثر النحاة يصرفونه لزوال
الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد وذهب الجرمى وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية
وهو قياس قول سيبويه فى احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافى بين العدل والعلمية بدليل عمر ... واخر وجمع علمين فغير منصرف ان
عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية وكذا الكع لان فيها العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفضل من قولك الفضل
فانه منصرف اذ لا عدل فى الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اخر وجمع ولكع اعلاما اذ العلمية وضع اخر وقول سيبويه اقرب
لان العدل امر لفظى وبالعلمية لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر فى سحر اذا سمى به غير ما وضع له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل
او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور رضا فى باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل والثانى وهو كون العلمية شرطا لا سببا
فى موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطها عند بعضهم فى الاسم نحو عمران وعثمان لانها يمتنع بها من الهاء
فتشابه الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب معها كما تريا الثالث اعنى ان يكون العلمية شرطا وسببا
فى اربعة مواضع اتفاقا فى المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا وفى الاعجمى وفى المركب وفى ذى الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير
غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انه تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها
واما ان تجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التانيث نحو صحراء وبشرى حبلا فالعجز ... فانه لا يلغى سببا فهذا حال العلمية فى جميع باب
ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المص فنقول انما يعرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط
وسبب معا خمسة اشيا التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون فى الاسم فلو فرضنا اجتماعها
فى اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب
والالف والنون كانت اذن تسعة لكان يزول تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب
فيه ثلثة اشيا العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير فى الاحاد فى باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها
مع العلمية المؤثرة لو حصر الا ان كل واحد منها يضاد الاخرين لان اوزان العدل اما فعال ومفعل او فعل او فعل او فعل او
فعال كثلث ومثلث واخر وعمر وامس عند تميم وقطام عندهم ايضا وليس شئ منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى الجمع

ايضا من وزن الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الثلاثة اي لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم اذا منع [يكون] لما اجتمع فيه اثنان
منها فلم يكن العلمية الطارية مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها
ثبت انه لا يكون معها الا احدهما فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتمحل لتمشية قول المصنف
ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دئل وكما يمكن ان يقال في اصمت علم المكان القفر اذ اصله اصمت [بضم التاء]
فعدل الى اصمت حال العلمية ولم تقتصر العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتاثير دونها
لانه انما عدل علما كما قلنا في ثمثم [illegible] فاذا نكر مثله بقي فيه العدل والوزن فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية
لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير
لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه فالسبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا في ثلث و
مثلث وبابهما لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف
ههنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف
احمر المنكر فانه لا يمتنع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوي ان الزائل بالكلية لا يعتبر وصفا كان
او غيره في باب احمر كان او في غيره وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف اخر وجمع بعد التنكير
لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسيأتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالاولى
الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما يثبت له قبل التسمية به لكون المراد به سحر يوم بعينه وكذا امس فيما عند بني
تميم واذا نكر نحو مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين واما عند المصنف فلانه لا يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية
التي ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الاحاد وشبهه سبب اخر
بمعنى الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه
بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص
للاخفش في ترك صرفه وقول الجزولي اولى واذا نكر سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول
سيبويه ايضا ترك الصرف لانه اعجمي حمل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية
كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجيء ومثل فعلان الصفة اذا
سمي به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركب اخر جزئيه ذو الف التانيث او الجمع الاقصى
نحو معدي حمراء او معدي مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث ولا الجمع
الاقصى حتى يمتنع عن الصرف بعد التنكير فالاخيرين لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذا الف
التانيث مع جعل الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع لا يجعل الجمع الاقصى قوله مؤثرة حال ومفعول تجامع ما ويعني بما هي شرط فيه التانيث
بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما قوله الا العدل مستثنى منه لفظه ما بعد استثنائها اي لا تجامع سببا غير السبب
الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من عامل المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا
عمرا فالعلمية المؤثرة تجامع الاربعة الاشياء وهي شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت
في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذربيجان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة
وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان يكون معهما لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على
سبب واحد قال وانما قلت هما متضادان ليصح حكم الكلي بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما
مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما تضادهما
فلما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم يكن العلمية مؤثرة معهما
ان كانت العلمية مؤثرة معهما ان كانت العلمية اذن طارية عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طريان
العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت لان كلامه في العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعهما لم يكن العلمية مؤثرة لان مثل
هذا العلم لو وقع لكان معدولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا يؤثر فيه العلمية الطارية كما في حمراء وسعدى مونث
اسعد علما [illegible] لو كانت الاسباب الثلثة مجتمعة لم يطرا بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين فيها
غير معينين فيكون للعلمية تاثير بكونها احد الثلثة المؤثر اثنان منها ويمكن ان يجوز اجتماعهما ويمنع طريان العلمية اذن على العدل
والوزن كما في نحو اصمت على ما مر والاعتراض الثاني ان يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر وزن العدل فيما ذكر قبل على ما بينا

انها
عنده
الكلمة
فسلم
[illegible]

وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر فاعلم للاخفش مفعول به وعلى العكس هو غير منصرف وقبله لا ينصرف ومثل ... واحمر هنا اسم ...
وعلما تمييز ... مثل احمر وخالف منصوب على الحال وقد اشتركا من حيث الوزن والوصف مثل العلمية وحال من احمر او جزائه الفعل ... وموافقة ... بعض ...
وهذا الوجه لا يصح من يخالف اعتبار المنصوب على انه مفعول له وعلى الحال بتأويل الفاعل وعلى التمييز من الجملة ... الوجه نصب الاخفش ...
مخالفا له مفعولا مطلقا بحذف المضاف اي مخالفة اعتبار ... سيبويه بدل الاشتمال والمعنى ... عن تلك الاعتبار ... كذا ...

قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد قوله اعتبارا للصفة منصوب على انه حال من سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا او مصدر فقوله خالف سيبويه مراد معنا ما اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها تقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المصنف عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف لو اعتبر بخلاف المنكر فان المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظ متضادان لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة واحدة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض واحمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اريد اثبات معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ثم ذلك ثم نكر فيه لجاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا والحق ان اعتباره ان زال بالكلية ولم يبق منه شيء باي تاويل كان فيه خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بحجة كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ثم لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما ينعت له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو فقليلا ما يلحظ ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتابه الاوسط ان حال فصرف نحو احمر انما هو منه فمقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلاء فعلاء واما افعل التفضيل فحكمه اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر الاول فلضعف مثل التفضيل في معنى الوصف بالاهمال في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من التلبس بافعل الاسمي التي لا معنى الوصف كافكل واربع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت عملها في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة فالوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا التبس افعل من بلفظ تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامة الوصف اعني من بخلاف باب احمر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف كما ذكرنا ولكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوصفي فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته اتفاقا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل بدل العلمية ويجيء منه معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى الخلاف بين وزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي لذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى الواحد فيقال في رباع ومساجد ربيع ومسيجد ولو سميت بالجمع الذي كونه صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق اذا صغرت بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن في اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم ودحيرج في خضم ودحرج اذا سمي به واما ان كان في اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما يقول في تصغير احمد ويزيد ويشكر وتغلب واحمد ويزيد ويشكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو بيطر يبيطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيرب وفي تحلىء تحيلىء فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وزن مستانف ثم قالوا في تصغير ادرد ادير غير منصرف اعتدادا بالصفة العارضة في التصغير هنا قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستانفا كما اعتد بالوصف العارض نحو مثنى وثلاث لكونه وضعا مستانفا فلا ينصرف ادير مع تصغيره لحدوث الوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قوله ويجعلون في جمع مصغر غلام ورجل فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو حمير في تصغير حمزة لعروض الوصف الثاني في العلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتدوا به والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه صفة فلا يقال شخص جميل ... فان النظر

وجمع متبدا مضافا والباء متضمنا للمعنى واللام فيه للعهد اى بابه بالابتداء وباللام اى بلام التعريف يجب ان يكون الباء للالصاق والجار مع المجرور وقع حالا عن على
جرا والاضافة عطف على التركيب لمعنى جميع الباب بجر اذا وقع في موضع الجر حال كونه ملحقا باللام او الاضافة ويجوز ان يكون للسببية او للاستعانة كانه يطلب القول عليها اللام
اذا وقع في موضع الجر بجره ضارع معرفة لستوفيها على عائد الى الجميع بالكسر متعلق بجره والجملة خبره المرفوعات جمع مبتدا محذوف اى هذا باب المرفوعات او مبتدأ او
مسند الى ما بعده المرفوع المدلول عليه بقوله المرفوعات تذكيره باعتبار انه اذا وقع بين المذكر والمؤنث جاز تذكيره نظرا الى المذكور وهو ههنا المرفوعات وما

اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به كما ذكره والاولى ان يقال لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو
الذي وضع لمعنى الشيء لما يخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما يتبين في مثل هذا الوصف
المطلوب في غير المنصرف واما الالف والنون فيقول ان بقي الالف في التصغير كما كان يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان
في سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما يقلب الفهما لا يقلب تبين في التصريف
في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وحدن ودلجمع مط وبالالف والنون من وجدون وجه لا يخل بالوصف
والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة قوله وجميع الباب باللام والاضافة بجر بالكسرة كان بدونهما يجر بالفتح نصا وسببه ما يجر
بالكسر اعلم ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسرة الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام
والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم والاضافة مشعرة
بعدم تمامه فلما كانت اللام والتنوين يتعاقبان في المفرد عرف بيان نوني المثنى والمجموع ويجوز ان يقال لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا
كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص
الاسماء فيترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون بهما منصرفا او باقيا على عدم الكل
في باب ما لا ينصرف في بحث الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهرا ومقدرا من خواص الاسم بمنزلة
يعود الكسر الا ترى الى قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة
الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتهما وضربا والجر وفي
في الاصل منصوب المحل كما يأتي تحقيقه قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى الخبر المعبر عنه بما لان
المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقته المبتدا له كما يقتضيه العود اليه ومثله قولهم من كانت امك ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه
بحيث يكون علم الفاعلية كالابتداء بنية والجزء ونحوه مما يجرى مجراها فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدا والخبر
وخبر ان واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التي لنفي الجنس اذ دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدة الكلام
فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترناه قبل ان يقول المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع في المبتدا والخبر
وغيرهما من العمد ليس محمولا على رفع الفاعل كما يأتي بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل قوله فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل
او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه قوله فمنه الفاعل اى مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعده ومنها
المبتدا والخبر حملا على معنى ما انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات وهذا سهو لما تقرر على
وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند اليه عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه لئلا يدخل نحو ما على الفعل الا ان لي
نحو عيث وهات من بيانه قوله او شبهه يعني به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه في
فيه الظرف والجار والمجرور لانه يرتفع بهما الضمير نحو زيد قدامك او في الدار والظاهر نحو زيد قدامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة
عنده الفعل واسم الفاعل المقدر بخلاف لمن قال ان الظرف والجار والمجرور على ما يجيء في باب المبتدا قوله وقدم الضمير
للفعل او شبهه في عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدا لانه نحو زيد في قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه
والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال وفي الاصل كما مر في حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى ذلك الضمير
والمجموع مسند الى المبتدا كالخبر رافع الضمير المبتدا نحو مع مرفوعه مسند الى المبتدا وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده
مسند الى المبتدا الخواتين ان قيل فالمبتدا في قولك قائم زيد يدخل تحت حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو مؤخر تقديرا
وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه اى قيام الفعل او شبهه والضمير في بها اى على طريقة قيامه به وتشكله سواء كان قياما او لا يقع
عليه هذا العمل على وجه عملك وعلى جهتها اى على طريقه والجار في قوله على جهته متعلق باسند وصفة لمصدره اى اسنادا
على طريقة اسناد القيام وهي تلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل الذي
مصدره باللغة على صفته نحو طرف زيد عدم التغيير وكل ما اسند اليه الفعل على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن
الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب
والمضروب لا يقوم باحدهما دون الآخر بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه على الآخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم
يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا فلا يحتاج عندهما الى الحد وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل
وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل او لا وليس هذا خلافا معنويا وتمثيله بزيد قائم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل
وليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال

والاصل مبتدأ وان مع ذكره وبلى اى يقارب مضارع معروف منصوب لفظا او لستكن فيه فاعله عايد الى الفعل والفعل مفعول به والجملة خبر وان للعطف او للتفسير
ولعرفه جر وذلك مجرور به اشارة الى الاصل وهذا الجار مع مجروره متعلق بجاز قدم عليه للحصر وجاز ماض معروف وضرب مثل وغلامه مفعول به معنا الى الضمير
يرجع الى زيد وزيد فاعله وهذا الكلام وقع فاعلا لجاز بتاويل اللفظ اى جاز هذا التركيب وامتنع ماض معروف عطف على جاز ضرب غلامه زيدا وغلامه فاعله وزيدا مفعول
وهذه الجملة وقعت فاعلا لامتنع وان كلمة فيها معنى الشرط منصوب المحل على الظرف وعاملها جوابها وانتفى ماض معروف والاعراب فاعله ولفظا نصب على التمييز اى من حيث اللفظ
لا من حيث التقدير والمحل

هو الاسناد وقد ذكرنا في حد العامل ان الموجد للاعراب انما هو المتكلم لكن النحويين جرى عادتهم بان ينسبوا العمل الى الكلمة التي
بسببها يحصل المعنى المقصود في المعرب لا الى المعنى المقتضي كما قالوا المضاف اثر العامل لا الاضافة وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب
تقدم الفعل على الفاعل قوله والاصل ان يلي الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا يلي فعله اى يكون
بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء اى قرب منك قوله فلذلك جاز اى جواز هذه معلل بكون الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان
يقال انما جاز ضرب زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا او
كان عدم جواز ضرب غلامه زيدا معللا بما ذكر فان قلت لم انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي
الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده الا في ضمير الشان لغرض تفخيم
الشان بذكره مبهما اولا ثم مفسرا ليكون اوقع في النفس كما يجيء ولا يحس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه وان الضمير التي يجيء
بمفسر فيما بعده منصوب على التميز لان ذلك المنصوب لا يجاب الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيد في مسئلتنا
فان مجيئه لكونه مفعولا لا لكونه للتميز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشيء الغرض من مجيئك به تفسيره فقط ليتوا الابهام فاما
اذا جئت بعده بشيء الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى
الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني فلا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجيء خلافا
للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اى اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة
اقتضاء الفعل المفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وبقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ويجوز التاويل برب الجنس واصحاب المصطفى وبقوله الا ليت شعري
هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب والاولى تجويز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع
بما قالوا وكذا يقول يحسن اعطيت درهما زيدا لان مرتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجيء في
مفعول ما لم يسم فاعله ويقبح نحو اعطيت صاحبه الدرهم قلت ضرب غلامه زيدا وكذا اذا كان للفعل مفعول يتعدى اليه الفعل
بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهر نحو قلت باخيه زيدا ومقدرا نحو اخترت قومه زيدا اى من
قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه في المسئلتين قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا
او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان يجوز
التاخير عنه قوله لفظا منصوب على التمييز اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما اى الفاعل والمفعول بل الذى دل عليه
سياق الكلام اى اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز احدهما من الاخر وجب
تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اى الاعراب لمانع والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد
في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجيء فيلازم كل واحد مركزه ليعرف بالمكان الاصلي والقرينة اللفظية كالاعراب
الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى واتصال
ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى ونحو ذلك وكذا ان
كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او ضميرا منفصلا كما ضربت
الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا فان قيل ففي المثال الثالث لو ورد اخيرا نحو ضربتك صار الكاف
هو ضميرا متصلا منفصلا عن عامله قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب لشدة الاتصال بالعامل
صار بها كبعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك وذلك انهم لا يجيزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة
فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها بخلاف نحو ضربك فان المفعول فضلة بمعنى انه ليس من تمام الكلمة فصار
ضمير المفعول في ضربتك كانه اتصل بالعامل فلو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المنفصل غير متصل بعامله
ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع
مفعوله بعد الا اى مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الا عمرا وينبغي ان يعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء
معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غيرها لك محصورا
في المتاخر وما لذلك المتاخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد
الا عمرا فضاربية زيد محصورة في عمرو اى ليس ضاربا لاحد الا لعمرو وامضروبية عمرو فعلى الاحتمال اى يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا
وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد اى مضروبية عمرو مقصورة على زيد اى لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على

واصله انتفى لفظ الاعراب
ثم فيما بعده او على انه
يكون مفعولا مقدما
فلذلك اى انتفى كونه
لفظا وفيهما جار ومجرور
متعلق بانتفى والضمير المجرور
عايد الى الفاعل والمفعول
والقرينة عطف على الاعراب
او ضميرا عطف وكان من
الافعال الناقصة والمستكن
فيه اسمه عايد الى الفاعل
خبره ومتصلا خبر بعد خبر
او صفة له وهذه الجملة
على قوله واذا انتفى الاعراب
او وقع او كلمة ووقع ماض
معروف ومفعوله فاعله
الى الا او معناها عطف
عليها مضاف الى ضمير يرجع
الى الا وهذا الكلام معطوف
معطوف عليه ايضا ووجب
فعل ماض معروف وتقديم
فاعله مضاف الى ضمير يرجع
الى الفاعل والجملة وقعت
جزاء لقوله وانتفى

الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا في نحو ما جاءني زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف
ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا تبين ان نحو يجوز بدلا في قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على
الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان يقدمه عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروبية
خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان يقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند هذا تقول ان
اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد الا عمرا زيد احتمال اليهم لان مضروبية عمرو في الاصل المسئلة على
ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقديم المذكور لان صارت مضروبة مخصصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما
بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربني الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو
ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب
الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيدا وما ضرب احد الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا او
مفعولا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا اذ قد ذكرتهما عامين ولم يذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اي احد احدا الا زيد
عمرا بقي المستثنيان غير محتملين وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس
غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون في ما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة
مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية عمرو بزيد وذلك عكس المعنى هذا مع ان استثناء
شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان الا على
البدل ولا غيره فلا تقول في البدل ما سخي احد بشيء الا عمرو بدرهم ولا تقول في غير البدل ما سخي احد بشيء الا عمرو الدينار وجوز مطلقا
عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا
وذلك لان الاسمين يكونان بدلين مما قبل الا كانهما وقعا موقع ما ابدلا منه اي كانهما وقعا قبل الا وانما مستثنيين كانك قلت
ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاول بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدل لان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد
ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم
بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين ليسا بدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيد او الا زيد الثوب لم يجز لان المستثنيين اذن
ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله وما نريك اتبعك الا الذين
هم اراذلنا بادي الرأي لي بالاول وبقوله تعالى فالعذر لهم ان يعتذر بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوك في بادي الرأي او باق الظرف
يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمرا زيد ان زيدا مقدم معنى وليس
بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد
المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد الاستثناء هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا
زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك ما رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من
جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان
واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الحيز الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى
منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من جهة فكان كل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس في
الحيز الاجنبي عن عامله اذ قولك اذ لم يبق الا الموت معمول رايتك وضاحكا معمول الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمول لما قبل الا
بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله كان لم يمت حي سوانا ولم يقم على احد الا
عليك النوائح وكقوله لا انتهي لا ينتهي قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمر له عاملا اخر من جنس الاول اي قامت
النوائح وانتهي باب الامير كارها والكسائي جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا كان النصب
كما ذكرنا او لا كما في قولك ما مررت الا راكبا بزيد في الشعر اي في غيره والمتقدم ناصب او لا رافع وابن الانباري جوز رفع ما
بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك الم مستثنى
او لا كما مضى فلا يجوز فيما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد قال ما قلت في اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول
عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يبقى ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضرب زيدا كما
كان فيما ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غيره قوله وسعنا ما يعنيه في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند
النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت المفعول على المعكس الحصر كما ذكرنا فيما

واذا اتصل مثل واذا انتفى به متعلق باتصل وضميره يرجع الى الفاعل وضمير فاعل اتصل مضمرا ومفعول مثبتا اليه ووقع بعد الا او معناها وجب تقديمه كلامه سابق
واو منه ذكره واتصل ماض معروف ومفعوله فاعله مضافا الى الفاعل وهو مبتدا راجع الى الفاعل غير جزء مضاف ومتصل مضافا اليه وهذه الجملة وردت الحال ضميرا
البرفعاله اتصل والجملتان السابقتان عليها معطوفتان على قوله واذا اتصل وجب تاخيره مثل وجب تقديمه الوجوه وهذه الجملة الشرطية معطوفة على جملة شرطية سابقة
عليها او تقدا التعليل بالتشبيه الى المذكور ويجوز ان يكون للتحقيق لان الحذف تحقيق لوقوع ويحذف مضارع مجهول والفعل مفعول ما لم يسم فاعله مرفوعه وقيام مجرورها
مضاف وقرينة مضاف

اضرب زيدا الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين فادعى الحصر استدلالا بنحو قوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق و
اجيب بان المراد في الخبر به التاكيد فكانه قال لا عمل الا بالنية والولاء الا بالعتق كقوله لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد قوله فاذا اتصل
به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره بيانا لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تاخير
الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب
زيدا غلامه اذ لو قدم عليه لكان اضمارا قبل الذكر لفظا ورتبة واصلا كما تقدم وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل
ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا نقل ولو قيل بجواز اكرم رجل
هندا ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ الاتصال الذي بين الاولين
اقل مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب
تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الا عمرا فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها
والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل بالا لانعكس المعنى ولو قدمت مع بقائها الجاء المحذور المذكور قوله او اتصل مفعوله
كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا وهو غير متصل اى الفاعل غير الضمير المتصل وغير الضمير المنفصل فاعلا ضميرا منفصلا نحو ما ضرب
الا انا او مظهرا نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل
كما ذكرنا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك وقد يحذف فان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جوازا لا يحذف
شيء من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدا لا فاعل لان
مطابقة الجواب السؤال اولى لنصب الجواب كما يجيء في باب الموصول وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاصل تقديم المسئول عنه
فالاولى ان يقدر زيد قام في قوله الا خطية فلا الينير نعم خطية من باب حذف الفعل بلا خلاف اى انه لا يلفق لك خطية من النساء
فالا الينة اى غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروى النصب فيهما على تقدير ان لا اكون خطية فلا
اكون الينة قوله وليبك يزيد ضارع هذا البيت من جنس الاول اى في تمام القرينة فيه السؤال الا ان السؤال ايضا ههنا مقدر بعد قول
عليه بلفظ المبني للمفعول لا تركيبا لبيس الفاعل اذن على السامع فيسال عنه فكانه قال لما قال ليبك يزيد سائل من يبكيه فقيل
ضارع اى يبكيه ضارع والسؤال في الاول مصرح به والبيت للحرث بن نهيك تمامه ومختبط مما تطيح الطوائح يبكينه اى يبكيه عليه
بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع الذليل من قولهم
ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي برائحة الفعل اي يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة
فان يزيد كان ملجا وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي في المعنى المختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة
يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اى تذهب وتهلك والطوائح بمعنى المطيحات جمع
مطيحة الطوائح واطاحته الطوائح اى ذهبت به وذهبت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوائد مثل اورس
فهو وارس واعشب فهو عاشب وعلى النسب مثل نامر اى ذو ود فقد يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي كان
باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق بمختبط اى بسائل من اجل ذهاب الوقائع ماله وما مصدرية
او يبكيه المقدر اى يبكي لاجل هلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى التي اى لاجل خلال الكرم التي طوحتها الطوائح وتطيح على
كل تقدير حكاية حال ماضية بوقوع الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لتصويره للمخاطب نحو قولك لقيت الاسد فافتر
فاتلته قوله ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك انتصاب جوازا ووجوبا على انهما مصدر لقوله يحذف فاى
يحذف حذفا جائزا او واجبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا اللفظ
تفسير المقدر فلو اظهر لم يحتج الى المفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض
من الابهام ثم التفسير ايقاع الشيء في النفوس لان المبهم تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود منه وايضا في ذكر الشيء
مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف
الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فتالنا على مذهبه اذن ليس
من قبيل ما نحن فيه ونظرا ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما جاز بعض الكوفيين من نحو لا تجزعي ان
منفسا اهلكته ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع لمنفس اى ان هلك منفس وانا هلك منفس وهو مع ذلك مردود
على ما يجيء الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا زيد قام اعني كل حرف يليه

مضاف وقرينة مضاف
ويا اليه متعلق بحذف
وجوازا منصوب على انه
مصدر محذوف اى حذفا
او مفعول مطلق محذوف
الفعل او باضمار فعل من
قبيل اى يجوز جوازا
في مثل ... مجرور
مجرور بها مضافا
وتنبيه مرفوع على
انه فاعل فعل
مقدر ومرفوع
والجملة في موضع
الجر لوقوعها
مضافا اليها
متعلقا بحذف
ولمن مجرور
والاسم موصول
اى الشخص الذي
اى شخص وقال ماض معروف
والمستتر فيه عائد الى
من ومن استفهامية مبتدا
وقام فعل ماض والمستكن
فيه عائد الى من والفعل
مع فاعله خبرها وهذا الكلام
مفعول قال فيكون منصوبا
محلا والجملة السابقة مع
صلة او صفة لمن والموصول
مع ما في حيزه باللام متعلق
بمقدر وهو القول
و قولك يبك ... حرف
عطف وليبك امر غائب
ويزيد مفعول ما لم يسم فاعله
وضارع فاعل فعل مقدر
وهو يبكيه وخصومة متعلق
به وهذا المثال عطف على
المثال الاول ووجوبا عطف
على جوازا والمعنى يحذف حذفا
واجبا او حذفا وجوبا او يجب
وجوبا و في مثل متعلق بها
وجوبا ... الشرطية

و آخر في الشرط و تنازع فعل الشرط و الفعل الذي قائمة و ظاهرا معطوفا على الظرف اي في اسم ظاهر و مثل التنازع في التجارب على ما يكون مفعولا به و بعد ما منصوبا على الظرف بضمائرها
الى ضمير المشتر و هو عائد الى الفعلين و الفاعل فيه يجوز ان يكون ظاهرا و مقدرا و صفا المصدر و جزاء محذوف و تقديره و اذا تنازع الفعلان في اسم يظهر بعد الاسم بعدها
اسم ظاهر واقع بعدها يجوز اعمال كل واحد منها الكن الخلاف في الاختيار للعطف و للتفسير فقد يكون من الافعال الناقصة و المستكن فيه راجع الى التنازع المذكور حكاية
الفاعلية متعلق بعد بعده و جزاء و تقديره فقد كان التنازع واقعا في الفاعلية و مثل مرتكزه و ضرب ما في مع ... مفعول به و اكرم مثله عطف عليه و زيد واحد على

الا الفعل و مفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت و التحقق معناه ان دالة على ثبت
و تحقق و لا يلزم ان يكون خبرها فعلا كما يجيء في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر و خبرها في صورة ذلك الفعل اعني
الفعل الماضي فيكون معا كالفعل الصريح المفسر و ذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هداني اي لو ثبت و تحقق ان الله
هداني فان مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر و قوله و قد يحذف معا مثل نعم اي يحذف الفعل و الفاعل اما حذف فاعل
و حده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجيء في التنازع و انما حكم بعد نعم بحذف الفعل و الفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد الا افراد
الا باعتبار الحذف كما سبق في حد الاسم و هيهنا افاد معنى الكلام المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة
الكلام الذي صدقته لفظة نعم و ذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية و اذا كان السؤال بجملة اسمية
كان المقدر بعد نعم اسمية كما في ان زيد قائم فتقول نعم اي نعم زيد قائم و حذف الجلايس بعد حرف التصديق جائز
لا واجب لذا قال و قد يحذف فان قوله و اذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني و اكرمني
زيد و في المفعولية نحو ضربت و اكرمت زيدا و في الفاعلية و المفعولية مختلفين و قال الفعلان حتى ما عدا و شبههما ليشمل
اسم الفاعل و المفعول و الصفة المشبهة نحو انا قاتل و ضارب زيدا و نحو اتهم اكرم من عالمين نحو ضربت و ... زيد
لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل في العمل وهو الفعل و على اقل المتعددات و هو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما احترازا
ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه و ذلك لان المضمر المتنازع فيه لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا لا وجه
التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا او منصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه
مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر و العامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المنفصل حيث امكانه
بعامله او ما هو كجزئه و لا يتصل بعامل اخر و اما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب و ما اكرم الا انا و الا الحاصل او ان ...
نحو ما قام و ما قعد الا انا فلا يجوز ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذي قرره البصريون و هو ان الاول ... الى
المتنازع بالفاعلية و الثاني فلا بد ان يكون فيه ضمير هو في المتنازع و انما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول ...
اضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بعده الا صار هكذا ما ضربت و ما اكرم الا انا و ما قام اي هو الا زيد و ما قعد الا ...
فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر فيها كما ... الان به مستثنى من المتعدد المقدر فيما قعد لا يجوز ان يكون مستثنى
من نحو ما ضربت و ما قام لانه لا متعدد فيهما الا انا و لا معتد ... فيهما الضرب و القيام منفيين من المتنازع بعد الا ... ...
لان شرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى و ان كان الاضمار في الملغى مع الا فلا تنفي للاول ما ضربت الا انا و ما اكرم
الا انا اذ لا يكون المتنازع مع الفصل بالا و لا يكون من باب التنازع لان الملغى في التنازع يجب ان يكون خاليا عن العامل
المتنازع فيه اي عن الضمير كما ... و اكرمني زيد و كذا ضربني و اكرمت ... عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع ...
الضمير نحو ... ليظهر كونه ملغى و يكون الاخر هو العامل و لا يظهر الا انا الذي بعد ما ضربت نائبا عن الا
انا الذي بعد ما اكرم كما ظهر ... في الضمير نائبا عن الزيدين في قولك ضرباني و اكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضربت ملغى
و كون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للاخر على السواء و كذا يجب ان يقول في الثاني ما قام الا هو و ما قعد الا زيد
و لا يستعمل مثل في كلامهم بل المستعمل ما قام و ما قعد الا زيد و يجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي و يكون الفاعل
محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجيء و يلزم البصريين انهم في هذا المقام منعوا مذهب الكسائي ... ...
يوافقونه هيهنا في انه من باب الحذف لا الاضمار حذفوا الفاعل مع الا ... الثاني عليه لانه هو كما ذكرنا على اعمال الثاني
في المنفصل المرفوع بحيث لا اعمال الاول فيه و ان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت و ما اكرمت الا اياك جاز
ان يكون من باب التنازع و يكون قد حذف المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز
حذفه بخلاف الفاعل و كذا المجرور و المنصوب المحل نحو ... و ... بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب
و المجرور و لا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت و اكرمت و بك مررت و ... فقول المصنف ظاهرا غير
... و كذا قوله بعدهما لانه ايضا قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت و قتلت و اياك ضربت
و اكرمت و بك ... و بك ... قوله فقد يكون اي التنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما متفقان او
مختلفان و المتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضرب و اكرم زيد عمرا و لم يذكر
المصنف هذا الثالث لاشتراكه بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية و المفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية
و تنازعا ايضا في المفعولية و المختلفان على ضربين لانهما اما ان يطلب الاول الفاعلية و الثاني المفعولية نحو ضربني و اكرمت زيدا

قول البصريين و فاعل ضربني مضمر على قول الكوفيين ... و الجملة ... وفي المفعولية عطف على الفاعلية و مثل ... و ... جملة ... مضاف اليها و ... عطف ... و ... مفعول به ... مفعول ... و في الفاعلية عطف على ما سبق و المفعولية عطف على الفاعلية ... حال ... فعلين ... الفعلين ... الفاعل ... مفعول و بالعكس

[illegible]

اوبالعكس

ويختار معناه معرو ما البصريون فاعلم و اعمال مفعول مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل متروك وهو البصريون والثاني ان العامل الثاني معنا انهما لكوفيون اعمال
الاول عطف على قوله البصريون اعمال الثاني فان اعملت فعل الشرط و تقسيم لتفصيل الباقي على الثاني اي العامل الثاني مفعوله واضمرت مثل اعملت الفاعل مفعول
به وقوله في العامل الاول متعلق به وعلى وفق مصدر معنا الى الظاهر متعلق به للفاعل متروك وهو الفاعل في هذا المجاز مع مجروره وقع حالا عن الفاعل في
اضمرت الفاعل في الاول حال كونه فاعلا على وفق الظاهر يعني بمعونة صفة مصدر محذوف مضاف في الحذف وتقديره اضمارا كائنا عن الفاعل عن الاول وقيل متعلق

او بالعكس نحو ضربني واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي التنازع فقد يتنازع عاملان اي فعلان
يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين من القسم الثالث من اقسام المنقسمين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية
والمفعولية لكن متفقين في التنازع ولم يذكر هذا القسم كما ذكر تابعين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام
قوله ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول اي البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا
كذلك الكوفيون يقولون المختار اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني فانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى
المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وانه لو اعملت الاول في العطف نحو قام وقعد زيد لوصلت بين العامل ومعموله
بالاجنبي بالضرورة ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه وكلاهما خلاف الاصل ولا يجيء هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لاكرمه
زيد وكان يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني
ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم قوله الاول اي اعمال الاول
قوله فان اعملت الثاني الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا للفراء وحذفت المفعول في
الاول ان استغنيت عنه والا اظهرت هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو المختار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال
الاول اذن اما ان يطلب المتنازع فيه للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربني واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول
فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت
الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات ويلزمهم
الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر لخلاف ما قيل فكيف كالشاعر لئلا
متعب مقالا من سبيل الواحد وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره على الجملة
وان لم يجئ لمحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا فهو يقول ضربني واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين
او الهندات ونقل عن الفراء منع هذه المسئلة اي اعمال الثاني اذا طلب الاول الفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول
مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب فيه للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان تعمل العاملين المتنازعين
فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مما لو على فساده في علم الاصول وهم يجرون عوامل
النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان تاتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جئت بالمنفصل لتعذر
المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين
عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما ان كل هذه حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول المفعولية فالواجب حذف المفعول
وافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك انما كان لاوجه للزوم الاضمار قبل الذكر
الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعني
الاضمار قبل الذكر قوله ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على
قلة قوله والا اظهرت يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذف
ما هو لشهوره عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول
الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول اذ بدا في قولك اعطيت زيدا
درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف ولا
الاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان
كل واحد منهما في الظاهر منصوب باسم ظاهره المعمولية كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى
بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف فلم امتنع الاضمار نحو حسبني وحسبت زيدا قائما قوله لكونه اضمارا
قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر
لمشاركته الفاعل في عدم جواز الاضمار قبل الذكر وهو امتناع جواز حذفه فسلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا
يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء فضربني واكرمت زيدا هو فيقول ههنا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما اشار في
هذا ولا يخفى ان في هذا الاعتراض الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي وهي ولا سيما اذا فصلا في تعدد يا باسم مفرد وسبب كون مفعولها

وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني مثل ان اعملت الثاني او الوجه المفعول عطف على الفاعل على المختار ضعاق بقابل المفعول والآخر الاستغناء والمستغنى
عنه واستغنى بحذفه فان لو قد متصل وتقديره واضمرت المعمول الى الوجه المختار في جميع المواضع التي تنازع الفعلان فيها الا في موضع ملتصق بان يمنع وجاز انه يكون
منقطعا او هو ظاهر وان ناصبه ويمنع منصوب بها او مانع المثل وكم به مضارع معروف منصوب على انه معطوف على ان يمنع والمستكن فيه وهو انت فاعله وقوله ابتدا
مضافا اليه مضاف اليه ومضافا ايضا الى القيس وكذا ماض معروف دخل معموله ولم حرف جازم والطلب مستقبل مجزوم بها او المستتر فيه وهو انا فاعله وقليل فاعل كذا

معمولا حقيقيا كعلمت وابيه قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر هذا بيانا
انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال لا يخلو اما ان يطلبه للفاعلية او المفعولية فتقول
في الاول ضربني وضربت زيدا وضربني وضربت الزيدين وضربني وضربت الزيدين وضربتني وضربت هندا وضربت
وضربني الهندين وضربت وضربتني الهندات بضم الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بالخلاف من لحاة لانه ليس اضمارا قبل
الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا قوله والمفعول على المختار
اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا يحذف نحو ضربني وضربته زيد و
يجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يعط بحظه بوجوده مع الامكان ان يشغل
بما يقوم مقام المطلوب ويجاهد حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذي حصة لا يحصل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم
تاثيره فيه مع القرب انه ليس طالبا به وانه وجه لغيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل المسئلة اعني اذا اعملت الاول والثاني
طالب المفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير في قوله هاؤم اقرءوا كتابيه وقوله تعالى آتوني افرغ عليه
قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني والا كان افصح الكلام اي القرآن على غير المختار اعني على حذف المفعول من الثاني عند اعمال
الاول قوله الا ان يمنع مانع من الاضمار فيظهر وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للعود اليه
مخالفته بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير او التانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
قال المصنف لم يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت ولا اضماره لانه لو اظهر ترشح ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في
الاصل ومطابقتهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لمخالفة المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمر مفردا ليطابق
المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب الاظهار هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي
حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذ لم يلتبس المخالفة بينهما قال ثم فان كانت واحدة في
قبله فان كونها والضمير لا دلالة فلا اضمار قد يدل على المعنى المقصود نحو حسبني وحسبتهما اياها الزيدان منطلقا وان كان المعود
اليه مفردا او مادة المسند اليه وكذا تقول حسبت وحسبنا اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبتني اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتها
اياها هندا قائمة في كل هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتدأ والخبر في الاصل قوله وقول امرئ
القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار
وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا يضر وان تنازع العاملان الثاني لم يكن
محذورا اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه يلزمه شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني
كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم شيء مرجوح له في ذلك الامر
دون الامر الآخر الا لزيادة ذلك لكن اختاره في الحسن على الآخر اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب
التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهو ان لو ينفي شرطها وجزاؤها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا
مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان النفي اثبات نحو
لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الآخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم
تشتمني لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع فنقول اوله ولو انما اسعى لادنى معيشة وقوله ان
ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي القليل
من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه يكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال
منفيا اي ثبت ان طلبي القليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي
ان التناقض انما جاء بجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف
الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره
على التساوي فكيف اذا كان غير المقصود مرجوحا فان قلت فالام توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى المجد
المحذوف المدلول عليه بقوله بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل
اقل ما يعاش به من المال لكنت اكتفي به لانه قد حصل في ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف
نسيا كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط فكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال المعنى ما وجد تركته
عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان بل كنت مستقرا طامنا ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي مؤصل مدخر لنفسي ولعقبي

ومن المثبتا متعلق به
اي انا مجرور بها ومنه
الجملة مقول القول اليه
من الافعال الناقصة صلة
ليس بكسر الياء اسم كنت
ليا للتخصيص بخلاف
الفعل والمستكن فيه
هاهنا الى القول ومنه الجملة
خبر مبتدأ اول التعليل
فيما يجدها مفتاح
الى المعنى متعلق بليس

ومفعول ما لم يسم فاعله ... اي الفعل الذي ... فعل ولم جازمة ويسم مضارع مجزوم بلم وفاعله مفعول ما لم يسم فاعله والضمير في فاعله يرجع الى ما

من الجملة ... مضافا اليه وكل جزء مضاف الى مفعول او جزء مبتدأ محذوف وخبره ... ويكون محذوفا وتقديره ومنها اي من المرفوعات مفعول ما لم يسم

فاعله ... مفعول ما لم يسم فاعله والجملة ... صفة للكل والضمير في فاعله راجع الى المفعول مقامه مفعول ... اقيم المفعول في مكان الفاعل ...

... الى الفاعل ... مضارع مجهول منصوب ... مفعول ما لم يسم فاعله مضاف الى الفاعل ... الى فعل مجهول ...

يرجع اليه معمل التنازع واعلم انه قد يتنازع الفعلان من المتعدي الى ثلاثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيدا عمرا قائما على

اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه ايا زيدا عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى

ان يقال ... ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما

... لعدم ... وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى عدم تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال

الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن وما اكرمه زيدا على اعمال الاول قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم

هو مقامه وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول

له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين

زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثاني قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يسم

فاعله ... فعل ما لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فعل ويفعل ونظائرهما بما يضم اوله في الماضي

ويكسر ما قبل اخره ... افتعل وانفعل واستفعل وفعل وفوعل وتفعلل وفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل

اخره ... يفتعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول

الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه والثاني زاد

بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا والثاني والثالث مفعولا علمت فكل

ما ثبت المفعول الثاني من باب علمت ثبت للثالث من مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا

ومجرورا او جملة نحو علمت نحو زيدا عندك وابوه منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي لم يتصرف لزوم نصبه

على الظرفية والجار ... مع المفعول به الصريح كما يجيء والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ... الا اذا

كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وقيل

وكذا قد يجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنه كقوله تعالى وتبين لكم

كيف فعلنا بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم اولم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو

نحو تبين لكم كيف فعلنا واجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو يكن يقام وجعل يفعل نحو

لو يصح احدهما ان هذين الفصلين من عوامل المبتدأ والخبر وما اختلف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي ولا يعد في المبتدأ

الاصح كونه منويا بالا ينوب على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو يكن قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة

لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام والقعود منوا من قيام ثاني مفعولي علمت

مقام الفاعل ... لانه مسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا

ومسندا اليه فلا يجوز ... لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء اخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني

ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسند الى شيء اسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ

بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون فقالوا

يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة والاول من المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر

في الاصل والذي ... انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة والليس يرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك

بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهكذا

كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى كذا في نحو قولك علمت زيدا اباك فاذا الزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل

وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل

زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمت زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت

اذا التبس ... نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم يلتبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى اقرأت من اتخذ الهه هواه

مع انه لا شك في هذا كله ان قيام الاول في علمت واعلمت مقام الفاعل اولى اما في علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل والجار

احق بعقبه واما في اعلمت فلهذا ولكونه فاعلا بالنسبة الى الثاني والثالث لا نه عالم وقيام الثاني في اعلمت بعد الاول

اولى من الثالث ولا يلتبس مع لزوم مركزه نحو اعلمت زيدا اباك قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام

الفاعل لان النائب مناب شيء ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان

الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيها

وتقريره تجيء ما جرى هنا تابع الى المرفوعات وفيه اللفظ ومن يكون الضمير راجعا الى قوله ما لئلا يرد بعض النسخ المبتدأ والخبر وهو اولى لانه بعد الفاعل ان يكون مرفوعا
مثل المبتدأ وبعده ليصير الاسلوب ... الا الفاعل وبذكره في الفاعل والمبتدأ مبتدأ والخبر عطف عليه ومنها خبر مقدم عليه ... للتفسير المبتدأ
وهو مبتدأ ثان والاسم خبره والجر ... والعوامل ... متعلق بالجر ... للفظية ... والتطابق بينهما اثابت تقديرا لانهما اول بالمطرد والمعنى عن الجار اللفظية اي حالة النحو
ومثل الحال ... الضمير المستتر في المجرد والذي هو مسند اليه يكون مفعولا ما لم يسم فاعله ... المستتر فيه يرجع الى الاسم ... ان يكون به مفعولا ثانيا او مفعول ما لم يسم فاعله

ولا بد للمتعدي من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور مما ليس
من ضرورياته الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للتسمن ولا يبقى جئت التسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا
فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع انه مع الواو
التي اصلها العطف وهو دليل الانفصال والفاعل كالجزء للفعل ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا
من ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فانها وان
كانت من ضروريات الفعل لكن قل مجيئها في الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد
المفعول به تعين له القيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل المفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات هذا
مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه واجب
استدلالا بالقراءة الشاذة ليجزى قوما بما كانوا يكسبون بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو
الكلابا وامثاله ومنع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في اخترت
الخير والرجال الجواز لا لحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول بشرط تقدمهما
على المفعول به ... والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار
المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي فعل القعود المتوقع ويجوز
نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن اي استحسن قيامي
ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل
حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصير مثله فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن عنه لانه دال على ضرب في
قولك ضرب بل يقال ضرب ضرب زيد او الضرب الفلاني ولك ان تقول ضرب شديد وكذا يشترط الفائدة المتجددة
في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شيء ولا جلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة
متجددة في ذكرها ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس
بوجه واجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو ... اي ضرب فيها وقوله تعالى ولذلك كان عند مسئولا
عنه مرفوع المحل بمسئولا القائم مقام الفاعل كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لكن ليس في مسئولا المفسر
ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول والاكثر
على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة وبعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به لكن
بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر
والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك موكول الى اختياره قوله والاول
من باب اعطيت ... مفعولان اولهما ليس مسندا الى الثاني او ما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما
زيد عاط اي اخذ والدرهم معطو وفي كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا في غيره قوله ومنها المبتدأ والخبر والمبتدأ
هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم
وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة اعلم ان
المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين الماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم
يجتمعا في حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ
المبتدأ وهي كان وان وظن واخواتها وعاملا وما ولا والاولى ان يطلق ولا يخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجب
عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن لكنها معدومة وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان
عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وهو ان ان لفظا لعدم تغييرها معنى الجملة
صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التوكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار برفع هذه الصفة على
محل الاسم الذي هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة في خبرها وفي اسمها واسمها منصوب الموضع
ووجه الاشكال هو ان لا ليست كالحروف الزائدة فاسمها اذن ليس مجردا عن العوامل اللفظية وهو مبتدأ لا لانه مجرد
على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا ليست عاملة والخبر مرفوع لكونه خبرا للمبتدأ فان قيل عن لا
فحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحملها على محل المركب الذي هو لا مع اسمها لانه مركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قال

واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار مثل قولك ... غلام ... التفاوت

خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب فيصير بهما كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال ءانذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سماعك بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم تركب مع عامل نحو واحد اثنان والخبر والمبتدأ الثاني فبقوله مسندا اليه خرجت الثلاثة قوله او الصفة الواقعة الخ هذا هو حد المبتدأ الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا القسم في حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلف له تقدير خبر لم يتأت اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر احتراز عن نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون فان مرفوعها الظاهر كان بارزا او مستكنا سواء كان مظهرا نحو أقائم الزيدان او مضمرا كقولك زيد والزيدان أقائم هما فان قولك هما فاعل مع انه ضمير قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام وكذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان وهل قائم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قائم الزيدان كما يجيز ... نحو في الدار زيد بعمل الظرف بلا اعتماد واجاز ... قائم الزيدان مجرى ما قائم لكونه بمعناه قال ... ما سوف على الذي ينقضي بالحلم والحزن ومثل ذلك قل رجل يقول ذلك لان زيد عند ابي علي كما يجيء في باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اى قل رجل يقول ذلك ... يوم لا اصيد فيه اى يقل ... كلاهما مبتدأ لا اخبار لهما لما فيهما من معنى الفعل ولا يدخل نواسخ المبتدأ عليهما لما فيهما من معنى النفي فيلزم الصدر ورب عند ابي عمرو مبتدأ لا خبر له كاقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما يجيء في باب حروف الجر وتجوز عند الاخفش والفراء أقائم الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تتم مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي او دخول ما لابد من تقديرها فعلا معه كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذلك في شيء بل هما تطلبان الاسمية فلا يصح تقديرهما فعلا معهما واما العامل في المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيء واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء بخصوصيته فالعوامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدأ الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شيء اخر في المبتدأ الثاني وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ ويحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قوينا هذا في حد العامل وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما ان الفاعل يرتفع بالاسناد اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما قوله فان طابقت مفردا جاز الامران كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان يكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا فالمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكر الا ان والمفرد التي ما بعدها ليس بمفرد متعين لان يكون ما بعدها فاعلها لانه لا يستتر بمفرد فلا بد من مطابقتهما بعدها لها نحو أقائم الزيدان وأقائم الزيدون ولا تظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدأ لما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لاسناد الى شيء اخر وعلى ما اخترناه في حد العامل يرتفع هو وفاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالاخر كالمبتدأ والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدأ الاول والثاني واسماء المعدودة قوله المسند خرج منه المبتدأ الاول واسماء المعدودة قوله المغاير للصفة المذكورة خرج المبتدأ الثاني قوله واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم المحكوم عليه في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر

وقد للتقليل ويكون من الافعال الناقصة والمبتدأ اسمه ونكرة خبره واذا اسم تخصصت ظرف متعلق بيكون وتخصصت ماض معروف والمستتر فيه فاعله راجع الى النكرة وبوجه متعلق به وما صفته او وجه وهذه الجملة مجرورة محلا باضافة اذا اليها ومثل مبتدأ مضاف اليها او بدل من ولعبد مؤمن صفته وخبر خبره والجملة في موضع الجر لكونها مضافا اليها او بدل وفي الدار خبره وام امرأة عطف على رجل وما نافية واحد مبتدأ وخير خبره ومنك متعلق به وشر مبتدأ واهر ماض معروف والمستكن فيه فاعله راجع الى الشر وذا مفعول به مضاف وناب مضاف اليه والجملة خبره وفي الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ وسلام مبتدأ وعليك خبره وهذه الجملة الخبرية عطف على جملة سابقة وهي لعبد مؤمن خير

هذا الامر اللفظي اعني العمل والثاني الامر المعنوي اعني تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ ولا اعتبار بالطارئ لا المطرء عليه واما وجوب الحكم في نحو اقائم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقبل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فاراد وا في الجملة المركبة منهما تقديم الناقص بالكامل وقصد وا ايضا الايذان من اول الامر بانها فعلية ولو قدم الفاعل لم يتعين الفعلية من اول الامر لامكان صيرورته كلاما باسم اخر قوله ومن ثم اي من جهة كون اصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسئلة يعني ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير بديه في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها في الدار امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ الخبر كطلب الفعل المفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المص ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تأخيره ثم يذكر المواضع التي يجوز تنكير المبتداء قوله وقد يكون المبتداء نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلم عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المص لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما قول المص ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته قال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشئ او لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتداء وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصين بشئ واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم يتخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار قام رجل في الدار ولا انكر ان وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم تقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب سيبويه كما يجئ في باب الثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامرأة تعدو عن الحرب وشرها الجأك الى مخ عرقوب لثالثها المبتدأ الذي خبره ظرف او جار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امرأة وارجل في الدار وامرأة الخامس ما بعد واو الحال نحو سريت ونجم قد اضاء وشخص يضرب والناس بعد اما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها السابع الجواب عنه نحو قولك رجل في جواب من جاءك اي رجل جاءني لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى قوله امت في حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة اما قول المصنف في ما التعجبية وفي نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بغير الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم ان في تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص فلو كفى الاختصاص الحاصل من الحكم من الخبر لجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان المخصص في الصورتين حاصل فظهر بما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا يجدي ايضا واما قوله في ارجل في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باي نكرة كانت اذا كان مخصوصا عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكرنا ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار او امرأة لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعلم شئ اخر ههنا يتخصص به المبتداء قوله وفيما احد خير منك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة في سياق النفي يفيد العموم فقولك احد وفيه نظر وذلك لان التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص بعض الافراد لاجل العموم بشئ وكيف للعدد الخصوص من العموم بل نحو ان يقال ان ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت

والخبر مبتدأ وقد يكون من الافعال الناقصة والمستكن فيه اسمها عايد الى الخبر وجملة خبره والجملة خبر المبتدأ ومثل زيد ابوه قائم زيد مبتدأ وابوه مبتدأ ثان وقائم خبره والجملة
الثاني مع خبره خبر الاول والجملة صفة ... وزيد مبتدأ وقام فعل ماض معروف وابوه فاعله والفعل مع فاعله خبره والجملة عطف على قوله وزيد ابوه قائم وقد يحذف
وفي ... لتأكيد ... لا بد من عائد ... خبرها محذوف ومن عايد متعلق بمحذوف والجملة جزاء الشرط محذوف ...
وتقديره واذا كان الخبر جملة فلا بد فيها من عائد وجاز ان يكون عطفا على قوله والخبر قد يكون جملة وقد يحذف فعل مضارع مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله ...

بعدم الخبر به على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه واما اذا ابهمت ان حكمي على الواحد حكمي على
كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه كل فرد فرد وكذا كلمات الشرط نحو من صمت نجا تحصل الفائدة فيها بسبب التعيين الحاصل من
العموم لا بسبب تخصيصها بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط
اذا ارتفعت بالابتداء دون الشرط فانه اذا تخصصها ان تقع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد الشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي الدعاء من كان
الناس ثقفه وجاءه فانت ثقفته وجاءني وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ
لا خبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط والاستفهام
فحذفتا لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر او مفعول له او الظاهر فقولك من قام
قمت اي ان من قام اي ان انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اي ان من ضربت اي ان انسانا ضربت
فهذا مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته فهو مفعول الفعل المقدر المفسر بالظاهر كذا ما في
نحو ما كان فليكن كذا وما تفعل افعل وما تفعله افعله وكذا كلمات الاستفهام وقوله في سلام عليك انه مختص بنسبته الى المسلم
لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد
في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل ويلك وويلا لك لان معنى الويل الهلاك ولو قدرنا اهم ويلا لك لكان خلفا من القول بل المراد
مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب
انما كان بذكر الفعل الناصب المسند اليه وانما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم والتبادر الى ما هو المراد ولو
قدمت الخبر وقلت عليك فقبل ان تقول سلام ربما يتوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا ... ابو
تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة وقال على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله
والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع الاول تذال مصونات الدموع السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر
سلمت لان سلمت مشتق من سلم عليك كلبيت من لبيك وسبحت من سبحان الله بمعنى سلمت قلت سلام كما ان لبيت وسبحت بمعنى
قلت لبيك وقلت سبحان الله فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى ما قرر المصنف ينبغي ان يكون معنى
سلام عليك قول اللفظ سلام عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك الله سالما والاصل
سلمك سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصد
دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا الاصل في ... هلكت ... سلاما
فرفعوه بعد حذف الفعل نفيا لمعنى الحدوث قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد
وقد يحذف اعلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر
كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما توهموا من قبل
ابهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل ليس من فعل شيئا في قولك
ان زيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكره المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة
المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى لا مرحبا بكم واتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز
ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عائد لان الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدأ
معنى اولا فان كانت لم يحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد منطلق لارتباطها به بلا ضمير لانها
هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ملفوظ او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام
مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا
الغرض ثم قيل في بعض الاخبار كما يجيء ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع
وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية مبتدأ ثانيا والمبتدأ به فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكر بستين اي
الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ الثاني نكرة والجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان
بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كما في البر الكر بستين لان التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز
ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر العامل فيه الخبر اي البر الكر كاين بستين كما نص قال الفراء ويجوز في غير قياسا اذا كان الضمير
منصوبا مفعولا به والمبتدأ كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله
رابعة تعود قال لان كلام غريب بمعنى الجملة اي ما منه احد الا شريف وقال المبرد ليس هذا بحجة اذ كل موجب ... لا يجد كلا

نحو ما موصولة اي الجزء الذي او موصوفة اي جزء وقع ماض معرف والمستتر فيه فاعله عائد الى ما وجزئها ان فاعل وقع والجملة صلة او صفة وموضع صلتها او صفتها جملة متضمنة معنى الشرط فالاكثر مبتدأ ثان فقول الكثير من النحويين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه ثم حذف المضاف اليه وعوض عنه الالف واللام فصار كلامه ما ذكره وكونه اسمها عائدا الى ما و مقدر خبرها او بتقدير متعلق به وهو مع اسمها وخبرها خبر مبتدأ ثان بتقدير المفرد اي مقدر بجملة والمبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط ههنا دخل الفاء في خبرها

نقول في زيد ضربت وان زيدا الامضروب ثم قال لانه لا تأثير للجملة في جواز حذف الضمير وحده والتماع في غيره لك ما في الجر نحو قوله تعالى صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه وثاني المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب نسيت فثوب اجر او بصفة محل نحو زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما تتقدر بمفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في الخبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لان الصفة مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيها موضع عن كلمة واحدة اولى واما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورتها ثم فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بالضعف وهو غير ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في موضع التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول فاني لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسي معن ولا متيسر يجوز منسي وان ارتفعه فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة او شكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا وليس هذا في خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قائم ابو طاهر اذا كان زيد مكنى بابي طاهر قال الله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اي ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكره لجريه مجراه في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو في نحو زيد زهير واجهاتهم اترفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ اذ لا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة تتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظا اذ معنى المخالفة الشيء لا توجب نصبه وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي ما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كاكل وشارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاصا لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وضرب وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا ولكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى واتم للقياس على نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم فالمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما يأتي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفردا ولمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضي فتبتدأ امرا له امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه ولانكار انت هنا نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالنقض بزيد ضرب غلامه زيد ما لك لغلام ضاربه والجواب ان يكون المنسوب شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا تقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر بل متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما في الدار فزيد قائم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط واعلم ان ضمير الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم يكن لا تدل على كونها تتقدر بالمفرد بل يكون في ضمن رتبتها ذات محل وتوهمها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند ابي علي هو الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو العامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيب مثل ما لاقاه اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوه وكذا الخلاف في ان الخبر الظرف وحده ام هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف

لانه

لانه يؤكد كقوله فان فوادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينصب
عنه الحال كقوله تعم ففي الجنة خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول
او مبتدأ او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وكذا الى اذا وقعت بعد ان المصدرية كقوله تعم ومن آياته انك ترى الارض خاشعة لانه صريح المصدر واما قوله أحقا بني أبناء
سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس فلاعتماد الظرف قبل تمامه على ان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في انها لا توصف مثله ويجوز
ان يقع في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدأ اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر عند
البصريين والاخفش في احد قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان خبر لا
يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره في
ليس بشيء لان حق المبتدأ التقدم فالضمير متأخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء
ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد قوى ان ذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت
الاجماع على جواز نحو في داره زيد مع تقديم الخبر يمنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دال على
ان زيدا كان مبتدأ والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي داره عبد هند وذلك لان المبتدأ لحقه
التقديم جاز عود الضمير من الخبر اليه في نحو في داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقدم الاصلي والاولى جواز ذلك كما
ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته معه كاسم واحد رتبة
التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا
عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في ثلاثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت
نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه
اي حوايته الثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك لا كوكب الليلة قال الله ثم لبيت لو قضيها كاذبة علينا وبل ليس
في وقت وقوعها نفس كاذبة ويكون اسم الزمان مسئولا به عن زمان خاص واسم العين عاما نحو اي ليلة لنا كوكب ومتى لم يكن رجل
ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا فلو قلت الا نفي يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو
فيه حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه في ذلك الزمان فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان
نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع تنكيره المناسب للخبر ويجوز
نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك انه عندهم يجب التنكير فالخبر
في يوم الجمعة لا يجوز لتقييد للبصريين واما جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في للتبعيض وان كان الزمان
معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوا في المنكر للعلة المذكورة
فان وقع الفعل في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو خروجه يوما او في
يوم الجمعة وربما رفع واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتأكيد امر الحج ودعاء الناس للاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع
الاشهر الثلاثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في
امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب ودارك مني يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند
البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين
بمعنى اسم الفاعل فيرتفع بعده وليس بظرف كانه قيل انت قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك
لان الخبر الحقيقي هو النكرة ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله اتجيب نهل اما مهاحلا فالجرمي وسائر الكوفيين غير مكان واذا كان
المكان في موضع الخبر عن عين وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه جامدا وان كان خبرا عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك
جوزوا رفعه في السعة والمراد تعيين المنزل من قرب او بعد قال الجرمي لا يستعمل منها الا ما استعملته العرب فلا تقل هو مني مجلسك
ولا متكأ زيد ولا مربط الفرس بل الظرف المكاني في هذه الاشياء نحو هو مني مكان مجلسك ومكانك متكأ زيد
ان المكان يستعمل في اسماء تعيين القرب او البعد مما استعمله العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي مهان ومقعد القابلة
اي قريب كما مقعد الازار ومقعد الخاتن وهي بمعنى مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذؤيب فوردن والعيوق مقعد رابئ الضرباء
فوق النجم لا يتتلع اي عال مشرف كالذي يجلس على ابيات الضرباء فان مقعده اعلى منهم ليشرف عليهم كيلا يجوزوا قال بعضهم ما كان من
هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها بمعنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال الاخ

فاذا تلشرط وكان فعل الشرط والمبتدا اسم ومشتملا خبر وفعل متعلق بهما الموصلا لكلام جملة مبتنية من جزء مبتدا او نعت صلة او صفة لها لانه يحتاج اليه الى ما يوضح صلتها او صفتها مجهولة فعلى هذا جملة الشرطية في موضع الجزم لاضافة اذا اليها ومثل من نكرة ومن مبتدا وما يكن خبره وهو نحو قولك زيد ابوك اخوه قائم مثلا على ان الثاني نكرة والخبر معرفة والجملة مضاف اليها وكانا من الافعال الناقصة والضمير البارز المتصل به هو الاسم عائد الى المبتدا والخبر معرفتين خبره او متساويين عطف على ابتداء متساويين بدون التاء اي قبل سقوط عائد التاء فيهما اي تذكيرهما المعرفة والنكرة ومن نكرة بينهما اي المفصل كذا قال بعض شارح هذا الكتاب مثل من كرم وافضل منك

وافضل من مثل من ابوك

الظرف ما او الظرف نفسه من الظرف يحقق له الاحتواء وفيه نظر وذلك لان الظرف في قولك انت مني مناط الثريا اي بعيد من المظروف بل هو محتو عليه لكنه بعيد عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا محدودا والغرض به من اسم عين للارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك مني فرسخ وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سير ليلة ومني متعلق بمدلول الخبر اي بعيد مني هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوت اليد اي اذا مد اليه ولم تنله وهو مني دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل تبلغه صيحته والقدر من مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولك داري خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا ويوما وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي تباعدت فرسخا فالفرسخان مبتعدان لما كان المنادى في مسافة الاناء ما طلى ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اي دنوا نملة اي دنوا انما كما قيل في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعها وخلف ظرف الخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم داره من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من فيه مثله دخولها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمر واذا دخلت من وجب الرفع على الخبر في الظرف وغيره بعد الجر ولان التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس بشيء اذ يقي داره من خلف دارك وسكت عليه ويجوز ابنت بغير فرسخين بالنصب ايضا على انه خبر المبتدا اي من اشياعي وفرسخين حال اي حال وسهم او فرسخين او منصوب على الظرفية اي فرسخين انت من اشياعي ناصرا فرسخين كقوله سلمان منا واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصريين اضيفت او انقطعت وترك الاضافة قليل وهي عند الكوفيين لا تكون ظروفا الامع الاضافة اما عند الافراد فهو بمعنى اسم الفاعل بمعنى جلست خلفا عندهم اي متأخرا نصب على الحال وقدامي مكانا طيبا اي منبسطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدا وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اي متأخر ومتقدم والبصريون يجوزون نصبها على قلة كما ذكرنا وامارفعها عندهم فعلى حذف المضاف كامر وهي باقية على الظرفية والاولى اذ خروج الشيء عن معناه الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم الخروج عنه وقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم اي قبل ذلك يقوي مذهب البصريين واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظ الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونهما في الاصل مصدرين بمعنى الاجتماع او السبت اي الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالان كانه قال الان اليوم الاحد اي لان الاحد والان فيصح ان يكون ظرفا هذا ولنذكر نحو مما يتعلق بخبر المبتدا اذا كان مفردا فهو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدا لفظا او لا والاول اما ان يتحد به معنى نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايضا ولا يقع خبرا عنه الا بالتأويل في معنى كقوله تعالى وازواجه امهاتهم او بحذف المضاف من المبتدا او الخبر نحو داري منك فرسخان اي بعد داري فرسخان او داري منك ذات مسافة فرسخين او يكون واحد من المبتدا والخبر معنى والاخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى كانه هي كقول الخنساء ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار وقوله تعالى ولكن البر من امن وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدا نحو ولكن ذا البر من امن وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من امن وذات اقبال وجعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار هو مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير المبتدا لفظا يكون للدلالة على الشهرة او عدم التغيير كقوله انا ابو النجم وشعري شعري اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء اخر كما يقول مثلا شعري مليح وتقول انا انا اي ما تغيرت عما كنت قال رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مؤولا بالمشتق تحمل الضمير نحو قولك هذا القاع عرفج كله اي غليظ وكله هنا تأكيد الضمير ويجوز ان يكون مبتدا موخرا من الخبر وان لم يكن مؤولا به لم يتحمله خلافا للكسائي فكانه نظر الى معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وموضعه عند النحاة بعد الخبر وعند المنطقيين قبله فالجامد كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائي لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجز على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له المستكن بمنفصل خبرا كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيك زيد مكرمه انت او صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصورة عند الكوفيين واما البصريون فاوجبوه طرد نحو هند زيد ضاربته هي وتمام البحث فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء الله تعالى قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام نحو من ابوك وكان اسم فهو معرفتين ومتساويين نحو افضل منك افضل مني وكان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه

واذا تضمن ما امر معرفة والجزء الاعلى الخبر صغير وهما موصولة وتجزم وصدر الكلام منه او الجملة صلة المفعول تفتقر الى الضمير الراجع اليها او مثل اين زيد ... وجهه
بما تقدم او كان ما هو المستكن فيه اسم عائد الى الخبر ومصححا خبره لمتعلق به مضمر يرجع الى المبتدأ وسبك في الدار رجل ظاهر وجهه مما مر اجمالا عن وكان مصححا
لعطف على الجملة الشرطية او لمتعلق جار ومجرور وقع خبرا لكان المقدر دل عليه قوله او كان مصححا له مر في المبتدأ متعلق بكان المقدر وجاز ان يكون مجرورا او لمتعلقه
جزاء مقدما عليه في المبتدأ متعلق بما تعلق به متعلقه بيانا لمعنى على الاول وكان لمتعلق الخبر ضمير في المبتدأ وعلى الثاني او شيئيت لمتعلقه خبر ضمير في المبتدأ وصفه

قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افعل التفضيل مقدم على
خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذا من خبران مقدمان والمثال المتفق
عليه في مثل هذا المقام من قام وما جاءك وايهم قام ومن تام فتى وانما كان الشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما
يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام بلا مغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعد ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع
بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير ام مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط
او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجب تقدم ما
ماله الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين تبين لم يجز على الاطلاق بل يجوز المبتدأ عن الخبر معرفتين او متساويين مع قيام القرينة
المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر
محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة
تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه وارى الجنا اشتارته ايد عواسل
اي بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام
فانه لو قدم اشتبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدأ بالبدل
من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او يقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم
وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثيرا والذين مبتدآن مقدما الخبرين ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي
يأتيني فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذي هو التعقيب ايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق اداته صدر الكلام
ويجب ايضا تأخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى
كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتأخيره ولا يجوز تقديمه مع الا لما يجيء في باب الاستثناء ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن المبتدأ
بلام الابتداء نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما قوله واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل اين
زيد او كان مصححا له مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبدا او خبرا عن ان نحو عندي
انك قائم وجب تقديمه هذه ابواب لوجوب تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي
صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل
بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث
معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من يأتني اشكره واما قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال
القلوب وليس اثرها المعنوي بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الآثار كالضرب والشتم جوز تقدمه على الكلام المصدر
باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تأثيره فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيد قائم في ظني ومنع من العمل فيه
ظاهرا احتراما للفظ المقتضي للصدر واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة
الا انه لا يؤثر في صلته معنى نحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في دار من هو ايضا بالجواز لان المبتدأ كما انه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر
له ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر
انه مقدر بجملة قلت لا شك ان لفظ اين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين في اين زيد مفرد واقع موقع الجملة
على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدأ اما مع الخبر
نحو غلام من زيد راكب او بدونه نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا
كلمة الاستفهام نحو من زيد ومضاف اليها نحو غلام من زيد قوله او كان مصححا اي كان الخبر تقديمه مصححا لمجيء المبتدأ نكرة على
ما ذكره قبل في جواز تنكير المبتدأ ان تقديم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والاولى
ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدأ المنكر في الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة
استعمال الظرف خبرا فلو قيل بوقوع الظرف خبرا عن المنكر لتعقب ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ووجوه
يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ لا يرفع اللبس ولا يعين الخبرية اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون
رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب نصبه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه
واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده فليس اذن من هذا الباب وقولنا في الاغلب احتراز
عن نحو قولهم امت في حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تأخير الخبر

الجملة ايضا عطفا على الجملة الشرطية مثل من يكرم وعلى التمرة متعلق بخبر محذوف وما عطف ومثلها مبتدأ مضاف الى ضمير عائد الى التمرة زبدا تمييز من مثلها والخبر على معنى او عن ان يجيء بما متعلق بخبر ومثل عندك انك قائم وابو يوسف مثل في الدار رجل حيث تقديم الخبر اي تقديم الخبر جزاء لقوله واذا تضمن الى صدر الكلام

ذا ناه

وقد يتعدد مضارع معروف والخبر فاعل وشاكر مركرو وزيد مبتدا وعالم خبر ومتأمل خبر بعد خبر وقد يتضمن مضارع معروف والمبتدا فاعله ومعنى مفعول به مضاف والشرح مضاف اليه وذيح مستقبل معروف ودخول فاعله مضاف الى الفاعل والخبر متعلق بالدخول ومدا الجملة عطف على قوله وقد يتضمن وهو معطوف على قوله وقد يتضمن وهو معطوف على قوله وتعدد الخبر وذلك مبتدا اشارة الى المبتدا والخبر والموصول صفته والفعل متعلق بالموصول وظرف عطف عليه

ما ذكرنا قبل قوله والمتعلق ضمير في المبتدا اى لمتعلق الخبر بكسر اللام وفتحها بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبر والجار جزوه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسببه تتعلق المجرور بالعامل القاصر يعني اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدا بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذى الضمير وتاخر الخبر عنه نحو في الدار صاحبها قائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبة التاخير لتعلقه بالخبر وليس بشيء لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى واذا ابتلى ابرهيم ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا في نحو زيدا غلامه ضرب فكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله متاخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي قوله او عن ان يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يعني اذا كان ان مع صلتها مبتدا وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم ان ان مع صلتها فاعل عند ابي على اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة فالفرق نحو ان زيدا قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم يرفع الفتحة الخفيفة اللبس لكون الموقع للمكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجيء خبر المبتدا بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدا وانه ليس في حيز ان المفتوحة اذ هي حرف موصول لما يجيء في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدا لانها جملة والمبتدا مفرد تعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانه يتقدم على خبرها لما يذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة وانه يجب تاخير المبتدا الذي بعد الا لفظا نحو ما قائم الا زيد او معنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم من تاخيره وجب التقديم كما اذا قصدت بيان انك من تميم لا غير قلت تميمي انا نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غيره لك مما تقدم له الخبر قوله وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائع لانهما بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جزء المبتدا ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر او يتصف المجموع بكل واحد منها فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هذا في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الا مجموع المبتدا بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدا بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الاخر وانما جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام بنصب الغلام وجوه فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر وهذا كما يقال البارح احمر اي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه حسن الوجه صباحة واما الثاني اعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع فيعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث

والنكرة معطوفة على الاسم الموصول والموصوفة صفة و بها متعلق بالموصوفة والضمير في بها يرجع الى الفعل والظرف مثل الذي يأتيني او في الدار مستقبل [illegible]
والمستكن فيه يرجع الى الذي و في مفعوله واو في الدار عطف على الجملة صلة ومعها مبتدأ وفله خبر مبتدأ ثان مقدم عليه صحيح ودرهم مبتدأ ثان
منه والجملة خبر المبتدأ الاول وفيه معنى الشرط ولذا دخل الفاء في خبرها وكل مبتدأ مضاف ورجل مضاف اليه ويأتيني نعت له واو في الدار عطف عليه فله درهم مبتدأ مع
ذكروا الضمير في قوله يرجع الى المبتدأ وليت مبتدأ ولعل عطف عليه وما نافية خبره وبالاتفاق متعلق به والحق ماض معروف وبعضهم فاعله مضاف اليه فيرجع الى النحويين

وان معموله و بها مفعول ثان له والضمير في بهما يرجع الى ليت و لعل

الكثير في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ نحو هذا ابيض واسود وهذا
حلو وحامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ مفكوك تقديرا
اي احدهما عالم والآخر جاهل قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف
والنكرة الموصوفة بهما مثل الذي يأتيني او في الدار فله درهم وكل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق
والحق بعضهم ان بهما اعلم ان الفاء انما تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة كقوله واما
القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي فيقال اكفرتم ويجيء علة الالتزام
بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حروف الشرط ويدخل جوازا في خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما
بفعل او بظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها لا يكون الا فعلا في صورة اسم
الفاعل او المفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة
كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم
فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل
موت تفرون منه بل المراد نوع من موت فر منه الشخص فلاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع آخر منه او المعنى
هذه الماهية التي تفرون منها ملاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد
يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي
قدامك او في الدار فله درهم وانما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل والظرف فقط لكون الموصول والموصوف
ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط فكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما
كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا الآية لانه دخيل في معنى الشرط وكذا
كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انها لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل
مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى وما افاء الله وقوله ان الذين فتنوا المؤمنين
وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء من حيث انه لم يشبه الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي
يأتيني له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط
والجزاء ففي قوله قل ان الموت الذي تفرون منه الآية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من
نعمة فمن الله تعالى كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجيء تحقيقه في حروف الشرط
ان شاء الله تعالى والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل والظرف والجار والمجرور نحو كل رجل يأتيني او امامك او في الدار فله درهم
وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل
وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمشابهته لكلمات الشرط في الابهام وكذا اذا كان مضافا الى موصوف
بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عاقل فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت والاخفش يجيز
زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو زيد فوجد وانشد وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا وسيبويه يأول
مثله بهذه خولان فانكح قوله وليت ولعل مانعان باتفاق في جميع نواسخ الابتداء تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الا
ما نذكره وذلك لانه انما دخلت الفاء لمشابهة المبتدأ الكلمة الشرط وكلمة الشرط يلزمها التصدر فلا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ
يؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على كلمة مصدرة بلازم التصدر الا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ
العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا الآية والحق بها لكن
بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجيء في
الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجيء في الموضع
المشار اليه اجريها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة فلثبات الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء
الا في الضرورة بتقدير ضمير مع ذلك بعدها اعني ضمير الشأن حتى لا يخرج كلمات الشرط في اللفظ عن التصدر في جملتها وذلك نحو قوله
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء قوله والحق بعضهم ان بهما اي الحق ان في المنع من دخول الفاء بليت
ولعل قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا الحق سيبويه وقال الاخفش قوله وليت ولعل مانعان يعني ليت ولعل وابو

عالم
خولان
نسبة الى القبائل اليمن كذا في الكرماني
من الصحاح

ابو

وقد يحذف المبتدأ القيام قرينة جوازا مثل الفعل القيام قرينة جوازا بعينه النحو [illegible] واسم مبعوا المثل [illegible]

والحمد لله خبره مبتدأ [illegible] منقسم والله مقسم به والجملة في محل النصب [illegible] مقول القول والخبر جوازا عطف على المبتدأ جوازا

ومثل [illegible] ماض معروف مسند [illegible] المفاجآت [illegible] كالسبت [illegible] والجملة مضافا اليها مخصوص [illegible]

يكون ناصبا [illegible] مخصوصا [illegible] الفعل [illegible] الجملة ابتدائية [illegible] مبتدأ خبره محذوف وهو حاضر [illegible] والجملة [illegible]

[illegible] الفاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق [illegible]

بل كل ناسخ للابتداء هكذا [illegible] وما ذكره المصنف من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل [illegible] اللزوم [illegible]

لان ما بعد [illegible] الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتمل ذلك [illegible]

قوله ان جاء [illegible] قال تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس

فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف المبتدأ [illegible] قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله [illegible] فاذا السبع وجوبا

فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا [illegible] كان كذا [illegible] وعمرو [illegible] كذا المستهل المبصر الهلال [illegible]

ذكروا [illegible] شيء [illegible] الا مع قرينة [illegible] المبتدأ وجوبا [illegible] النعت بالرفع [illegible]

[illegible] اهل [illegible] في الاصل صفة قطع لقصد المدح او الذم [illegible]

ظاهر [illegible] ذلك [illegible] نعم الرجل زيد [illegible]

جوازا او وجوبا [illegible] وجوبا [illegible] قوله اذا السبع [illegible] مكان [illegible]

قوله يجوز ان يكون خبر المبتدأ [illegible] فاذا كان السبع [illegible] متعلق [illegible]

[illegible] متعلقات الظرف [illegible] ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية [illegible] الخبر [illegible] ظروف

المكان الى الجمل الا حيث [illegible] الظرف [illegible] المفاجأة [illegible] المكان

السبع بالباب [illegible] فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجأة ظرف زمان [illegible] ان يكون في [illegible]

اذا [illegible] فاذا السبع خبر [illegible] مضاف اي فاذا حضور السبع اي [illegible] الوقت حضوره لان ظرف الزمان لا يكون

خبرا عن الجثة [illegible] ان يكون الخبر محذوفا [illegible] ظرف [illegible] الخبر المحذوف [illegible] الوقت السبع

بالباب [illegible] ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية [illegible]

ففاجأت [illegible] السبع بالباب [illegible] مفعول به [illegible]

[illegible] غير متصرفة [illegible] ونقل عن ابن برهان ان اذا المفاجأة حرف [illegible] فاذا السبع [illegible]

واما الفاء [illegible] المفاجأة [illegible] جواب شرط مقدر [illegible]

[illegible] مفاجأة السبع [illegible] زائدة [illegible]

العطف [illegible] فاجأت [illegible] قوله التزم في موضعه غيره [illegible] التزم اي [illegible]

اي [illegible] التزم العرب ذكر غير الخبر في موضعه [illegible] الخبر [illegible] القرينة [illegible] الخبر [illegible]

[illegible]

ضربي زيداً او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معاً في المعنى نحو ضربي زيداً قائمين او من احدهما نحو ضربي هنداً قائماً او قائمة
ويقع هذه الحال فعلاً ايضاً خلافاً للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال وبقي سمع اذني زيداً يقول ذاك اي سمع اذني كلام زيد على حذف
المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها الواو نحو ضربي زيداً وهو قائم قال ع اقرب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد لان الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر ويجوز الكسائي
تجريدها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدا فيقول ضربي زيداً ابوه قائم كما في قوله كلمته فوه الى في ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر
المذكور بالتوابع نحو ضربي زيداً الشديد قائماً ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيداً الا قائماً ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء وفي خبر مثل هذا المبتدا اقوال ذهب ابن
درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا المعنى ضربي زيداً قائماً اضربه قائماً وهو نحو اقائم الزيدان عندهما
وذهب الكوفيون الى ان نحو قائماً حال من معمول المصدر لفظاً ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدا وخبر المبتدا مقدر
بعد الحال وجوباً اي ضربي زيداً قائماً حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال مسده مصدر مضاف
الى صاحب الحال اي ضربي زيداً ضربه قائماً اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتاً وذهب
البصريون الى ان الحال من معمول المصدر معنى لا لفظاً والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيداً حاصل اذا كان قائماً والدليل
على بطلان مذهب الكوفيين ان الكل متفقون على ان معنى ضربي زيداً قائماً ما اضرب زيداً قائماً ما اضرب زيداً الا قائماً وهذا
المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على
القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذاً من
استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة
ان النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضاً لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص
نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان شراء الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصريين
بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام
وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيداً الا قائماً واما عند الكوفيين فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصصة فيكون
المعنى ضربي زيداً المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول
الضرب المقيد بالقعود ايضاً في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه
ايضاً لانه لا حصر في قولك اضرب زيداً قائماً ومما يضعف مذهب الكوفيين خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم
ما يسد مسد الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوباً الا اذا سد مسده
لفظ وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتاً ان معناه ان شربي له ملتوتاً اكثر من شربي له غير ملتوت فلو قدرنا على مذهب
الكوفيين اكثر شربي السويق ملتوتاً حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان يقول هذا اللفظ اذن من شرب ملتوتاً عشر مرات
مثلاً وغير ملتوت الف مرة ويريد باكثر شربي السويق ملتوتاً تسع مرات مثلاً فانه اكثر شربه ملتوتاً ويرد على مذهب الاخفش حذف
المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان بقي اذا قامت
قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقديره ما لك وزيداً اما لك وملابستك زيداً
هذا او القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصريين هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام لانه لا يكون تقييداً
بقيد الا بعد حصوله واللفظ الذي سد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرط وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيداً حاصل اذا كان
قائماً وليس اذ للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون
ومثله كثير فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قائماً ثم حذف اذا
مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ جاءني زيد راكباً اي في وقت الركوب فالحال قائم
مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائماً مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائماً خبرها قيل لان
مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة ولم يسمع مع كثرته الا كذا فلو
كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها
ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائماً
ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي ارى ان هذا وقع في غيرهم فيما لزمهم اتخاذ العامل

في الحال وصاحبها بلا دليل يدل عليه ولا ضرورة تلجئ اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين فمعمول تقديره ضربي زيدا
حاصلا قائما او الحال الحاصل فيه صاحبها ضربي هو الياء او زيدا فمعمول لحذفنا الكائن او الحاصل العامل في الحال لكونه عاما صالحا
لجميع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال الظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال او الظرف مقام العامل
كما تقدم بيانا واعلم انه يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب
ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله
قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا تثبت المجاز
يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع
ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اي اوقات كون الامير قائما فيكون
قد جعلت الوقت اخطب قائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة مع
يوم الجمعة ايضا لكثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد
من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجاز الزجاج وهو
لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية قوله كل رجل وضيعته الضيعة في اللغة
العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون
وضيعته خبر المبتدأ لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرح بمعنى لم يحتج الى تقدير الخبر وكذا مع الواو
التي بمعناها فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول
معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو لكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب
الكسائي في نصب المفعول معه على ما يجيء في بابه وذلك انه يقول النصب الذي في المفعول معه هو الذي كان في الاصل
على مع فلما قام الواو مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها في الاصل حرفا فانتقل الى ما بعدها فالجواب ان مع اذا وقع خبرا
عن المبتدأ لا يتبين الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو
زيد معك كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ
ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف
لفظ يسد مسد الخبر لو جاز ان يقال ان المعطوف ساد مسد الخبر للحذف وبعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في
قولك ضربي زيدا قائما بضربي زيدا قائما حاصل لانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن
محله يسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به
كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا مع غير ساد مسده
ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر
في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن واحد فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون
ان ولي معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء دل على التفاعل او لا
فالاول نحو زيد والريح يباريها فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه
قول امير المؤمنين عليه السلام هم والجنة كمن قد رآها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون مثل هذا على
ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك كالصفة ولا يجري على زيد وعمرو مثلا بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل
حالا لا غير فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ويباريها حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدأ عن
المعطوف فيطابقهما الخبر كما قيل راكب الناقة طليحان اي الناقة ومن يركب الناقة طليحان وقولك مقاتل زيد قويان
اي زيد ومن يقاتل زيدا قويان قوله ولعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك
وايمن الله كما يجيء في باب القسم فان تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد
مسد الخبر المحذوف وفي العمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا لعمرك لتفعلن قدر اللفظ فيما اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر
ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك وفي الدار على ما ذكرنا قبل وتجويز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه
لان وجوب الحذف ليس لاجل الدلالة على تعيين الخبر وسد شيء اخر مسده حاصلا فوجب الحذف ولعل المصنف انما ترك ذكر كونه مع
هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل لكونه خبرا دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم انه لا يغلب في الاستعمال العرضية

وخبر مبتدأ مضمر اى معنا ان معنا ليس واخواتها عطف عليها مضافة الى كنايه ترجع الى ان وخبر محذوف تقديره ومنها اى من المرفوعات خبر ليس واخواتها الثابت لضرورة ومنها مبتدأ عائد الى الخبر والمسند خبره وبعد ظرف المسند مضاف ودخول مضاف ومضاف اليها الى هذه والحروف صفتها ومثل ان زيدا قائم بعرف بجميع ما مر وجملة في محل الخبر الاضافة مثل اليها وامره مبتدأ ومضاف الى ضمير يرجع الى الخبر ولك حرف جر للتشبيه واسم بمعنى المثل مضاف وامر مجرور بحرف الجر وبالاضافة معنا البر معنا ايضا الى المبتدأ والجار مع المجرور وجزاؤه لا حرف استثناء وفي قرينه وتقديمه مجرور بها مضاف الى ضمير يرجع الى الخبر وهو مع مجروره وقع مستثنى والمستثنى منه محذوف تقديره وامره كامر خبر المبتدأ في جميع الاحوال الا

وتنكير الخبر قلت الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والنكرة مناسبة للمجهول وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة نحو الله الهنا ومحمد نبينا وتميمي خير من جراده ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة الا عند سيبويه في نحو كم مالك ورايت رجلا خير منه ابوه كما ذكرنا فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فما الفائدة في ذلك الكلام فالجواب ان المفاد في نحو اخوك زيد اطلاق لفظ زيد المعرفة على اخوك المعرفة وهذا الذي جعله المخاطب لا الذات فلا يضر تعريف لفظ الخبر لان المجهول اسناد الخبر الى المبتدأ وحمله عليه لا نفس الخبر لكنه جيء بالخبر نكرة في الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجرناه مما يطرأ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل وكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا وصف انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته واذا تعدد المبتدأت نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهره جاريته سيده هاصد يقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيده وهكذا الى المبتدأ الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدأت الى ضمير متلو الى المبتدأ الاول وان لم تضف المبتدأ كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر العوائد لاول المبتدأت وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره بامره معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره مشتملا على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة بامره فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بامره اي بامر زيد اي زيد امره عمرو يجمع بكرا وخالدا ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد امر عمرو يجمع بكرا وخالدا معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدأت اكثر قوله خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان مذهبهم ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع ومنصوب غيرهما فانه مشبه بهما من وجه كما في ان المبتدأ يشبهه لكونه عامله اي ان واخواته مشابها بالفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعيته العمل على فرعية العامل لا التبرئة لشبه خبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشابه لاسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهته اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا تقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلا كانت او لا والنصب علامة الفضلات مفعولا كانت او لا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فنقول ان وان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شيء واحد فكان ترتيب معموليها كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على التوابل معنا فتشبيه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال فهي اذا تصرف في معمولها فقدم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها من عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضائها للجزئين على السوية فالاولى ان تعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي قوله بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسمها ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسمها وكذا يرد على حد المسند لخبر المبتدأ بقوله المجرد الى اخره صفة المبتدأ في نحو قوله تعم ولعبد مؤمن خير ولو قال هنالك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال هيهنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدأ وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدأ لسلم من الاعتراض قوله وامره كامر خبر المبتدأ اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه مجهولا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وانما جاز ذلك

لان

استثناء واداة الحرف ... الزمانية مضاف ... من الافعال الناقصة والمستكن فيه ... وفي موضع الجر ... عن قوله وتقديمه ... الا هو مفعول ... مطلق ... تقديمه كالخبر ... في تقديم خبر ... فيكون من الاستثناء الثاني موجبا ... الاول وهو منفي فيكون ... الظرف في التقديم ... خبر المبتدأ ... مع وتقديمه ... الخبر على ... الا وقت كونه ظرفا

المسند ... ويمكن ان يجاب ... المرفوع المسند ... غلامه ... الدار ... سعد ...

خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها مثل خبران هو المسند بعد دخول هذه الحروف مثل ان زيدا قائم في العموم تفاوت يسير ويحذف مستقبلا كثيرا
والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى لا وكتب منصوب على انه مصدر على الظرفية ومصدر مقدر تقديره يحذف خبر لا ما اكثيرا ومعناه اكثيرا وهو مبتدأ مضاف متعلق
الجر ولا يثبتونه جملة فعلية خبر له واسم مبتدأ مضاف مضاف اليه ولا عطف عليهما والمشبهين صفتها وبليس متعلق به وهو مبتدأ عائد الى ما ولا والمسند خبر والى المفعول
ما لم يسم فاعله وبعد ظرف مضاف ودخول مضاف اليه مضاف الى ها وهو عائد الى ما ولا المبتدأ الثاني مع خبره خبر الاول او خبر محذوف وهو قوله هو المسند اليه جملة مبينة له ولذا ترك العاطف بينهما ومثل ذكره

لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كما يجيء في بابها فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما اعملت العمل الفرعي لفرعيتها فلم يتصرف في معمولها بتقديم ثانيها على الاول كالتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكر ايضا من ذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجيء في قسم الحروف قوله الا ان يكون استثناء من قوله في تقديمه الذي كالمستثنى لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شيء من الحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصار مع كل شيء كقرينه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار مع المجرور مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهتها لان النهي لان لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سببا له مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان اسمها المنصوب بها قال المصنف ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة الاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في نحو لا رجل ظريف ظاهر في الصفة وقال في مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب هذا اخر كلامه والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان وكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا والاولى ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا يبطل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعدها كالمبتدأ به كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي كان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهته لا لان الة الابتداء معها كالباقي اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء فيجا فصار نصب تابعه حملا على فتحه المشابهة للنصب لعروض البناء وتعاليه بين والهما مساو بالرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس غلام رجل ظريفا في الدار وهذا معنى سمج ومغايرته ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل ظريف ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال لا اند لسيه لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كانت جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية التي تدخلها لا فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكونا نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ فالواجب في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ما وليس فنحو لا براح ولا مستصرخ الاولى ان يقال هي التي في نحو لا اله الا الله اي لا التبرئة لانه يجوز لها ان تعمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها ...

العاطف بينهما ومثل ذكره
معناه بمعمول ... ...
... مضاف اليه ...
... متعلق ...
... تقدم عليه
... تقدم
... الاسم ...
... اصلاح
... تعليق

منصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية فخرج المفعول المطلق مثل قوله المرفوعات اه بعينه وهو مبتدأ وما بعده الى المنصوبات خبر معنا وما موصولة وفعل صلته والمتصل به مفعوله وما بعده ما ان فاعله فاعل مضاف الى فعل و مذكور بالرفع صفة الفاعل بمعناه في محل النصب حال من ضمير مستتر في مذكور اى حال كونه فاعل
بمعنى ذلك الاسم

فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او بدونها او غيرها من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان لا يكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انتفى مع من فهو نص في الاستغراق كما ان ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان واما ما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم المفعولية كما تقدم في اول الكتاب بعضه الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا او مسلمات واباك ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمس وتحويل عليه هو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حد المفاعيل فقال الحال مفعول معه قيد مضمونه اذا قلت جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا وبقي المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم قصدوا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كما يجيء فجعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر وان كان الاصالة في النصب تعوز الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فهو مشبهة بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها قوله فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم ضاربا في قولك ضربت تأديبا ليس لاجل التأديب فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وانما قال لانه مفعول مطلق ذكرا او لان كل بخلاف المفعول له او رب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر في قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما له زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فيشغل ذلك الفعل بالمفعول به بتغيره من غير قيد آخر نحو ضارب زيد واما الى غيره فيحتاج نحو ضرب يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا قولهم سير بيوم صيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال سيبويه في قولهم جئتك خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول به اتساعا واختصارا لجعله كالمشبه في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل مطلقا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب ثم يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى لان الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمى ما ذكرنا فيه مطلقا مفعولا لانه ليس مقيدا لكونه مشبها بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله وهو اسم ما فعله قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول اي تكلم فالقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فتوهمه مفعول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبتأويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة واملاك لفظ اوجده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة املاك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه لم يفعل هذا او يعني باسم ما فعله اسم الحدث فعله ويخرج عنه ما الحد نحو ضربا في ما ضربت زيدا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور وههنا فعل الا ان تقول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه وكذا نحو مات موتا وتقضي ما جاء مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل ما لكن لم يفعله فاعل الفعل الذي هو اعجبني لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله

ويكون ناصبه والمستكن فيه راجع عائد الى المفعول المطلق وللتاكيد خبره والعدد عطف عليه والنوع كذلك والجملة عطف على قوله ما فعله فاعل فعل والواو في العدد والنوع بمعنى او ومثل مرفوع ذكره وجلست فعل وفاعل وجلوسا مفعول مطلق والجملة في محل الجر بالاضافة وجلسة عطف عليه وجلسة بكسر الجيم كذلك فالاول مبتدأ ولا يثنى مضارع مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الاول ولا يجمع مثل ما مرّ والجملة الاولى خبره وبخلاف جار ومجرور في محل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو بخلاف اخويه او في محل النصب على انه حال والمعنى فالاول لا يثنى ولا يجمع حال كون الاول ملتبسا بخلاف كائنا او مواخويه مضافا الى الضمير وعلامة الجر فيه الياء والضمير راجع الى الاول

بمعناه والضمير في قوله بمعناه عائد الى الاسم او الى ما وقوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم ما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات مفعول بها قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالتوكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد للمصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فاذا ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين يتضمنهما الفعل ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضربين لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للهيئة المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة او الضعف وغير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلست جلسة حسنة او ربما يترك نحو جلست جلسة واما ان موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربت ضرب الامير فمعناه لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صار صاحبه يعني المصدر واما بين نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقد مرّ مقدم لان اي وافعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اي ضربا اي ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غيرهما في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا باللام كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصاء وكذا القهقرى في رجع القهقرى اي الرجوع القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء صفة الشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هما اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرة معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة ضربتين وضربات او موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا واما الة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الالة مقامه ودل على العدد بافرادها وكذا في ضربتين ضربتين بسوط او ضربات بسوط ومعنى لانه مقام المصدر المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربته سوطين او اسواطا و تثنية المصدر وجمعه لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك ثنيت الالة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته ضربتين بسوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اي فيما قام فيه الالة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين وضربه بالقاصد اختلاف الانواع قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتوكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا قوله بخلاف اخويه يعني النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقيه في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان لا يلاقيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اي تبتل اليه و تبتل تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة فقد سرّ له للقرآن تدبر ... ولو عند الرضي ان يلفظها اذ ثبت له بدرس الله رسولا او الى غير مضمون عامله نحو اعجبني الضرب الذي ضربته واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضربك فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما اسمان بمصدرين لشيء من الافعال قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا اعلم انه لا بد في الواجب الحذف والجائز من القرينة قوله جوازا او وجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف اي بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا واقول الذي ارى ان هذه المصادر

وقد يكون ناصبه
المستكن فيه عائد
الى المفعول المطلق
بغير لفظه خبره والضمير
في لفظه يرجع الى الفعل
وهذه الجملة عطف على
قوله ويكون للتاكيد
ومثل قعدت جلوسا
ويحذف الفعل لقيام
قرينة جوازا يكون
كقولك جار ومجرور
في موضع الرفع على انه خبر
مبتدأ محذوف
وهو مثل قولك
مركب من موصول او موصوف
وقدم ماض
والمستكن فيه راجع عائد الى
خير مقدم ثم تنصره
مفعول مطلق باعتبار انه
المصدر
ومقدم اسم مصدر
يرفع على تقدير تقدمت
مقدم كذا في بعض الشروح
والجملة في موضع النصب
منصوب بفعل مقدر

وامثالها ان لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست
مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفي
نهج البلاغة في الخطبة البكائية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء و
لشكره اداء فاما ما يبين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك او يبين مفعوله بالاضافة
نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او يبين فاعله بحرف الجر نحو بؤسا لك اي شدة وسحقا لك
اي بعدا وكذا للبعد لك او يبين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف والاذن او
او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك
ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر
مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل
مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل فيتصلا به واستحسن حذف الفعل في بعض المواضع
اما لانه لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اي الفعل في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك
ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام
مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وحجازيك فبقي المصدر مبهما لا يدرى
ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بينا بعد المصدر بالاضافة
او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله
واحمد حمدا لك وعقر الله عقرا لك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف
الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى
مكانه ومركزه متصلا بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك واما قولهم جردت تجريده وحمدت
حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء فيه على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر
بمعنى المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا والمعنى قصدت جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون
المعنى جردت تجريده الذي يليق به وحمدت حمده الذي ينبغي فلا يكون مضافا الى المفعول به بل المفعول به قبله كالفاعل
في قوله تعالى ومكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تعالى وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع
على انه خبر المبتدا الواجب حذفه ليلي الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما
كان يلي الفعل والمعنى هو لك اي هذا العقر لك وكذا كل ما فيه من التبيين المبنية المعارف نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبنية للنكرة وهي منقرها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة موصوفة وقد يبين ايضا
بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان اي هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسر
مرحبا بموضع الرحب اي اتيت موضعا رحيبا وان فسر بالمصدر اي رحب موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب
والجملة المفسرة للحذف في المبتدا لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان بعض هذه المصادر مع اللام المذكورة من استحسان
حذف فعله للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا
ثم مقامه كالمصادر التي صارت اسماء افعال كما يجيء في بابها نحو هيهات ورويد وشتان فيبنى لقيامها مقام المبني ولا يكون
لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي هي قامت مقامه ... انها على الفتح اكثر اذ بان زادت على حرفين لتبقى
مبنية على الاعراب الذي تستحقه حال ... فيرجع اذن ... يستعمل الفاعل او المفعول بعدها باللام كما كانا
يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل ... هيهات زيد ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها
اسماء افعال فيستعمل الفاعل او المفعول بعدها استعمالها مع المصادر قال تعالى هيهات هيهات لما توعدون فهو مثل التعب
لما توعدون ... واما في المعنى فهيهات اسم فعل الا انها مبنية واما ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها
ويجوز ان يكون بعدها من هذا الباب فيكون حاشا زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشا
لله منونا ويكون حاشا لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المسبوكة
بالضوابط المذكورة مصادر لم يوضع افعالها اصلا نحو دفرا له اي نتنا وبهرا له اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل
فهما مثل العمرك والقعدك اعني انه يجيء بها مصادر ولا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا
لم يستعمل ناصبهما وبهرا ... فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب للقعدك ... فعل من غير لفظها والقعيد

وقياما عطف على سماعا اى قياسا فى مواضع مجرد مجرد بها وعدم ظهور الجر بها لامتناعها عن الحرف الجمع الذي يقوم مقام العلتين متعلق بعامل قياسا من التعقيب وهما

مجرد بها لما يلى الى مواضع ما موصولة ووقع ماض معروف المستكن فيه فاعله عائد الى المفعول المطلق مشتملا على فاعل وقع وبعد ظرف له مضاف الى نفي ومعنى عطف

على نفي مضاف الى نفي وداخل صفة النفي وعلى الاسم متعلق به ويكون ناقصة واسمه ضمير عائد الى المفعول المطلق وخبره خبره وعنه متعلق بخبر وضمير راجع الى الاسم وهذه

الجملة صفة الاسم والجملة الثانية مع متعلقاته صلة لما او العائد محذوف وفي ذلك مع صلته مبتدأ ومنها خبره مقدم عليه اى من بعض المواضع التي يجب فيها حذف

ويعسف بها ومنها اسماء اعيان هي آلة قائمة مقام المصدر نحو قولك وجنة لا اى ضربة ربها تتب ويجب دلك فهذا مثل ضربته

سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصدر ومثل هنيئا لك اى هناءة وعائذا بك اى عياذا

وهو مثل قم قائما اى قياما وتعال جائيا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقيل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة

كما قيل في قم قائما ومنها اى اسماء اصوات قامت مقام المصدر كما هاما منك اى توجها وها لك اى طيبا واف وافة لك اى كراهة فيقدر

لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان في الاصل صوتا وان لم يبين بالجار والمجرور نحو ايها اى كفا ويها اى زيادة وذلك

لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة

بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق

لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات القائمة مقام المصدر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون حرفين ثانيهما

حرف مد نحو وى لزيد وذلك نحوها وويها ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلي نحو اف لكما واف على اخواتها وآه من ذنوبي والظاهر

ويلك وويحك وويسك وويبك من هذا الباب واصل كلها وى على ما قال الفراء جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو

ويلك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بها في قوله نحن عند الناس منهم اذا الداعي المثوب قال يالا

نصبا معربا باتمام ثلاثيا فجاز ان يدخل بعدها لام اخرى نحو ويلا لك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويل

لك كما في سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استشنعوها فكنوا عنها

بقاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصدر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكر

في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويجوز في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان

يبقى على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصار اشتون زيد نحو ضربا انت وزيد

وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال لكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء افعال وهو النظر الى

اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المنصوبة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح

القاف قال المازني سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك

قال عمرك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يقال قعدتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابها

ما فيه الطلب كالامر والنهي قال فقعدك ان لا تسمعيني ملامة ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا وان زائدة وقال ايها المنكح الثريا سهيلا

عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يماني وقد ذكر الجوهري استعمال قعدك وعمرك

القسم الذي لا سؤال فيه قال تقول قعدك لا آتيك وكذا قعيدك وقعدك الله لا آتيك وقعيدك الله لا آتيك وعمرك الله ما فعلت

كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم قال الجوهري قد جاء عمرك الله في غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان

وقال المعنى سالت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا انه في البيت في قسم السؤال والاصل عند سيبويه عمرتك الله

تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدك الله تقدير او معنى عمرتك اعطيتك

عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل اى جعلتك

قاعدا على متمكنا بالسؤال من الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله فيكون فاعلا اى عمرك الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما

على المصدر ويكون انتصابهما باسال عمرك الله تعميرك واسال الله عمرك واسال الله قعدك اى تقعيدك وتمكينك على حذف

الزوائد واسناد منعدا الى مفعولين اويكون المعنى اسالك بحق تعميرك الله اى اعتقادك بقاءه وابديته وتقعيدك الله اى

تثبيتك اياه الى القعود اى الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد

مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون بمعنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اى قعيدك اى

ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد

بمعنى المقاعد كالخلف والحليف فعلى مذهب سيبويه وهو انتصابهما على المصدر على تاويلها باسال تعميرك وتقعيدك ليس بمعنى

القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال كما ان الدعاء للمخاطب يجيء في قسم السؤال لانه قد يبتدئ

السؤال بالدعاء للمسؤول كانه قيل طول الله عمرك افعل لي كذا قوله وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي

داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا ومثل ما زيد الا سيرا وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا قوله

ما وقع مثبتا الخ هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شيء او جعلت هذا المصدر خبرا

عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب ذلك المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها ما زيد الا او ما الذي

نحوا

الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا الوضع الذي وصل المفعول المطلق كونه مثبتا بعد نفي داخل على الاسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم والجملة جاز ان يكون بيانا للوضع بيانا لما ترك لما فسد جاز ان يكون ما وقع مثبتا بدلا من مواضع بدل البعض لان ما عبارة عن مواضع او نعت للمواضع ومن زائدة المبتاع او وقع ماض من المصادر والمستكن فاعله عائد الى المفعول المطلق مكررا حال عن الضمير في وقع وهذه الجملة عطف على قوله وقع مثبتا وشكل غير ذكره ... انت مبتدا وما الاسير استثناء وسيرا مفعول مطلق وناصبه مقدر هو خبره وتقديره ما انت الا تسير سيرا ... حرف ما للحصر انت مبتدا ... معمول مطلق وعامله مقدر وتقديره ... انما انت تسير ... زيد مبتدا وسيرا مفعول مطلق وسيرا تاكيد له وناصبه فعل مقدر والجملة ... مبتدا والجملة خبره عطف على قوله ما انت الا سيرا

ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة ومنها ما وقع مثبتا في الاعراب جاز ان يكون تفصيلا مفعولا مطلق لاي لاجل تفصيل ولا غرضا اي مضمون وهو مضاف الى جملة وتقدم نعت لها متعلق بتفصيل ومثل تزجيه وفشدوا امر مخاطب مسند الى ضمير بارز والوثاق مفعوله تامنا مذكره دليل الحصر ومنا مفعول مطلق وناصبه مقدر وهو تمنون وبعد ظرف مبني على الضم واما حرف عطف وفدا ومفعول مطلق ايضا وعامله مضمر وهو تفدون وهذه الجملة المقدرة عطف على الجملة المقدرة ومنها ما وقع للتشبيه متعلق بوقع اجمالا اي المصدر اي حال كون المصدر دالا على الحدث وبعد ظرف وقع مضاف الى جملة مشتملة نعت لها وعلى اسم متعلق بها ومعناه نعت الاسم الضمير في معناه راجع

الانقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تعريفها التعريفها وكذا ان دخل على المبتدا نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من هذا الباب ويجب حذف الفعل لان المقصود في مثل هذا الحصر والتكرير وصف المعنى بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام نحو قولك زيد يؤمن بالله ويحب العلماء ويؤمن بالخالق والله يقبض ويبسط وكذلك اسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته اياه فصار العامل لازم الحذف فان اردت زيادة المبالغة جعلت المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير وما زيد الا سير كما ذكرنا في المبتدا في قولها فانما هي اقبال وادبار فيخرج اذن عن الكلام معنى الحدث وصار اصل الفعل صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ومثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي يسند الى فاعلها او مفعولها بحرف الاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لما تبينا معنى الدوام وقال عجب لتلك قضية فاقامتكم على تلك القضية اعجب قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به قد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه ومعناه علي المسند بل الى قوله مثبتا بعد نفي انما شرطها لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا ولم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ القصد هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لنفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سيرا البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون كونه خبرا لفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو المصدر خبرا عنه لا مجازا قوله لو معنى نفي يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما انت سيرا واعلم ان هذا المصدر الذي بعد الا ومعناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير كذا يجيء مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا قال والتحق حذف الفعل اوجب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يعطي لفظه هذه الفايدة الا بتكلف

قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق يعني باثر ذلك المضمون فايدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيانا انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوايد واغراض واذا ذكرت تلك الفوايد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من فعل المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما تضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوايد استثقل ذكر افعالها قبلها فالتزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه مقام متضمنها فوجب حذفها فقوله تعالى فشدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء فقصد تفصيل الله هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء او تقول في الخبر زيد يكتب فقراءة بعد او بيعا وعمرو يشتري طعاما فاما ما بيعا واما اكلا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى يعني ان قوله صوت حمار مصدر فايدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدا المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا اخر وهو ان يكون معنى الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء فان المختار اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعني الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر من الجملة المتقدمة وبين المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة لانها مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوته صوت حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الا بمعنى الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى فاعل قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي

الى المفعول المطلق

صاحبه عطف على اسمه

الضمير فيه راجع الى الاسم مثل تزكية ويهب

يوفى فعل وفاعل وضمير مفعول

به بواسطة الباء فانه اسم كريما

وله صوت جملة مشتملة

فيه وله راجع الى زيد

صوت منصوب مفعول مطلق ناصبه مقدر وهو

يصوت وحمار مضاف اليه

الجملة اعني مررت به مضاف

اليها نصر لنحو بالرفع على الابتداء

ومضاف اليه الثكلى مثل الصوت

صوت حمار في الوجه

العرب معروف

وقد صار الشيء بمعنى صوته

وكذلك ... شعر ...

ومنها ما وقع مضمون جملة مثل مات زيد كأنفي الحبس ويحتمل بفتح الميم اسمها ولها خبرها وعنزه مفعول ما لم يسم فاعله لحمل والضمير لما يرجع الى الجملة ونعته مرجع الى المفعول المطلق ومثل مرتكز ولم جبر مبتدأ على حال اي لجباعل وألف مبتدأ مضاف الى درهم واعترافا مفعول مطلق بمعنى الاعتراف وناصبه فعل مقدر دهو اعترف واذا اعترفت والجملة في موضع الجر بالاضافة ويسمى مضارع مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى المفعول المطلق وتوكيدا مفعول ثان ولنفسه متعلق بتوكيدا والضمير راجع الى المصدر ومنها ما وقع مضمون جملة بعرف دجهها انقدم ولها محتمل خبره مبتدأ وغيره عطف على الاول في الاعراب للمفاد ومثل مرفوع خبر مبتدأ وقائم خبره وحقا منصوب بفعل مضمر اي

وقيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي معناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت الا التصويت مصدر يتأتى فعلا اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجيء في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير لص من ان ضربت ضرب الامير و كقولك ضربك زيدا خير من ضربه عمرو وضربه دي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان و فعل منه وبيح لوتلف مرمن خاذ اله ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى انه صراخ حاصل لان معناه ان يفعل اي يحدث وقوع الفعل منه ولا يمنع وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله تعم صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله لان قبلها ما يؤدي معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكور قبلها اقيامها مقام افعالها واجاز سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجيء في باب البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فيجيز انه نعت به مع كون الموصوف نكرة لان مثل هذا لا يتعرف بالاضافة ويبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو وصف مؤول بالمشتق اي له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جري ومثله قليل كما يجيء في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير واذا انتصب المصدر اعني نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا على احد التأويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب فيه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تأكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لانه في وصفه معنى الحال كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا و هذا كما قال سيبويه في نحو لا ماء ماء باردا فان كررت صار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا يجري كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف في تابعه في الظاهر لا في روح ولا منع عنده ان يكون الثاني اعني صوت حسن تأكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان تجعله تابعا للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة المصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست كالفعل لخلوها مما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال كما ترويه في بيت رؤبة فيها ازدهاف ضبها ما مع انه لم يكن قبلها الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه يعني يكون المصدر مضمون الجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد لنفسه فاعترافا في علي الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اول الاذان الذي هو الدعاء الى الحق اذ هو دعاء الى الصلاة فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله لا اخلف الصدود ولا نزعتما اليك مع الصدود لاميل لان قسما بمعنى التوكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر وجيء بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل اليأس من اظهار فعلها كما تقدم ففي مثل هذه المصادر ضابطا الوجوب حذف افعالها الا في المذكورة كونها تأكيدا لانفسها ولا يمتنع في كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر ان تقع الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتأديتها معناها كما قلنا في نحو له صوت صوت حمار فلا تكون من المنصوب باللازم اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك زيد رجع القهقرى في ان ما ...

مبتدأ وقائم خبره وحقا منصوب بفعل مضمر اي هذا الكلام حقا ويسمى تأكيدا لغيره مثل ... تأكيدا لنفسه في الاعراب

الرجب ... الحفرة ... اي ... بجال نحو ... اي بالارض ... الحال ... اولا ... لا ترف الاعراب اي ... الى ... الموصف ... والاصل ... المنع ... الصد ... معنى ... 5

في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره
في الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكرره انما
يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى
القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه
في قومهم هذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدرية اي قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور
الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل في
كذا قول ابطالبا ذا لا ابتغاء على كل حالة من الدهر جدا غير قول التهازل اي قولا جدا وكذا قولك لا افعله البتة اي
قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول
المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة التي لا تردد فيها فنقول النقد به لاصل في مثل هذا المصدر
ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لفعلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لفعلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول المتقدم
لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا
المعنى يدل على ان الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل
الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم
ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ
ثابتا وكذا ما يجيء بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كلبيك لان حليبك ولا انقض لان الامر قاطع بطلب الفعل والنهي قاطع
بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل قال اجدكما لا تقضيان كراكما ولا يستعمل الا مع النفي فليس مؤكدا للفعل الذي بعده كما
توهم بعضهم اذ لو اكد قوله جدا كما قوله لا تقضيان كراكما لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجع
القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان قلت جدكما مضمون
عدم قضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل
للجد والهزل سواء اسند الى المخاطبين او غيرهما ويعارض بنحو زيد رجع القهقرى في هذا المثال بان الرجوع في زيد
للرجوع المطلق فثبت ان جدك ليس لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد بمعنى القول الذي هو مضمون الجملة
الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر اجدكما اقول لا تقضيان كما قد ترى في ابطالبا اقول ابتغاء على كل حال الجد لفساد
المعنى فنصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى ابجد منك كما قال الاصمعي ومثله قوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم
اياي وسط المجالس اي افي حق ومعنى حقا وجدك متقاربان او تقول انتصابه على الحال كما فعلت بجهدك على الخلاف الذي يجيء فيه
والعامل في اجدك الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا بما لان لما صدر الكلام ويجوز ان يقال هو منتصب بالجد الذي جدا ثم
بين ما يسئل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله الناصب لاضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما
قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلولها الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكدة
لنفسها او يقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه
فظهر ان توهمهم في نحو قولهم زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقا ليس بشيء اذ ليس قولك زيد
قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في اجدك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه
مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد
بمثل هذا التوكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ
النص معنى لفظ محتمل لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا
الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذا عبارة المتأخرين وسيبويه يسمي التاكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد
العام والمراد معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لدفع غيره وليس بشيء لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا
كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه
عليه وقائمتين مقامه اعني قبل المصدر فلا يجوز تقديم المصدر على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج لا يمتنع
التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى باسا بان تكاتب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل

ومنها ما وقع مضمون جملة مثل ما مر ولا أفعله البتة بفتح الميم اسمها وخبرها ومعنى مفعول مطلق ما يتم فاعله لمحتمل الضمير فصار يرجع الى الجملة ترفع العوض ويتعلق الى
الجملة وقضيته يرجح الى المفعول المطلق مثل له علي ألف درهم اعترافا أي يتم يحال مضاف الى ما قبله الفعل المتعدي المفعول مطلق بمعنى الاعتراف حقا اصبر
محل مقدمه معنوا واعتراف ولا اعترف بالجملة يوضع الجر بالاضافة ومنها ما وقع مثنى مثل ما وقع مثبتا الى نحو ويحتج مبتدأ محذوف مضاف وبليك مفعول مطلق
معنا ما قبله على الطاعة لازمة مصدر البتة الحادثة تام بدون لتقدير لبيك الجملة في محل الجر بالاضافة وسعديك عطف عليه ومفعول مطلق بمعنا معنى

كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليهما الضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب فالاضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله
ووعد الله للامن من اظهار الفعل مع حصول النائب عنه قوله ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك ليس وتوعد مشتق من القوا
التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله ثم فارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا وكان لغير
التكرير نحو ضربين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا
قيل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلبت الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدي ولدى وعليه وجه ابقائها مضافا
الى الظاهر قال دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور قال ابو علي معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل
مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء واصل لبيك الب لك البابين اي قيم لك لخدمتك وامتثال مأمورك ولا ابرح
عن مكانك كالمقيم في موضع والتثنية للتكرير كما في قوله ثم ارجع البصر كرتين فالمعنى الباب كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم
المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه وكان ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة
من التلبية فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما
قولهم لبى يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك و
بسم الله وانما سبح بمعنى جعل سلامه فلم يشتق من سبحان الله وسلام عليك وكذا قولنا وسعديك مثل لبيك اي اسعدك
اي اعينك اسعادا بعد اسعاد الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك اي تداول الامر دوالين
وهذاذيك اي اسرع اسراعين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا اي ضربا يقع فيه هذاذيك كقولهم جاؤوا بمذق هل
رأيت الذئب قط وحجاجيك اي كفكفين كلها مصادر لم يستعمل الا مثناة للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك
وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف ومعنى حنانيك
اي تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله
ارغوا وذكيان الخطوب تنوشني وامكرا وانت في الحديد وقياما وعلم الله وقعد الناس وانما وجب حذف الفعل فيه
وما يجيء بعده لانه استعمل في مقام المصادر في التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس وقاعدا وقد
قال علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجيء في باب الحال ومما يشبه ان
يكون قياسا كل مصدر عطف عليه جاز بالواو والمراد بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب الطالب نعم
ونعمة عين اي نعم وانعم عينك نعاما اي اقرها فحذف الزوائد واضاف الى المفعول او نعم عينيك نعمة اي قرة وهذا
مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اي قرب ويقال ايضا
ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد على الشاهد لا افعل ذلك ولا غما وهما ويقول اعتديت اعتداء الغراب بل اسرع من ذلك
وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه ومن القياسيات نحو
تبتل اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا اخو القياسيات وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اي فم الداهية
مضموم الى فيك والمعنى دهيت دهيا والاصل فوها لفيك اي لدى فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كلمته فاه الى في اي مشافهة
ويجوز ان يكون هذه الجملة بمعنى المصدر اي كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب حذف ناصب فاها لفيك ثم جعلت الجملة
التي هي فوها لفيك بمعنى المصدر اي اصابته داهية فانمحى عنها معنى المبتدأ والخبر وكذا صار معنى فاه الى في المصدر اي مشافهة
من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب
وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذي بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل في فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار و
المجرور على ما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اي جعل الله فاء الداهية الى فيك اي جعلها مشافهة لك قوله المفعول به
هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله هو ما وقع عليه او
جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا او جدت ضربا واحدثت قتلا فكانه او قعت عدم الضرب
على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه الايجاد وفسر المص وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغي ان
يكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال
انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكذا يلزم في المطلق وايضا
فان معنى اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا بشيء اخر وهو عمرو وغيره وليس بمفعول به في الاصطلاح
والاولى في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجهول

سعادة بعد سعادة الخ
بعض الشروح لعمري مبتدا متني
مضاف متعلق بمولا الضمير الخ
مرجح الى الالف واللام
لانه بمعنى الذي
وتقديره ومنزلي
على علم المفعول ليس الذي
تعقب الفعل وهو بعد
كان وما هو
والصحيح
مصادر البرمكي
الاول يكون المفعول به
على الوجه الثاني ابتداء
قوله فسر المفعول المطلق
ومثل ضربت زيدا ضربة
فعل فعلة
معمول ثان
ولا اعتداء الغراب
للعطاء
صارت
عليه
مفعول
رسالة ... المصدر ... الاسم ... للفعل

منها

وقد مر ذكره ويتقدم مضارع معروف والمستتر ضمير فاعله عائد الى المفعول به على الفعل متعلق به

مثبتا فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب فى قولك ضربت
ضربا واحدث ضربا ان كان مفعولا للمتكلم فى المثالين الا انه لا يقال فى الاول ان ضربا مضروب ويقال فى الثانى انه محدث
واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال فى سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا الا انه
لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا مفعول معه وكذا مفعول له وكذا فى نحو قولك مررت بزيد وقمت الى زيد فزيد
ممرور به ومقوم اليه وزيد فى ضربت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شرا وامثالها ملحق
بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقرون بمنه ويجيء اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغي له وقولنا المثبت او المجهول مثبتا ليعم زيدا
فى نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب فى الحقيقة لا يتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثانى مضافا الى
الاول فالمعلوم فى علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الاخر مع انهما
فى الاصل مبتدأ وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن
اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد فى قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع
هذا الفعل اذ الجبة مكتساة ومعطوة اى ماخوذة وكذا نحو احفرت زيدا النهر زيد محفر والنهر محفور فالمعنى حملت زيدا على ان يكتسى
الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثانى فى مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اى حفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته
النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل وذلك الفعل المطاوع اى حملته على ان يحفر النهر كما
مر وباب اعلمتك زيدا قائما فى الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا فى كسوت و
اعطيت فنصب الثانى والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعول الثانى كما قلنا فى باب علمت وقولهم المفعول به الضمير فى به راجع
الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادرى ما
يفعل بى ولا بكم وكذا الضمير فى المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول عند البصريين او شبهه بناء على انه به يقوم المعنى
المقتضى للرفع اى الفاعلية والمعنى المقتضى للنصب اى المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين
هو الفاعل وقد ذكرنا فى حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان المنصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف
الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال فى الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل اقول هذا الحكم ليس
مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هى فى الاصل للعطف فوضعها اثنا الكلام
ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا تقول زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقدم
المنصوب على الفعل غير تام والا انه يخرج عن مرتبته اى لصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران فى الظاهر وكذا
يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما فى ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن
ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف فى معموله كما يجيء وكذا لو كان الفعل مع
الحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحرف الموصول وصلته كما يجيء فى باب الموصولات ويجب تقديم منصوب
الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واى حين تركب اركب
غلام من لقيت فاكرم وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلى الفاء التى فى جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى
فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجيء فى وجوب الشرط من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب اخر
جاز ان تقدم ايهما شئت ويجيء الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط اخر مسد شرط اما نحو اما ان
لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر فى التقدير
من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثانى بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب
لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متاخر
من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصريون وهو الحق
اكتفاء بالتقدم اللفظى وكذا امتنع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واى شىء اراد اخذ زيد على ان فى اراد
ضمير زيد وذلك لان المفسر فى هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان يتقدم قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل
لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس متقدما تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة هو
المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقدما
المفسر وجاء الى الفاعل اخوانا افصل بين ضمير المفسر فمعموله تقديم غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا امنعوا

يحيى

كذا ــ يفصل

[margin:] لانه يلزم الفصل بين الفعل ومعموله بما ليس معمولا للعامل

[margin:] راه ابواسحق
ربما علل ارادى الى لمحمد
راجع الى ابواسحق

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك زيدا لمن قال من اضرب يعرف وجه ما تقدم في المرفوع انما قال قوله فقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا لئن سئل زيد المرفوع له من قام ووجوبا عطف على جوازا في المعرف واو في بعض النسخ مجرورة بالاضافة في بعض المواضع وهو صحيح ايضا والجار مع مجروره متعلق بما يتعلق به جوازا والاول اي باب الاول والموضع الاول مبتدأ سماعي خبره فقوله الاول سماعي مع قوله الثاني المنادى وغيره تفصيل الابواب بني على عكس ما قال الاثنان اول وجوبا في اربعة ابواب في مسائل منها فقال ما الملك الابواب ثابت فبتفصيلها بقوله الاول سماعي وشكل زيد كرهم وامرء منصوب بفعل مضمر وهو ان

نحو ما طعامك اكل الا زيدا لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واغنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان تقدم على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسر الظاهر اي لا ينصب فلا يقال زيدا ضرب كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعي نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا فقوله القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فيقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رأيت شخصا في يده خشبة قاصد الضرب شخص فتقول زيدا قوله امرأ ونفسه اي دع امرأ ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف الثلاثة فان الضابط كونه منادى قوله تعالى انتهوا خيرا لكم تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اي كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اي يكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك بتقدير حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك يقوى مذهب سيبويه اي تقديره ائت في الاية وكذا قوله تعالى سر حتى مالك او نزه بينهما اسهلا اي وطئت مكانا اسهل وكذا قولهم انه امرأ قاصدا اي انتهى عن هذا وائت امرأ قاصدا قرينة ائت في هذه المواضع انك تنهيت في الاول عن شيء ثم حثثت بعده بما لا يجوز عند حول هو لما يؤمر به فيجب ان ينتصب بائت او اقصد او بما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرأ قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه بل اورده الزمخشري في ذلك او د سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب حذف فعله ولعله سمع انه وائت امرأ قاصدا باظهار ناصبه او لم يسمع اظهاره في حسبك خيرا لكم وخيرا لك وان الثلاثة متفقة في المعنى ومعنى امرأ قاصدا امرأ ذا قصد والقصد في الامر خلاف التقصير والافراط قال كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب وسهلا اي وطئت مكانا سهلا لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اي رحبت بلادك مرحبا اي رحبا واهلت اهلا اي تأهلت تأهلا وقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في بهوا التميمي على ما ذكرنا وسهلت سهلا ووضع سهلا موضع سهولة وان من الواجب اضمار فعلهما ما عاقبهم هذا ولا زعماتك كان المخاطب يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سبيل التصديق قد صادف من غير قبل له هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ابن عم هذا ولا ابن عم زعماتك او ابن عم هذا ولا ترعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة تسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اي من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة من ثريد اي كيف تكون ويقال هذا انما يكون جوابا لسؤال من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اي كلامك زيد نحو كلمته فوه الى في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع او العذر كالاليم بمعنى المؤلم واعذر وعذر بمعنى العذر والاول ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل والنهيم فكثير والعذر بمعنى الحال يحاولها المرء يعذر عليها قال حارث لا تنكروا عذيري سيري واشفاقي على بعيري بمعنى بقوله سيري واشفاقي الحال التي يحق ان يعذر بها ولا يلام عليها يقول هذا اذا اساء شخص الصنيع الى المخاطب اي احضر عاذرك او عذرك او الحال التي تعذر فيها ولا تلام وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اي هات العذر فيما يجازيه بسوء صنعه اليك ومعنى من فلان اي من اجل الاساءة اليه والمراد ائت ذو عذر فيها تعامله به من المكروه ومنها ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لابي بكر اعذرني من عائشة اي من صنيعها او تعريضها او في الخبر لم يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم وعيوبهم ومعناه هم يقيمون من انفسهم اي من جهة انفسهم واهلكا ويقال من يعذرني من فلان اي من جانبني اياه اي لا على في ايلامه فعل بهما من يعذرني ومنها قولهم اهلك والليل فاني كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا واصله ان قال شخص من بين زبد وسنام وتمر لآخر ايهما تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال الاخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر اي ارسل واشلها وسوّ كليهما اي اجمع حسنا وقيل هو كل شيء ولا شتيمة حر اي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر وان فانه فاهل الليل واهل النهار اي فنأتي اهل الليل والنهار اي هلاك بالليل والنهار وقولهم ديار الاحباب اي اذكرها وقولهم كاليوم مثله اي ما رأيت مثله كاليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وتمرا وكما [illegible] ولا شتيمة حر اي كما [illegible] فهذه وما اشبهها امثال والمثل لكثرة الاستعمال

والثاني يتعدى الى المنادى بنفسه وهو متعد اما بالى المنادى في المطلوب منه وهو اقباله مفعول ما لم يسم فاعله اي الذي يطلب اقباله المنادي وبحرف متعلق بالمطلوب نائب نعت له
ومناب منصوب على انه مفعول فيه للنائب مضاف الى ادعو معنا اليه لفظا تمييزا وتقديرا عطف عليه وحال عن الحرف بمعنى المفعول وهو منقول ثان للمطلوب بواسطة
الحرف وعن ضمير نائب راجع الى الحرف والمعنى الذي يطلب اقباله بحرف حال كونه ملفوظا او مقدرا او الذي يطلب اقباله بحرف نائب ذلك الحرف مناب ادعو حال كون ذلك الحرف
ملفوظا او مقدرا او مفعول به راضيا اعني ادعو مبني مضارع مجهول المسكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى المنادى وعلى متعلق به وما موصولة او موصوفة يرفع

والامثال لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام
القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا في جواب من
قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوي
كما في قوله تعالى لمن يشاء اي يشاؤه او غير منوي وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون
وقوله وان يعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اي يؤثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما
تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تعالى يقبض ويبسط قوله الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا
او تقديرا اي الذي تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المص المطلوب اقباله اخرج المندوب لان المتفجع عليه لا يطلب
اقباله وبحرف نائب مناب ادعو خرج نحو زيدا في قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف بهذا الحد وقال ان الزمخشري لم يحد
المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حد بامر معنوي اي كونه مطلوب الاقبال دخل فيه نحو زيدا في اطلب اقبال زيد وكذلك لو حد
بامر لفظي اي ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان
المنادى عنده كل ما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى من الاعراب والبناء وكذا
الظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال
فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت على الموت تصوروه حيا فكرهوا موته
فقالوا لا تبعد اي لا تبعد ولا تهلك وكذا المندوب المتوجع منه نحو وا ويلاه وا ثبوراه وا حزناه اي احضر حتى يتعجب من فضاعتك
والدليل على كونه مدعوا قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول وا ثبورا وكذا
المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب نحو يا للماء ويا لله اي احضر واحضر يتعجب
منك وكذا الاسم المنصوب على الاختصاص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند
سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل
فلا يكون اذن من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين بانه جملة وليس المنادى احد جزئي
الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئي الجملة اي الفعل و
الفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسدهما والمفعول به هيهنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون
المنادى وما اورد هيهنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به
الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وقال ابو علي
في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء الافعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال
خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء يجوز في ادائها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيها لا يجوز ان يكون غائبا
لعدم تقدم ذكره ولا متكلما لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او
مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر فتقول صه في المفرد المذكر والمؤنث وكذا في مثناهما
ومجموعهما ولما كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفي اوه انه بمعنى
اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد تعرض للجملة ما لا يستقل بها كالجملة
القسمية والشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا ويجوز ان
يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اي منصوبا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه الحال نحو يا زيد قائما اذا
ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام والظاهر ان عامله بؤس لانه بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب
الحال اعني الجهل تقديرا لان اللام زائدة فهو مثل اعجبني مجيء زيد راكبا قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل
ويا زيدان ويا زيدون اقول انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فانه نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه
وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا نعني ان التجرد فيه
عامل الرفع كما قالوا به في المبتدأ بل المراد انه لم يكن فيه البناء حتى يبنى لابد فيه من الاعراب ثم انا لو جوزناه لشابه المضاف الى
ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض
علينا بالمبتدأ فان العامل فيه عنده هو الخبر قال وانما انصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو

مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى المنادى وبه متعلق به والضمير فيه راجع الى ما والجملة صلة او صفة له
مع ما جره متعلق بيجاز
ان حرف الشرط وكان ناقصة بعد فعل الشرط والمستتر فيه اسمه عائد الى المنادى
مفردا خبرها معرفة نعت له او خبر بعد خبر
قوله يبنى عليه بناء المنادى
مفردا معرفة يبنى على ما يرفع به وهو مثل يا زيد ويا رجل
تلوه وقوله منادى مفرد معرفة والجملة في محل الجر
ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون مثله عطف عليه

ويخفض مثل يزيد في الوجه المنادى وبلام متعلق بحرف الاستغاثة او بجهة بالاضافة نحو جر بشدا محذوف يا حرف نداء والجار الاستغاثة وزيد مجرور بها منادى مستغاث
ويفتح اما لام نحو للتعليل الحاق مجرور بها مستغاث والف متقا اليه وما متقا اليه بابك الاستغاثة وكا حرف نفي وكلا اسمها وجرها محذوف عنه ومنه الجملة حالية والمعنى
ويفتح اي المنادى لاجل الحاق الف لا الاستغاثة بها لكونها بابا عن اللام ومجرورها بها مثل يزيد مجرور بحرف نداء ومنه منادى مستغاث والهاء للوقف بفتح ... ستعمل
مجهول وما موصولة وسوى ظرف وقع صلة لما فيكون مقدرا بجملة وهو معناه ما متقا اليه بابك المفرد المعرفة والمنتفيا والموصول مع صلته مفعول ما لم يسم فاعله للنصب

عنده مرفوع او منصوب بالعامل وقال الفراء اصل يا زيد يا ازيد ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار
كالغايات فبني على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الالف يا زيد الحركة عنده ليست نصبا ولا ادري ما يقول في نصب
المضارع والمفرد النكرة ولم لا يجرى المضاف مجراهما في كونه منصوبا قوله مفردا اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل
فيه يا زيدان ويا زيدون ونعني بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيعم نحو يا زيد ويا رجل
ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف
الياء من المنقوص ويعوض منها التنوين فيقول يا قاض لا نه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة ولا يحذف فتثبت
مرة من الرداءة خوفا من الاجحاف بالكلمة وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك
اما تفصيلا لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني ولم يبن المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف
افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز نحو يا انت نظرا الى المظهر قال
يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعنا وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك
قد كفيتك قاله لابيه لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام
الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند ابي عمرو نصب رجوعا الى الحركة الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين
التمكن وانما بني المفرد على الحركة لان له عرقا في الاعراب وبني على الضم فرقا بين حركة المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قوم منادى
حركة المبني نحو يا قوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبل قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها ولا لام
نحو يا زيداه وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين اقول هذه اللام المفتوحة يدخل المنادى
اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص ادخلت على المنادى المستغاث والمتعجب منه واختيرت من بين الحروف
لمناسبة معناها لمعناهما اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار للغرابة
فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه لان حرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه
لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربت زيدا وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام
الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف
نحو يا للظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما يجيء في حروف الجر فان عطف
على المستغاث بغير يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه
على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا لعطافنا ويا لرياح وانما يكسر لام المستغاث له لعدم
وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للـ ... وتفتح اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويجوز كسرها فيه على انه مدعو له
والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ويا للماء ويا للفليقة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف
لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا لله ويا للدواهي ويا لله ونحوها وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما
دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول
نحو يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المفتوحة على
المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار وتوهم ان هذه لام الاستغاثة
كانه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول
اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد قد كان كذا وانت تحدثه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة
والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فلذلك اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد
وقوله ولا لام لان الخليل قال اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه
ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة واوا ومرة يا ومرة الفا كزيادة المندوب على ما يجيء وانما
صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لمشابهة
للاسم المبني المشابه للحرف فقلبت اللام المقتضية للجر علة النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها
ابعد من مقتضى الجر قوله وينصب ما سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلثة
اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا

ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح لالحاق الفها ... منادى مستغاث

ومثل يزيد مجرور يا حرف نداء
وعبد منادى مضاف الله
... مجرور يا حرف ...
... منادى شبه بالمضاف
... مفعول طالعا جبلا ...
و يا حرف نداء ورجلا منادى
نكرة لغير معين متعلق
... ومثل ... مبني
... لغير معين

اما

(؟)

اوله
يستغيث ويعجبله اذ مغرب
اوله
الزم من المعنى الاستغاث واللزوم
والتسبيح والتعلق
والمرتع واللحوم الغنى
النقاح

... البشر والبشرة ...
... ولفظه البشارة
اي ...
يقال
... لم ...
... اولى ...

وتوابع رفع بالابتداء والمنادى مجرور بالاضافة والمبني نعت المنادى والمفرد نعت للتوابع وفي بعض النسخ وتوابع المبني المفرد وهو اولى لانه اخصر ومن بيانية التوابع والتاكيد مجرور
بها والصفة وعطف البيان والمعطوف عطف بالحرف متعلق بالمعطوف والممتنع نعت المعطوف ودخول فاعل الممتنع مضافا ويا مضافا اليه وعليه متعلق بدخول والضمير راجع
الى المعطوف وترفع مضارع مجهول والمستكن فيه راجع الى التوابع وعلى لفظه متعلق به راجع الى المنادى المبني وهذه الجملة خبر توابع وتنصب على محله مثل يرفع على
لفظه ... مثل يا زيد العاقل بالرفع نعت لزيد بالنظر الى اللفظ واما العاقل بالنصب نعت له ايضا بالنظر الى المحل ... على الاول
... خبر المبتدأ

جبلا او يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد، واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا
ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف
بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول يا ثلاثة وثلاثين
عندك وقال الاندلسي وابن يعيش انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما في غير العلم يا ثلاثة والثلاثون
والثلاثين كيا زيد والحارث اذا قصدت جماعة معينة والا فلك يا ثلاثة وثلاثين نحو يا رجلا ظريفا لغير معين ولا اولى
لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما
لا يعجل ويا جوادا لا يبخل قال اياشاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع وقال اعبدا حل في شعبى غريبا الؤما لا ابا لك
واغترابا وقال ذو الرمة ادارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة
الله السلام فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم يجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف
لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلاثة وثلاثين ظرفاء ويا عبدا حل في شعبى غريبا وتقول في المعرفة
يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلاثة وثلاثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل
القدوس ويا دارا بحزوى الدارسة لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك
الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفار الذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما
لشيء واحد بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يا رجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف
لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف ويا رجلا وامرأة ويا رجلا
ظريفا بخلاف نحو يا ثلاثة وثلاثين اذ الاول لا يستقل من دون الثاني من دون المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة
والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في يا حليما لا يعجل يا حليم لا يعجل لا خلاء من العلتان في الدار لان الجملة والظرف
يقع قوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يعجل ويا دارا بحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف
بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فان قيل الجملة او الظرف صلة الذي فقد صح وصف المعرفة قبل بعد الكلام اذا ابعد عن اصله بزيادة
الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بجواز نحو يا رجلا راكبا المعين
يجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يا راكبا المعين على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا
راكبا المعين وفيه اشكال لاستلزام جواز لا رجلا راكبا ولا قائل. واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا
يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لانه ليس شيء منها مع متبوعها اسما لشيء واحد كما في ثلاثة وثلاثين في العدد ولا
يلزم من ضم متبوعها افساد كما لزم في نحو يا حليما لا يعجل لو قيل يا حليم لا يعجل الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة مبنية
الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله يا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما اما لكون
راكبا وصفا لموصوف مقدر اي يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا
لفظا ولا تقديرا كما تقدم من ذلك وجاز نعت ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليها نحو يا ضارب
الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز
دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف ايضا
ولم يجز في يا زيد ذا المال الا النصب واجري المضارع للمضاف اذا صح اللام مجرى المضاف قوله وتوابع المنادى المبني المفرد
من التوكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل
والعاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والمضاف
والمعنوي ينصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتحه اقول
كان عليه ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيداه وعمراه
ولا يجوز عمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز فيها
نصبها لظهور اعراب المتبوع واما نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو فيجيء الكلام عليه في باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف
المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف
وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى
على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي النعت والتوكيد وعطف البيان و

عطف النسق الخالي من اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وسواء
كان متبوعهما مضموما او لا تقول يا زيد وعمرو ويا زيد ورجل اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف وكذا
يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضارعا او مضافا اليه نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول
في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخو زيد وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى مستانف اذ لم يكن معه في اللفظ ما
يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستانف الذي باشره حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز
المازني يا زيد وعمرا وفي الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق قالوا ونظيره قولك رب
شاة وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب حكى ذلك بناء
على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وجاز قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء المستانف والذي ان عطف
البيان هو البدل كما يجيء في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا غلام زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل
كالمستقل فيبقى يا غلام زيد بالرفع كما يجيء في التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره حرف
النداء فلتبعهما فليجز يا رجل غلام وجاريته في العطف قلت لم يرد ذلك فيه اما لان التركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون
احد جزئي المركب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجيء في بابها الا ترى الى انعزالها عن العمل بالفصل بينها
وبين معمولها نحو لا فيها غول والجواز انعزالها بتكرر اسمها فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها فجاز
يا غلام اذ قد جاء لا غلام وجاريته بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع اعني النعت والتوكيد وعطف البيان عند
النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال
الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة
كونه في حكم المستانف فكانه باشره حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو
يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد تقدم منا ان عطف البيان هو البدل
فيلزم ان يضم اذا كان مفردا تبع المعرب والمبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به سواء كانت الضمة
ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا فتى ويا فتيان ويا هؤلاء فلا يخلو التوابع اما ان تكون مضافة او لا والمضافة اما اللفظية كما في يا زيد
الحسن الوجه قال يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما
المعنوية نحو يا زيد ذا المال والاول في حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذ ذاك في
حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف واما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف
في وجوب النصب والثانية اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو في عطف البيان ويا زيد ذا المال
في الوصف ويا تميم كلكم في التوكيد وجاز ايضا يا تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وذو اللام لا يكون
مضافا اضافة حقيقية وابن الانباري يجوز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم تكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها
ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا غلام بشر وبشرا وفي التوكيد يا تميم اجمعون واجمعين
وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد
زيد لانه هو هو لفظا ومعنى وحرف النداء باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة اني واسطار سطرن
سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وفي جعل يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف
البيان يفيدان الاول من غير معنى التوكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التوكيد فان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد
الطويل فابو عمرو يضم الثاني ايضا توكيدا لفظيا للاول موصوفا او بدلا منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة كما ذكرنا في زيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم
لا يوصف به وحكي يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيد الطويل بنصب زيد الثاني على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين فلا
يمتنع اذن رفعه وذلك لانك لما وصفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر لما لم
يوصف بغيره مع الوصف كالوصف الاول كما يجيء في قولهم لا ماء ماء باردا ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم
يجز في المضاف عند غير الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة
للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت
الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كا

كعامل لهما وكذا فتحة نحو لا رجل فلمشابهة الضمة للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابع للمرفوع وقلّل شيئا من استنكار
تبعيته حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل وكون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لحرّك بشبه
الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب واما ابن الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع
المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للمرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم لم تجر
التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا يمنع البناء كما لم يمنع في الخمسة
عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكأن لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها
لا ظريف من الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة فهي لنفي الظرفاء لا لنفي الرجال فكأنه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف :
فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع على انه اورد الاخفش في مسائل الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد
الطويل ويا عالم زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو بدل قوله والخليل في المعطوف
يختار الرفع اي في المنسوق ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة
حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع
وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشر الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع
متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور
مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام
مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها فكأنه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصعق
لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم
فان كان غالبا اي كان في الاصل لجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة تختص به من بين ذلك الجنس ولا بد ان
يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار لكثرة الاستعمال علما له ويسمّى ذلك
العلم الاتفاقي كانت اللام في مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في الاسم كالبيت
والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا
فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر او لا فالمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنضر
يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية
وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح او الذم كالقبيح والجهم او للتسمية
بها فكأنك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت هانئا لتهنأ والصفات قبل
العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام نحو الضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات
لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة من الوصف والمصدر مطردا
الا انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في
الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكلب قالوا بنو ليث
بنو ليث بن بكر بن مناة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي نحو اما في تخفيف
العلم او تعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا ايضا وليسا بمطردين قال علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين
يمان وقال رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باحناء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثاء
والاربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد يجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما
حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة
في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا و
الدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا في الثلثاء
الاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ما يثبت لفظه جنسا لكن لا نعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب
المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم تعرف من هذا الجنس اصله فملحق بما عرف وعند المص
ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران
والمشتري ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما فان كل اسماء موضوعة لمسمياتها دائما ارتكبت

وإن نودي صرف شرط ونودي فعل الشرط والمعرف مفعول ما لم يسم فاعله وباللام متعلق بالمعرف وجملة جزاء الشرط ويا حرف نداء وأي منادى مفرد معرفة وها حرف
التنبيه عوض عن المضاف إليه والرجل نعت لأي وهذا الكلام أعني يا أيها الرجل معمول ما لم يسم فاعله لقيل ويا هذا الرجل عطف على يا أيها الرجل فيا حرف نداء وهذا منادى مفرد معرفة وبالقصد
الرجل عطف عليه مضاف أي منادى مفرد معرفة وهذا نعت له والرجل صفة لهذا والتزموا ماض معروف مسند إلى الضمير البارز العائد إلى النحاة ورفع مفعول به والرجل مجرور
بالإضافة ولعمرو جر ولأنه حرف من حروف المشبهة بالفعل وأسمها عائد إلى المعرف باللام والمقصود خبرها وهو مع اسمها وخبرها بتأويل المفرد أي بتصليم بالنداء مجرور

تلك الطريقة أحوال الأعلام لإبهامها وإجمالها في القصد بها إما أمكن وكان الأكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق
القليل بالأعم الأغلب فالصواب عند سيبويه على أربعة أقسام أحدها ما ثبت جنسيته لفظا وتعرف فيه المعنى العام الشامل
المسمى المعين وكذلك كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما تعرف فيه هذا المعنى ولم يثبت جنسيته لفظه كالثلاث وثالثها
ما لا تعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسيته لفظه كالشريح ورابعها ما لا تعرف ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظه كالدبران
والعيوق لكونهما لا يعرف معنى الدبور والعوق فيهما فهذا أبطلوه ومذهب المبرد ليس ما أحال عليه المصنف ولا يدل على أنه
كالأصل وذلك أنه قال إن كانت اللام في العلم اختيرت مذهب الخليل لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح
بها الوصفية الأصلية فقط فكأنه مجرد عنها إلا أن تعريفه بالعلمية وإن كانت اللام في الجنس اختيرت مذهب أبي عمرو لأن اللام
إذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق مع اختيار الرفع لأن اللام لا يفيد
التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف إليه قوله والمضاف المعنوية أي التوابع المضافة وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المنادى
المبني المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد الإضافة بالمعنوية ولا بد منه لأن اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح
المفصل تجويز الرفع في نحو يا زيد الحسن الوجه بقبل شيخه وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس مع أنهما مضافان على أن أحدهما ...
صفة اسم الإشارة لا يكون إلا مفردة كما يجيء في باب الوصف فكأنه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة
والثانية أن اللام في الضامر والحسن اسم موصول في حكم المفرد وإن كان مضارعا للمضاف فكأنه قال الذي ضمرت عنسه ولو
كان قولك الذي ضمرت عنسه يقبل حركة لم يكن إلا الرفع فكذا ما كان مثله وتزول علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه لأن
الموصوف ليس باسم الإشارة ولا يكون الألف واللام موصولا إلا في اسم الفاعل أو المفعول ويجوز رفع الوصف إذا
فالأولى ما قدمناه وهو أن المضاف اللفظي وإن كان مضارعا للمضاف لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل إنما
يجري مجراه إذا كان منادى قوله غير ما ذكر أي غير ذي اللام قوله مطلقا أي مفردين كانا أولا وكان متبوعهما مضموما أولا قوله
والعلم الموصوف بابن مضافا إلى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو وأما بنت فليس مثلها في النداء أما في غير النداء ففي جريها مجراه وجهان و
الأولى المنع لأن التخفيف معها لفظا وخطا إنما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط أن يكون العلم موصوفا بابن
متصلا به موصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فإنه لا يفتح المنادى في مثله إذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط أربعة
وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو على أن ابن
عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا إلى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن أخينا فإذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى
ولا يجب وقد ذهب بعضهم إلى وجوبه وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة
للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل ذلك كون الفتحة حركة المستحقة في الأصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف ألف ابن
وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بأي صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين
يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان أولا إذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم
المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الأربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا وبحذف ألف ابن خطا إلا نحو جاءني
زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وإن اختل أحد الشرائط لم يحذف التنوين لفظا ولا الألف خطا والمعتبر
في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لأنه لا يكثر استعمالها كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا
لأن المثنى والمجموع ليسا بعلمين وأيضا لا يكثر استعمالهما قوله وإذا نودي المعرف باللام قيل يا أيها الرجل ويا أيهذا الرجل ويا هذا
الرجل والتزموا رفع الرجل لأنه المقصود وتوابعه لأنها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة أقول لو دخل اللام المنادى فإما أن يبنى
معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين فمن ثم قل بناء الاسم معها كالخمسة عشر وأخواته والآن فاستكره دخولها
مطلقا في المنادى المبني وإما أن يعرب وهو أيضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الإفراد
والتعريف وقال بعضهم إنما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في
الآخر زيادة لا تستنكر كما في لقد وألا إن على ما يجيء في موضعهما قالوا وليس الجمع واجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك
يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا أنت بل المنع اجتماع أداتي التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما وقال المبرد في الأعلام إنها
تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم الإشارة ينكر ثم يجيء بحرف النداء العائد
من الإشارة ومن ثم تقدم هذا أقبل أي يا هذا ولا حاجة إلى ما ارتكبا إذ لا منع من كون الشيء المعين واجبا مقصودا بالنداء وأي
محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بتثنية طلبوا اسما مبهما غير دال على ...

بالام والجار مع مجروره
متعلق بالتزموا والجملة
عطف على جزاء الشرط
خبر ... أعلى صفة
المبهم والأخفش جعل
الذي ... جزء ... على
محذوف وتوابعه الرجل عطف
الرجل ولا تقارن توابع المعرب
... لأنه المقصود ومعنا
والتزموا رفع توابع الرجل
لتبعها معربا وقالوا أشار
ويا الله في محل النصب لأنه
مفعول قالوا وخاصة يتعلق
مع صلته حال أي
خصصوا اختصارا وحال من يا الله
بمعنى مخصوصا قالوا يا الله
حال كونه مخصوصا من بين سائر
ما دخلت عليه الألف واللام
بدون التوسل بأي وغيره
في النداء

... تب ... صفة

... غلط ...
... البصريين ... الجنسية

ماهية معينة محتاجا بالوضع فى الدلالة عليها الى شئ آخر يقع النداء فى الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذى
هو ذو اللام وذلك لان من ضرورة المنادى ان يكون متميزا ماهيته وان يكون معلوم الذات فلا تقول يا شئ ويا موجود الا ان يكون فى
بكثرة يتلهاء عن المخاطب ما فيه شئ مما يكون فى العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشئ والموجود وهذا مجاز وكلامنا فى الحقيقة
فوجد الاسم المتصف بالصفة المذكورة اى بشرط قطعه عن الاضافة اذ هى مخصصة نحو اى رجل واسم الاشارة واما لفظ
شئ وما بمعنى شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة فانهما وضعا
مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشئ اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اى فباسم آخر بعده واما ضمير الغائب
فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكورا كما فى ربه رجلا واما
نحو رابه زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازيل ابهامه بما بعده لكنه جملة ثم تقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى
الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما فزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة
الحسية فلذا لا يقتصر على يا هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم فى نعت يا هذا النصب والرفع كما فى يا زيد الظريف والاكثر
ومع هذا لم يوصل بعضهم فى وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغن عنه
والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل واما المازنى والزجاج فجوزا النصب والرفع فى وصف اسم الاشارة واى قياسا
على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت وانما قطع اى المتوصل به الى نداء ذى اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا
لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذى هو وصفه فلم يكن التنبيه منصبا على كونه مقصودا بالنداء كما امكن
بلزوم الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ايا ما تدعو
وليس هذا موضع التنوين لانهم التنوين يبدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات و
كلا هدينا اذ القصد ههنا الابهام وهاء التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء تنبيه ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اى وصف
به اى من فى بعض المواضع نحو يا ايهذا ايقتصر عليه فانما توصل باى الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة فى الاصل ما يشار به
للمخاطب الى شئ فهو فى اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى به بحرف الخطاب كما يجئ فى بابه فتحوشى فى بعض الاماكن من ان يدخلت
بجعله محلا لما اى حرف النداء ففصل بينهما باى فى بعض المواضع لما ذكرنا فى الكلم ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا
الرجل فعليه هذا ليس نحو يا ايهذا الرجل لاجل نداء المعرف باللام عليها او على اليها المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصار
كثير على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش فى يا ايها الرجل اى موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف
والجملة صلة اى وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولاسيما اذا زيد عليه كلمات اعنى ايها ويصح تقوية مذهبه
بكثرة وقوع اى موصولة فى غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة كما يجئ فى باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة
المضاف فوجب نصبها والجواب انها اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما يأتى فى الموصول فحرف النداء على هذا
يكون داخلا على اسم مبنى على الضم ولم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما فى قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف
لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا حد النعت كما يجئ اى ما دل على
معنى فى متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط فى الوصف كما يجئ فى بابه ولا يوصف
اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يأتى فى باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج
اليه فمن ثم قبح نعتها فى الصفات المشتقة الا بما يختص ببعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين
الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة
قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فقط
شدة لاحتياج المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل و
الفرس والبقر قوله والتزموا رفع الرجل اى اسم الجنس الواقع صفة لاى وهذا وكان القياس جواز نصبه ايضا كما فى يا زيد الظريف
لكن التزموا الرفع لانه المقصود بالنداء فكانه باشره حرف النداء واما الظريف فى يا زيد الظريف فليس مقصودا
بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف فى تجويز نصبه قبيل قوله وتوابعه اى التزموا رفع توابعه اعلم ان تابع المنادى عند تابع
النحاة مثل متبوعه مط اى ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى
اى او هذا او غيرهما تقول فى غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد نصبته ومن نصب
الطويل نصبا ان الجمة لا غير سواء كان نعتا للطويل او لزيد واما فى اى فان التابع الذى يجئ بعد وصفه لا يكون الا تابعا لوصف

اى لانه هو المنادى فى الحقيقة واى وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو
المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة لاى فلا يجوز
لانه لا يوصف اى الا بذى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان
ابدل من وصف اى فان جعل المبدل منه فى حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاى اعنى الجنس ذا اللام
فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه فى حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجئ فى باب البدل انه يجوز جعل
المبدل منه فى حكم الطرح وتركه نحو يا غلام زيد بالضم ويا غلام زيدا بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بدلا من اى
لما تقدم من ان التابع الذى بعد وصف اى لا يتبع اى وانما اذا جئت بعد وصف الاشارة فيجوز فيه الاعراب لان اسم الاشارة
قد يستبد من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذو المال حملا على هذا وان ذا
كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملته على الوصف كان
وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذى اللام كما قلنا فى اى ولا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذى
هو صفة المنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان
حق المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز المازنى الرفع حملا على الطويل قال
ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث
والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا
فى يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا فى الصورتين تقديرا لا لفظا قوله لانها توابع معرب يؤدى
الى ان المعرب لا محل له او الى انه لا يحمل على محله ويرد ظاهر اعرابه فى الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير
محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر
واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
المصدر وان جاء فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو بمضمر له عامل كقوله فى ضارب زيد وعمرا ان التقدير وضارب زيد
وضارب عمرا ولا يجوز فى نحو الحسن الوجه واليد الرفع فى المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى
المحل الخفى لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله ان يرتكب ان الجملة
المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم و
كذا يقول فى نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون وقوله فلسنا بالجبال
ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سؤال وهو انه اذا كان صفة المنادى المضموم
لم يجز نصبه كما فى يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اى اذا كان هو المقصود
بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل فى يا ايها
الرجل كالنعت اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل
فيجب اذن ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم قيل هو ليس بمنادى المضموم بل مشبه قوله وقالوا يا الله خاصة يعنى لم
يدخل حرف النداء من جملة ما فيه الالف واللام الا لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام لزومها للكلمة فلا
يفارقها الا نادرا قال يسمعها لاهه الكبار وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الاله ان تكون كظبية ولا دمية
ولا عقيلة ولا ربرب واما النجم والصعق والذى وباب فلان لامها لازمة لكن ليست من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء
واصله اناس ولا يجتمعان الا فى الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا الا انها ليست لازمة اذ يبقى فى السعة ناس قالوا
واصل الاله فعال بمعنى مفعول لانه من اله العبادة واله بفتح العين اى عبد فاله بمعنى مالوه اى معبود فالله فى الاصل من الاعلام
الغالبة كالصعق كانه كان عاما فى كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يوله اى يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة
استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة فقل اجتماعهما مما يختص بحال
الضرورة كما قلنا فى الاناس وذلك انه قد يجئ الاله فى الشعر واورد ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى عبد
الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى
وادغموها فى الثانية ولا يدغم لو خفف نحو الاله بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى الله فكان اللام
لم ينفيا او الاكثر فى يا الله قطع الهمزة وذلك لان من اول الامر الالف واللام فجاءتا كانا عليه فى الاصل وصار

ولك جر مقدم ومن مثل بحرح وبها مفتاحا باحرف نداء وبتم منادى مضافا الى عدى المذكور وهو بدل منه يكون منصوبا وبتم الثاني مقحم والمجاز ان الاول مضاف الى العدي المذكور وسقوط التنوين باعتبار انه مضاف باعتبار الضرورة او بدل او عطف بيان او منادى محذوف منه حرف النداء او انه لم يكن الاول مضافا الى العدي المذكور او مفعول به باضمار اعني وموضعا وعدى مضافا اليه هذا الكلام على ياتيم تيم عدي في محل الجر بالاضافة والقسم بتبدأ والنصب عطف عليه والمنادى مبتدأ والى ياء المتكلم متعلق به ويجوز مضارع معروف ومنصوب تجوه يجد بها ابع الى منادى المضاف والمجار مع مجروره متعلق بيجوز وباحرف نداء وعلى غلامي منادى مضاف الى

الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا باقيا على اصلها لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه اي استتر فيجيء في قطع همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص بالخبا لا يجوز في غيره كاختصاص مسماه تع بخواص مما في اللهم وتالله ولله وها الله فانه يجر وليس بحرف مقدر في التعجب وافالله بقطع الهمزة كما يجيء في باب القسم وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شاذ ووجه جوازه مع التعذر ولزوم اللام وقوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تبغيا لي شرا شاذ وبعض الكوفيين يجوز دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والميمان في اللهم عوض من ياء اخو تابركا باسم الله تع وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير وقد يجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وقد يرد في اخره ما قال وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف اخواته اعني الاسماء المختصة بالنداء نحو ياهناه ويا نومان ويا ملكعان وفل واجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد يقول يا اللهم الكريم وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سيبويه على النداء المستانف ولا ارى في الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله ولك في مثل ياتيم تيم عدي الضم والنصب يعني بمثله المنادى المفرد اذا كرر وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب قال ياتيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان او البدل على ما يأتي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع المنادى ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة فاتى بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه وبناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المتضايفين الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجيء في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل لا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرئة واجب الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر وابدل من المضاف اليه نحو كما ابدل في قوله تم كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي لفظ الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله ياتيم عدي تيم عدي ان تيم الاول مضاف الى هذا الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف وقال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقي ياتيم عدي تيم فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له هنا ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي فالاولى قول المبرد وقد اجاز السيرافي وجها رابعا في نحو ياتيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل ياتيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون نصب المنادى العلم الموصوف بمصوب اي مضاف كان لانه يشبه عطف البيان الاول فهو كالوصف في البيتين قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه ياغلامي ياغلام وياغلاما وياغلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب ياغلامي وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اقول اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان وضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد لا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة الضم والكسر وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم لو وضع نظرا الى الكلمة حال افرادها مردود لانه ينظر في الاعراب الى حال تركيبها مع العامل ووضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه الكلم

يا ء المتكلم وهو غلامي الى

نا علي يجوز والجملة خبر المبتدأ

وباغلام بحذف ياء المتكلم

على باغلامي وباغلاما بالالف

القائلين بالمكلم يجوز

بحذف ... وقفا ما عليها

معا فان كان مفتوحا الف

تقول باغلاما وبالكوفيين

المكور بتقول بالغلام وبالها

حال كونه موقوفا عليه ومثل

براء او لفظة مثل

معرف مسند اليه

وهو ... باب ... الخفاة

وهم مذكور ...

مثل ... الوقف في

على النصب لانه معطوفة

وبا ابت ويا امت بتاء

با هاتان عطف ... في

وتقاما وكسرا مصدران

قالوا ابا لكان بمعنى الفاعل

قالوا يا ابت ويا امت

ها الكو هنا مصوبا

ومكسورا

معطوف اي ...

ثم نزع الخافض ونصبه

الثالث هو الالف

حال من ... عليه

النصب وعلى تقدير ...

وترخيم عطف على المنادى يعني انه ... وبها مضافًا ... مفعول له ومعنًى ترخيم المنادى جائز في سعة الكلام والترخيم في غير المنادى
جائز للضرورة وفي بعض النسخ مقدرة بالتي تعمل الجزئية ... وذلك ترخيم غير المنادى جائز في الشعر ضرورة وهو مبتدأ ... الى الترخيم وهو حذف في آخره متعلق
يرجع الضمير ... يرجع الى المنادى والى الاسم وهو ... هذا القسم تخفيفًا مفعول له او مفعول مطلق ... اي حذف تخفيف ...
لا من حيث ... شرطه ... يرجع الى ترخيم المنادى ان لا يكون ... ويكون ... فيها ... المنادى مضافًا ولا مستغاثًا ...

التي ليس فيها حال التركيب علة البناء وعلى ثلاثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير كافة ونحوها و
من هذا وعلى كل حال فلا فصلت ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا الا اذا لزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها
لوقوعها ابدًا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعني الفتح والسكون مطردان في غير النداء ايضًا نحو جاء في
غلامي واما يا غلام بحذف الياء في النداء فلانه موضع التخفيف لانه محل الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء
بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي على وجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفًا لان الالف
والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة
الى الياء واشتهر بها فالتبدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا
غلام ويا اب بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف واما فتح يا بني واصله يا بنيا فليس بشاذ كما سنذكر يا غلام لاجتماع الياءين ... في النداء
ما قبل الياء المحذوفة ... وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء العلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم ... وقد جاء في النداء
الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ابين نحو ... وطلب الله ... قوله ويا لهفا ... وقفا اذا وقفت على يا غلاما
فالهاء لبيان الالف كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها
واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما يجيء في باب الوقف واذا
وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح وقوله وقالوا يا ابي ويا امي يطرد فيهما
ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيدان عليها بجواز ابدال الياء تاء التانيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل
منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدل تاء التانيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام مظنتا
التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان
الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس
لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء والفراء يقف عليها بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كالتي في اخت وبنت ومن يقف عليها بالتاء
كتبها تاء ومن يقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف واما فتح هذه التاء فلانها بدل من الياء وحركتها الفتح لو حركت وقال
الاندلسي اصل يا ابت ويا امت يا ابتا ويا امتا فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستثقل فتحذف واما حذفها في
يا ابن ام ويا ابن عم فيحتمل للثقل الحاصل بالتركيب ... يا ابتا ... ثم ... التاء مفتوحة كما يجيء في نحو ... يا اميمة
ناصب وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة الياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا
ويا امتا لانه جمع بين العوضين بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه قوله يا ابن ام ويا ابن عم خاصة
مثل باب يا غلامي المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن
او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب الغالب كثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال
نحو يا غلام اخي فجعل هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامي من الاربعة الاوجه وزيد ان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن
عم اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلامي ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم
او كسرها اكثر من نحو يا غلامي قوله وترخيم المنادى جائز وهو في غيره ضرورة انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون
المقصود في النداء هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ من النداء للافضاء الى المقصود فحذف اخره اعتباطا قوله وهو حذف
في اخره تخفيفا يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصا والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف و
يقولون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف اعتباطا مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاحهم
وهذا الذي ذكره ان كان حد ترخيم المنادى منه ترخيم غير المنادى فلو اردنا الحد الشامل لجميع اقسام قلنا هو حذف اخر
الكلمة اعتباطا جاز ان يخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانه بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو
بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة لانه تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس اخر
الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف في باب عصى وقاض لان الحذف لعلة لا للاعتباط ويخرج ايضا حذف
لام نحو يد ودم لانه واجب الحذف قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زايدا على ثلاثة احرف
واما بتاء تانيث شرط ترخيم المنادى خمسة بعضها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون
مستغاثا وان لا يكون مندوبا وان لا يكون جملة والشرط الاخر ثبوتي غير متعين بل هو واحد من الشرطين احدهما كونه علما
زائدا على ثلاثة احرف والثاني كونه بتاء التانيث وانما لم يذكر المضارع للمضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا

منادى بالاتفاق المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني قوله
حكم يا آل عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موته فيجيب يا آل عكرمة
ويا ابا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قول ذي الرمة وعمرية اذهى قد عفتها ولا يرى مثلها عجم ولا عرب
وقال المتنبي بقيها افضل الصوارم والقنا في عمر ماب وضبة الاغتام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط والفراء
والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط على ان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو حجل علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين
جواز ترخيم الثلاثي علما ساكن الاوسط او متحركه ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تأنيث وعلمية على تقديرى الاستقلال
كان او على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك
شاسعة اماما اى امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف على ما اختاره البصريون ولا ترخيم الجملتين علمين لانهما اذا سمي بهما بقي كل جزء منهما قبل
التسمية مستقلا كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجي في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ
اى كانا باعرابهما حالهما قبل العلمية وانمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله وتأبط شرا من حيث
المعنى كزيد وعمرو نظرا للفظ والمعنى معا ولم يكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس آخر الاجزاء ولم يكن حذف الثاني ولا حذف آخر
الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه لان المضاف اليه لم يمتزج
بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف آخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا آخر الكلمة ولم يكن
ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه
فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما
والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء الذي يرد
عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم في المستغاث
الذي في آخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في آخره لاظهار التفجع وشبهها
المندوب وغير الالف فيه قليل قوله ويكون اما علما زائدا انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسب التخفيف بالترخيم
مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القي وانما اشترط في العلم زيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن
اقل ابنية المعرب اى عن الثلاثة بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشاذ
لا يعبأ به وبخلاف نحو عم وشج وعصا وقاض فانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء
المبنية يكون على اقل من ثلاثة احرف نحو من وما قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه مشبهة للرفع على ما بينا قبل واذا لم
يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بتاء تأنيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع
التاء على الزوال كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف في كونها ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني آخر المنادى
وانما لم يبال ببقائها نحو ثب وشا بعد الترخيم على حرفين لان بقاءها كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا على ثلاثة اذ التاء
كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كنت عابسة وقبل النفاس كنت
مصفرة ولو اعتبر باسقاط التاء مسلخ الكلمة بكونه متعقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة
بعد زواله والدليل على عدم لزومه حذفه في جمع التكسير نحو غرف وغرفة وكذا في جمع السلامة نحو غرفات وتقديره في نحو الدار والشمس
وليس لالف التأنيث هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم في آخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر سواء كان الاسم مع
التاء ثلاثة او اكثر وسواء كان الاسم علما اولا ولغلبة الترخيم فيه عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء
كما في قولهم كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان
الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا آخره الهاء فيقولون في يا طلح يا طلحه وقليلا ما توقف بسكون الحاء
وذلك لانهم يلحقون هاء السكت بآخر المبني حركة آخره لا اعرابية ولا مشبهة بها نحو ره وقه وانه وجهله وان لم يكن هناك في الوصل
حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى ويغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله قفي قبل
التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح وهو مع
شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى وليس اطرق كرا منه لان الكرا ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان
الى ما قال مع ما ذكرنا من الحمل ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا تعالوا يا يزيد بن مخرم فقلت لهم اني حليف
صداء وكانهما رأيا ان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يرد عليها شيء من

من حروف الشرط وانما اذا لم يكون بجزاء شيئ من الحذف اى لا ثبت ذلك فان يكون معناهما احدها الترخيم وكان فعل الشرط اخر بالمصنف كان وزيدتان اسمين حكم
نعت زيدان والواحدة صفة لمقدر مجرورة بالاضافة وكانتا بالجار مجرور او مضاف ومضاف اليه خبر للمحذوف مع ان متعلقه مع عن الكلام فان كان في اخر الشئ
مجازي مجرور بالاتاق في حكم الزيادة الواحدة وهو مثل اسما ومروان واخر معطوف على زيدتان ويثنى نعت متعلقه خبر مبتدا نعت اخر له وهو مبتدا عابد الى الشئ والكرخي
فصل بينهما وابعة مجرورة بها مضاف الى الحرف ومصنفنا ماض مجهول مسند الى ضمير راجع وهو الالف عايد المرجعين مذكورين ومن الجملة الفعلية خبر لسولفن كالاخرة الكافي

الخارج فعلى هذا لا يمتنع عنده ايجي سائر التوابع قوله فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح
قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد اقول قسم ما يحذف
للترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فيحذف الحرفان في موضعين احدها اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في الحكم
الواحد بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فانهما زيدتا معا حذفتا
معارها ان الزيادتان سبعة اصناف زيادة التثنية نحو زيدان وضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون وسلمون
علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان وياء النسب وما اشبهها نحو كرسي
وكرسي والفا التانيث كحمراء وهمزة التانيث مع الالف التي قبلها كما في حمراء وحلباء قوله كاسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة
الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لا من باب حمراء وقد يجئ في النص
حج الفريقين فيه دون حجانها قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف
من نحو عفرناة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها كالكلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المدة غير
زائدة لم يحذف كما في مستاح ومستميح ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعني بالمدة الالف
او الواو والياء ساكنتين ما قبلها من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو كنهور ومشريف لتحصنهما
بالحركة وتقويتهما بها ولا يحذف فيها ايضا اذا لم يكن ما قبلها من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون ملحقين بجردحل او لم
يكونا له كعليق وتبيط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المد فيهما الا ان لا يكون الا الالف والواو والياء اللتين حركة
ما قبلها من جنسهما واما من ذهب وشبه مد نحو الموت والحسين وفيهما انفرد بها انما حذف الحرفان ههنا لانه كان لا ولى حذف
المد الزائد لكن لما لم يكن اخر الترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه في السقوط ولو قال يحذف
حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لعم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتي الحذف
في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجوز حذف المد ايضا
في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور وقوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد في قوله او حرف صحيح
قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون ودمى يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة
على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله انهم كانت كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو
يدان وثبون وقلون ودمى والاول اولى وانما لم يحذف في زيادتا ثبون لانهما غيرتا بناء الواحد فكانه ليس الجمع المذكر السالم
فكانه مثل ثمود واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمراء مفتوح
الهمزة قياسا على ذي التاء في نحو قولهم كليني لهم يا اميمة ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع
الترخيم فيه فعومل غير المرخم فيه معاملة المرخم ولا كذلك ذو الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا
يلتبس بالمذكر وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر
السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا اي على اللغتين لالتباس بالواحد وكذا لا يجوز
ترخيم المنسوب مطلقا نحو بدي اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم وهذا كما منع سيبويه
من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لان لم يذكرا فيشتبه بهما فاذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن
من لفظه فيلتبس به قال المص الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر
لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه يمنع اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قام
فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الاستقلال كان او على تقدير المحذوف والا فلا والفراء يحذف الساكن
في الاسم الذي قبل اخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية
المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو حولايا وبردرايا الاحرف الثلثة اعني الالفين مع الياء التي بينهما للزيادة الجميع
والبصريون يجيزون بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبلها بحركته من الحذف قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد
حذف شئ منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظمين متصلين بمنزلة فهو اقبل للفك من مفاصل الحروف
المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب العارض فحذف الجزء الاخير منه لكما لو اذا رخمت خمسة عشر
قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تخليها تاء كما اثبت لو سميت رجلا بمسلمتين قلت في الوقف
يا مسلمة باطلا لان التاء تطرف لفظا لا يوقف على تاء التانيث الا في بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة

الا عشر واثنتا عشرة حذف شين عشرة مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكأنك ترخم اثنان واثنين وكذا
الا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما يجيء في باب المركب قال المص فيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه ولا يكون
من معاقبة النون حذف الالف معه حذفهما مع النون قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اي غير ما حذف منه حرفان وهو
دون زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت
على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا اقول اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت
فيبقى الحرف الذي اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر
لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصى وقاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف
على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم تغن بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد ويد ودم متعقب
الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب
لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت وفي
نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من تبع الفتح وذلك لما قدمنا من ان النداء ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى
ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف
فيه مطرد واجب ومن جعله اسما برأسه نظر الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوي الثبوت لم
يغير ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور في
ترخيم نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذفا لاجله وقال
المص ونعم ما قال لو قيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة
الثانية اي لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اصله السكون كان ملتقيا في ذلك المحذوف
وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر هو نبت فيتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فيقول يا اسحار بالفتح لانه
التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله وذي ولد لم يلده ابوان وقولهم انطلق اوله عجبت لمولود وليس له اب في تخفيف
انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم دائه على بنية الاستفعال شابه الفعل الذي هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لا
لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل صيانة له من الكسر ما امكن نحو لم يلده وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه
المختار وغير سيبويه يجيز في نحو اسحار الكسر لالتقاء الساكنين وهو اولى لكونه اسما واما ان لم يكن قبل المدغم ساكن اخر نحو اوزت
ومخدب فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة اي الكثرة كما في هرقل والفراء يحذف الراء الاولى ايضا في نحو اسحار مع الالف قبلها و
الساكن المدغم في مخدب بناء على اصله في هرقل فاما اذا لم يكن المدغم اصله السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا منهم
تقول في يا تحاب يا تحاب وفي راد يا راد وفي مضار اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم
فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا محمر بكسر الراء ويا مقر بسكون
القاف وفتح العين في معد ولا يحذف الحرف الساكن كما حذف في نحو مخدب لانه قادر على ان لا يسكن الاخير بغير الحذف وذلك
بان يرده الى اصله ولم يمكن ذلك في نحو مخدب اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب
الجمهور في قولهم يا قاض ويا اعل في المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان للياء في يا قاضي اصلا في الثبوت في بعض
المواضع نحو رأيت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل
المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال لفظا فيقول يا ثمو لان الواو في التقدير ليس اخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لانها في
الظاهر اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف فكلم
فاذا قصدت جعل المحذوف في ثمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز يا عمو ويا سع ويا عم في ترخيم عمود و
سعيد وعماد كما مر واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حار ويا مر ويا فرع في حارث
ومروة وفرعون وتقدر ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاض ويا مشتر في قاضية ومشترية وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة
وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسي يا ثمي في الكسرة قلت يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن اخره واو
قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازي والادلي لما يجيء في التصريف في باب الاعلال لان المنادى في حكم المتمكن لعروض
بنائه وان سكن ما قبل المحذوف ياء او واو وبعد فتحة قلبتها الفا نحو يا غيا في غيان ويا نزا في نزوان يا غلا ويا نزا في الكثير غلاوة ونزوة ولانك
اذا نويت المحذوف لم يوازن الفعل تقديرا فتقلب نعاجيل فيه اذ لم يوزن كما يجيء في التصريف الشاء وان كان طرفا

ونداء مستعمل ماض معروف مسند الى ضمير راجع الى النحاة او الى العرب صيغة النداء وهو يا مفعول معنى الى النداء وهو معنى البيه في المندوب متعلق به وهو مبتدأ عايد الى المندوب والمتفجع خبره وعليه مفعول مالم يسم فاعله والضمير مجرور عايد الى الالف اللام وبيا متعلق بالمتفجع او عطف عليه واختص ماض مجهول والمستتر فيه مفعول مالم يسم فاعله وبوا متعلق به وهو مفعول مالم يسم فاعله لا ضمير فيه وحكمه مبتدأ مضاف الى ضمير راجع الى المندوب في للظرف والاعراب مجرور بدخولها والبناء عطف عليه وحكم خبره مضاف الى المنادى مضاف اليه ... منه الكلام وجاز ان يكون وحكمه كحكم المنادى في الاعراب والبناء ثم حذف حرف التشبيه ... في الاعراب والبناء حكم المنادى ... وحكم في الاعراب

والبناء فصل منه الجار والمجرور متعلق بفعل مبهم ... بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شفاعاه باخوان في شقاوة ونحو ايه وفي الكثير يا شقاوه ويا خواي لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا كما يجيء في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثالث الكلمة وهو حرف لين فان حرفت ماحقه من الاصول رددته لما كان كيلاشا في ترخيم شيه ... يا رشي ويا ودي بعد العين في سكونها عند الاخفش ويا وشي ويا ودي بابقاء حركة العين عند سيبويه كما يجيء في باب النسب فان الاخفش يقول وشوي وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني في اللين كما تقول يا اذي في المسمى بلا فان لم يكن الثالث حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا شيه ويا عد في شية وعدة كل لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولم يجيء في المعربات اسم على حرفين لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وان ادت هذه الضرورة الى قلب الى انه يكون منقلبا كما في ترخيم حبليات وحبلوي فقد ذكر المبرد انها لا يجوز اذن لانها تؤدي الى كون الف فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم تعهد الا للتأنيث غير منقلبة عن شيء وقياس قول الاخفش جوازها لانه يكون اذن ملحقا بجخدب بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان لم يثبت فعلل قال لان هذا شيء عرض وليس ببنية اصلية وكذا المبرد عن المازني في كل ما ادى فيه الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له انه لا يرخم الا على نية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقذعمل وسعود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافي ترخيمها جميعا على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز الغاء ان يقول في منصور على نية الاستقلال يا منص وفي ختم يا خت مع ان مفع وفع ليسا من ابنيتهم فيقول يا طيلس ويا فرزد ويا قذع ويا سع يا هندل ويا عنف قالوا واذا رخمت حمراوي على القطع قلبت الواو همزة فلو ان لذلك النداء لصرفته لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التأنيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف التأنيث فبعد التأنيث فيها والاولى ان لا تصرفه نظرا الى الاصل قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف في اخره هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده قوله وهو المتفجع عليه يدخل فيه المجرور في نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا او وا خرج وكل منادى يدخله معنى المنادى كالاستغاثة والتعجب لكن الندبة لا يستعمل فيها الا حرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرف ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المص باحد قسمي المندوب وهو المتفجع منه نحو واحسرتاه وا ويلاه وا ثبوراه قوله واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوا يدخل مختص بالندبة نحو وا زيداه مشترك بين النداء والندبة وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال وا زيداه وا عبد الله وا طالعا جبلاه اذا كان معرفة معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور ذلك لانه منادى في الاصل لكن معنى الندبة وقال المص بناء على مذهبه ان المندوب مخصوص بالمتفجع عليه كان المنادى مخصوصا بطلب الاقبال فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص كما يجيء قوله ولك زيادة الالف في اخره اي لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا والا وجب الالحاق معها تقول يا محمداه ويا علي بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو وا زيد وا زيده ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه وا فلاناه بسبب البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه قوله وان خفت اللبس قلت وا غلامكيه وا غلامكموه اقول اخر الكلمة لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية او لا والمعرب بالحركات لا يختم الا الالف ويقدر الاعراب نحو وا ضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا وا ضربت الرجلاه ووا غلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة للحركات قياسا على مدة الانكار نحو وا ضرب الرجلوه ووا عبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون الانكار لان مدة الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب الالف واوا ولا ياء الا لضرورة كما يجيء واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللفراء ان يقول ان الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام وحيث اعلاما مشهورة فالاجود الالف لانها اصل في مد الندبة كما ذكرنا فالف تقلب الا اللبس قال الاندلسي والمص تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها قال سيبويه وتقول في ندبة يا زيد وبا غلامه يعني باسقاط ضمير الاضافة يا زيداه ويا غلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد قلت ولو غيرناهما هنا اتباع المدة الحركة ... لا ... بنكات ادى لحصول اللبس قلب الالف ياء بعد نون التثنية التي بعد الالف اكثر من ... اكثر من

قوله لك الهاء خبر مبتدا وفي الوقف متعلق بمقدر اي ولك زيادة الهاء في حالة الوقف ولا يندب مضارع مجهول منفي والا حرف استثناء والمعرف مفعول ما لم يسم فاعله والاستثناء مفرغ لان المستثنى منه غير مذكور وتقديره ولا يندب باسم من الاسماء الا الاسم المعروف فان قيل مثل ولا يندب واجلاه مفعول ما لم يسم فاعله والجملة الفعلية عطف على ولا يندب وامتنع ماض معروف ومثل فاعله مضافا وان زيد الطويلاه مضاف اليه وخلافا مفعول مطلق اي خولف خلافا ليونس او مفعول له محذوف اي امتنع وازيد الطويلاه امتناعا مخالفا لقول يونس وحال من فاعل امتنع هذا القول حال كونه مخالفا لقول يونس وليونس متعلق بخلافا

وازيداناه لئلا يشتبه المثنى بفعلان واما التي بعد الياء فالابدال هو الوجه نحو قوله وا بحتي الشاميتيناه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى الالف الى اللبس ابقيتها بحالها وقلبت الالف الى حرف من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب وواغلامهوه في المسمى بمه لئلا يلتبس بالمسمى بمهما ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في التحقيق بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا او لاما او واوا او ياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه وانما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف واجاز الفراء في المنون المندوب ثلاثة اوجه في التنوين احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيدنيه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا حذفت لها الالف الندبة عند النحاة نحو واغلاماه لا تحذف لالتقاء الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجيء في التصريف وقال المصنف بل استغني بها عن الف الندبة ان كان واوا او ياء فان كانت الحركة فيهما مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه ويا راميا ه ويا امرؤاه ويا مصطفاه واما اذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لان اصلها الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف الى المضاف الى الياء نحو وا انقطاع ظهراه قال التبريزي فالقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين قال المصنف الحذف لبس بوجه وقال نحو واغلاميه وجها اما لان اصلها السكون فهي تأبى بذلك غلامي يدل عليها مدة اخرى كما يجيء واما لان السكون العارض فيه كالاصلي بدليل قولك وا مصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلب لها الف المقصورة نحو وا مصطفياناه وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا يلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي فيقول ان ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجاز ان يغني عنها كما ذهب اليه واما الياء فان كان قولك يا قاضياه في يا قاضيه وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين اي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه واغلامهيه وا غلامهي ه اذا سميت بها فانك يكتفي بابقائهما من المدة عن الف الندبة لكون مدتهما اصلية بخلاف مد نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف الندبة ليست لانها للمندوب كما ذكرنا فقط لا يؤتى بها مع امن اللبس في اخر المندوب مد نحو وا زيد فكيف اذا كان في اخره مد اصلي وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدها ان شئت نحو يا قاضيا لو او يا قاضياه كياه واما ميم الجمع فلا يأتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكوه واغلامهموه بل الواو والياء بعدها اما للثاني هذا فنقلها الجمع لاستثقال كما يجيء في المضمرات ورد المدة الندبة وتستغني بها عن الف الندبة كما قلنا في غلامهوه وياغلامهيه واما الف الكل عليهاه واوان للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الفا نحو يا مناه في المسمى بمن وسيبويه يجيز نحو وا قنسريناه اذا لا منع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم فان اعربته بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وازيدناه وان اعربته بالحركة وجعلت النون متعقب الاعراب ولا بد اذن من ان يلزم الياء كما يجيء في باب الاعلام جاز ندبته نحو وا زيديناه وا قنسريناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى ولم تعربه بالحركات ولم تلزمه الالف جاز ندبته والا فلا ولهم بشيء اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيهما امتناعه وتقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه وا اثنا عشراه بالالف في اثنا لانه غير مضاف وعشر ناب التنوين فكانك قلت وا اثنان وقال الكوفيون وا اثني عشره تشبيها بالمضاف لان نون المثنى يسقط في الاضافة فكانه مضاف واجاز يونس كلا الوجهين قوله ولك الهاء في الوقف يعني لك الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كان او ياء او الفا جائز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا القائل معه لانها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر فالالتباس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة وانما الحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد ولاسيما الالف لخفائها فاذا جئت بعدها بها ساكنة يتبين كما يتبين بها الحركة في غلاميه على ما يجيء في بابه من التصريف وهذه الهاء يحذف في الوصل وربما ثبت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير التي تحذف بعدها وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف كما قال يا مرحباه بحمار ناجيه والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وغيره قوله ولا يندب الا المعرف فلا يقال وا رجلاه وامتنع وا زيد الطويلاه خلافا ليونس اقول هذا الذي ذكره في المتفجع عليه اما المتوجع منه فانك تقول

[illegible]

[illegible]

ويجوز تضادع معرف ومنكر فاعلم معنا والحرف معنا اليه والعرف استثناء ومع من نحو واسم مجهول بها معنا والجنس معنا البتة الاستثناء مفرغ لعدم ذكر
المستثنى منه وتقديره ويجوز حذف حرف النداء مع كل اسم الا الجنس والاشارة عطف عليه والاستغاثة والندبة كان وشمل مر وكرم ويوسف منادى مفرد معرفة محذوف
منه حرف النداء اي يا يوسف اعرض امر مخاطب مسند الى ضمير مستتر هو انت وعن هذا متعلق باعرض وهذا الكلام في محل الجر بالاضافة وايها الرجل عطف عليه وشذ ماض
معرب واصبح مثل اعرض وليل منادى مفرد معرفة محذوف منه حرف النداء وهذا الكلام فاعل شذ وافتد مثل اصبح ومخنوق مثل ليل واطرق مثل اصبح وكرا مثل ليل

والمعنى شذ حذف حرف النداء من ليل ومخنوق وكرا في قولهم اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا لانها اسم جنس ووجه هذا المعنى وشذ عطف على قوله ويجوز حذف الحرف

وامصيبتاه وليس بمعرفة ونعني بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا
يقال وا هذا ولا وامن ذاك لتحصيل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لم يلم النادب في الندبة عليه
ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول واضاربا ابداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه
المتفجع عليه واشتهر به وكذا واحسناه وجهوه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه
قبل الندبة تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهارهما بذلك وموضع مدة الندبة اخر المضاف
اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف
الى المؤمنين فالحقت مدتها المضاف لانفك من المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب رمانه
وان لم يكن سلكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف واطالع جبلاه وكذا تلحقها اخر الصلة نحو وامن حفر
بئر زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه وقال الخليل وسيبويه لا يلحقها
اخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته
وليونس ان يقول انه متصل بها من الجهة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته لتساقه بالمضاف اليه وان
كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها
وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكى الكوفيون وارجلا سخياه وقد استشهد
الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في
الوصل نحو وازيدا يا هذا قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس والاشارة والمندوب والمستغاث نحو يوسف
اعرض عن هذا وايها الرجل وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا اقول يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف
بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا
قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه او لا وانما لا يحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادي مقبلا
عليك متنبها لما تقول ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا يحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ
هو اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا
يحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف
من اي ايها اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز
حذف الحرف منه الا انه لا يجوز الحذف من يا ايهذا من غير ان يتصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار
في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل وبوصف وصفه نحو ايهذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين
مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا   موضوع
اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على
تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهدوا
بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون وليس في الاية دليل لان هؤلاء خبر المبتدا كما يجيء في الحروف فبقي على هذا من المعارف التي يجوز
حذف الحرف منها العلم والمضاف الى المعرفة كانت والموصولات اما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصول
من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف باي يلزمه جواز الحذف في اعلام
رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرها وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما
المستغاث به فلانه المقصود تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما
مناديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى اخر مع بقاء معنى النداء
فيهما مجازا الزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما منها ولم يذكر المصنف لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه
لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه في اخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم
الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليل اي ادخل في الصباح
وصر صبحا قالته امرأة جندب زوجة امرئ القيس تريد به وكان مفركا ويقال سالته عن سبب تفركها له فقالت انك ثقيل الصدر
خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة قوله اطرق كرا قيل يصيدون بها الكرا يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعام في القرى
ما ان ارى هنا كرا فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل وقيل الضبع خاوي ام عامر والمعنى ان النعام هو اكبر منك

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا مثل الا يا اسجدوا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا الى النحو [illegible] ونحو [illegible] المنادى [illegible] هو [illegible]
ام مخاطب مسند الى ضمير [illegible] بدون الجملة في محل الجر بالاضافة

قد اصطيد وحمل الى القرية فلا تخلى ايتم ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق
فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت آمن من ان ياتي اغاثة فضم استعجالك في الاسير ثم
ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهب كلاهما مثلا الاتي [illegible] وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا
يا اسجدوا اقول المنادى مفعول به يجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا
كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بالتشديد الا ان فان
ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقطت نونه للنصب اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة
او نقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لا زائدة اي
وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا هذا واعلم انه قد جاء اسماء لا تستعمل في غير النداء وهي فل وفله وليس فل ترخيم فلان وفلانة لانه
لم يجئ في المذكر الا يا فلا الا على مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو يا عم في يا عمار ولو كان ترخيم فلان لقيل في المؤنث يا فلان
بحذف تاء فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملأمان ويا لؤمان اي يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اي يا لكع وكل ما هو على
مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل في سب المذكر وفعال في سب
المؤنث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا افعل في مذكرها
ومفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله في لجة امسك فلانا عن فل وقال
اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع ولم يجئ شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب
الاختصاص وذلك لانه اتى بما يجري مجراه في النداء من ضم والمجئ بها التنبيه في مقام المضاف ووصفه اي بذي اللام
وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا وانى والمشارك فيه نحو نحن وانا الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين
امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي اخص من بين الرجال باكرام الضيف وفي
معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختص بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا
التصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نفعل ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفته اي هو ما دل عليه ضمير
المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالخطاب
من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص من اظهار حرف النداء معه اي لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا
مجازا كما بقي في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء في الخالي من معناه بالكلية وحاله ظاهرا اي ووصفه من ضم الاول
ولزوم رفع الثاني كحالها في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا
من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت ام قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه
في الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم اخر سواء قيامك وقعودك كما يجئ في باب حروف العطف وقد يقوم مقام اي
المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو قوله نحن
معاشر الانبياء فينا بلاء اي نحن كذلك وقولهم بك الله نرجو الفضل وربما كان المنصوب علما قال بنا تميما يكشف الضباب وقال ابو
عمر ان العرب تنصب في الاختصاص اربعة اشياء معشر وال واهل وبني قال انا بنو نهشل لا ندعي لاب اقول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر
استعمالا في باب الاختصاص لكن ليس الاختصاص محصورا فيها لما قال نحن العرب باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام
نحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بالمقدرة كما في يا هما وان ينتصب بفعل
مقدر كاعني واخص وامدح قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو نحن العرب كما مر والاولى ان يقال الجميع منقول
عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم تقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه
ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته اللام وقد ياتي الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير
المخاطب نحو بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة نتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة لا لذي باي بعد ضمير الغائب
نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله
الحميد او الذم نحو وامراته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم والكروان يوم تطير البائسات ولا نطير وقوله فيها اوى
الى سود عطل [illegible] مثل التسعالى يفعل لا يظهر وهو اعني [illegible] في الجميع او امدح او اذم او ارحم كل في موضعه هذا اما
قيل ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فيكون نداء جريا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب
على المدح ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى وامراته حمالة الحطب ينصب عليه ما يشبه به في الفخ شيء مما قبله كقوله لحى الله جرما كلما

جمع ضبابة
اي سحابة تغشى الارض كالدخان

أي الموضع الثالث مبتدأ وما موصولة وأضمر عامله على شريطة التفسير صلته مفعول ما لم يسم فاعله ومعناه الضمير يرجع الى المفعول به وعلى شريطة التفسير متعلق باضمر
الجملة صلة الما والعائد محذوف اى الذى اضمر فيه والموصول مع صلته خبر المبتدأ او موصوف عبارة عن المفعول به اى الموضع الثالث من المواضع الاربعة مفعول به
عامله يكون ما في محل الرفع لانه خبر مبتدأ او مصدر بتقدير المضاف اى موضع اضمار عامله وهو بدل من المفعول به وكل اسم جزء معنا واسم معنا الخبر
بعده فعل خبر مبتدأ وهذه الجملة نعت لما والضمير في بعده يرجع الى الاسم او شبهه عطف عليه مشتغل نعت له وعنه متعلق به وبضميره متعلق به او شغله او متعلقه

ز رشا رق وجوه كلاب هاوش فان بارق نحو قال اقرع موصوف لا لما ولد غيرها وجوه قريبه تلقى من تحامع واعلم انه ليس لك
في نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان يجعل المسلمين صفة الرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما نحو مثل قولك اسمع
ما سر ابان دامين نحو لك الصالحين فاما ان ينصب على المدح او يرفع عليه اى هما المسلمان واعنى الصالحين كما يجيء في باب
النعت واما ان المك يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فيما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد
الطوال لم يكن الطوال صفة بل عطف بيان لا تقول بصفا بين اسم الاشارة وصفته كامر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الاسم وصفة
كامر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف المانع لفظى يرفع او ينصب على المدح او الذم او
الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان لانه فيه شرح وبيان كالوصف قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة
التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت
به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اى ضربت وجاوزت واهنت ولابست اقول وانما وجب
اضمار الفعل ههنا لان المفسر عوض من الناصب فلم يؤت بها الا عند تقدير الناصب ليفسره فاظهار الفعل يغني عن تفسيره
فحكم الناصب ههنا حكم الرافع في نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء
ليس قبل ناصبه مضمر بل الناصب عندهما الفعل لا الاسم لفظ المتأخر عنه اما الكسائي فقال انه اذا صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته
فضربت عامل في زيد لكنه عامل في ضميره لما الغيت ان تخلل احدهما بتسليطه عليه فالعامل فيما دل عليه ذلك الظاهر وسلمه مسامة
كان في زيد الهو قولك مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل في زيد هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفي عمرا ضربت غلامه
لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد
في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر ولو كان الضمير راجعا الى المنصوب المتقدم لم
يجز فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تاكيدا لايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من
احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل و
ليس كذا الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان النصب بعد الفعل الظاهر او شبهه
سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا في جميع المثل فالضمير في زيدا ضربته بدل
من زيد لو كذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزت وكذا الهاء في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيد
على حذف المضاف من زيد اى متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت عمرا واخاه
بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمرا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في
دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملاقيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة
كما يجيء في مذهب البصريين ايضا واختار البصريون ان المنصوب معمول الفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع في نحو
ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب بعضهم الى ان المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز الكوفي
ان يرتكب ان ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كان تكلف في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتأخر لان الفعل باتفاق من جميع
النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيد ابوك وكل زيد بعده فعل اذ يليه الفعل متصلا به
بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا لعمرك ضربته وزيدا انت ضارب قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا
انا ضاربه وانا محبوس عليه ويعني بشبه الفعل اسم الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لانه لما
ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجيء ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا ينصب ما قبلها وشبه الفعل
انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المقدر الا فعلا سواء فسره الرافع او الناصب نحو
ان زيدا قام وان زيدا ضربته لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المجرد نحو زيد هند ضاربها او بعده
نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا او حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه العمران وما زيدا
ضاربه البكران والا لم ينصب ضمير الاسم المجرد ولا متعلقه لفظا ولا محلا الا يجوز زيد اضاربه العمران كما يجوز زيدا
يضربه العمران قوله مشتغل عنه بضميره اى اشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اى لما لم يعمل
في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله
ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل او شبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل
عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه ما

وذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما ذكرنا في مظانه فلم يبق الا النصب بالمعنى مشتغل
عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه قوله او متعلقه اي مشتغل بضميره او بما يتعلق
بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت
عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو
زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا و
رجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله كل اسم اجمعوا يعقلون جميعا انه مثال
طالعات بجزم ربما اشتغل الفعل عنه بنفس الضمير او التعلق يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة
المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته وعمرا مررت به واما
صار به بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كما في الاتي انك تقول هذا ضربت من تملكه او مررت بمن يملكه
والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكه او مررت بمملوكه واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيد لقيت ضربته وعمرو ليتك تضربه واما ان
المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كم نحو
زيد كم ضربته وحرف الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد
هلا ضربته او الا او لولا او لوما وكذا الا للتنبيه نحو هلا الرجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان
من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فانه يجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه اذ العامل يتخطاها قال وقد اصبحت
ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع يروى برفع كله ونصبه واما ان فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو
زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغييرها معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انها تقع بين
الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال ولا بد ان لا يخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم لو وقع قبل هذه الحروف الثلاثة
راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام اكثر من نحوها عند تجرد الفعل عنها نحو زيدا ضربته ومن الواجب
تصدرها حرف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته يضربك وكذا ان زيدا ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء
فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا
ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام
او الشرط نحو هند من يضربها اضربه او ايهم يضربها واحترز به ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله
بالتقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل في نحو زيد انت اكرم عليه من عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل
فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيد حين
تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيد عليكه وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان
في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تاويل اسم مفرد فلو عملت فيما لكانت كل واحدة
منهما مع معمولها المقدم عليها كلاما فالرفع اذن واجب في نحو ايهم اضربه على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم
وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد انا ان تضربه حقا وزيد رجل يضربه موفق وانما
لم يعملا فيما قبلهما لكونه لو وقع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل ولهذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل
فيما قبل القسم فيجب الرفع في نحو زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتاثيره في الكلام وكذا الا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فيجب
الرفع في نحو ما زيد الا اعطيته كذا اورد وانما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صورة الجملتين
في حكم جملة قصد الاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط فلم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما
بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله و
كذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا او الزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في
هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم
على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد و
يجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز لا تقول على نحو زيدا ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا
للمفعول اذا كان الضمير متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر الضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون الفاعل المعنوي

المفسر

المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا
اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيت نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول في
حقيقته بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في بابه جاز نحو زيد ظنه قائما والضمير لزيد كان
قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسندا الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل الذي هو عمدة الى ان يتقدم عليه
ما هو في صورة المفعول مع تأخره رتبة واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا هو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس
لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الا كما بين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز
ان تقول في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم
الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تقتصر فيه الا
اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو
المفسر وكذا جاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر للضمير نحو التي ضربت زيدا
ضرب اي ضرب زيدا التي ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربته زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي لمن جوز
تفسير ما اضيف اليه الفاعل المفعول في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل المفعول ايضا نحو ضرب
غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التاخير في نحو ضرب غلامه
زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل
المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء
اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج الى
ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل وكذا الى ذيله ايضا اما نحو ضرب زيدا سيدته فان ذيل كل وضرب زيد سيدته يج
واحد منهما محتاج للتفسير الا نفس الاخر فلا يستنكر وكما يحترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد
واو العطف فانه وغيرها من حروف العطف كفاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها
لانها دالة على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اي يكون شيء مما
قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها
اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زائدة لكونه موقعها
موقع السببية وصورتها صورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية
واما نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله واما بنعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية وجاز مع ذلك
عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي يذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قوله كل رجل يأتيني فاذا اكرمه لانها فاء سببية ولم يقع موقعها
اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط ويجيء في الصفة كالشرط فما بعد الفاء لا غير كالجزاء بل لو لم يتضمن
الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما يكن شيء فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل
في نحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب
كما في قوله تعالى هذا فليذوقوه على بعض التأويلات ويجوز ان يكون بتأويل هذا كذا فليذوقوه وبمعنى اما هذا فليذوقوه
وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من
جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته وذلك
فيخرج في هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم
الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا ضربته ولا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم
قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا بفعل لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض
من الناصب الدال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب على شفا العمل بحيث لو لم يشغله عنه ابدا الاسم المتقدم
المتقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه فاذا لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن
مفسرا ايضا هذا زبدة كلامهم فان قيل اشتراط هذا القول يقتضي مثلا كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر
انه يؤدي الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل
بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك فلا

اذ لا فارق

إلا فارق فكان يجب أن لا يتأخر المفسر عن المرفوع إذ لا يجاب الفعل الرفع فيما قبله قيل إن الأصل في المفسر أن يلي العامل في
معمول المفسر كما ذكرنا فإن لم يله كان له محل غير التفسير حمل عليه وهو كونه خبر المبتدأ فحملناه عليه لما لم يل العامل إلا زيد
ولما في نحو أنا شر هلك وأنى ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محل لخلو الجملة عن مبتدأ يجعلها خبرا له إذ كان حرفا سواء وأما على الأول
فلا يجوز فعليه التفسير كما يحمل الفعل على التفسير نحو زيد قام لما لم يضطر إليه وكذا في أزيد قام بل تقول زيد مبتدأ لا فاعل
فعل مقدر وإن كانت الهمزة بالفعل أولى لأنا لم نضطر لجعل الفعل مفسرا إذ الهمزة تدخل على الاسمية أيضا وهذا مذهب
سيبويه والجرمي واختار الأخفش في نحو أزيد قام أن يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا إلى همزة الاستفهام ومن ثم
قال سيبويه في نحو أأنت زيد ضربته أن رفع زيد أولى لأن أنت مبتدأ لا فاعل فلا يلي ما قبلها فهي خبر المبتدأ وهو زيد
ضربته بلا همزة استفهام فرفعه أولى من نصبه لما سيجيء في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه وأما إذا كان الفاصل بين همزة
الاستفهام والاسم المحدث عنه ظرفا نحو أاليوم زيد ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالأولى بهمزة
الاستفهام أن يقدر داخلة على الفعل وقال الأخفش في أأنت زيد ضربته أن نصب زيد أولى نظرا إلى همزة الاستفهام
وأنت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله أي أضربت زيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضميره الفاعل المتصل ونظر سيبويه
أدق بناء على أن الفعل الذي لا يبطل العمل بنفسه لا يجاء على تقدير للعامل ما كان عنه مندوحة وهو لازم الأخفش بجواز ارتفاع زيد
بالفاعلية في نحو زيد قام وإن لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون إلا فعلا إذ لا يضطر إلى إضمار الفعل الرافع إلا بعد حرف
لازم للفعل كحرف الشرط وحروف التحضيض وأما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لأنه قد يفسره بلا ضرورة إلا كونه مفسرا
كما ذكرنا في نحو زيدا أنا ضاربه قوله أو مناسبه بنصبه ليجيء أكثر النسخ هذه اللفظة أعني أو مناسبه والظاهر أنها محذوفة ولم يكن في
الأصل إذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق أنه لا بد منها إلا في نحو زيدا مررت به وأيضا في نحو زيدا ضربت غلامه لأنه لا بد
هنا من مناسب حتى ينصب زيدا لأن التسليط يعتبر فيه المعنى وهو ضربت غلامه زيدا في هذا الموضع بنصبه لكن لا يصح
المعنى لأنك لم تقصد أنك ضربت زيدا نفسه بل تقصد أنك أهنته بضرب غلامه فالمناسب إنما يطلب في الموضعين الأولين
أن يكون الفعل أو شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن أن يتعدى إليه إلا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا
هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثالث أن لا يكون الفعل الظاهر أو شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد
بالمتعلق نحو زيدا ضربت غلامه أو مررت بغلامه والأولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بالحرف
جواز أن يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدث عنه بعد تقديره ذلك المتعلق مضافا إلى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه
زيدا ضربت أي غلام زيد فتقول فاحصل ظاهرا أن أحدهما أن يكون بعد الاسم فعل أو شبهه والثاني أن يكون الفعل أو
شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره أو بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع أو منصوب لفظا أو محلا يكون
نصب ذلك الفعل أو شبهه أو مناسبهما أو رفعهما لذلك الاسم أيضا ولا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله نحو أنا زيد
عمرا ضربته سيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدأ خبرا عنه أي أن زيدا ضرب عمرا ضربه والأخفش يجوز
ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعوله أي ضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما وأما في
نحو إن زيدا عمرا اضربه فالفعل يقدر التقديم قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا إما لفظ نحو
زيدا ضربته وقد تقدم أنه يجوز أن يتأخر عن الاسم المحدث عنه اسم آخر وليس يجب أن يليه الفعل أو شبهه نحو الخوان اللحم الأكل
عليه وإن زيدا أنت محبوس عليه وقد يكتنفه اسمان نحو اليوم الخوان اللحم أكل عليه وإن زيدا عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى أسماء
منصوبات بمقدرين أو أكثر نحو أزيدا أخاه ضربته أي أهنت زيدا ضربت أخاه ضربته وإن زيدا أخاه غلامه ضربته أي أهنت
زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه ضربته قوله بنصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين إما أن يكون المفسر عين
لفظ المفسر كزيدا ضربته أي ضربت زيدا ضربته أو يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به
وضربت غلامه وحبست عليه فهذا الثاني على ثلاثة أقسام لأنه إن أمكن أن يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر بعينه غير نقص
إلى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل عام أي معمول كان فهو الأولى نحو زيدا مررت به فإن جاوزت المقدر بمعنى زيدا أي
جزت سواء كان مرورك به أو بأخيه أو بغلامه أو بأي شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل
إن لم يكن هذا فاضطر إلى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصب ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى
وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فإن أهنت المقدر الذي ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا أي مع أي معمول كان بل هو
معناه مع غلامه وأخاه وصديقه وما يجري مجرى ذلك ألا ترى أنك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن بمعنى ضربت عدوه

أهنت

ويختار مضارع مجهول والرفع مفعول ما لم يسم فاعله بالابتداء متعلق بيختار وعند عدم قرينة خلافه وعدم معنى الطلب ومعنا المفاجاة وقرينة مثله وخلافه كان والضمير خلافه يرجع
الى الرفع او عند وجود اقوى منها عند عدم قرينة عطف عليه عنها متعلق باقوى موصوفة محذوف اى الموصوف يختار الرفع بالابتداء عند وجود قرينة اقوى من قرينة النصب
من قرينة خلافه كما انها او مجرور او معنا ومعنا البرحاله دفع على انه خبر مبتداء محذوف وهى عامة القرينة مثل اما ومع غير الطلب متعلق بعقد واما عطف على اما المفاجاة
متعلق بعقد ايضا او نصبه كاما الكائنة الكائنة اما مع غير الطلب واذا الكائنة للمفاجاة

اهنت زيدا بل يعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض
بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول له كان وان لم يكن هذا الثالث ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد فى كل
فعل مشتغل بضميره او بمتعلق الضمير الى متعلق كان ولنا ان نقول فى تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك
تنظر فان كان المفسر عاملا فى ضمير الاسم المقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما فى ان زيد قام وان زيدا
ضربته وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر كما فى ان زيدا مر به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى ان
لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى نحو ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لوبس الخوان وان لابسته
واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس فاعله ما اسندت اليه الفعل المبنى للمفعول اى لابس اللحم الخوان اكل
عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى
ذلك اللازم اضمرته كما فى ان زيد مر به وان زيدا مررت به اى ان جوز زيد وان جاوزت زيدا والا فعل الملابسة كما
ذكرنا فى الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا فى متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا
اى فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى
ان زيدا مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر فى العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى
ذلك الاسم المذكور فتقول فى ان زيد ضرب غلامه وفى ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيد ضرب غلامه وان
ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا فى
نحو ان زيد لقى عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتعذر اضمارها المرفوع
فى ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه وتضمر فى العامل فى متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا
بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول فى ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان جوز متعلق
زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيدا اكل على خوانه
وان زيدا اكلت على خوانه اى ان لوبس زيد اكل على خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء فى جميع الصور
المذكورة قبل الاسم المذكور ظرفا او جارا ومجرورا نحو اليوم زيدا ضربته وابالسوط زيد ضرب به لم يتفاوت الامر لان
الفعل المقدر يعمل فى ذلك الظرف ايضا او الجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة
المعنى كما فى ان زيد عمرا ضربه اى ان ضرب زيد عمرا فلا اشكال وكذا فى ان زيدا عمرو ضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما فى
ان اللحم الخوان اكل عليه اى ان لابس اللحم الخوان قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها
كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة اعلم ان الاسم المحدود بالحد المذكور اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او
يستوى رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجروره تحقيق
فاعلية الفاعل بان يكون ذلك الفعل نحو السوط ضرب به زيد لانه المحقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر
انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذى ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون
الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بل ما بعد اذا المفاجاة واجب الرفع فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجى ثم اعلم ان المصنف
ابتداء بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف فاعل فقال يختار الرفع بالابتداء العامل الرفع فى جميع
ما يجوز رفعه فى هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه الضمير فى خلافه الرفع
وخلاف الرفع هيهنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر واما الجر فلا يدخله
لانه لا يكون الا بجار وكلامنا فى اسم ينصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن
النصب الموجبة له والقرائن التى يختار معها النصب الموجبة له والقرائن التى يختار معها النصب التى يستوى الامران على ما يجى
شرحها ومثال ذلك زيد ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه لم يبق الاسم مما نحن
فيه بل يريد قرائن النصب التى سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب
الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوى لم يظهر قط فى اللفظ حتى يقال حذف فاضمر وعلى
ما اختير فى رفع المبتداء تقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى منها
اى وجود قرينة للرفع هى اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التى يجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيئان فقط
على ما ذكرها اما واذا المفاجاة اما اما فيجامع ثلث قرائن للنصب هى مع احدها مغلوبة ومع الاخرين غالبة اما الاولى فالطلب

اى لملابس ما كل فعل منه متعد بنفسه بمعنى ذلك الفعل
بعمل فى الضمير بواسطة حرف الجر
اولا او حالا من النعمل اللازم
عن الى نفسه شيء

ويختار النصب بالعطف مثل ويختار الرفع بالابتداء لوجوه وعلى جملة متعلق وفعلية نعت لجملة وللتناسب متعلق بيختار وبعد ظرف مضاف وحرف مضاف اليه ومضاف ايضا
والنفي مضاف اليه والاستفهام عطف عليه واذا عطف على حرف والشرطية نعت لاذا بتاويل الكلمة او اللفظ ويحتمل انها مؤنث سماعي وحيث مثل اذا وفي الامر عطف على بعد
والنهي عطف على الامر وانما نظرتهن في الاصل مستعمل هيهنا للتعليل اي للتعليل اختار النصب بعد حرف وقوت انها في المواقع التي يكون هنا وهي بعد حرف النفي او ومع
الفعل خبرها واعني ويختار النصب بعد حرف النفي وبعد حرف الاستفهام وبعد اذا الشرطية وبعد حيث في الاسم الواقع قبل الامر والنهي لان تلك المواقع مواقع الفعل ومنه الجملة

اعني قوله وبعد حرف النفي
معطوفة على ويختار النصب
وعند خوف لبس المفسر
مثل بعد حرف النفي في
الوجوه والاختيار بالصفة
متعلق بلبس نحو هذه
على ما ياتي والاخرى بان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فالهاء مع من قرائن النصب
الاولى الحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجيء اما اما فانما ترجح الرفع معها على النصب
مع القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب في مثلها بغيرها انما كان لرعاية التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما
فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته ولقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين في نحو زيدا اكرمته في جواب من قال ايهم
اكرمت فاذا صدرت الجملتان بامّا نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما نحو فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان
امّا من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها الصدر
مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فوجب تبقية الجملة الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف
والتقدير فاما اذا ترتب مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعم فاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر لكن على هذه الصورتين انها منعت مقتضى النصب من التاثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة
الكلام من الحذف والتقدير واما حتى في نحو قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فهي وان كانت يستانف
بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها لا تقع في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى
كسائر حروف العطف لظهور هذه في ذلك الباب واما اذا كانت امّا مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر
انواع الطلب نحو زيد هل ضربته وزيدا ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلاثة مغلوبة فحولها
زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمرا فرحمه الله انما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء خبرا للمبتدأ قليل في الاستعمال
وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى ان اقتضاء حروف الطلب الفعل كحروف
الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يكن جعلها فعلية بتغيير اعرابها كما امكن ذلك في نحو زيدا اضربه
وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته وعمرا لا تضربه واما قولهم ان قلت نحو زيدا اضربه ولا تضربه بالرفع لما اقتضه
الخبر الذي هو المحتمل للصدق والكذب بهذه الثلاثة الطلبية التي لا يحتملها الا بتاويل بعيد مخرج للامر والنهي والدعاء
عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيد طلب منك ضربه قائم فمفوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخرجها عن
كونها خبرية مع انه يجيء الخبر فيها خبر المبتدأ نحو ان زيدا منطلق وليتك عندنا وكذا ايكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته
زيد ليتك تلقاه ولا يجب في خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا وان لم يصدر
الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما بينا بقي التعارض
في نحو اما زيدا فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجح الطلب اولى لكثرة وقوع الحذف والتقدير
في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجاة فهو في ضعف الاستيناف
بعدها مثل حتى ولهذا لا يقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها شيء كما يقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها شيء
كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب
مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية فرقا
بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع
العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب بعدها عندهم وفي
غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو يضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع
المذكور قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث
في الامر والنهي وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اقول هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم
المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك ليتناسب المعطوف والمعطوف
عليه في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد
وعمرو يضربه فالا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى الحدث كالاسماء لا اسما كذا قال سيبويه بهما الظاهر ان
الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف النفي هي لا وما وان نحو قوله فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جدا اذا ازدحم الجدود
وكذا اما ان يدخل بينه وبين ما اخبر النصب فيها مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا
لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يفصل بينها وبينه لضعفها في العمل فلا يقال
لم زيدا يضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه او اضربه لقوة ان بجزمها للفعلين واما ليس فمن قال انه حرف فليس

متعلق بلبس نحو هذه
م باما حرف من حروف
المشبهة بالفعل ولا
المتصلة بالمفسر في محل النصب
وكل شيء بالنصب مفعول
به وعامله مضمر خلقنا
مفسر له وبقدر متعلق
بخلقناه وان مع اسمها
وخبرها في محل الجر بالاضافة
لكونها مضافا اليها

يستفاد
الحسن [illegible]
الكريم ...

ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال بحرفيتها جوز الغاؤها
عن العمل لغة ما استدلالا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجيء في باب ما يحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله
اي ما خلق الله فيجيز على ليس زيدا ضربته على الالغاء والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق
خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسرة جملة فعلية كما في قوله تعالى فانها لا تعمى
الابصار قوله وحرف الاستفهام علما او لو به بالفعل كعلة او لو به حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في
نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه جملة فعلية اقتضاء
النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا اجاز سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان
الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام حرفين لهما
عرق فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي
خبر المبتدا فيها فعلية نحو ازيد يخرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل لان اصلها ان يكون بمعنى قد الملازمة للفعل كما يجيء في قسم الحروف
فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدا فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهتها الهمزة واما الاسمية التي جزؤها
الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي
تدخلها فعلا تذكرت العهود القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان تليه اياه ما امكن ولا يقبح دخولها على الفعلية مع الفصل
بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدرة فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب هاهنا
احسن القبيحين وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب في نحو ان زيدا ضربته والوفاق في اختيار
النصب في نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى
زيدا ضربت ومتى زيد يخرج فالرفع في متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا في نحو هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل
متطفل على شيء يخفف لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو ازيد
قائم لان الفعل معدوم وان كان المقتضي للاستفهام هو الاسم المحدود فرفعه اولى نحو أأنت ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية
فيها خلاف نقل عن الكوفيين انما كان في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ
كقوله اذا الحصم ابزى مايل الراس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية الشرطية بعدها لكن على ضعف
والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد ومقدرة نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء انشقت ونقل عن المبرد
اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعني على مذهب
سيبويه والاخفش وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرطية بالفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل
المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى على ما يجيء في الظروف المبنية واما على مذهب
المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه ما ذكر وهو ان بعضهم يجوز في جميع ما ذكرنا ونذكر انه منصوب بفعل
مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هلا زيد قتله تبتديه مع الفعل
ونحو قتله وروى الكوفيون لا تجزعي ان منفسا اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي اي ان اهلك منفسا وان هلك منفس
فعلى هذا يتقرر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر فعلى رواية
رفع ابن اذا بلغ ابن ابي موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث دالة على المكان كما في
كاذا في الزمان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية
التي جزؤها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كسعت بما نحو حيثما فهي من الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو
حتى وانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال الحنفي وكل بزرهم مجوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال صحك
نابتة في حائر اينما الريح تميلها تمل فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تره يرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل
بعدها قوله او في الامر ما الذي قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد
من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانت لم تملك احدا منهم الا بشرائك بذلك الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته
بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان
تكون اشتريته مفسرا له وقولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشتري بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون
اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فيفهم اذن مطرقي لاحتمال

الوجه

ويستوي مضارع معروف والامران الرفع والنصب في علمه ونحو مثل متعلق به نحو زيد عبته وقام ما من معروف المستتر فيه فاعله عائدًا الى زيد والجملة خبره وعمرًا مفعول
فعل مقدر واكرمته مفسّر له وهذه الجملة معطوفة على زيد قام والعائد في المعطوف محذوف وهو داره وعنده وجب مضارع معروف والنصب فاعله بعد طرف له
مضاف وحرف مضاف اليه مضاف اليه ايضًا والشرط مضاف اليه وحرف عطف على حرف مضاف والتحضيض مضاف اليه ومثل مرفوع محرور وان حرف شرط وزيدًا
مفعول فعل مقدر وضربته مفسر له والجملة في محل الجر بالاضافة وهلا حرف تحضيض وزيدًا ضربته يعلم وجهه مما سبق

الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرة
او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضًا منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن
اولى لكونه نصًا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اورده المص من الكتاب العزيز اعني قوله تعالى انا كل شيء
خلقناه بقدر لا يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل وصفة خبرا ولا يصلح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعم بكل شيء
كل مخلوق نصبت كل او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شيء بقدر
لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منهما اسم شيء
فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا
ان معنى كل شيء خلقناه بقدر ويرفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن
بقدر والشيء المخلوق كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقنا صفة له او خبرا وليس مع النصب الا المعنى الاول
مع النصب به الثاني كما كان في مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل او ايت احدًا
او ايهم وايت او غلام ايهم رايت فتقول زيدًا رايته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين وكذا اذا
قيل اضارب الزيدان احدًا قلت زيدًا يضربانه لانه معنا ايضرب الزيدان احدًا فهو مؤول بالفعلية واختار الكسائي النصب اذا
كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هندًا يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدأ
فنصب هندًا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندًا قوله ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرًا اكرمته اقول يعني يستوي
الرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر وانما استويا لانه
يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفًا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه
في كونهما اسميتين وان يكون عطفًا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعليتين
فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال
اعني زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه وقد وجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع الضمير الى المبتدأ وليس في عمرو كلمته ضمير
الى زيد وبعبارة اخرى هي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيدًا كلمت عمرًا لم يجز وبعبارة اخرى
للاخفش هي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها للشيخ وهو جواب عن جميع العبارات
ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على العجز منها ونصحيح المثال اليك
بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادًا على علم السامع انه لا يجوز
اذا كان جملة من ضمير فتصحيح المثال اذا اراد ذلك واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف
عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما يجيء في المضمر واجيب عن الوجه
الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرًا او لو قلت زيدًا لقيت عمرًا ولو قلت زيد لقيت عمرًا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف
مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب
لها واشد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال الشيخ ثم ان مثل هذا المثال الجائز عند سيبويه مستويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يقتضيه
ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير فجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب فان زدت في الجملة المعطوفة ضميرًا
راجعًا الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرًا اكرمته قولك زيد ضارب عمرًا وبكرًا اكرمته فيستوي في بكر
الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل اما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكرًا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسم الفاعل الغير
اذا لم ينصب المفعول به لم يتم مشابهته الفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصر حماره قوله ويجب النصب
بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدًا ضربته وهلا زيدًا ضربته حرفا الشرط ان ولو نحو لو زيدًا اكرمته واما اما فهو وان كانت
من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخواتها انما وجب لاجل الفعل المقدر والمتعدي في شرطها وفيها لا زم
واجب الحذف كما يجيء غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب تقديره اما يكن من شيء ولم يصر الشرط عوضًا عن هذه الثلاثة الا اذا ما عند
سيبويه ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذا ما زيد قام واذا ما زيدًا ضربته كما ذكرنا في متى حيثما
قوله وحرف التحضيض وهو اربعة هلا والا ولوما ولولا وعند الخليل الا المخففة قد يكون للتحضيض كما يجيء في قوله
الا رجلًا جزاه الله خيرًا التقدير الا ترونني اي هلا ترونني وحروف التحضيض لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء اتفاقًا منهم

بين بانه معروف وانما لهم على من علم ثم الحكيت لها على حذف القياس ومثل سهو ... او انه مبتدا ... ضمير مجهول وبه مفعول ما لم يسم فاعله والجملة خبره
والمبتدا مع خبره مضافا اليه ... جر ... الضمير ... ليس هذا القول من باب شرطية التفسير لرفع مبتدا خبره بعد كل ... الفاء ... او كما عرفت
منه انما الرفع ... وكل مبتدا او تقدر مضافا ... كل مبتدا ... ان يكون جارا ومجرورا وكل شئ مبتدا فعلوه اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل
الجر بانه صفة لشئ ... الرفع بانه خبر مبتدا ... وكل شئ مفعول لم ... الزبر ... مبتدا او خبر ... او بدل ... ومثل ... او بدل

يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى
لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون وكذا ان ولو فانه يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف ونحو اطلبوا العلم ولو
بالصين ولا شك ان التحضيض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة
عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل
وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال
كالا للعرض على ما يجئ الكلام عليه في اسم لا لنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش و
الفراء ان يكون مبتدا والمشهور وجوب النصب في نحو ان زيدا ضربته ولا زيدا تضربه في العرض قوله وليس مثل ازيد
ذهب به منه فالرفع اقول اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس منه اي من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل ولكنه ليس
مشتغل عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل وشبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او متعلقه
اي بنصب ضميره او بنصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففي قولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد
المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على ما تجوز ابن السراج والسيرافي في
مثل هذا الفعل المبني للمفعول اسناده الى مصدره مقدرا اي ازيد اذهب الذهاب به فيكون الجار والمجرور في محل النصب
فينتصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب
الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب شخص زيدا ذهب
به فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون في نحو ازيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اي اذ
ضرب زيد فضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المجرور لضميره او متعلقه في الرفع او النصب لان ضميره
او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير او المتعلق نائب عامل الاسم فينوي في ازيد ذهب او ذهب غلامه او ذهب بغلامه رافعا
وينوي في ازيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة ناصبا قوله وكذا كل شئ فعلوه في
الزبر اقول اي ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وههنا لو نصبت
كل شئ بفعلوه لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شئ ان علقنا الجار والمجرور بفعلوا وهم لم يفعلوا في الزبر اي
في صحايف اعمالنا شيئا اذ لم توقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار صفة لكل شئ صار المعنى
فعلوا كل شئ مثبت في صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه
ما اريد بقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل اي كل ما فعلوه مثبت في صحائف اعمالهم بحيث لا يغادر
صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار النصب اقول جميع
الشرائط فيه حاصلة في بادئ النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو وربك فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا
ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجئ على غير المختار تمحل له
النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى اذا جا
نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما يجئ في الظروف المبنية او يكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما في وربك فكبر واما اليتيم فلا
تقهر واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية هي كذلك لكون الالف و
اللام في الزانية مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط وخبر المبتدا كالجزاء هذا الذي ذكره مذهب
الفراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اي الزانية
مبتدا محذوف المضاف اي حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذي وعدوا بان حكم الزانية
فيما فالفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا فيخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله والا
فالمختار النصب اي لولا التقدير ان المذكوران للمبرد وسيبويه وكان المختار النصب لقرينة الطلب التي هي اقوى قرائنه وتقدير
المبرد اقوى لسلامته عن الاضمار كما في تقدير سيبويه هذا اخر شرح ما ذكره المصنف واعلم ان ما ذكره يشتغل به المفسر من ضمير الاسم
المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ازيدا لم يقم الا هو ازيدا تام زيد
لم يقم الا هو وفي نحو ازيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به
في المفسر لا في معنى واحد واقع من استيجاب المقدر مقام الضمير من استيجاب المفسر وكذا ازيدا ضربته واقع من ضربت المقدر
موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت ... لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب

ثلاثمائة

جوركمتولبرتم كل شئ فعلوه في الزبر ليس من باب ما ... على شرطية التفسير ... عطف على ... شئ فعلوه في الزبر ... عطف عليها فاجلدوا ... واحد منهما اعني الفعل الفاعل والمفعول في محل الرفع بانه خبر او بدل من المبتدا مع خبره في محل الجر بالاضافة ... مبتدا ومعنى الشرط ... السببية ... متعلق بما تعلق به ... شرط في الاشتغال ... خبر مبتدا محذوف ... وجملتان ... في الصحف ... مبتدا ... تعلق ... مستطر ... النصب ... ممتنع ... الفاء ... معنى الشرط ... والذي ... مبتدا ... محذوف

والرابع مبتدأ والقصد خبره وهو مبتدأ عائد إلى القصد ومعمول خبره وهو بتقدير الرفع جار ومجرور متعلق بعامل وتقدير مفعول مطلق اي عند تقديره او مفعول له
ايضا مقدر وهو كريه لا لا اشتباه من جهة ترو ما موصولة او موصوفة وما بعدها جملة ظرفية وقعت صلة او صفة والضمير في نصبه راجع الى الموصول او الموصوف
مع صلته او صفته في محل الجر بدخول الجار والمجرور متعلق بقوله وادم معطوف على اضمر وما بعده مفعول ما لم يتقدم عليه ومنه متعلق بجنة و مكرر حال من الحاد
ومنه الجملة عطف على ناصبه او على الفعل ومنه لبست للعطف على الاستثناء قوله تعالى يا ابانا سلسلنا الى ما نز الخلع يريد ون ويكون منه ولا يكون منه
الا الجملة ومثل ... منصوب بفعل مقدر الا ان عطف على ... مضمر ... مثل ان زيدا ... عطف عليه ... منصوب بتقدير ... تاكيد له

وليس قوله لاسم المذكور والحق بالنقض في الفعل المقدر كما نص الا المذكور قبل المشتغل به نزول المفسر فلم يبق الا اضمار
الفعل الموجب لموافقة المعنى المنفي المنقوض نفيه بالا فاما زيد في مثالنا يوافق المعنى لم يضرب الا هو وكذا ما ضرب زيدا الا
لم يضرب الا اياه فلما تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر ضمير ان للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق
به كما اي يختلفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميري كل فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين اما متصلان
او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله
ان زيدا لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا ان اعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو ولو سلطت الفعل
عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا به قدرت هكذا ان اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل بالاول
بعد الا فلا بد من تقديره موجبا كما تقدم وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال لان الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما
متصلا والاخر منفصلا فلا اعتبار بالمتصل ايضا فان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيدا لم
اعطاك اياه والهاء راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميري شيء واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيدا لم يعط الا
اياه التقدير ان اعطاك زيد اياه وان لم يضرب زيدا لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا
اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف
يجوز مع تاخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيدا لم يضرب
اياه لكان التقدير ضرب زيدا او بالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز والثاني اي الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم
يضربه الا هو اي ان لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضرب زيد والفاعل مفسر الفعل
الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين فلا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او ما الحق
به كعدمت وفقدت والا لاتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء
في بابها انظر فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيدا علمه قائما اي ان علم زيد علمه
قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز في غير افعال
القلوب ولا في غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تاخره عن الضمير لكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز
ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا جاز لك ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك
بعد جرى ذكر زيد ان اياه علمه قائما اي ان علم قائما انفصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما او نحو
ان هو علمه قائما اي ان علم علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر الفاعل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به يختلفان رفعا و
نصبا فنحو ان زيدا ضربه غلامه وان زيدا ضرب غلامه وان زيد ... فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في
ان زيدا ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس زيدا او ضربه لابس زيدا ولا يجوز كما قلنا
وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيد اي متعلق زيد فيكون المفعول في اللفظ
مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل في التقدير بل المفعول مفسر الفاعل ولا يجوز ذلك مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب
وغلام هند ضربت فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا ضرب وان ضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز وان كان اما
الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه
الا هو فتقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب
غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة
الاستثناء فيصير الفعل موجبا يبقى معنى الايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية اي ضرب
غلام زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم
زيدا يضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير المضمر وبالتسليط ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المضمر
ان زيدا لم يلابس بضرب غلامه الا هو واما المفسر الذي معه متعلقان بضميري الاسم المذكور يختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا
ضرب اخوه اباه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد اي متعلق زيد ضرب اخوه اباه وتقدير النصب
ان ضرب زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اباه وبالتسليط ان زيدا اي ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا
لابس بضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما
بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق الاول سمي به اللفظ المحذر به من نحو

اباك

اياك والاسد ونحو الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده موثر
بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف فليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقول لفظ التحذير على
ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدرا نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا
قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني التقدير اي بان يقدر اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذي
بعد اياك وتقدير اتق هيهنا فيه بعض التسامح من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يتقي بقيت بدا من الاسد
اي تجنبه ولو قال بتقدير نحو ابعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك انه ذكر مستقلا فهو عطف على قوله معمول
بعده من حيث المعنى الا ان بعد في الاول مضافا اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب
لانه في تقسيم المنصوبات الا ترى الى قوله الثاني المنادى والثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ
او ذكر بلفظ ما قبله فاعله وليس بوجه لان او هيهنا منفصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاء زيد بل
عمرو فانه جاز في المخالفة بين ما بعدها وما قبلها نقول ان مفهوم سيد ولك ان تقول او هيهنا بمعنى بل ان شئت فيكون للاضراب بلى ولو كانت منفصلة صح
عن الاول والاثبات للثاني كما يجيء في حروف العاطفة قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا انه لو قال ولا تطع
كفورا انقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن طاعة الآثم فلو قلنا هيهنا او ذكر
لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ويستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر وضابط هذا الباب ان تقول كل محذر منه معمول
لحذر او بعد او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه
مكررا معمول لبعد فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياي والشر وما فداستك ومضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والشيء المحذر اذن اما ظاهر او م
والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك
واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف
ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه يقدر في نحو اياي والشر نحني لاحذر ونحوه قال الخليل وبعضهم يقول له اياك فيقول
له اياك فيقول اذا كان قبل منك واستجابا كانه يقول احذر نفسي واحفظ وغير سيبويه يقدر في نحو اياي والشر حذرنا خطابا
كان اياك قول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في اياك والشر وقولهم لجماعة اياي وان يحذف احدكم الارنب
بالعصا اي ليذكر لكم الاسل والرماح ويحمل امر المتكلم اي لا يبعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب بعد ونحو هيا
حذفه واما الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه
واياي اياي سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو
احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى اذا دكت الارض
دكا دكا ومنعه الاخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف
عامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر
المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا والاصل
كان اصل اياك والاسد ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا اتوا بالنفس مضافا
الى الكاف فقالوا نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين
ويليه حذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجيء في باب المضمرات فصار منفصلا
ان هذا الذي ذكره تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد فيجب اضمار العامل بعد المفعول وانما جاز
اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت
بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة فيما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا
اياي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في الكلام
حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياي
ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المصنف في شرح المفصل
عند قوله جاء الله احمد فمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك نعبد اي ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف
العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك بعد نفسك من الاسد
من الاسد وفهو في هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد الاسد اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر

مقول مضارع معروف مسند الى ضمير فيه وهو انت واياك معمول فعل مقدر وهو باعد من الاسد متعلق بباعد والجملة في محل النصب لانها مقولة القول ومن زعم ان مثل اياك من الاسد عطف عليه واياك ان تحذف عطف على اياك من الاسد وبتقدير من متعلق بتقول ولا تقول مضارع منفي مسند الى ضمير المخاطب اياك والاسد مقولة القول ولامتناع تقديره من متعلق بلا تقول وهذه الجملة عطف على جملة فعلية سبقت في المفعول له ابتداء وفيه متعلق به والضمير في فيه يعود الى الالف واللام في المفعول لانه بمعنى الذي حذف ومنادى مما اشتمل على علم المفعولية المفعول به وهو مبتدا وما موصولة بمعنى الذي اي الاسم الذي وهو ــ ونه اي اسم وفعل ماض مجهول

الاسد لانك تبعد الاسد عن نفسك بان تباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه المعطوف واياك محذر منه هنا فقال الناس فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى العامل وجهة انتساب اياك الى العامل كونه مفعولا به اي مبعدا وكذا الاسد مبعد اذ المعنى اياك بعد كون بعد الاسد قوله وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من اذ المجلة المحذرة منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا معها فالذي بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اي بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصول طويل بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا وهو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر من ان التي هو مع الجملة ركني واحد وكذا ان لانها مصدرية وبعد حذف الحرف صار ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا نحو الله لا فعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اي من ذنب وبغاة الخير اي بغوا له وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف حرف الجار من اياك من الاسد اذ لم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت حذف فيه ثم لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت واما في قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاما الضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد اي المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تماري فحمل في جواز حذف حرف الجر مما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابي اسحق او يدعى ان الواو في المحذر ــ مع وقد ترك المصنف بابا اخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكرر او معطوف عليه بالواو مع معطوف المكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثل هناك وان لم يتكرر بخلاف من العطف فالخلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع قوله المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت ولحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في المحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير في يعني ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وما ينصب بتقديره وشرط نصبه تقدير في واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقول هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور قوله وشرط نصبه تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامها ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على الاصح اقول ظروف الزمان كلها يعني مبهما وموقتا تقبل ذلك اي تقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين الزمان والوقت منه ماله نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظرف المكان ان كان مبهما قبل اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمقدر ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وتلقاء وما هو بمعناها وبتثنيتها جانب من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار كما قال سيبويه من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وتكلف المصنف لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما يثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ

داخل

مفعول اي مدلول لمتعلق

به والضمير في منه يعود

اي باعد فعل مفعوله

لم يسم فاعله وعلى كونه

نعت له ومن بيانية

زمان يجوز ههنا ــ

عطف عليه بالموصول

الموصول مع صلته ــ

خبره وجاز ان يكون له

الجملة خبر القول المحذوف

وقع لا حاجة الى جره ــ

وشرط مبتدا مضاف ونصبه

مضاف اليه والضمير في نصبه

يعود الى المفعول فيه

تقديره خبره مضاف وفي مضاف

اليها بتاويل الواو اسم له

ظرف الزمان مثل شرط

نصب وكلها تاكيد له

تقبل مضارع معروف

والمستتر فيه عائد اليه

الظرف وذلك مفعول به

والجملة خبر لظرف الزمان

ظرف المكان مبتدا وان كان

مع اسمه وخبره جملة شرطية

جزاؤه والا فلا جملة شرطية

ايضا عطف على جملة شرطية

سبقت صلتها ان تكون

ظرف المكان مبهما فلا يقبل

النصب في

اي مبهمها وموقتها

كحين

ومعظمهم مبهما ماضيه

ماض مجهول كالمبهم مفعول

ما لم يسم فاعله مبهما

وبجانبه ودونه

الحسين والست

مثلها

وفي جوفه وتكلف

فيعمل ما من مجهول و عليه متعلق بجل والضمير في عليه يرجع الى المبهم ويعتد مفعولها لم يسم فاعله ولم يظهر فيه الرفع لان النصب لازم له الا عند دخول من وعلى وى عطف على
ونشبيهها بالمكان والضمير في شبهها عائد الى عند ولدى وبابهما متعلق بحمل على طريق التعليل ولفظ عطف على عند ومعنى بمنزلة ... اكثرية التعليل بحال
ما موصولة وبعد دخلت جملة ظرفية وقعت صلة لما الموصول مع صلته عطف على المبهم والمعنى وحمل على الجهات لفظ مكان لكثرة الاستعمال او الشيء الذي ثبت بعد
لكثرتها ايضا ومثل من كرم ودخلت الدار جملة فعلية وقعت مضافا اليها وعلى الاصح خبر مبتدأ محذوف هو مواه يحمل ما بعد دخلت عليها على القول الاصح

داخل فيه فان المكان لم يصر مسمى بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس الى الذي هو امر خارج عن مسماه وقال الموقت ما كان
له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها
اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالابنية في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام
ويمين وشمال ونحو ذلك فان هذه الاسماء يطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله
ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا البعض الذي اوله ميم زائدة من اسم مكان لانها ثبت
مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من
هذا الجنس فلا تقول قمت مضربك وقمت معرضك بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل في ذلك بان نقول اسم المكان الا
ما يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب
به على الظرفية المختص من المكان كدخلت وتنزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها والاول
ينتصب ايضا على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمثوى والمسكن والمقيل والمبيت
يقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت ماواه وسددت مسده ويتصب ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار ... لم يشتق
مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان و
قعدت مسكنه قال تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا امنت مبيته وابتت مقشاه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينتصب
فلا يقال كتبت الكتاب مكانك وحدت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك منزل فلان وقال الاكثرون من
المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا
حمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب انتصابها لمشابهتها الجهات في الابهام قال المص
وكذا حمل لفظ مكان على الجهات الست لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام فيه في لفظ مكان بل لكثرة استعماله
كالجهات في منه تخفيفا فلا ينبغي للمص هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا نقول كتبت المصحف
مكان ضرب زيد كما قد مناه وينبغي على قول هؤلاء الاكثرين ان يحمل المقادير المسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في
الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما والمبهم
فيما لا ... واعلم انما انتصب للفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلوله فطرد النصب في
مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له
من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والعدد
ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه
ونمت مبيته فلكونه مقتضيا للمصدر معنى الاستقرار في ظرف فهو مشعر بكونه ظرفا للحدث بمعنى الاستقرار كما ان ...
ظرف لتضمنه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا يجوز انتصابه على الظرفية الا بما فيه معنى الاستقرار واما قول المص في الشرح لما
كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو معنى الظرفية لانها الاشتراك في لفظ المعين وذلك لان الفعل يدل
على المعين لكن من الا زمنة الثلاثة لا على المعين المراد ههنا اي المحصور الذي له نهاية كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما
كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه مطلقا بمعنى الظرف وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان الدلالة ... الا
اللفظ على الشيء لدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق
لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل ... ونحوها
بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان نحو دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما
كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر
اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا
مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزم معها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا
ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا انفسهم وقولك
نزلت في الخان وكون مصدر دخلت الدخول والدخول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا
يرجحان كونه لازما لكن فيه قال على الاصح واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله
فلا بغينكم قنا عوضي عارضا ولا قبلن الخيل لابة ضرغد اي في قنا عوارض ... وفي ... ومثله قوله لدن بهز الكف يعسل

متنه فيه كما قيل الطريق الثعلب ويكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياس نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة الشغاف ولا باس ان نذكر بعض ما احتمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة فان كان نكرة استغرق الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يمكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت فا لا تريد جميع ايامه ولياليه فالذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاولى من رمضان او لا معدودا كان كيوم الجمعة ولا كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها ويكون في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان تعين التعميم فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت كذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد فما لا يصلح الا جوابا لمتى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جوابا لكم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لا يصلح الا جوابا لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعم يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل بشرط الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر واخواتها اذا لم يضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار ولا بد ان يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوه جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر يستغرقها السير واذا اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فبها ونعمت والا فلا فرق بينهما من حيث المعنى لانك كما تقول سير عليه الثلثون يوما قلنا لم يتعين العدد مع اختصاص الزمان بما يمنع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاولى من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر متى بالى وحتى ايضا ويجر ابن بالى ايضا مع عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما نحو جئت من عندك وهي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره بمن من الاول اكثر الظروف المبنية نحو وما كان ذا وذا على تفصيل يأتي في الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجيء في المركبات وقد يجيء اذ وحيث متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته وقوله تعالى بعد اذ انزلت ومنه من المعرب بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا غبوق وذا صبوح فهذه الاربعة بغير هاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها يلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرة التصرف كما يجيء في الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات ومعنى ذات مرة واخواتها يجيء في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اي فراقا بعد ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم ياتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم ياتيه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكرة وسحره وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت ليلك ونهارك وغدوة وبكرة يكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما سيجيء حكمهما فيكونان اذن متصرفين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا اداة تعريف كهذه الظروف المعينة لازما لطريقة واحدة اعني الظرفية تنبيها على مخالفته لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا باللام ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تنصرف ومعرفة هذه الاسماء بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم المهمة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد

منه اذا لم يكن مضافا ولا معرفا بلام العهد سواء كان علما او لا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول بل وجد سحر
من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم
انه تعين عنده متضمن اللام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكرة
وعشية وعشاء ونهار وليل معينة فانها منونة اتفاقا الا انه زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق عند
القائم عتمة ونحوه معينتين يجري في منع الصرف لانه سماعي والاولى لمن اراد ان يتبعها الا منونتين في كل ما ثبت ترك تنوينه من هذه
المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما العلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه واما غدوة وبكرة
فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع من يوثق
به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يوم او غد ولكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كان ذلك على [illegible]
كالجي فيقدر العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون علمية ولا آلة
تعريف وتعينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة وعشية وغيرها فلا
يثبت اذن عدم تصرفها فهذه الظروف الثلاثة العشرة المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم يكن معينة
متصرفة نحو صيد عليه غدوة واذا تصرفت واردت تعينها فلا بد فيهما من اللام او الاضافة تقول راتبه عند السحر الاعلى ولا الفرق
عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظرف وعدم انصرافها فتقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم يكونا
معينين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين كما يقول لقيته العام
الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فيمنع الصرف في الحالين فهي في غير التعيين كما يقول لقيت اسامة وان كنت لقيت
واحدا من الجنس غير معين وقد يجي الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنوية واذا لم يقصد
تعيينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال نعم ولقد صبحتهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة وبكرة فهما منونتان لا
لا غير لان كلا ورب من خواص النكرات والاغلب في اعلام الاجناس ان يكون موضوعة اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة
وثعالة وجيل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك
هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرا بالغدوة والعشي قال سيبويه
والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في الجنس وفي البنية كان يلزم محمول على [illegible] في حذف
الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة
ولقيته الفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهي علم الجنس كما تقول لقيته ندرى ولقيته في الندرة اي في الندرة
وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية
منونة على كل حال قال السيرافي حكاية سيبويه بلا ترد وهي غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اريد به عشية يوم بعينه لما
ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة [illegible]
وحولي واحوال والتثنية [illegible] كما في قوله ثم ارجع البصر كرتين وكذا ههنا واخواته وبدل ومكان بمعناه [illegible]
وشمال كثيرة التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا ذات اليمين وذات
الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا [illegible] اذا لم يركب واما حيث [illegible] ودون [illegible]
قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق [illegible] وسطها [illegible] متصرف [illegible]
التي يجعل قدام معنيان [illegible] واحد [illegible] متصرف وذلك [illegible] اسفل [illegible] دون زيد اذا كان [illegible]
مرة [illegible] فوصل الى [illegible] قبل الوصول الى [illegible] يتصرف [illegible] بهذا المعنى [illegible]
الاخرى [illegible] ولا ينصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله ثم اتخذ من دونه [illegible] الى الالهة اكتفى بهم ولا اطلب
الله الذي هو خلقهم [illegible] قد اسرى المكان تعالى الله عنه ومما يلزم الظرفية عند سيبويه [illegible]
مقام نحو قوله [illegible] يوم [illegible] اي [illegible]
خاصة النصب نحو قولك سير عليه [illegible] من [illegible] قريب [illegible] سيبويه فانهم اختاروا في [illegible]
المذكورة الظرفية ولم [illegible] واتما اختير نصبها [illegible] ان يكون [illegible] الذي هو اظرف المنصوب واما
عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسماعي [illegible] الكلام نحو [illegible]
وسير عليه [illegible] اي [illegible] ومثل [illegible] اي [illegible]

وينتصب بنحو ضرب مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى المفعول فيه وبعامل جار ومجرور متعلق بينتصب ومضمر صفة لعامل وعلى شريطة التفسير حال وجار ومجرور وعامله
على يعامل والمفعول مبتدأ ومجرور محذوف اي منه المفعول وله متعلق بالمفعول والضمير فيه يرجع الى الالف واللام الموصولة بمعنى الذي وما موصولة وفعل ماض مجهول
متعلق به والضمير لاجله متعلق به والضمير عائد الى ما وفعل مفعول ما لم يسم فاعله ومذكور نعت له والجملة صلتها والموصول مع صلته خبر مبتدأ محذوف وهو
مذكور وهو المفعول له ومثل خبر مبتدأ ضربته فعل وفاعل ومفعول به وتاديبا مفعول له والجملة في محل الجر بالاضافة وقعدت عن الحرب جبنا مثل عطف عليه وخلافه

وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اعتبار مضاف وذلك لما بينهما من
التجانس يكون كل منهما لون الفعل ولذلك ينصب الفعل بمبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان وما قولهم كان ذلك مقدم الحاج
فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان وقد يقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقايعه
وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو مشيت غلوة سهم وبعيت قيلتنا ابناء اي مسافة غلوة سهم
وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الزبير حضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضاف الذي
هو مصدر قائم مقام مضاف الذي هو حين نحو لا آتيك السمر والقمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج
اي وقت صياح هذه الدجاج واكثر بعضهم بكرت لانما ليت بالبكور وقال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا
به فحينئذ يسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظة في قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله
بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على زعمهم متوسعا فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل
فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثلثة محصور فلا
يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس
فعل متعد الى اكثر من ثلثة وجوزوه في الناقص نحو يوم الجمعة ليس زيد قائما هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف
متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف في اللفظ والمعنى على
ما كان وكذا المفعول له هو ايضا في الحقيقة مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه لقلتها بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما
مثل ذنبا في قولك استغفر الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر اعني في واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر
قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلثة فلا يقول لا في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا وقمت عمرا وانما
كان قياسا في بابي المفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما القوية الدالة على الحرفين المقترن بين فعليهما فقررنا المفعول فيه
والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المصنف في نحو يوم الجمعة صمته انه ضمير لا
يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظ هذا ليس بظرف اتفاقا بل
صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل ليس بمفعول فيه والا انتصب المضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا
او مفعولا فلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به ولا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب
زيد وكذا في سارق الليلة فنقول في اضافة الصفة الى الظرف فكما كاضافتها الى المفعول به تكون غير محضة بالشرائط
المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كمالك يوم الدين كما يجي واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به
بمعنى اللام فهي محضة الا ان المضاف الى المفعول به الذي كان منصوبا بنزع الخافض باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اي حاجتي
اليها فهي في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشي بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقبل التلف وليس
بمعنى في كما ذهب اليه المص على ما يجي في باب الاضافة قوله وينتصب بعامل مضمر على شريطة التفسير اقول اعلم ان انتصابه
بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او ممتنعه كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من
قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وقد جاء مع القرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اي كان ذلك حينئذ واسمع الآن والثاني كما في المنصوب
على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا فما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة
سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة فيه اذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سر فيه ولا تسر فيه ومثال
ليس المفسر والصفة نحو كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه
ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت
عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر وقوله فعل مذكور اي مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في
المفعول فيه قوله مذكور احتراز عن قولك عجبت من التاديب فان التاديب فعل له
الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك عاملا فيه فالحق ان تقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا
في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان بقولك يعجبني ضرب وقد اعجبني التاديب
وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المص مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما في ضربته
تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل
كما في قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلاح حالك وذلك لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل

وشرط نصبه تقدير اللام اشارة الى شرط نصبه تقدير في الوجود بما قاله المصنف فيجوز مضارع معروف ومجهول اي حذف اللام عنه وان ظهر فيه مضافا كان من الفعل الناقصة والمستتر فيه اسمه عائد الى المفعول له وفعلا خبره والفاعل الفعل جار ومجرور متعلق به والمعلل نعت له ومقارنا عطف على فعلا او ان يتعلق بمقارنا والضمير فيه يرجع الى الفعل والمعلل ومقارنا الى الفاعل في الوجود متعلق عليه

وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة الغائية وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم في ضربته تأديبا وان الضرب علة التأديب انما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلل نحو ضلت هذه العلة قوله خلافا للزجاج فانه ذهب الى ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تأديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتأديب مجمل والضرب بيان له وكانك قلت ادبته بالضرب تأديبا ويتوهم ان نفي الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيانا للجبن ولا نوعا من القعود جبنا الا مجازا وكذا قولك جئتك صلاحا لحالك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجيء او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثل قعدت جبنا جبنت جبنا اصلاحا على حذف المضاف وهو تكلف قال المحقق رادا على الزجاج معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذي بمعناه وفي رده نظر وذلك ان ضربته تأديبا ايضا يفيد معنى التأديب مع ان الاول مفعول اتفاقا دون الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا وجئت وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه والجرمي يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التي يكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله يحذر الموت بحاذرين الموت فيكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله وترعل المحبوب الهول من تهوره المهبوب الا ان يجعلهما مصدرين لحالين المقدرين قبلهما اي زعلا زعل المحبوب مهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك وجهدت جهدك على ما يجيء في باب الحال ومذهب البصريين اولى من الباقين لسلامته من الحذف والنقل بالكلية من غير ضرورة قوله وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود اقول يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولاكرامك الزائر في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما هو يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان فعل له المجيء لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط بحذف الصحيح وهو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشيء واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو جئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فراقك او بالعكس نحو جئتك صلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا للمجمل كما في ضربته تأديبا واعطيته مكافاة فليس هناك حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في الزمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافأته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته للتأديب لكن لما كان بما هو العلة اعني التأديب لم ينتصب عند النحاة لعدم التشارك في الفاعل في الزمان اذ لا يمكن الاجلال هذا الاثر كيف يقارن الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان توقد من زنده لم يتم التثقيف منها النوى وانما انتصب مثل المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو ههنا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والذي يدل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية وانجازا للعدة ولاهم ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما لا يكون حالا من الفاعل وكذا انجاز العدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبوب والهول من تهور الهبوب فانه ليس هذا الانواع لا الفزع والنور ليس بفزع بل هو فزع وكذا لا يشترط عدم المقارنة في الزمان قال في التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اي حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا شركا في الفاعل كما ذكرنا والمصنف تقدير في شرطين في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لانه قول في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه مقصودا باللام ويجوز انه وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب

مطلق

[illegible]

والمفعول معه مثل المفعول له في انه معه ذكر حرف جر ... وهو مع ... وهو المفعول معه المذكور بعد الواو المذكور متضمنا الى الواو والمصاحبة متعلق بمحذوف وهو
مستعد نعت الى معمول وهو مفعول في الفاعل من نحو فعل مجرور بالتضامن لفظا خبر بان المقدر او معنى عطف عليه الجملة صفة لفعل جاز ان يكون لفظا تمييز من فعل
فعل في شأن المفعول معه ... بعد لو ... المصاحبة معمول فعل لفظا كان او ... واوا او من حيث اللفظ والمعنى حرف شرط والفاء التفسير ما سبق وكان ماض معروف
وهو فعل الشرط

قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل اي مقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل مثلا شيء لا ينبغي ان يكون حامله
على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تقتضي الجواب اي ان الوجوب تقدم الحامل موجود ممنوع
وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولكن لا ينفعه لانه ينتقض بما قال بجواز نحو جئتك اصلاحا لامر لتضربه تاديبا
اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف مضاف اي ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا نحو نايم جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكراما
لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل نحو جئتك سمنا وانما فظاهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر والمضاف فنقول
المفعول له على قسمين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان
يتقدم على الفعل تصورا اي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئتك اصلاحا لما قال المص وانما شرط بجواز
حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجي جامعة للشرطين مضارعة مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية
والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها وبعضهم الى ان باقيه وجوب
تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز بيت العجاج قاض عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن
شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعم حذر الموت وقال الجرمي اذا اتجر باللام وجب تعريفه فلا يجوز جئتك لاكرام لك ومنعه
الاندلسي وقال لا اري منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز كونها بيانا بنكرة فوجب انتصابه
مثلهما والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعم فبظلم من الذين هادوا حرمنا والباء السببية ههنا كاللام قال المالكي اذا
حصل الشرائط فجر المقرون بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف هذا قول والاولى ان
يحال ذلك على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى قوله
لمصاحبة معمول فعل احتراز به عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ونعني بالمصاحبة
كونهما شاركا لان ذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اي
وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم ان
يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا
معطوف اتفاقا لا مفعول معه ويتنقض بما قالوا نحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك والمختار
عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل بما بعده عن العطف الى النصب
نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاءني زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل مجيء احدهما قبل الاخر
النصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي
هو الاصل اظهر قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب
نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا
لان المعنى ما تصنع اقول اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما
وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف الذي فيه معنى الجمع كما يجيء في بابه فناسب معنى
المعية فالواو لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها و
جوز ابو الفتح تقديمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خلال لست عنها بمرعوي والاولى المنع
رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قالوا في الظرف خبر المبتدا
والاولى احالة العمل الى العامل اللفظي ما امكن اذ العامل المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت
جاء البرد ولابس الطيالسة وصاحب الطيالسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس
الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع لما نصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه
نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطي النصب
ما بعدها عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا
نحو كل رجل وضيعته قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد و
عمرو انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه رجح الاصل الذي هو العطف لا انه ممنوع لان ههنا داعيا
وهو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت انا وزيد
عند عبد القاهر واجب وذلك لان تاكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب العطف وهل يشترط في نصب الاسم

الفعل اسمه ... لفظا او
معنى الملفوظ او مجرور محذوف
وهو مذكور لفظا ...
اي في اللفظ جار ماض
معروف في العطف عليه
هذه الجملة عطف على قوله
فكان الفعل لفظا او ...
اي والحال الفرق ... العطف
على معمول ... مبتدا خبره
محذوف ... العطف
والنصب ... هذه الجملة ...
وتعين ... الشرط ... لفظا
فعل ... مثل ...
وجب فعل ... وانا
تاكيد ... وزيدا بالنصب
مفعول معه ... العطف
على انا والاولى ... العطف
جملة شرطية وتعين النصب
جملة جزائية ومثل ...
وجب فعل ... فاعل
مفعول معه والجملة في محل
الجزاء الاضافي وان كان ...
وجاز العطف مثل قوله
فان كان الفعل لفظا ...
العطف في الوجه ...
ماض معروف العطف ...
هذه الجملة جزاء للقول ...
كان معنى ومثل ...
استفهامية مبتدا ...
جار ومجرور ... وعمرو
عطف على ... الجملة في
محل الجزاء ... تعين
النصب ...
ومثل ما لك مثل ما لزيد
في ... مفعول معه
... وما استفهامية مبتدا
وشانك ... مفعول
معه ... معرف
... الشبهة ...
... ما ...

على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على صاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس
الى السارية وكذا لا يجوز ضحكت زيدا وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجاز غيره استدلالا بقولهم
ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجري النيل لما اقترن بما يصح منه السير
كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال وقريب منه قوله تعالى فمنهم من
يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذف فعل يجري في المعطوف كقوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها
ما قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله
تعالى ذو مرة فاستوى وله ان يجوز العطف في هذا المثال لان استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا
ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليس الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس
يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب
في العلم بماله والتقدير لا محالة فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا
المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب
المضاف اليه نحو ثالث عشر وثالثة عشر على ما يجيء في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت
ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم باصلاحه ومثله قولهم انت
اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعله يجزيك عليه لما علمت من تركه مكافاة المجرمين فانت وربك
اي انكما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعو عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف قال
عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك بحالك فهو عنده على حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك
وكذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت
اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وجمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا واجب وذلك
مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع
كما يجيء في باب العطف قوله وان كان الفعل معنى اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ شيء
به قوي او لا فالاول نحو مالك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى شغلك و
صنعك فهو بمعنى المصدر الذي فيه الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويل لك وويلك وويل
لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط وامرأ ونفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو
بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول
نحو مالك وزيد وعمرو فيهما وما شانك وزيد وعمرو قال المص العطف واجب فيه لانه هو الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس فيه
لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس بضرورة قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان
لم يكن ضرورة وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب الا ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب فيه
والثاني نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا لجعل الضمير كالظاهر المجرور فالكوفيون يجوزون في السعة العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل
مضمرا في السعة فقال المص ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على
ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو الاولى لوروده في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة و
النصب في مثل هذا اعني ما شانك ومالك وزيدا وما شانك وعمرا بعامل اوجبه الاكثرون على انه بالفعل المدلول
عليه بما شانك ومالك اي ما تصنع ونحو ذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار والمصدر وفيهما
معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا لك واباك لفوات الاستفهامية وقال سيبويه
تقديره ما شانك وملابستك زيدا ومالك وملابستك عمرا وما شان زيد وملابسته عمرا فهو مفعول المصدر
المقدر وقال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا املا تراهم يعني ان سيبويه
لا يريد بتقديره ملابستك ان الاسم منصوب بهذا الاسم المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول
وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الاخر كما يجيء في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذا تبيين
المعنى فقط لا لان اللفظ مقدر به ما ذكر وقال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة

على

[illegible] يسير بمعنى يجري [illegible] مع المعنى الحقيقي والمجازي [illegible]

والحال ما يبين هيئة الفاعل، الحال مبتدأ وما اما موصولة اي اللفظ الذي او موصوفة اي لفظ ويبين فعل ماض معروف مستتر فيه فاعله عائد الى ما وهيئة مفعول به مضاف والفاعل مضاف

اليه او المفعول بعطف عليه والموصول او الموصوف مع صلته او صفته خبر المبتدأ او مبتدأ محذوف خبره وهو الحال وما يبين لفظا هيئة الفاعل او المفعول

بيان او معنى عطف عليه وحال منه بمعنى الملفوظ اي حال كونه ملفوظا او مقدرا وتحو ضربت زيدا قائما وضرب فعل وفاعل وزيدا مفعول به وقائما حال من الفاعل الملفوظ او المفعول

الجملة في محل الجر بالاضافة وزيد مبتدأ وفي الدار خبره وقائما حال من فاعل فعل مقدر دال عليه الظرف تقديره زيد استقر في الدار حال كونه قائما وهذه الجملة معطوفة على جملة

وعند استبدل ونحوه

عليه لا مالك وما شأنك اذا جاء بعدهما نحو زيدا دل على ان الانكار انما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو

بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان شأنك

وما كان لك وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت ما لك تلابس زيدا والواو دال على معنى لابس وانما ارتكبوا

هذا تفاديا عن الزام سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر لانه منها نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين

الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدي ما هما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجمع والقسم الذي لا يكون في لفظ وشعر

بالعامل قوي نحو ما انت وزيد وكيف انت وقصعة من ثريد وما انت والفخر فههنا العطف اولى بالخلاف وان قصد

المصاحبة لعدم الناصب ضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية قال سيبويه

اذا انصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه تقدر كان لان ما الاستفهامية يكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما

ههنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق به ورد المبرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيص ما

بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتقديره التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن لتسهل الايجاز والتمثيل

وقول الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان تميل ميلا اي ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في

لحاف اي كنت واياه في لحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل لما

فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه

لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو قوله كل رجل وضيعته وانت وشأنك فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل

ومعناه واجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاذ ويجب على مجيز النصب اظهار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته

فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه وهذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على

عامله اذا تأخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت فقول العامل في الجماعة

واياه كالذي وفي لحاف وامتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر ولما وقع بعد المفعول معه حال

ما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا كالاخوين فحكمه مطابقة ما قبله حكمه او وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعده

المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت وزيدا كالفين نظرا الى المعنى والى ان اصل الواو العطف ومنع ذلك ابن كيسان

وفي كون المفعول معه قياسيا خلاف ذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسيا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله

تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب

شركاءكم بمقدر اي واجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قوله الحال ما يبين هيئة

الفاعل او المفعول لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما قال المصنف لا يدخل فيه النعت

في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحد دلالته على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل

لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة

خبر المبتدأ لا هيئة الفاعل بل انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم لبيان هيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف

الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا ورأيت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت

رجل قائما او نحوه لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول للقائل ان يمنع ان الحد ورد بلزوم ان يدل على كل ما يذكر

في حده بل يكتفى فيه بما يذكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم

انه موضوع لبيان هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لا في حال الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل

مطلقا لا في حال المجيء فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية بلا ضمير ذي حال نحو قوله يقول وقد تر الوظيف وساقها

الست ترى ان قد اتيت بمؤيد وقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال عن المضاف

اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين

وقول الشاعر كان حواميه مدبرا خضبن وان لم يكن تخضب وقوله عوذ وبهثة حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفا

يتلهب واما قوله تعالى النار مثواكم اي موضع ثويكم اي ثواكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد مجردا فالمنصوب فيهما حال

من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجيء الا اذا كان المضاف

فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كانك لو قلت بل نتبع ابراهيم تم الكلام بل نتبع ملة ابراهيم جاز فكانه حال

من المفعول واذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال من المضاف اليه هو الحال عن المضاف

وعاملها معنى الفعل اي حال الضمير وعامله في الحال والفعل خبره او شبهه اي شبه الفعل عطف عليه وشرطها اي معنا معنى الفعل عطف عليه او معنا مبتدا ان تكون ناقصة والمشهور بها ...
ونظر

كما في قوله تعم دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال مما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو
عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشيء اصله
وكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حواميه مدبر اي يشبه حواميه مدبر اذ كان
حال من الفاعل او المفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا والاولى ان يقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما
حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء الكلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول
او بما يجري مجراهما فبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركبت وزيد راكب مع ركوبه غلامه اذا لم يجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول
مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه المصدر ويخرج النعت بقولنا
يتقيد تعلق الحدث بالفاعل والمفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراهما يدخل
حال الفاعل او المفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا من جنب صفحته على ما يجيء والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون
في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف مما مر ويدخل في الحد الحال نحو قوله يقول وقد ترا الوظيف وفي قوله وقد اغتدى والطير في
وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة كما يجيء شرحها فقولنا غير حدث احتراز عن المنصوب في نحو رجع
رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا
قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان يجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول
وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم يقدم فهو عن المفعول
واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا
منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كانت قرينة يعرف بها صاحب كل
واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد بجنب صاحبه نحو
لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل الحال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا
والمصعد زيد وذلك انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل
اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول
على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال وانا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا وجوز الجمهور وهو الحق
ان يجيء لشيء واحد احوال مختلفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعم اخرج منها مذؤما
مدحورا كما يجيئان في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان نحو مدحورا حالا
من ضمير مذؤما واستنكر مثله في المتضادة فعنا هما مطرا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين
مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت القوم اليوم امس بلى لو عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالته على تكرار
الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط
الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعم مذؤما مدحورا او متضادين في محلين ممتزجين كما في اشتريته
ابيض اسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا باس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب
اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجيء في اسم المبنية نحو جاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا ويندر
افرادها نحو جاءني زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال من الفاعل والمفعول اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول
اللفظين اما المفعول المعنوي فنحو شيخا في قوله تعم هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر مبتدا وهو في المعنى مفعول لما دل هذا اي انبه
على بعلي او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد
اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا يفسر باشبهه خارجا لان المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المص
في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي
لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا من الفاعل اللفظي وليس يجوز كون
الحالين في المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف عاملي الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه يعني بشبه
الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط
منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه ونحوها اما زيد قائما عند من جوزها
التنبيه في من اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما

السرور ... بالنجوم ... والمراد ...

وشرطها اي شرط معنى الفعل عطف على لو معنى ابتداء ان تكون فاقتصر المسترحمة معه نكرة تحضر في الحال بمعنى المبتدا وصاحبها معرفة غالبا وجنبوا لفظ في صاحبها
وغالبا نصب على الظرفية اي في غالب الاحوال او على خبر يكون المقدر اي يكون هذا الحكم غالبا او ارسلها فعل وفاعل مفعول به والعراك حال من مفعول بمعنى معتركة ومعنى
الجملة في محل الرفع بالابتداء بالتاويل ومررت به فعل وفاعل مفعول به ووحده حال من فاعل ومفعول بمعنى منفردا ووصفه الجملة ايضا في محل الرفع بانه عطف عليها ونحوهما
عطف عليها ومتاول خبرها واصلها او العراك ووحده في ارسلها العراك ومررت به وحده متاول بكذا ثم اقتصر عليه

حرف التمني والترجي نحو ليتك في ثاني الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا عاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحال بل العامل هو الخبر الموطئ على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا الينا زيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو بد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما شانك واقفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول وقد تعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا نحو لعل وكان وينتقض ما قال باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال ونحو وان يشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى الحالة ذلك الى استعمالهم وان لا نعلله قوله وشرطها ان يكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده متاول فانما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من امثالها اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين فيه ذلك الحدث فلو جعل هذا اول لمعرفتها الا ان التعريف عبث ضايع ولم يأول النكرة ذا حال لان غالبيته على خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها اذ ليس لا غالب قوله وارسلها العراك هذا مثال تعريف الحال في الظاهر ونقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر او غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك ومعرف بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيها قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة والوحدة مصدر وحد يحد نحو وعد يعد وحدة وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم كلاهما بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتداه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود كانه عهد منه انه لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعم وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلما حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدا من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها العراك صدر بيت للبيد ويروى فاوردها العراك قال فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال يصف الحمار والاتن والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخالا ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اي اوردها مرة واحدة ولم يشفق على انه لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحمة واما قولهم جاءوا قضهم بقضيضهم فالاولى ان نقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مع مقضوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاولى فيه ان يكون قضهم مبتدا وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى في ثم نحي عن الجانبين اعني قضهم بقضيضهم وفوه الى في معنى الجملة والكلام لما فهم منهما معنى المفرد لان معنى فوه الى في صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاها لفيك سواء وكذا ينبغي ان يقول في يدا بيد اي ذو يد بذي يد على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاة شاة بدرهم اي شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امراة اي كل رجل كقوله تعم علمت نفس ما قدمت اي كل نفس وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان اي كل شاة فنصب ههنا الجزآن لقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان ياتي به على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتدا التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ ووجهه انه لم يحذف المضاف اليه منه لئلا يبقى الاسم المعرب على حرف واحد وقد جاء فما الفم قال المتنبي وقبلتني على خوف فما لفم فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف وهذا شيء قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم

وان عدم شرط وهو اتحاد عامل الشرط وصاحبها اي صاحب الحال المعرف نكرة فجيز فيه ويجب ماض معروف وتقديمها اي تقديم الحال عامله والجملة وتعين جزاء الشرط فلا يتقدم مضارع
معروف والمستتر فيه متعلقا بها ان الحال على العامل متعلق به والمعنوي نعت له ويجاوز الظرف خبرا مبتدأ محذوف تقديره وهو اي عدم تقديمها عليها ثابت بخلاف
الظرف حال والمعنوي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي مما كونه ملتبسة بخلاف الظرف فخالفه للظرف ولا على المجرور وعطف على العامل وفي الاصح خبر مبتدأ محذوف هو اي
عدم تقديمها على المجرور على القول الاصح ومتعلق بتقديمها المقدر بعده لا اي ولا يتقدم الحال على المجرور على القول الاصح

بقضيضهم اما على التأكيد على ان يكون اصله جاءة فيعطي جزؤها الاول اعراب جميعها ليسر وتها بمعناه كما ذكرنا في الحال او على البدل
اي جاء قاضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اي لا مع غيره فهو في المعنى مثل معا في قولك
جاؤا معا كما ان في معا خلافا اهو منتصب على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان واحد وكذا الخلاف في نحو وحده
في نحو جاء وحده اهو حال اي منفردا او ظرف اي لا مع غيره وجاء وحده مجرورا في مواضع محدودة فريع وحده ونسيج وحده
اي نسيج وحده وهو في الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش وحده و
عيير وحده ورجيل وحده في المعجب برأيه وتقول جاء في وحده اي على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد و
التذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المضاف واما باللام نحو قولهم
مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امرأة جماء المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق والغفير وهو الستر بمعنى
الغافر اي الساتر من بكثرتهم وجه الارض ويحذف التاء من الفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى ان
رحمة الله قريب وهو صفة الجماء اي الجماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت
ثمة قلت لا يعنيني ويقال ايضا مررت بهم جماء غفيرا وعنهم قولهم ادخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه وآله وسلم يذهب الصالحون
اسلافا الاول فالاول اي مترتبين واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول و
اما بالاضافة نحو جاءني الرجال ثلاثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة هذه الاسماء المنتهية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة
عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجيء وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها تأكيد له وربما
عومل بالمعاملتين العدد المركب نحو جاءني الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجيء في باب العدد
وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في وقال الكوفيون هو مفعول به اي جاعلا فاه الى في وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من الى
من فيه الى في فلا يقال ماشيته يده بيدي ذكره خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين ع في صفين فما بالنا امس اسد
العرين وما بالنا اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اي مثل اسد العرين ومثل شاء النجف ويجوز ان يؤول بشجعانا و
ضعافا بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه في جهدك ونحوه قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اقول اعلم انه يجوز تنكير
ذي الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه وآله بين الخيل فاتى فرس له سابقا وكذا تقول مررت
برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى جار رجل مختالا او سبقه نفي او شبهه نحو قوله فما حل سعد غريبا ببلدة و
قلما جاءني رجل راكبا او نهي او استفهام ونحو ذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب
المبتدأ او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبين او تقدمت الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه يؤمن
اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تأخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشتبه في حال انتصاب
ذي بالوصف في نحو رأيت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية موحشا
طلل قديم فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار
زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزمه كون الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها جوز كون
لمية عاملا في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء على مذهب سيبويه اي ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال
ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل
في الحال ما ليس مقيدا به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد اي ضربته قوله ولا
يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور في الاصح اقول قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا
الجار والمجرور فعلى ما قال المص ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى
ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك على مذهب من قوى
الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدأ فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال
فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي
فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اي المبتدأ اما في نحو
زيد قائما في الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبها
وان لم نجوز ذلك وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما
صاحبه نائب عنه اي زيد اما نحو زيد في الدار قائما زيد وفي الدار زيد قائما فجائز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا

العجارا

او جارا او مجرورا ولقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظرف
حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيره فيه نحو ان الينا ايابهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال
نحو ان الينا ايابهم والعامل فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فالخلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل
جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل وكأن ونحو اما انت وحرف التنبيه واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب
ونحو مثل وغيرها واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهتها الفعل لعدم موافقتها له في التركيب وان اشبه بعضها الفعل
لعدم التصريف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا تقول راكبا احسن بزيد فاعطف بمثل الجامد وكذا الصفة المشبهة
لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل يقتضي بجواز تقديم الحال عليه او
اضعف من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل لانه لا يظهر رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شرط كما يجيء
في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما اخير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما ففيه الكلام
عليه عن قريب واجاز الزجاج ان يقول درهمك موزونا درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير
درهمك في الخبر او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال [illegible] الكافي وقلت كدرهم عبد الله لجاز
ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك والاولى المنع مع
الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل
الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان الموصولة ومعمول الصلة
لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او لحرف مصدري كما وان لا تقدم الحال اذن على هذه
الموصولات لا يجوز تقدمها على صلتها المتأخر عن الموصولات ايضا عند جار ابن الحاجب في الموصولات من امتناع الفصل بين
الحرف المصدري ولام الموصول وبين صلتهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا
ولا مجردة ضرب زيد هندا واما في نحو سائر الموصولات نحو الذي ولا ما جاء زيد راكبا فيجوز الفصل اتفاقا واذا كان
العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان يتأخر عن اللام نحو ان زيدا لراكبا سائر والله
لراكبا اسير كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقديمه على اللام لا يجوز لان لها صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل
واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا زيد جاء وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب قوله
بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى وقت الركوب لا
ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار غالبا سواء كان بعد المبتدأ كما مر وذلك لتوسعهم
في الظروف بخلاف الحال وكان على نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شأن وقولهم كل يوم لك
ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط تأخره عن المبتدأ كما مر وذلك لتوسعهم في
الظرف بخلاف الحال وكان على المص ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي
غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال
او في الاصل وتوسطهما ما يجوز [illegible] على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانتصابه على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا
ففي الجنة خالدين فيها وقوله تعالى فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الايتين
لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرف الثاني بالخبر لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان
الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني
تأكيد للاول والتأكيد غير عزيز في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا
بمقدر وخبرية الاسم الذي يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب لان الظرف
متعلقا بذلك الخبر وجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقديره فيك عندنا زيد راغبا على الحال
والظرف المضاف المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك قوله
ولا على المجرور في الاصح الذي تقدم كان احكام تقديم الحال على عامله وتأخره عنه وهذا حكم تقديم الحال على صاحبه اعلم
ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهو اذا كان ذو الحال
مرفوعا والحال متأخرا عن العامل فجوزوا نحو جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز تقديم الحال على ذي
الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جردت زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا نحو [illegible] وتقديم الحال عليه

ومحل مبتدأ محضا وما موصولة او موصوفة ومعه ماض معروف والمستتر فيه عائد بدل على ما وعلى هيئته متعلق بدل والجملة صلة او صفة لما او لموصولة الموضوع صلته
وصفته محضا ليس فيه ماض معروف ولا حرف ناصب ويقع مضارع معروف منصوب بها والمستتر فيه عائد بدل كل وحالا من فاعل يقع ولن يقعها الامن حالع
وقوعها حالا ومنه الجملة خبر ومثل مركب وهذا مبتدأ اكثر اعمال واذ ب جر وسنه متعلق بالهيئة وطيبا اصلها حالا والعامل فيه بسرا عند البعض وكان التامة
عند الاكان بسرا طيب اذا كان رطبا وعند البعض معنى اسم الاشارة وحرف التنبيه عند المص العامل فيها الطيب والجملة الاسمية في محل الجر بالاضافة

مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وتقدمت الحال عليه لزم فيه الاضمار قبل الذكر لان
في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر واما اذا كان ضميرا فالضمير ان يشترك في عودهما على مفسر واما جواز تلك الصورة
الواحدة اعني نحو جاءني راكبا ثم فلما ثبت في طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل في الفعل الحال في الفاعل فلا يكون
ضميرا قبل الذكر واما البصريون فاجاز واتقدم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب سواء كان مضمرا او مظهرا لان النية في الحال
التأخير عن صاحبها فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكروا في تقديم خبر المبتدأ نحو في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله
تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فاتفق الجمهور بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء
كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى بل اتبع ملة ابرهيم حنيفا او لا نحو جاءتني مجردة ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي
الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان المجرور ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصريين يمنعون
ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا
كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر بعد الفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض جزء فهم فاذا قلت ذهبت
راكبة بهند قال الشاعر لئن كان برد الماء حران صاديا الي حبيبا انها لحبيب وقال لاخوذ المرء عينه المروة ناشيا
فطلبها كهلا عليه شديد وبعضهم يجعل كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو
ملة ابرهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما في ضرب زيد راكبا فعند من جوز تخالف
العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر والمتعلق
بمعنى الفعل لان المعنى ثبتت لابرهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال
بعضهم لما كان لا يضاف ما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا في نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه
لو حذف كقوله تعالى ملة ابرهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقدير
المذكورين كالمضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف جزء المضاف جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف
اليه على المضاف في نحو يعجبني ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم
الحال على صاحبها اذا كان جاء صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاءني راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد لمثل ما مر في
باب الفاعل اعني لتغير الحصر بانعكاسه لو اخر عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال
نحو لقيني شاتما زيد اخوه قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اقول هذا رد على النحاة
فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة
او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذا
ناقة الله لكم اية دالة قال المص وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حده فكل ما قام بهذه
الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها
ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي
اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا
بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب
امير المؤمنين عليه السلام في بعض ايام صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي بدت قمرا
ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا وفي تاويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضاف قبله اي امثال اسد
العرين ومثل والثاني ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي اننا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة
ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء المشهور في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون
موسى بصرفهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء
من اجزاء مجزا قسطا وينصب ذلك القسط على الحال وتاتي بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او
او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اي جعلت
في مقابلة كل درهم منه درهما لي او بغير ذلك نحو وضعت عنده كراء الدنانير دينارا لدي كل واحد وكل واحدة من هذه
الاحوال كانت جزءا اول من الجملة الابتدائية على ما قيل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاءني رجل رجلا او رجلا
رجلين ورجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتي بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا

الموازنة للمصنف ٥

قوله بل اتبع ملة ابرهيم حنيفا

بعضهم يجعل كافة حالا من الكاف

البسر الخلال حصر معلم بسرا

وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه مع جزء معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ومضوا كبكبة ثم
كبكبة اى مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها ما الحال هو اصل لصاحبه نحو يعجبنى الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له
نحو يعجبنى الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبنى الحلى خاتما والعلم نحوا ومنها الحال فى نحو هذا بسرا اطيب منه
او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشئ على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بالة
التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا فى عامل الحال الاول فى مثله فقال ابو على ان
العامل فيه معنى الفعل فى هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل والة التشبيه لضعفهما فى العمل فلا يتقدم معمولهما وقد يشكل
عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فان قال نعم باتفاق مع خلو المبتدأ من معنى الفعل وبمثل قولك تمرى نخلتى
بسرا اطيب منه رطبا والاشهر ان بسرا اطيب منه رطبا والعامل فى مثل هذه الصور افعل التفضيل بالخلاف ولا يصلح
اسم الاشارة فى هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل فى الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا فى بسرا لتقيدت الاشارة
بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا فى حال البسرية كما ان الاشارة فى هذا بعلى شيخا تقيدت به ولم يقع الا حال شيخوخة
والمجئ فى قولك جاءنى زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا
فى غير حال البسرية واستدل المص على امتناع عمل اسم الاشارة فى اول الحالين بان المبتدا اذا تقيد بحال لم يتقيد
الخبر بالحال الاترى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال فى هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بتلك الحال وفى نحو هذا
بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر اتفاقا فلا يتقيد المبتدا بالحال وهذا الدليل فى غاية من الضعف لا توصف اما
اولا فلانه لا يلزم من امتناع تقيدهما المبتدا والخبر بالحال فى مثال معين امتناع تقيدهما فى جميع الامثلة فلعل فى ذلك
المثال الخاص مانعا من تقيدهما معا ليس فى غيره واما ثانيا فلان المدعى فى المثال المذكور امتناع فيه تقيد المبتدا مقيدا
والخبر بحال اخرى وهو لم يبين فى مثل هذا زيد قائما الا استحالة تقيدهما بحال واحدة ولو سلم انه استحالة تقيد المبتدا
والخبر فى كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل فى الحال الاول
ايضا افعل التفضيل والة التشبيه مع ضعفهما فى العمل كما تقدم ولنتكلم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدث
فصاعدا يجوز لكل واحد منها العمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بحدث
الاخر نحو تضارب زيد وعمرو وتضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالاخر ويقعان معا ويتعلق كلاهما بشئ
واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احدهما من منصوب الاخر مفعولا به وقد يتميز
حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا اذ لو فاها نحو تشاتم زيد فى الدار وعمرو فى الصفة ويجوز ان يكونا حالين وكذا
يختلف زماناهما لان الفرض وقوع الحدثين معا ويتميز مستثنياهما ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة
الا الكسائى فى كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير حدث الاخر وبغير ما تعلق به الاخر ووقوعه
فى وقت اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو فيجوز اختلاف مضروبيهما و
كونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما
نحو زيد اليوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عند بكر والحالان نحو زيد
قائما احسن منه قاعدا وكذا الة التشبيه يدل على الحدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت
واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعنى حدث الفاضل و
المفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما الة التشبيه فلا يدل
بصيغته على حدثين معينين بل يدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها فاذا
حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هى فتفسره وتصرح به فى الاغلب فى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اى يماثله
فيشبه حالته يوم الجمعة بحالته يوم السبت فالحرف فالت منصوبان بمعنى الحدثين الذان دل عليهما تعرضا عن كل حدث
لازم كالحسن والجمال او متعد لازم كالضرب والقتل لا فرق الا فى تعلق الجار والظرف فى قوله كان اصبح من ام اشرحت فيهما يدل
بالحدث ما كان بمعنى متعلقه فكذا ولم يصرح وقد يقوم مقام الة التشبيه قرينة دالة على الحدثين فيتعلق بها كما انه يتعلق
الجار به بمنزلة القيدين بالنسبة الى بعض التابع كذلك قوله انت منه بمنزلة هارون من موسى الخ قريبة قريبة هرون من
موسى قال ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم فيتعلق منزلة فى بمنزلة التشبيه من المنزلة اى بعيدة ضعف بعد ما
منها ان الفرق بين ما قلنا انه لا يتميز كل واحد من الحدثين من الاخر فى افعل التفضيل والة التشبيه بانه فاعل وتفاعل

وقد تكون مضارع معرفة والمستتر جاء اسمه جابا بالحال على الحال جملة خبرية وخبرية بعد ما ان الاسمية مبتدأ بالواو وخبرها او الضمير عطف على الواو او بالواو والضمير عطف عليها
بالضمير كما وعلى ضعف خبر مبتدأ محذوف وتقديره وهو اي كونها بالضمير على ضعف او متعلق بكون المقدر معنى ويكون الجملة الاسمية بالضمير على ضعف
والمضارع مبتدأ والمثبت نعت له وبالضمير خبره ووحده حال من الضمير وهو مفعول معنوي لمعنى المضارع المثبت يكون بالضمير حال كونه منفردا وما موصولة وسواء
مضاف اليه منفصل بصلة فيكون جملة في صلة لما والموصول مع صلته في محل الرفع بالابتداء وهما الجملة الاسمية والجملة الفعلية من المضارع المثبت

وغيرهما ما يدل على حال شيء فيجعل منصوبا وانما يجب ان لا يلزم ان يكون منصوبا كل حال فيجب صاحبه المفتوح بفضل زيد
راكبا على عمرو راجلا وشاتم عمرو قائما وعمرو قاعدا ولقي زيد في الدار عمرا ولقي السوق وكذا في افعل التفضيل والمثيل
نحو زيد كعمرو منك وبكر بالضيف اكرم منه بالجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا خلفه قائما ويوم الجمعة احسن منه او مثله
يوم السبت جعلت متعلق حال في المفضل والمثل بجنبهما ومتعلق الحال في المفضل عليه والمثل به بجنبهما لدفع الالتباس وحرصا
على البيان فامهد التقدم مقرونا عليها مع صحتهما واما الضمير المستكن في افعل وفي الة التشبيه فانه وان كان مفضلا او مثلا
لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا يجب ذلك بان يقال وان لم يحسن زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي في الحارث
الله لا بد ابي طالب انس بالموت من الطفل بثدي امه وهذا كما يقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان بقي
على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب في نحو ضربت
زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال من المتكلم قال المالكي هي من الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الاتي بعد اسم مراد به الكمال
نحو انت الرجل علما اي انت الكامل في الرجولية علما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي
ثبت العالم علما والذي اراه ان المصدر في مثله تمييز لا نزاع على المعنى انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره
والدليل عليه انك تقول هو فارس كنزال الخليل فرسا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس
في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع نحو قتلته صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا
او مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطءا ونحو ذلك واما
ليس من نفسه او انواعه فالخلاف اسلم ليس بقياس فلا تقول جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم اعلم انه قد ذهب الاخفش والمبرد
الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدر بالحال لا العامل محذوف اي تيتنه اركض ركضا كما هو مذهب ابي علي
في ارسلها العراك ولو كان كذا لجاز في غيرها وعلى انتصابها على الحال لا على حذف المضاف يعني مشيا اطي شيا واقع
المصدر صفة كما في التعذر وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء ولا يمنع ان
ان جميع ذلك على حذف المضاف اي تيته ذا ركض الا انه لا يطرد فيه كما مر في خبر المبتدأ وقد جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم
كلمته فاه الى في وهشام يقيس عليه كما مر وهذه بعد بدا بدا وارسلها العراك وبابه على ما ذكرته قبل ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء
تفرقين او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لا حال كما يجيء في الافعال الناقصة قوله ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو
والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي
وما سواهما بالواو او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اقول اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون
الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجيء
بالحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمون الحال نحو قولك جاءني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل
واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية
بالاستقرار وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون
واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها
وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل من دلالة الالفاظ وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله
فالاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية وهي خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج
في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الجمع لتؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ
والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها
لمعنى فيه كانها من تمامه فاكتفى في ثلاثتها بالضمير بل قد يقصد بالصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما
بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا تصدر ابدا
بالواو وقوله او بالواو او بالضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا
في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو نحو جاءني زيد وهو راكب
ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءني زيد راكبا فقصدت الجملة بالواو ايذانا من اول الامر
بكون الحال جملة وان ادت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيها صدر به الجملة سواء
كان مبتدأ نحو جاءني زيد يده على راسه وكلمته فوه الى في او خبرا نحو قوله خرجت مع البازي علي سواد فلا يحكم بضعفه

بالبيم والواو في محل الرفع بالخبر والضمير عطف على الواو باحدهما اي باحد المذكورين من الواو والضمير عطف على المبتدأ والنفي للجنس وبد اسمها في فاني خبرها والمثبت نعت له ومن قد متعلق ببد وظاهرة خبر كان المقدرة او مقدرة عطف عليها مفعول من ظاهرة كانت او مقدرة وحال تقديره مفعول معه لان معناها المعية يكون قد مع الماضي ... حال كونها فاعلا ... مقدرة

يقال ... صبرا ... معنى ... حبس ... جاء ... الصبر ... بسببه

بيع ... الاصل ... المصدر ... الايقاعية ... لا تحمل ... الاصل

عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان
الضمير في اول الجملة كقوله يصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية غير
مطرد على ما ذهب اليه المص ان قولهم جاءني زيد جبته وشي يعني مستقر عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا
فلا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذي حال جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدأ فان اراد انه وجب ان
يكون في تقدير المفرد ففيه نظر كقوله فالحقه بالهاديات ودونه جواحرها في صرة لم تزيل وقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه
من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل
عليها واو وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس ان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو
والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على
الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور
الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن
اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا لا سيما وهو يصلح للحال وضعا وبين الحالين
تناسب وان كان في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاستغنى عن الواو وعن قد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان
شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فيكون اسمية تقديرا ويشترط في المضارع الحال خلوه من حروف الاستقبال
كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال الذي نحن في بابه والحال التي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك
مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب حال باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد
صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا
حقيقيا ولمثله التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب
الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاءني زيد العام الاول وقد ركب
فالمجيء بلفظ قد ههنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواهما اي ما سوى الاسمية
والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلثة اوجه
اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما فصارت تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد وما يركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب
غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب
غلامه هذا ما قاله المص وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان مع الضمير او لا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب
ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لما تضمنه الحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب محتاج الى
الواو التي هي على الاغلب البينة لما لم يجئ معه قد لان قد للتحقيق والحصول ولم للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد
يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزم الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزم الضمير
كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب اي غير راكب
فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزرني لا ازرك فلا ازورك
كما جاز ان تزرني ازرك وفا زرك وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة
المضارع المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول
انتفاء الصفة فالحق الجملة هو الحال ولا ينفي المضارع حالا بلن لما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او
مقدرة استدلالا بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم اوجبوه كما مضى لانه
قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة لانه انشرط لا حال لانه
ان قام او قعد كما يجيء في حروف العطف ولو كان حالا لسمع معه قد والواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد
الا فالاكتفاء بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا
مكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما
لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا يدخل في خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما رجل الا وله نفس امارة ولم يسمع
فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا وقد اكرمني وفي غير هذا الموضع نظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد
معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك في نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة فاجتماع الواو وقد

وتحوه مضارع معروف مصحف فاعله معنا والفاعل معنا ابه وكقولك جئتك باحدا ابواي هو مثل يولك والمسافر متعلق بقولك وراشدا حال من فاعل فعل مقدر
وتقديره اذهب وسافر حال الكونك راشدا ومهديا حال بعد حال والجملة مقولة القول ويجب مضارع معروف المستتر فيه فاعله عائد الى الحذف في المؤكدة متعلق بيجب
وشكر ويكره وحيد مبتدا خبره وابوك خبر معطوف حال مؤكدة والجملة في محل الجر بالاضافة واي حرف تفسير واحقه فعل فاعل ومفعول به وشرطها مبتدا مضاف الى ضمير الحال
ومقررة خبره ولمضمون جملة متعلق بها واسمية نعت الجملة خبر والتمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة ومقدرة والتمييز مبتدا وخبره محذوف وفيه موصوف

اكثر من انفراد واحد منهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو وجاء زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه وان لم يكن معه ضمير الواو وقال لا بد منهما كقوله يقول وقد تر الوضيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بوائد ولا يقال جاء زيد قد خرج عمرو ولا خرج عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه قوله ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا ويجب في المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اقول اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جازا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف حلفت زيدا او غير استفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التي تحذف فيها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم يقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي اخذا في الازدياد وهذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر ويقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهبت القراءة زائدة اي كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من التلبس الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله افي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك اي تتحول تميميا وتنتقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله افي الولائم اولادا لواحدة وفي العيادة اولادا لعلات ويقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدرية قال المصنف لانه ليس المراد انك تتحول في حال كونك تميميا وانكم تتنقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال مؤكدة وعند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر اي تقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران للمبتدا فتقول اتميمي مرة وقائم قد علم الله اي انت تميمي وهو قائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في المؤكدة على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الاسمية والظاهر انها تجيء بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقوله تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربعة وقال تعالى كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا ويخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما والاولى ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على مذهب سيبويه في نحو اقاعدا وقد سار الركب واما المؤكدة فليست بقيد يتقيد به عاملها كالمنتقلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزءاها معرفتين جامدين ويجيء اما لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال بمضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقول الشاعر انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا تقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كانه انا حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله اكلا كما ياكل العبيد او تصغير الغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم اية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا وهو الحق مصدقا فقولك انا الامير حاكما وصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفاكا للدماء واية ومعروفا وبينا للتقرير بمضمون مضمون الجملة وتاكيده وقوله عطوفا الكلمة او التامة الكلاحا لا مؤكدة وان لم القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكده بمصدقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم لحقية القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر اي حققته وعرفته اي تحققه واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم اية

فالاول مبتدأ والفاء للتفسير وعن مفرد خبره ومقدار نعت له وغالبا ظرف وحال وصفة مصدر محذوف وجزء يكون المقدار والمعنى فالاول يجيء عن مفرد مقدار

في غالب الاحوال كون المفرد المقدار وغالبا واما في العدد متعلق بفعل مقدر دل عليه قوله عن مفرد وجزء مبتدأ محذوف وتقديره وهو اما في عدد

مبتدأ وخبره محذوف وموصول وله ودرهما تمييز والجملة في محل الجر بالاضافة وجاز ان يكون لم درهما بعض التركيب بطريق الحكاية ودينا مضارع معروف

التمييز واما في غيره اي في غير العدد ونحو رطل زيتا مثل عشرون درهما في الوجه ومنوان سمنا مثاله ايضا عطف على رطل زيتا وعلى التمرة متعلق بخبر محذوف

وهو الحق مصدر قال وغيرذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا او هو

بعيد لا نا عمل المضمر في العلم نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه

ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كا نه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم

مرحوما وحق ذلك مصدر قال وذلك لان الجملة وان كان جزآها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احدهما

الى الاخر معنى من معاني الفعل لا نه اناسمي انا نه انا كائن زيد فعلى هذا لا يتقدم المؤكد على جزئي الجملة ولا على احدهما

لضعفها في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اما

لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما تقول لمن ظن

لاتاتني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا يضافان ويقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافا

غير حال وقد خطئوا فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس يدخل

فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبهها وقال عن ذات احتراز عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا

ان الحال يخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها كذا القهقرى في رجع زيد القهقرى يرفع الابهام

عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأت

الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالح لكل

فرد من افراد الرجال فيذكر احد اوصافه تميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير وطويل رفع الابهام المستقر في الذات

وضعا على ما فسره المص من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل في

الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف

اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلاثة رجال

وله ان يعتذر بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذين كما

اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل

وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان قوله الابهام المستقر قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان

صفة المشترك يرفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يوضع لو

انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من

ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض له ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام

غير مستقر في اصل الوضع قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع

القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما من جهة الابهام

ولا يدل لفظ المستقر على الوضعي كما فسره والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة في الحد مما يخل به قوله عن ذات مذكورة

او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرون

درهما وسيأتي واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وقفيزان برا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد

الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض

اكثر اقول قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظ عن في مثله يفيد ان ما بعدها مصدر

لما قبلها وسبب له كما في فعلت هذا عن امرك وعن تقدمك اي ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد لا بهامه وسبب

او عن نسبة في جملة او شبهها اي النسبة سبب له لانك تنصب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك

النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز

عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل له

طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمامهما سبب لانتصاب

التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يكون عن في هذه المواضع بمعنى بعد في قوله تعم طبقا

عن طبق والاول اولى قوله عن مفرد مقدار وغالبا تقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة

والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف

به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف بها قدره والمكيل والقفيز

عـ٤٢

والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف
به قدر المذروع والممسوح كالذراع والكف والراحة والقدم والشبر ونحو ذلك واما مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير
كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك مثل زيد رجلا وما غيرك انسانا وسواك رجلا المحمول على مثلك بالضد
وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز
ارتفعت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرين هو الدراهم لا مجرد
العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل لا ما يوزن به وكذا في غيرها وغير المقدار كل نوع حصل له بالتفريع اسم
خاص بلا واسطة ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض هذا اكثر منه في المقادير
وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب المبهم نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو
في غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفض مع الجر اكثر لسقوط التنوين بالاضافة وان لم يتغير تسمية البعض
بالتبعيض نحو قطعة ذهب قليل فضة لجواز انتصاب الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد
من الثلاثة الى العشرة وفي المائة والالف وما يتضاعف منها لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في
الشاذ على الاصل خمسة اثوابا ومائتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم
واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعل ثلاثة اسماء واحدا
لفظا ومعنى واما نحو ثلاثة عشرك ففي الفك المضاف اليه معنى المضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذي
في اخره نون الجمع كعشرين واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في حد
الكتاب بل مشابهة لها فلم يحذف في الاضافة حذف نون الجمع منها لمباينتها اياها ولم يثبت معها لمشابهتها نون الجمع فتعذر
الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها منها وقد جاء نحو عشرو درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك قال
قد كسرت ويكمل اجواله لم يجئ احد عشرك قوله واما في غيره اي في غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا وشبهها
نبذ بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكر قبيل واما بالتنوين
وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر ... واما بنون التثنية كما في منوان سمنا واما بالاضافة كما في
مثلها زبدا والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل من الضمير في
ملؤه اناء ومثل زيد لاحتياج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملء اي قدر ما يملأ به الشيء فرجلا تفسير مثل وزبدا تفسير
ملء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة
لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الذي
بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به تم الكلام لكونها في اخر الاسم كما كان
الفاعل عقيب الفعل ولا يرد ان لام التعريف وان كان تم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا تقول عندي الراقود
خلا وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء اخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير
وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا ويا لها
ويا لها خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا ونحو رجلا لقيته وكذا ربه وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب
اي الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واي رجل ردا
عليه ولا ريب في ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعني من ويله الى بابه فينظر فان كان الضمير
فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله عليه السلام في نهج البلاغة يا له مراما ما ابعده وقول امرئ القيس فيا
فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول ذي الرمة ويا لها روحة والريح معصفة والغيث
مرتجز والليل مقترب وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءني زيد فيا له رجلا وويله فارسا
ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قولك لزيد ويا لك من شجاع ولله درك من رجل
ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون اذا كان المضاف اليه
ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول الشاعر ويا لم ايام الشباب معيشة مع الكثير يعطاه الفتى المتلف الندى ولله در زيد رجلا
قال لله دره انوشروان من رجل ما كان اعرفه بالدون والسفل ووبل زيد رجلا ومثله قولهم قاتله الله من قائل ولقيت زيدا

قائل

والثاني مبتدأ وعن نسبة خبره وفي الجملة متعلق به او حرف عطف ما موصولة او موصوفة وضافها ماض معرب من المضاف وهو ايضا يشير الى ان التمييز في نحو بابه الى ما وها مفعول به وابدال الجملة الموصول والموصوف مع صلتها وصفتها مجرور معطوف على جملة فيكون مجرورا محلا وشكل تركيبه طاب ماض معروف وزيد فاعله .

ونفسا تمييز عن نسبة في جملة والجملة في محل الجر بالاضافة او زيد مبتدأ وطيب خبره وابا تمييز عن النسبة في شبه الجملة وابوة عطف عليه ودارا وعلما كذلك واو ابوة عطف على قوله جملة وشكل تركيبه ويعجبني فعل ومفعول به وطيبه فاعل وابا تمييز عن نسبة في اضافة وابوة عطف عليه ودارا وعلما كذلك ولله خبر مقدم ودره مبتدأ مؤخر وفارسا تمييز عن نسبة في اضافة

قال الله شاعرا ومن شاعر التمييز في جميع هذا ظاهر ومضمر كما في قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد رجلا اعلم ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة وتابعها اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا فمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامها ومشابهتها للفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره اقول ليس بتقسيم حسن والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز في الاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون تمرا وتمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الآحاد لا الانواع ولا يجوز ان تقصد الامرين اي لبيانهما فتقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة نوع او تقول عشرون ضربا بمعنى اختلاف انواع آحاده لان الاعداد لا يكفي مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجيء في بابها وان كان عن عدد وليس بجنس يجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصد الانواع ثني ان اردت المثنى وجمع ان اردت الجمع والا فافرد نحو عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس هاهنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير كتمر وضرب بخلاف رجل وفرس قوله فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة انما جازت ايثارا للتخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدرة وهي في باب كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى التمييز كما يجيء في بابهما قوله والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون الجمع حقيقة بل هي مشبهة له واما قولهم في حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولهم مثليهما ومثليان ماء وملآن ماء وانا اكثرهما الا انه مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امتلأ الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول لي عندي مثل زيد رجلا لمثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء مثل رجل وكذا لو قلت عندي ملء عسل لملء عسل لان الملء هو تقديره ولا معنى لقولك عندي ملء العسل قوله وعن غيره مقدر قد ذكرنا ان كان الجر فيه اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا اقول يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة او ما ضاهاها اي نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم فاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحما او البيت مشتعل نارا او اسم المفعول مع مرفوعه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وويلم زيد رجلا ويا لزيد فارسا او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو يعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان دره مضافا الى الظاهر واما ان كان دره مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله در زيد فارسا وويلم لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة قوله وابا وابوة وعلما تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان التمييز اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غيره نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غيره يعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان اصله وفجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يحتمل ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة

وثم حرف عطف وان حرف شرط وكان فعل الشرط والمستتر فيه اسمه عايد الى التمييز واسما خبره ويصح معناه جملة وصحت ... الى الاسم الذي ...

وما موصولة او موصوفة وانتصب ماض معروف والمستكن فيه فاعله عايد الى التمييز وعنه متعلق بانتصب والضمير فيه عايد الى ما والجملة صلة او صفة والموصول

مع صلته او صفته مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بقوله جعله والجملة اعني قوله صح جعله لما انتصب عنه نعت لاسما وقيل هو حرف جر قوله وعنه اما على الاصل بمعنى

المجاوزة لما انتصب عنه ولعنه واما بمعنى بعد كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال يعني بعد الحاصل واحد وجاز ماض معروف وان يكون مضافا

والمستتر فيه اسم عايد الى ... يجوز ان يكون التمييز طاب ابوه لغيره وطاب ابوه ابنه واما ان لا يصح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير

نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة هيهنا ان يقول اما ان يصح ان يكون نفس ما انتصب عنه او لا والاول اما ان يصح ان يكون

نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا او لا يصح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصح ان يكون صفة نفسه او لا والاول اما ان

يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة او لا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح

بالذات المقدرة هيهنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا او في طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا او علما او دارا

فالذات المقدرة هي شيء المنصوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرتم صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا

مضافا اليه شيء ورجلا تمييز لشيء المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله

حين كان منسوبا اليه الفعل وشبهه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز

ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا

لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار

زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون

له وللمتعلقة والا فهو للمتعلقة فتطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كانت صفة كانت له

طبقة واحتملت الحال اقول يعني ان المميز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه او لا فان

صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة كابوة جاز ان يكون له وللمتعلقة يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون

نفسه متعلقا ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد وكذا جاز ان يكون ما صح ان يكون صفة

لنفسه صفة لمتعلقة ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يراد بها ابوة زيد نفسه لاولاده وان يراد ابوة ابيه له وما

كان يتوجه له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون للمتعلقة وكذا علما صح

ان يكون صفة لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون صفة لمتعلقة قوله فيطابق فيهما ما قصد يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد

والتثنية والجمع ان قصدهما جمع قوله فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقة قوله ما قصد

اي المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء طابقت بالتمييز

ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اي زيد فثنيته ان ثنيت زيدا وجمعته ان جمعت زيدا واذا جعلته لمتعلقة فان قصدت

اباه وجده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود مثنى

وان قصدت اباءه جمعته فقلت زيد اباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين

وطاب الزيدون اباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقة فلترجع الى القرائن ان كانت فاما اذا اختلف التمييز وما انتصب

عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او اباء وطاب الزيدان ابا او اباء وطاب الزيدون

ابوين او ابا فلا لبس ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقة والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلف وكان التمييز

جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقة ولم يطابقه لكونه جنسا

يطابق به ما يقصده فيما لا يصح الا لمتعلقة نحو طاب زيد دارا او دارين ودورا هذا ما قاله المص والاولى ان يقول فيما ليس بجنس

سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقة لانه ان لم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجها وطيبون عرفا ويجوز

وجوها واعراضا قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال عليه السلام فطيبوا عن انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير

لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد اباء او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين او دورا قال تعالى وفجرنا الارض

عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فلانه وحد الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم

يلبس نحو قرت زيد قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه واله فاصدع بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك

عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه

فقط او ابوة ابويه او ابوة ابائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتريد الابوة المذكورة وكذا تقول طاب زيد

علما مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد قال نعم بالاخير ... اعمالا .

قوله وان كان صفة ... قوله ان كان اسما يعني ان الصفة لم يجئ صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقة كما جاء الاسم بل لم يجئ الا لما

انتصب عنه فقط فيجب اذن ان يطابقه اذ ليس في الصفة ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى تكون جنسا وذلك

نحو لله دره فارسا او در زيد فارسا وكفى زيد شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم هي حال اي ما اعجبه في

حال ...

التمييز بلا خبر ولعامله ... خلاف

علم على هذا الذي

ان علم بنا بل المفرد

ما حلها ...

الشرط والضمير ...

لا تعلم عائد الى ما

والا اصلان لا ...

محذوف الفعل ...

حرف الشرط ...

في مقام ... والا وهو

لمتعلقة ... اسم من

مبتدأ ... خبر ...

للشرط ...

مضارع معروف والمستتر

فيه فاعله عائد الى التمييز

متعلق ... موصوفة

اوموصوفة ... الصلة

ماض ... والمستتر

فاعله ...

او صفة متعلق ... الى

والاخرى ...

يكون مضارع ...

بها المستكن ...

الى التمييز ...

هذا الكلام استثناء ...

والمستثنى

يطابق فيهما ما قصد

... الانواع استثناء ...

قوله الا ان يكون جنسا

... يعلم مما سبق ...

من قوله الا ان يقصد الانواع

وان حرف شرط وكان فعل

الشرط والمستتر فيه عائد

الى التمييز ...

ولا يتقدم مضارع معرب منفي والتمييز فاعله والاصح مبتدأ ولا يتقدم مضارع منفي منصوب بان والمستكن فيه فاعله عائد الى التمييز على انه يتعلق بمحذوف
مطلق وللمازني متعلق بخلافا والمبرد عطف عليه تقديره خولف خلافا لقول المازني والمبرد والجملة خبره والمستثنى مبتدأ

حال فروسيته وهو المقام الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وانا
لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما
احسنه في حال فروسيته وتصريحهم بمن في لله دره من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل والتمييز عن المفرد
مقدرين وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو يا لك من ليل وعز من قائل وقاتل
الله من شاعر ومررت برجل هدك من رجل وحسبك من رجل وحسبك من رجل اي هدك هو وحسبك هو فالضمير هو ما
انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما والنجم
واما معنى قولهم لله دره فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل
الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشي العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه
اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على
الفعل خلافا للمازني والمبرد اقول ان لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه
وقوله ثلاثون للمهر حولا ميلا ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا
وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى
الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره زيد فارسا وويلم زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعفه الضعف
والافعل وما فيه معنى الفعل وهو كون المصدر يتقدر بالحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو وهو
الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم ولما
ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا واسم الفاعل واسم المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة
العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو تفجرت الارض عيونا اي تفجرت عيونها
او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى
الفاعل ولهذا لعله مرضية اذ رب ما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له ما كان منصوبا
ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل انه اذا صار على صورة الفضلة
حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييز ان تكون موصوفا بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن
نسبة وكان الاصل عندي نخل راقود وعجل شاة وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا النفس الطيبة
وانما خولف بها الغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه تتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وانهم اذا فسر بعد
الابهام فقد ذكر اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم
يستقم واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف
وتعرف لفظا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد
الحسن الوجه والبصريون معنى سفه نفسه اي سفهها او سفه في نفسه والم بطنه مضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره في
بطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجيء في باب الاضافة واعلم انه قيل ان افعل
التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب
ما بعده على التمييز فالمنصوب سببي لما جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك زيد افره عبد زيد هو
العبد وفي قولك افره منك عبدا زيد هو مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد لانه انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما
خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين من الناس من المنصوب على التمييز هو من جرى
عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك
بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو والخبر سواء نحو خير حافظا
وخير حافظا فهو حافظ لو يحيى وقول الاعشى تقول ابنتي حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ابرحت اي جئت
بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى برحت اي صرت ذا شدة وكمال اي بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اي
ابرح جار هو انت وكذا قولهم اجارة تماما انت جارة لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة
اي جليل جارة فمعنى ما انت كلمة والمنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز
عن النسبة بعده اي كان مبتدأ لفظا بمعنى كان لفظه مبتدأ وكان معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى

ومتصل خبره ومنقطع عطف عليه وهذا المتصل مبتدأ والفاء التفسيرية في خبره ومن متعدد متعلق به ولفظا تمييز من متعدد او تقديرا عطف عليه وبالا متعلق

بالمخرج واخواتها عطف عليه والضمير في اخواتها الى الا ومحل الباء نصبها على الحال اسم لا الواو قبله الاستثناء والمنقطع المذكور مبتدأ وخبر بعدها ظرف

للمذكور منصوب محلا والضمير راجع الى الا وغير حال من ضمير مستتر في المذكور ومضاف ومخرج مضاف اليه والمعنى والمستثنى المنقطع الشيء الذي يذكر بعد الا واحد اخواتها حال كون

ذلك الشيء غير مخرج

متصل ومنقطع المتصل هو المخرج عن متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اقول اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال وذلك لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية بحد لان الحد يجمع اجزاء الماهية مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزاء ماهيتهما حتى يجتمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والآخر غير مخرج بلى يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا لعدم التعرض للدخول في الحد قوله من متعدد اي من شيء ذي عدد قوله لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فقد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد قوله بالا واخواتها ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد اولا قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا على ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز الشك في مثله لم يصح في قوله على دينار الا دانقا للعلم بان الدانق مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والا لاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاءني زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجتنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم يختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تبين للسامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج مع الدخول والقرينة تتعين دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا لان الواحد داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي ... غير ذلك لكنه قال المستثنى والمستثنى منه والا الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له علي عشرة الا واحدا ... تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة ... المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء وهو خمسة ... والا مفيدة للاستثناء وواحد مع المخرج ... لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم في مثل ... بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس يشمل المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم ... وقال ... والحق الذي يندفع عنه الاشكالات كلها ان نقول ... ان المستثنى ... زيد ... في جاءني القوم الا زيدا ... ذلك ... الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم ... لكن جرت العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منها للاعراب اعرب الجزء الاول منها بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه ... المنسوب اليه بما يستحق الجر كالمضاف اليه ... التبعية كما في التوابع الخمسة ... ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع ... في بعض المواضع ... القوم ... هو المسند اليه ... الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما هو قبل اسناد الفعل وشبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاءوني ولا في نحو له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولنا العشرة المخرج منها واحد له علي لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة ... اذا المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة ... ففي الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى

والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والآخر غير مخرج بلى يمكن جمعهما في حد واحد ...

ويحتمل ان يقال ... اراد بالمستثنى ... التشكيك

وهو مبتدأ عائد الى المستثنى منصوب خبره واذا لم يكن مستثنى وكان ما ضمير معروف والمستثنى اسم عائد الى المستثنى وبعد خبره مضافا والا مضافا اليها وهو نعت للا مضافا
والا نقدير مضافا اليها وفي كلام متعلق بكان وخبر مبتدأ محذوف وموجب نعت لكلام والجملة في محل الجر بالاضافة ومقدما عطف على بعد الا وعلى المستثنى متعلق بمقدما
ومنه متعلق بالمستثنى ومنقطعا عطف عليه ايضا وعلى الاكثر خبر مبتدأ محذوف وهو هو اي وجوب النصب في المنقطع على القول الاكثر وكان عطف على كان بعد الا
المستثنى اسم عائد الى المستثنى وبعد خبره مضافا اليه وعدا عطف عليه وفي الاكثر خبر مبتدأ محذوف عطف على خلا وما عدا وليس ولا يكون كل ووقوع هذه الافعال مضافا

دليل على انها اسماء للاستثناء

التي تقع في الاستثنا

فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض قوله وهو
منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر وان كان بعد خلا وعدا
وليس ولا يكون اقول شرع في بيان اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه
شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه نصب المستثنى وما كان بعد الا التي
للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجيء واختلف في
عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه
الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به والعامل ما يتقوم
المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن استثني كما ان حرف النداء نائب عن انادي وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة
بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله لان انما
ان مع اسمها وخبرها لا بد في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر
فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيء واما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقدير
ان الناصبة للفعل لكونها احرف التي قبلها كالنائب عنها فالا عنده يكون كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة
من ان ولا العاطفة حذف النون من ان وادغمت في لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب
فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم فلا لنفي حكم ما قبل الا عن نفسه نفيا كان ذلك
الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كالاسد فقدم الكاف وركبوها مع ان وفيما قاله
نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي ورد ناظيره عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تأتي الا بعد الاثبات نحو جاءني
زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الا زيد ولان فيما قال عمل لا لان مرة والغاءه عن مقتضيها وذلك لانه ينصب
بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف
عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم منصوب باستثني كما ان المنادى منصوب بانادي والا وحرف
النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير
امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدرا امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب
في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر ابعد انت والاسد وقال المص في
شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك
وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي ينتسبون
اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه
لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايم معنى الفعل لجاز
ان تنصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كالاسم من المفرد الذي تم بالتنوين والنون فنصب التمييز لا سيما
مع تقويها بالة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدراهم هذا كله في
المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب
انه تحمل على لكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهي ان لم يكن حرف عطف
الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه
والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسم وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم
الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في
الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع
يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الذي وذلك
اذا كان صفة وانما هو بمعنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه
ليس بداخل فيه وهذا هو معنى المستثنى المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه
كما يجيء والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ
في الايجاب ثم قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لان

لانه القدر ... بل العامل الفعل المتقدم ... ودون جزء ...

ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل
منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول مالي الا ابوك احد يجعل المستثنى منه
الموخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد فاحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول مالي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدأ
وله خبره وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدأ ولي خبره وابوك بدل من من كما تقول قلت لي احد الا
ابوك وصديقا حال وتقول مالي الا زيدا صديق وعمرا وعمرو فنصب عمرو على العطف على زيدا ورفعه على انه مبتدأ محذوف
الخبر اي وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا
احد وان تقدم على المنسوب وجب تاخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما
معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها انسي شاذ عندهم للضرورة
وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسي الظاهر تفسير له فاذا قام المستثنى
مع الا الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تاخر المستثنى عن عامله ولا يجوز الا زيدا لم
اضرب وزيدا الا انا لم ناتي وجوز الكوفيون في الشعر تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضربت القوم و
كذا جوزوا تقدمه في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا وبمنعه
القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج
من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة
المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز لاستعمال تقدمه على احدهما نحو جاءني
الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجوز تقدمه عليهما معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لا يجوز تقدمه عليه
واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك
وهذا عند من يجعل العامل في المبتدأ الابتداء لا الخبر قوله او منقطعا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا
حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين
احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا وما جاءني زيد الا عمرو فهم ههنا
يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا اولا فالاول نحو قولك
ما في الدار احد الا حمار يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب فان تمس في دار برهوة نادبا انيسك اصداء
القبور تصيح ومثله مالي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثل هذا وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل لتصحيح
دخول البدل في المبدل منه والثاني ان الاصل نحو لا احد فيها الا الحمار ان يقال ما فيها الا الحمار اي ما فيها شيء الا الحمار ولكنه
خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك تظن
ان المخاطب يستبعد خلوها من الادمي فقلت لا احد فيها تاكيدا للنفي كون الادمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابقيت
ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون
هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب بعضهم الى انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان
والحمار جاءوني وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان
الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول
سيبويه وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح الا
الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح وقال عشية لا يغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين
الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من
امر الله الا من رحم اي من رحمه الله وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال الشارح المراد بمن رحم الراحم اي الله
تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شيء الا سلاما بسلام اي متاركة وقوله تعالى واذا
خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متتابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد
سلامه بدل سلامه ولا يخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما ضر الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن مرة
يقدران الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا
عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا فظاهره انه اول

الطويل [illegible]

الرجز [illegible]

الكامل [illegible]

ويجوز مضارع معروف والنصب بفعل بعد خلا مضارع مجهول والبدل مفعول ما لم يسم فاعله وفي محل جر وما موصول او موصوف وبعد ظرف مضاف وموجب مضاف اليه الفعل المقدر مع فاعله ومتعلقاته او صفة لها والموصول والموصوف مع صلته وصفته مجرور وبعد الجار مع مجرور متعلق بيختار وبعد ذكر ماض مجهول والمستثنى منه مفعول ما لم يسم فاعله وهذه الجملة معطوفة على الصلة ومعناه ويجوز النصب ويختار البدل في الاسم الذي يقع بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه حقيقة نحو ما فعل من احد وما مررت بنحو وما خرج من احد في غير مرفوع وما ضربت احدا الا زيدا وفعلوه فعل وفاعل ومفعول به والا حرف استثناء وقليل مستثنى من فاعل فعلوه ورفعه بدل من فاعل فعلوه ونصبه على الاستثناء والا قليلا

عطف على مثال النصب

على مثال الرفع

ومعنى سيبويه الملك كونه وذلك ان الشاعر قصد بجعله من المتصل مبالغة في المدح اى ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب واحد بحسب هو واول سيوفهم من القراع وفي اخلاله نقص احدهم وهو جوده الكامل المفرق بماله بعد ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان هيهات ان لا عيب فيهم فنفى عين الكمال عن معاليهم قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكر بخلا في جواز الجر بها وقال اي السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والتزموا هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما عدا فمتعد في غير الاستثناء ايضا وفاعل عدا وخلا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل فالاولى ان تضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اى جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ما النساء وذكرهن بعد مضمر وقال بعضهم ما ذكر بالا ولم يثبت قوله وما خلا وما عدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب المضاف محذوف اى وقت ما خلا مجيئهم زيدا اى وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحرف كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق ونحوه وجوز الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون هما ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرفا باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا او لا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتتني امرأة لا تكون فلانة فلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير علامة تانيث تقول ما اتيت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص

ترى الصنع الذي قد تركته ولا الغيظ منه ليس جلدا واعظما اى الا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا تقول وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اذا عرفت هذا فلنرجع الى الحل قوله ويجوز النصب ويختار البدل في المستثنى بشرطين احدهما ان تكون بعد الا متصلا او مؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او ما في حكمه ورد به كلام تضمن الاستثناء والثاني ان يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيد يجوز ذلك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريم الا زيد وكذا مثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في الظن الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال او الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير تقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا وما رايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا اري انه يجوز في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا يصفني الا زيد لان المعنى ما يصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها ترى من رؤيتها المطلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا معنى البيت فالانصاف ان الحكاية منفيان معنى نعم لو قلت لا ارى احدا يوحد الله الا زيد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاتي فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعلق اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيد وفي حكمه في وصف معمول غير الموجب نحو ما اتاني

وخلو الكلام 5

وعدا زيدا

مع الارجاع الجملتين مستثنى منه غير الموجب

الطرفة

والمذهب الاسد زيد

والمطرد في الاستثناء جوازه

مراد الاول الثاني

غلام لاحد الا زيد قولنا او مأوّل بما يدخل نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما رجل وقل رجل معنى النفي قال
ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجيء في نواصب الفعل
قال ويجيء بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله قلما عرس حتى هيجته بالتباشير الصبح الاول والاغلب الاول ولكون اقل رجل نحو لا
بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان
اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جهد لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز
في القياس قال ومن جوزه فلا عطائه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو لبيبة وعاقلة اذا سمي به كالجملة وفاعل قل
وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدأ حذف خبره وجوبا استغناء بوصف
المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيها قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل تقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك
اقائم الزيدان موجود قال وتقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك
في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدأ والا زيد بدل من ضمير تقول وكذا في اقل رجلين يقولان الا الزيدان و
اقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون وقال وانما ثني ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجيء في بابه اذا
اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل
الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثالث قول ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا
لابدلها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف النكرة كما كانت صفة لمن ولا يجوز ابدال زيد
من لفظ المضاف ليس في اقل رجل لان اقل اذن يكون في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف
الا الى ما نفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه لطرحته في التفسير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح
فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل
يقول ذلك الا زيد اي ما يقول ذلك الا زيد وقد يجري لفظة ابى وما تصرف منه مجرى النفي قال الله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا وقل من يقول ذلك الا زيد
ويأبى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجيء في الموجب الا نادرا فعلى يجوز نحو ابى القوم ان ياتوني الا زيد اذ حيث يجوز المفرغ يجوز
الابدال وتأويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز نحو
الناس الا زيد اي لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم القوم الا زيد وان قام
احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لتاويله بالتحضيض
بالنفي لان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات دال على نفيه وقد رده النحاة واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم
اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو
ما قام القوم الا زيد ردا على من قال قام القوم الا زيد اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا
يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيد فان الابدال ليس باولى ههنا
من النصب لكونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك واذا تقرر هذا
فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لان عندهم يجوز حذف المتبوع وهو ههنا جائز وقال الفراء والكسائي الا حرف
عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء فانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام
واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في اخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما
في اللفظ كلام والابدال حالة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه
ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته
ان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع منه مع
الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة
لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاءني القوم الا زيد بدلا والاعراب على الاسم والفراء يمنع النصب على الاستثناء
اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب في الابدال في نحو ما جاءني القوم الا زيد
والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرفة فلا يجوز جاءني قوم الا زيدا لان
دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشيء لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي
غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له

بتعريب مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى المستثنى منه على حسب العوامل متعلق به واذا الظرف مضاف وكان من الافعال الناقصة والمستثنى منه اسمه غير
مذكور خبره والجملة في محل الجر بالاضافة وهو ... عايد الى ... المستثنى منه الى الاعراب على حسب العوامل الى كون المستثنى غير مذكور والى كون المستثنى بعد الا الا انه
كان المستثنى منه غير مذكور وفي غير الموجب خبره وليستقيم مضارع معروف منصوب بان المستتر فيه ... عايد الى ... المستثنى منه وان الاعراب هو متعلق به ... وتقديمه
وانما اشترط كونه في غير الموجب ليستقيم المعنى او بما يتعلق به في غير الموجب المعنى وهو يكون في غير الموجب ليستقيم المعنى ... ما ضربني الا زيد ... مفعول به الا ...

على عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل القراءة وهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهذا ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرايط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك بقطع من الليل لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المصنف بانه يلزم تناقض القراءتين اذن ولا يجوز تناقض القراءات لانها كلها ثابتة متواترة في القرآن قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت منكم احد يقتضي كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء فيكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امرأتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر او من لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما يقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف مقدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكانه تقدم على جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شيء على نية الاستغناء عنه والغائه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد قوله واعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ومن ثم لم يجز مازال زيد الا عالما اعلم ان هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم ان المنسوب الى الفعل وشبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى كما بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في قام القوم الا زيدا ... المنسوب اليه ... اتباعه اياه ... المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز فهو كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما سبب امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي ... يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون في صحة الاستثناء بصحة دخوله تحته ... جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اتفاقا ... الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يتضح حده اذا قام عليه دليل والدليل المستمر الدال على المخرج منه هو المستثنى لانه بعض ... منه ... متعدد من جنسه ... وذلك ... ولا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير متعين لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ان خالف فرد واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها او خالف فرد واحد اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل عند الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الاشياء ... بحدوث ذاته ويستطيع ذلك تعالى الا المستحيلات وقرأت الا يوم كذا ... الا بالسوط قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل ما ... صناع البلد فيقول لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب ويجوز التفريغ في الموجب اذا ... بالنفي كما في قوله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى واداة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابل للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع

الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في قام القوم الا زيدا
بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي
المبتدأ والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت
الا زيدا وما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما اتيتنا الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تأديبا واما المفعول
معه فلا يجيء بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبلها لمخالفته
له نفيا واثباتا فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل
ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو كما يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما
جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا في ما بعد الواو بل هو مقدر ويفسر بعد الا من الملحقات بالمفعول
الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلأ الاناء الا ماء ونحو قوله تعالى وما اهلكنا الا ولها كتاب معلوم الواو للحال لان
صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو ليحصل الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا لحصل للصفة
انفصال من الموصوف وصفته التي هي جملة بالا لحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالاتيان بالواو والجملة
ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما نحو ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت
خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب حسبت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقوله
عليه السلام قد كنت وما اهد بالحرب تشبيها بالحال واما التفريغ في المبتدأ والخبر وعمومهما فنحو ما زيد الا قائم وما
قائم الا زيد وكلا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا او لم اعلم ان فيها الا زيدا قربا اسم
ان ولو قلت لم اعلم ان الا زيدا فيها او زيدا الا كاتبا لم يجز لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ
لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا نحو كيف الا زيدا اخوتك واين الا زيدا اخوتك لان العامل في الحكم اين وكيف
والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الا زيدا اخوتك والمستثنى منه وتقول هل عندك الا زيدا احد وما
عندك الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا هل الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفي المفعول المطلق
اذا كان للتأكيد ووقع بعد الا اشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر
معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين لم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتمل
مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحله ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب ان ما يقول ضربت مثلا وقد فعلت غير
الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فيقول ضربت ضربا فرفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءني
زيد جاز ان يتوهم ان جاءه من يجري مجراه فقلت جاءني زيد زيد لرفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب
وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل له ولغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا
الا ضربا قال وما اغترّ والشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغترّ
الا الشيب اغترارا وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في
المفرغ ولا منع من كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا رأسه
في بدل البعض اي ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضو منه الا رأسه وعطف النسق لم يجيء فيه لما تقدم
وكذا عطف البيان والتأكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء كان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان
كونه متعددا يخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التأكيد لانه لم يوضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التأكيد
نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقدر هاهنا ويخرج الفاظ التأكيد منها واما الوصف نحو ما جاءني احد الا ظريف
وما لقيت احدا الا انت خير منه وفيه وفي خبر ليت ايضا نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان
المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد الا بصفة القيام وما جاءني زيد على حال
من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا التحيز
كذا في الخبر والحال وذكر المصنف في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان دونه
العدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها
قال المالكي في الصفة انها صفة لبدل محذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ
ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءني احد الا ظريفا على الاستثناء ولم

لا يخفى شبهة ان ما هو من هذا الاحتمال ما لا شبهة فيه وانه ظاهر فالمراد التأكيد اي الاستثناء فلا بد فيه من السماع لا يكفي بناء الاحتمال المحض اصلا على المراد والاولى ما ذهب اليه الامام السكاكي في ان المصدر في امثال هذه المواضع راجع الى تحمل التنوين للتحقير فقط وغيره كما في باب المقام

وإلا للشرط وتعقد فعل الشرط والبدل فاعله وعلى اللفظ متعلق به وعلى الموضع جوابه أي فهو ثابت على الموضع ومثل لترجيحه ما جاءني ونحوه ماض معروف
وفي مفعوله ومن حرف جر زائد وأحد مجرور بها مرفوع المحل على أنه فاعل جاءني وإلا حرف استثناء وزيد مستثنى من أحد مرفوع على البدل من محل أحد في الاستثناء
ولا لنفي الجنس وأحد اسمها مبني على الفتح ومحله الرفع لأنه في موضع المبتدأ وفيها خبرها وإلا حرف استثناء وعمرو مثل زيد في الوجوه وما الحرف المشبه بليس وزيد اسمها
خبرها وإلا حرف استثناء وشيء مستثنى بالرفع بدل من محل شيئا لأنه خبر مبتدأ في الأصل والنصب في الاستثناء وكلتا الجملتين معطوفتان على قوله ما جاءني من أحد وتكونا

في محل الجر بالإضافة وك... حرف جر وآكد من الحرف المشبه ومن ...

نعم والفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا إلى المقدر واستدل لا بقوله يطالبني عمي ثمانين ناقة وما لي يا عفراء
إلا ثمانيا ويجوز أن يريد إلا ثماني جمال فوهم في غير ابتداء ضرورة وما أجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر
في الإعراب ولا سيما في الفاعل إذ لا يجوز حذفه فالأصح قائم مقامه وهو يجيز ما قام إلا زيدا قوله وهو في غير الموجب ليفيد
يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح أو المأول كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم أنك لو قلت قام إلا زيد لكان المعنى
قام جميع الناس إلا زيد وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الأغلب فامتنع الاستثناء
المفرغ في الموجب قوله إلا أن يستقيم المعنى أي يستقيم في الإيجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه
نحو قرأت إلا يوم كذا إذ لا يبعد أن يقرأ في جميع الأيام إلا يوم المعين وأغلبه أن يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور
والحال كما تقدم قوله ومن ثم أي ومن جهة أن المفرغ إنما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد إلا عالما لأن ما زال موجب لأن
النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب الدائم كما يجيء في الأفعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات إلا على صفة
العلم وهو محال وللقائل أن يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن أن يكون مثله عليها مما لا يتناقض واستثن من جملتها
العلم كما قيل في نحو ما زيد إلا عالم في الصفات المنفية أو احمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كأنك تقول أمكن أن تجمع (و جميع)
فيه جميع الصفات إلا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في إثبات الوصف قال المص وجه آخر ههنا في منع نحو ما زال
زيد إلا عالما وذلك أن ما زال للإثبات خبره وإلا للنفي بعد ذلك الإثبات فيكون خبره مثبتا منفيا وللقائل أن يقول إن ما زال
لإثبات خبره إن لم يعرض ما يقلبه إلى النفي لأنه كما أن ليس لنفي خبره إلا إذا عرض ما ينقضه إثباته نحو ليس زيد إلا فاضلا
قوله وإذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو ما جاءني من أحد إلا زيد ولا أحد فيها إلا عمرو وما زيد شيئا إلا شيء لا يعبأ به لأن من لا تزاد
بعد الإثبات وما ولا لا تقدران عاملتين بعد الإثبات لأنهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بإلا بخلاف ليس زيد شيئا
لأنها عملت للفعلية فلا أثر لنقض معنى النفي لبقاء الأمر العاملة هي لأجله ومن ثم جاز ليس زيد إلا قائما وامتنع ما زيد
إلا قائما أقول اعلم أنه يتعذر البدل على اللفظ في أربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيدة لتأكيد
غير الموجب نحو ما زيد وليس زيد بقائم أو هل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة إذا كان منصوبا أو مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل
وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وإنما تعذر الإبدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لأنها وضعت ليفيد أن عدم الإيجاب
شامل لجميع أفراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في ما جاءني من رجل أو كان تابعا لما باشرها نحو ما جاءني من رجل وامرأة
وإلا الاستثنائية بعد ... غير الموجب ناقضة لعدم الإيجاب ومع بطلان عدم الإيجاب كيف يشمل أفراد ما بعدها وكذا
... الإبدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لأنها وضعت ليدل على تأكيد عدم إيجاب مضمون المجرور بها سواء
كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد بقائم أي قيامه غير ثابت قطعا أو تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقائم أي قياما غير ثابت
أو تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد وإلا الاستثنائية بعدها مبطلة لعدم الإيجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا
وكذا امتنع الإبدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لأن عمل الحرفين إنما كان لأجل نفيهما كما ذكرنا قبل وإلا تبطل النفي
الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الأخفش أيضا الإبدال من لفظ المجرور بمن
المذكورة وإن كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لأن كلامنا في
من الاستغراقية ولا يمكنه أن يرتكب جواز زيادتها في الموجب التي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه وكذا
الباء المزيدة في نحو ألقى بيده وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها أي التي لتأكيد غير الإيجاب فلا يلزم من
تجويز زيادة الباء في نحو ألقى بيده أعني في الموجب إعمال الباء في ما بعد إلا في ما زيد بشيء إلا شيء وقد أجاز الكوفيون
إعمال من والباء المذكورتين أي المختصتين بغير الإيجاب فيما بعد إلا إذا كان منكرا نحو ما جاءني من أحد إلا رجل
فاضل وما زيد بشيء إلا شيء حقير أما إذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا إلى أن عدم الإيجاب وإن زال بإلا لأن من الاستغراقية
لما لزمت المنكر وضعا والباء المذكورة أصلها أن تدخل على النكرة لأن موضعها الخبر وأصله التنكير جاز أن يعملا
في المنكر لمشابهته ما ينبغي أن يدخلانه وإن كان في حيز الإيجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين المجرورين
الأولى المنع من ذلك لأن العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما لما بعد إلا تعم المعرف منه والمنكر وما ذكروه كان يمكن أن
... به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد إلا بهما وقال أبو علي إنما لم يجز البدل في ما جاءني من أحد إلا زيد و
الصحيح في لا رجل إلا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل في
نحو ما جاءني من أحد إلا رجل صالح وأنه لا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار إلا رجل فاضل فإنه لا يجوز البناء

على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورين لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضى بقاء نفيهما
بعدها اذ لا يعملان الا للنفى ومجئ الا يقتضى زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله فى ليس ويجوز اتفاقا
تحقيق ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس وما سواء اجماعا منهم قلت سلمنا انهما اى معنيهما ولا يلزم التناقض لان
اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضى بقاء نفيها بعدها اذ عملها ليس للنفى بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما تزول بها نفيها فان
قيل فقد اثبت لها معنيين احدهما يزول بالا وهو النفى والآخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها فى المعنى اتفاقا فيلزم ان
يكون فى ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس فى الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو ليست
ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضى فبقيت مفيدة لنفى كون مضمون خبرها مطلقا او فى الحال كما يجئ ومعنى كون نفى مضمون
الخبر هو معنى ليس ونفى مضمون الخبر هو معنى ما فهما شئ واحد فى الحقيقة والمعنى ولكن كان فى نفى الكون معنى الفعلية وليس فى
ايجاد معنى النفى فى لفظ آخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد اى فى الحقيقة والمعنى ورب شيئين معناهما الوضعى
مختلف ومؤداهما شئ واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفى فى ليس وبقى معنى الكون وهو الناصب للخبر دون
النفى بحاله كما فى ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس لم يفد ايجاد معنى نفى الكون فى لفظ آخر وهو الجملة بعدها فينبغى ان
يكون حرفا وان لا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل فيفيد
معنى فى نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها الكون المنفى فى غيرها وافادة لفظ كان للكون المثبت فى غيرها عارض لتجردهما
عن الزمان كما سبق فى اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا فى نحو ما زيد بشئ الا شئ لا يعبأ به ولم
يجز النصب فى نحو ما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به فما وجه الرفع قلت المبتدأ والخبرية اعنى كما مر فى حد الاعراب الا ان النواسخ
اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن يبقى عليهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى
جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما فى نحو
ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية فى العمل لعدم لزومها احد قسمى الكلم
كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها فى العمل يلغى بتقدم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا
وجد منه وجه لم يحمل على هذا الاعراب المحلى فلا تقول ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب
المحلى القوى اذا وجد اعراب ظاهر ممنوع عند كثير كما فى اعجبنى ضرب زيد وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلى الضعيف
واما اذا اضطر الى الحمل عليه كما فى نحو ما زيد بشئ او شيئا الا شئ وفى نحو ما زيد بقائم او قائما الا قاعد ولكن قاعد كما فى نحو ما
فالواجب الحمل عليه اجابة لداعى الضرورة هذا وفى رفع ما بعد الا فى نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد
والابدال من الضمير المستكن فى قولك فيها كما قلنا فى نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء
لكنه ههنا اقل من النصب فى نحو ما جاءنى احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته
فى نحو لا رجل فيها الا زيدا ملتبس بما لا يجوز من البدل من لفظ لا رجل ولا يلتبس بالبدل الغير الجائز فى ما جاءنى احد الا زيدا
فانه يلتبس به بدل جائز فصار هذا لا يكاد يجئ النصب فى نحو لا احد فيها الا زيدا الا فى القليل قال الشاعر مهامها وخروقا
لا انيس بها الا الضوابح والاصداء والبوما وقال ولا امر للمعصى الا مضيعا وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذى
الحال لكونه عاما كانه قال المعصى امره مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب
على الاستثناء فيه اضعف منه فى نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده
وفى نحو لا احد فيها الا زيدا ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب مما مر من حمل الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال
سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيد فتبدل زيدا من الضمير فى يقول ثم نعم ومن احد فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد
لا يستعمل فى الواجب واذا انفيت بعد ان وجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد
الا زيد كما جاز ان يقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجئ فى افعال القلوب فلما جئ
بلفظ الواحد فى حيز المنفى جاز ان يكون الا زيد بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز
ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع فى حيز غير الموجب ولا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فما رأيتهم
الا زيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم فى المعنى فى حيز المنفى ايضا اذ المعنى ما رأيت القوم الا زيدا ولا بأس بان يذكر
بعض ما اهمله المصنف من احكام الاستثناء وهى انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا الا ما قلنا فى فاء السببية
وواو العطف نحو ما اعطى المنسوب ... شرط التفسير لا يعمل ما قبلها فيما بعدها الا ان يكون مستثنى

فانما
اى كما
اذ ازال استغنى المسوغ خبرا
بالا وجب العود للضرورة الى الرفع
الذى هو فى الاصل الاعلال الاصلى
كما استغنى النفى فى المبتدأ
معتمدا ... عليه ...
الرفع فى ذلك المحل الصحيح ... سح

مع قوله ... بدلا من
اللفظ ...
ولا ...
الا زيدا ...
النفى

منه وتابعا للمستثنى على ما مرّ في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف حلافا لقوم فلا يقال في ما جاءني احد الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين يقال له على عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له على عشرة الا سبعة او ثمانية للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم يتجوّز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يستثنى التسعة من العشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد اذ انه لو هم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما تقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف ويبعد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره وقد تجيء في القوم الا زيدا لفائدة تبرئ كذا في لم يجئني الا القوم الا زيدا على العكس وكذا تقول في العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك على عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زايد على الثمانية ولو قلت مكانه لك على ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فالمنع منهما تعسف مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك على عشرة الا خمسة او الا ستة لاستهجن بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة وحصل هناك داع الى التخصيص بالعشرة لم يستهجن ان بقي واحد نحو قولك لك على عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان يصلح كل منهما ان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما تراب وابن الا زيدا اي زيد اب بار وابن بار فان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا او كان فيه بعد نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه وليه او لا نحو ما هدى وصيّ نبيا الا عليا عم بنفسه وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فالمستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا وكذا ما فضل ابا ابن الا زيدا لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن او ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد وتقدم الاخير حامل على المنفعل في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا الكلام عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل منهم احد ومثله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما يجيء وخاصها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطفا للنسق فلا بدّ من حرف العطف قبل الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا رأسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب والمستثنى منه مذكور ونعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا وتقول في غير الموجب نحو ما جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير الموجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشما والذي في العدد نحو له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فلزمك بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صار تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب

من العدد ماله على عشرة الا تسعة الا ثمانية الى آخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة
داخلة يسقط منها ثمانية يبقى واحد يضم اليه سبعة تصير ثمانية يسقط منها ستة يبقى اثنان يضم اليهما خمسة تصير سبعة يسقط
منها اربعة يبقى ثلثة يضم اليها ثلثة تصير ستة يسقط منها اثنين يبقى اربعة يضم اليها واحد تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب
في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير الموجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة الا
تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشئ لان المعنى ماله على عشرة مستثنى منها تسعة اي ما له على واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع
على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ماله الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا
فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيدا او زيد وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة على وهنه وهو ان
الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة لجواز
اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم
يكن استثناء تاليا من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له على عشرة الا ثلثة الا اربعة فمذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر
اي الثلثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة وقولك بعد
ذلك الا اربعة تدخل بها الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون
موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الا ثلثة منها او من السبعة
الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون الا اربعة على التقديرين منفية وكلتاهما مثبتان فيكون الاقرار
بثلثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثناءين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا وان كان المستثنى
الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا بطل الاستثناء ولا واحد نحو له على خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له على عشرة الا
خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو
يلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا اولا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان
تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد ولا يمكن ابدال
احدها من المستثنى منه وان تأخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذي ولى المستثنى منه او غيره النصب
على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال
منه ولا كالساقط ومثاله ما جاءني احد الا زيد او الا زيدا الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها المستثنى منه فللمقدم
عليه النصب لا غير على الاستثناء ولواحد من المتأخرات جاز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد
الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكر او الا بكرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها
كان ونصب ما سواه على الاستثناء لوجوب امتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب
على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا بكرا الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف في مثله فيعطفه
على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالفاشي المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره
ثم اخرج جزء من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا عمرا الا خالدا الا زيد مخرج
من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الا عمرا وخالد مخرج مما بقي من احد بعد اخراج
زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما
جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا الا عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد
وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجيء التفريغ والابدال ههنا اي جاءني
غير زيد من جملة القوم الا عمرا وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان
المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد
الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب المعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم يأكله
فقط الا زيد فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا آخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت
ولو ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا فان كان الكلام
موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب
واجب في اول المستثنيين لانه عن موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب

ومخفوض عطف على منصوب قوله فهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة وبعد عطف وغير بمعنى لين وسوى عطف عليه ولو كان بعد حاشا عطف على مجرور قوله

خبر مبتدأ محذوف اى هو مجرور للاكثر والجملة مبتدأ محذوف خبره هذا المجرور متعلق بنعت مقدر له كاعراب المستثنى خبره والا متعلق بالمستثنى او على التفصيل الذى

ما تعلق به كاعراب المستثنى بالا اعرابه المستعمل فى الاشياء يكون ذلك الاعراب كاعراب المستثنى على التفصيل وغير صفة مبتدأ وخبره مبتدأ محذوف والخبر وهو

مثلا محذوف تقديره غير كلمة موصوفة بمعنى الشروع غير مبتدأ وصفتها كانت بعد وحملت ماض مجهول والمستتر مفعول ما لم يسم فاعله والذى بعد الا وحقه

بسبب نقض الايجاب والنفى ما كل القوم الخبر الا زيدا والا زيد وان كان القوم فى اللفظ فى حكم الايجاب ومنها ان الجمل المعطوف

بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله ثم فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الاية

فما يقتضيه مذهب محققى البصريين ان الجملة الاخيرة عاملة فى المستثنى على عشرين فى الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيهما

ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه ويكون من باب تنازع العاملين فصاعدا لمعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر

واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا انما لا يجيزه من حمل العوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخرى مستانفة

والواو للابتداء فلا كلام فى انفرادها به كقولك اكرم بنى تميم والنحاة هم البصريون الا فلانا قوله ومخفوض بعد غير وسوى

وسواء وبعد حاشا فى الاكثر قوله ومخفوض عطف على وهو منصوب فى اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد

هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفى سوى اربع لغات كما فى بحر القراءة فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسر

الاول مع المد وضمها مع القصر عليه وبعد حاشا فى الاكثر الشرط سيبويه حرف جر حاشا لقولهم حاشاى من دون نون الوقاية

ولو كان فعلا لوجب ذلك [illegible] المصدر بشرط الخلاف وعلى ان فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر

[illegible] فعلم تعالى وما حكى المازنى من قول بعضهم اللهم اغفر لى ولمن سمع حاشى الشيطان و

ابن [illegible] بفتح الشيطان اى جانب الله [illegible] الشيطان شاذ عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير

لام متعلقة بمحذوف [illegible] الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذور من اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وهو بحرف جر

مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليته اللام نحو حاشى لزيد تعين عنده فعليته هذا ما قيل

والاولى مع اللام اسم لجيئه معها منونا كقراءة ابى السمال حاشا لله فيقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا فى سبحان الله و

بمعنى حاشا سبحانا قال سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودى والجمد فيجوز على هذا ان يركب كون حاشى فى جميع المواضع

مصدرا بمعنى تنزيه وتنزيها واما حذف التنوين فى حاشا لك فلاستكراههم للتنوين فيما غلبت عليه حرفيته منها لاجل الاضافة

وهذا كما قال بعضهم سبحان من علقمة الفاخر ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب

استعماله مضافا كما يجىء فى بيان سوى ويجوز ان يقال ان حاشى الجارة حرف وهى فى نحو حاشى لله اسم بنى لشابهته لفظا

لحاشى الحرفية واستدل المبرد على فعليته بتصرفه نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة وما احاشى من الاقوام من

احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لوليت اى قلت لولا ولاليت اى قلت لا لا و

سبحنت اى قلت سبحان الله ولبيت اى قلت لبيك وهذا هو الحق لان المشتق الذى هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة

التى اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا

قلت حاشا زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه والحذف فى نحو حاش لله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قد

يحذف منه نحو سو افعل فى سوف افعل وكثر فيها حاش وقل حشا لان الحذف فى الاطراف اكثر واذا استعمل حاشى فى

الاستثناء وفى غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعدها من سوء ذكر فى غيره او فيه فلا يستثنى بها الا فى هذا المعنى وربما اراد

المتبرىء شخص من سوء فيبتدىء بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرىء من اراد وابتدائه على معنى ان الله منزه عن ان لا

يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ قال تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء فى كلامهم الا فيما خلا و

ما عدا لا قبل غيرهما فيكون تكرير لمعنى الكلمة الاستثناء وجوز الكسائى دخول الا على حاشى الجارة قوله وغير صفة حملت

على الا فى الاستثناء كما حملت عليها الا فى الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما

الهة الا الله لفسدتا وضعف فى غيره اقول قوله غير مبتدأ وصفة خبره اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها

لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاول

هو الاول والثانى مجاز فان الوجه الذى تبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات و

ماهية المستثنى كما ذكرنا فى حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا او اثباتا فلما اجتمعت ما بعد غير وما بعد اداة الا

الاستثناء فى معنى المغايرة لما قبلها حملت ام ادوات الاستثناء اى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة وحملت غير على الا

فى الاستثناء فى بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته

له نفيا او اثباتا كما كانت فى اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا او اثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او

صفة كما كانت فى الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحروف فوقع

غير فى جميع مواقع الا الا فى المفرغ وغيره او [illegible] والمنقطع وشذ [illegible] عن المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة فى جميع

حاله الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التي تذكرها فاذا دخل الا على غير فهو
في الاصل حرف لا يتحمل الاعراب وبقي على اصله فيجعل اعرابها الذي كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية
ولما دخل غير على الا واصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذي صار مستثنى بتطفل غير على الا مشغول
بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اي اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى
هذا التقدير لا حاجة الى ان يتعذر لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما راى انتصابه من دون واسطة كما كان
في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بابهامها وانه لم يحتج الى العذر المذكور لما بينا
ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان عليها طارية فكان غيرها الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة
والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد
لان المعنى ما جاءني الا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف يعني
الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف في جواز بنائه على
الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله غير ان قد استعين على
الهم اذ خف بالتعزي الخ من هذا الباب اي مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز
ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقوله بيد مثل غير لا يجيء الا في المنقطع مضافا الى ان وصلتها قال صلى الله
عليه وآله وسلم انا افصح العرب بيد اني من قريش ويجوز ان تبنى بيد لاضافته الى ان وان يقال منصوب لكونه في الاستثناء بمائها
المنقطع قوله كما حملت الا عليها في الصفة اي حملت الا على غير في الصفة قوله لجمع اي ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا
كقوم ورهط وانما اشترط هذا الشرط ليوافق حاملها صفة حاملها اداة الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا
فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقديمها على الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غير وذلك ليكون
اظهر في كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءني الرجال او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق
الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر الاستثناء الذي هو
الاصل في الا فالسامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فاختير كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر
السامع على حمل الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكر غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني المذكور
رجال او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما
وربما كان المنكر محصورا ويجوز الصفة لعدم دخول ما قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد ففيه الصفة لا غير
وكذا في المحصور الآخر نحو ما جاءني رجلان الا حصى اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا
معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس في مثله الا الصفة او الاستثناء
المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز
الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي لا بد لالا اذا كانت
صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المص جمع او شبهه منكر او معرف باللام الجنسية قال انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها
الاصوات الا بغامها ويجوز في البيت ان تكون الا للاستثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا
ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا و
صفة وعليه اكثر المتأخرين متمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله تعالى كلهم هالكون الا العالمون
والعالمون كلهم الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تقديره في
البيت الاول الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب
المضارع وقال المبرد في البيت شذوذ وذلك وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود
وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين
لم يجعل الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز هاهنا الا الوصف لانك لو قلت فيهما الا الله لفسدتا لم يجز لبعد
ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط ان لم يكن موجبا صريحا من غير الموجب ... يجوز معه الابدال قال المص

واعراب سوى مبتدأ مقدما سوى مقصا الى ضميرا واعطى عليه النصب خبرة وعلى الكسرة محلا ورد على الاضح جر مبتدا محذوف وهوالى النصب على الظرف على القول الاصح

ولا يجرى النفي المعنوي كاللفظي الا في قلما واقل رجل وابى وتمتنع فانه كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان النصب غير واجب الدخول في المستثنى منه لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما الهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص في قوله تعم فلولا كانت قرية امنت لا ينجرى النفي فاجاز البدل فيه قوم يونس ولما اولى منع اجراء الشرط والتخصيص جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله في الهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو اي غير ضعيف يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع الشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف هذا عند المص ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعم مكانا سوى اي مستو ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد فادان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية الى مطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجئ والتزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجيز جاءني القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفة الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا في الاصل والا فليس الان فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقال تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما عدلت عن اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجئ الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سواء اذا خرجوا عن الظرفية ايضا نصبوه استكراها للرفع فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استكراه الرفع فيما اغلب نصبا على الظرفية قوله تعم ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم وتقول لي فوق التسعين ودون السبعين واعلم ان المستثنى قد يحذف من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجئ في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غير وليس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا عن المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره وهذا مما يقوي مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اي الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتي بعده لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسير المذكور ويقول جئتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما عد من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعده فما زائدة وسي مضاف اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة لغير اي قليل وهو قراءة من قرأ تماما على الذي احسن وصفة قليل واما نصب الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه روي بيت امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا النصب وجوها قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار اعني اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينصب بعد لا سيما الا النكرة ولا تنصب المعرفة وهذا الذي قاله يجوز ان يجوز نصبه قياسا على التمييز لان ما يتقدر بالتنوين كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار الفعل استوى المعرفة والنكرة وحكى الاخفش قولهم ان فلانا كريم ولا سيما ان اتيته قاعدا فما ههنا زائدة عوضا عن المضاف اليه ولا سيما ان اتيته قاعدا جملة الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتراضية كما في قوله

فانت طالق والطلاق البتة اذ هى مع ما بعدها تتقدر بجملة مستقلة والتى بمعنى المثل فمعنى جاءنى القوم الذى جاءنى اى هو كان اخص بى واشد اخلاصا فى المجئ وخبر لا محذوف وتصرف فى هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوبا المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر فى باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما فصار فى نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضمه اى ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له فى الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا فى نحو احبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب جواب الشرط مدلول خصوصا اى ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اى اختصاصا فيكون معنى خصوصا راكبا اى ويختص بفضل محبتى راكبا وعلى هذا ينبغى ان يؤول ما ذكر الاخفش اعنى قولهم ان فلانا لكريم ولا سيما ان اتيته قاعدا اى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال قعوده ويجوز مجئ الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهى اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعذب وقد يقال لا سواء ما فى مقام لا سيما واعلم ان اصل الا ان يدخل على الاسم وقد يليها فى المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد الا يقوم او حال نحو ما جاءنى زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءنى منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا العموم ذى الحال وانما شرطوا التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على قول او عن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دخولها على ما يقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا المشابهته للاسم واما الماضى فجوزوا ان يليها فى المفرغ بأحد قيدين وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبها له من الحال المشبهة للاسم واما تقدم ما من منفى نحو قولك ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتانى وعنه صلى الله عليه وسلم ما ايس الشيطان من بنى آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضى مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء فى الاغلب نحو ان جئتنى اكرمتك وانما قلت فى الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له فى الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفى مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعنى لزوم الثانى للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفى والا فيصاغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتنى الا اكرمتك او مضارعين نحو ما تزورنى الا تزورنى ومثل هذا هو الغالب فى الشرط والجزاء اعنى كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضى الذى بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا فى باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا فى الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرتنى الا وأكرمتك ولا ازوره الا ويكرمنى وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب فى الحال نحو جاءنى زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا فى ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اى الواو ومن ثم اطرد نحو ما ازوره الا ويكرمنى وندر رأيت واصك عينه كما مر فى باب الحال ويجئ فى الماضى مع الواو وقد ايضا نحو ما رأيته الا وقد زارنى ولا يجوز الاقتصار على قد فلا تقول ما رأيته الا قد زارنى لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذى يستفاد من مثل هذه الحالة فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجئ فى بابه وان نظرت الى الحال الذى هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا ان الاغلب فى الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجئ بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اى عازما على الصيد وكذا معنى الجزاء فى ما ايس الشيطان من بنى آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يدخل الا ولما بمعناها على الماضى اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر فى كتابه الى ابى موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتبه اليه لما لحن كاتبه فى كتابه الى عمر كتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدت كذا اى ذكرته فنشد المتعدى الى واحد مطاوع للاول الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن ويكون نشدت بمعنى طلبت تقول نشدت لك الدابة تقول لمن تفيده الضالة ابغيكم اى طلبت لك الله من بين جميع

وخبر مبتدأ ومضاف كان معطنا اليها وأخواتها ... الضمير في اخواتها عائد الى كان بتاويل الكلمة وهو مبتدأ ثان عائد الى خبر انه المسند خبره وصفة ظرف
مضاف وقوله مضافا اليها والضمير في دخولها عائد الى كان والمبتدأ الثانى مع خبره خبر الاول وجزاؤه محذوف دى مفسر خبر كان والجملة الشرطية مبينة للاول ومستأنفة
ومثل مرجمه وكان ومن زيد اسمها وقائما خبرها والجملة فى محل الجر بالاضافة ولفظه مبتدأ مضاف الى ضمير يرجع الى خبر كان ونحو خبر المبتدأ خبره وبتقديم مضارع معروف
والمستتر فيه فاعله عائد الى خبر كان ومعرفة حال من فاعل يتقدم وقد للتقليل ويحذف مضارع مجهول وعامله اى عامل كان مفعول ما لم يسم فاعله وفى حرف جر ومثل

ما يقسم به الناس لاقسم به تعم عليك ومعنى الاضعلت الاضعلت الاضعلت الا فعلت والا لتفعل معنى النفى الذى يتضمنه القسم لانك اذا قلت
عمرك الله قسم الطلب فقد حيث عليه الامر فى فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك فعلت بمعنى المصدر
به هذا الطلب الذى دل عليه نشدتك الله وانما جعله فعلا ماضيا لقصد المبالغة فى الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه
وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعم ونسبق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك
اى وجبت عليك وهو من قسم الملوك ولما فى الاستثناء لا يجئ الا بعد النفى ظاهرا او مقدرا كما ذكرت ولا يجئ الا فى المفرغ نحو
قوله تعم ان كل لما جميع قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدأ ونتقدمه
معرفة لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان فى الاصل كذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه
يدخل فى حده نحو قائم فى قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتدأ اى فيما يجوز له من كونه
معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما على المسند عليه ومتأخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة
نحو كان فى الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة فى باب المبتدأ
وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضه هنا وبعضه فى الافعال الناقصة فما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه
ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضى خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضى فيقع المضى
فى خبره لغوا فينبغى ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغى ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم
على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة ليفيد التقريب من الحال افهم
يستفاد من مجرد كان وكذا قالوا فى اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغى ان يمنعوا نحو صحب زيد يقول وكذا البواقى فى
الاولى كما ذهب اليه ابن مالك يجوز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها فى قوله تعم ولقد كانوا عاهدوا الله وان
كان قميصه قد وفى قول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة فلا ابداها ولم يتقدم ولا فى قوله اضحى خلاء واضحى
اهلها احتملوا اخنى عليها الذى اخنى على لبد اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضى ومنع ابن مالك وهو الحق
من مضى خبر صار وليس وما دام وكل ما كان نافيا من ما زال واخواتها اما صار فلكونها ظاهرة فى الانتقال
فى الزمن الماضى الى حالة مستمرة وهى مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل
اليها كقولك المريض كنت مريضا فصرت صحيحا ثم نكست وكذا ما زال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها فى الماضى
الى الان بلا قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد او الصفة نحو زيد قائم او غنى او مضروب او الفعل
المضارع نحو زيد يقدم فى الحروب ويسخو بموجوده اى عادته هذا وان كان فى الاصل فعلا دالا على احد الازمنة الثلثة وعنه الا انه يضاهى
اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان استعماله فلذلك اذا قلت كنت زانيت زيدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت
كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسبت الثلثة اى الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار ان يقع اخبارا لصار وما
زال واخواتها بخلاف الماضى فانه لا يستعمل فى الاستمرار استعمال هذه الثلثة فلم يقع خبرا لهذه الافعال واما ما دام فلم يقع
خبرها ماضيا لان ما المفيدة للمدة نحو ما ذر شارق تقلب الماضى فى الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجئ فى قسم الافعال
فلهذا يقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد يجئ بمعنى الماضى كقوله تعم ما دمت فيهم واما ليس فهى للنفى مطلقا كما هو مذهب
سيبويه على ما يتبين فى الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد او صفة او مضارعا
اشبه بضه اسم الفاعل بخلاف الماضى واجاز الاندلسى وقوع اخبارها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله
ويتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدأ لانه لم يجز تقديمه على المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس واما ههنا فالالتباس
وان كانا معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابيهما دافع للالتباس فيكفى ظهور اعراب احدهما نحو كان زيد هذا وينبغى ههنا
ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا قوله ويحذف عامله فى نحو الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير ويجوز فى مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت قوله عامله اى عامل خبر
كان واخواتها وما كان ينبغى له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها
بعد ان ولو ان كان اسمها ضميرا ما علم من غائب وحاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان العلم بالصين وادفع الشر
ولو اصبعا اى ولو كان الدفع اصبعا اى قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شئ اذا قيلا اى ان كان حقا
حقا وبقوله لا يحلان ان فارسا وان راجلا او فارسا او راجلا اى ان كنت فارسا او كنت وكذا الخطاب نحو ادخلوا الاول
وان راجلا اى وان كنت ولو كنت والثانى مثل التركيب الذى فى المتن اعنى ان يكون بعد ان اسم وبعدها الفاء وبعد الفاء اسم

جزء وبلغ عمالهم متعلق
بمجزيون وان حرف شرط
ضلة محذوف بدلالة
وهو كان وخبر خبره وخير
فى جزء مبتدأ محذوف وهو هذه
الجملة وهى جزاء الشرط
وتقديره ان كان عملهم خيرا
مجزاؤهم خير وان شرا فشر
مثله والجملة امر قوله الناس
مجزيون باعمالهم فى محل
الجر بالاضافة ويجوز
مضارع معروف وفى
مثلها اى هذه الامثلة
وهذه العبارة متعلق بيجوز
واربعة اوجه فاعل الاول
ان خيرا فخير بنصب الاول على
خبر كان ورفع الثانى على انه خبر
المبتدأ والثانى انه برفعها
على كل الاول انه كان
عملهم فيكان خبره مراد
والثالث خيرا فخيرا بنصبها
اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا والرابع انه خير فخيرا برفعها
اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه
خير ويجب مضارع معروف
والحذف فاعل وفى مثل
متعلق بمضاف ان مصدرية
وما عوض عن كان وانت
اسمها ومنطلقا خبرها
وانطلقت فعل ...
اى ... قوله
...
... عوض
عند ... لكون ... فعل
ابدلها ... بالمفعول
لتمدن والمتصل ... اشارا
وبعد ... مع ...

مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول ينظر فيه فان جاز مع كان المحذوف مع ان تقدير فيها او معه

او نحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على

ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا

وان كان ما قتل به سيفا لا ان له اعمالا في تلك الاعمال خير ولا ان في يده او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذي قلنا ضعف

من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير ولا

سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا والخلاف حذفه مع اسمها الذي هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقدر بالرفع

كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا الكثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة على المحذوف وان لم

تقدر مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب فان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب ورب ما جر

ما بعد ان وان لا مع ما بعد فاء بها ان صح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر ما عمل مجرور نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف

فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح الا صالحا فطالح اي الا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح و

مررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او

واجب اما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه باضمار مبتدا بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد

الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لائق نحو فيجزى خيرا وحذف المبتدا اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا

حذف المبتدا اكثر من حذف كان وغيره ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجيء الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه

مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجيء الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان لقيتني

فزيدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما

ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو

قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول

له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجتمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور

كان بناء على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بالعامل

يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية

ويجوز مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا القرآن في قوله تعالى ان تضل احديهما فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم

ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا

نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست بفرد واما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت وفي قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله

يكلا ما تأتي وما تذر مع عطفها اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون

اما انت منطلقا انطلقت معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون

الشرط محذوفا وقالا لا زما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى اذ فاما بمعنى اذ ما واذ ما شرطية بلا خلاف

ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا نفر لان هو بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون

ذلك لم ياكلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد

الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما

يجيء في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر تتكبر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلا جواب اما اقمت

والعامل فيهما اما انت مرتحلا محذوف اي يكلا لك الله لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان يقول ان ان الشرطية كثيرة

الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان

كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب

تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لا ان بقائها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كا

لعوض مستنكر فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظاهر

حرف الشرط ولا بد اذن من ما يكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان تحذف منها

كان مع اسمها وخبرها او تحذف وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء ليؤذن بها ان اما في الاصل حرف شرط لان الفا

علم السببية فجيء بها لما غير صورة حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها وخبرها

[illegible] ومشابهة لفظاً ان هو اخواتها عطف عليها [illegible] لان ما بلى اسم ان المسند اليه [illegible] الى اسم ان [illegible]
[illegible] اخواتها [illegible] مع [illegible] وقال [illegible] ومثل [illegible]
جرها والجملة [illegible] متعلق [illegible] والتى موصولة ولنفى الجنس متعلق [illegible]
[illegible] المسند اليه بعد [illegible] مشابهة [illegible] المسند اليه بعد [illegible]

وذلك نحو اما زيد فمنطلق اى اما يكن فى الدنيا شئ فزيد منطلق اى ان يكن شئ موجود [illegible] هو منطلق [illegible]
[illegible] من الجزاء مقام الشرط لا [illegible] شئ كما يجئ فى حروف الشرط وان كان [illegible]
[illegible] بها نحو اما ان زيد منطلقا فانطلقت [illegible] فتح همزة ان الشرطية من [illegible]
الشرط كما ثبت الكوفيون فليس بمشهور [illegible] وكان [illegible] المكسورة قليلا وقال سيبويه لا يجيز حذف الفعل مع اما المكسورة
قال ابو على لان ما التى بعد ما اشبهت اللام فى تاكيد الفعل [illegible] ثم جاز [illegible] ما يثبت [illegible] النون
كما جازت فى اللام فى نحو ليفعلن كما يجئ فى نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده وقد جاء [illegible]
[illegible] بعد لدن [illegible] نحو [illegible] لدن كنت [illegible] اى من لدن شولا فالى اتلائها اى من لدن كانت
شولا والا تلاء ان تلد [illegible] قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها ينتقض بمثل نحو [illegible]
قولك ان زيدا [illegible] قوله المنصوب بلا التى لنفى الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به
مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا
وجب الرفع والتكرير [illegible] قضية ولا ابا حسن لها متأول [illegible] اسم لا التى لنفى الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان
[illegible] المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبنى نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى
التقييدات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهى ثلثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به ولا يليها
فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجئ ولو قصد الى حد اسم لا من حيث كونه اسما لكان يكفيه ان يقول كما هو [illegible]
هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها ونكرة ومضافا احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور فى
اليه قوله لا غلام رجل لك مضافا وقوله لا عشرين درهما لك مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف فى باب المنادى
قوله فان كان مفردا اى فان كان اسم لا مفردا ولم يجر ذكر اسم لا تصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى
قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا قوله على ما ينصب به هذا مثل ما مر فى باب المنادى من قولهم يبنى
على الفتح ليدخل فيه نحو لا رجال [illegible] ولا مسلمين لك و[illegible] والمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى
والمجموع والفتحة فى لا رجل عند الزجاج والسيرافى اعرابية [illegible] المبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال
قول سيبويه وذلك المنفى ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين فى معمولها لانها جعلت
وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله بنصبه بغير تنوين بانها فتحة بناء ولكونه بعد ذلك [illegible]
منه التنوين للبناء كما حذف فى خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله
لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لثقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب
مع [illegible] لا فادة [illegible] الاستغراق كما افادته من الاستغراقية فى هل من رجل فى الدار ولان لا رجل فى الدار جواب هل
من رجل [illegible] الاسم النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف فيه التنوين لثقل الكلمة بالتركيب
مع كونها معربة [illegible] ذهب اليه المبرد واتباعه لان حذف التنوين فى حالة الوصل من الاسم المتمكن لغير الاضافة
والبناء غير معهود [illegible] التركيب بين لا والمنفى ليس باشد من تركيب المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف
التنوين من الثانى فى الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفى لان لا لا تعمل الا فى النكرة ولا معمولها فى موضع
الابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها بعين ان اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما بعدها [illegible] سبب بناء معمولها
على ان [illegible] قال ببنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل
كان واخواتها خولف بمعمولها سائر المعربات وهذا ظاهر فى انه [illegible] بناء المعمول او حذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته
الحق ان يقول مبنى لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص فى نفى الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل
فى الدار ولا امرأة فانه وان كان النكرة فى سياق النفى يفيد العموم لكنه لا نصا بل هو الظاهر كما ان ما جاءنى من رجل نص فى
الاستغراق بخلاف ما جاءنى رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل فى الدار بل رجلان وما جاءنى رجل بل رجلان ولا يجوز
لا رجل فى الدار بالفتح بل رجلان وما جاءنى من رجل بل رجلان لما اريد التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من
فبنوها وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع
له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا
نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفى معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع

له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فانه قال به
لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب ونقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا
معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما شرح اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان
المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف يجب النصب ورد بان المعطوف عليه في
باب لا مبني نحو لا رجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في
النداء في نحو ثلاثة وثلاثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون وقيل انما
قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على انه لا مركب مع المنفي كما يجيء ثانيا
ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما تبين ثانيا وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في المثنى بحضرموت كما يجيء في باب
المثنى واما جمع سالم المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا للاسماء نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بل
قوله تعالى من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن
فهي مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله يبنى على ما ينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين نحو
قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه تلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفة في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة
مما كان معربا بالحركة قبل دخولها فيه وهذا اولى مما قبله لطرد الباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع
من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من
مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان كما يجيء وبتوسطها بطل الشبه لان ان لا بد لها من التصدر وربما فتح نظرا
الى اللفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزائدة نظرا الى اللفظ كما انشد الاخفش لو لم يكن غطفان لا ذنوب لها
الى لامت ذوو احسابها عمرا فلا زائدة وقد اعترض فيها الاسم لجماعة خلك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع
ذلك قليل ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان
مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف فهو خبر المبتدا كما في قولك عليك تثريب
واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم خبر المبتدا وان كان زمخشري اذ المعنى
لا يوجد عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا
الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف
الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما يقول لا اتكال عليك واليك المصير ومثل الحروف
وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الا التجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعني ما يتعلق
به الجار والمجرور فيه معنى المبتدا لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار فلذلك
قد رد قول لا عاصم لقوله من امر الله ويقول لا مصليا في الجامع اذا نفيت من الوجود من تقع صلوته في الجامع
ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس
في الجامع مصل سواء صلى في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجوزون كون الظرف والجار في نحو
لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى
ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف قوله اذ كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع
والتكرير واعلم ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير
ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلتا في الطرفين اعني في النفي والاثبات شابهتا فاعملت عملها وعملها
مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة
والثاني ان الظاهر بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقاربة فلهذا نقول انما لم يعمل في المعرفة لان وجه
المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لا يمكن حصوله بها مع دخولها على المعرفة اذ ليس لمعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها
وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يقدر على العمل في البعيد عنها وكذا لم يجز العمل في المفصول
لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن
قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب لا لاجل التركيب فلما انتفى التركيب بالفصل رجع وقيل انما لم
يبن مع الفصل لانهما لما امتزجا تعدى البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي البناء اليه

قل

ثم تقول ويجوز بما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلاثة اي التي الغيت فيها
لا فيها وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكريرها ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك
لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكونان الا مع لا التبرئة فاما
اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة ولعل المبرد جوز ما
لا تكرير جبرانا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة فلهذا ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع
الثلاثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال بكت جزعا
واسترجعت ثم اذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا
حياتك لا نفع وموتك فاجع ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال اعيش به وحين
جن زمان الناس او كلبا واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعل فهي في المعنى في الداخلة على
المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وماخوذك
هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله ويشبه ان قولها لا الينا رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا
مال وقولهم لا سواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى حمل ذلك
على الضرورة والشذوذ ونقول هذا انقول يجب في الاخبار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين
احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا
او لا رحبت مواضعك رحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعم اي لا نعمت عينك وكذا الا
ولا كرامة واذا دخلت على اسم بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل وفي لان في الاصل امر
او نهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرناه في باب المبتدأ ولا اصابك السوء واذا دخلت على قولك لا نولك ان تفعل
كذا اي لا ينبغي كما مر والثاني المكرر لا في هذه المواضع كما انها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير
دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلاثة شروط احدها ان
تدخل على لفظ شيء سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر نحو كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما
انت الا كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب نحو اتاك ولا شيئا سواء ... نحو انت لا شيء وثانيها ان ينجر ما بعد لا
بما قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شيء الا بهما من حروف الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قولهم جئت بلا
... بعد النمام والدين وقد علاك مشيب حين لا حين والاولى ان لا زائدة كما في قوله في بئر لا حور سرى وما شعر ... علاك
المشيب وقت وقت الشيب اي لم تشب قبل اوانه اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب الوقت الاول من الثلاثين
الى ما فوقها مثلا فاضافها الاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي لا غير زائدة على تاويل وقت لا وقت اللهو كما فوق
الثلاثين فاما قول الشاعر حنت قلوصي حين لا حين محن فحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين حنين حاصل وثالثها
ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول
ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها
يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف في غير مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قيل
حملا لها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئة فلا بد معه من تكريرها نحو لا الرجل في الدار
ولا المرء ويستضعف هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج ويجوز عدم تكريرها نحو انت غير
الفارس ولا الشجاع والتزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا
نحو قوله تعالى الى ظل ذي ثلث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءني زيد لا راكبا
ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لا راكب والانسان اعم من اللاحيوان فغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول
معلل بكثرة استعمال لا مع شيء وهو مع الشرط الثاني معلل ببعد لا عن اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك ببعد تقدير
من الاستغراقية بعدها لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط
الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بمعناه ويعلل بكون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها
صدر الكلام وبكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب
وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري وكذا لا صعق في الصعق وكذا اضيف اليه نحو لا امرأ قيس

الظاهر في
ان يكون بقول المغني ثم شيب
وقت راجع الى انه ...
الشيب فاضاف الوقت الى الثاني
الاول لاشتمال الاول عليه
القدم
... ان ... الدار
... السن

... مبتدأ مقدرا وخبر ... والجار مع مجروره ... في محل الجر بالاضافة ... لا قوة مثله ... عملها ... لنفي الجنس ...
... بدل بعض من ... الاول ... لنفي الجنس نحو لا حول ولا قوة على ان كل واحد منهما لنفي الجنس والتقدير لا حول الا بالله فحذف الخبر
الاول لدلالة خبر الثاني عليه ... من قبيل عطف الجملة على الجملة ويجوز ان يكون معطوفا على الاول عطف المفرد على المفرد والتقدير لا حول ولا قوة كائنا الا بالله
الا بالله ... الثاني عطف على ... والتقدير ان الثاني ... مع فتح الاول نحو لا حول ولا قوة بجعل الاول لنفي الجنس والثانية زائدة لتأكيد ...

ولا ابن ... ولا يجوز هذه المعاملة في لفظ عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما
قال لا هيثم الليلة للمطي وقال ابن الحاجب عند ابن خبيب ... ولا امية بالبلاد ... بالنكرة ... ان يقدر
مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة ... الابهام وانما يجعل في صورة النكرة ... وان كان المنفي في الحقيقة
هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى ... معرفة كان ... اللفظ واصلاحه ... قال الاخفش على هذا التأويل
يمتنع وصفه ... في صورة النكرة فيمتنع وصفه ... وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة ... بجعل العلم لاشتهاره
بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو عليه السلام كان
فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه وآله اقضاكم علي فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ
الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فصرف فرعون وموسى لتنكيرهما
المذكور ويجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التأويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه هيهنا ولا هذا
هو بعينه غير مسموع قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول
على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني يعني اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه الاول
فتحهما وجهه ان يجعل لا في الموضعين للتبرئة فيبنى اسمها كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان
يقدر بعدهما خبر لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان ... المفتوح اسمها لا يعمل عنده في الخبر
لانها في موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة
نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا
فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر على ان كان عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز
ايضا ان يقدر بعدهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما تماثلا
فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان لكونهما بمعنى واحد وانما المنع ان يعمل عاملان مختلفان
في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان يقدر لكل واحد
منهما خبرا على حياله واما الثاني فتح الاول ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتأكيد نفي الاول كما في قولك ما جاءني
زيد ولا عمرو وكانك قلت لا حول ولا قوة كقوله فلا ابا وابنا مثل مروان وابنه على ما يجيء فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر
لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في
الخبر وفي التبرئة يرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيه الا ان يقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر
واحد لهما لان العامل فيه عندهم ... ويجوز ان يقدر ... لكل خبرا والثالث فتح الاول ورفع الثاني على
ان لا زائدة كما في الوجه الثاني الا ان العطف هيهنا على المحل كما في لا ابا وابن فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا
خبرا واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لكونه خبر المبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الا
ولفظ لا في الخبر ويجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون
اسمها نكرة غير مفصولة لضعفها في العمل وقد حصل هيهنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكريرها لان التكرير حاصل سواء
الغيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما يجيء بعد
والغيت الثانية دون الاولى كما في مسألتنا وهي لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها
زائدة سواء ويجوز ان لا الثانية هيهنا بمعنى ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يوجد
الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف فيما نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة
للضرورة ... على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين
بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كما الاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر
في هذا الوجه واحد اذ لا عامل هيهنا الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او يقدر لهما
معا خبرا والكلام جملة والخامس رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها
وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكريرها ان يتوافق الاسمان بعدهما في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط
وقد حصل كما ذكرنا فلا اعتراض هذا قال ... ما ذكره المص من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف
هذا الوجه بل هو مثل الوجهين الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا بلا شرط ولا ان يجمع التبرئة

ونحو الثاني عطف على الرفع الاول وان الشرطية وذلك فعل الشرط والهمزة فعله ولم يعتبر مضارع معروف مجزوم بلم والعمل فاعله وهذه الجملة جواب الشرط ومعناها اي معنى لا بعد
دخول الهمزة مبتدأ او الاستفهام خبره والعرض والتمني عطفان ونعت مبتدأ مضاف والمبني مضاف اليه والاول نعت النعت مفرد خبران المقدر ومقدم واذا كان مفردا او مطلع
بعمل الشروع عن الضمير المرفوع في يليه من بعض النعت منه الذي يلي الا ان قوله نعت مبتدأ فلا يصح ان يكون ذا حال اللهم الا ان يقال عن الضمير العائد عن مبني معرب الى يلي
المقدر بمبني ومعرب نعت المبني الاول مفردا ويليه صفة للمفرد وقيل حال عن النعت ومجرد تمييز وتمييز ظاهر فيما عن يليه عائد الى المبني ومبني ومعرب خبران عن نعت

الغيث فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين قوله واذا دخلت الهمزة
لم يغير العمل ومعناها الاستفهام او العرض والتمني قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول بلحوق الف الاستفهام اداة التمني فيكون
الالف للجزء الاستفهام بل لا بد ان يكون للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه
لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام يعمل فيما بعدها كما يعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان الا طعان ولا فرسان
عادية الا تجشؤكم وسط التنانير وفي المثل الا قماص بالعير يضرب لمن ذل بعد عزة ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض
كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص وقد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من
حروف الافعال كانه هلا وحرف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمني كقوله الا
سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر بن حجاج فالمازني والمبرد يجعلان حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على
الموضع نحو الا مال كثيرا نفقه ولا ماء وخمرا شربهما وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما في المجردة واختار المص والجزولي مذهبهما
وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلام اتمنى غلاما
فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما واما ما يلي لا اي اسمها فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان
عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة
تبيت واتت مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الا حرف تحضيض كهلا وسنذكر في قسم الحروف والفعل
محذوف اي هلا ترونني رجلا وروي الا للتمني الا رجل جزاه الله خيرا وروي الا رجل بالجر اي
الا من رجل قوله ونعت المبني الاول مفرد ايليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا فان
الافالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا قوله نعت مبتدأ والاول صفته ومبني خبره و
قوله مفردا يليه حالان من الضمير في مبني والعامل مبني اي يبني النعت اذا ولي مبنيا ولا وكان مفردا واما جاز بناء النعت المذكور
انفصاله عن لا التي هي سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة اشياء فيه احدها كونه في
المعنى هو المبني الذي دليها على اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كون النفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا
رجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادى في يا زيد
الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التي هي سبب البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو
فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعتا للمبني بلا لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريف وان يكون النعت
الاول لا الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في
نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن النعت المعرب لانتفاء الوجه
الاول والثالث فيه من الثلاثة المذكورة اذ ليس هو المبني بلا وايضا بعد منها ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول
والثالث ولانتفائها لم يبن النعت المفصول من المبني بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان
اذا وليا لا اسمين لها فكيف ينبيان بجريهما مجرى اسمها ولا نقول في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج
اذن في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافي تقصيا من هذا
ليست لا في هذا المواضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته يعمل في محلها كما يعمل في خمسة عشر اذا قلت
لا خمسة عشر لنا عنده وحمله على ما ذكرنا عن ارتكاب تركيب لا مع المنفي في هذا الموضع وفي غيره عن تركيب المنفي هاهنا مع نعته قوله
ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعا لها وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير
نحو لا عبد كريم الحسب لعله قاسها على صفة المنادى المبنى المضافة ولفارق ان يفرق بان يا لو باشر المضاف لم يكن فيه الا النصب
فلزم النصب في صفة ما باشره ويجوز في المضاف الذي باشرته لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام
امرأة فلم يلزم النصب في صفة ما باشره وايضا الضم في المنادى بناء فكان محل صفة المضاف الذي يجب نصبه لو وقع
منادى على النصب الذي هو حركة الاعراب واجبا بخلاف المنفي بلا فان الفتح فيه بناء على قول واعراب ضعيف على اخر والرفع
اعراب فكان محل صفة المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركة الاعراب جائز او ذهب ابن برهان
الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع صفته بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المص كما مر في
خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لانه محال الاسم
لا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت

ونصبا وبعض الشروح ... على المصدر ... رفعا ونصبا ... وفي بعض الشروح ... عن معرب اي حال كونه ... ومنصوبا ... على هذا الوجه ... ان يقال ... معرب اي ... كونه ... فيكون ان ... المفعول ... ورجل اسمها ... ظريف بالفتح ... لمحل رجل وظريفا ... الرفع ... الخبر ... وان حرف شرط ... يكون مع اسمه ... بل لا ... محذوف وقع ... لا يكون نعت المبني ... لازم ... اللفظ متعلق ... عطف على اللفظ ... ومثل لا اب ... الوجه ابنا عطف ...

الخ

قوله في الحصر فاما اسمها وليس مجرورا حكما ولا مضافا ولا شبيها به بل هو مفرد بعض في حكم المضاف ... هذه الجملة ... لا غلامي له مثله عطف على ... وجاز ... حيث
والعامل فيه جار اسم المصدر المجهول ... المصدر المعرف ... او مفعول مطلق اي شبه تشبيها ... لما بعده لا متعلق بتشبيها او بالمضاف
متعلق بها ايضا ومشاركته اي لمشاركته ما بعده لا متعلق ويتعلق بالمفعول له وكذا في الاضافة متعلق بالمشاركة في اصل معناه اي معنى المضاف متعلق بها ايضا ومن التشبيه
مجرور بها محلا اشارة الى البيان ... لا اباله وعدم النون في لا غلامي له المشاركة في اصل معناه وهذا الجار مع المجرور متعلق بفعل بعده ولم يجز مضارع معروف ولا ابا

ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها وللقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل لا لانه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا على راي المبرد فهي عامل ضعيف يعمل بمشابهته المشبه اعني ان مشابهته ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفي مضافا كان المنفي او مفردا او مضافا فان كان الوصف او مفردا هذا او الاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعها في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية بعروضها لعروض لا وزوالها فكانها عاملة محدثة لها كما مر نحو يا زيد الظريف ويجوز ان يقال ان النصب في الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب قوله وللعطف على اللفظ وعلى المحل جائز لما قلنا في الصفة سواء وهذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه نحو لا غلام لك والعباس وكذا في سائر توابع المنفي المبني ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجي في باب المعرفة ولا يجوز لا اب وابن كما قلت في النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليها او كان في حكم ما يليها اي النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامراة بالفتح في المعطوف وقياس قول من جعل العامل في خبر المنفي نفس لا لا الابتداء ان لا يجوز رفع العطف حملا على المحل الا بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتاكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعه وقال الاندلسي اقرب اذ لم يفصل للبدل المفرد المنكر عن المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي يجوز بناؤه اذا اجتمع الشرائط بل يربي عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك فرق بين الوصف بان الوصف يتركب مع الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط ولا يبعد لا لاتحاد داخلة على البدل في التقدير والتركيب او لفظا لا تقديرا اقول انه قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما يجي في بابه وبين كونه في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا وتارة غير مستقل في باب لا التبرئة وباب النداء كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد قال امرؤ القيس

ويلمها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب

وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يجعل انتصاب مثل هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا ولله دره فارسا واما قولهم لا كالعشية زائرا ومزورا فقيل انتصاب زائرا بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كزائر عشية اليوم زائرا كما تقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزائر حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كزائر عشية اليوم زائرا صار الاخر هو الاول كما في قولك لا كالعشية عشية وعشية فيجوز ان يكون زائرا تابعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان المنكر لا يؤكد بذلك التاكيد كما يجي في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت المنفي بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا او نصبا وذلك لان الثاني مع صفته صار كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا فالاعراب في المكرر لانه موصوف او نظرا الى كونه كالصفة من الاول في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه اقول يعني ان الكثير ان تقول لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطي حكم الاضافة بحذف نوني المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فتقول لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخاله فيكون معربا اتفاقا لكن سيبويه يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل يقدر اجابوا بان اللام ههنا لتاكيد الاضافة المقدرة وهذه اللام الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذي حملكم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام

بينها معلوم اي لم يجز هذا التركيب لاجل المعنى الذي ذكرناه وليس من الافعال الناقصة والمنكر ... عليها اي المعنى في لا اباله ... لا غلامي له ... لفظ لفساد المعنى متعلق بليس ... مفعول له متعلق اي خلافا لسيبويه متعلق بما ... مضارع

فرق بين البدل

على

بالنداء

[illegible]

ويحذف مضارع مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى اسم لا وكثيرا صفة مصدر محذوف وظرف محذوف اي حذفا كثيرا او زمانا كثيرا او نحو جر
مجرور بها مضافا ولا لنفي الجنس اسمها محذوف وعليك خبر اي لا بأس عليك محذوف وهو لا بأس مضافا اليها وخبر مبتدأ وما مضافا اليها ولا عطف عليها اي المشبهين بليس
متعلق بالمشبهين وهو مبتدأ ثان والمسند خبره وبعد ظرف للمسند مضافا ودخول مضافا اليه ومضافا اليه ايضا والضمير في دخولهما عايد الى ما ولا والمبتدأ الثاني مع
خبره خبر الاول وخبر الاول محذوف تقديره هو مثل اسم ما ولا والمبتدأ الثاني مع خبره مبني على سؤال السائل كانه سأل اذا لحقهما ولا المشبهين بليس ما الخبر فقال يجيء هو المسند

التقدير تأكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تحقيقا
وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكريرها فصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يجب
نصبه وعدم تكريرها والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا
يقولون لا ابا لرجل حاله كذا ولا غلامي لشخص بعينه كذا والدليل على انه مضاف قوله، وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم
لا اباك مخلد فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يدك بل وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين
لهذا الغرض في المنادي وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال المص لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان
معرفة فوجب رفعه وتكريرها والجواب انه لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع
ويكرر مع الفصل وقال ايضا لا ابا لك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابا لك اذ
المعرفة لا يوافق النكرة والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا ابا لك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان ابالك واب لك بمعنى واحد
وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في لا ابالك موجود
والذي في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ونحو الجملتين
واحدة مع كون المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة ثم قال المص ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد
المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف من اثبات الالف في ابا وحذف النون في غلامي ومسلمي ولا يدي بها للمشابهة
للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادي اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا حافظا كتاب
الله وايضا فان ابالك ولابيك عند شيء واحد من حيث المعنى ولك في اب لك اما خبر او صفة لا اسمها واسم لا لا يصير بالصفة
ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا في الدار
ولا غلاما ظريفا قوله لمشاركته له اي لمشاركته نحو لا ابا لك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك ان
اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة
فمعنى ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجيء في باب الاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه
وبسم المجرور اي ومن جهة ان اعطاه حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا رقيب عليها لان المضاف قبل الاضافة
لم يكن بمعنى في وعلى قوله لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقريبه ولو كان كما ذكر المص لجاز ايضا في المنكر لا
ابا لرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم تخصص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين
اتفاقا اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المص فللفصل بين
شبه المضاف بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدي بها لك
ولا غلامي اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما اتسع في الظرف ولم يجز سيبويه والخليل بل اوجبا
اثبات النون الا للضرورة الشعرية كما في قوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج قوله ويحذف في نحو لا
عليك اي لا بأس عليك اي يحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر ولا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم
لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون
خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد قوله وخبر ما ولا المشبهين بليس هو المسند
بعد دخولهما وهي حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع
اقول قوله هو المسند بعد دخولهما اي بعد دخول ما في مسئلتها ولا في مسئلتها لا انهما يجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر
كان قوله وهي حجازية اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم
رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس لتشربها بشيء وغير الحجازيين وهم بنو تميم
لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقول الشاعر، وما ان طبنا جبن ولكن
منايانا ودولة اخرينا اعلم ان الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم
او الفعل ليكون متمكنة بتبوئها في مركزها وما مشترك بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص
لقوة مشابهتها لليس لان معنييهما سواء في الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق
انهما لمطلق النفي كما يجيء في الافعال الناقصة فلما كان قياس عملها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجيء ان بعدها وانما
عزلها لا ابطالا وان كانت زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ان النافية دخلت على ما النافية اذا دخل على النفي افاد الايجاب

وسارت ان كالا النافية للنفي وما في نحو ان زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف
قد جاءت ان بعدها غير كافة وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن
انتم الخزف وان العاملة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي
اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم
واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع الله مع ان في كليهما معنى التحقيق وبين الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد يشوبها معنيان
اخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمحض التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء الا اوارى ما ان لا ابينها والجمع
بين ثلثة احرف نافية والرواية لأيا ما ابينها ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها بالا لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت
ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك وما الدهر الا منجنونا
باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا بمعنى مصدر
كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس
الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا يتصرف فيها بان يعمل النصب قبل الرفع كالفعل
وقال ابن عصفور ومنعه العبدي لا يبطل عملها اذا كان المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيهما كما تعمل ان واخواتها
قال ابو علي زعموا ان قوما اجازوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره وقال الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى
النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فان سيبويه حكى ان بعض الناس
ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبرها محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه
وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروى ما سيأتي من عتيبة قالوا ونحوه
لو انك يا حسين خلقت حرا وما بالحر انت ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا يدخل الا على الخبر
المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها
تدخل بعد المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقائم قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه ومنع ابو علي والاخفش
دخولها على خبر ما المنتقضة خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي بالا
وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا يدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد
بخارج وفي خبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد يزاد بعد خبر لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في
وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان لا يتبعد باب رايت منفيا كقوله تعالى اولم يروا ان
الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد يزاد بعد ليت قال ندمت على لسان كان مني فليت بانه
في جوف عكم ومما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا ويقال ما
اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسم بعد ما مبتدأ وخبره انتصابا للثاني بنزع الخافض
اعني الباء وليس بشيء لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة وفيه ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعول بعد حذف
الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس بنزع الخافض بل الناصب هو الفعل او شبهه
بنصب المجرور لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر فهذا امع ان حذف
الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان واجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء ببدل موجب نحو ما قائما
الا زيدا وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تاخره عن
الخبر وانتقاض النفي واحد منهما لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم
وانهم لا يعملونها مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله واذا عطف عليه على خبرها سواء كان منصوبا
او مجرورا بالباء الزائدة قوله بموجب وذلك اذا عطفت عليه ببل ولكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف
قوله فالرفع اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده قال عبد
القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اي ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف
المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون عنده لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزم النصب على هذا من باب القطع
كما يجيء في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عند ما يعزلها عن العمل فتوهموا ان
الاول مرفوع وهذا التوهم الجري في نحو قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها وليس ما ذهب اليه

نحو لا رجل... وشُلّ ذلك لابن بطح ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر ما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد
جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال معاوية بن ابي سفيان شعر فلسنا بالجبال ولا الحديدا ويجوز الرفع
على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف اي ولا هو قاعد فان جر المعطوف على خبرهما المنصوب فانه مع الرفع
والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا انا عالما ولا عالم وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما في قوله مشائيم
ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون العطف
كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال اسم المنصوب باسم الفاعل على توهم الاضافة
اليه نحو زيد ضارب عمرو وبكر وان عطفت على خبر ليس وما المنصوب وصفا منفيا مرتفعا به بعده ما هو من سبب اسمهما
نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجهان الرفع على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر
على الجملة التي هي ما زيد قائما لا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا
قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف
حالا لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال ونصب
الوصف لانه بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال وتقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعد
او قاعدا فاذا نصبت فالقيام والقعود منفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منفي في الماضي والقعود في الحال واما في ما زيد وليس
زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعد في المواضع الثلثة اعني ما كان
وليس وما على عطف الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما
ولا قاعد ابوه برفع قاعد ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز
ذلك في ما زيد بقائم ولا قاعد ابوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملها بتقدم خبرها على اسمها بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف
الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعد في ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز
هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه ولا قاعدا ابوه وان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز في هذه المسئلة جر
المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطف المفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في
ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجيء من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر
ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيد بقائم وما زيد بقائم ولا قاعد ابوه جاز لك في قاعد الرفع
والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسم ما مكررا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد
زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة
غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على انه الظاهر مقام الضمير لخفة الا ان يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعالى القارعة ما القارعة واما في الجملتين
فكثير وان اتصلتا كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسما بلا ضمير راجع
الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابو زيد لم يجز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا
زيد فان فيه ربطا بتكرير الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه كما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يجز نصب مقيمة
لخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم اي ابو زينب وان جعلت موضع السبب اجنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا
قاعد عمرو فليس معه الا نصب قاعد لان عمرو لا يصلح ان يكون فاعل القاعد على عطف الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه
فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه او في معموله ضمير يرجع الى الاسم لكونه مسندا فكذا يجب في المعطوف الذي
هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة فوجب اذا رفع قاعد
للتقدم على الاسم وجوزنا ان جوزنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربعي فهذا فيما واما في ليس فيجب
نصب قاعد على عطف الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من
تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط المتقدم من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا
او مرفوعا كما يجيء في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف
لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العطف ولا يجوز ما لا عمرو ذاهبا ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبا
اجماعا وان العامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجيء في التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس
مستشهدا بقوله ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وليس بشيء لان جميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الفك

وهو ما اشتمل على علم المفعولية ... فهات هو ما اشتمل على علم الفاعلية ... والمضاف اليه ... وكل جزء منهما اسم ونسبة اصل [illegible]
وانه متعلق به شيء مفعول ما لم يسم فاعله وبواسطة حرف الجر متعلق بنسبة لفظا او تقديرا المقدر اى لفظا كان او حال من حرف الجر وهو مفعول معنى او تقدير اعطف عليه
مراجعة بعده خبر كان او حال بعد حال والجملة اعني نسبة نعت لكل اسم والمعنى كل اسم نسب اليه تلك الاسم شيء بواسطة حرف الجر حال كونه ملفوظا او مقدرا مرادا في العامل التقدير
مثل ... لا تقصر ... شرط تقدير حرف الجر مبتدأ ثان وان حرف ناصبة ويكون ناقصة والمضاف اسمه واسمها خبره ومجرورا نعت له وتنوينه بنصب ... رفع الخافض

وفيه نظر لان الذي يذكره وقال الاندلسي ينبغي ان لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اولى فانها اضعف
من ما الحال لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم للاشتراط الا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن واعى اعمال ان عمل
ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد يلحق لا التاء نحو لات فيختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد يدخل
على لفظة اوان ولفظة هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد ولات ساعة مندم والتاء في لات للتانيث كانه
ربت وثمت قالوا انه ليتأنيث الكلمة اي لا او لمبالغة النفي كما في علامة فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا
وحين خبرها اي لات الحين حين مناص ويعمل عمل ليس لمشابهتها له بكسع التاء اذ يصير على وحد وفرسا كتف الوسط ولا
يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يجيء في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيه وان شابهت الفعل واذا رفعت حين على
قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصلا ولا يستعمل الا محذوفا احد الجزئين هذا قول سيبويه وعند
الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل نحو لات حين مناص اي لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ
محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدأ له مواضع متعينة ولا يمنع دعوى كون لات مثل لا التبرئة
ويقوى به لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات
حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيد ان التاء من تمام حين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان
ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات ولثبتها لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال
تاوان ولا تهنا واما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر الشارح عنهم وليس بشيء اذ لو كان حرف جر لوان
واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين مناص الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد
له من فعل او معناه يتعلق به واوان عند المبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة نحو قوله طلبوا صلحنا ولات اوان .
فاجبنا ان ليس حين بقاء اي لات اوان طلبوا ثم حذف الجملة وبنى اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما في
يومئذ ثم كسر النون لئلا تلتقي ساكنان كما كسر ذال اذ او يقول حذف الجملة وبنى على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع الساكنين
ثم لحق التنوين لعوض ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يبدل في نحو من قبل وقيل ان اوان
مجرور بمن مقدرة بعد لات اي لات من اوان فكذا ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا الا رجل اي الا من رجل واما
لات هنا فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت وهو مضاف
الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال في اثر الاضعان عينك تلمح لات هنا ان قليل متيح اي ليس هنا الحين وزعموا
بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم فذلك لحملهم ليس على ما وقال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها
ولا يبطل بذلك العمل لو ورد في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك صفة لاسم ليس
صفة له والخبر محذوف اي ليس الطيب الا المسك في الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا اسناد مسند اذا لم يثبت قوله
المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه اقول تبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسرة والفتحة
والياء قوله المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا اقول بني الامر على ان الجر في غير
جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور الان من اصطلاح القوم فانهم اذا اطلقوا لفظ المضاف
اليه ارادوا به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول الا انا فرقنا من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت بزيد مضافا
اليه اذ اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر قوله لفظا نحو زيد في مررت بزيد وقوله او تقديرا كما في غلام زيد وخاتم
فضة والظاهر ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة معنى والعامل
نسبة اي متوسلا بالحرف ظاهرا او مقدرا وقوله مرادا حال بعد حال اي مقدرا مرادا فاحترز بمرادا عن المفعول فيه و
المفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى فليس كذلك اذ معنى الظرفية والتعليل
فيهما ظاهر ... متنزلة بالحرف فيهما ظاهر ايضا لانه مقدر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى
... وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم الملفوظ به حيث لم يجر والمقدر في الاضافة مراد اي ملفوظ به والجار في
... تلك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ... من عدم ... بانه ما
... يفضي الى الدور وكذا انه لم يذكرون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرف
حقيقته جعل ذلك كما قلت في الفاعل انما يحد ليعرف فيرفع ثم جعلت في حدك معرفة مفتقرة بمعرفته الى كونه مجرورا
على ما ذكرنا اتباعا لما اي الحد واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد

جواز تنوين المضاف ... حملا على المشبه بالمعول به
اي لاجل الاضافة متعلق
بمرادا وهذه الجملة خبر مبتدأ
ثان والمبتدأ الثاني مع خبره
خبر المبتدأ الاول وهو مبتدأ
عائد الى الاضافة

الاشبه
جمع الضعينة وهي ... الهودج
بها المرأة او لا ... وتيح
منزعج ... الاسم ... لا ...
اعتبار القدوم ... الجملة ...

شرحه كذا

بالمعنوية جزءها او اللفظية عطف على المعنوية مثل او الفاء للتفسير لكون ناصبة وبكون مضارع معرب والمضاف اليه عن ... مجرور صفة لصفة الى معمولها
ومعمول الصفة متعلق بمضاف الجملة خبرها وهي مبتدأ عائدة الى الاضافة والجملة اخرى نكرة وبمعنى اللام خبرها وفي بمعنى جر ... او موصولة او موصولة عبارة عن اسم
مضاف اليه او مصدرية عبارة مضاف وموصوف اي من قبيل جار والمضاف اليه و ... فاعل معرف بمعنى جار ورد المستكن فيه فاعلها يائل الى ما ومن مفعول مضاف الضمير اضافة
اليه والجملة صلة او صفة لما الموصولة والموصوف مع صلتها وصفة مجرور والجار مع مجروره متعلق بما تعلق به بمعنى اللام به وظرفية عطف على جنس المضاف او بمعنى من في
جنس المضاف عطف على

حسن الوجه مضاف اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى بنصبه ايضا ولم يحتج في اضافته اليه لا في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بلى قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفي العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان قلنا ان العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدر وكذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التي يكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي في تجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب هي غير العوامل يعني ان العامل ما يتقوم به هذه المعاني المقتضية كما تقدم في اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما تقوم به المقتضي لا الى المقتضي فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضي امرا خفيا معنويا وما يقوم به المقتضي امرا ظاهرا جليا في الاغلب قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا عن تنوينه لاجلها قال في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم ينفصل المعنوي عن اللفظي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه وضارب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج في التقدير وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجردا تنوينه اي التنوين او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع وكذا ما التبس فيه التنوين والنون بتقديره لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما في كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليلا تمام ما هي فيه كما ذكر في اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف والتخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التانيث اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقال الفراء يقاس عليه قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم ويفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف اقول انما لم تسم الاضافة المعنوية الا باللفظية نفسر المعنوية بضد تفسير اللفظية التي هي كون المضاف صفة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اي هي على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد وان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلاثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في قوله فيما عدا جنس المضاف ما كان يتميز المضاف اليه اي المضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه وبمعنى يكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضهم وكذا ايدي زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان يد الى بعض منه ونصف منه وزيد منه لان من التي تتضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من التبيينية صحة اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم ورداء وبخل وانما كيف فيه بالمتبادر عن المقدر كما يجيء في باب العدد فالثلثة هي الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم يقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر به وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف اليه خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يجيء من التاويل لان الثاني اعني الجامع غلب بخصوص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع في العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام كما في لداني النجاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء سهيل وهي التي يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير من وكان ثالثها قوله

قوله بمعنى اللام او بمعنى من اي بمعنى في اي ظرف المضاف عطف عليه ايضا وهو اي بمعنى الاضافة في مبتدأ وقليل خبره متعلقه خبر مبتدأ محذوف مضاف وغلام مثال مضاف الى زيد او نحو ... مثال الاول مفعول معطا البداية ... المركب بمعنى الترديد قوله غلام زيد الخ ... علام زيد ... وهو ... رحام قضية ... علامة ... من الا ... عائد الى الاضافة ... مفعول ... المعنوية متعلق به وبتخصيصا ... النكرة ... حصر مضاف اليه ... يرجع الى الاضافة ... الى ... المضاف اليه ... متعلق بمجرورها ... او موصولة ... فعلها فاعل ومفعول به ... للجملة صلة وصفة ... للبيان والنافية ... ولا نحو مضاف اليها ... عطف عليه ... سابقة ... او موصوفة صلة او صفة مبتدأ وموصوفه خبره



وتفيد تعريفها مع المعرفة وتخصيصها مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفها مع المعرفة لان
وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب
ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان يشير بهذا الغلام من بين غلمانه الى غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما
له او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر غلمانه وكذا كان ابن الزبير
وابن عباس قبل التغليب هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع
لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه فلا تظنن ان اطلاق
قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام
زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصها مع النكرة
نحو قولك غلام رجل اذ تخصص من غلام امرأة قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف فان كان
ذا لام حذف فلا مروان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض
ماضي الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة سائر المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه المعارف تح
اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق
يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاة وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست
للاشتراك المتفق فيها وانما يجرد المضاف في الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو
حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص مع
زيادة وهي التعيين واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك
ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا
دون ذات اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تختص ذاتا بل نحو مثلك اخص
من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك
مما لا يحصى قال ابن السري اذا اضيف غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة
غير السكون فلذا كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب
عليهم فتعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضي عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم
والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني والمعرفة والنكرة
بمعانيهما فكل شيء خلص لك بعينه من سائر امثاله فهو معرفة وقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعمل
صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي كنا نعمل هو الصلاح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر ، اذا
قلت خيرا قال شرا غيره والجواب انه على البدل لا على الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب
فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف غير اليه نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا
يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا لحملهم غير على
لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من
حمل لا على غير والدليل على تآخيهما العطف على غير بلا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع
سيبويه في عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره ومنعهما الفراء والدليل
السماع لا يرد به انما يعضد القياس وكلهم منعوا عشرون ايما رجل وايما رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس
قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في
عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه قال ابو سعيد في مثلك وغيرك وما في معناهما
انها لم تتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى مفعوله اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق
واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اريد الحال والاستقبال والاستمرار كما يجيء بعيد الا ان في هذه الاستمرار قالوا الحمل على
فكذلك حسبك وشبهك انها لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته وانما قلت
واخواته لانها صارت كاسماء الافعال كما يجيء في باب اسم الفعل بدليل حسبك الحديث ويدخل عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله فان حسبك الله
لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اولها وزيت هذا الموضع لا موقعا لصيرورة وقوع الفعل فيه لا لانها بمعنى الفعل يكون صفة النكرة نحو مررت برجل

حسبك وكذلك

متعلق بمرور من مرفوع للتسبيب وتم مجروره اشارة الى ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا وهذا الجار مع مجروره متعلق بفعل مجهول بعده وجاءنا معروف ومررت بعل فاعل وبرجل مفعول به حسن الوجه نعت له وهذا الكلام في محل الرفع لانه فاعل جاز اي جاز هذا الكلام او التركيب فامتنع برجل حسن الوجه مثل جاز مررت برجل حسن الوجه عطف عليه وجاءني الضارب زيد الضارب زيد وامتنع الضارب ظاهر بعلم وجهه تام وخلافه مفعول مطلق وصفته او حال عن فاعل امتنع وتفسير قولهم مثلا فالمراد امتناعا مخالفا له او امتنع ان يقول بان الضارب زيد يقوم التخفيف حال هذا القول مخالفا القول حيث جاز هذا الاضافة للفراء

وكفيك نحا الا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم تثن ولم تجمع لمشابهتها قدك وقطك غير متصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامرأة كافيك من امرأة اجوله في علم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا اسائر تصرفاته وقيل مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هداك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامرأة هدك وهيئ اي اثقلك وصف محاسنه فاجوره مجرى قدك في علم التصرف لافادته فائدته وبما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هدوك وبامرأة هدتك وبامرأتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان تونث حسبك وهدك وضربك ونهاك وشرعك انها لم يتصرف لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل واحد امه عبد بطنه نكرتين قال حاتم امه اي ربه واحد امه اخذت فلا قتل عليه ولا اسر وليس العلة في تنكيرها ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشي بنفسه وذلك لان الضمير في مثاله لا يعود الى المضاف لا اول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وكذا في قوله رب واحد امه اي رب رجل واحد امه ويجي في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان صاحب المتقدم تعرف معرفة المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة فيمتنع نحو رايت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صد بلدته وبنس قبيلة وابن امرو وادته دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنيته الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يكتسب المضاف التانيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو منه عن المضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان تقول تواضعت المدينة قال اذا بعض السنين تعرقتنا كفى الايتام فقد ابي اليتيم وقال مر الليالي اسرعت في نقضي اخذن بعضي وتركن بعضي اذ يقال السنون تعرقتنا والليالي اخذن ومنه قوله فما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا فاكتسب التانيث والجمع وقد يكتسب المضاف البناء من المضاف اليه كما يجي في الظروف المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف نقل مرو وجهه قوله وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب شبهه من العدد ضعيف نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما يجي بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث انه لا تعريفا استفادا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندك ثلاثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلاثة اي تلك الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان اقبح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظر لها في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفيه هذا الاعتذار نظر اذ لا فائدة المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز ولذا يجي بالعدد لتوصيف كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على التوصيف لم يات بالعدد بعد وايضا الا وصف المضاف اليه كقوله تم سبع بقرات سمان وقاتا بيانا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك قوله ان يكون صفة اي بكون المضاف صفة احترازا عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة الى غير معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المصنف ومن ذلك مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب فان مالك يوم الدين اما ان يكون بمعنى حاكم يوم الدين فيكون المضاف اليه مفعولا به من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها او يكون في اليوم لانه وان كان مضافا الى ...

متعلق بضعف ما عطف
معروف واللام مضافا
والايام مضافا اليها الهجان
ابيض من الابل نعت
وقال الكوفيون
للمائة
معمول المائة
معطوف على الواهب
والضمير في عبدها
وهذا ومسح
واما كلمة حصر
الرجل وجملة
والعامل
قلنا الضارب
او ملفوظا هو جاز
مستعلق بالحسن الوجه
متعلق بالمختار والضارب
مرفوع
موصوف وقال
والمستتر فيه عائد
من وانه مضاف مقول
والضمير
والجملة صلة او صفة
والموصول مع صلته
متعلق
لغو والجار مع مجروره متعلق
بجاز وجملة

حقيقة اما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يعتبه الحاجة فحو طيب ذي في ... الدار
نوا ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة غير محضة قال ربما بن هم لسلمي مشمعل طاح ... ساغات الكرى زاد الكسل وتعلل
المص جعل مالك يوم الدين بتقدير اللام كضارب مصر لهذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف للاطلاق قوله
قيل انه بمعنى في ظرفية والوجه يعرف مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو قيل كرم الله وانه بمعنى الماضي كما
قال مالك يوم الدين ايه امر يوم الدين فيكون كخالق السموات وارادة ماضيا على طريق قوله ونسيق الذين ونادى اصحاب النار
لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله على وجه البدل والاول اولى فالتفق
عليه من اللفظية ثلثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجيء واسم المفعول المضاف الى مفعوله فالمرتسم فعله
او الى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضاف الى ما هو فاعلها معنى بعد ... صورة المفعول لفظا على ما يجيء في بابها
انشاء الله تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي ومعنوي ثلثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره
انه صفة مضاف الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله نعم اما اضافة اسم الفاعل
والمفعول اضافة لفظية فيقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه رفعا او نصبا
وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فكون
الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل
تفضيل اما افعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدا جائزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل
والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال والاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة
الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه مؤدب خدامه وذلك لان ادنى شبه
للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا الا ترى الى عمل الظرف والمنسوب نحو زيد
في الدار ابوه على مذهب ... ونحو مررت برجل مصري حمارة وكذا برجل صفته سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى السبب
هو فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلانه ليس في الحقيقة بمضاف اليه الا ترى انك اذا قلت
زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعنى الموصوف المختص لهذا الذي هو
المختص فلم يكن تعيين هذه الثلثة مما اضيف اليه ولا تخصيصها بما ... غلام وضيء وغلام زيد ... في التي ... ثبتة
هيهنا صفة للثلاثة المعنى ... وغلام لزيد يعمل ايضا اسما الفاعل والمفعول الرفع في ... السبب الا اذا كانا
او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب ... بكر لكن لا ... فان الاصل في هذا المرفوع ... اذ لا
فيه تصحيح انتقاله الى الصفة من ... بها فيبقى له مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك ... شبهها بالفعل كما سيجيء وكذا
يعملان في الظرف الجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ... ربه ... في الدار ومضروب
امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل في
المفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما الفعل معنى ووزنا
ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال والاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن يشابهان المضارع الصالح
لهذه المعاني الثلثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحية للحال والاستقبال فظاهر
واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصد وامعنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ
المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمر يسخو بموجوده اي هذه عادته
فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي
لفظية لانه مبني على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو انها المنايا بوانكها وضروب
بنصل السيف سوق سمانها واسم الفاعل والمفعول ايضا فان من مطلوباتهما الا الفاعل والمفعول به والمفعول فيه
لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مولا باسم الفاعل المستمر كما اضافته لفظية كقوله منجرد
قيد الاوابد هيكل اي مقيد للاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اي عابرة فيها كقوله ياسارق الليلة اهل الدار واما
اذا كان بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي فانه يعملها فيكون اضافته عنده
لفظية والدليل على كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا جعل فاطر وجاعل
صفتين للمعرفة هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فقد حصلت في الماضي فاشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح
ان يتخصص المضاف به كتخصيص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله

بل لان عمل اسم الفاعل فانه ...

والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف إليه بحيث يتعين المضاف بها أو يتخصص واسم الفاعل أو المفعول المستمر
يصح أن يكون كذلك وذلك لأنه وإن كان بمعنى المضارع إلا أن استمرار ملابسة المضاف للمضاف إليه يصحح تعرفه به أو تخصصه
قال سيبويه يقول مررت بعبد الله ضاربك كما يقول مررت بعبد الله صاحبك أي المعروف بضربك كما تقول مررت بزيد
شبيهك أي المعروف بشبهك فإذا قصد هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وإن كان أصله اسم
فاعل من صحب يصحب بل تقدره كأنه جامد قال الله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد
العقاب ومثال اسم المفعول المضاف إلى الأجنبي المنصوب قولك زيد معطى الدار وعمرو مكسو الجبة أي بكسوة الجبة ونحوها
كحال اسم الفاعل المضاف إلى المنصوب كما مر اعلم أن حال المصدر بخلاف الصفة فإن إضافته إلى معموله محضة وذلك
لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى أما لفظا فلعدم موازنته وأما معنى فلأنه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته إلا مع ضميمة
وهي أن بخلاف الصفة فإنها تؤدي مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول أعجبني ضرب زيد عمرا أي أن ضرب وتقول زيد ضارب
عمرا أي يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن طالبة من مرفوع إما ظاهر أو مضمر بخلاف المصدر كقوله تعالى أو إطعام في يوم
ذي مسغبة يتيما فإنه مجرد عن المرفوع وكذلك أعجبني ضرب فإنه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة أقوى شبها بالفعل
كانت أولى بعملها عمل الفعل وكان تقدير الانفصال فيها أظهر ثم كان إضافتها إلى معمولها لفظية وإضافة المصدر إلى معموله
محضة فيتخصص المصدر أو يتعرف بالمضاف إليه فاعله أو مفعوله لاشتهاره به كما يتخصص الغلام برجل ويتعرف بزيد فإن قلت فمقتضى
ما ذكرت أن يكون عمل الصفة عمل الفعل أولى من عمل المصدر عمله والأمر بالعكس وذلك أن المصدر في عمله لا يحتاج إلى شرط بخلاف
الصفة فإنها تحتاج إلى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان أي كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما يأتي في أبوابها قلت
إن الأمر كذلك إلا أن المصدر المتعدي يطلب ما هو فاعل له ومفعول من الصفة لا تطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا لا
وضعا فبعد حصولهما له يكون للعمل فيهما أدنى مشابهة للفعل وأسماء الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر
الطالب لهما فبعد حصولهما طلبا يحتاجان إلى مشابهة قوية مع الفعل وشرط حتى يعملا عمل الفعل في المحل وإن طلب المصدر
للفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكون مشابهته ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف
إلى أحدهما أكثر استعمالا من المصدر العامل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوي
لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا إذا جردت في اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وإن لم
يكن في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فإذا كانت أقوى في العمل من المصدر كان إضافتها بتقدير الانفصال أولى
من إضافة المصدر لأن انفصال الإضافة مبني على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا يفيد إلا تخفيفا في
اللفظ ذلك لما قلنا إن مشابهتها للفعل قوية كان إعمالها عمل الفعل أولى والأثر يطلب للتخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي
الفاعل والمفعول المضافين إلى الأجنبي لا يكون إلا في المضاف وذلك بحذف التنوين أو النونين نحو ضارب زيد ومعطى
الأجرة وضاربا عمرو ومكسوا الفراء وأما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى السببين والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف
والمضاف إليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف إليه بحذف
الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما يجيء
في أبوابها وقد يكون في المضاف إليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فإن قلت كيف ادعيت أنها لم تفد
إلا التخفيف وقد علمنا بالضرورة أن التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل إن لم يزد عليه قلنا التخصيص
لم يحصل بإضافة ضارب إلى زيد بل كان حاصلا للضارب من زيد حين كان منصوبا به إذ لا تفاوت في التخصيص بين ضاربه
ووجه مقصودنا أن الإضافة غير محضة ولا معرفة قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه أي من جهة أنها لم تفد تعريفا
بل أفادت تخفيفا أي من جهة أنها لم تفد تعريفا جازت هذه المسألة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو أفادت تعريفا لم يجز الأول
للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة إذن صفة المعرفة ومن جهة أنها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد
لحصول التخفيف لأن النون في الأول سقط للإضافة لا للام قال الأمر أجاز الفراء نحو الضارب زيد إنما لأنه
توهم أن لام التعريف دخلها بعد الحكم بإضافتها لتحصيل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ثم عرف باللام وأما الأكثر
فقاسه على الضارب الرجل والضاربك فإنه جاز الإضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه أيضا قال وكلا الأمرين غير مستقيم
أما قوله لأن لام التعريف دخلها بعد الحكم بإضافتها فإنه رجم بالغيب ومن أين له ذلك ونحن لا نحكم إلا بالظاهر فإنه وإن
أمكن ما قال إلا أنا نرى اللام سابقة حسا على الإضافة والإضافة في الظاهر إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام

فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه و
ذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك
هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو نصبت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب
الصفة المشبهة واما النصب في مثله فعلى التشبيه بالمفعول وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف
حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه فاللام بدل
من الضمير ومثل هذا المقام مطرد في غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله لحاف الضيف والبرد برده والاولى ان يقوم
مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور واما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا
فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما قصد واجعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول في نحو الحسن الوجه كما
يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات
نعت للمرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى انه في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون
عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها الا مع
كما يجيء لم يجيزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كاضافة الوصف
الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيه له بالمفعول في نحو الضارب الرجل
وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه
الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل ثم ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم
شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب فليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب
زيد بالحسن وجه لانه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراة مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك
لا يجوز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرفة من العلم وغيره اما الى النكرة فلا
فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفة وان اختلف التعريفان
والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرفة والنكرة كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل
ويزعم ان تاويله هذا الهو ضارب زيد وهذا الهو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل
ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال
السيرافي هذا القول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا
الذي هو غلام زيد قال المص واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك قولين كما يجيء في باب المضمر احدهما
انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس قول الفراء عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه
حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك
ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيدا
دينا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في اخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمتها
فلو لم يحذفا ولم يضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في ضاربك من غير
نظر الى التخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما من باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المص
وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول فاجاز الحمل في ذي اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد
دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت انهما من باب واحد فهلا جاز الحمل في ذي اللام في الضارب زيد على
المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما
من باب واحد هذا وينبغي ان تعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة
فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى ما من سببيهما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واما اسم الفاعل او المفعول
المضافان الى الاجنبي المنصوب بهما فنقول لا يخلو ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما
ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولي المجرد جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولي المقرون
باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النونين نحو الضاربا زيد
والضاربو زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نوني المثنى والمجموع
نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشابهته الحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف
بها وهلم جرا نحو الضارب فرس غلام اخي الرجل الى ما لا نهاية له ومضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه

وجه وقال لان الحسن ح

وذلك لجريه ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا كان الضمير لذي اللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يحتمل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجيء عن قريب ان ولي المقترن باللام المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولي المجرد عن اللام والمقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربك وضاربني في الشعر وانشد وليس حاملني الا ابن حمال وقيل بل النون للوقاية تشبيها بيحملني وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملني لا حاملني وانشد ايضا هم الفاعلون الخير والامرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وايدي المعتفين رواهقه قال سيبويه هذا الضرورة الشعر وجعل الها كناية وقال المبرد الها في الامرونه ومحتضرونه للسكت لما تبين بها الحركة اجرى الوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لما التقى وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف النون والتنوين ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتباره المضمر بالمظهر في الضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظو عورة العشيرة بالنصب قال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة فهذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضاربك الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتي في بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم يقدر به كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا غلام زيد ويا ما لمنيل ونيلا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد نحو انا ابن التارك البكري بشر بنصب بشر لا غير حملا على البكري محل وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه نحو المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها تقديره وعبد المائة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيدا غلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوي اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان الفتح فيه ليس بثابت بل بالتقدير لا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسماء الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة عن اللام او مقرونة بها فان ولي المجردة منها ظاهر مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام او بلا نحو حسن الوجه وحسن وجه او بد وجهاء او منكرا كل نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه وجار الغلام وحسن وجه حسن جاريه غلام مضافا الى ضمير ذي اللام كل ذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن جمال الاخ جميل فعله وقد يضاف الى المضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة كما اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب منها رقيقة بجس الندامى المتجرد اذا حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز مطرد عند الكوفيين قال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لا لمعنى كميتا الاعاليين فيكون مثل مررت بحسن وجه الاخ جميل فعله وقد يجيء في باب الصفة المشبهة على استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولي المجردة ضمير بارز مرفوع بها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك واما يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه جميله فالتنوين والنونان للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد وان ولي ذات اللام ظاهر مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون في اللام بل وجه او وجهات نحو الحسن وجه الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجهه كما يجيء في باب الصفة المشبهة وجوز الفراء ان يكون مضافا الى المضاف الى المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه ولا يجوز عندنا لانه لا فائدة في تخفيف المعرف باللام ان يجوز الحسن الغلام والجميله ولا يجوز اتفاقا بل القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى او المجموع الى ما هو ضمير كان او الى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسني غلامهما الجميليه وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه وسيجيء في باب الصفة المشبهة لهذا الوجه تمام ان شاء الله تعالى ولا يضاف الصفة الى مرفوع بها غير ... في ذلك ... وان ولي ... مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في

ولا يضاف مضارع مجهول وموصوف مفعول ما لم يسم فاعله والى صفته اي صفة الموصوف متعلق بلا يضاف اي صفته عطف على الموصوف والى موصوفها اي موصوف الصفة متعلق بلا يضاف ومثل مبتدأ ومضاف ومسجد مضاف اليه ولو بالرفع على الحكاية ومضاف ايضا والجامع مضاف اليه وجانب الغربي مثل مسجد الجامع في الوجه عطف عليه وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء كلك ومتاول خبره ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول مثل مسجد الجامع اه في النحو ولا يضاف مضارع مجهول واسم مفعول ما لم يسم فاعله مما نعت له والمضاف اليه متعلق بمماثل وفي العموم متعلق بلا يضاف والخصوص عطف على العموم وكليث خبر مبتدأ محذوف اي هو مثل ليث واسد عطف عليه وحبس ومنع كلك ولعدم الفائدة

اسمي الفاعل والمفعول قوله المائة الناقة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجيء في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت عوذا بزجي خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج وتزجي اي ساق قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها نحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج الى ذلك التاويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام غير لفظ الحي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا تقول مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعينه لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز ونحوه وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح و ذات مرة وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قاطمة حي رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فيقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجيء هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما دون الاخر وان كانا مفردين اوارطاجان اضافة الاسم الى اللقب يضاف وهي الاكثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفة وان كانا مضافين او او لهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتعمل اللقب مدحا او ذما والاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر انما انفرد هنا قلنا ان تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به المدلول يطلق ايضا مع القرينة ويراد بذلك اللفظ الدال مثلا يقول جاءني زيد والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز اي مسمى هذا اللقب فلا يتعكس التاويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم لا ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت لم تقيد سواء اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود فلا ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذا وذات وما يصرف منهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فتاويلها قريب من التاويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح وذا الغبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء والباء اي اصحاب هذا الاسم كما يجيء في باب الجمع واما قولهم آل حم وآل مراميم السور فليس من هذا الباب ومعناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان الموسى بمعنى الجماعة الى موسى واما حي في نحو قولهم هذا حي زيد فتاويله شخص الحي فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما ذكر لفظ حي مبالغة وتاكيدا فمعنى هذا حي زيد اي المشار اليه عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحي نوعا في باب المبالغة فاذا قلت فعل حي زيد كانك قلت فعله هو بنفسه وهو حي موجود لا انه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حي زيد اي هو هو بعينه حيا فانه لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان ميتا قال الا قبح الاله بني زياد وحي ابيهم قبح الحمار وقال ياقرن ابا السحي خويلد قد كنت خائفة على الاحمان وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حي وبزيادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وفي قوله تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وفي قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام في قول الشماخ ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان الاسم في المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اي لفظ الدال عليه وكلمته يعني سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اي صوت

كالث ولعدم الفائدة متعلق بقوله ولا يضاف بين الاسم مماثل للمضاف اليه خبر ولعدم الفائدة متعلق بقوله لا يضاف اسم مماثل بخلاف خبر مبتدأ محذوف اي هذا بخلاف وهو مضاف وكل مضاف اليه ولو بالرفع على الحكاية ومضاف والدراهم مضاف اليه والشيء مثل كل الدراهم في الوجه فانه يختص للفاء للتعليل وان حرف من حروف المشبهة واسمه عائد الى المضاف مما ذكر مضارع معروف المستتر فيه فاعله الى المضاف والجملة خبر ان وقولهم مبتدأ مضاف الى ضمير الجمع عائد الى محذوف اي هذا سعيد مضاف وكرز مضاف اليه والجملة في محل النصب مقول قولهم ونحوه عطف عليه متاول خبره

[illegible]

الم

الماء وصوت الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مع ما يتعلق باللفظ نحو تداعين باسم الشيب فاسم السلم من باب عين زيد لان اسم السلم لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات يقول مكانك نحي بعيد اي انت نحي بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا ابعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذي هو فيه والمختلف في جواز اضافة احدهما الى الاخر الموصوف وصفته والكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة وبحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذلك لا يخصص ولا يعرف بخلاف هذا فان الاول ههنا هو الثاني من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فيختص الثاني بتخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعد ترقي اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد فعلى هذا يقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبوا المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد فهو اضافة الشيء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجيء من مذهب الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان في احدهما زيادة فائدة كما في نفس زيد وقال المص لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب وليس بشيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا فسلم له في موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء هو موصوف هذا المجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه اي بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانه تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجدهم للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى اي اول ساعة بعد زوال الشمس ويتأولون نحو جرد قطيفة بالتأويل المذكور في خاتم فضة لان المعنى شيء جرد اي بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندي ان يكون امثلة بعض اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربي جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربي كجانب اليمين اما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كليث واسد فالفراء يجيز اضافة احدهما الى الاخر للتخفيف قال ان العرب يجيز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة لنبي الوجباء منهم شغفات رجالهم وقوله وسكائك الهواء ورجاء الدعة ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف فيه هل اضافته محضة او لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو في حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجيء ذكر احكامه في بابه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابي علي والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر من فان الجار في قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم ان ابتداء زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركته لهم في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجيء في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرائط تذكر في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا تقول احسن الوجه بل ترفع مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز لانه ينصبه الجوامد ايضا كما في عشرون درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر ملك اضلع البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء وقوله ولم ار قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك لانه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كما في

فيه

ذه دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى ان صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد
بقي بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد اظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقي بعد زيد من افراد
الناس فالمعنى زيد بعضهم الزائد في الظرافة على كل واحد ممن بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لانك لم تفضله
جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك
بعض القوم وثلثهم وجزؤهم وواحدهم ولو كان بتقدير من لابتداء الغاية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز افضل زيد من عمرو ولو كان
بتقدير من التبيينية كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه وحده على المضاف اليه كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو
هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام وكذلك محضة بدليل قوله تعالى فتبارك الله
احسن الخالقين وقوله اصلع البرية خبر مبتدا محذوف اي هو اصلع وخير قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعل مفضلا
على افراد نوعه ومنهم ثم يذكر بعده ما يفيد التخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته ولم يكن
نحو زيد افضل بغداد اي فضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما في غلام زيد
ومضاف الاول التفضيل على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم يقول افعل بالمعنى الاول اما المضاف اليه
بل اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التي يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البرني اطيب التمر والرجل احسنها
بهذا المعنى فتقول زيد افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الآخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما
اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والجمع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون
افضل رجال فيطابق صاحب افعل في المضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحبا
افعل مثنى او مجموعا قال الله تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم اي في الاضافة حكم افعل بمعنى انك اذا اضفت ايا الى المعرفة
فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفته الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا ومثنى ومجموعا والعلة في
ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعل
المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى
اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين ورجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل
من بين جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اي للتعيين وكيف
يتعين واحد من جملة غير معينة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج منه نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اي زيد
احسن او وجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي اي
دورها الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضائه واي اعضاء زيد واي دور بغداد فاي موضوع لتبيين بعض من كل
معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده على اجزائها الاخر فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل
الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس كلا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرني اطيب التمر وقولك اي التمر هذا
لكون التمر جنسا يقع على القليل والكثير وجاز افضل الرجلين واي الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة بعده وهي
المثنى وكذا افضل الرجال واي الرجال سواء اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين
جملة معينة وانما جاز اي رجل هو واي رجلين هما واي رجال هم مع ان المجرور في جميعها ليس في اللفظ جملة معينة كما شرطنا لان
المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعا من المسئول ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة معينة منضمة
الى المسئول وامثاله كما شرطنا فمعنى اي رجل هو اي قسم من اقسام الرجال الجنس اذا قسموا رجلا رجلا واي رجلين هما اي قسم
من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واي رجال هم اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا في
افعل نحو زيد افضل رجل اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اي افضل
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلين والزيدون افضل رجال اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا
فافعل سواء اضفته الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية او جمعا فلا يجوز الا
يجوز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد
مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان والزيدون افضل الرجال
لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين
ورجالا رجالا كالزيدين ولانا ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فقول

اما ان يضيفه الى المعرفة او الى النكرة فان اضفته الى المعرفة لم يجز ان تكون مفردة نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه صح

فزيد

في زيد افضل الرجال انما افضل من مجموع الرجال من حيث كونهم مجموعا فانه غلط بل معناه فانه افضل من كل رجل رجل هو قسم من
اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا في التثنية بعضهم من اقسام مضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز الرجلين هنا اذ
ليس الرجلين اقسام كل واحد منهما شيء حتى تعين باحد تلك الاقسام ويجوز افضل الرجال هذان وهم لا لان الرجال
كما قلنا يجوز تجزيتها افرادا او مثنيات او مجموعات فان قيل فكيف جاز التعيين على استغراق الجنس باحاد جاء في النكرة حتى قلت افضل
رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان المنكر لا يختص بكل اصل وضعه بواحد بعينه فصح ان
يعبر به عن كل واحد واحد على البدل الا ان يعرف الجنس تحقيقا باضافة المعرفة فانها التخصيص بعض الاجزاء او تعيينه فلا يطابق مع الذي
التعيين على غيره والتفضيل لا يضاف الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضاف الى ما يكون بمنزلة المعطوف نحو اتقى زيد وعمرو
ولا زيد افضل زيد وعمرو فان نكر المجرور بالعطف فيهما فان جعل نكرة المسئول عنه فاتقى ما المفضل في فعل نحو زيد وهذا افضل
رجل وامرأة ولقد جعل وامرأة هذا وهذه ولما قولهم اي واياك فالمراد بها اينا الكنه قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب
اذ كان لا يدل عليه الضمير في اينا فصرح بالضميرين فوجب اعادة اي ليلحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير
المجرور ولا يعطف على الضمير المجرور بعطية الا باعادة الجار فذكر ليلحق على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك ومعان
مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال فلقد علمت اياي واياك كان شرا فقيل الى المقامة لا يراهما وجاء مثله في
الضرورة اظلم وظالمه ولقد معربة ايا معنا الشرط او الاستفهام او هو موصول لازم الاضافة المرجحة لجانب
الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى اي اي اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يجيء في الموصول
ولا يضاف اسم مماثل المضاف اليه في العموم نحو كل الجميع ولا جميع الكل في العموم وقوله
ليث ليث ان الخصوص ان حين بالتثنية معينا كزيد وعمرو كما
تقول عين زيد من العين من احكام الاضافة فلا باس ان نذكرها احدها حذف
المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس فهل لكم فيها الي فانني طبيب بما اعيا النطاسي حذيما اي ابن حذيم
فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف كقوله تعالى واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه على اعرابه
ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء قال
ولو لم يقدر ههنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز
فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه ولا مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اي ولا مثل اخيه
ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان
اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلها يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل
هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول ولو لم يقدر المضاف في
المسئلتين لكان المدخل عليه لا المزيد معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز ما جاءني غلام زيد ولا عمرو
بجر عمرو اذ المجيء ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه والجواب المنع عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس
بمقصود فكأنه معدوم يقال ذلك مثلك لا يفعل هذا اي انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا
لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع ح ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو
زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكأنهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك
فلا يجيء الفسادات المذكورة قال بعضهم ان في هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى
والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلك لا اقول ومثل ذلك لا تقول
بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون او قولوا ادام لفظ المفرد معه المثنى والمجموع عزيز في كلامهم كاسماء
الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذا استعمال المجرد عن علامة التانيث بجره المؤنث كثير فعلى هذا لا منع
من اكتساب المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف
اليه اما التانيث فكما مر من قوله مر الليالي اسرعت واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقوله
فما حب الديار شغفن قلبي واما اداء الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجيء الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثم لم يجز مثلك تقول
بالخطاب كما جاز في المثنى مثل اخيك وابيك يقولان وفي التانيث كقوله عليه السلام ما رايت مثل الجنة نام طالبها ونحوه

المضاف

والياء للمتكلم واضيف ماض مجهول وهو فعل الشرط والاسم مفعول ما لم يسم فاعله والصحيح نعت له والملحق عطف عليه وبه متعلق الملحق والضمير في به راجع الى الصحيح والى ياء المتكلم متعلق باضيف وكسر ماض مجهول واخره اي اخر الاسم مفعول ما لم يسم فاعله والجملة التصريحية جزاء الشرط والياء مبتدأ ومفتوحة خبرها او ساكنة عطف عليها وان حرف الشرط وكان فعل الشرط واخره اي اخر المضاف الى ياء المتكلم اسمه والفا خبره وثبت ماض معروف والمستكن فيه فاعله والجملة جزاء الشرط وهذيل مبتدأ وتقلب فعل مضارع معروف والمستتر فيه فاعله عائد الى هذيل والضمير البارز مفعول به ولغير التثنية جار ومجرور متعلق بتقلب وهو حال من مفعول تقلب وياء مفعول ثان لتقلب في المعنى وهذيل

المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اي ماء بردى وهو نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التأنيث ايضا نحو قطعت السارق فاندملت اي قطعت يده وفي العقل كقوله نعم وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون وقال الخليل يقوم مقامه في التنكيرات كان معرفة اضيف اليها مثل نحو هذا رجل اخو زيد اي مثل اخي زيد واستضعفه سيبويه قال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لا التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا الى قيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله وقد جعلني من حزيمة اصبعا اي ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او شبيها به في الابهام كغير وحسب لم يعطف على ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم ويسمى الظروف غايات ومنها فقط وعوض ومنذ وحيث كما يجيء في الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد او من غيرها كقوله يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد وقوله الا على الذا وبدا هن سابح نهد الجزارة لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم ينون المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما بعده الثاني هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة الى ضميره والتقدير الا على الذا سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في يا تيم تيم عدي فمذهب سيبويه في زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدأ الاول محذوف وهو مذهبه ههنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو يا تيم تيم عدي فربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذ وأوان كقوله نعم وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل في المؤنث كلتهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الشعر بالظرف والجار والمجرور وغيرهن كقوله لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها وقوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج ولغيرهما عن بن جل نحو قوله تمر على ما تستمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف اليه فاعلا له كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزاده وقوله تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف عند من روى بنصب الدراهم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وفي غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عندهم دون قياس كما مر في باب لا التبرئة والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او غيره فقراءة ابن عامر ليست بذاك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم كسر اخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان اخره الفا تثبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين اقول الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو وعد وزيد ونعني بالملحق به ما اخره ياء او واو قبلها ساكن كظبي ودلو وعدو وكرسي وآي ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه قوله كسر اخره وانما لزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لمناسبة ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء نفا للواقع ولهذا قالوا في الافصح في نقلب الواو ياء كما يجيء قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجيء وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى اجتزاء بالكسر كما تقدم هناك قوله فان كان اخره الفا يعني اذا لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف يثبت في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلماي او لا كفتاي وحبلاي ومعزاي وهذيل يجيز قلب الالف

واما التفصيل المضافة اسماء الستة الى ياء المتكلم والاسماء مبتدأ والستة نعت لها والى خبرها وابى عطف عليه ولجاز ماض معروف والمبرد فاعله
واخى بتشديد الياء مفعوله وابى كذلك عطف عليه وتقول مضارع معروف والمستتر فيه فاعله وهو انت وهنى مفعوله وحمى عطف عليه وتقول
في هنه هن بفتح […] وفي حم حمى ويقال مضارع مجهول وفي بتشديد الياء مفعول ما لم يسم فاعله وفي الاكثر اى في قول الاكثر متعلق بيقال […]

التي ليست للتثنية ياء كانهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا الياء حرف المد […]
تحرك على ما ذكر في اول الكتاب من ثم نابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فغيروها الى الياء
ليكون كالكسرة قبلها واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلبها لا لعلة واما في المقصور فالرفع والنصب
والجر يلتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف لكان الالتباس حاصلا فان قيل كان
الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع في جاءني مسلمون ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم
قلب الياء […] كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها الا انه […] لا موجب عندهم ايضا فلا […] ارتكب […]
ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلمى فانه لا موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما […]
[…] هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول وقد جاء
في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا
المنذر بن عمرو قاضى وفي المثنى والمجموع نحو عصاى […] مسلمى ومسلمى قوله وان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون
رفعا وانما قلبت الواو ياء لان القياس لغتهم كما يجيء في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اوليهما قلبت الواو ياء و
ادغام اوليهما في الثانية وانما لم يقلبا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة اى اللين فخفف بالادغام وقلبت ثانيهما الى الاولى
الى الاخف اى الياء وسهل امر الادغام تعرضهما الى سكون الاول ويقلب الواو ياء سواء كان اولا كطى او ثانيا كسيد
واصلهما طوى وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفى واعلى
ومصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم يؤد الى زنة بوزن وجب قلبها كسرة نحو مسلمى ويسهل ذلك قربها
من الاخر الذى هو محل التغيير ولهذا لم يقلب في سبل وميل وايضا فانهم ما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمى بالادغام […]
بقلب الضمة كسرة بخلاف ميل وان ادى الى اللبس […] كسرة وابقاءها نحو […] في جميع الوى اذ يلتبس بفعل قوله فتحت
الياء الساكنين يعنى اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون جاز كما في الصحيح والملحق به لئلا
لاجتماع الساكنين وجاء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياى ومماتى وذلك لان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام
الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما الاجراء الوصل مجرى الوقف مع هذا فهو عند النحاة ضعيف وشاذ في لغة بنى يربوع فيها
الكسر مع الياء قبلها يعنى ذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو فيه ولديه ومنه قراءة حمزة ما انتم بمصرخى هو عند
النحاة ضعيف قال […] يا تا في قوله واما الاسماء الستة فاخى وابى واجاز المبرد اخى وابى ويقول حمى وهنى وفي وفى في الاكثر
وفي هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي ما عدا الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا
يضاف الى مضمر وهو ذو وذو وحدة فلا كلام فيه في هذا الباب لانا نحن نتكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو مضمر وضرب
يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهو على ضربين ضرب اعرابه بحرف على الكلمة لانها محذوف وهو فوك وضرب
اعرابه تمام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعنى ابوك واخوك وحموك وهنوك واما فوك فحال الاضافة قطع الاضافة
واضافته الى غيره اما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه واثباته اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن
على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على اخر الكلمة فلا بد وعلى كلمة اخرها اولها واما الابقاء فلادائه
منونا الى اجتماع الساكنين فيؤول امره الى البقاء على حرف واحد وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين
اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل
السكون فحذف […] فلو لم يقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقى ساكنان الالف والتنوين فيحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت
الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهى الميم لكونهما شفويتين واما قوله خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف
اليه ضرورة وفي صلة […] انما قال ابو على يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الالف في النصب كما في الرفع والجر كما
كفى بالنأى من اسماء كاف وقال واخذ من كل حى عصم وهذه لغة حكاها الاخفش […] الالف عن الكلمة فلا يبقى
المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فوفيها على لغتين اشهرهما فى في الاحوال الثلاث وقياس اصله فوى
كعصوى ثم […] لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات انه اذا اضيف الى الياء ان تقصر
من جملة الحركات على الكسر المناسب وكان العين هيهنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة
الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التى ليست اعرابية ولا
بناء عند المص او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية بالاعرابية في يا زيد
وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية حتى جى بدلها بالياء فقيل لا رجلين ولا مسلمين كان ذلك للعروض فلما

لبرم
فعل م
الى الياء المتكلم واضافته م
في يا زيد م

واذا للشرط وقطعت ماض مجهول هو فعل الشرط والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الاسماء الستة وقيل ماض مجهول واخ مفعول ما لم يسم فاعله والجملة
جزاء الشرط واب عطف عليه وحم عطف على اخ وهن وحم كذلك وفتح مبتدأ مضاف والفاء اي فاء فم مضاف اليه وافصح خبره ومنهما اي من الضم والكسر متعلق بافصح
وجاء ماض معروف وحم فاعله ومثل صفة مصدر محذوف ولو نصبته فتقديره وجاء حم مجيئا مثل يد بمعنى الاستعمال بكونه فاء بالحركة وخبء مبتدأ ودلو ونعته
وجاء حم على وجوه او بعضها احدها مثل يد ومضافا اليه وخبء ودلو وعصا عطف على يد ومطلقا حال من فاعل جاء او صفة مصدر محذوف ومفعول مطلقا اي جاء مثل هذه

فلما صارت الياء التي هي عين في فيّ مشبهة بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسورة فكسرت الفاء في فيّ
وقد بقي في فيه وفم زيد في جميع حالات الاضافة وقال كالحوت لا يرويه شيء يلقمه يصبح ظمآن وفي البحر فمه والاول اصح وافصح
لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة
اذ لا تنوين في المضاف فلا وجه لترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو وقال هما نفثا في من فويهما على النابح العاوي اشد
رجام وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين
واما اضافتها الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها الاعراب بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلثة احوال
احديها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد تثبت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها وثانيها الاضافة الى غير ياء
المتكلم فالاعرف اذن في ابوك واخوك ان تجعل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجيء في لغاتها وثالثها الاضافة الى
ياء المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات لان ردها في حال الاضافة لغير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا ولا اعراب لا يظهر
في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعتها كما نقل
عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اب واخ فقط كما نقل عنه جار الله والمص ولما ردها الزم الياء لما قلنا في فيّ على الاصح وشبهه
قول الشاعر وابيّ مالك ذو المجاز بدار واجيب بانه يحتمل ان يكون ابيّ جمعا لاب مضافا الى الياء اذ يقال في اب ابون قال فلما
تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا كما قيل في اخ اخون قال وكنت لهم كشر بني الاخينا والمذهب لا يثبت بالمحتملات
قوله واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منهما وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا
وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اقول اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركات يكونا في وجه اللام
اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين
مطلقا كعصا والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابها بالحروف
مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف
في الاضافة الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه العين وثانيها ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة
ان يكون كعصا مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخبء مطلقا والسادسة ان يكون كشاء مطلقا واما هن ففيه
ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرها ولما لم يكن هي
المشهورة زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثها تشديد نونه مطلقا واما سكون
النون في الاضافة نحو قوله رحت وفي رحليك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر فللضرورة وليس بلغة وفي فم لغات
اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع خفة الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة
الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف اللام تنيا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان
الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حال الاضافة الفا وياء فيكون الفاء في الحالات الثلث اذن مثلثا لا للاعراب فيجوز تثليثها
في الافراد لغة للاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فما مثلث الفاء مقصورا مطلقا كانه جمع بين البدل والمبدل
منه لان الميم بدل من اللام قدمت على العين كما مر فيكون قوله فويهما مثنى فما والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا مضموم
الفاء ومفتوحها قال حتى اذا ما خيبت من فمه قال ابن جني هو للضرورة وليست بلغة وكان الميم بدلا من العين واللام والجمع
انما العاشرة اتباع الفاء للميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورأيت فما ونظرت الى فم وكانه نظر فيها الى حالة الاضافة
بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاء امرئ حرف اعرابه فيقال مرء ومرأ ومرء وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب
اتفاقا وفي دم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف كمد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف
الى مضمر ولا يقطع انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته انما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك لانهم ارادوا ان
يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب لما
كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما يجيء لم يتوصل بذو الى الوصف بها وان كان بعد التوصل يصير الوصف
هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها من
جنس ما يقع صفة اي اسم جنس كضارب وقاتل لانه لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضمير او علم لم يجز قيامهما
مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله
فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا شاذ وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم ذو زيد وذو ...

الكلمات المذكورة حال كونها مطلقة لا مشددة الى الافراد وجاء حم مثلها ... مثلها او ... مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا ... مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله ... والى مضمر متعلق ... والجملة خبره ولا يقطع مضارع مجهول ... والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى ذو والجملة معطوفة على قوله لا يضاف

والتوابع مبتدأ وكل ثانٍ خبرها وباعراب سابقه متعلق بمقدر ومن جهة واحدة نعت لجهة وتعريفه كل لفظ ثان منصوب باعراب سابقه
او معرب باعراب سابقه ثان من جهة واحدة

الا البتة ح فانما جاز لنا تأويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم ساكن فالواو اصل فهذه الاسماء الستة
كلها افعل بفتح الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا فكان قياسها ان يكون في الافراد مقصورة لكنها لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها
بالحروف كما مر في اول الكتاب لم يكن فيها مقصورة حملوها في ترك التصريف بقرياتها على حال الاضافة اما كونها اخ واب وحم مفتوحة العين
فلجمعها على افعال كآباء وآخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلانه لو طلب فتح عينه لان تباس
فعل ساكن العين مثلها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات واصلها ذوات كنوات لقولهم
في مثناها ذواتا فحذفت العين تخفيفا لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذية كظبية وقال الخليل وزن ذو فعل
بالسكون واللام محذوف في جميع متصرفات ذو الا في ذوات وذواتا وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل لقوله تعالى
قال ذلك لقلة اخانا واما هن فانه لم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحرك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحرك عينه لانه
يمكن ان يكون ساكنها لكنها لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحه وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات
واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء وكلام فوه هاء لقولهم افواه وتفوه
ولام ذو ياء لان عينه واو وباب طويت اقل وانا وذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى ولام اب واخ وحم وهن واو
لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واما هنيهة في هنية فلان لام ذات وجهين وكذا لام حم قد يكون همزا كما
تبين قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وكل ما اصله خبر المبتدأ كخبر كان
وان واخواتها ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع اعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني
مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة
قال يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ وكذا في كونه
انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب
الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر
لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة
وهي كونها فضلات وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني فلنا ان نقول ارتفاع في جاء زيد الظريف من جهة
كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة صفته وكذا باقي التوابع ثم يقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو هو الغفور الودود ذو العرش وكذا
المسندات في نحو علمت زيدا عالما فاضلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فجعلته منهوما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى
نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا والاستثناء استثناء ما والاحوال اعرابها فينبغي ان يدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه
لاجله اي لاعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا
فصل حصر جميع مفرداته ويخرج في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المكرر وعطف النسق المكرر لان كلا منها ثان
للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال قال
سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم
ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان
المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما
انصب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان
الاولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى لما انك قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد
الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام
العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار اليه الا لامر
ملجئ اذا امكن العمل بالظاهر انجلى واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من
جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الآي
والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا
والجواب عن الاول ان لبيوتهم بدل الجار والمجرور والعامل فيه وجعلناه غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور
وحده بدلا من المجرور لم يكن هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في
قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم مرادا من بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من الكلام فائدة الا بالتاكيد جار لسم ان تجعلوه
كالعدم

بدل من الجار والمجرور

والنعت تابع مبتدأ وخبره يدل ... معرف والمستكن فيه فاعله عائد الى الضمير في متبوعه عائد الى التابع ومعنى متعلق بيدل وفي متبوعه نعت لمعنى ومطلقا حال عن فاعل يدل او مفعول مطلق حذف مضافه اي دلالة مطلقا ... لان الاطلاق ... في محل الرفع لانها نعت التابع

كالعدم وبعضه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا يكرر في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور والجواب على القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذنان بان العامل هو الاول لا مقدر اخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمص ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وستعرف في عطف البيان اثر في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعمرو فاقول لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم البناء المانع كما كان في يا زيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان نفذ ربه حرفا اخر واستدل ابن بقولهم قيام زيد وعمرو وقيل لعرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للكثير والقليل بلفظ الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا الاجتماع في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن القيام الصالح للقليل والكثير فقام الزيدان كقيام الزيدين في كون القيام بمعنى القيامين ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمرو وهو متحد ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدا بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المص النعت على سائر التوابع لكون استعماله اكثر قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ويعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب قال حد العام مادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينتقض حده باسماء الالة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات ما والموضع باعتبار معنى هو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسر ثم سال نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية قال والجواب انا احترزنا عنه بقولنا هو المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولقائل ان يمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات وكذا مضروب وحسن ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول قوله في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقوله في حد الصفة العام ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلمانع ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ضرب فلم يضع منه هذه الصيغة المختصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا في نحو المضروب والحسن فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال تابع يدخل فيه جميع التوابع ويخرج عنه خبر المبتدا والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه قد يدخل البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول نحو مررت برجل قائم ابوه فيه ثم نقول اما خروج البدل وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فلا يخرج عن هذا الحد لانك اذا قلت جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حد النعت

المانع عن البناء

التوابع

وما بعد نحو مبتدأ ومضافا اليه ضمير يرجع الى النعت تخصيص جزءها او توضيح عطف عليه وقد يكون مضارع معروف مستتر فيه اسم عايد الى النعت والمجرور والثناء
او الذم عطف على الثناء او التاكيد كما تقدم مثل مبتدأ مضافا نفخة واحدة مضافا اليها فيكون مجرورها او ونفيها على الحكاية ولا لنفي الجنس وتحمل اسمها ومضاف
مضاف قائم مقام جزءها وان يكون مضارع معروف منصوب بان والمتمكن فيه اسم عايد الى النعت مستتر جزء في محل الجر بالاضافة او عين اي غير المشتق عطف على
والظرف مضافا الى جملة بعده وكان ماض معروف وضمير اسمه لغرض المعنى متعلق بالوضع وعموما خبران والمعنى لا فرق بين كونه مشتقا او غير مشتق وقت

مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى نفخة واحدة والهين اثنين نعتا قوله مطلقا فقصد به اخراج الحال في
نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيد الكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد
بقوله تابع بعينه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ولا يبعد او حد دنا الوصف العام اي ما وضع من الاسماء
وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان تقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يخصص صاحبه فقولنا
اسم يخرج الجملة الاسمية والفعلية وان صح وقوعهما نعتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج
الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا اسماء المقادير نحو عندك زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس
سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو
صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجي فيقال
ان اسد وصوم في برجل اسد ورجل صوم صفة وكذا في نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ
التوكيد الا التي للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول في التوكيد نحو
كلاهما وكله واجمع وما يرادفه وجاءني القوم ثلثتهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه
جميعها او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء الزمان والمكان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء
لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل متقلب فليس ذلك من حيث الوضع كما ذ
في نحو مررت برجل وقولنا لكل ما يخصص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى
فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهي اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسماء الاشارة لخصوصها كما يجي في بحث الموصوف
ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم ورايت الم زيد فانها صفات وان
ان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضعا ونقول في حد الوصف الخاص انه التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه
او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل اي رجل وبرجل تميمي وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك
ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه قوله وفايدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة
معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في قولك جاءني رجل صالح كان بوضع الواضع
محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في
المعارف اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع
موذنة بان مجيئه لمجرد الثناء او الذم او التاكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب
سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب بان لا اتيان قبل وصفه وان كان
له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين
اثنين فان كان ذلك المصرح به في المتبوع نفسه ولا واسطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن
موصوفه كما في قوله تعالى الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد تكرير
نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجي لمجرد الترحم نحو انا زيد البائس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا
كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا قال
في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى النعت لمن يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته
كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحويين شرطوا في الوصف
الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف زيد اسد حالا ولانه لم يشترط في
الوصف ولا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمص لا يشترط فيهما ويكتفي بكون الوصف
دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل والمفعول قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما اي وضع
الدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهر
او مقدر فالمراد بالموصوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع للدلالة كل موصول فيه الالف
واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم قوله او خصوصا يعني به ان يوضع للدلالة على معنى في

كون وضع غير المشتق الخ
المعنى معطوف على صفة كونه
ما الا على بال الموصوف في جميع
الاستعمالات مثل تميمي
مضافا اليه مدي مال عطف
عليه واو خصوصا اي
بعض مشتقاتها عطف
على وسال وخصوصا مثل
محذوف مضاف
فعل فيه على برجل
مفعول به او اضطر اليا
اي بتسبيها برجل مضاف
الجملة مضافا اليها او برد
بهذا مثل برجل الوجه
الرجل بشيطها او بزيد
عطف على هذا وهذا النعت
لزيد
النحاة
موع

متبوعه في بعض استعمالاته وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيما هو في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب المبنيات اما الوصف به لغير اسم الاشارة فنحو مررت بزيد الرجل اى الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقية على معناها على ما وضعت سائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله دبابة شماء لا يروى لقلتها الا السحاب والا الاوب والسبل وكالاورق في الحمام والاطلس في الذئب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة بجعل الوصف خاصا معينا وفي يا ايها الرجل الموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام من الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المص اى في اسم الاشارة في نحو مررت برجل اى رجل وبزيد هذا فاى انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصد المدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذى يقوى عندى ان اى رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اى الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤل عنه فاستعيرت لوصف الشئ بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم قال الفراء في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اى الواقع صفة ان يكون لنكرة حتى يضاف الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اى الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اى الرجال هو بخلاف اى رجل هو فمعناه اى فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة فاذا جاءت بعد المعرفة انتصبها على الحال نحو هذا زيد اى رجل ويجوز الفصل بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية اى جارية وبتمامة اى تمامة وجميع ما ذكر من الجوامد قياسي عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذى اللام وذو الطائية او خصوصا كاى التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقى من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المص وهى على ضربين قياسى وسماعى فمن القياسى كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل ولا تتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلثة كالتاكيد اللفظى فلهذا لم يحسن انت الرجل كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويؤكد بكل الرجال او يوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اى كان ما سواك هزل وحق الرجل اى من سواك باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقع ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وانت لئيم جد لئيم ومنه قولك ماشئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءنى رجل ماشئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهى خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة النكرة اى هو الذى شئته ولا يجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم امره وان كان من اولى العلم كقوله تع وما ربك لما الخير وقوله تع انى نذرت لك ما في بطنى محررا والتخيير موضع الابهام وفي معنى قولك رجل ماشئت من رجل عندك رجل اى رجل من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال نهيك او ناهيك او كفيك من رجال وزيد همك من رجل وهدك من رجل كما مر في باب الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجال ويجئ مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به التعجب نحو يالك من ليل ولله دره من رجل وقاتله الله من شاعر وقال عز من قائل والمعنى في الجميع واحد اى هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم مهلك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى مهول اى مفعول لك من هولى اذا بدا اى ينهك وصف محاسنه كقولهم هدك اى يثقل عليك عد مناقبه من هده المصيبة اى اوهنتك وكسرته ومن القياسى ايضا ان يكون الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندى رجل صدق ورجل سوء وحمار رجل

ربا
فقال سماء انت انجمل جمعة وشماء صفة هضبة والادب المطلى لانهم يزعمون ان السحاب باخذ الماء من الارض لهذا دبت السحاب والسبل المطر بين السماء والارض وسائر العلماء ان المقصد بهذه الصفة لا يكون الا هضبة
ش

ترك
اى عندك في المثل نحو ... التبليغ العرش

سوء والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن جيد
عندهم حتى جعلوه واستعملوه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق ويقال صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا
قصدوا الاغراء بالشيء قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدي كرب لمن شكا اليه المعص كذب عليك العسل اي العسلان بمعنى عليك
به والسير ويجوز ان يريد به العسل المعروف وفي بيانه وصف بكثرة ايان كذب القراطف والقروف اي عليكم بها والاضافة
في نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اي الخبر السيء يعني ان رجل
صدق ورجل صادق اي جيد فكانك قلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفة صار رجل
مع صفته صفة للاول كما مر في باب النسبة في نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب مطابقتها تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو عندي رجال
ثلاثة قال النبي الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة ويقول عندي برقميزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع
وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك سماعي على ضربين اما شايع كثير وهو الوصف
بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اي مرضي قال بعضهم
هو على حذف المضاف اي ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانه من
كثرة الفعل تجسم منه واما غير شايع وهو ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس اخر كقولك مررت
برجل اسد قال المبرد هو يتقدر بمثل اي مثل اسد ويقوي تاويله قولهم مررت برجل اسد شدة اي يشابه الاسد شدة
فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما في قولك الكوز ممتلئ ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هو حسن
شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتاويل مثل الاسد
كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اي مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار
حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال
والمنصوب في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال المبرد بل يتاول الجوهر في مثل هذا بما يلحق
به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اي جريء وبرجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التاويل
قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا
ستورها اي سودا اعاليها وكثيفا ستورها وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل
رجل اي كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اي كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم
طين وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر انشد السيرافي اذا قلت مررت بسرج خز صفته وصحيفة طين خاتمها وبرجل
فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها [illegible] حقيقة وهذه الاشياء المجبر فيها غير الرفع [illegible] فيكون كقولك بدابة اسد ابوها وانت
تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه
قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجوامد
على المعنى بتاويل معمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اي كائن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون لانه
اي كائنين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان المعنى بسرج خز صفته اي بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية
سيفه اي مشرقة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل ابي عشرة وابي لك
واب لك قوله ويوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض
الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجيء في باب
المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فتخصيص قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد
فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز وصف النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها
بالنكرة كما يقول في قام رجل ذهب ابوه وابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن
ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فان لتلك الجملة موضعا من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا
يقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى
بلا برهان بل يكفي كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة
نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشارة الى ان الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما عند المخاطب

ش توصف مضارع مجهول والنكرة مفعول ما لم يسم فاعله وبالجملة متعلق به والخبرية نعت للجملة ويلزم الضمير فعل وفاعل عطف على توصف النكرة ويوصف
ذكره والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الاسم وبحال الموصوف متعلق به وبحال متعلقه عطف عليه الضمير في متعلقه يرجع الى الموصوف ونحو مررت برجل حسن
حسن نعت لرجل وغلامه فاعل لحسن مضاف الى ضمير يرجع الى رجل والاول مبتدا ويتبعه مضارع معروف والمستتر فيه فاعله عائد الى الاول والضمير المتصل به مفعوله
عائد الى الموصوف وفي الاعراب متعلق بيتبعه والجملة خبر والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث عطف على في الاعراب والثاني يتبعه في الخمسة

والاول يتبعه في الاعراب | لو وقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس [...] معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرنا
في الخمسة الاولى والجمع | الان اعني كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة [...] ولو سلمنا انه كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا
نعت للجملة في الباقي | ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم
متعلق بيكون المقدم | عليه فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني زيد العالم
وكالفعل خبره والمستتر | وانا زيد وجوابه مقطوع به لما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب
يكون في الباقي مثل الفعل | الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من انتساب ما تضمنه الصفة والصلة
في التذكير والتانيث لو اسند | فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي
الموصوف ويذكر لو اسند | الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني
الى المذكر ويطابق | والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا للمبتدا ولا مخصصا له جاز كونه انشائيا
التثنية والجمع لو اسند | كما مر في بابه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كان صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول
الى الصفة مطلقا | وقد يوصف بالجملة معرف بلام يشير بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي على ما يجيء في باب المعارف
الى الظاهر وجاز ان يكون | ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل
لفظا الفعل خبر مبتدا | خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وغيرك ان على نية الالف واللام وانما جاز على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في
وتقديره وهو في الباقي | الموصوف لفظيا لا معنى تحته ولا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال
مثل الفعل | اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك
في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف المقدرة ليطابق الموصوف
تقديرا وانما تقدر اللام في الاسم نحو خير منك ومثلك او في المضارع للاسم نحو يقول ونحوه وقال ابن مالك خير منك ومثلك
بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل
بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص او تعرف فلو قلت مررت برجل
قام عمرو لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص واذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف
الضمير كما مر في خبر المبتدا وقد تقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب
قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه والمعنى اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في
باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله وتوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه

في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الخمسة الاولى وفي الباقي كالفعل | البواقي
قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل توصف اي بحال الموصوف اي هيئته وصفاته وهو الكثير كما في رجل قائم
ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصري حماره في حصول الفائدة بذلك
وهذا السببي ان كان منونا فيجري على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا او ضارب
اباه زيد ولا يكون اذن اسماء الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان
كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير
الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم المضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجب
اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل لا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول
فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول
به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب عمرو غلامه امس وبزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يذكر لكان اسم
الفاعل غير سببي ويتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا
كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيدا الان او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا يرى
كالضارب والقاتل او غير علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فان كان حالا
يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه داء وانه سيبويه
تجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عند من اجازه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه
بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالطه داء فربما الا يلزمه لانه تكابر انه ليس بمضاف الى الضمير في كل منا

ومن ثم جار ومجرور متعلق بحسن ومفعول له وحسن ماض معروف وقام رجل فعل وفاعل وقاعد نعت لرجل وغلمانه فاعل لقاعد مضاف الى ضمير يرجع الى رجل والجملة من الكلام في محل الرفع لانه فاعل حسن اي حسن هذا التركيب في جمل كذا وضعف قاعدون فعل وفاعل عطف على كلام سابق واصله ضعف قام رجل قاعدون غلمانه ثم اقتصر الكلام السابق وضعف قاعدون في مكان قاعد وجاز فعود غلمانه بعلم وجهه مما مضى عطفه على ما بينا

المضاف بل يقول التمييز في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه حالا كان اولا على ان يكون هو المرفوع بعد جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضارب عمرو وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة ونظرن من خلل الستور باعين مرضى السقام صحاح وبقول اسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما في باب الاضافة فان والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره حجبن العراق العضاد تركنه به نفس عال مخالطه بجر مخالطه وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء وقال عيسى بن عمر ان كان عاملا وجب نصبه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العامل فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه ينازعه ايضا في الوجوب لا في الجواز والزمهما سيبويه ما لا محيص لهما عنه وهو انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون سببيا كان اولا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديرا ولا سبب في الاضافة عارض لايجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بالموجب يحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل فاذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل نحو مررت برجل ملأه رجلا اي ضنا ملأه مثل رجل جعلت ملأه بمنزلة عالم يوخذ من الفعل كما يجعل صاحب كذا فعلى هذا يقول في المثنى والمجموع برجل مالئاه الزيدان ومالؤوه بنو فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما جاء من ذلك سماعا على قبح سواء نحو برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه اي مستو والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء فعلى هذا يتجه كونه في قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اي تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن السماعي القبيح قولك برجل حسبك فضله وبرجل رجل ابوه اي كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمانه وبحبة ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني نحو برجل اسد غلامه اي جريء وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل ابي عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التي تقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها قوله فالاول يتبعه اي الوصف بحال الموصوف في اربعة اشياء من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلثة التي هي الافراد والتثنية والجمع وانا برمة اعشار واكسا او ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاعشار والاكساء وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها اسمال اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجوزهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم قال تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وثياب اخلاق وثوب اسمال وقميص شرذم وحجم خزاذيل وثانيها واحد من التعريف والتنكير ولجواز بعضهم لكونه صفة النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾ والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجيء في موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة المخصوصة بالمعرفة قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر وانما اتبعه في هذه العشرة لكونه اياه في المعنى قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الاول اعني واحدا من ثلثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله وفي البواقي كالفعل اي مثل الفعل في الخمسة البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اي ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببي كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببي كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقي التانيث وحقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي منظورا الى فاعله كائنا كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث وفي الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه ويجوز قعود غلمانه اي ومن جهة ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قعود غلمانه لان الفاعل هو غير حقيقي كما حسن يقعد غلمانه وضعف جاءني رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجيء في اخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون

والمضمر مبتدأ و لا يوصف مضارع مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى المضمر و لا يوصف به ظاهر و جملة عطف على لا يوصف الموصوف اخص مبتدأ و خبره
او مساو عطف على اخص و من ثم جار متعلق بلم يوصف و ثم تعليل له تقدم عليه للحصر لم يوصف مضارع مجهول و ذو اللام مفعول ما لم يسم فاعله و الا حرف استثناء و المستثنى
منه محذوف و بمثله مستثنى و تقديره و من ثم لم يوصف ذو اللام لشيء الا بمثله و الضمير في مثله عائد الى ذي اللام و بالمضاف عطف على بمثله الى مثله متعلق بالمضاف
والضمير في مثله عائد الى ذي اللام و انما كلمة حصر لا محل لها في الاعراب لتضمنه ماض مجهول و وصف مفعول ما لم يسم فاعله مضافا و باب مضاف اليه و مضاف ايضا و هذا

معنا اليه و بذي اللام مجرور
متعلق بيوصف و بلا ابهام
متعلق بالزم و من ثم ضعف
مررت بهذا الا مع زيد
مررت بهذا العالم بعلم
و نحوهما قبل هذا

عليها لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر و تجريدهما علامتين للتثنية و الجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم و مجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى و المجموع كما مضى في اول الكتاب و لو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب و الجر نحو رايت قاعدين و قاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان و انما قام رجل قعود غلمانه و ان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لان الاسم المشابه للفعل اذا كسر خرج لفظا عن موازنة الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه و لا يضعف قاعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل ابواه قاعدان قوله والمضمر لا يوصف اقول اعلم ان المضمر لا يوصف و لا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم و المخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح و توضيح الواضح تحصيل الحاصل و اما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف و لم يوصف الغائب ايضا لان مفسره في الاغلب لفظ فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب و اما حمله على المتكلم و المخاطب لانه من جنسهما و اما انه لا يوصف به فلما يجيء من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا و لا اخص من المضمر و لا مساوي له حتى يقع صفة له و قول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى دال على معنى كاسمي الفاعل و المفعول و الصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم و انت هو و اجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم و قولك مررت به المسكين و الجمهور يحملون مثله على البدل و لم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شيء اخص من المضمر و لا مساو له قوله والموصوف اخص او مساو و من ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله اقول ينبغي اولا ان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف و لا في النكرات اما في المعارف فانك تقول جاءني الرجل العاقل و هذا الرجل و لقيت الشيء العجيب و اما في النكرات فانك تقول رايت شيئا ابيض و هذه ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والمبهمات و ذا اللام و المضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه و ان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطاري على مدلوليهما الوضعيين متساويان و في قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجيء فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليها الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه و عليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات و كون المتكلم و المخاطب اعرف المعارف فظاهر و اما الغائب فلانه حين احتيج الى لفظ مفسره جعله بمنزلة وضع اليد و انما كان العلم اعرف اخص من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت و تعيينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم و لذا لم يفصل بين اسم الاشارة و وصفه لشدة احتياجه اليه و انما كان اسم الاشارة اخص و اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين و القلب معا و مدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفتان بالعين و القلب اخص مما يعرف باحدهما و لضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب كما يجيء في باب المعرفة و النكرة والموصول كذي اللام و اما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه و اما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسي منه و لذا يوصف المضاف الى المضمر و لا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة و عند سيبويه هو صفة لغلام و مذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام و لعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله و ان اتفق تشاركه فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجيء في باب المعارف و عند ابن كيسان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول و عند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام [illegible]

المخاطب جعلها في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة و
المضاف اليه اقول المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص مذهبا تابعا لغير الاخص فهو بدل عند
صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس
انما لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك وان لم
يحتج الى نعت ولا زيادة عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبيناه على مذهب
سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لا يدل
الا على الذات المعينة لا المعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر
اشقر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللاتي وبابها لمشابهته لفظا للصفة
المشبهة في كونه على ثلثة فصاعدا بخلاف من وما واما اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه
موصولا قليل فلم يجئ ذلك الا كثيرا وانما يوصف بذا الطائية وان كانت على حرفين كما في قوله قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان
المشرفي الفرائض اشبه بمثل ذي الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له
مثالا قطعيا قال الزجاج ان الموصوف صفة لمن في من كالجن والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذي
اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف
اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف
الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد
قال والمنع منه تعسف على سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت
بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف
الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف
الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي
اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور وعلى ذلك بعد ان
عرفت المذهب غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق ما ابهم وان جاء على غيره ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل
لا نعت على ما مر تبين ما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا
كقوله لهذا المرء ذو جاء ساعيا قوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن
بهذا العالم كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص او مساو وان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من
المبهمين بذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وهنا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قال
كذا او بهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اي اسم الاشارة مبهم الدلالة لانه يحتمل الذات المشار اليها
ويليها بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق
الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متميز
في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من معرفة غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام
لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي يقع صفة
ذو اللام وان كانت زائدة الا ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه
وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اي من جهة ان المراد من
وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عاما لا يختص بنوع دون نوع اخر كالانسان
والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا باس
بذكر بعض الاقسام المهمة من احكام النعت وهي اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات اعلم انه اذا كان العامل
واحدا او له معنى واحد متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما
بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاءني زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمرو
الظريفان ورأيت رجلا وامرأة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت المذكر على المؤنث كما رأيت والعقل على غيره
نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا في خبر المبتدأ والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبلون وجاءني زيد

هند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا
الراتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما في وصف
واحد بل تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا ولا يكون اسم واحد مفعولا اول
وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد كلا منهما
بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمرا الظريف
ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد
من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا احالها جمعه
عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا واجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد
منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع نحو ضارب زيد
عمرا الظريفان وثعلب يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل
واحدا اولى وفي الاول ان كان العامل مكررا للتأكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن
مكررا للتأكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين او مبتدأين او خبرين
وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركين في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدأين
جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلين
وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتدأين او الخبرين
والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشرط المذكور نحو جلس اخوك وقعد ابوك
الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبرهما
كقاعلي الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر او لم يشترك المعمولان في اسم خاص ولم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما
في وصف فلا تقول هذه جارية اخوي ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوي وللابنين معا بل يقول كراما على القطع
وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوي ابنيك العقلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر وكذا لا تقول هذا رجل وفي الدار
اخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والاخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل
يقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين معا لان العامل في
النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضرب زيد وان
عمرا قائم ونحو هذا الغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو يغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان
والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضرب زيد
والمهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع
لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان يخلط من تعلم بمن لا تعلم فيجعلهما بمنزلة واحدة وثانيها تفريق الصفات مع جمع
الموصوف اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات فاما ان يجيء بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع
والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف ومبتدأ محذوف الخبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت
فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز وهم شاعر وكاتب وبزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا
تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب
ايضا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع
في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله ولا تجعلي ضيفي ضيف مقرب واخر معزول عن البيت جانب اي منهما ضيف مقرب ومنهما اخر
معزول وقوله فاصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف اي منهم طليق وقوله مزعف اي ازعفه الموت
اي قاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رأيت ثلاثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم
وصف البعض دون البعض محتجا بقوله كان حمولهم استقلت ثلاثة اكلب يتطاردان واما اذا كان الموصوف متحدا والصفات
متعددة نحو مررت برجل كاتب شاعر بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو كاتب ولا يجوز تقدير منهم كاتب
ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتأكيد نحو امس الدابر
ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا

لم يجمع

الى قطع التأكيد في نحو جاءني القوم اجمعون اكتعون والشرط الاول ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه
المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت لتبيينه وتمييزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف
لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم النبيل
فان العالم في الاغلب مستلزم للنبل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى وامرأته حمالة الحطب وقولك
الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي في القطع تكرر النعت ولا يرد عليه فنقول ان كانت النعت لمدح وقطعه ومعرفة وجب ان
يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعت لتبيين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر يبين
وان لا يكون النعت الا نص لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى نعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف
عرفت في النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص في القطع
لفظا ومعنى وقال ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق
لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر والواو في النعت المقطوع اعتراض
ضعيفة بعد رفعه ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده واذا
كثرت نعوت شيء معلوم اتبعتها او قطعتها او اتبعت بعضا وقطعت بعضا بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت
مقطوع ان يكون لمدح او ذم او ترحم نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون لتشنيع نحو بزيد
الغاصب حقي وقد ذكرنا في المنادى حال هذه المنصوبات والمرفوعات ويونس يوجب الاتباع في الترحم اما على النعت فيما امكن
واما على البدل فيما لم يمكن نحو ابيه البائس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو تضمن
النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز وصاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطعه بعدهما
على الرفع قصدت المعاني المذكورة او لا وسواء كان المعطوف عليه نعتا او لا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان
بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت مررت بزيد قائما بل قاعد او لكن قاعد ويجوز قطع النعت الاول بالواو
اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا
من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم اي جميع الاوصاف
مع تفرق الموصوفات فالاولى بها ... وقد يحذف الموصوف واعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم
قاصرات الطرف عين فان وصف بأحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام
الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار والمجرور لكونهما مقدرين بالجملة على
الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من مجرور بمن او في قال تعالى منهم دون ذلك وقال وما منا
الا له مقام معلوم اي ما من ملك كقوله الا ملك له مقام وقال الشاعر وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش
اكدح اي منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وقال فظلوا ... منهما واخرى على
لوح احر من الجمر ... لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم فان لم يكن كذا لم تقم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر قال انا
ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وقال ما لك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانت بكفي كان من
ارمى البشر وقال كأنك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل
عليه قبل فيكون كانه مذكور ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف
رجل قال والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعالى وغرابيب سود لان حق غرابيب
ان يتبع اسود لكونه تأكيدا له نحو اسود غرابيب وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يتقدم الا ضرورة والنية التأخير كقولك في ان رجلا ضاربك
في الدار ان ضاربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد واخر الباقيين في الاغلب كقوله تعالى وهذا
ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله فسوف يأتي الله بقوم
يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل كأن شمسه بطيء الكواكب ... وربما نويت الصفة ولم تذكر للعلم بها قال الا ايها الطير المربة بالضحى
على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم ذي طائل ... واما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال تعالى لا فارض ولا بكر وتقول لقيت
رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلتبس ويسمى الجر بالجوار وذلك للاتصال
الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فيجعل ما هو نعت الاول معنى نعتا للثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظ المضاف اليه الى ما ينبغي
ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضب خرب والذي هو الجحر ... والخليل يشترط في الجر

اى لعطف تابع مبتدا وخبره مقصود لعطف التابع والنسبة الى المتعلق بمقصود مع متبوعه اى متبوع التابع يتعلق بها ويتوسط مضارع معروف
بين متبوعه عطف الى التابع بيته ومتبوعه عائد الى التابع واحد فاعل عشرة لعطف الحروف وهذه الجملة الفعلية نعت لتابع ولذا
الجار مع مجروره متعلق بعائد الى التابع وسيأتى مضارع معروف واستتر فيه فاعله عائد الى الحروف بحذف المضاف اى سيأتى ذكرها فى الحروف ومثل

بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجوز الا هذان جحر ضب خربان ولا يجوز جحر
خاز فالسيبويه واستشهد سيبويه بقوله واياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسى بحرهمون وقال بعض البصريين ان الاصل
هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع فى خرب لكونه مرفوعا القياما مقام المضاف المرفوع
اصل قوله هموز الناب هموز ناب حيته ثم حذف المضاف اى حية فبقى هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير
فيه كما فى حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
شيأ نحو قام زيد وعمرو قوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد فانها لان المقصود فى هذه
الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف لمتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه
ولا شك انك اذا بينت شيا بشئ فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا الحال فى التاكيد اما البيان ان المنسوب اليه
هو المنسوب اليه فى الحقيقة لا غيره لئلا يتوهم غلطا او مجازا فى نسبة الفعل اليه واما البيان ان المذكور بلفظ العموم باق على
غير خاص ونعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه
يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وستذكر الكلام عليه فى بابه ولذا كان عطف البيان والبدل يخرج
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف
عليه قوله يتوسط بينه الخ ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام الحد قال ولا استغنى فى الحد قوله
العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى القرم الهمام
وابن الهمام وليث الكتيبة فى المزدحم وقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب فيجوز ان يعترض على حده بانه
هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها فى صورة العطف وليست بمعطوفة والاولى ان اطلق عليها
مجاز قوله واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت
اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد انما اكد بالمنفصل فى الاول لان المتصل
المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز فى الظاهر والضمير المنفصل والمعنى من حيث انه
فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك
يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده بما اتصل به بتاكيد فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز
ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا
للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو ضربت انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز
تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل الا الممت برحلى او خيالها الكذوب او بعده كقوله تعالى
ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتاكيد النفى ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم
والغاوون وما يعبدونه من دونه من شئ نحن ولا اباؤنا وقد لا يؤكد والامران متساويان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك
لان طول الكلام قد يغنى عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضى امرأة والحافظوا عورتهم بالنصب
فكيف لا يغنى عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف
العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لا انهم حظروه اصلا بحيث لا يجوزون تركه اما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور
بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما ذلك لان اتصال المضمر
المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والجار لا ينفصل من مجروره سواء
كان ضميرا او ظاهرا فكان العطف عليه اذا يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت على المضمر المجرور الا اعادة
الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك ولما ليس للمجرور ضمير منفصل كما يجئ فى المضمرات حتى يؤكد به اولا
ثم يعطف عليه كما عمل فى المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بينى وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد
ولا يعاد العامل الاسمى الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما فى قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان
يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البين لا يتصور الا بين طرفين
الثانى لهذا الغرض فقط فان اللبس نحو جاءنى غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لا يجوز
لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض تقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول

الجار

والمعطوف مبتداء و في حكم المعطوف عليه خبره ومن جارة سببية متعلق بلم يجر وثم مجرور بها اشارة الى ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ولم يجر مضارع معرف نفي جزم
و في حرف جر و ما مشبهة بليس و زيد اسمها و بقائم خبرها او قد ثم عاطف عليه ولا ذاهب مجرور خبر مبتدأ والجملة معطوفة على الجملة المقدرة والا حرف استثناء والاستثناء
مفرغ والرفع فاعل لم يجز والجملة اعني قوله ما زيد بداء مجرور ربقي والمعنى لاجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه لم يجز شئ من الاعراب في ذاهب في تركيب ما زيد بقائم او قائما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما كلمة حصر وجاز ماض معروف والذي موصول ويجر مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الذي والجملة صلة والذي مع صلته مبتدأ والخبر

المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان بزيد في نحو المال بيني وبينك متعين ان يكون
معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى في نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون الباء
الثاني فيه معنى اذ يمكن ان يكون استونفت معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستيناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في
بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور
عطفا على المجرور ههنا كما في مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل
تكرره اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا اباك ان اللام جرت
بالاضافة لا باللام الظاهرة ولا يبعد ان يحمل جر على العامل المكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانها لا تلغى
مع زيادتها وهذا الذي اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله شعر
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب اجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تسائلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب بان الباء
مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وايم لو ظهر الجار والعمل للاول
كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي تسائلون به وقسم السؤال لا يكون
الا مع الباء كما يجئ والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع وذهب الجرمي
وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا
على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشئ لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار
اقرب واخف فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المنفصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم
التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة
الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا
باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما المعنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط
قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم يكن جزء ما هو
كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله فاما عطف النسق
فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جرئ ما هو مستقل
كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فاطردوا الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد على
هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها منفصل بمتبوعها كما قلت ولم افردوا النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع
متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت في ذلك لعلنا نوع ذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العوامل ويقعان غير تاكيد نحو
طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد
جاءني نفسه وهند جائني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضابطها بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما
كل واجمع فلا يلتبسا بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جائني كلكم ولا قتلت كلكم
ولا مررت بكلكم بل قد استعمل مبتدأ لا غير لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور ولان مرتبة التاخير اعني خبر المبتداء
كما اخترنا في اول الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكد
الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة يبطل عليه في قولهم مررت
بك نفسك فالاولى ما قدمناه قوله والمعطوف عليه من ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز
الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم
ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس
وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته
للمعطوف كما التزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما
اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذلك اضعف لواهب المائة الهجان وعبدها
وتقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجئ في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد و
الحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا ههنا

كون

مع صلته مبتدأ والخبر محذوف
مضارع معروف وزيد فاعله
والذباب خبره والمبتداء مع
خبره فاعل جاز ولم يجز
والنحو من الحروف المشبهة
وما اسمها عائد الى الذي
وخبرها مضاف الى السببية
مضاف اليها ولن مع
وخبرها مجرور بالجار
مع مجروره متعلق بقوله
وانما جاز والمعنى جاز
هذا التركيب الا كونها
السببية وان الشرط وصلته
فعل الشرط والمستكن فيه
مفعول ما لم يسم فاعله
الى الاسم وعلى متعلق
بعطف
للعاملين ولم يجز
في الشرط والمستكن فيه
عائد الى المعطوف
خلافا مفعول مطلق
للفراء متعلق بقوله
اسمها والاستثناء مفرغ
اى المجرور بعطف في تركيب
العاملين
الا في مثل هذا التركيب
حرف جر ونحو مجرور بها
مضاف الى الدار
خبره مبتدأ والجملة
محل الجر بالمضاف
المجرور عطفا على الدار
وعمرو عطفا على زيد
خلافا لسيبويه

كون اللام في المعطوف جائز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لا رجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد نقضت في المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا رجل ولا زيد عندك لان نصب اسم لا بالنظر الى لا وحدها فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق لو وقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدأ يتجرد عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقتضي ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير فيه فذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهب عمرو فان قلت فجوزوا لا ذاهب عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد وقد ذكرنا وجوه هذه المسألة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعد ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة جاريته قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف وكان منافي المعطوف هذا الذي قاله المصنف والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا وغير متراخ او بغير ذلك جاز تجرد احد الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا للثانية كما في مسألة الذباب ولا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وبقولك مخبرا عن الشمس الذي جاء زيد فغربت الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا فتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الذي جاء زيد فغربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا منع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة الآخذة للضمير الخالية منه نحو زيد ضرب عمرا واياه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفي بالضمير في احدهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون بالمضمون معنى فيقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي يقوم القيامة ولا ينتبه انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما جاز في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا وباها جائز اتفاقا بالواو وفي المسألة اذا ذكرت مقام الواو والفاء او ثم او وغير ذلك لا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل آخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدأ بخلاف الواو فانها للجمع فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين في حد التوابع ولو سلمنا انه مقدر جاز ايضا بما ذكرنا لان للجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد اكرمت

عمروا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت لان الجملة الخبرية
عن الضمير قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه معنى قولهم العطف
على عاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين
مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا عطف متفقي الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وتقول ان زيدا ضرب غلامه
وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف
المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا
واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين
ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف
والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو بكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين وممن لم يجوز اما عند
من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما
زعم المصنف من قوله يجيز بعض الكوفيين مط فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا الا ان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فاجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي
هو كالجار وبين المجرور وكما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور العاطف فلهذا اجاز الاخفش
ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مط وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين
مختلفين فنحو قولهم مررت الى الغزو بجيش والحج ركب لا يجوز اجماعا اي الاسمين اوليت حرف العطف اذ الاخر يبقى مفصولا
بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب
ان يقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع والمنصوب فمختلف فيه منعه الكسائي والفراء وابو علي
في السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو
ضرب زيد عمرا و[illegible] بكر وجاءني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال اتعرف ام لا رسم دار معطلا من العام يغشاه
ومن عام اولا قطار وتارة خريق كانها مضلة بو في رعيل تجال فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في
المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءني عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد
وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف
لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيما الفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم
في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعمولهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف
غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة ولا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا
للقسم فيلزمها حكم الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل
بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد وا ظن عمرو وبشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما
على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب
كما يجيء في حروف العطف ولنرجع الى العطف على العاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل
بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مط والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اي
سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء
شحمة وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اي للذين واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى واختلاف الليل والنهار
الى قوله ايات او ايات على القراءتين بان ايات اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فذهب المتقدمون من النحاة بين
مط كما هو مذهب الاخفش والمنع مط الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتاخرون فان الاعلم الشنتمري منع
نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس يستوي اخر الكلام واوله قال اذا قدمت
في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء اخر الكلام واوله في تقديم الخبرين على المخبر
عنهما قلت يلزمه تجويز مثل قولنا ان زيدا خرج غلامه وعمرا اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام واخره
وهو لا يجيزه والمصححون بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع
ثم ياتي المعطوف على ذلك التركيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم

القطار جمع القطر المطر الخريق الريح الباردة الشديدة الهبوب الرعيل القطيع من

نحو النصب [illegible] الابتداء العامل في محل [illegible] العطف [illegible] مع عاملين

بل لان الذی ثبت فی کلامهم ووجد بالاستقراء من العطف علی عاملین هو المضبوط بالضابط المذکور فوجب ان یقتصر
علیه ولا یقاس علیه غیره اذ العطف علی عاملین مختلفین مط خلاف الاصل فان اطرد فی صورة معینة دون غیرها لم یقس علیها فلم یلزم
ما لزم الاعلم من تجویز الصورتین المذکورتین لکنه یبقی الاشکال علیه فی علة تخصیصهم للصورة المعینة بالجواز دون غیرها
واذا کان العطف علی عاملین مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض کما فعل سیبویه والفراء حتی لا یکون تحکما قوله خلافا للفراء
یعنی ان الفراء یجیزه مط وفی هذه الاحالة نظر علی ما قلنا قوله الا فی نحو فی الدار زید والحجرة عمرو ای یجوز مط ویقاس علیه
اذا کان مع الضابط المذکور قوله خلافا لسیبویه ای لا یجوز عنده مط وان کان بالضابط المذکور ولنذکر بقیة احکام العطف
فنها انه قد یحذف واو العطف مع معطوفه مع القرینة کما اذا قیل من الذی اشترک هو وزید قلت اشترک عمرو وزید قال الله تع
لا یستوی منکم من انفق من قبل الفتح وقاتل الایة وکذا ام مع معطوفها کقولک لمن قال انا اصلی لیلا ونهارا الی اللیل تصلی اکثر
یعنی ام فی النهار وقد یحذف الواو من دون المعطوف قال ابو علی فی قوله تع ولا علی الذین اذا ما اتوک لتحملهم قلت ای وقلت
حکی ابو زید اکلت سمکا لبنا تمرا وقد یحذف او کما تقول لمن قال اکل اللبن والسمک کل سمکا لبنا ای او لبنا وذلک لقیام قرینة
دالة علی ان المراد احدهما وقد یحذف المعطوف علیه بعد بلی واخواتها تقول لمن قال ما قام زید بلی وعمرو ای بلی قام زید
وعمرو لانها حرف تصدیق فیدل علی المعطوف علیه الذی هو المصدق المثبت کما یجیء فی بابها وکذا تقول بلی فزید وبلی
ثم زید وبلی وزید وبلی لا زید لان بلی للایجاب بعد النفی فیکون التقدیر بلی قام زید لا عمرو ویقول لمن قال ما قام بکر
لکن زید ای لکن قام زید لان نعم مقررة لما سبقها نفیا کان او اثباتا ولکن للاثبات بعد النفی فی عطف المفرد کما یجیء فی
حروف العطف وتقول لمن قال مات الناس بلی حتی الانبیاء وتقول لمن قال ما قام زید بلی بل عمرو او نعم بل عمرو ای بلی قام
زید بل عمرو ونعم ما قام زید بل عمرو ولا یحذف المعطوف علیه بعد حرف التصدیق اذا کان العاطف ام واما وذلک لان
ام المتصلة وهی العاطفة دون المنفصلة تقتضی سبق الهمزة واما تقتضی سبق اما اخری کما یجیء فی حروف العطف وقد یحذف
المعطوف علیه بام قال الله تع ام من هو قانت اناء اللیل ای الکافر خیر ام من هو قانت ویجوز تقدیم المعطوف بالواو والفاء
وثم واو ولا فی ضرورة الشعر علی المعطوف علیه نحو ضربت وعمرا زیدا او فعمرا او ثم عمرا او عمرا او لا عمرا زیدا بشرط ان لا یتقدم
المعطوف علی العامل فلا یجوز وزید قام عمرو ولا مررت وزید بعمرو وذلک لان العامل یعمل فی المعطوف بواسطة العاطف
فهو کالة للعمل ومرتبة الالة بعد المستعمل لها ولاستشناع کون التابع مقدما علی متبوعه وعلی متبوع متبوعه ای العامل فی المتبوع
فمن ثم لم یتقدم علی معمول التزم اضمار عامله فلا یقال والاسد ایاک لانه یکون اذن متقدما علی العامل وکذا لم یتقدم علی
المعطوف علیه لزم اتصال عامله به فلا یقال وزید ضربت انت ولم یتقدم علی المعطوف علیه اذا کانت مبتدأ مؤخر الخبر دخله
حرف ناسخ او لا فلا یجوز ان وعمرا زیدا قائمان وما وزید عمرو قائمین اضعف الحرفین فلا یعملان مع الفصل بغیر الظرف وکذا
لا یقول اما وعمرو وزید فمنطلقان والذی وابوه زید ضاربان انا وهل وزید عمرو قائمان وکیف وعمرو زید تمیمان وذلک
لانه یتقدم علی العامل ایضا وهو اما الابتداء او الخبر علی المذهبین فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزید وعمرو وکیف وزید عمرو
جاز اضطرارا لتاخره عن العامل علی المذهبین ویشترط ایضا فی تقدیم المعطوف اضطرارا ان لا یکون المعطوف علیه مقرونا
بالا او بمعناها فلا یقول ما جاءنی وزید الا عمرو وانما جاءنی وزید عمرو وذلک لکون ما بعد الا فی حیز غیر حیز ما قبلها
لتخالفهما نفیا واثباتا کما مر فی باب الفاعل فلا یقع قبلها المعطوف الذی هو فی حیز ما بعدها ومنها ان کل ضمیر راجع الی المعطوف
بالواو او حتی مع المعطوف علیه یطابقهما مط نحو زید وعمرو جاءانی ومات الناس حتی الانبیاء وتوافق الضمیر للمعطوف والمعطوف
علیه واما قوله تع والذین یکنزون الذهب والفضة ولا ینفقونها فالمعنی ولا ینفقون الکنوز لدلالة یکنزون علی الکنوز و
قوله تع والله ورسوله احق ان یرضوه ای ان یرضوا احدهما لان ارضاء الاخر ویجوز زید وعمرو قام علی نحو حذف الخبر من الاول
اکتفاء بخبر الثانی وکذا یجوز زید قام وعمرو علی حذف الخبر من الثانی اکتفاء بخبر الاول ای وعمرو کذلک ودل علی الوجهین
لیس المبتدأ وحده علی المبتدأ اذ لو کان کذلک لقلت قاما واما الفاء وثم فان کان الضمیر فی الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف
علیه ففی مطابقته لهما خلاف قال بعضهم یجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زید فعمرو قام وزید ثم عمرو قام ای زید
قام فعمرو قام واما من الثانی نحو زید قام فعمرو ای فعمرو قام او فعمرو کذلک قالوا ولا یجوز المطابقة لان قاما وقیاما فی الترتیب یمنع
اشتراکهما فی الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمیر وهو الحق نحو زید ثم عمرو قاما اذ لا اشتراک فی الضمیر الا ... الترتیب
حتی تناقض الفاء وثم اذ قد یتوافق القیامان مع ترتیب قیامهما والاظهار فی هذا سواء ... وقام ... لان ...
فی احتمال اجتماع القیامین وترتیبهما وان لم یکن الضمیر فی الخبر المذکور وجب المطابقة اتفاقا نحو ... ثم ... احدهما

والتأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول ... المتبوع منسوب ... متعلق ... ومعطوف عليه
متعلق ...

وأما الأربع لكن وبل وأم وأو وإمّا فمطابقة الضمير معها وتركها موكول إلى قصد المتكلم فإن قصدت أحدهما وذلك واجب في الإخبار
عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب إفراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيد أو عمرو قائم وكذا تقول
زيد أو هند جالس ولا تقول جالسة إذا لمعنى أحدهما جاءني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر نحو جاءني ما زيد وقام عمرو فأكرمته
ولقيت أضربت أم عمرا فأوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمته وإن قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني مع أني
دعوتهما وزيد أو عمرو جاءني فقد جئتهما أو أكرمتهما وتقول في أو التي للإباحة جالس الحسن أو ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا
تقول هذا إما جوهر أو عرض وإما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما أي بهما وبمعنى الواو كما
قاله بعضهم بل تقول جواب الشرط محذوف والمعنى إن يكن غنيا أو فقيرا فلا بأس فإن الله أولى بالغني والفقير معا وإنما قال تعالى وإذا رأوا تجارة
أو لهوا انفضوا إليها بإفراد الضمير مع أن الانفضاض إليهما كان لأن الضمير راجع إلى الرؤية المدلول عليها بقوله رأوا أو لا يستنكر عود
ضمير الاثنين إلى المعطوف بأو مع المعطوف عليه وإن كان المراد أحدهما لأنهما استعمل وكثر في الإباحة فجاز الجمع بين الأمرين
نحو جالس الحسن وابن سيرين صار كالواو وعلى هذا جاز قوله وكان سيان أن لا يسرحوا نعما أو يسرحوه بها واغبرت السرح فقال مع سيان
أو يسرحوه والحق ويسرحوه ويقول أزيد ضربت أم عمرا وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد لكن عمرو وبل عمرو وقد دعوتهما
ومنها أنه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس إذا كان في الاسم معنى الفعل قال الله تعالى فالق الإصباح وجعل الليل سكنا على قراءة من
أي فلق الإصباح وكذا تعالى صافات ويقبضن أي يصففن ويقبضن قال بأن يغشيها بعضب باتر يقصد في أسوقها وجائر أي
ويجور ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف إذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا
لبعضهم قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة وإن الذين كفروا ويصدون وأرسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز
لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس إذا تناسبا بالتأويل نحو زيد أبوه كريم و
عالم أخوه لكن عطف الجملة على المفرد أولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الإعراب فالأولى كونها تابعة له
في الإعراب نحو مررت برجل ظريف وأبوه كريم أولى من نحو برجل أبوه كريم وشريف ولا سيما إذا كانت الجملة والمفرد صفتين لأن
تطابق الصفة والموصوف أكثر من تطابق المبتدأ والخبر والحال وصاحبها ألا ترى أن الأولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون الثواني
فقولك جئتك خائفا وراجيا وهند أبوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل أبوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية
وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو دون الفاء وأخواتها لأصالة الواو في العطف واعلم أنه يجوز التخالف في الإعراب إذا عرف المراد
نحو مررت بزيد وعمرو أي وعمرو كذلك لقيت زيدا وعمرو أي وعمرو كذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف
المسحت المذهب والمجلف المأخوذ جوانبه الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى إذ معنى لم يدع إلا مسحتا لم يبق من
جوده إلا مسحت ويجوز أن يكون المعنى أو هو مجلف وأو منقطعة أي بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف أو يكون مجلف مصدرا
عطفا على عض كما في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق قوله التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول قوله يقرر معنى التقرير
ههنا أن يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد
في قولك جاءني زيد نفسه إذ يفهم من زيد وكذا كان معنى الإحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم إذ لا بد
أن يكون القوم إشارة إلى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم إن التأكيد يقرر ذلك الأمر أي يجعله مستقرا محققا بحيث
لا يظن به غيره ثم ضرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع أنه يحمله على مدلوله إما لغفلته أو لظنه بالمتكلم
الغلط أو لظنه به التجوز فالغرض الذي وضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء أحدها أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع و
ثانيها أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين فلا بد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع
عنه أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد وضرب ضرب زيد ولا ينفع ههنا التكرير المعنوي
لأنك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك أنك أردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على أن المذكور عمرو وكذا إن ظننت
به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب إليه لظنك غفلة السامع أو لدفع
ظنه بك الغلط وذلك إما في الحرف نحو إن إن زيدا قائم أو في الجملة نحو قوله تعالى إن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا ولا يدخل هذا
النوع من التأكيد في حد المصنف لأنه يقرر أمر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول فلا يصح ذلك إلا أن يمر في حد التأكيد
الاسمي والغرض الثالث أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلاثة أنواع أحدها أن يظن به تجوزا في ذكر المنسوب
فربما ينسب الفعل إلى الشيء مجازا وأنت تريد المبالغة لا أن عين ذلك الفعل منسوب إليه كما يقول قتل زيد وأنت تريد ضربه
ضربا شديدا أو تقول هذا باطل وأنت تريد غير كامل فيجب أيضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شائبة كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام

ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع بك تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق به نحو ذلك المنسوب اليه كما يقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذن ان تكرر لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكرر معناه وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث ان السامع ربما يتجوز لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد قوله امر المتبوع اي ما يتعلق من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة لافراده فالتكرير لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من انتسابه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وقوله في النسبة او الشمول بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشأنه كما تقول شأنك في العلو اعظم من ان يوصف وامرك في الفضل ظاهر اي في باب العلو وباب الفضل فالمعنى تقرر امر المتبوع في باب كونه منسوبا او منسوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحد وان قرر وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في نحو قوله نفخة واحدة لفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا اليه قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لاحاد النفخة اذ لا احاد لها وقد اورد المص الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تأكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة مدلول اللفظ تضمنا لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع امر ذلك المتبوع وشأنه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظ كلا موضوع للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تأكيد فان قلت بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة قلت هذا وهم لان التأكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما المضاف اليه الذي هو مدلول مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلاثة واربعة وخمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الا لفظ جميع فان كلا فيه كما يجيء تقطع عن الاضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضربين فبعضها لم يجئ الا تابعا على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا يجيء الا تابعا مضافا في التقدير على رأي الخليل وربما نصبت جمعا وجمع حالا نحو جاءت القبيلة جمعا والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بالباء الزائدة نحو جاءني القوم باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونها نحو رايته عينه ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلاثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تمم عسى الايام ان ياتيني بهم جميعا وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء وان رادف ذلك المعنى نقل يأتيني بهم معا بل معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان او تفرقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تأكيد يليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مضافا تأكيدا وهو اقل الثلاثة نحو جاءني جميعهم وبعضها يستعمل تابعا على التأكيد ومرة بها لا وذلك من الثلاثة وما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاءني القوم ثلاثتهم وجاؤني ثلاثتهم ولا يؤكد بثلاثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد والا لم يكن تأكيدا بخلاف الوصف نحو جاءني رجال ثلاثة فتبين بهذا انك تقول في الوصف واحد اثنان وجماعة لغير معين العدد وثلاثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول في التأكيد والحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلاثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت بها الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التأكيد والحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر

لم يجئ الامر

وهو مبتدأ عائد الى التأكيد واللفظي خبره ومعنوي عطف عليه فاللفظي تكرير اللفظ الاول مبتدأ وخبر مثل جاءني زيد زيد ... تأكيد لزيد يجري في مضارع معرف المستكن فيه ... عائد الى التأكيد اللفظي يجري في الالفاظ متعلق بيجري ... كلها اي كل الالفاظ والتأكيد المعنوي بالفاظ مبتدأ وخبر ... الالفاظ ... على نفسه كلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع عطف عليها ايضا فالاولان يعمان مبتدأ وخبر باختلاف صيغتهما متعلق بيعمان ... عطف على صيغتهما ... الى الاولان ... مبتدأ محذوف ... تأكيد وصفة سواء

الى شمول النسبة فلا يخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التأكيد الا بقوله او الشمول قال المص يدخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول وقد دل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هنا من سمي بابي حفص الا اثنان او ثلاثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه الاحتمالات قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جمعاء اجمعون جمع اعلم ان التأكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو بان يكون من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلاثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظي النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسما كانت او فعلا او حرفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدي معنى الجملة ويحذف معه في الغالب هي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا تنفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله

فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء

وقوله وصاليات ككما يؤثفين والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرورهما بل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربتك ضربتك وان كان العماد في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عمد الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عمد الاول بمعمول ظاهر اخبر عمد الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عمده بظاهره ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العماد وهو ان يكرر منفصلا فنقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل غير متصل ويقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤتى به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك اياك ورأيته اياه لكنهم لما اجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيته هو فالمرفوع المنفصل يقع تأكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فيتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب المثنى وجمع التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تأكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تأكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتأكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تأكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تأكيد لفظي بلى يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز ذلك في التأكيد لان المقصود في البدل هو الثاني فكأنه باشر الناصب فلا يجيء مرفوعا هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكرره بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال

فاين الى اين النجاء ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس

وقال في الحرف المستقل

لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا

ومع فصل كقوله تعالى اولى لك فاولى ثم اولى لك فاولى وقال تعالى وهم بالآخرة هم كافرون ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين وذكرت احدهما ثم ذيلته فتكرر المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التأكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون

على نفسه عطف على نفسه ... وانفسهما وانفسهم وانفسهن عطف ... بكون ... كما قال صاحب المفصل ... العدد موضوع ... قول ... اجمع ... للمثنى ... وكل ... الباقي مبتدأ ... خبره ... منفصل ... عطف ... بكون ... الضمير ... المثنى ... الضمير في كله ... بدل البعض من الغير ...

ولا يؤكد مضارع مجهول ونحل متعلق به اجمع عطف عليه لاكمه لها استئناف معهود واجزاء مفعول ما لم يسم فاعله صحيح افتراقها فعل وفاعل وحسا تمييز او حال ومفعول مطلق
بجملة المضاف واليه حال المضاف اليه مقام اي افتراقها حسا وحكما عطف عليه الجملة صفة لاجزاء والا استثناء مفرغ لعدم ذكر المستثنى منه والمعنى ولا يؤكد بكل واجمع شيء الا ذا
اجزاء من حيث كل وحال كون الافتراق حسا نحو خبر مبتدأ محذوف مضاف واكرمت القوم فعل وفاعل ومفعول به وكلهم تأكيد للقوم والجملة في محل الجر بالاضافة واشتريت

الثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او هو شر بر ولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت البئر اى استخرجت وقولهم اكتعون ابتعون ابصعون قيل من القسم الثاني اى لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتيع اى تام ومن بصع العرق اى سال او من بضع اى روى من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تأكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكان جعلها اما من القسم الثاني او من القسم الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او كخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه مبني كحيص بيص وحيث بيث كما يجيء في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو بوص ياء واصله حيص بوص وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد لا تحسبن بخلاف التأكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاء من القوم كلهم واجمعون ولا جاء في القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيها تنبيها على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التأكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولانها معنى المدح والذم والترحم فيقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما جواز العطف في بعض التأكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما يجيء في حروف العطف وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التأكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال تجري مجرى التأكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها على التأكيد وتجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال فتقول ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقولهم صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اى على ظهره وبطنه كقوله تعم واختار موسى قومه من قومه او على الظرف اى في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وذهبت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل ويقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان و تقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التأكيد فالاولان يعني عينه ونفسه قوله يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغير الضمير فقط تقول في نفسه وعينه نفسها وعينها و تغير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاولى اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجيء في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم و اعينهم والنسوة انفسهن قوله والثاني يعني كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المؤنث تقول كلاهما وكلتاهما قوله والباقي اي كله واجمع واكتع وابصع لغير المثنى اي للمفرد والجمع باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المص وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده يقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز للتثنية واحدة اجمعين جمعا واخواتها على كل جمع الا جمع السلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجيء فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالبنيات او بالدور كلها جمعاء كتعاء تبعاء بصعاء التأويل لها كلها بالجماعة ويجوز ان تجري جميع المجموع الا جمع المذكر مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور والدور كلهن جمع كتع تبع بصع كما تقول بالنسوة والبنيات كلهن جمع كتع وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان يقول بالرجال كلهن جمع كتع على تأويل الجماعات مستشهدا بقول جرير اقبلن من سهلان او وادي خيم على قلاص مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اي فرقة خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوائف الصافات وليس بشيء لان ذلك انما جاز في نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد جاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابتعان ابصعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بتعاوان بصعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت

العبيد كله مثل اكرمت القوم كلهم في الوجه وبخلاف جاء زيد كله جزم به فتدامحذوف اذ الشرط واكد نعل الشرط والمضمر مفعول ما لم يسم فاعله والمرفوع نعت له والمنفصل معطوف بالنفس متعلق باكد والعين عطف عليه واكد بمنفصل جواب الشرط ومثل خبر مبتداء محذوف ضربت نفسك فاعل انت تاكيد له ونفسك تاكيد له وتفسك تاكيد الجملة في محل الجر بالاضافة واكتع مبتداء واخوات عطف عليه واتباع خبره ولاجمع متعلق به فلا يتقدم مضارع معرب فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى اكتع واخواته وهذه الجملة جزاء الشرط المحذوف وتقديره واذا كان كذلك فهو لا يتقدم على اجمع وذكرها مبتداء مضاف الى ضمير راجع الى اكتع واخواته وذونه معطوف

الى ضمير راجع الى الكتع وضميره وهذه الجملة مسطورة على جملة ... على الجملة الشرطية

العبد كله بخلاف جاء زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له افراد كثيرة التميز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع يجوز اذن تاكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى دون الباقي ولا يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجي والذهاب فلا يجوز اذن تاكيده بالكل فلا تقول جاءني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا يفترق بالنسبة الى المجي بان يجي بعض منه ولا يجي الباقي فعلى هذا القياس لا تقول اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبد واشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكما احتمل المفرد في نحو اشتريت العبد لكنه لم يمكن دفع ذلك الاحتمال بتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لا شتباه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر واي شيء هو اولى من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته الاحتمال في النسبة فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اي منع تاكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عم فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تعم اذا دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضربت ضرب زيد واما تكرير المنكر في قولك قرات الكتاب سورة سورة وقوله تعم وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو تكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم وحينا ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط التطابق في التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم مما ليس معلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده واستشهد الكوفيون لجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اجمعا وقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا واما قوله اولاك بنو خير وشر كليهما جميعا ومعروف الد ومنكر فحمل كليهما على البدل عند اهل المصر بن ان خير وشر ليسا بوقتين ويجوز مجي كليهما غير تاكيد اذا كان تابعا كقوله تعم اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل الكل معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدأ نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتداء من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة واولى منه في خبر المبتداء وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا وقال هشام اذا عطفت على شيء لم يحتج الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد نفسه وعمرو لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر قوله واذا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه في باب العطف قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع فلا يتقدم وذكرها دونه ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة النفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لها هنا حقيقة ولفظ العين مستعار لها من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعم كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا اصلا لا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل فانه فان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الفصيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيهما وان لم يقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس والكل من دون العين و اجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم انهم جعلوا النهاية ابصع و

والبدل تابع مقصود مثل قولنا العطف تابع مقصود بما موصولة أي بالذي او موصوفة أي بحكم نسب الى المتبوع دونه
تم فاعله عائد الى ما والى المتبوع متعلق بنسب وما بعده صلته او صفته والموصول والموصوف مع صلته او صفته مجرور بالباء الجار مع مجروره متعلق بمقصود ودونه اي
دون المتبوع ظرف لمقصود

ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا يدل على قلته والبغداديون جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع
ابصع ابتع واخواته كذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم ابتع على ابصع وتبعه المص ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد
المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع
اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن احد اخواته وقال ابن كيسان تبتدئ بايتهن شئت بعد اجمع والقول الثالث
انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلثة الباقية والقول الرابع انه حذف اجمع مع جواز تقديم
بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاءني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع ورأيت اجمع تبع وايضا ابصع بصع
بتع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور وقال ابن برهان اذا قلت
جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد
منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد
الملئكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة ولم يرتض لانك اذا قلت
جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظة
كلهم وكانهما كما ترادفت لفظين لمعنى واحد اي مجيء ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل تابع مقصود بما
نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف كما قال قوله دونه يخرج عطف
النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول مع انه عطف
نسق اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر
كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت
او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن
البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال يا مي ان تفقدي قوما
ولدتهم او تخلسيهم فان الدهر خلاس عمرو وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعر ابى الضيم عباس قالوا الفرق بينهما ان
البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف البيان فان البيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت به فيكون المقصود هو الاول والجواب
انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود
بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم
يحصل لو لم يذكر كما ذكر في كل واحد من الثلثة صونا للكلام الفصيح عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه ص فادعاء كونه غير
مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول
في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احد ثلثة اشياء بالاستقراء اما ان يكون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو
بزيد رجل صالح او كونهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد
التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان الابهام اولا والتفسير ثانيا وقعا تاثير في
النفس للبيان بالمفسر اولا وكذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن
الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما
موضحا للاول وذلك اما ان يكون لشيء اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن
الخطاب كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان
يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول او لا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم
زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قلت جاءني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من
جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكست فقلت جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في
الصورتين اخص من الاول عند الافتراق واما عند الافراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة و
الاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله
فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت
الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في
نحو العايذات الطير بدل وفي الطير العايذات صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من

وهو تبع احدها بدل الكل من الكل والبعض والاشتمال والغلط فالاول عطف على الكل مبتدأ والفاء التفسير هل او تاكيد او هو قول الاول مستقل

خبر مبتدأ محذوف والمبتدأ والثاني مع خبره خبر المبتدأ الاول والثاني جزؤه اي جزء الاول مثل بعضه والثالث ان يكون بين الاول والثاني ملابسة بغير الجزئية

والقصة بينهما جزء مبتدأه وبغيرها اي بغير الجزئية والكلية نعت ملابسة والرابع مبتدأ وان تقصد مضارع معروف والمستكن فيه مؤنث فاعله والبدل الى البدل منه

بدو بعد ظرف متعلق وان غلطت فعل وفاعل وبغيره اي بغير البدل متعلق بغلطت والجملة معطوفة عليها وقوله ان تقصد خبره

للمتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البدل معنى المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل نحو فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثاني نحو يا غلام بشر وبشر معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب كذا قولنا انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمرو ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشر في البدل لان العاطف كحرف النداء فالمعطوف صالح لمباشرته والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم تحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتنقصه بالرغيف ثلاث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول يستحب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولهم رايت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الآخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فباي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ان ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والحق تجويز المخالفة في المسمى عطف البيان ايضا هذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في بزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه وحماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد فانه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون بحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود وما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء اخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه في قتل الوزير وكاتبه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وههنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو اما مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول اولا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون بعضه اولا والاول بدل البعض والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند اولا الى المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط على ثلاثة اقسام اما بداء وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان يتعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن ينسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود فلا يجيء الغلط الصريح ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل

ويكونان مضارع مجهول من الافعال الناقصة والضمير البارز اسم عايد الى البدل والمبدل منه ومعرفتين حال منهما ونكرتين عطف عليه ومختلفتين عطف عليه ايضا واذا
الشرطية وكان فعل الشرط والمستكن فيه عايد الى البدل ونكرة خبره ومن معرفة متعلق بها او بمحذوف فالنعت مبتداء محذوف الخبر وقع جزاء الشرط اي اذا كان
اسما نكرة تبع من اسم معرفة فالنعت لازم له ومثل خبر مبتدا محذوف مضاف بالناصية جار ومجرور وناصية بدل منها وكاذبة نعت لها والمجموع في محل الجر بالاضافة
ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين مثله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين في الوجه عطف عليه ولا يبدل مضارع مجهول والظاهر مفعول ما لم يسم فاعله ومن

المضمر متعلق ببدل
وبدل الكل مفعوله
والآخر استثناء
من الغائب مستثنى
بزيد راسه
من المضمر
ضربت ظاهرا برجل
وربما بدل من مفعول

هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه في الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راسه برجل راس له امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد الحمار حمار بزيد حمار برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل هو في بدل الكل من الكل فان رويت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم وختع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وكقول الشاعر فلا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر اي لا ذي طول ولا ذي قصر وقوله فلا وابيك خير منك البيت فان افاد النكرة الا ما افاد الاول لم يجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير نحو بزيد رجل وقد مر انه تاييد فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستانفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة الابدال باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران بزيد اخيك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم اياهم اذا تقدم لفظ الزيدين والاخوة كان الزيدون اخوتك المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا كلهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وهو هكذا هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يوردونه النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده اياها والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون في امثلة نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين لم يرتفع التكلف ان كان من جملة والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر نحو كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيدا كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا ابنه والمضمر من المضمر كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة وقد تسامح بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض وفي الاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول ولانهما ليسا بدل الغلط بل يجوز على قلة ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار لاشتهار قصتهم وانهم ملاك الاخدود وذا قال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطرنا على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله تعالى جنات الفيف والبرد بردة قال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الخ اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض اوعدني بالسجن والاداهم رجلي رجلي شثنة المناسم وقال في الاشتمال ذريني ان حكمك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجوز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدلت الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذا المدلولان واحد وليس له زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحد لكان الثاني تاكيدا لا بدلا والافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقص الثاني في التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا يفيده المعرفة فان كان في المعرفة زيادة التعريف التي ليست

وعطف البيان تابع مبتدأ وغير صفة نعت للتابع مضافا وصفته مضافا اليها ويوضح مضارع معروف والمستكن فيه فاعله عائد الى التابع ومتبوعه مفعوله والجملة صفة للتابع ايضا ويحتمل ان يكون غير صفة خبر بعد خبر ويوضح متبوعه كذلك ونحو خبر مبتدأ محذوف مضافا واقسم ماض معروف وبالله متعلق باقسم وابو حفص فاعله عمر عطف بيان له والجملة مضافا اليها وفصله مبتدأ ومضافا الى ضمير يرجع الى عطف البيان ومن البدل متعلق بفصله ولفظا تميز في مثل ... مضافا الى التارك وهو مضاف الى البكري وبشر عطف بيان للبكري وهذا الكلام مجرور المحل بالاضافة والجار مع مجروره خبر المبتدأ

تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار نحو افعل امرا وتفعل في الخطاب وافعل ونفعل واذا وقع ما يوهم ذلك فيصار الى فعل مقدر من جنس الاول نحو يعجبني جمالك اي تعجبني يعجبني ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر الا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما يتضمن معنى الاستفهام فلابد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت أزيدا ام عمرا ولينظر انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تعالى عم يتساءلون عن النبأ العظيم فهو كانه جواب الا ... وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان المبدل منه ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم وايضا قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهق السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان و قال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر دون الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وكقول الشاعر ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان تاكيدا لا بدلا نحو ان تنصرني انصرك ولا اعرف له شاهدا والذي يفصل به مذكور ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل ... منهم قال الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت يروى رفعا وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الوافي وغيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه وانما تقدم البدل على المنسوق لان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت صفة فالاولى ان يحد بهذا الحد الا البدل الثلاثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويخرج بدل الغلط بما احترز به المصنف مطلق البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير ... وكساه قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا نحو قولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكر ما عليه في باب البدل والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا عليه الطير ثاني مفعول التارك ان جعلناه بمعنى المخير والا فهو حال و قوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمرو جوده الثاني منهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شيء من اوصاف زيد علمه و خصلة من خصال عمرو جوده وكذا اشتريت من زيد يده اي كسر عضو منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله

والمبتني مبتدأ وما موصولة او موصوفة وناسب ماض معروف والمستتر فيه فاعله عائد الى ما او مبني مفعول به مضاف والاصل مبنيّا الية والجملة صلة او صفة لها او
الموصول والموصوف مع صلته او صفته خبر واو حرف عطف ووقع ماض معروف والمستتر فيه فاعله عائد الى ما او ضمير عائد الى ضمير مستتر في وقع مفعول مركب مبنيّا اليه
الجملة معطوفة على الصلة وحكمه مبتدأ ومضاف الى ضمير عائد الى المبتني ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل جملة فعلية وقعت خبرًا للمبتدأ وهذه الجملة الاسمية معطوفة
على جملة اسمية سبقت في القاعدة مبتدأ ومضاف الى ضمير راجع الى البناء وهو مذكور ومعول لكلامه المبنيّ عليه وضمة خبره وفتح عطف عليه وكسر ووقف كل هذه الجملة

عليها ايضا وهي مبتدأة
عائد الى المبتنا والضمير
خبرها واسماء الاشارة
عطفت عليها والموصولة
واسماء الافعال والاصوات
والمركبات والكنايات
وبعض الظروف كالحروف
الضمير مبتدأ وما موصولة
او موصوفة ووقع ماض
مجهول والمستتر فيه مفعول
ما لم يسم فاعله عائد الى
ما والمستكن متعلق بواو
مخاطب وغائب عطف عليه
وتقدم ماض معروف

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل ... اهل المبني كما عرفت في حد المعرب ضربان اما
مبني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة نحو اثنان ثلثة والف باتا ثا وزيد عمرو بكر واما مبني
لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او الماضي او الامر وهي التي سماها مبني الاصل ذكره اسم
فعل كما يجي قال ولا يفسد الحد بلفظه اولا لانها لمجرد احد الشيئين هنا لا للتشكيك الذي ينافي التحديد ان الماهية قال ولا افتح ...
ما لا يختلف آخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف موقوف على تعقل ماهية المبني ... ان يجعل تعقل ماهية المبني في علمه
معرفة انتفاء الاختلاف تؤدي الى الدور كما في الاعراب هذا كلامه وقد ... في حد المعرب في التعريف وهذا انه لا يصح
الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني او لم يعرفها الكل ... لا يذكر في حد المبني لفظ المبني قوله والقابه
ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب حركات اواخره وسكونها الضم والفتح والكسر ... الحركات وحدها سواء كانت حركات
المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه متحرك بالضم في حال الرفع او هذا او لا ... والف في جميع
رجل انه متحرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقولوا يا زيدان مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحروف فانهم
يقال في نحو جاءني زيد والزيدان والزيدون انها مرفوع هذا على مذهب المصنف ... يغلب في ظني ان المتقدمين ... وضعوا
القاب الاعراب اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف
لقيامها مقام حركات الاعراب مثل الحركات مجازا نحو ... الزيدين ان الزيدين منصوب مجازا وكذا اذا قام بعض
الحركات مقام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا الاسم ... النائب مجازا ... السموات ... السموات
... ان الاول منصوب والثاني مجرور نائبين المانع ... ان يطلق على الحروف ... تمام الحركات البناء اسماء ... الحركات
مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في مسلمات عند من يكسر تاءها ... يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا
فلا يكون اذن ... على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا التمييز بين القاب حركات
الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تفرّدا ... الكوفيون فيذكرون
القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان اصل الاسماء
الاعراب كما مر في اول الكتاب ان كان مبنيا على الحركة فيطلب مع ذلك علتان اخريان احدهما للبناء على الحركة فان اصل البناء
السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة ولخصوص الحركة المعينة اخرى دون الباقين قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب
تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا
ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار
... الاسماء الظاهرة ... المتكلم ... المذكور ... الضمير الغائب ...

الاخير الاول وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجري بقية المضمرات
نحو انا وانت ونحن وانتما وهما مجراها طردا للباب واما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم
الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي واما لعدم موجب الاعراب فيها لان ذلك ان المقتضي لاعراب الاسماء
توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع و
المنصوب والمجرور له ضمير خاص قوله ما وضع لمتكلم يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك
لزيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا المخاطب
ولا للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى اصل
المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب و
ليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد
غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي
قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تعالى
ولابويه لكل واحد منهما لانه لما ساق الكلام قبله في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فرجع الضمير عليه من
حيث المعنى هذا تقرير كلامه وفيه [illegible] لان عادته جعل التقدير قسيم اللفظ لا قسمه كما قال في اول الكتاب
في المعرب لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا فقال بعد التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب غلامه زيدا
مما تقدم معنى لانه متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا
قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اريد كانه متقدم لفظا من حيث التقدير قيل فعلى نحو اعدلوا هو اقرب ايضا
في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلافه في المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب والتقدم في
كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري [illegible] المتقدم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به او المقدر وقد قرر على الصواب في باب الفاعل
وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه الضمير تقدما اما لفظيا او معنويا [illegible]
لفظا فلولا انه متقدم من حيث [illegible] من باب المتقدم معنى لا لفظا [illegible] التقدم اللفظي
ان يذكر المفسر قبل الضمير [illegible] من حيث [illegible] ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى متقدم
على المفعول [illegible] من حيث المعنى [illegible] كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم
فما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر يضربه اي يضرب بكر زيدا الا عند قيام القرينة ان
يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته [illegible] والتقدم المعنوي ان يكون المفسر مصرحا به [illegible]
الضمير يقتضي كون المفسر قبل [illegible] مثل معنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه
زيد ومعنى الابتداء المقتضي لكون المبتدأ قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني نحو اعطيت
درهمه زيدا وكذا نحو ضرب في داره زيد [illegible] الفعل المتضمن المصدر والمفسر ضمير متصل بذلك الفعل نحو [illegible]
يدرسه او منفصل نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله بل هو شر لهم وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفيه جرى اليه
السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على المورث [illegible] او استلزاما
بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على [illegible] الشمس وكقوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اذ انزاله في ليلة القدر
التي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله تعالى
ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا [illegible] في قوله تعالى كل من
عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة اي ان كانت الوارثة واحدة [illegible] في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا
لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير [illegible] ذلك الضمير [illegible] الضمير الا
ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه [illegible]
لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدمه [illegible]
خلاف وضعه بتاخير مفسره عنه فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم
التعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكر اولا شيئا مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد منه [illegible]

فهو مبتدأ وما بعده الى الضمير ومتصل خبره ومنفصل عطف عليه فهذه الجملة معطوفة على قوله المضمر ما وضع والمتصل غير المستقل مبتدأ وخبر والفاء للتفسير
وتفسير متعلق بالمستقل والمنفصل المستقل مبتدأ وخبر والجملة عطف على قوله فالمتصل غير المستقل وهو مرفوع مثل قوله وهو متصل في اوجه المقاو
منصوب ومجرور عطف على مرفوع فالاول اي متصل مبتدأ وخبر والفاء للتفسير ومنفصل عطف عليه والمعنى فكل واحد من الاولين متصل ومنفصل والثالث متصل
مبتدأ وخبر وهذه الجملة عطف على قوله فالاول اي متصل فذلك عشرة انواع مبتدأ وخبر والفاء للتفسير او للعطف والاول مبتدأ وضربت للمعلوم خبره وضربت

في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قلت فهذا الضمير الذي
هذا حاله يبقى على وضعه معرفة ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت عندي انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة و
عند النحاة يبقى معرفة لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه
الابهام الذي في النكرات ولهذا اجاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرة وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه
حصل جبران ما يذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه اما الجبران في ربه رجلا ونعم
رجلا وبئس رجلا وساء رجلا مثال لفظا هر لان الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع
عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام الضمير المتقدم فالجبران في غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو ضربته
زيدا اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشان والقصة فالجملة بعده وان لم يات كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا
ان قصدهم للتفخيم الشان بذكره مجملا ثم مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدأ سهل الاتيان به مبهما فهذا التفسير دون الاول واما تأخير
المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لانه يجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى وقصد
تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيدا وقصد لتفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان والثالثة في
ضمير التنازع معدومة اعني قصد التفخيم والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعف ومن ثم حذف الكسائي الفاعل مع انه
فيه محذور ايضا وما اجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف
مما ارتكبه البصريون لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كان العامل واحدا اكثر من الاتصال بين الضمير ومفسره على
ما ذكره البصريون في باب التنازع قال المص اردت بالتقدم الحكمي انك قصدت الابهام للتفخيم فتعقلت المفسر في ذهنك ولم تصرح
به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله وذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا
يتم ما ذكر في باب التنازع اذ لا قصد هناك الى التفخيم قوله وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غيره
يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامل نحو ما ضربت الا اياك
او اتصل به نحو انت منطلقا عند الحجازيين وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت منطلقا فليس
كالجزء مما قبله ولا لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضمائر
المستترة في نحو زيد ضرب ويضرب وهند ضربت وتضرب واضرب امرا واضرب ونضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي
الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضا
ربات وانت ضارب وانتما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة وانتما ضاربتان وانتن ضاربات وانا ضارب ونحن ضا
ربون كلها متصلة كما يجيء تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد
ضاربته هي بل البارز في الجميع تاكيد للفاعل لا فاعل كما يجيء شرحه وهو منفصل بدليل قولهم زيد ضرب اليوم هو وعمرو
واسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربته اليوم هي قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب متصل
ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن والثاني انا الى هن والثالث
ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده اوله وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله يعني يجيء العامل اولا ثم يجيء الضمير بعده على وجه
لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك
مع الظاهر قبيح فامتنع في المضمر الذي هو اشد اتصالا بعامله من الظاهر فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير وكل واحد من هذه
الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غايب وكل واحد من هذه الثلاثة
اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار للمتكلم ستة وللمخاطب ستة
وللغايب ستة ووضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد
المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المؤنث وانما شركوا في المتكلم بين المذكر و
المؤنث مفردا كان او غيره لقلة الالتباس في المتكلم وانما لم يجعل لمثنى المتكلم وجمعه صيغتين كما قالوا نحن ولم يزيدوا للمثنى
الف وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب والغايب وجمعهما لان مثناها اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قيل المنفصل
انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجيء وكذا في الجمع اذا قيل فصلا ثم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو

للمجهول عطف عليه والى ضربن وضربن جار ومجرور معطوف متعلق بفعل مقدر وهو ينتهي وكذا انا الى هن والثالث في ضربني الى ضربهن والثاني اياي الى اياهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي الى غلامهن ولهن في مثل قوله فالاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن في الوجه عطف عليه

والتحقيق في باب التنازع انه لقصد التفخيم ولا لاجل المفسر لمجرد التفسير لكنه لما لم يتصل الضمير بما ينفصل عنه فهذا ضعيف لكن في نسل التنازع مع انه يحذر وليس بسوء بدل الاول

والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وانت ضارب وانتما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة وانتما ضاربتان وانتن ضاربات وانا ضارب ونحن ضاربون كلها متصلة

لان البارز في تاكيد نكتة ... وهو منفصل وكذا في ... ضاربته هي منفصل بدليل قولهم زيد ضرب اليوم هو وعمرو واسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربته اليوم هي

يعني نحو الفصل بين العامل والمعمول ... بعده على وجه لا يمكن الفصل بينهما

سوى الثاني ... يكفي الثانية

وانت يا خالد وانا اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد او انا وانت او انا وهو واذا اردت المجموع فقيل
فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل فرد انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ
حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجري عليه سائر التثاني والمجموع فارتجلوا للمثنى صيغة وشركه معه الجمع فيها لامن
من اللبس بسبب القرائن وكثيرا ما يجيء في غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة الجمع نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقد يعود
المعظم فعلنا ونحن وايانا ما عد لنفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوص وهو ضربت وضربت و
ضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث وهو ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب
ضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك المثنيين والتاء حرف تانيث ويجب ان يكون المقدران
في ضرب وضربت متغايرين كما في المنفصل البارز نحو هي وهو هذا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم
لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع ثنتي عشرة معنى واعلم ان اول ما ابتدئ بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع
المتصل لان المرفوع مقدم على غيره لكونه اخص فنقول انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها
لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغائب وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه تخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يكسروا
الاول بكسرة للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فخص بالفرق بالتخفيف
فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته
للاطلاق والجمع بالمتكلم اذا اشبع ضمته وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب
الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو اي شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع
مع اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها والقصد بوضع متصلها
التخفيف كما قلنا لم ياتوا بنون المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان واللذان والذين فوقع الواو في الجمع في
الاخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حتى كانه مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجلها للامن من الالتباس بالمثنى
بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم المعرب كما يجيء في التصريف واما
ان ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه ويجب في الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو
لم يقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يلتفت اليه فيما ذهب اليه واذا التقى ميم الجمع ساكن بعدها ضمت
الميم ردا لها الى اصلها ويجوز كسرها كما يجيء وزيدت للمؤنث نون مشددة ليكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختار
النون وشددها بعينه بسبب لغنة الميم والواو ومع كون الثلثة من حروف الزيادة واستتر ضمير الغائب والغائبة لانه لما كان مفسرا
لغائب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا ان يكون ضماير الغيب اخصر من ضميريهما فابتدأوا في المفرد
بغاية التخفيف وهي الانفراد من دون ان يتلفظ بشيء منه واقتصروا في المثنى مذكره ومؤنثه على الالف الذي هو علامة التثنية
في كل شيء وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال ولو ان الاطباء كان حولي وكان مع الاطباء
الاساة استثقالا للواو المضموم ما قبلها في الاخر واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو اذ كانت واحدة وقول النحاة
ان نحو زيد ضرب الفاعل فيه مضمر اي ضرب هو وكذا في هند ضربت اي ضربت هي انما اضطروا الى هذين الضميرين عند
التصريح بالمقدر فيه لانه ضيق العبارة عليهم لانه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا
مثل ذلك المقدر وهو هذا المصرح به وكيف فلا يجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل
المفصول غير المصرح به المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل
من الالف او ثلثه نصفه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في ضربت وضربتا فهي حرف
التانيث لانهم يقولون ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كتاء التانيث كما يجيء في اخر الكتاب نحو قاما اخواك
واكلوني البراغيث ويعصرن السليط اقاربه هذا كله في الماضي واما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لانه تاء في
المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغائب
فلم يحتاجوا له الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغائبة لكنهم لم يبرزوا ضميرا اجراء لمفردات المضارع مجرى
واحد في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في
هذي والضمير لازم الاستتار او لانه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما
افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجيء في قسم الافعال وعند المازني في

ان الحروف الاربع في المضارع والامر اشبه الالف في المثنيات والواو في جمع المؤنث علامات كالف الصفات وواوها في نحو
ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستكراها لوقوع الفاعل
بين الكلمة واعرابها اي النون واما الضمائر المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها
لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف
على ما يجيء بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة
للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات فرع الجامدة
لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع
لاجتماع الالفين والواوين فاستكن الضمير الا الالف في المثنى والواو في المجموع والدليل على ان الالف والواو اللذين فيهما ليسا
بضميرين انقلابهما بالعوامل نحو رأيت ضاربين وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءني
زيد راكبا غلامه فلم يقل جاءني غلامه وكذا استكن النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر
اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفرديهما اجدر فلزم الاستتار في الكل فان قيل فلم يجئ الضمائر
بعدها منفصلة كما في ما بمعنى ليس فانه لما لم يجز اتصال الضمير بها جاء بعدها منفصلا نحو ما انت كريما على ما يجيء قلت لجري
الصفات مجرى الفعل المضارع فلم ينفصل عنها كما في الفعل المضارع الا في نحو اقائم هما وما قائم هما وما قائم انتما الا في نحو
زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تأكيد لما سيجيء ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات
اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا
فعلت وقد يستكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون في
الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلهذا يكتب بالالف لان
الخط مبني على الوقف والابتداء وقد توقف على نونها ساكنة وقد تبين فتحتها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا فردي انه
قال ان كنت ادري فعلي بدنه من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم
لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا وقد تذريت السناما وجاء في قراءة نافع اثبات
الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت
الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها في الوصل في الاغلب
مع فتح النون او سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليل على انه زائد لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم مع غيره
مثل نا في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وحركة للساكنين وضمها لكونه ضميرا مرفوعا واما
لدلالته على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا فكان انا عندهم ضميرا صالحا
لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدءوا بالمتكلم وكان القياس ان يبنوه بالتاء المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا
جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطبين بتاء حرفية بعد ان كاسمية في اللفظ في التصرف ومذهب الفراء ان
انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت وهو عنده متصلة فلما ارادوا
انفصالها دعموها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المتصرفة
كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضمائر هي التي تلي ايا وايا عماد لها ولا يرى هذا القول
بعيدا من الصواب في الموضعين وقالوا في الغائب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين
من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو
الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك ولم يحرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة والا حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة
مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت
عدم استقلالهما اسكنت الواو والياء نحو انه هو وبه هي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم
وهين فخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث
على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست
كالمرفوعة المتصلة فانها مشتركة بين الماضي والمضارع فيها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا فيقول ما ضرب الا هو وما
يضرب الا انا واضارب انا وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز لكون هذه الحروف عند اتصالها بها

بها لبعض حروفها فجاز تخفيفها تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد بحذف الكسرة والضمة مع كون الهاء في هو وهي خفيفة و استثقل الضمة والكسرة عليها او شبهوا ثم هو وثم هي بقولك فهو وفهي لكونها حروف عطف مثلها وقد يسكن بعد همزة الاستفهام كقوله فقلت أهي سرت ام عادني حلم وبعد كاف الجر ايضا وقد يحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدى اذه من هواكا وبيكنها قيس واسد وتشدد هما همدان قال وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر علامتها بواسطة فابتدؤا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجئ بعيد فوضعوا للمتكلم يا اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في التصرف نحو لك لكما لكم لكن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها الف تثنية الفا وبكاف المؤنث ياء حكى سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهيه قال ابو علي قد يلحقوا الياء تاء المؤنث مع الهاء قال رميتيه فاصبت وما اخطات الرمية وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن و عليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو من عليكمو واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المنصوب المتصل الغائب هذا القسم اختصروا مفرديه من المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا الياء الفا فصار ها لان ضمير المذكر اذا وقع بعد الكسر قلب واوه ياء نحو بهي لما نذكر فخافوا اشتباه المؤنث بالمذكر وحركة هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها او ياء او كسرة فان كان احدهما قبلها فاهل الحجاز يبقون ضمها فيقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها وعلة ذلك ان الهاء حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء و كسرت الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها وتركه فنقول ينظر في هاء المذكر فان وليت المتحرك اشبعت حركتها نحو بهي ولهو وضربهو وغلامهو فيتولد من الضم واو ومن الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل اي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله فبت لدى البيت العتيق اريغه ومطواي مشتاقان له ارقان وغيرهم يجوزونهما اي اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت هاء المذكر ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اعني ترك الوصل لان الهاء حرف خفي كما قلنا فكانه التقى ساكنان وابن كثير يصلها مطلقا نحو عليهي ومنهو ونحوهما فعلى هذا يجئ في هاء المذكر التي بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسر اكثر واشهر الاولى كسر الهاء من غير وصل بيا وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسرة لان في الاولى شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بيا نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه الرابعة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو ويجئ فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهي اشمام كسر الهاء شيئا من الضمة بلا وصل وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه ونصله او وقفا نحو فالقه واغزه جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان الهاء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة فهي مضمومة لا غير نحو لهما وغلامهم وان كان الف او واو او ساكن صحيح فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منهما ومنهم واضربهما و اضربهم على ما مضى للاتباع وعد الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فمن قال في الواحد بهو وعليهو وهم اهل الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان غلامهما وغلامهم وغلامهن وبغلامهما وبغلامهم وبغلامهن وحمزة يقرأ بالضم في جمع المذكر في ثلاث كلمات عليهم واليهم ولديهم قيل ذلك لكون الياء فيها بدلا من الالف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء علاه والاه ولداه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرأ في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه عليهما عليهن ولم يقرأ ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من ان يقف عليها اولا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذا جميع الضمائر يحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وعليكم الا الالف في نحو ضربتها وبها وان لم يقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الهاء لا للتقاء الساكنين اقيس نحو من دونهم امرأتين وعليهم الذلة على قراءة ابي عمرو وباقي القراء على ضم الميم بعد الهاء الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم

غير

والمرفوع مبتدأ او والمستقبل بغب اي صفحة مفعول مطلق اي حفر خاصة مستتر مضارع معروف والمستتر ضمير فاعل عائد الى المرفوع وفي الماضي متعلق بـ ... الغائب
ما بعده مجرد ومعلق بمقدر وهو متقدم للماضي اي المستقبل الغائب وغيره صفة او حال كان للغائب في الغائبة عطف على الجار والمجرور وفي المضارع عطف على الماضي
تعلق بمقدر ابصار او مطلقا مفعول مطلق اي اطلاق اطلاقا اي صفحة وتقديره ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع المتصل للمتكلم استتارا مطلقا او حال عن ضمير
. مستتر لم اطلق الغائب الغائبة معنى على المتكلم والصفة عطف على الماضي متعلقا محذوف كما نبوح مضارع معروف والمتصل فاعل والآخر فاعل استتارا

غير المغضوب عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو وغير المغضوب عليهمو وكقراءة ابن كثير واشباع الكسر نحو في مثل قليل الشاني
نعيار الميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اي ترك الوصل وثلث
قبل المتحرك السكون واشباع الكسر وان كان الميم بعد الهاء المضمومة فعلى ما هو مذهب اهل الحجاز في بهم وعليهم وعلى ما هو المتفق
عليه في نحو بهم وغلامهم وتفاهم وكذا منهم على الاشهر كذا في انتم وضربتم وغلامكم فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن
الضم وهو الاقيس والاشهر الابلغ والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثلث قبل
المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو والثالثة وهي مختصة بميم قبل هاء انها كسر وايا كسر الميم ووصلها
بياء نحو عليهمي وبهمي لكسر الميم لمجانسة الياء او الكسرة قبل الهاء وقلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنع هذا الوجه ابو علي ايضا ثم لما فرغوا من
وضع المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب المنفصل فجاءوا باياما متلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة
فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل
على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت
وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل بها اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فاياه وايا الشواب
وهو ضعيف لان الضماير لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم
من الكوفيين اياك واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كاف وهاء وياء
بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضماير هي اللواحق بايا وايا دعامة لها لتصير بسببها منفصلة وليس هذا القول
ببعيد من الصواب كما قدمنا في انت وقد يفتح همزة ايا وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على
المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى فضمير
المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سواء قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع للمتكلم
مطلقا والمخاطب والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا اقول اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور
فضلة مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل يجوز واني باب الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان
الفاعل وخاصة الضمير ولاسيما المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة شيء ويكون
فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في
غائب الماضي وغائبته وفي المضارع في افعل ونفعل ويفعل وتفعل ... تفعل مخاطبا وغائبة وافعل وفي جميع
الصفات واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا وافعل امرا
واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك الجنة تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل
انك لا تقول لا افعل الا انا ولا نفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائبة يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل
نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو اقائم الزيدان وما قائم الا انا
كذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار الا هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل
الظاهر نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هما ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله
او بالفصل لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي
له نحو اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت قائما وهند زيد ضاربته هي اعلم ان اصل الضماير
المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر
الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا اقول الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كما مر لان يكونا
متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر مواقعهما فنقول الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان
المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها وكون الشيء كالجزء لكلمة انما يتم اذا كانت مقتضية له بالاصالة ومن حيث الذات
والفعل يقتضي المرفوع كذلك ومن ثم لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه واما سائر ما يرفع نحو ما ابتدأ عنه
عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة واما مبتدأ و
خبر على ما اخترنا في اول الكتاب والمبتدأ اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل لان كل فعل رافع بخلاف الاسم
الخبر اما اسم او جملة وليس الاسم المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما ما الحجازية وليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع لانه
حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان التميمي ما زيد قائم بنزاوله من اوسع ولضعفها في العمل لم يعملها غير اهل الحجاز

وانما اعملها الرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان واخواتها فلان اسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها لما مر في نحو ان زيدا انت
فلم يكن المضمر المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والظرف
والجار والمجرور فهي انها لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار
كما يجيء وكذا نقول الفعل هو المقتضي للنصب بالاصالة وسائر ما ينصب الضمائر هو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد
اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب لمشابهة الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب ايضا ان لا
يتصل الا بالفعل والاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والباقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل
ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجيء فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع و
المنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره ففي الاول يجب اتصالهما بعاملهما الا في ثلاثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون
الا منصوبا نحو اياك نعبد والثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت ونحو اياه لمن قال
من اضرب وقد مر في باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن
ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف او المؤخر لان الضمير المتصل ما يكون كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل
كان اما مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير منه الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها
ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظة اخيك ولقيت زيدا
اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا
انا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله كان يوم قرى
انما نقتل ايانا ومنها ان يلي اما نحو جاءني اما انت واما زيد وضربت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان
يكون ثاني مفعولي علمت واعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في
علمت زيدا اباك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول
الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى
والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من
قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على الاتصال بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومجيء المنفصل فيه توطئة لازالة
اللبس في المفعولين الذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك
الذي علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم وذلك للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ هو خبر
العامل فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجيء وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا
فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدا او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما ولا واما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة
المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب كونه منفصلا
نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب اما هو واما اخوك وهيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز
بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لانك
تقول لانك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضارباهما هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل
قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في احاجيه بل تقول ضاربهم نحن وضاربهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال
الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع جملتين وذلك اذا اعتمدا على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو اقائم انتما وما
قائم هما وافي الدار انتما عند ابي علي وذلك لانه يعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتني بالمرفوع لكونه احد جزئي
الجملة فاظهر اذن الى اللفظ فابينه كانه احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيه احد جزئي
الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجيء فان لم ينفصل الضمير عن عامله ولم
يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم
الفعل والظرف واخيه سادة مسد الافعال من غير حاجة الى خبئه كما احتاج في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا
المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها
كجزء من اجزائها في اللفظ كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه
بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع حرفية ان يقول اعجبني ضرب انت زيدا اذا لم يضف والاضافة اكثر لان الكلام فيها اخف

واعجبني الضرب اياك زيد هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كالمجاز نحو ما زيد اياك او فصل بينهما الغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيدا وانا ضارب اياك وجب انفصال الضمير كما رايت وان لم تكن كذلك فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وليتك قاعد وانك في الدار ولا يقول ان في الدار اياك وذلك لان الحرف غير مستقل فالاتصال به واجب مع الامكان وكذا يجب الاتصال باسم الفعل وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى منصوب الا انه لما صار معناه معنى الفعل سواء كان كالفعل في وجوب الاتصال به قال تراكها من ابل تراكها وتقول رويده وعليكه وحيهله وحكى يونس عليكني وانما وجب لانه صار في القسمين لما ذكرنا ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر المتصل ولا تعذر فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو رويد له ورويدك اياه وعليكه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاكه اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف ذلك الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر للفعل فيجب ان يقول اعجبني ضرب اياك ان لم تضفه والاضافة اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضاربك وضاربوك ان يكون حذف التنوين في نحو ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب اما اسماء الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر وتقول ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب اياك ومعطاك ومعطي اياك والمعطاك والمعطي اياك واما الظرف والجار والمجرور فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما او لنعد الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المصنف قوله او بالفصل لغرض احتراز عن نحو ضربت زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه فان قلت الابن كر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بلى ان تقديم المفعول على الفعل اهم والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله تعالى بل الله فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق نحو ضربت زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا يقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا ولا يقول زيدا اياه واما نحو قوله صفنت ايام الارض نصرت قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو تاكيد المسند اليه ثم يقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربته هي وحالا نحو الصنا قولك جئتني وجاءني زيد ضاربه انت او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو فيقول اذا اختلف ما جرى عليه محتمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه اي التانيث فلا لبس سواء كان المحتمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلو لم تات بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المحتمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس الا بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيدان العمران ضاربهما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربناهما او نضربهما وهند انا ضربتني او تضربني الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبته مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربا هما نحن والزيدون نحن ضاربوهم وكقول المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما ارتفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صورة صفة الثالث اعني اذا كان لبس يرتفع بالضمير واذا كان لم يرتفع واذا لم الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال وان امرا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق وكذا الزموا اذا لم يرتفع بالضمير لا بعد في ذلك فيهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره البارز اذا لم يلبس لان التاكيد

وإذا الشرط واجتمع فعل الشرط ومضمرآن فاعله وليس من اخوات كان واحدهما اي احد الضميرين اسمه مرفوعا خبره وهذا بجملته معطوف على جملة شرطية وكان مرفوعا
فكان فعل الشرط واحدهما اي احد الضميرين اسمه واعرف خبره وقدم عطف فعل وفاعل ومفعول به ومرفوعا من اعرف فلك الخيار خبره ومبتدأ وفي الثاني متعلق بالخيار
بالخبر وهذا جزاء لقوله ان كان احدهما مع جزائه لقوله إذا اجتمع ونحو جزء منه لامحذوف مطلقا وأعطيتك جملة فعلية وقعت مضافا اليها ونحو مضافا عطف عليها
والا اي وان لم تكن احدهما كما ذكر فجملة شرطية فهو منفصل جملة خبرية نحو أعطيته اياك او اياي مثل أعطيتك في الوجه

فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها وانا الهندان تضربانها وهندان تضربانها وهند انت تضربك
والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن
له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس ففي قولك انا زيد ضاربه انا يعرف ان ضاربا
مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا
الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتى بضمير لا يجوز حذفه لمجرد رفع اللبس

قوله وإذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو أعطيتكه وضربتك
والا فهو منفصل مثل أعطيته اياك او اياه اذا ولي ضميران عاملا خاليا من موانع اتصال الضمير به المذكور فان كان احدهما
مرفوعا متصلا فالواجب تقديمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكالجزء من الفعل
حتى سكن له لام الكلمة فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصال الثاني نحو اكرمت انت ورايتك اياك لان التابع
ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقديمه
على المنصوب لما ذكرنا ان المتصل المرفوع توغل في الاتصال وصار كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير بعد ذلك المرفوع
فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم
ثم المخاطب ثم الغايب وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من راحته على
ما مر وان ولي العامل المذكور منصوب متصل بالمرفوع قبله نحو أعطاكني زيد او جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع
نحو أعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون انقص رتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب
اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه يجوز الاتصال والانفصال نحو أعطاكه زيد واعطاك اياه زيد وأعطيتكه وأعطيتك
اياه وكذا خلتكه وخلتك اياه ووجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه
بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال
في باب خلت اولى منه في باب أعطيت لان المفعول الاول من باب أعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في ما لم يسم فاعله فكان
الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول خلت بعد ما هو المبتدأ والخبر اللذين حقهما الانفصال فاذا وجب اتصال اولهما الفرق
من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية الاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحويين
تجويز الاتصال ايضا نحو أعطاهوك وأعطاهاني قال انما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها
استجادوا غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة وتمام البحث في الثاني الاتصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول
لكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذي جوز ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون الاول متصلا
واما الثالث اعني المساوي للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو أعطاهاها قال سيبويه جاز الاتصال وهو عربي
لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياسا
على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحويين القائلين بجواز أعطاهاني ان يجوزوا أعطيتنيني اذا اعطيته نفسه وهذا دليل على
انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ايضا اولى لانه يانف الثاني من ان يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما جاز
ذلك في الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما رجع اليه الآخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين ويستقبح اجتماع المثلين لفظا و معنى
انما لم يجز في التابع نحو ضربتهوه كما جاز أعطاهوه لان طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد
فلما كان جذبه للمفعول اشد كان اتصاله اليق من اتصال التاكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم
والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل انه يجوز اتصال الثاني وانفصاله ايضا
نحو زيد ضارب اياك وان كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا كما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب ينظر الى الثاني
هل هو انقص تعريفا او زايد او مساو وتقول في الانقص ضربكها او اياها قال فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع و
كذا اسم الفاعل نحو معطيكها ويجوز منعك اياها ومعطيك اياها فهو مثل أعطيتكه اياه الا ان الانفصال فيما ولي الضمير
المجرور اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل اشد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لان الفعل
يطلبه بنفسه وهما يطلبانه بالمشابهة ومن ثم لم يجز ههنا ضربهوك من جوز هناك أعطاهوك وأعطاهاه كذا يشذ الاتصال
في الثاني فيما اذا كان ازيد او مساويا نحو ضربهوك وضربهوه قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها
وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او مساويا او انقص اذ ليس المتصل المرفوع

والمختار مبتدأ وفي خبر كان متعلق به والانفصال خبره والاكثر مبتدأ ولولا حرف يقع بعدها المبتدأ وانت مبتدأ محذوف الخبر الى آخرها اى آخر الضمير مجرور ومتعلق بمقدر وهذا المجموع خبر وعسيت فعل وفاعل والى آخرها من الى الرابع الجير بعود الضمير الى المعنى والكثير في الاستعمال ... ضمير مرفوع منفصل بعد لولا وانه

ووقوع ضمير مرفوع متصل بعد عسى لانه فعل وجامد ماض معروف ... لا حرف جر لانه يقبله الضمير ولانه بمعنى لعل وعساك ... منصوب به وهذا عند سيبويه وعند الاخفش لمرفى الاول مرفوع بالابتداء وفي الثاني كذلك بالفاعلية وعند المبرد انه في الثاني منصوب على انه خبر عسى وفاعله مضمر فيه وعند الخليل انه في الاول مجرور على

نقله برهان المشائى
لولا وجهك ...

لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا وضربته هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه بعدهما حكم الضمير الذي يلي المجرور وقوله وليس احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا لا تتصل ... مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف او لا قوله وان كان احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضربى اياى قوله وقدمته اى قدمت الاعرف كما ناكا احدهما اعرف ولم يقدم وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلثة وهي مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان لك الخيار في الثاني وعلل جميع ذلك مفهوم مما قدمنا قوله والا فهو منفصل اى ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك او كان اعرف ولكن ليس مقدما كاعطاك اياك واعطاه اياك فالثاني منفصل كما رايت قوله والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى آخرها في لغتها لولاك وعساك الى آخرها انما كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله اذ الفاعل في الحقيقة ... الحاصل لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجيء في الافعال الناقصة قال عمر بن ابي ربيعة لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا ليس اياى واياك ولا نخشى رقيبا وقد يأتي على ما حكى سيبويه ليسنى وكاننى قال عدمت قومى كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسى وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسنى وقال ابو الاسود فالا يكنها او يكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته قوله والاكثر لولا انت الى آخرها يعنى ان الاولى ان يجيء بعد لولا غير التحضيضية ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على اختلاف ... المبتدأ ... على الاوجه الثلثة الانفصال وقد يجيء بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال وهو خطأ ... كان قائلا كقوله لولاك هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاى طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوى ... سيبويه مجرور ولو كان حرف جر ههنا خاصة قال ويجب ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها ... [illegible] على الضمير حرف جر مع انه مع غيره غير عامل بل حرف يبتدأ بعده ... [illegible] وليها فدونه فانها ينصبها كما يجيء في قوله نظرتك لك ... [illegible]

لي نحو لولا الظاهر لا يصح تقديره وقال السيرافي الجار والمجرور اى لولاك في موضع رفع ... [illegible] تتعلق ذلك انما يكون اذا كان الجار ... اذا لم يكن زائدا فلابد له من متعلق ... [illegible] عند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في قولهم ... [illegible] مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغير واحد وهو تغيير ... [illegible] عشر فهذا يرجح مذهب الاخفش بان تغير الضماير بقيام بعضها ثابت في غير هذا الباب ... [illegible] جر ولا ... بخلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا ... [illegible] بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا الى آخره لانه فعل ... [illegible] المتصل نحو عساك وفيه ثلثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناها الطمع ... [illegible] عسى ان تفعل كذا فحمل على لعل في اسمه فنصبه به ... [illegible] بان نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر مجرورا ... [illegible] بان لا ان حق خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان ... [illegible] المضارع بان في عساك ان لا تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان ... [illegible] يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمه فاجروا خبره ايضا في طرح ان ... [illegible] خارج كما يقال خارج وربما يجيء خبر لعل مضارعا مع ان ... [illegible] اسمه وحده على لعل قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف ... [illegible] الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر ... [illegible] عسى قال كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ... [illegible] بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم ... [illegible] وفي نفس اقرب لها اذا ... [illegible]

لعلك

قوله الوقاية بتقدير مبتدأ ... متعلق ... او بمحذوف ... متعلق بها او بالمضارع عطف عليه ...
عن الجر ... متعلق ... مبتدأ ومع نون ... ولدن وان واخواتها عطف على النون ... خبره ...
الوقاية ... مع النون لكنها في المضارع ... مضارع ... مفعول ما لم يسم فاعله ... ثبات النون ... متعلق به ... ومن وعن ...
عطف على ليت ... مبتداء ولعل خبره

الاخفش عسى باقية على اصلها والضماير المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسما لعسى وان تفعل او تفعل منصوب المحل خبرا لها كما كان في عسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو عساك ونحو يا ابتا علك او عساكا احدهما ان الضمير اياك منصوب بعسى خبرها والاسم فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجوه احدها ان مجيء خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يتم اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل اشتمال اي عسى الامر بالنسبة فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالا من الكاف واسم عسى على حسب طول الكلام كما يقول في قولك عسيت ان ... ظفر بالمراد عسى الواصل اياك الناظر او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي فيكون تفعل بدلا من الكاف كانه عسى ان يفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك المضمر مفسر ذلك ظاهر ايضا لو كان كذا لكان عسى اياك اولى كما قلنا في كنت اياك لانه خبر المبتدأ والثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر مقدم الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتا علك او عساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاءني زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا وقد مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك يفعل بتقدير ان اقول ان اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما ذكرنا في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبرا لان احدهما جثة والاخر حدث الا ان تقدر في احدهما مضافا اي عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجيء في الافعال المقاربة قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير ويختاره في ليت ومن وعن وقد وقط وعكسها لعل اعلم ان نون الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر والفتح والياء فرعا كما تبين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في الفرار من الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اما طرد للباب او لكون الكسر مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التاكيد نحو لتضربنني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني ويضربنني انما جاز لكون نون الاعراب والتاكيد والضماير المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للساكنين في نحو قل ادعوا واضرب اضرب لان الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين في نحو قل ادعوا اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة ... بخلاف الساكنين في نحو قل ادعوا فمستقلة فقد يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة تفعلان ويفعلون وتفعلين فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو يضربنني او نون التاكيد الخفيفة والثقيلة وقوله

هل تبلغنني دارها شدنية لعنت بمحروم الشراب مصرم

نونه الاولى خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونون التاكيد وان كان اجتماع المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذ اعراب الفعل ليس لمعنى هو مذهب البصريين على ما ياتي في قسم الافعال فكلاهما امر لفظي بخلاف نون الضمير ونون التاكيد هذا على مذهب من يقول المحذوف نون الوقاية كالجزء لان الثقل جاء منها الا من نون الاعراب اما على قول ... وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونون التاكيد ظاهرة لانهما ليستا معرضتين للحذف ولهما معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال

تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات اذا فليني

ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد تم نون الاعراب ثلاثة اوجه حذف احدهما وادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعالى اتحاجوني على الثلاثة قوله ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت وليس الحذف للضرورة لثبوته في السعة وعلى كل حال فحق لدن ان يذكر مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي فانه قال في لدن انت مخير والقراءة جاءتا على كلا الوجهين وانما الحق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم وانما لم يلحقوها في علي والي ولدى وان كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لانه ... ذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء تحركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما تبين في باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو فتاي وعصاي وقاضي ومسلمي في مسلمين وعشري ومسلمي في عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت فان فلان ... لا يجلب ايضا في نحو يدعوني وضربوني واني ...

ودها

ويتوسط مضارع معروف وبين ظرف مضاف المبتدأ وهو ضمير البيه والخبر عطف عليه قبل العوامل ظرف ليتوسط او بعدها اي بعد العوامل كلمة وصيغة مرفوع
فاعل يتوسط ومنفصل نعت ثان لمرفوع ومطابق كذلك وللمبتدأ متعلق به ويسمى مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى الصيغة وفصلا مفعول ثان له
والجملة في محل الجر او الرفع او الجر لانها تصلح ان تكون نعتا للصيغة او المرفوع وليفصل مضارع معروف منصوب بلام كي وهي مع ما متعلق بيسمى والمستتر فيه فاعله عايد الى الصيغة
وبين ظرف مضاف وكونه اي كون ما بعده مضاف اليه ونعتا خبر كونه وخبرا عطف عليه وشرطه اي شرط اثبات هذه الصيغة مبتدأ وان يكون مضارع معروف والخبر اسمه

ودماي وضربني واضربني واضربني وان يقولوا ايدعنّ وضربي ودماي واضرباي واضربي قلت ذلك اجراء لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضماير المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتل اللام والمتصل به الضماير المذكورة قوله

قوله وان واخواتها يعني باخواتها ان وكان ولكن واما ليت ولعل فسيجيء حكمهما بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها الفعل على ما يجيء في الحروف وانما جاز حذفها فلان الالحاق للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في ان وان وفي كان ولكن ان الحذف مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية فيه لا يجوز الا في الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره قال كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي قوله من وعن وقد وقط كذا قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر عند سيبويه الحذف في هذا الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال

ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني وقال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وانما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اي المحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه قال في لدن لدني لو اضفت الكاف الجارة الى الياء لقلت ما انت كي لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ وذن ويتباعدان من الاسماء المتمكنة بلزومهما السكون الذي لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون قوله وهو في لعل اي حذفها معها اولى لاجتماع الامثال فيه وهي مشابهة للنون قريبة منها في المخرج وليس بين الاولى والاخيرة من الاحرف واحد اعني العين وكان من لغاتها لعن وكذا الحذف في بجل ولي من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط لكراهة ان لام ساكنة قبل النون وتعسر النطق بها ولفظ ليس كليت في ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليسني وجاء ليسي كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي حملا على غير وجاء عساني حملا على لعلي والاكثر عساي ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لانها بمعنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست فعلا في الاصل حكى يونس عليكني وحكى الفراء مكانكني وقوله وليس حاملني الا ابن جمال شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما احسني وما اجملي قال السيرافي لست ادري عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ان افعل زيدا لانه اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل او بعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره قوله قبل العوامل نحو زيد هو القائم قوله وبعدها اي بعد دخول عوامل المبتدأ والخبر وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم وباب كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجيء هل هو ضمير او لا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع مطابق للمبتدأ اي في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو اني انا الله وانه هو الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غايب كقوله وكائن بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا اي يرى مصابي هو المصاب قوله يسمى فصلا هذا في اصطلاح البصريين قال المتأخرون انما سمي فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره والمعنيان متقاربان الى شيء واحد الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل الخالي من النواسخ والداخل عليه فعل القلب تمييز الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجيء الا بعد مبتدأ بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام كان المبتدأ نكرة لم يوصف المبتدأ الخالي من النواسخ والداخل عليه فعل القلب لانه اذا دخل على المبتدأ كان او ان او ما تميز الخبر عن النعت لمخالفة اعرابه لاعراب الاسم وانما قلنا كان حق المبتدأ ان يكون معرفة لان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تاكيدا لانه يجيء بعد الظاهر والضمير لا يؤكد الظاهر بالضمير فلا تقول مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو قوله تعالى انك لانت الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه قائم وقد يجمع بين الفصل والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه وضربتك اياك نفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه في منع المتفقين ولم

يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم جعلت او لهما فصلا والثاني تاكيدا لان الفصل كالتاكيد لكن من حيث المعنى
كما مر قال وان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو ظننته هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدا الذي يلي الفصل
ان لا يكون ضميرا لانه ان كان ضميرا من التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون
معرفا باللام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدا بالفصل فالمبتدا المخبر عنه بذي اللام ان
كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عم الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا
المال [illegible] كل الكرم التقوى [illegible] في المبتدا لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتدا سواء اللام في الخبر
للجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل او للعهد نحو رايت كريما وانت الكريم
اي انت ذلك الكريم لا غيره [illegible] كان اللام موصولا نحو انت القائم او زيد داخلا في الموصول نحو انت الذي قال كذا
وهذا الذي ذكرناه هو الغرض من الفصل [illegible] فيه [illegible] حيث لا التباس [illegible] عند تخالف المبتدا
والخبر [illegible] هو القائم [illegible] هو اما [illegible] هو القائم وعند كون المبتدا [illegible] انا الغفور
[illegible] كون الخبر افعل التفضيل [illegible] اللام ووجه الشابه
[illegible]
[illegible] القول [illegible] فصل
[illegible] الخليل [illegible] المعرفة [illegible]
[illegible] بالمنكر [illegible] فصل نحو خير من
[illegible] يجوزون [illegible] وقوع الفصل قبل مثلك
[illegible] صورة المعرفة [illegible]
[illegible] ينبغي ان يقتصر على موضع السماع
[illegible] قبل المضاف [illegible]
[illegible] قران [illegible]
[illegible] ولم يثبت [illegible]
[illegible] الجملة خبرا [illegible]
[illegible] هو مثلك
[illegible] بعد الضمير المذكور
[illegible] السماع ولم يثبت الا
[illegible] ولا يثبت ذلك بمجرد
[illegible] اللام او معرفة
[illegible] وقوعه قبل المضاف
[illegible] الاسم والمضارع
[illegible] يمنع دخول اللام
[illegible] مبتدا ما بعده خبر
[illegible] محمد بن مروان وهو احد قراء الاثنى
[illegible] ابو عمرو بن العلاء [illegible] بايقاع الفصل بين
[illegible] اذا كان لا [illegible] معرفة اول وانا لا اعرف [illegible]
فظهر انه لا يتقدم الفصل مع الخبر المقدم [illegible] الخبر [illegible] لا تتقدم على الموصوف
[illegible] منفصلا مطابقا للمبتدا
ليكون [illegible] المضمر لا يوصف
[illegible] الغرض من الاتيان
بالفصل [illegible] رفع التباس الخبر [illegible] فائدة [illegible]

ويتقدم مضارع معروف وقبل الجملة ظرف له وضمير غايب فيها يرتفع مضارع مجهول والمستتر فيه ما لم يسم فاعله غايب لانه ضمير غايب ضمير الشان مفعول ثان له وهذه
الجملة نعت الضمير غايب يفسر مضارع مجهول المستتر فيه فاعله ... بالجملة متعلق به وبعده اى بعد الضمير ظرف له وهذه الجملة ايضا نعت له ويكون مضارع
معروف والمستتر فيه اسمه ... منفصلا خبره ومتصلا ... ومستترا ... على حسب العوامل متعلق به نحو خبر مبتدا
محذوف ... ان زيد قائم ... الجملة ... الضمير ... زيد قائم وكان زيد قائم ظاهر ... هو زيد قائم ووجه ...

... فلزم ... معينة ... الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف على ... النصب ...
لكنه يقع فيه تصرف واحد كان فيه ... الاسمية ... مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغايبا ...
في الحرف ... الاسمية ودخول معنى الحرف فيه اى افادته في غيره وذلك ...
... اسم الاشارة ... واحد ... مجموع مذكر ومؤنث ... الكاف ... المثنى ...
قلت ... كثيرة فيها معنى الحرف ... الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية فلما كان الفصل وكاف الخطاب ...
... الاستفهام والشرط ... معنى في ... والفصل ... الخطاب الحرف ...
الا على معنى في غيرها ... الاسم ... ان يقال هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره ولا يقع ...
على معنى في غيره ... فصيلة ... اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق
واذا دخلها لام الابتداء وانتصب ما بعدها وان كانت بعد مضمر نحو كنت انت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد مضمر بلا لام
الابتداء جاز كونه تاكيدا لذلك الضمير نحو انه هو الغفور الرحيم فانه قد يؤكد المتصل بالمنفصل كما مر في باب الابتداء واما اذا كان
بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانها لا تكون تاكيدا لان الظاهر لا يؤكد بالمضمر ولا يكون مبتدا لانتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها
لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يحتمل لام الابتداء على التاكيد ولا يكون مبتدا لانتصاب ما بعدها وقولهم انك لانت
الحليم ... ان يكون مبتدا ولا يجوز كونه تاكيدا ... لان اللام ... الحرف فيه ... الفعل ...
الاستفهام والشرط ... الاسمية ... حروف الشرط والاستفهام ... الاستعمال ... معانيها كما تقدم في حد
الاسم ... الفصل ... كاف الخطاب ... ذلك ... معنى الحرف ... كون ما بعده ... الاصفة ... الخطاب باسم الاشارة ...
... الكلمتين ... مطابقة ... الغرض ... حكم ... عند الخليل ...
البصريين ... اسم ... كما اذا كانت ... قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس ... كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف ... الاعراب ... من ... معنى الحرف فيه
والكوفيون يجعلون ... من الاعراب ويقولون هو تاكيد ... ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في
نحو ... هو الغفور ... ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ... انك انت ...
عليهم ... المضمر لا يؤكد به المظهر ... جاءني زيد هو ... الضمير ... زيد ... ان زيدا هو المنطلق ... عليهم ايضا انه
... التاكيد ... النفس ... حكمه في الاعراب
حكم ما بعده ... كالشيء الواحد ... لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفيين
... في الاعراب ... فصلية ... اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا اما الاول ...
يحتمل التاكيد ... انه لا يحتمل ... مبتدا ... ما بعده خبره ... اذا دخل لام الابتداء ... انتصب ما بعده
نحو ان كان زيد هو المنطلق ... ان زيدا لهو المنطلق ... المنصوب ومبتدا ...
كان ما بعده مرفوعا نحو ... هو المنطلق ... لام الابتداء نحو انك لانت الحليم ... العرب يجعل مبتدا وما بعده
خبره فلا ينتصب ما بعده ... باب كان ... ان ... ما ... الظالمون ... ان ترن انا
اقل بالرفع وقوله عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ...
يكون ضمير الشان ... الجملة الاسمية اعني ابواه هما اللذان خبر كان في الوجهين ... الشان ان يكون ابواه
... كان ... هما اللذان ... اسم كان واللذين خبره ... فصل قوله ويتقدم قبل الجملة
الاسمية ضمير غايب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا ومستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هو
زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم ... منصوبا ضعيف ... قوله ضمير غايب ... لازم كونه
غايبا ... الفصل فانه يكون غايبا وحاضرا ... لان المراد به ... الغيبة والحضور ...
الضمير الشان والقصة ... مذكرا ... اعلى ... مؤنثا ... وهذا الضمير ... راجع في الحقيقة
الى المسؤول عنه ... متقدم ... ما هو الامر ... الامر ... الشان والقصة
... هو الامير ... الشان ... المسؤول ... ظاهر قبل ... التفسير ... هذا الضمير
الذي ... بلا فصل ... الجملة بعد الضمير ... النفسير ... كتاب
... تفسير ... الشان ... لا بد ان

يكون

يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد يخبر عن ضمير الأمر المستفهم منه تفخيما للمفخم

يقول هو الله حتى كأنه يتبين حينئذ ... قال أبو الطيب هو البين حتى ما تأنى الحزائق كأنه قيل أي شيء وقع من المصائب فقال هو

البين نحو ... ما الذي ... على ما يفهم من استعظام من إبهام الضمير ثم ارتقى أمر البين في الصعوبة حتى لا يتأنى ... الابل

أي أباعر وأجاز الفراء أن يفسر ضمير الشأن مفرد مؤول بالجملة نحو كان قائما زيد ... ظننته قائما الزيدان أو الزيدون على

أن قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا أجاز نحو ظننته قائما زيد والزيدان أو الزيدون وكذا ليس قائما

أخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون إلا نحو ليس قائما أخواك وما هو بذاهب الزيدان

على أن يكون قائما خبرا مقدما واسم ليس أخواك أو يكون اسم ليس ضمير الشأن والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها وكذا ما

التميمية لا الحجازية وأجاز الفراء من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجها وذلك أن الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة

لأنها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون ضمير الشأن مفسرا بجملة وفيما ذكر نظر على مذهب البصريين لأن الصفة عندهم إنما يكون

مع فاعلها جملة إذا اعتمدت على همزة لا على المبتدأ بعدها خبرا في نحو ما زيد بضارب أخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من

نحو ليس بذاهبين أخواك وما هو بذاهب ... على أن في ليس ضمير الشأن تفسره جملة ولا يكون الثاني خبرا ولا ليس إلا إذا كان مفردا

لقصد المطابقة لأن مفسره ذلك المؤنث وأجاز السيرافي ما هو بذاهب أخواك لأن الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان

جملة لأنها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون الباء دخلت في خبرها وفيه نظر لأن الصفة مع فاعلها إنما يكون جملة إذا اعتمدت

على حرف الاستفهام أو حرف النفي لا على المبتدأ عند البصريين ولا يجوز نحو ليس بذاهبين أخواك وما هو بذاهبين بدخول الباء

لأن ضمير الشأن قال لأن الشأن تفسيره جملة ولا يكون في أجزاء الجمل الباء وأما قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر فيجوز أن

يكون هو ضمير ... الذي تضمنه قوله قبل لو يعمر بدلا من هو أو يكون هو راجعا إلى أحدهم وأن يعمر فاعل مزحزحه نحو ما زيد بنافعه

فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشأن لأنها مفسرة فلا تحتمل استغناء جزئيها عن مفسرة ... الكوفيين

فإنهم أجازوا عدم التصريح بأحد جزئيها نحو إنه ضرب وإنه قام وليس لهم شاهد وهذا القسم ... الكوفيون ضمير المجهول

لأن ذلك الشأن مجهول لكونه مقدرا إلى أن يفسر الخبر ولا يعود إليه ضمير من الجملة التي هي خبره لأنه باب المبتدأ ولا يؤكد ولا يبدل

منه ولا يقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الإبهام المقصود منه ويختار كون الضمير مؤنثا راجعا إلى المؤنث أي القصة إذا كان في

الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لأنه راجع إلى ذلك المؤنث كقوله تعالى فإنها لا تعمى الأبصار وقوله على أنها تعفو الكلوم ...

بالأدحى وإن حل ... الشرط أن لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار أنها بنيت غرفة وأن لا يكون كالفضلة أيضا فلا يختار

إنها كان القرآن معجزة لأن المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لأن الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقة الفضلات ... له

هذا الضمير وإن لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياسا لأن ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع وإذا لم يدخله نواسخ المبتدأ فلابد

أن يكون مفسره جملة اسمية وإذا دخله جاز كونها فعلية أيضا كما في قوله تعالى فإنها لا تعمى الأبصار وتقول ما هو قام زيد ... حتى يكون

... هو قائم زيد ... ويكون منفصلا ومتصلا إذا كان مبتدأ أو اسم ما ويكون متصلا منصوبا بارزا في باب إن وظن ومتصلا مرفوعا

مستترا في باب كان وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه إذ الخبر مستقل ليس

فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره إلا مع القرينة الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا مع ضعفه ... بالنصب في

صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وقوله إن من لام في بني بنت

حسان ألمه وأعصه في الخطوب وذلك الدليل أن نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة كما مر في باب المبتدأ قوله إلا مع أن إذا

خففت المفتوحة جاز إعمالها في الاسم الظاهر وإهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن ترك إعمالها في الظاهر

أكثر وقال المصنف لا يجيء إعمالها إلا في ضرورة الشعر ... شاذ كقوله فلو أنك في يوم الرخاء سألتني ومع الإلغاء ظاهرا فالأكثر على أنها

تعمل في ضمير شأن مقدر بخلاف المكسورة الملغاة فإنها إذا لغيت ظاهرا لغيت مطلقا ولم تعمل تقديرا وإنما أعملت المفتوحة الملغاة

ظاهرا في ضمير شأن مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم ... لكون طالبا بها

ارتباطا ولا سيما بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي اسمها ارتباط ... طلبوا الارتباط بينهما معنوي تام وذلك لأنها ... وهي

وهي مع جملتها في تقدير مفرد هو المصدر إذ هي حرف مصدري فكان أن ومدخولها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف إن المكسورة

فإنها مع جملتها ليست في تقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم في إعمال المفتوحة تقديرا في حال إلغائها لفظا وقد أجاز

سيبويه أن يكون الإلغاء فيها كالإلغاء في المكسورة أعني أن لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فيكون كالمصدرية مع جملتها

في تقدير المفرد مع أنه لا ارتباط بينهما لفظا ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم أن أعلى المضمرات اختصاصا

باب اسماء الاشارة

ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ويغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت وهو قلنا وانت وهو قلتما قوله اسماء الاشارة ما اشار اليه وهي خمسة
ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمؤنث تا وتي وته وذه وذي ولمثناه تان وتين وجمعهما اولاء مدا وقصرا ويلحقها حرف التنبيه و
يتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذا البواقي وتقول ذا للقريب وذلك
للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا فللمكان خاصة اقول اعلم ان
اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل
عليها وذلك لان ما تضمنها جارية في الاغلب فكل معنى يدخل الكلام او الكلم بعد ثبوت معناها ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في
ازيد ضرب وهل زيد ضارب والنفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع
لها حروف نحو ليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة
وكتغيير الصيغة في الجمع والمصغر والمنسوب وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض
في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وقولنا في المشتقة احتراز عن نحو ضرب وضارب ونحوهما على ما ذكرنا فحق الاسم حذف
حرف الشرط والاستفهام فلما تضمنت معناهما وفي اضرب زيد في اهل زيد ضارب والنفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء في
التنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى وها والكاف ويوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كا
الاعراب الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة وكتغيير البنية وحدها في نحو غرفة وغرف وكسرة وكسر وكتغييرها مع زيادة حرف كما في
التصغير وبعض جموع التكسير وقولنا في الاغلب احتراز عن اسماء الاشارة وبقولنا يدخل الكلم بعد ثبوتها يخرج معاني المصادر
المشتق منها الافعال والاسماء لان تلك المعاني لا يدخل الكلم بعد ثبوتها ثم يقول لما كانت الاشارة معنى يدخل الكلم كالرجل
والفرس في قولك هذا الرجل وذاك الفرس ولم يوضع لها حرف يدل عليها ضمنا اسماء الاشارة كالمتضمنة معنى الحرف وقيل
انما بنيت لان وضع بعضها نحو ذا وتا وذي وتي وضع الحروف وحملت البواقي نحو اولاء واولى عليها وقيل انما بنيت لاحتياجها الى
القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات
وخاصة ما فيه لام العهد داخلة في هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعود اليه والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى الواحد من الجنس غير
معين وان كانت معرفة المظهرات كرجل وفرس وزيد وعمرو والرسول في قوله ثم فعصى فرعون الرسول مشار بها الى ماهية معينة او معين
فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اعني اشارة بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست كذلك فانها
للمشار اليه اشارة ذهنية ولم يحتج الى الحد الا ان تقول المشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون
الذهنية فعلى هذا الاصل ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد
نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وكذا ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المص ما معناه
ابطل بعض حد الاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور كالزمخشري مثل قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما
لان المحدود هو ما بقي الى اصطلاح النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية غير محتاج الى
الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود الذي اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة الحد الذي
هو العلم حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ
معناه اسماء التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود
ولا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء الحد عليهما اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية
او مكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلام العرب تركيب
نحو حيوة الا صايم به واصله ذيي بالتنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا اي لا لعلة كما في يد ودم ثم قلبت
العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم يقلب العين لان نحو طوي ليس فيه قلب فان قيل فلعله ساكن العين وهي
المحذوفة لسكونها والمنقلبة هي اللام المتحركة قلت قيل في تلك لكن الاولى حذف الكوفيين اللام في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف والعين
اعتباطا كسر وكسر الحذف في اللام كدم ويد وفم ونحوها وقيل اصله ذوى لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان يقول
حذفت اللام وقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان يقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام
قليل كما مر فلا جرم كان القول الاول اولى وان كان يترجح هذا القول بكون باب طويت اكثر من باب حييت وقال
الكوفيون الاسم الدال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من
الثنائية غلبة احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره فحكم عليه بانه ثلاثي كالاسماء

المتمكنة

المتمكنة ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين
المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الياء في اللذان قال ابن يعيش لا باس ان يقال هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذا فزدت
الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التي لم يكن لها ثالث في الوضع اذا سمي بها ولو
كان اصله ثلاثيا لقلت ذاي وذاء الى اصله ومثناه ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة
البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحده والا لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة للنصب
والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحدة منهما صيغة مستانفة خلاف
الظاهر قال الزجاج لم يبن شيء من المثنى لانهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا يختلف
فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه
بعضا والبحث في اللتان واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال الثلث و
عليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان وللمؤنث تا وذي بقلب ذال ذا تاء حتى صار تا او قلب الفه ياء حتى صار ذي
وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث نحو ضاربة وتضربين فتا من ذا كالتي من الذي وذي من ذا كهي
من هو وتي بالجمع بين البدلين والياء ولا نقول ان التاء والياء ههنا علامة التانيث بل نقول تخصيص ابدالهما
بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامة التانيث كما في اخت وبنت وكلتا ان تاؤها ليست
علامة التانيث وذه بقلب ياء ذي هاء كما قالوا في هنية هنيهة لان الهاء يكون عوضا في الوقف من علامة
التانيث التي هي التاء فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وته بقلب ياء تي هاء وقد
يكسر الهاءان باختلاس اي من غير صلة نحو ذه وته في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي بياء ساكنة
وفي الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما يجيء في بابه والاشباع نحو ذه وته وذهي وتهي تشبيها بهاء الضمير والاشباع اشهر
في الوقف ذه وته بسكون الهاءين ومنهم من يقول ذهي وتهي بياء ساكنة كما في الوصل وقد يقال في المؤنث ذات ولمثناه تانه
مبني على الخلاف المذكور في ذان وذين ولجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك
الايام وقد ينون مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه وان كان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشار اليهم
كالمنكرين فيكون اولاء كما ولات وقد يقصر فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستثقال الكتاب تقليل
الكلمة وفيها الضمة في اولها والواو في اخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة الف نحو العلى والضحى بالياء مع ان اصلها واو ولهذا
يثني بعض العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الفهن واوية وقد تبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقال هلاء وقد يضم الهمزة
الاخيرة نحو اولاء وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طومار واما قولهم هؤلاء على وزن ثوران قال بعضهم لا يقال هؤلاء وهذا
يكن ابكي اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الف ها وقلب همزة اولاء واوا وقولهم ويلحق بها حرف التنبيه يعنيها وهي كما
يجيء في الحروف يلحق الجمل في نحوها انتما هذه على خلاف فيها اهل هي فصول لازم من اسم الاشارة او لا كما يجيء ويلحق من المفردات اسماء الاشارة
للاكثر لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم باليد او بجارحة اخرى الى المشار اليه نحو ذا وانما
حرف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شيء يشير من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يؤت بها الا فيما يمكن
مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر
استعمالا من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما يحول
بينه وبينه حايل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه احد لرؤية ما ليس في مراى فلذلك قالوا لا يجتمع
ها مع اللام فقوله ويتصل بها حرف الخطاب قد استدل النحاة عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا لا اسما ويؤيد ذلك من
حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربك وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها
فلنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون القريب لان فائدتها قد ذكرنا عند ذكر الاصل فنقول ان وضع
اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه مشاهد بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح
ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجمعهما
في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما وانتما فعلتما او يعطف احدهما على الاخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف يجوز
الابعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه وصار ذلك مثل غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان يكون مخاطبا كما اخرجت نحو
غلامك فلا يقول يا هذاك كما لا يقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا فالكاف يوجب كون ما وليته غايبا في

التعبير عنه نحو غلامك قال كذا [illegible] لم يمنع حضوره اذ نما تقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما وردت الكاف في اسم الاشارة
معنى الغيبة وقد كان كالموضوع [illegible] كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا
هو حال التوسط فاذا اردت التبعيد [illegible] بعد جئت بعلامة البعد وهي اللام فقلت ذلك ثم نقول لفظ ذلك يصح ان يشار به
الى كل غائب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا [illegible] باسم الاشارة تقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربا
ضربا بليغا فقلت [illegible] ذلك الضرب وانما [illegible] باسم الاشارة بلفظ الغيبة لان المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة
ان تذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت هذا الرجل وقلت هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه
وان كان غائبا لكن ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر وكذا يجوز ذلك في المعنى الحاضر اذا تقدم ذكره ذكر اسم الاشارة
بلفظ الغيبة والبعد كما يقول بالله الطالب الغالب ذلك قسم عظيم لافعلن قال تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا
بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم [illegible] لذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين امنوا اتبعوا الحق من ربهم
[illegible] لان المعنى [illegible] يشار اليه اشارة حسية فهو في حكم الغائب البعيد والافصح في مثله الاشارة الى
المعنى بلفظ البعد [illegible] بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او
المشار اليه [illegible] بعد المسافة كقول لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم فذلك السلطان
يتعلم [illegible] ومنه قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى فذلكن الذي في ذلك الكتاب من باب عظمة
المشار اليه او المشير وقوله فقلت له والرمح باطر متنه تامل خفافا انني انا ذلكا من باب عظمة [illegible] ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب
تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فيقول اسم الاشارة ما كان موضوعا للمشار اليه اشارة
حسية فاستعماله فيما لا يدرك بالاشارة الحسية كالشخص البعيد والمعاني مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا
لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد [illegible] ونحوه اذن كضمير الغائب يحتاج مذكور قبل او محسوس
قبلها حتى يشار اليه به فيكون كضمير يرجع الى متقدم وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بالعبر وانظر وكلا وليس ونعم وبئس و
حسبك [illegible] وحيهل ورايت بعض [illegible] قوله [illegible] القريب الى اخره اعلم ان المص كثرة استعمال ذي
القرب من اسما الاشارة [illegible] موضع ذي البعد منها وبالعكس [illegible] كما ذكرنا جاء في الشك في اختصاص بعضها بالقرب
وبعضها بالبعيد فلم يجزم [illegible] بل يقطع به بل احاله على غيره [illegible] ذا القريب يعني لم يتحقق ذلك عندي واقول انا
لا ارى بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين فذهب
بعضهم انه لا واسطة بين القريب والبعيد كما في حروف النداء على ما يجي فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب
والمقرونة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب والبعيد واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم ينفرق
[illegible] للمونث في [illegible] وذي وذه وته بسكون الهاءين وبكسرها اما مع اختلاس او مع اشباع كما ذكرنا و ذات ثم تيك وهي كثيرة
[illegible] تعال وتاك وهي دونها وتانيك فقليل ومنها الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطا ثم تلك وهي
الكثيرة وتلك بفتح التاء وتالك [illegible] تالك ثالثها قليلة وانما حركة اللام بالكسر في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد [illegible] فيها
تحريك اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تالك فادخلت اللام التي
فيها على [illegible] ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها وحذفت الياء للساكنين واما تالك بحذف
الف تا فلغة قليلة وللمثنى [illegible] وتان [illegible] واما تشديد النون فقال المبرد هو في المثنيين بدل من اللام في ذلك وتالك
كانه ادخل اللام مكسورة بعد النون لتثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك وذاك وتالك فاجتمع المثلان فقلبت
اللام نونا والقياس في الادغام قلب الاول من المثلين الى الثاني لان المراد تغيير عن حاله بالادغام في الثاني فتغيره بالقلب اولى
[illegible] ههنا الثانية الى الاولى ليبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فتصير ذا لن فيقلب اللام
نونا [illegible] كما هو القياس والاول اولى لكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون
في اللام كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى [illegible] غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم
قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان بتشديد النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا
عن اللام ولم يقل هذان بالتشديد مع [illegible] الا بقي هاذلك وقال الاندلسي لانه جعل للفرق بين المشدد والمخفف في
القريب والبعد [illegible] بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد في البعيد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه في المثنيين
[illegible] ثم اولى [illegible] بالنون كما ذكر ان النون كاللام في افادة البعد في

والموصول ما ... وما موصوف او موصوفة ولا يتم ... اربع ... على ما ... الاخر ... مفعول
مفرغ وتقديره لا يتم جزءا لشيء الا بصلة وعائد والجملة صلة او صفة لما والموصول والموصوف فيهما او مضمر وصلته ... اسم

ويقال في اولى ... تم اولالك واولك ... ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد افتعوا للبعيد والمتوسط بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله نعم ذلك لمن خشي العنت منكم وقوله ذلك ادنى الا تعولوا كما قد يشار بالواحد الى الاثنين كقوله تع عوان بين ذلك والى الجمع كقوله نعم كل ذلك كان سيئه ... بالمثنى والمجموع بالمذكر وربما استغني عن الميم في ذلكم باشباع ضمة الكاف ويفصل هاء التنبيه عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف بقولها على العلم بانفصالها بما يكثر استعمالها معه ذلك بانا واخواته اكثر نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجي في حروف التنبيه وبغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسمي وقولهم لا ها الله ذا ما فعلت كما يجي في باب القسم او غير قسم كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت وقوله تحن ... الا تصغر بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا اي هذا لها وهذا ليا ففصل بين ها وذا بجزء العطف ... ويقال ... مشكل ... واولا ... ذلك تعرض لها ما هو مشترك للذي للبعيد والذي للقريب وانهم لا يتركون عن الكاف ... اللام وكذا الذي للمتوسط اذ هو المعروف بالكاف وحدها واما هو في الكلمات فيها بعض الاشكال لسقوط ... في تانك ... نونا في ذانك وتانك وعدم اتصالها بالكاف المد وفيه انه اشهر من ... المقصور قوله ثم وهنا وهنا للمكان خاصة يعني ان هذه الالفاظ تختص بالاشارة الى المكان فقط والمذكور قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لا ثم الا ظرفا او شبهه ومجرورا بمن والى فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد وثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء فكهنالك للبعيد وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا تصحب ثم وقولهم ثلث خطاء وقد يراد بهنا الزمان ... وهنا ... قال تع هنالك ابتلي المؤمنون ... هنالك الولاية لله اي حينئذ قال حنت نوار ولات هنا حنت اي ولات حين حنت ... في زمان ... الى الجملة كما يجي في باب الظروف المبنية ان شاء الله قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد انتصاب جزءا على انه خبر تم ... ان الافعال الناقصة لا حصر لها على ما يتبين في بابها فنقول تم جزءا يصير جزءا تاما وكما يقول كان تسعة فكملها عشرة اي صير عشرة كاملة قال المص ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم من قام به العلم يعني من باب تعريف الشيء بنفسه ... ان المجهول في العلم قولك العالم ماهيته العلم لا كون ... علم اذ كل احد يعرف ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم في الحد وقال العالم من قام به ماهية الفلانية لتم الحد وكذا ها هنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يلحق به صلة وانما الاشكال في ماهية الصلة اي شيء هي فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشيء بما يشكل من ذات الشيء الا هو فقال المص انما قلت ليس هذا الحد من ذلك القبيل لان المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فيما ... فيما مر منه لا ان معنى كلامه اذن ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول المحتاج الى الصلة لفظه اعاد
شيء واحد ثم قال وفسر الصلة بعد بقولي وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقر بان في نفس الحد اشكالا من دون التفسير قال ولو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال وهذا ... قوله يتم جزءا اي يصير جزءا تاما ويعني بجزء الجملة المبتدا والخبر والفاعل ونحو الموصول لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة ... اراد ان الموصول هو الذي لو ... ان يجعل جزءا للجملة لم يكن الا بصلة وعائد قوله وعائد يعني ضميرا يعود اليه وهو احتراز ... الى الجملة ... واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس بموصول في الاصطلاح وهذا الموصول الحرفي ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجي في حروف المصدر ولا يحتاج الى عائد ... ان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر نحو ... ان قم ... بقدر القول فيه حتى يصير خبرية اي امرتك بان قلت ... يجي البحث في هذا في نواصب المضارع وانما ... بين الموصولات لان منها ما وضع وضع الحرف نحو ما ومن واللام على ما قيل ثم ... على طرد الباب او لاحتياجها في تمامها جزءا الى الصلة وعائد كاحتياج الحرف الى جزء في الجزئية قوله وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو باسم الله ... يعني كل شيء او الذي هو ... او في احد الازمنة نحو الذي ضربته او ... او الذي هو ضارب او يكون متعلقة محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او في احد الازمنة نحو الله الذي ... باق ... الذي ضرب غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه ذا كون سببه حكما على شيء دائما او في بعض الازمنة نحو الذي نحو ... الذي اخوك غلامه او الذي ضرب ... هو او غلامه فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان نحو ... معارف وضعا وذلك لما تبين ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف و ... به ... بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة فلا تعريف النكرة الموصوفة ... لان ... يكون في قولك لقيت من ضربته ... كونه من ... او موصوفا ... ذلك ... تقول ... الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته ... قولك ...

...

وصلة الالف مبتدأ وة واللام عطف على الالف واسم فاعل خبرها او معمول عطف على فاعل وهي مبتدأ معا بدلا الى الموصولات والذي خبرها

ضربه اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا
مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصيص بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص
فيه بخلاف الذي ومن الموصولتان فان وضعهما على ان يتخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة تخصيص
المعرفة وضعي هو المراد بالتعريف عنده وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها
فيه شيء آخر مع انها لا تصير بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رأيت اليوم رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد
وكما في قولك انا اعبد الها خالق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان ابن الجمل نكرات تعرف الموصولات وتخصصها الملك لا نسلم
تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجل وطويل كان في كل
منهما العموم فاذا قلت رجل طويل يخصص رجل بالاجتماع مع طويل فثبت ان العام يتخصص في الحقيقة هو لاجتماعهما وقال بعضهم
انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة فان قصد وابدل انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرف بالموصول فلا
يجوز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصد وانه لولا الضمير لم يكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها اذن تعلق
بوجه نحو بالذي ضرب عمرو فيجيء وثانيها ان الصلة ينبغي ان يكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم
ان الحكم الذي تضمنه الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا تقول انا الذي ... الا ان
لم يعتقد ان يعلم ان شخصا وقع ما وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط الا لان
المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد
المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة مخصصا بوجه كما مر في باب المبتدأ وثالثها
ان الصلة ينبغي ان يكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من ... الجمل وما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله
ولما كان اقتضاء الموصول الحكم وضعا اصليا لم يستعمل ... مع ما تضمن الحكم الا ان يكون تضمنه له اصلا لا بالشبه وهو الجملة
نعني الجملة او ظرف او جار منوي معه فعل وفاعل ... ومتعلق العايد ورابعها انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية
لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة ... معلوما ... قبل حال الخطاب والجمل الانشائية ... كما ذكرنا في باب
الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد ... الرواح نظرة ... ولذا ... ولما ...
جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط ... ان قال ... ان منكم لمن ليبطئن ... منهم
ولا ارى منعها لغة وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجبية ... القول نحو جاء في الذي ما احسنه ... ابن
بابشاذ وسائر المتأخرين ... الانشائية كما يجيء وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عايد وذلك الا لان ما
تضمنه الصلة من حكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر سبب الموصول
في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلق بيانه وذلك السبب هو الضمير العايد اليه ولو لم يذكر الموصول في الصلة
لبقي الحكم اجنبيا عنه لان الجملة مستقلة بانفسها ولا الرابط الذي فيها ... الظاهر عن العايد فلا يجوز جاءني زيد
الذي ضرب زيد قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة استدرك ذلك
فكانه قال الا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول فقال
المازني هي حرف كما في سائر الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشري الى انها منقوصة
من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة تتقدر باسم مفرد فاستثقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون اصله
جزئها جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه قالوا في الذي اللذ والذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام
تارة يحذف بعض الصلة اما الضمير المثنى والجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كما يجيء والاولى ان يقول اللام الموصولة غير لام
الذي لان لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة
نحو المرور به زيد اجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر يعني الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه
زيد ورد بانه يلزم محذوران احدهما اعمال اسم الفاعل والمفعول غير معتمد على ظاهر على احد الامور الخمسة اي الموصول
وذي الحال والمبتدأ وحرف النفي وحرف الاستفهام وعملها من غير اعتماد على شيء مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه هذا
غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله
تعالى ... فان ... في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه قلنا الموصوف
المقدر ... كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف في نحو قوله ... ومنهم دون ذلك ... وله

والتي واللتان المصغّرتان بالالف في حال الرفع والياء في حال الجر والنصب واللاتي واللاتي واللائي واللاي واللوائي ومن وما واي واية وذو الطائية

بمعنى التاء على انها صفة مقدر والطائية بل الكلمة اذا الفظ و تاسيس بالنصب على خبركان المقدر اي ان الكان بعد ما التي للاستفهام والالف واللام كلها معطوفة

على الذي

كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن به ضرورة البيت ايضا الجار والمجرور بكفيه لانه معنى الفعل واما قول النحاة يا

ضارب غلامه واحسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فقال لم غير مستند الى شاهد من كلام من يستدل بقوله

لا يقال في الشعر جاءني الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق بين اللامين عنده كما لا يقال جاءني حسن

وجهه في الاختيار بل قد يجيء في الشعر نحو قوله يسود نواصيها وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها ولو كان ذو اللام اسم

فاعل او مفعول عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى

بترك العمل الفعلي لانه دخله على ما هو من خواص الاسماء اعني لام التعريف فتباعد بها عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام

الحرف لم يحذف النون قياسا في نحو الحافظو عورة كما لا يحذف مع المجرد عنها فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب

والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى

فليس صورة اللام مع دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة

اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان في نحو زيد ضارب زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب

اي ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل ومفعول حقيقة لم تعمل فيه

كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى

صلتها عارية كما في الا اذا صار بمعنى غير على ما ذكرنا في باب الاستثناء فقلت جاءني الضارب ورأيت الضارب ومررت بالضارب

فان قيل ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب في

الصلة بمشابهة الفعل لوجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف واللام قلنا لم اعمل اسما الفاعل والمفعول

مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا يحتاجوا الى ان تقولوا انما عملا بلا اعتماد لكونهما فعلين في

الحقيقة فعلا لانه لا ترى ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل قوي

طلب الموصولة لها ويعني الماضي وانما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم توصل

بالمصدر لانه لا يفيد بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر في بابه ولا افرد هو معها بتقدير المفرد ... لا تكون الا جملة قبل وقد

في ضرورة الشعر بابتداء ... وقد وصلت في الشعر بالمضارع في قوله ما ... اليتقصع وصوت الحمار اليجدع وقد

دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا اقبل فقال له اخوها هو ذا فقال الشامع نعم الهاهو ذا وقد ذهب اهل

الكوفة الى تجويز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا فقالوا في قول العرب لانت البيت اكرم اهله واقعد في فنائه

بالاصائل اذا عدي كانت الذي اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة وعند البصريين اللام غير مقصودة

قصده والمضارع صفة له كما في قوله ثم ولقد امر على اللئيم يسبني . وانما جاز مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين ولم

يجز بالرجل القائم ابواه لا الذي قعدا لاستتار الضمير المثنى في القاعدين وظهوره في الذي قعدا وخفاء الموصول في القاعدين

وظهوره في الذي قعدا فكانك قلت مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه

هو المقصود بالكلام وانما جيء بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اي الموصول نحو جاءني ايهم فهو بشر ومررت بايهم

ضربته ورأيت ايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان عند من قال بمعربيهما واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب

الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتشبيهه له كما في الجمل الواقعة صفة النكرات وليس بشيء لان الموصولات معارف اتفاقا

منهم والجمل لا تقع صفات للمعارف كما مر في الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب لان الجمل انما يقدر لها اعراب الا اذا صح

وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجمل اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها

وذلك في اربعة مواضع فقط لان ذلك لان الاعراب للاسم في اصله ان لا للاسم والفعل على قول وكل واحد منها مفرد

والصلة جملة لا غير قوله وهي الذي والتي واللذان واللتان بالالف والياء والاولى واللذين واللاتي واللائي واللواتي

وما ومن واي واية وذو الطائية وذا بعد ما الاستفهامية والالف واللام هذا حصر لجميع الاسماء الموصولة والذي عند البصريين

على وزن عم وشج ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن وانما وصف بذو الطائية

نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو والذي توصل به الى الوصف باسماء الاجناس في نحو جاءني رجل ذو مال وانما ادخلوا على الذي

اللام الزائدة تحسينا للفظه لا ليكون موصوفه كالمعرفة الموصوفة بالنكرة وانما قلنا ان اللام زائدة لما مر ان الموصولات معارف

وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير اللام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها

للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال الكوفيون اصل الذي الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام الساكنة عليها زادوا قبلها

لاما

بكل حال ... وانما وصف بذو الطائية والذي لا على وزن الصفات نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو والذي يتوصل به الى الوصف باسماء الاجناس

ثم لما اختزل كذلك لئلا يجمعوا بين الساكنين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت ياء كما حركت ذال
ذا بالفتح واشبع فتولدت الف وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب وتقول في الواحد المؤنث التي تقلب الذال تاء كما قلنا في ذا
وتا وقد تشدد ياؤهما وهو اشد من الذي والتي فاذا شددتا اعربتا لكونهما حينئذ كالجزء بانواع الاعراب كالمشدد واذ ليس التشديد
موجبا للاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر وهو الاصل في التقاء الساكنين قال وليس المال فاعلمه بمال وان اغناه
الا للذي ينال به العلاء ويصطفيه لاقربه الاقرب وللقصي وحكى الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد قال الاندلسي لعل
الجزولي سمعه منهم كما هو المنقول عن الزمخشري ثم في الشعر كسر والضم باعرابه وقد يحذف الياء ان في الذي والتي مكسورا
ما قبلها او ساكنا قال الشاعر الكسر واللذ لو شاء لكنت صخرا او جبلا اصم مشمخرا وقال اخوة الشكين كاللذ تربى
قال فظلت في شر من اللذ كيدا ثم ان نفسه ... وقال الاندلسي الوجوه الثلثة فيهما اي تشديد الياء
وحذفها بسكون الذال والتاء وكسرهما يجوز ان يكون لضرورة الشعر وانها لغات لان المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفي بها
بالكسرة عن الياء ويحذف الحرف قبله كذا قال الا ان يقال هي في حال السعة الا في الشعر فيهما اذن وطاعة وتثنية الذي
والتي اللذان واللتان بحذف الياءين وربما تشدد النون بدلا من الياء المحذوفة وهما معربان او مبنيان على الخلاف
الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلث في غير الافصح والاولى القول باعرابهما عند من اختار انهما كاسمي
واما مثنى الضمير نحو هما وكما وقلنا انها غير من وضع واحد ولم يرد فيه النون بعد الالف لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن سنن
المثنيات وقد يحذف النون في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك
وفككا الاغلالا وقال هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وجمع الذي في ذوي العلم الذين في الاحوال الثلث على
الاشهر الاكثر واللذون في الرفع هذلية قال جار الله اعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد وهذا يقوى قول الجزولي
ان الذي المشدد الياء معرب فكان اصله اللذيون فحذف احد الياءين ثم حمل على يقاضون وحكى بعضهم اللذيون رفعا
واللذيين نصبا وجرا وهي لغة من شدد الياء لجمعه بالحرف فيه منه وقد يحذف النون من اللذين تخفيفا قال قومي اللذو
وبعكاظ ... بالمثاقيل ومن الذين ايضا قال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم
يا ام خالد ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اي ان الجمع الذي او ان الجيش الذي
كقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا حمل على لفظه اي الجمع الذي استوقد ثم قال بنورهم نظرا الى المعنى اي الجمع ولو كان الاية
تخفيفا من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا
وما اشبهه اي كون الذي مفردا موصوفا به مقدرا مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون من الذين نحو جاءني الرجال الذي
قالوا كذا فهو قليل كلمة اللذا في المثنى وقد تبنى لذي ولذان ولتي ولتان بلا لام وجمع الذي من غير لفظه الالى بوزن
العلى واللائين جرا ونصبا ويحذف النون فيبقى اللائي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل في المذكر كقراءة الاكثر
واللائي يؤلون من نسائهم وبقي اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاؤون رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللاتي على وزن فاعل
من التي وهو اسم جمع وقد يحذف الياء كالباطل والباقر والذي باظهار مكان التاء وهو كثير في جمع التي دون جمع الذي والاولى
واللواتي كانها جمع الجمع وقد يحذف الياء منه من لا بعد فيقال اللات واللا واللوات واللواء وقد تسهل الهمزة من اللاء بين
الهمزة والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش اللائي يئسن وقد يبقى اللاي بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة
ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو هي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء
اجراء للوصل مجرى الوقف وقد يبقى اللوا بحذف الياء والتاء معا وقد يبقى اللات كاللاءات مكسورة التاء او معربة اعراب
المسلمات والالى جمع التي ايضا الا من لفظه فالذي والتي يشتركان في الالى واللائي الا ان الالى في جمع المذكر اشهر و
اللائي بعكسه وبعض الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث من وما واي مضافا الى معرفة ليكون معرفة والاضافة
اما ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة نحو لقيته ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون عامل اي مستقبلا وقد
نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع فقال له السائل استحييت لك يا شيخ
يعني ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن بابشاذ بان ايا موضوعة على الابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدرى مقطعه
ولا مبدأه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معرى الموضوعة على
الابهام وليس بشيء لان الابهامين مختلفان ولا تعلق لاحدهما بالاخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم ناصبه عليه وخالفهم البصريون
في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد به المؤنث جاز لحاق التاء به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيته

ابهن

ايهن لقيت وايتهن لقيت قال الاندلسي الحاق التانيث فيه شاذ كما شذ في كلهن وخيرتما لناس وشر الناس وبعض العرب يثنيها و
يجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو ايام اخوانك وايوهم اخوتك وهما اشذ من التانيث ويجوز هما تصرفها في باب الاعراب له
وذو الطائية الاكثر لا يتصرف نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلنا وذو فعلن قال وبئري ذو حفرت
وذو طويت اي التي حفرتها ولا يعرب ايضا قال فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا وفي ذو الطائية
اربع لغات اشهرها ما ذكرنا من عدم تصريفها مع بنائها والثانية حكاها الجزولي ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة
لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها [illegible] كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها
ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعرابه في جميع تصرفاتها لحمل الموصول على التي بمعنى صاحب كل هذه اللغات طائية
قوله وذا بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا استدلالا بقوله
تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين تقتلون وبقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق يعني والذي تحملين وقوله تعالى
وما تلك بيمينك اي التي بيمينك ولم يجوزه البصريون الا في ذا وحده واشترطوا كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زايدا كما في قوله
تعالى من ذا الذي يقرض اي من الذي وماذا الذي صنع اي ما الذي فذا في الاول ضعيف زايدا اذ بعده موصول ويجوز
ايضا في نحو من ذا لقيت وماذا لقيت ان يكون زايدا او موصولا كما يجي واعتذروا عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء
الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفا
وجعلاها اسما فيما يقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله تعم بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته وليس بوجه
اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار وسيجي الكلام عليها في الحروف المصدرية قوله والعايد المفعول يجوز حذفه
عايد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلايل موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني ولا
يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ لا تستغني عن المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل
ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين الاول ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما
ضربت الا اياه او في غيره كقولك جاءني الزيدان الذي اعطيتهما اياه وكذا الذي انا ضارب زيد اي ضاربه اياه
ويجوز ان يكون المحذوف هنا مجرورا وفي محل النصب كما يجي اي الذي انا ضاربه والشرط الثاني ان يكون ان يتصل بالفعل نحو الذي
ضربت زيد لان الضمير فيه فضلة بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه منطلق واما المجرور فيحذف
بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه كما تقدم او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه
لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله
تعالى فاستجيبوا لما تامرنا اي بامرنا به اي باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به اي باظهاره وقال شعر فقلت لا والذي حج حاتم
اخونك عهدا انني غير خوان اي حج حاتم اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان
نحو مررت بالذي مررت اي مررت به لان الجارين متماثلان والفعلان اللذان تعلقا بهما وهما مررت ومررت متماثلان ومثال الموصوف
المجرور مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به وان احتمل مررت معه او له
ويجوز الاخفش ومذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا
فيصح حذفه [illegible] والاخفش حذفهما معا فلم يجوز حذف حرف جر قياسا في كل موضع والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا
المجوز له ايضا يحذفها مع المجرور بها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا او غيره اما خبر وكون الضمير خبر المبتدا اقل
قليل اذ لا يبقى في الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدا هو المحذوف بل يجوز ذلك على ان المحذوف هو المبتدا [illegible] ضميرا او ما
فاعل [illegible] واما خبر ان واخواتها ولم يثبت حذفه [illegible] ولا يكون ذلك ايضا في الاغلب الا اذا كان نظرا كما يجي
ايضا هو [illegible] اصل خبر المبتدا واما اسم ما الحجازية فلا يحذف لضعف عملها واشترط في المبتدا المحذوف ان لا يكون خبره
ظرفا ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف انه حذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان معا للصلة [illegible]
صلة واذا حصل المبتدا المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا
وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وقال الاندلسي [illegible]
ما لم يجز [illegible] انها لما كانت تضاف وتعرب وتتصرف في صلتها ايضا بما يحذف بعضها وان لم تكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة
الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها [illegible] والكوفيون يجوزون حذفه بلا شرط
[illegible] في صلة اي كان او غيرها مع الاستطالة وبدونها كما في الشواذ على الذي احسن [illegible] شيئا او عليه [illegible]

تماما

الكسائي

وكون الضمير خبر المبتدا اقل ... وخبر ان

[illegible] بفاعل ومفعول [illegible] بالذي اي باستعماله الذي يتعلق به وصدرتها اصل فاعل ومفعول به والضمير [illegible] عايدا الى الذي [illegible] بالكلية
هذا اللفظ [illegible] الجملة [illegible] الشرط وجعلت [illegible] بفاعل و موضع المخبر عنه مفعول به [illegible] مفعول به [illegible] او بكلمة الذي [illegible] الجملة عطف على الجزاء [illegible]
فعل وفاعل ومفعول به [illegible] الحال من مفعول [illegible] متعلق بجزاء والضمير [illegible] عايد الى المخبر عنه [illegible] عايد الى الموصول [illegible] الجملة عطف عليه ايضا فاذا اخبرت عن
[illegible] هذا [illegible] جملة فعلية مجردة [illegible] من هذا التركيب قلت فعل وفاعل والذي موصول [illegible] جملة صلته صلة [illegible]

كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العايد اليه غايبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي قال كذا و
جاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي عم انا الذي سمتني امي حيدره قال المازني لولا اشتهاره لرددته وكذا اذا كان الموصول او
موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن التشبيه اما معه فليس الا
الغيبة كقولك انا حاتم الذي يعطي هباته تبرا اي مثل حاتم وان كان تضمنه جاز ذلك نحو التشبيه حمل احدهما على اللفظ وحمل الاخرى
على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضربت زيدا وانت الرجل الذي قال كذا وضربت عمرا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم
والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فايدة اذن في الاخبار لانك اذا قلت الذي
ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار بانا لغوا وكذا قولك الذي ضربت انت فظهر بهذا ان قوله الفاظا انت
انا البين بوجه و اوجهان قوله الفاظ انت انا قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت
عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول
فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها
والاسم المشتمل عليه هذا باب سماه النحاة باب الاخبار بالذي وبالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم
فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسائل وقد ذكروا اياها كما يتدرب مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان
المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لانهما لا يقعان مضمرين وبمعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تصديره لغرض
الابهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم اخبر عن ا الذي في ضمن الجملة الفلانية بالموصول اي صغ من هذه الجملة جملة اخرى اسمية
والخبر في الثانية عن ذات متصفة بما اتصفت به في الاولى معبرا عن تلك الذات بالموصول ولا تغيرها عن وضعها
الاول الا فيما يفيد هذا الاخبار المذكور فلا بد اذن ان تجعل في الثانية ب مبتدا مقدما الا ان المسئول منك ان تخبر عن تلك
الذات اعني ب والمخبر عنه في الاسمية مبتدا والمبتدا مرتبته الصدر ولا بد ان تجعل مكان ا ضميرا راجعا الى ب لان المسئول
ان تصف ب بالوصف الذي كان لا بلا تغير شي من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان ا لتصدره بانه مبتدا فلا بد ان يكون
نايبه وهو الضمير العايد اليه مكان ا ولا بد ان يؤخر ا في الجملة الثانية لان خبر المسئول ان يخبر عن ب ا ورتبة الخبر عن الموصول
بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم يخبر عن ا بالموصول بل اخبرت عن ب با والمبتدا في المعنى هو الخبر اي يطلق على ما
يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه ا فكانك اخبرت عن ا وانما ذكرت المخبر عنه باسم ا دون ب لان ا هو المذكور
في الجملة الاولى التي هي المصوغة المفروغ منها المعلوم اجزاؤها دون ب فا هو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤال
ب الموصول فليس معناه اجعل ب مخبرا به بل الباء فيه للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور
بان يجعل ب الموصول مبتدا ومثال ذلك ان يقول العالم للمتعلم ليرتاض اخبر عن زيد في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى
اجعل الذي مبتدا خبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة للذي بلا تغيير شي منها الا ان يجعل مكان زيد
ضميرا عايدا الى الذي ويؤخر زيدا خبرا عن الذي فيقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت
زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف انه زيد
واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة
يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لوقع الاخبار عنه بانه زيد لغوا فالجملة الثانية
نص في المحتمل الاول قوله صدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتدا قوله خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته
خبرا متعلق قوله وكذا الالف واللام في الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام الا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم
الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية
اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او
يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب
اي ضرب او يضرب وليس اسم فاعل ومفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك منها احدهما مع المرفوع بل هما مع
مرفوعيهما اسميان في نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران لكن في اولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة اللام كما سيجي بعيد
ويجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا
يجي منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد
من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحروف النفي وحرف الاستفهام قوله فان تعذر امر منها تعذر الاخبار

مع صلته مبتدا وزيد
خبره والجملة في محل النصب
لانها مفعول قلت [illegible]
الشرط وكان للالف واللام
مبتدا وخبر او خبر و
مبتدا واللام عطف عليه
وان جرت الجملة مجرى
[illegible] والفعلية [illegible]
الجار مع مجروره متعلق
[illegible] خاصة متعلق
مطلوب اي قل الذي
الالف اي اللام كالذي
في الاخبار في الجملة الفعلية
[illegible]
[illegible] منصوب بلام كي
[illegible] متعلق
[illegible]
واسم [illegible]
[illegible]
[illegible] والفاعل [illegible]
والمفعول عطف عليه
[illegible]
جعل الضمير موضع الخبر
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
مع مجروره [illegible]
امتنع [illegible]
والمستتر [illegible]
الى الاخبار [illegible]
الشان متعلق [illegible]
والصفة والمصدر [illegible]
على ضمير الشان والعامل
نعت المصدر والحال
الضمير [illegible]
المستحق [illegible]
اي [illegible] الكلام الذي يتعلق
به [illegible]
الشان والمستتر [illegible]
[illegible]
والضمير [illegible]

أي أمر من الأمور الثلاثة وهو تصدير الموصول ووضع عائد إلى الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم [illegible] بالشرط الأول
وهو تصدير الموصول يتعذر الإخبار عن كل اسم في الجملة الإنشائية والطلبية لأن الصلة كما تقدم لا تكون إلا خبرية ويتعذر
أيضا عند الكوفيين الإخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لأنهم يأبون دخول الموصول على الموصول إذا اتفقا لفظا و
أما قوله من النفر اللائي الذين إذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا فيروونه من النفر البيض الذين وأما الأول فتجويز رواية الأولى
لأنها من باب التكرير للفظ كأنه قال من النفر اللائي اللائي [illegible] وتجويز البصريين نحو الذي من فعل كان أسهل عندهم قال ابن السراج
دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم إثباتا وصفا إنما هو رياضة للمتعلمين وقد يبنى لهم نحو الذي في داره عمرو زيد
فتقول في داره صلة للذي الأخير وعائده مستتر في الدار وعمرو خبر الذي الأخير والذي الأخير مع صلته وخبره صلة الذي
الأول وعائد الأول الهاء المجرور في داره وزيد خبر الذي الأول كأنك قلت الذي ساكن داره عمرو زيد ويقول الذي
التي اللذان أبواها فاعلان إليها كريمان عزيزة عنده حسن تبتدئ بالموصول الأخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر
لاستغنائه بالخبر عما قبله واحتياج كل ما قبله إليه لكونه من صلته فيقول أبواها فاعلان صلة اللذان وعائده الضمير
المجرور في أبواها وخبره كريمان وهذه الجملة أعني اللذان مع [illegible] صلة التي والعائد إلى التي من صلة الضمير المجرور في
إليها فالتي مبتدأ مع صلته المذكورة وعزيزة عنده خبره والجملة أعني التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة
إليه الهاء المجرورة في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل إن زادت الموصولات ولا تقف على
حد واحد والغلط وأعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد إلى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل
والجملة والجار والمجرور والحرف إذ لا يضمر هذه الأشياء ويخرج كل اسم لازم للتنكير كالمجرور بكم ورب واسم لا التبرئة وخبرها والحال والتمييز
المنصوب وكل نكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالعموم في أيما رجل والاستغراق في نحو كل رجل وأفضل رجل وما من رجل
وكذا كل ما لزم النفي نحو أحد وعريب ولا يكتع ويخرج أيضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم إظهاره كفاعل حبذا وأو [illegible]
مسد الحال كالعراك وجهدك وطاقتك وسائر ما ذكرناه في باب الحال لأنها بلفظها تدل على نفس الحال والإضمار يزيله وكالمصدر
العامل إذ لا يجوز مررت بزيد حسن وهو [illegible] قبيح [illegible] اللفظي يشابه
الفعل [illegible] والإضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة [illegible] الإخبار عن قائم
في زيد قائم فإنما يجوز إذا تعلق الضمير المستكن [illegible] إلى كونه في الأصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الإخبار
عن المصدر المحذوف عامله نحو [illegible] سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لأن الفعل لما حذف لدلالة اللفظ المصدر عليه
أجاز المازني على قبح الإخبار عن ضرب بمعنى اضرب [illegible] إذ [illegible] صورة المفرد فلا يصلح كونه صلة وكالمفعول
له إذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما إذ شرط فيه [illegible]
المصدر وكالمجرور [illegible] الزمان [illegible] المجرور فإن المحققين استقبحوا الإخبار عنه لوجوب
كون المفسر [illegible] تعيين الجنس والإضمار يخل بذلك وبعضهم جوزه نحو الذي هذا مائة الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسرة
بما بعدها نحو راقود خلا وعشرين درهما فإن ألفاظها معتبرة وكالمضاف دون المضاف إليه إذ المضمر لا يضاف وكالموصوف بدون
الصفة بدون صلته وكصلة اللام [illegible] الموصول إذ لفظها شرط وأما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الإخبار عن أحدهما
وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لأن البدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وأيضا يخلو الصفة من العائد
أخبرت عن أبيك في نحو جاءني زيد أبوك عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم أجاز الإخبار عن كل واحد منهما فالأول
يقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني يقول مخبرا عن المبدل منه الذي مررت به زيد
رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل به زيد بإعادة الجار لأن المجرور لا ينفصل [illegible] يجوز أن يقول برجل هو واضعا المرفوع
مقام المجرور والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فأجازه الأخفش إذ الضمير [illegible] بعد [illegible] إذ الضمير لا بد
على البعض والاشتمال قبل أن يذكر خبر الموصول وكخبر كان وأخواتها وكألفاظ التأكيد في الأشهر فإن تلك الألفاظ معتبرة في إفادة
التأكيد وأيضا يبقى خبر الموصول تأكيدا بلا مؤكد وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف إليه من الأعلام والكنية التي هي
أجناس الأعراض وغيرها كأبي القسم وامرئ القيس وابن أوى وابن عرس وابن مقرض وأم حبين وسام أبرص إذ المضاف
إليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا قزح في قوس قزح وكل جزء من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة
عشر وبعلبك وكذا مذ ومنذ فإنهما لا يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لا أرى الموت يسبق الموت شيء
مما إظهاره يفيد التفخيم ومنع بعضهم الإخبار عن خبر كان والأصل جوازه لأنه كخبر المبتدأ ويخرج أيضا ما جاز إضماره لكن الضمير

وابن قترة

ما الحاقة

لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضماير لا تجيء الا مبهمة مفسرة بما بعدها
وكذا كل ضمير مستحق لغيره اي استحقه غير الموصول كالضمير في غلام زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد منطلق ان المبتدأ استحق
الضمير عوده من الاخبار فلو قلت الذي زيد ضاربه هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا يجب ان يعود من مقام
المخبر عنه ضمير عايد الى الموصول ولئلا تبقى الصلة خالية من عايد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول
وان جعلناه عايدا الى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خاليا من عايد الى المبتدأ وقولك هو في الاخير ليس في خبر زيد
قوله والاسم المشتمل عليه اي الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف
اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتدأ قوله عليه اي على الضمير المستحق لغيره قيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن
ضمير اخوه وان رجع الى ذلك المبتدأ وذلك كما في نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اي ضمير شئت منهما وقال الاندلسي لا يجوز
ذلك لا لعدم رجوع عايد من الصلة الى الموصول بل لعدم فايدة في الخبر لمعرفة المبتدأ لان في قولك الذي زيد ضاربه
اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لان ضميره قد تقدم اخوه وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فايدة ولبعضهم ان يقول بشيء لان ذكر
زيد في الصدر لا يدل ... المبتدأ الذي هو الموصول مضاف الى زيد حتى يخلو الاخبار به عنه من الفائدة بيان ذلك انك ان
اخبرت عن هاء ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه اخو زيد فقد عرفنا بالمبتدأ ان ههنا شخصا هو مضروب اخي زيد
فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا وغيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فايدة مجددة وهي ان زيدا مضروب اخيه دون عمرو وغيره
وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه يكون المعنى الذي ضارب زيد اخوه زيد مضمون الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب
ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين
لان عودهما على المبتدأ سابق على استحقاق الموصول لهما وتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا
بشيء اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدأ
على ارتباط الضميرين به بل يكتفي باحدهما فيقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير
عايد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لا تعلق لها
بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خبرا يخرج
كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم مفسر بما
بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما واخواتهما وكذا كم الخبرية وكأين لتضمنهما
فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر
وعشاء وضحى معينات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت بضميره
بفي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه و
هذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو
الذي ضربت له تاديب هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر
كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا زيد واما بارز متصل كما اخبرت عن الزيدان في ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت
عن زيد في ما جاءني الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجرت صلتها
على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم
في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر الفاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلاثة في باب المضمرات
اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد
في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن
اي ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان
يكون الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى
كما في انا الذي سمتني امي حيدره لعدم الفائدة فلا يقول في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن
الكاف الذي ضربت انت فليس اذن قوله الفائدة انت انا يصح على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختاروا الاخبار بالذي دون من
وما واي وسائر الموصولات لانه ام الباب وهو اكثر استعمالا واكثر دورا من الموصولات واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه ايضا
لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما في نحو الضارب انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل الدربة

ومزيد بسط في حكم الاخبار في باب التنازع فان قيل بعض الاشكال فقول الاولى في باب التنازع انه لا يغير الترتيب ويراعى ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن لما ترجح بينا حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة للخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذى عن المتنازع فيه الذى ضرب واكرم زيد تقام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ضمير ايضا يرجع الى الذى وقد كان قبل راجعا الى زيد اذ لم يكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل ويقول بالالف واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ما قدمنا والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخير خبرا عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما يقول العاقل والكريم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوفه مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وعن الرماني والمازني والمبرد كما به انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين لان المبتدأ والخبر نظير الفعل والفاعل فيقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فما لا يرجح على المذهب الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن فلما ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث لم يستغن احديهما عن الاخرى لاجل التنازع بينهما في اسم وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذى الذى ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر في ضرب لان الغرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيد وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها كما كانت في الاصل الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئيها وان وجه العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذى ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غائب ان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى فقط لان الثانية معطوفة على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول اذا كان مبتدأ وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذى ذهبت لانعدام الفائدة والتنازع ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيد بضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض لانه ليس باجنبي كما يجيء في هذا الباب ويقول مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازني الضارب انا والمكرم زيدا انا بضارب اذ لا تعطف على الموصول مع بقائه وكذا تخبر عن تاء اكرمت بالذى وبالالف واللام سواء على المذاهب الثلثة وتقول في الاخبار عن زيد بالذى الذى ضربت واكرمته زيد وبالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد ابرزت ضمير المفعول في الضاربه وان كان معنى وفاقا في الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل ويقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا وهو زيد وعند المازني الضاربه انا على انه مبتدأ وخبر والمكرمه انا زيد الجملة معطوفة على الجزء وتقول في هذه المسئلة اذا اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابراز الهاء في اكرمته على المختار كما مر في باب التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذى الذى ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازني الضارب زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمته كالاخبار عن تاء ضربت عند كلهم واما الاخبار عن زيد بالذى فيقول فيه الذى ضربته واكرمته زيد يصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الهاء في ضاربه هو الضمير القائم مقام زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر الضاربه لانه كان في الاصل مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها وتقول في نحو ضربني وضربت زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء والتاء بالذى الذى ضربه وضرب زيدا انا ولا يقول ضربني ولا ضربت لما مر والتنازع باق على حاله ويقول في التثنية على مذهب البصريين اللذان ضرباه وضربا الزيدين انا وعند الكسائي الذى ضربه وضرب الزيدين انا بحذف الفاعل ويقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيدا لان الاضمار قبل الذكر

انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياس في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار عن التاء الضارب هو انا والضارب زيدا انا والاولى اضاربه زيدا انا المامر وفي الاخبار عن الياء الضاربي هو مبتدأ وخبره الضارب زيدا انا والاولى الضاربه زيد انا مر وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيد ولا يمكن ابقاء التنازع اذ لا تنازع في غير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربي وضربته زيد وعند الاخفش الضاربي والضاربه انا زيد بابراز انا لجري الصفة على غير من هو له وعند المازني الضاربي هو والاولى الضاربي زيد والضاربه انا زيد ولما اعملنا الاول المختار ضربتني وضربتها هند باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن الياء او التاء بالذي الذي ضربته وضربتها هند انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربه وضربتها هند انا وهند فاعل ضاربه وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا قدمت هند الى جنب عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض باجنبي وعند المازني الضاربته هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند بالتي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام الضاربته وضربتها هند وعند الاخفش الضاربته والضاربها انا هند وعند المازني الضاربته والضاربها انا هند وتقول مخبرا عن التاء والياء في ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضرب وضربته هند انا ولا يجوز ضربتني لما تقدم وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا وعند الاخفش الضارب والضاربه هند انا ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب والضاربته هند انا والضارب مبتدأ وانا خبره وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل وعن التاء الضاربه انا والضاربته هند انا وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند والضاربها انا وضربتني هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عايد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المنتقلين يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتني هند وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبره الضاربته هند وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذي عن التاء او الياء الذي ضرب وضربته هند انا وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش الضارب هند والضاربته هي انا بتقديم هند الى جنب عامله لما مر ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب هند او الضاربته هي انا وانا خبر الضارب وعن الياء الضارب هند انا والضاربته هي انا ويقول مخبرا عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني هند وباللام الضاربها انا وضربتني هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربته هند وعند المازني الضاربها انا والضاربته هي هند وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي اعطى واعطاه زيد درهما انا وباللام المعطي واعطاه زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يرد في مثله كلما حذف منه فيرد مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لمخالفة الاصل في الفعل الاول برد مفعوليه وفي الثاني باقامة الضمير مقام مفعوليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيل المتعدي الى واحد اعني جعل الكلام جملتين لقال المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيت واعطاني درهما زيد والمعطيه انا واعطاني درهما زيد بابراز عايد اللام وبعض المنتقلين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما مر وبابراز انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي بالاضافة او المعطي اياي كما تبين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي انا مراعاة للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عايده كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعولي الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه او المعطي اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربني اياك وضربيك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عايدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع وهو لا يجوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي انا بحذف الضمير المعطيه المعطي اياه زيد درهم كضربتك وضربي اياك والمازني يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا والمعطيه او المعطي اياه درهم ويقول في ظننت وظنني زيد اخاك مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي ظن وظنه زيد اخاك انا وباللام الظان وظنه زيد اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظانه زيد اخاك انا والمازني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال الظان زيدا اخا انا والظانه هو اياه فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرز لجري الصفة على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنني اياه او الظانه زيد نحو خلتك وخلتنيه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة للاصل واظهرت ثاني مفعول الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانيه او الظاني اياه زيد وان اخبرت عن اخاك قلت الذي ظننت .

وما مبتدأ والاسمية نعتها موصولة خبرها واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة عطف على موصولة بمعنى شيء تفسير لقوله تامة وصفة عطف عليها

ظننتني زيدا وظننتني اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظننتني زيدا وظننتني اياه اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيدا والاولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضمائر ان ثاني المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس او الطاء عند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظان هو اياه اخوك والظانيه هو اخوك كما تقول خلتكه وضربتك وابن الضمير في الظانيه هو والظان هو اياه لان الصفة للالف واللام التي هي للاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن العامل مع ظاهر اللفظ في هذا الباب يتفق في اعلمت اعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا عن نفسه او ايلامه بالذي اعلم واعلم زيد عمرا منطلقا انا وباللام المعلم زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت او اعلمني عمرا منطلقا زيد وباللام المعلم انا اعلمني عمرا منطلقا زيد هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلم انا او اعلمني عمرا منطلقا اياه زيد وعند الاخفش المعلم انا والمعلمه عمرا منطلقا زيد وباللام المعلم انا او اعلمني عمرا منطلقا زيد لا اقتصر على الاول الفاعل واذا لم يقتصر فالمعلم انا عمرا منطلقا والمعلم اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرو والثاني لمنطلقا ويجوز المعلم اياه زيد بنحو ضربتك وضربتك اياك وان اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي اعلمت واعلمه زيد منطلقا عمرو وباللام المعلم انا زيد اياه منطلقا واعلمنيها اياه عمرو ابن منت انا لجري الصفة على غير صاحبها واياه صيرا لام الجرح لان دخل الالف لم يجز الفصل لان ما بعد الالف لا يحذف فلا الاخفش وجعلناه منفصلا اذ لو وقع متصلا صار المعلم منه كاياه لا التبس المفعول الاول بالثاني ح مفعولها ... فاعلم انما ذكرت منطلقا لان ذكر الثالث في هذا الباب ... قبل وجب ههنا ذكرناه ... الاول لا يتعين الثالث لئلا يلتبس الثاني بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكر ... مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احدا الباقيين لان احد ذكر الباقيين وجب ذكر الثالث ... ان المفعولين هما الثاني والثالث يكن ان يجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول ... مذهب الاخفش المعلم انا زيد اياه منطلقا والمعطي هو اياه اياه عمرو فاياه الذي بعد ضمير اللام وهو القائم مقام ... الجرح ... منطلقا ... قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرا اياه منطلق والمعلم انا ... اياه واعلمني اياه اياه ... انا لجري الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العائد الى اللام اعني اياه الذي ... المفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمرو ... اعني ضمير اللام وانما ذكر الاول ... فيه التفصيل المذكور يجوز اعلمنيه اياه وعند الاخفش المعلم انا زيد عمرو اياه والمعطي هو اياه اياه منطلق والمعلميه هو اياه ... الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصولة ... شرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له بابا كما ... اسماء الافعال كتاب فجار وباب فساق وباب نظام ... رعاية للمناسبة الاسمية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا من اسمائها فمنها ما قوله ... الاستفهامية ... على اقسام ولما كان هو من الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية ... اقسام ... مثل ما ذكر فالاستفهامية مثل ما صنعت وما صنعت ويدخلها معنى التحقير نحو ما ... معنى التعظيم نحو قوله يا سيدا ما انت من سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكراها ... وقد يحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف وذلك لان الاصل والكثير ... والكاثر تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير الجزء ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن ... الف ... الالف ... التركيب فيجاب ... الاستفهامية بحروف الجر ... ولم ... فما يحيها ولو ... ويحمل الحركات وقد جاء الالف ثابتا نحو علا ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان واذا جاء بعد ما الاستفهامية ... تشتغل ... لان ذا ما لم يثبت مع ياتي ولا كونه موصولا ... ماصنعت ذا الكلمة ... وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا لم يحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية في التصدر والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك ... كقوله رب ما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وجاز ان يكون ما ههنا كافة كما في قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات لو كان واضحا لم يقل الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه في قوله من الامر وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة ولقائل ان يقول من متعلقة بتكره وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه تكره من الاشياء وقوله له فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا ان يكون ...

سع

ومن كان مبتدأ وخبرها الا من استثناء وفي التام مستثنى والمستثنى منه محذوف وتقديره ومن كان في الوجوه الا في التام والصفة عطف عليه

معنى شيء وسبحن بمعنى التامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه ونعمّا هي اي نعم شيئا هي عند الزمخشري وابي علي
ويكون ما ايضا معرفة تامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء قال في فنعمّا هي اي نعم الشيء هي وكذلك نحو دققته دقا
نعمّا اي نعم الشيء ونعم الدق وما المصدرية حرف عند سيبويه واسم موصول عند الاخفش والرماني والمبرد كما مر قيل واما الذي الصلة ونعم
فالخلاف في اسميتها اللازم فيهما وذلك نحو قول علي ع في النهج نزلت انفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء اي نزولا كالنزول
الذي نزلته في الرخاء وقوله وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام وتأكيد التنكير فقال بعضهم اسم نعني قوله مثلا
ما اي مثلا اي مثل وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء لاستبعادها بالجزئية ولهذا استعظم
الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسما زيد لفائدة الفصل وايضا تثبت زيادتها فيما جزءه وصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت في نحو
موضع الالتباس اولى وفائدة ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود
من يسود او التنويع نحو اضربه ضربا ما اي نوعا من انواعه ايها كان ويجمع هذه المعاني كلها في الابهام وتأكيد التنكير اي عطية
لا يعرف من حقارتها وامر لا يعرف من عظمه وضربا مجهولا غير معين قوله ومن كذلك الا في التام والصفة اما من الموصولة فنحو لقيت
من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا
على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وبالجملة كقوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع ولا تجيء تامة اي غير محتاجة الى الصفة
والصلة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين حرفا زائدة وانشدوا آل الزبير سنام المجد
قد علمت ذاك العشيرة والاثرون من عددا وهي عند البصريين موصوفة اي الاثرون اناسا عددا وانشدوا ايضا يا شاة
من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم والمشهور يا شاة ما قنص على ان ما زائدة ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصولتين
ظاهرة واما الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما لان وضعهما وضع الحروف كما قيل وهذه الاخيرة تعاني وجوهها
وما التامة ايضا من في وجوهها الذي للعلم ولا تقول ما لا نعلم خلافا للمطرب ويقع على ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تعالى ومن لستم له
برازقين ويقول اشتر من في الدار غلاما كان او جارية او فرسا ومنه قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع
وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العقلاء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومنهم من
يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان من سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال الله
تعالى وما ملكت ايمانكم وتستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب عالم او غير
ذلك وتستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول وماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما والتاء
مقلوبة الهمزة هاء والاصل مائية او يقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة كقولهم كنتي يقول ما هذا فرس ام
بقر ام انسان فاذا عرفت مثلا انه انسان وشككت انه زيد او عمرو قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون
سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون والارض
بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخركن لنا وما سبح الرعد
بحمده يجوز ان يكون لكونه تعالى مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفرد ان مذكران يصلحان للمثنى والمجموع والمؤنث فان عني بهما
التثنية او الجمع او التأنيث فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب وانما كانت اولى من مراعاة اسم
المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى وكذا في غير من وما تقول ذلك الشخص
لقيته وان كان مؤنثا قال تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم ع ويقول ثلاث انفس من الرجال وثلاثة اشخص من النساء فهذا
اولى من العكس كما يجيء في باب العدد وان يقدم على المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى يختار مراعاة المعنى
في ذلك المعنى المحمول كقولك منهن من احبها ومنهن من تحبك اجيد لتقدم لفظ هن فلذا لم يختلف القراء في تذكير من يقنت
ومن يأت بخلاف قوله وتعمل لانه جاء بعد قوله منكن وهو عاضد المعنى فلهذا قال نؤتها اجرها وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب
مراعاة المعنى فلا تقول لقيته من احمر وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته
للمحمول على المعنى نحو من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لانه خبر لهي المحمول على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدأ
تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه
فان حذف هي التي صدر الصلة كما في قولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا وقيل من محسن امك سهل التذكير لان المقدر لا يتعين
كونه بلفظ المذكر او المؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما قدمنا فيقدره مذكرا ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة
المعنى كان اذا اجتمع المراعاتان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها

الانهار

داى مبتدءوايه عطف عليه كن حزوهى متبدلة وما بعد الى الكلمة اى ومعربة جزءا وحدها حال من ضمير مستتر فى معربة منفردة الكلمة اى ما المعنى بعربه كلمة اى ما الكوفة مستحق
او مفعول مطلق اى منفردا انفرادا وانما للاستثناء والاحذف صدر صلتها مستثنى بتاويل المفرد والمستثنى منه محذوف وسد تقديره وهى معربة فى جميع الاوقات الا وقت حذف
صدر صلتها كلمة اى فانها عند مبنية

الانها رجلا على اللفظ ثم قال خالدين حملا على المعنى وهذا ايضا اى ولكون الحمل على اللفظ اولى وجب مجيئه متقدما بعد قوله خالدين
لان الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا فما تقدم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابو
سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف لا فى الالف واللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا تقول الضاربة جاء مخففا من
موصوليتها ثم انك ان اتيت لها بصاحب من الموصوف والمبتدأ نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما وهم المؤدب خدامهم
لم يجز فيما يعتبر به عنها من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة لكونها للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
بلفظ واحد وذلك لخفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف نحو الحسن غلامهما فكان الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم يجئ بصاحبها
جاز مراعاة لفظها كقوله او تصبحي فى الظاعن المولى اى فى الظاعنين المولين ويجوز ان يكون افراده لكونه صفة مقدر مفرد اللفظ اى
فى الجمع الظاعن قوله واية كى وهى معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها فلذلك احكم اى فى التذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا فى النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما فى نحو مررت
باى معجب لك قيل جاء الذى نكرة موصوفة نحو يا الذى محسن اليك واى صفة يقع صفة ايضا بالاتفاق لا كما فان فيها خلافا كما مر
فلا ادرى لم لم يذكره المص هنا بل جعلها كمن التى لا يقع صفة ولعله راى ان الصفة اصلها الاستفهامية لان معنى برجل اى رجل برجل
عظيم يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعتمد عليها اعراب الموصوف
واى من بين اخواتها الموصولات على الخلاف فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة للاستفهام والشرط
وانما ذلك لان لها لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب بل ما هو لازم الاضافة فخمسة عشر غير معرب
واما كم رجل فانه قد ينتصب ما بعده كالخبرية واما لدن فانه يضاف الى الفعل ايضا والاضافة اليه كلا اضافة وانما لزومها
الاضافة لان وضعها ليفيد بعضا من كل كما مر فى باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما فى النداء
وان كان مقدرا بقى على اعرابه كما فى قوله تعم ايا ما تدعوا الا فى كاين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه كالمبنى
على ما يجئ فى الكنايات قوله الا اذا حذف صدر صلتها اقال ان يكون اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شئ فلا يبنى اى
معها والاسمية قد يحذف صدرها اعنى المبتدأ بشرط ان يكون ضميرا راجعا اليه فلا يحذف المبتدأ فى نحو اضرب ايهم غلامه
قائم وايهم زيد انما حذف لكونه ضميرا والضمير كثير الحذف فى الصلة وابقاء ما هو معتمد الفائدة اى الخبر ولقيام المضاف
اليه مقامه ولتمكن اى فى نفسها فاذا حذف المبتدأ صار مبنيا كاخواته من سائر الموصولات وذلك ان تشبها اذا فارق اخواته
لعارض فهو شديد النزوع اليها فبادنى سبب يرجع اليها وبنى على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه اعنى الصلة لانها المبينة للموصول كما ترى كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا مذهب
سيبويه وهو الاكثر اعنى كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدأ قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة
وجاء فى الشواذ ايهم اشد بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف جزء منها وقد بقى ما هو معتمد الفائدة اى
الخبر قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول فى نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا وان لم يضف مع
حذف المبتدأ نحو اكرم ايا افضل فكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا فيقول اكرم اى افضل مضموما بلا
تنوين والخليل ويونس يتاولان اضرب اى افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يجئ من مذهبيهما قال سيبويه بلا رفع نحو
اضرب ايا افضل وعنه يبنى بنا على الضم قياسا على اضرب ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس لم يسمع من العرب الا ايا افضل
منصوبا ولو قالوا ايهما انه يجر نحوا او نحو ان الجزم لى اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف ايضا اليه
معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب حرفيته كما فى قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم فى مثل هذا الموضع
معربة مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبرها وهى استفهامية لا موصولة قالوا وهذه الاية مبتدأ وخبره اشد ومن كل شيعة
معمول ننزعن كما يقول اكلت من كل طعام قال الله تعم وا وتيت من كل شئ فيكون من للتبعيض والكلام محكى اعنى ايهم اشد
صفة شيعة على اضمار القول اى كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاوا بمذق هل رايت الذئب قط قال الخليل نحو
قولهم اضرب ايهم افضل اى اضرب الذى يقال لطلبه ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل فابيت
لا حرج ولا محروم اى ابيت مقولا فى لا حرج ولا محروم اى هو حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب
الفاسق الخبيث اى اضرب الذى يقال له الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يجئ فى ضرورة الشعر لا فى سعة الكلام ومذهب يونس فى
مثله ان الفعل الذى قبل اى قبل معلق عن العمل ويجيز التعليق فى غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او قتل ايهم افضل كما يجئ

ان عدم اعرابه فى خمسة عشر كم وحملا لعدم لزومها الاضافة [illegible] يضاف الى الفعل ايضا كالاضافة الى الاسم والاضافة الى كلا اضافة كما يجئ فى الظروف المبنية فى غلا مرة

وفى الكشاف ان الضمة التى على ايهم بنائية [illegible] الذى قيل انهم ايهم اشد [illegible] يكون اشد [illegible] كل شيعة [illegible] فلو قلنا [illegible] ايهم اشد [illegible]

وفي ماذا صنعت جاز ان جزئي مبتدأ ومقدمة ما اي لعدلو حين ما الذي مبتدأ وخبر لصلة ما الذي صنعت فما استفهامية مبتدأ وذا موصول وصنعت صلتها والعائد محذوف والموصول مع صلته خبر ويكون التقدير اي شيء الذي صنعته ثم اخبر به لانه ما سبق وجوابه اي جواب الذي مبتدأ ورفع خبر والاخرى شيء وجوابه نصب مثل ما مر من غير تفاوت في الاصل

في باب افعال القلوب وليس بشيء لان المعلق يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء واي بعد نحو اقتل واضرب لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هو موصولة بعده وقال الاخفش ان الاثنين فيهما زايدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل فرقة تشيع ايهم هو اشد واي بمعنى الذي عند ابي عمرو اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب ايا لقيته قال لتعرفها بالصلة والتانيث فزاد على مذهبه تعريف الموصول في التعريف المانع من الصرف وغيره يصرفها وهو القياس قوله وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخرى اي شيء وجوابه نصب واعلم ان ذا لا يجيء موصولة ولا زايدة الا مع ما ومن الاستفهاميتين والاولى في ما هو وقولك من ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي لما الذي هو حذف المبتدا نحو ما انا بالذي قايل واما قولك من ذا في بما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي يقرض الله وماذا الذي ان يكون اسم اشارة كما في قوله ثم انتم هؤلاء الذي هو جند لكم وهاء التنبيه تدخل على اسم الاشارة وقد جاء ذا زايدة بعد ما الموصولة قال دعي ماذا علمت سا تقيه ولكن بالمغيب نبئيني ولقايل ان يمنع مجيء ذا موصولة مطردا ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتدأ والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال فان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية ثم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل نادر كما مر في باب المبتدا ويجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لا خبر لان حذف الضمير من الصلة كثير هو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه اكثر من حذفه من الخبر كما مر في المبتدا وانما قل مجيء الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات لانه مع ما الاستفهامية او من لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها ما او من وكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدا في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها وذلك لتثاقلها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب او البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولة لان ماذا اذن جملة ابتدائية فما مبتدأ او ما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدا مع تنكيره وذا خبره على ما مر في باب المبتدا والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف وذلك المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى اساطير الاولين ليس بجواب لقوله للكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا لكان المعنى هو اساطير الاولين اي الذي نزل ربنا اساطير الاولين والقايلون بهذا كانوا الكفار غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام مستانف اي ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا مزيدة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتاخر فالسؤال اذن جملة فعلية فيكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي انتصب بمعاني السؤال حذف لدلالة السؤال عليه فقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما التزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح بتقديرهم الانزال ولو رفع كان محتملا لان تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدا كما في قوله تعالى قل العفو وان يكون المبتدا غيره والكلام مستانفا كما ذكرنا في قوله تعالى اساطير الاولين واذا شغل الفعل بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا تفعله او بمتعلقه نحو ماذا انقضى حقه فيكون ما مبتدا اولى وان كان ذا مزيدة ايضا لان الرفع في مثله اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى على تقديري كون ذا موصولة وكونها زايدة واما نحو ماذا قيل وماذا عرض وماذا احدث مما كان الفعل فيه لازما فهي جملة اسمية سواء كانت ذا مزيدة او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب مختار على كل حال ومثله قوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا وقول الشاعر وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك عاشق قيل ذا فيه زايدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزمهم في خبر المبتدا ايضا فان قيل خبر المبتدا قد جاء طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه قيل الصلة ايضا جاءت لعل مع جزئيها كقوله والى لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان فان قدر القول ههنا جاز للمنازع ان يقدره ايضا في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به هذا ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المص من احكام الموصول واحكام ما ومن واي في الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزئي اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة التاخر فلا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا تعمل الصلة

وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزؤها وقد تقرر ان جزءها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل
الموصول بان تكون مصدرة ببل ولكن او علة او جواب القسم وغير ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لانها جزء الموصول
وليست جزء الغير ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطف
والتاكيد ولا يخبر عن الموصول ولا بالاستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تجيء الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول
معطوف على اخر قبل الصلة وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوف لدلالة الظاهر عليها كما يجيء
بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدلالة وذلك نحو قوله من اللواتي والتي واللاتي زعمن اني كبرت لداتي وقد يفصل
بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا
فلا تقول عجبت ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة اذ لا يدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل والمفعول كما مر فيكون هو
ما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخل عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي
هي صلة كما تقول في باب التنازع معملا للاول الذي ضربت وضربوني غلمانه زيد اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم
بعض الصلة على بعض كما يقول جاءني الذي منطلق ابوه والذي ضرب زيدا اخوه اذ لا مانع منه فان قيل اليس كان الموصول
والصلة كجزئي اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول
قلت بلى هما ايضا كالجزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل الجزئين يجوز تعقب كل منهما الاخر بخلاف الصلة والموصول
فان تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبينة للموصول على ما تقدم فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم
على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال فان ادع اللواتي من اناس اضاعوهن لا ادع
الذين وقد التزم حذفها مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بها الدواهي ليفيد حذفها ان الداهية بين الصغيرة والكبيرة
وصلت الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك تركتا على ابهامهما بغير صلة مبينة ويجوز كون تصغير
اللتيا للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا
للبصريين قالوا قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام ونحو قول المتنبي بئس الليالي سهرت من طربي ويجوز
ان يكون من هذا لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس
اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شية وسه وليس الموصول باوثق منها ولا يحذف من الموصولات
الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة
عنها احكام من وما اي في الاستفهام فنقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية
اعراب ذلك المذكور وحكايات علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من فتقول منو اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل مررت
برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال او قوم
وفي النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاءني ضاربة او طالق وكذا في النصب والجر لا يختلف ومنتان اذا قيل جاءتني ضاربتان او
طالقان وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءتني مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والجر لا يختلف وانما اشترط الاستفهام
عن المذكور في الحكاية لان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى
وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا وانما اشترط في الحاق العلامات لمن
المذكورة بعد كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجيء لان
الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما فعل في النكرات ولو
يحذف المعارف كما طلب بحذف النكرات ولو ذكرنا ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا كررت فلا بد في الثانية
من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانية هي المذكورة اولا فيقول من الرجل لمن قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية
ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلم يمكن حكايته فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها
وان قصد [illegible] حذفت النكرة واثبتت العلامات في لفظة من وبها اجتزئ بها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة
اكثر من الاستفهام عن المعرفة وانما كثرت الحكاية في السؤال عنه كما ذكرنا لكثرة غالب والحكاية نص في كون المستفهم عنه ذلك المذكور
في لفظ المخاطب ان قلت من الرجل او من هو فربما توهم بهذا اللفظ ان المسئول عنه معهود غير هذا المذكور في الكلام وازالة الابهام
باير اد ما هو نص في المراد في كل [illegible] الاستعمال مناسبة واما اشتراط العقل في هذه الحكاية فظاهر لان من للعقلاء واما اشتراط كون من موقوفا
عليها ولم تتصل بذلك [illegible] بل تقول [illegible] يا فتى [illegible] لكونها مبينة قصدوا تبعيدها من الاعراب

فاثبتوا العلامة في حالة لا يكون فيها على الكلمة في الاغلب اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما في الياء فانها كانت متحركة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا واما الدوال في المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات كانهم حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف متحركة ولا يجوز فاثبتوا بدل الحركة حروفا اشبهها ساكنة وجعلوا قبلها حركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافي بل اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان الحال حال الوقف وآخر الموقوف عليه ساكنا اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حرف في المؤنث دالة على الاعراب في منه اذ هاء التانيث في الوقف لا يكون الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب لانها كانت هي اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى ولم يراعوا منات في ترك حكاية اعرابها ان كانت ممكنة بالاتيان بحرف المد المجانس لحركة اعرابها واسكان النون في منتان ومنتين تنبيها على ان التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يات بما يوافقها قبلها الحركة التي تلزم ما قبل تاء التانيث وتقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت وهنت لما لم يتمحض التاء للتانيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منت ولا تحريكها لانه لا يهم فيه التاء ولا لبس تحقيقها على ان السؤال عن مؤنث لكون تاء التانيث مفتوحا ما قبلها ومنقلبة هاء في الوقف نحو منه على كونها للتانيث واما نحو قوله بالحرف كظهر الجحف ونحو بنت واخت فقليل لان الرب لا بلجا نحو منتان بحركة النون التي قبل التاء هذا ولك في من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان آخران احدهما ان تزيد عليها من حروف المد اللين كما زيد في الوجه الاول في المفرد المذكر حكاية للاعراب فقط ولا تحكى علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسأل عنها اعني من كن قيل منو لمن يمثل اصل الكل بلفظ واحد فيقول اذا قيل جاءني رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما الزام من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا لعلامات اخر كما في حال الوصل هذا من حكم من المستفهم بها عن المنكر واما اي فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكر جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثنى والمجموع والمؤنث في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات في الوصل اي يا فتى وايا يا فتى واي يا فتى وفي الوقف تسكن بالرفع والجر وتقلب التنوين الفا في حال النصب كما في الوقف على سائر المعربات لان ايا معرب فسقط في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما العقل فلانها في اصل وضعها تصلح للعقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر وانما اشترط في حكايتها كون المحكي مذكورا منكرا والمذكور ان ياتي من ذلك في الوجه الاخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فتقول اي وايا واي في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وفي الحركات اللاحقة لاي حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فيكون بعضها مبتدأ محذوف الخبر ومفعول الفعل المحذوف وبعضها مجرورة باضمار جارها وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تثنية اي وجمعه لغير الحكاية ضعيفان كما مر والاولى ان تقول كما في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والخبر محذوف اي من هو واي رجل هو واجاز يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اي فقال منو يا فتى ومنا يا فتى ومني يا فتى وحمل قول الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وليس بشيء لانه [illegible] جمع منكر غير محكي وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن الضارب والمضروب قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا منا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقيل حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا واراد فكيف يعبر بها مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها الا على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس بمحكي كما زعم يونس اذ لا منكور مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في آخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رأيت رجلا عاقلا قلت من ومنا ولا تقول في رأيت امرأة ورجلا قلت من ومنا ومنا في جاءني رجل وامرأتان ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل ومن لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من واين فيمن قال لقيت رجلا وحمارين وعليه فقس واما المعارف بعد من فنقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها لغة واحدة اشهرها انه لا حكاية فيها ولا في من بعدها وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه انها تذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رأيت اخا زيد قلت من اخا زيد اجاز ذلك سيبويه لا على وجه الاختيار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا كما يجي وثالثها انها تحذف وتثبت علامات الحكاية كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه انه يقال ذهب معهم فيقال منهم مع منين وتقول رأيت ابنه فيقال منا واما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا من غيره ولكونه دالا على المسمى والمراد من الحكاية تنصيص المذكور وقد مر ان رفع الابهام بكثرة الاستعمال انسب وايضا الاعلام غير متصرفة في ذاتها مصونة من الزيادة و

الوصل

النقصان

النقصان كما مضى في باب غير المنصرف فناسب ان لا يتصرف في اعرابها ايضا وهو معنى الحكاية والشرط المذكور ان لا يكون المسئول
عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها يغني عن حكاية اعرابها
اذ يعرف المخاطب ان المسئول عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال رايت زيدا الظريف
وزيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط
تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان اعتبر الوصف المذكور دائما كسائر الاوصاف الا انه نزل مع
الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى يجوز الحكا
يته فتقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب وان قال رايت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد ابن اخي عمرو
بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا تكرير من فهو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما
ويحكي سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيدا وعمرا ومن زيدا واخا
عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا ولقيت زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال
واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما
اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما
ان اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا ومن اخو عمرو ومن زيد فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما
ليس بعلم وذلك لانقطاع الثاني عن الاول صريحا فيكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه كما لو انفرد ومن
الشرط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا ومن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب
مؤذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم
ايضا على ما يجيء في بابه وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلمية بالتثنية
والجمع كما يجيء في باب العلم ثم نقول اذا حكى ما بعد من فهو مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا
على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية
فالكل معرب مرفوع الموضع تقديرا اعرابه لاشتغال محله بحركة مجاوبة الحكاية كما ذكرنا في المضاف الى ياء المتكلم وقيل ان ما بعد
من في الاحوال معمول العامل محذوف كما ذكرنا في الحكاية وهو ضعيف للزوم الحذف بلا مقدر كما مضى هناك وقد جاء حذف العلم بعد
من واثبات علامة الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع دار من واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه
بمن مسلك غيره من الاسماء فاتوا به مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا على القياس واما اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف
بينهم في ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رايت زيدا او مررت بزيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي
فكرهوا ان يخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد هذا وربما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سؤال
ايضا كما قال بعض العرب دعنا من تمرتان على حكاية قول من قال ما عندنا تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل ساله
فقال اليس قرشيا فقال له ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت بمن او اي عن غير العلم ايضا كما حكى عن يونس كما
مر واذا سالت بمن عن عاقل منتسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب عاقلا او لا بل الشرط كون المنسوب اليه عاقلا كما يقال لقيت
زيدا او ركبت اعوج جاز لك ان تقول المنى اي البكري او القرشي مثلا يلحق بمن مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه
الالف واللام لانه كالمسئول عنه اعني البكري مثلا لان صفة العلم المنسوبة الى شيء لا بد فيها من الالف واللام ويلحق ياء
النسب اخر من كما كان في اخر المسئول عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام فتقول آلمنى بالمد لانه كذلك
بالمسئول عنه لانك تقول آلقرشي او الهاشمي وايضا فان من ضعف تضمنها معنى الحرف بدخول لام التعريف عليها ولحاق ياء النسب
بها فالحق بحرف الاستفهام وبعضهم لا يلحق بها فتقول المنى مقصورا اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام ويحكى في لفظ المنى اعراب العلم المسئول
عنه عن نسبه سواء كان السائل واصلا او واقفا كالحكاية في اي لفظا سواء فتقول لمن قال جاء زيد آلمني بالرفع وكذا آلمنيان والمنيين
والمنيون والمنيين والمنية والمنيتان والمنيتين والمنيات وياتي المسئول بالجواب على وفق اعراب المني تقول رايت زيدا فيقول
المني فيقول القرشي على انه صفة لزيد المذكور اولا في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدا اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف
بتوسط الاستفهام قال المبرد ان سالت المبرد اذا قال لك رجل رايت زيدا واردت ان تسال عن صفته قال اقول آلمني كما في قلت
الظريفي او العاقلي او البزازي قال السيرافي هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت كانه جعل الياء في الظريفي بمعنى التاكيد كما
قيل في احمري ودواري وان كانت صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكي والبصري فلا يجوز المني اتفاقا قال المبرد القياس المنا في

اسماء الافعال مبتدا وما موصولة وكان بمعنى الامر صلتها او الماضي عطف على الامر الموصول مع صلتها خبرها ونحو خبر مبتدا محذوف مضاف ورويد اسم للفظ اي مبني على الفتح وزيدا مفعول به وهو معمول في محل الجر بالاضافة نحو اي امهل تفسيره وللنحويين في موضع رويد زيدا من مبان احدهما انه في موضع نصب على المصدر كانه قلت ارواد زيد والثاني انه يكون في موضع رفع على الابتداء والضمير المستتر فيها فاعل سد مسد الخبر كما في اقائم الزيدان والثاني هو الوجه لان الاول لا يكون اسم فعل هو خلاف الاجماع كذا في شرحه وهيهات ذاك عطف على رويد زيدا واي بعد تفسيره .

او الماضي قال الشارح هذا تفريع منه وليس بمسموع واجاز الاخفش الاستفهام باي على معنى التمني يا اسما فعال يقال الا ايهذا يصلح للتسوية الى العاقل والى غيره والتوجيه المعتمد هم النحاة يكون مشتقا الى البيان والله اعلم قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات ذاك اي بعد انما بني اسماء الافعال لمشابهتها مبني الاصل وهو فعل الماضي والامر ولا نقول ان صه بمعنى لا تتكلم ومه بمعنى لا تفعل اذ لو كان كذلك لكان معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا نقول اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كان كذلك لاعرب كاسماها بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الا ان الشايين ويجوز ان نقول ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء الما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع وعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست بافعال مع تادية معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض والظاهر كون بعضها جارا ومجرورا واما تعيين اصولها وانها عن اي شيء نقلت فنقول النقل عن المصادر والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وفي الك الاقوام بالكسر وامامك زيدا وعليك عمرا اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفيها الك بالرفع والنصب امامك زيد برفع زيد بعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان وبطآن وشتان فانها كالسبحان في المصادر وكهيهات فانه كقوقاة ونزال كفجار وتبدكضرب فنقول انها كانت في الاصل مصادر لا نزاع ودليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينها وزنا ولا لحاقها باخواتها من نحو رويد بله وفداء والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا فنقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية وهو واسم فعل نحو ايه الى الكف ومنها في الاغراء وطلبة التعجب الاستطابة ولعا ودعدعا في الانتعاش ووي بالك وويحك وويل لك ... لم يرد الاطرد في المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصدرية الى اسماء الافعال نحو صه ومه وهاروحهلا ... وهلا وحي وايه وهيك وهيت ... صه ومه وايه وهي مفتوحة ... المفعول المطلق ... اسماء اصوات ... اسماء افعال ... دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط النقدم اي تقدم ... جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن ... فلا يقدح اذن باعتبار الاصل لا في حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على الاصل لا يثبت بالدليل كونه عارضا ... اصل ... ويبنى على الفتح ويخفف بحذف الالف فيقال ابن علي ... كالندب والتكبير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال الاسم الفعل هو الذي في الاصل جار ومجرور نحو اليك وعليك اسم فعل لانا نقول المثل صه ورويدا انه اسم بالنظر الى اصله والجار والمجرور لم يكن اسما الا انهم اطردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل فلا يضر مطردا كما اطرد في نحو جمل الله ... بحرب فيصح ان ... بالنصب ان كذب اسم فعل كما يجيء ثم اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدأ لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشيء لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل ... بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان في قولك تسمع بالمعيدي ... مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن كذلك وكالفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقل الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكر في المفعول المطلق وما ذكر بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الاسماء ... قائمة مقام الفعل فلم يكن مبنية ... لا تقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر ... كما لا تقول في عليك واليك اسمي فعل انهما جاران متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف

بالصواب

انه صار الكلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني فصار اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفصل ونية عليين لذلك وصار
المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك وعليك اسمي فعل كعبد الله وتأبط شرا علمين فهي منقولة عن اصولها الى
معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل
لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا وربما ولو قلت انه اسم لاصمت او
امتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منها المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول
عنترة كذب العتيق وماء شن بارد ان كنت سائلتي غبوقا فاذهبي اذا روي بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى بعير نضو فقال
لصاحبه كذب عليك البزر والنوى بنصب البزر قال محمد بن السري ان مضر تنصب واليمن ترفع يعني كذب عليك البزر اي الزمه
وخذه ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان وهو مما يغري صاحبه باخذه المكذوب عليه فصار معنى كذب
فلان الاغراء به اي الزمه وخذه فانه كاذب فاذا قرن بعليك صار ابلغ في الاغراء كانك قلت اغري عليك فخذه ثم استعمل
في الاغراء بكل شيء وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اي عليك بالعسل قال وكذبا بابنيه اوصت
بينها بان كذب القراطف والقروف اي عليكم بها وكذب الحج اي عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينصب به
جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينصب بالزم قال ابو علي في كذب عليك البزر ان فاعل كذب
مضمر اي كذب السمن اي لم يوجد والبزر منصوب بعليك اي الزمه ولا يتأتى له ذلك في قول عنترة كذب العتيق على رواية
نصب العتيق فما ذكرناه اولى واسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها
كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها
نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدر ثم
ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بها
بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رأيت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر
لدلوي اي دلوي قدامك فخذها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر لان الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف
لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعاني اسماء الافعال امرا كانت او غيره ابلغ واكد من معاني الافعال التي يقال ان
هذه الاسماء بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل او الاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء الافعال فلما تبين في المفعول المطلق
فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا بنصب زيد كان في الاصل امامك
زيد ودونك زيد فخذه فقد امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المأمور الى الامتثال
قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عني اي ضم رحلك وثقلك اليك
واذهب عني ووراءك اي تأخر وراءك فجرى في كلها الاختصار لغرض التأكيد وكلما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات
ما ابعده وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اي ما اسرعه وبطئان اي ما ابطأه والتعجب هو التأكيد ولا تكون كلها
بالعلامة للضمير المرتفع بها بروزه في شيء منها دليل فعليته وانه ليس منها هلم وهات على ما يجيء ولحاق كاف الخطاب ولا
التنوين في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعا فيقتصر على المسموع فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظر فاما ان يكون
متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل نحو امامك واليك ادوا فهو في الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني ينظر فان كان
الاسم الذي اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويد زيدا احتمل الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم
مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا
اليه فهو حرف خطاب كما في هاك اذ لم يأت هازيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله النجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذكرنا
وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي
كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا ولا يمكن دعوى ذلك في نحو حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت
مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمي فعل مع ان وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول ان في
نحو رويد وهلم تجردين عن الكاف ضميرا مستترا كما في اضرب ولا نقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي
الكاف في الجميع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ
في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما اورد على الفراء واما التنوين اللاحق لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير
ليست لتنكير الفعل الذي دل الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التنكير

راجع الى المصدر الذى هو الاسم فبل صه فى نثر اسم فعل كان معناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قايم مقام المصدر واذا
نقل عنه الى باب اسم الفعل ثانيا كما مر نصه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين معرفة والمنون كالمعرف فمعنى صه
اسكت السكوت المعهود المعين وتعين المصدر بتعين متعلقه اى المسكوت عنه اى افعل السكوت عن هذا الحديث المعتبر فجاز على هذا
ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا ايه اى كف عن هذا الشى وايهاى هات الحديث المعهود فالتعريف فى المصدر
راجع الى تعريف متعلقه وكذا التنكير فمعنى صه اسكت سكوتا اى افعل مطلق سكوت واقع على كل سكوت بفرض عن كل حديث كما ر
ليس ترك التنوين فى جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيها بلحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقال ابن السكيت والجوهرى
نحو لها فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه وصه ومه ومه . . . من الاولى
وسكون هاء الثانى قالا وقول ذى الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع . . . غير موصول
وقد وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين عنده فى الاصل تنوين التمكن الدال . . . موصولا بما بعده غير ذلك
عليه جرى عن معنى التمكن فى هذه الاسماء وجعل الدالا على المعنى المذكور ونقطه . . . هو الكلام على هذه الاسماء . . . واما الكلام
عليها تفصيلا فنقول هى اما متعدية او لازمة فمن المتعدية ها وهو اسم لخذ وفيه ثمانى لغات الاولى ها بالف مفردة كسنا
للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مونثا الثانية ان يلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما فى ذلك . . . فيها
نحو هاك هاكما هاكم هاكِ هاكن الثالثة . . . يلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف نحو هاء هاءما هاؤم هاء . . .
الرابعة ان يلحق الالف همزة . . . قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة بعد الهاء لا . . .
ان تصرف هذه الخامسة تصريف دع السابعة ان تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى الكسائى . . .
ها . . . الا م اهاء واهاء بفتح همزة المتكلم وكسرها الثامنة ان يلحق الالف همزة . . . فتصرفها تصريف . . . الثلث لانه غير
غير متصرفة لا ماضى لها لانه . . . وليست باسماء افعال قال الجوهرى هاء بكسر الهمزة . . . بمعنى خذ واذا قيل
لك هاء بالفتح قلت ما اهاء . . . ما احذ وما اهاء على ما لم يسم فاعله اى ما اعطى وهذا الذى . . . كتابه بمعنى نحو ما اخاف
اخاف ومنها هات بمعنى اعط وتصرف بحسب المامور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتى هاتيا
هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة وما اهاتيك كما اعاطيك قال الجوهرى لا
يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتام التصرف وتعال ولكن لانه خلف فى باب الفعل الصريح ومن قال هو اسم فعل قال
لحوق الضماير به لقوة مشابهته لفظا للافعال وتقول فى نحو مهاتاة هاتيت انه مشتق من هات كما حاشى من حاشى وبسمل من بسم الله
وقال الخليل اصل هات آت من اتى يؤتى ايتا فقلبت الالف هاء ومنها بله اى دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال
بله زيدا بالاضافة الى المفعول . . . بله زيد اى دع زيدا وحكى ابو على عن الاخفش انه يجى بمعنى كيف فيرفع ما بعده
. . . والجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف
ان يدخله من . . . يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتى بالصخرة اى كيف ومن اين ويروى من قبل على القلب
وذكر الاخفش فى باب الاستثناء فى قوله اعطيهم الجهد منى بله ما اسع ان بله حرف جر وجعلها كعدا وخلا بمعنى سوى قيل ومنه قوله
عليه السلام بله ما اطلعتم عليه ومنها رويد زيدا اى امهله وحكى البغداديون رويدك زيدا قال ابو على لم يجعل احد لحاق الكاف
. . . قوله من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعليا قال كانه جعل لحاق الكاف الحرفية بجميع اسماء الافعال قياسا . . .
. . . من التودة قلت لى وتله وابدلت الهمزة به كما حكى سيبويه بئس الرجل فى بئس الرجل ومنها رويدا . . .
الاصل تصغير رود مصدر ارود اى رفق بتصغير الترخيم اى رفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى
الرفق ويعدى الى المفعول به مصدرا واسم فعل لتضمينه الامهال وجعله بمعناه ويجى على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل البناء
نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا زيدا كضربا زيدا الثانى ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما
صفة المصدر نحو سر سيرا رويدا اى مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اى مروديين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله
تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر والحال او الثالث الى اسم الفعل لكثرة
الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا بنصب زيد وانما فتح . . . على الحركة المستحقة
فى حال الاعراب رعاية لاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا
مضافا الى الفاعل كما مر وقد يرد ما على رويدا اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويدا ما الشعر
اى دع الشعر بالاضافة صه اى اسكت ومه اى اكفف وايه اى زدنى الحديث او فى العمل وصه ومه ايتها لا منونين

وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب لا تستعمل ايه الا منونا وخطأ ذا الرمة في قوله وقفنا
فقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السري انه اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها
ايها اي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل المطلق النحو ويجوز ان يكون صوتا قائما مقام المصدر معربا منصوبا كسقيا ورعيا
اي كفوا يقال ايها عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء
يحتمل الوجهين نحو رويدا وحيهلا وويها وجوز ابن السري في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره تنوينه وقد تبدل
ايه وايها فيقال هيه وهيها ومنها ايها بالكسر مع التنوين قال فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفدك ومنها هيت مفتوح — مهلا
الهاء مثلث التاء كحيث وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو
هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر كاف لكما فيجوز اعرابه اعراب المصادر نحو اف لك وهيت واجب البناء نظرا
الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام مصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل اذ قد بينا في المفعول
المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التي يقال انها اسماء افعال يجوز ان يبقى انها على مصدريتها وبناؤها نظرا الى اصلها — هيهات
في الصوت وهو الاقوى في نفسي اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ما بينا هناك فالاولى اذن ان يقول انها
هي في صورة المنصوب نحو افا وتفا مبني على الفتح فيهما كما في صه لان الاصل بقاء كل شيء على ما كان عليه ومنها دع ودعا ودعا — والتنوين
لعا اي انتعش ودعا عاثر يدعو للتوكيد وقد اشرب فيها المصدر معنى الدعاء وقيل بمعنى قوله دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان
اسكن واسرع قال شعرا الا حييا ليلى وقولا لها هلا فقد ركبت امرا اغر محجلا اي اسكني ومنها هيا وقد يلحق الكاف نحو هيا لك وقد يحذف
الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد يخفف هيك والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدك و
قطك اي قطع هذا الامر قطعا فنون الاصل مصدر ومضاف الى الفاعل واقيم مقام الفعل فبني فحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان
وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي اكتفاء يقال ابجلني اي كفاني الا ان المضاف اليه قد يحذف من بجل بخلاف
قد وقط فمعنى قدك اكتف ومعنى قدني لاكتف قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وقال ومتى اهلك فلا احفله
بجلي الان من العيش بجل ولم يصرح به وان كان قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدأ وجاء الا كما في باب الاضافة
ويجب نون الوقاية في قدني وقطني دون بجلي في الاعرف لكونهما على حرفين دون تكرار في باب المضمرات ومنها حي اي اقبل يعدى بعلى
نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وعن ابي الخطاب ان بعض العرب يقول حيهل الصلوة وقد جاء حي متعديا بمعنى ائت قال الشاعر
اسئله ابالاد وقفته حي الحمول فان الركب قد ذهبا وقد يركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى
اسرع ايضا فيعدى كما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا بعمر اي اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيعدى
بعلى نحو حيهل على ثريد او بمعنى ائت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب حتى
يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقهما التنوين مركبين فيقال حيهلا بفتح الهاء
وسكونها واذا وقف على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما في الوصل لغة رديئة وقول لبيد يتمارى في الذي
قلت له ولقد يسمع قولي حيهل سكن اللام للقافية ولا يجوز في غير الوقف وفي الكتاب الشعري لابي علي حيهل بكسر اللام
وتنوينه وعند ابي علي حالها مع التركيب احتمال الضمير كحال نحو حلو حامض يعني ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي
المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ائت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا لانه ليس
في كل واحد منهما ضمير لانه يخرج عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله فهيج الحي من كلب فظل لهم يوم كثير تناديه
وحيهله فضمة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبني غير جملة تنسب الى لفظه حكم جاز ان يحكى كقولك
ضرب فعل ماض قال بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف فحكى وجاز ان يجري بوجوه الاعراب كقوله ان لوا وان
ليتا عناء وقوله تناديه وحيهله فاعرب وذلك لانه صار اسما للكلمة كما يجيء في باب العلم وقد يبقى حيهل وحده متعديا بالى ومنها
هلم بمعنى اقبل فيعدى بالى قال تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل ها التنبيه ركب معها لم
امر من قولك لم الله شعثه اي جمعه اي اجمع نفسك الينا في اللازم واجمع غيرك في المتعدي فلما غير من معناه عند التركيب لانه صار
بمعنى اقبل او احضر بعدما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف
ولم يقولوا الم كما هو القياس عند من [illegible] اردد وامدد ولم يقولوا هلما وهلموا [illegible] لثقل التركيب قال تعالى هلم شهداءكم
ولم [illegible] قال الكوفيون اصله [illegible] لتخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت
كما هو القياس في نحو قد افلح الا انه [illegible] لثقل التركيب قال ابو علي في كتاب الشعر دعاهم ان هل بمعنى اسرع

مفتوحة الآخر، ولا يجوز أن تركّب منه هلمّ، وقال الزمخشري يجيء هل ساكن اللام بمعنى أسرع وكان أصل هلمّ التي عند الكوفيين اقصد
إلى، و هلمّ زيدا أي تصدّ به لا احضر، وضع عند الكوفيين بمعنى أسرع أو أقبل فيعدّى بإلى في اللازم فقيل هلمّ إلى، وأما في المتعدّ
نحو هلمّ زيدا فهو باق على معناه أي أسرع اقصد زيدا، فتحصّل: بنو تميم يصرّفونه نظرا إلى أصله ويلحقونه بالفصيح نحو هلمّا هلمّوا
هلمّي هلممن، زعم الفرّاء أن الصواب أن يقال هلمّنّ بإبقاء هلمّ على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم في ضمير الفاعل ليقع السكون
الواجب قبل نون الضمير في ذلك النون المزيد، وتبقى ميم هلمّ على تشديدها وفتحها، كما زيدت النون في منّي وعنّي محافظة على سكون نون
من وعن، قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الألف في رددات وذلك أن من العرب من يدغم في رددت كما أدغم قبل دخول
التاء فيزيد الألف قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب، ويروى عن بعض العرب هلمّين بقلب النون المزيدة ياء قبل نون ضمير الفاعل
يا، وقد يقع هلمّ لك مبيّنا باللام أجوافه وإن لم يكن في الأصل مصدرا لجريه مجراه في أنه من أسماء الأفعال الذي تبيّن بحرف الجرّ نظرا إلى
أصلها الذي هو المصدر، نحو قوله هيهات هيهات لما توعدون أي بعد، وحكى الأصمعي أنه يقال هلمّ لك إذا ابتدئ المخاطب لا الملم إليه
مضمومة الألف والهاء، وكذا يقال هلمّ لك إذا ابتدئ بقول المخاطب لا أهلمّ معك بنفسه كأنك قلت لا ألمّ، والهاء المفتوحة ايه ولا ...
على المذهب الآخر فلم يخرج الجواب الحاء ولا لم يراع لفظ الخطاب، هذا الذي ذكرناه كلّه في الأمر من أسماء الأفعال التي بمعنى الخبر
هيهات وفي تائها الحركات الثلاث، وقد تبدل هاؤها الأولى همزة مع تثليث التاء أيضا، وقد يجوز في هذه اللغات الست وقد تسكن
التاء في الوصل إيهات جاز فيه مجرى الوقف، وقد يحذف التاء نحو هيها وأيها، وقد يلحق هذه الأربعة عشر كاف الخطاب نحو أيهاك
وقد تنوّن هي نحو أيها، وقد بقي أيهان بهمزة ونون مفتوحتين، وقال صاحب المغني بنون مكسورة، وقال بعض النحاة إن مفتوحة مفتوحة
التاء مفردة وأصلها هيهيه كزلزلة نحو قوقاة قلبت الياء الأخيرة ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها والتاء للتأنيث، فالوقف إذن عليها
بالهاء، وأما مكسورة التاء فجمع مفتوحها كمسلمات فالوقف عليها بالتاء، وكان القياس هيهيات كما يقول قوقيات في جمع قوقاة إلا
أنهم حذفوا الألف لكونها غير متمكّنة كما حذفوا ألف هذا و الذي في المثنى، والمضموم التاء يحتمل الإفراد والجمع فيجوز الوقف
عليها بالهاء والتاء، وهذا كلّه توهّم وتخمين، بل لا منع أن تقول إنها وإن كانت فيه التاء فهي مثل كوكب، ولا منع أيضا من كونها
في جميع الأحوال مفردة مع زيادة التاء فقط وأصلها هيهية، وتقول فتح التاء في الأكثر نظرا إلى أصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرها
للساكنين لأن أصل البناء السكون، وأما الضمّ فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد إذ معناه ما أبعده كما ذكرنا، فكأن الفتح
بناء على هذا الوجه الأخير فهي أصله هيهية في الأحوال أن لا يوقف عليه إلا بالهاء، وإنما يوقف عليه بالتاء في الأكثر تنبيها على أنها
التحقت بقسم الأفعال من حيث المعنى فكأن تاءها مثل تاء قامت، وهذا الوجه أولى من الوجه الأول أيضا، ومن جعل الألف والتاء زائدة
لأن باب قلقال أكثر من باب ببر وسلس، ومنها شتّان بمعنى افترق مع تعجّب أي ما أشدّ الافتراق فلذا يطلب فاعلين فصاعدا كافترق
نحو شتّان زيد وعمرو، وقد يزاد بعده ما نحو شتّان ما زيد وعمرو، وقد تقع غير الأكثر الأفصح شتّان ما بين زيد وعمرو، وقال
بمعنى السرّ وغيره: شتّان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والأغرّ ابن حاتم، وأنكره الأصمعي وقال الشعر لمولّد، وذلك
بناء على مذهبه وهو أن شتّان مثنّى شتّ وهو المتفرّق، وهو خبر لما بعده، وهو عنده شتّان أحدهما المفترق شتّان، وهي كسر النون، وأن
المرفوع بعده لا يكون إلا مثنى أو ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا، ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلا له، والعرب الفصيحة
على فتح النون، بطل مذهبه، وأيضا لو كان خبرا لجاز تأخّره عن المبتدأ إذ لا موجب لتقدّمه، ولم يسمع متأخّرا، وكان ينبغي أن لا يجوز
شتّان ما بينهما بناء على المذهب المشهور أيضا وهو أن شتّان بمعنى افترق، لأن لفظ ما ههنا لا يصلح أن يكون عبارة عن شيئين
والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما، إذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل وجود مثلا على معنى أن إحدى الخصلتين مختصّة بأحد
والأخرى بالآخر، كما تقول في الأعيان بيني وبينك نهران مع أن يكون أحد النهرين بجنب أحدهما والآخر بجنب الآخر، بل لا يقال
في الأعيان بينهما شيء أو شيئان إلا إذا كانا مشتركين في ذلك الشيء أو الشيئين أو الأشياء، نحو قولك بيننا قرابتان أي اشتركنا أو اشياء
فيهما، فلو فسّرنا قوله شتّان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما البخل والجود لكان كل واحد من
الخصلتين مشتركا فيهما وهو ضدّ المقصود، فنقول إنما جاز شتّان ما بينهما على أن شتّان بمعنى بعد لا بمعنى افترق، وفاعله
نصّا على ما كناية عن البون أو المسافة، أي بعد ما بينهما من المسافة أو البون، ويجوز أن يكون ما زائدة كما كان مزيدا في بين
وشتّان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتّان كما هو مذهب الأخفش في قوله تعالى يفصل بينكم، قال بينكم مسند إليه لكنه
لم يرتفع استنكارا لخروجه عن النصب لشتمل في أغلب استعماله، ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك، وقولهم في فوق الخمسة ودون
[illegible] شتّان على الفتح لأنه مصدر لا نظير له ورود دليل يكذب، ومنها سرعان ووشكان مثلثي الفاء بمعنى
سرع [illegible] أي ما أقرب وما أسرع، ومنها بطآن بضم الباء ومعناها أي بطؤ، ووجه فتح شتّان وما بعدها ما مرّ في فتح هيهات

وفعال [illegible] ومعنى الامر متعلق بمتعدد ومن الثلاثي بيان له وبناء مع جره اى بنى فعال كما قام [illegible] نطلق بمعنى [illegible] وكذا اجزيئة محذوف ومعنى الامر
متعلق بمقدر [illegible] كان المقدر اى [illegible] المصدر ومعرفة نعت وخبر بعد خبر او حال عن ضمير [illegible] عالى فعال معرفة حال بعد حال
او المعرفة [illegible] مصدرا [illegible] لكونه معرفة [illegible] خبر مبتدا محذوف وصفة عطف على مصدر ونحو فاسقة ومبتى
[illegible] ومتعلق [illegible] من حيث العدل [illegible] ان يكون ظرفا للنعت [illegible] الصورتين

وبابعد [illegible] فيها [illegible] عشر لغة [illegible] الهمزة مشددة الفا مثلثها بتنوين ودونه وفتح بكسر الهمزة
والفاء بالتنوين [illegible] منونة [illegible] وقد يتبع المنونة تقفوه [illegible] وتقفوه وقد ترتبع اوه كويل ومنها
آوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه بقلب الواو الفا واوه بكسر الواو والمشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو المشددة
وكسر الهاء بلا اشباع [illegible] بكسر الواو المشددة [illegible] الهاء واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء اوه
بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد تمد الهمزة في هذه فيقال آوه كما في آمين ولبست بفاعلة اذ لو كانت اياها لانقلبت
[illegible] قاوية من قويت [illegible] في اوة او تاه وفي اوه او تاه بزيادة الالف والهاء [illegible] فيكون الهاء ساكنة في الوقف
[illegible] في الوصل [illegible] تصغيرا ومحقير اسماء المبهمة بفتح الاول قال ابو علي وهذه اجود لانها اقل تصرفا
[illegible] يجوز ان يكون تصغيرا [illegible] تصغير [illegible] في حارث ومنها الظرف [illegible] وشبهها الجر ضمير مخاطب [illegible] وضمير غايب شاذا
قليلا نحو [illegible] شخصا [illegible] وقوله عليه الصلاة والسلام من استطاع منكم الباءة فعليه بالصوم فان له وجاء [illegible]
بمعنى خذ [illegible] الاصل [illegible] زيدا [illegible] وكذا اليك [illegible] برفع ما بعدها على [illegible] من الجملة الاسمية
والفعلية بعد ما على الظرف [illegible] وهي [illegible] والتاء ونحو مبنية على الفتح لانه الحركة التي استحقها في اصلها حين
كانت ظرفا [illegible] في الصاد الضائق اسماء [illegible] لا محل له [illegible] تاخر وامامك
اى تقدم [illegible] امامك ويجوز ان يقال ها بالتيان [illegible] لا ينصب مفعولا [illegible] فيكون التقدير
استقر [illegible] امامك وكذا مكانك اى الزم مكانك [illegible] كان الاصل عليك [illegible] على
والاصل [illegible] اليك وتنح عني [illegible] اى تاخر [illegible] فهو خبر شاذ مخالف
لقياس [illegible] لقياس الظروف [illegible] ان يكون او امر [illegible] وخالف القياس
من وجه [illegible] امر لكن الضمير المجرور [illegible] بمعنى المفعول [illegible] والقياس ان يكون المجرور [illegible] الاخفش
على عبد الله زيدا اى [illegible] على المجرور المظهر [illegible] ظرف المكان وحروف الجر قياسا
وغيره يقصره على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور [illegible] وشبهها بالجر نحو عليك نفسك [illegible]
الاصل [illegible] اسماء افعال [illegible] تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذي [illegible] اسماء [illegible]
كلكم بالرفع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس [illegible] المصدر [illegible] وصفة [illegible]
لمشابهته له عدلا ووزنا [illegible] مؤنثا [illegible] الاخرة [illegible]
على [illegible] لاول اسم فعل [illegible] سيبويه [illegible] الثلاثي [illegible]
انه فعل امر لا اسم فعل [illegible] من الفعل [illegible] صيغة [illegible]
[illegible] من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة [illegible] الافعال [illegible] فعل [illegible]
من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر في الافعال [illegible]
في الاصل [illegible] لو كان فعال فعلا لاتصل به الضمائر [illegible] الافعال امرا من الثلاثي [illegible] وتعاد
في ثم [illegible] لاحد ان يبتدع صيغة لم يقلها العرب [illegible] المبالغة [illegible] في [illegible]
وغير [illegible] وهذا القول [illegible] على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة [illegible] اكثرهم [illegible] نظر [illegible]
قوي [illegible] سيبويه [illegible] بالاطراد الكثرة [illegible] اكثر [illegible]
الاصوات [illegible] صوت [illegible] الضباع [illegible] والثاني [illegible]
عرعار قال المبرد [illegible] في الرباعي عدل اصلا وانما [illegible] حكاية صوت [illegible] عرعار حكاية اصوات الصبيان [illegible]
قال السيرافي الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت [illegible] الاول فيها الثاني مثل غاق غاق [illegible] الحكاية [illegible]
وعار عار وعند الاخفش [illegible] من الرباعي قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر [illegible] المبالغة
في الامر كفعال وفعول مبالغة فاعل وكذا قالوا في نحو [illegible] ان [illegible] وسرعان انها معدولة [illegible] التي كانت
في [illegible] العدل عنه قال عبد القاهر [illegible] الثلاثي [illegible] والثالث [illegible] مؤنث فقيل الحقوا
الفعل [illegible] ضمير المؤنث دليلا على التكرار [illegible] الالف في [illegible] دليلا على التكرار [illegible]
المراد بالتكرار المبالغة [illegible] مؤنث [illegible] جعلوا الالف التي هي دلالة تثنية الفاعل دليل
تانيث الفاعل [illegible] تانيث الفعل [illegible] مكرر ثلثا او اكثر [illegible] دليل تانيث فعال [illegible] من اسماء

ازرعير

اذ دعيت نزال ولج في الحرب هذا كلامه والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل
في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن ذلك النوع الذي ذلك الشيء منه اخذا من استقراء كلامهم عن نوع المعدول عنه فيلزم خروج الفعل
بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال على ما بينا قبل لا من الوجه الذي ادعى عدلها
وتانيث الفعل في دعيت نزال لا تدل على ان اصل نزال فعل امر مكسور بل هو لتاويل نزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما
يجيء في باب العلم وكذا لا يخرج فعال المصدر والصفة من معنى المبالغة فجاد ولكاع ابلغ من الجهد ولكعاء والثاني من اقسام فعال المصدر
وهو علم ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يات الا ان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وما ذلهم انه من اعلام المعاني كبرة وسبحان على
ما يجيء في باب العلم وربما استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص [illegible] مؤنثان اتفاقا اذ لا يطلقان
الا على المؤنث كما يجيء وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة في قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار لتعريف
قرينه وهي برة وهذا الدليل كالاول في القرابة اذ حمل كلمة على اخرى في التانيث او التعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومؤنثة اشيء
بديع بلى لو ثبت وصف نحو فجار بالمؤنث المعرف نحو فجار القبيحة مثلا جاز الاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف على
ان السيرافي جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صارتا
بالغلبة علمين كما يجيء في القسم الثالث ولو سلمنا فاين الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم في الظباء ان اوردت
الماء فلا عباب اي فلا عب وان لم ترد فلا اباب اي لا اب اي لا نزاع اليه وقول المتلمس جماد لها جماد ولا تقولي طوال الدهر ما ذكرت
حماد اي قولي لها جمودا ولا تقولي لها حمدا وشكرا وقول العرب لا مساس اي لا امس ظاهر في التنكير ومن كان مذهبه ان جميع
اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة واذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناق وحذام عند النحاة جعلها منصرفة
كصباح وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة الثالث الصفة المؤنثة ولم يجيء في صفة المذكر وجميعها يستعمل من دون
الموصوف وهي بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع اي يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اي يا فاسقة و
يا خبيثة ويا رطاب ويا دفار وكذا يا خضاف ويا حباق كلاهما بمعنى الضارطة ويا خواق من الخرق وهو الذرق ولا يجيء هذه اللازمة
للنداء علما للجنس لانه لا يكون بسبب الغلبة في موصوف بحيث يصير اسما له كالصعق ونحوه على ما يجيء في الاعلام واما غير اللازمة
للنداء وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كاسامة وهو الاكثر في ذلك نحو حلاق وجباذ للمنية كانت في الاصل
صفة عامة لكل ما تحلق وتجبذ اي تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا وكذا جناذ وبراح للشمس من الجند وهو الشيء و
البراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة وسباط للحمى لانبساطها في البدن من الشعر السبط ومثله كثير ككرار للخرزة التي
تؤخذ بها المراة زوجها سميت كرار لانها تكر الزوج اي ترده بزعمهم يقال يا كرار كريه ان ادبر وان اقبل فسريه وفشاش
جباد وصمام للداهية لانها تنفش اي تخرج ريح الكبر بحبد اي قيل سميت بها لانها لا تصم اي تشتد يقال فشاش فشيه من استه
الى فيه اي اخرجي ريح الكبر من استه وفيه ويقال حيدي حياد اي ارجعي يا راجعة ويقولون صمام اي اشتدي يا شديدة اي زيدي
في الشدة او ابقي على شدتك كالتاويلين في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوعهم يكرهون طلعته حلال دهاتة
اي يا هيئة المحاذة اي المانعة وفياح للغارة يقولون فيحي فياح اي اتسعي يا متسعة على تاويل حي صمام ونبق كوينة وقاع وهي علم كية
على ناعرتين وانتصابهما على المصدر من كويته اي كية وقعة اي لا ينة ونبق طمار للمكان المرتفع كانها طامرة اي واثبة ونبق للضبع وقثام
وجعار وفشاج من القثم وهو الجمع ومن الجعر ومن الفشج وهو تفريج ما بين الرجلين لهذه وامثالها اعلام الجنس بدليل وصفها بالمعرفة
نحو حناذ الطالعة ولو لم يكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها في نحو فشاش فشيه وحلاد حمد [illegible] حياد كما مر في باب
النداء والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما بقي على وصفيته نحو قطاط اي قاطعة كافية قال الطائي [illegible] حتى اذا ما اقلت [illegible]
كانت قطاط وسبتة سبتة بكوت لزام اي لازمة ولا بلل فلانا عندي بلال اي بالة لا يصيبه عندي ندى [illegible]
قال الجميل تعد وفي الصعيد بداد اي متبددة متفرقة فهو حال والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى
بها مذكرا اينا او اناقتي لقد كنت احسبكم اسود خفية فاذا لصاف تبيض فيه الحمرة [illegible] الراجع الى لصاف [illegible] بالموضع [illegible]
تبيض فيها ولصاف منزل من منازل بني تميم وخصاف فحل وفي المثل اجرى من خاصي خصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه
للفحلة فنعم ووضاه وكذا حضار كوكب وظفار مدينة وقيل نعم بنحو هذه المؤنثة رجل كما سمي بنحو سعاد وزينب وقطام وحذام
ورقاش وغلاب وسجاح للنسوة معينة وسكاب لفرس وكساب لكلبة وخطاف لكلبة [illegible] ومناع وملاع لهضبتين وبار [illegible] للارضين
وعرار لبقرة وظفار لمدينة وجميع الصفات وصفات مبنية اتفاقا وقد اختلف في علة بنائها قال المبرد فيها ثلاثة اسباب التانيث
والعدل والعلمية قال سيبويه وتمام الاسم بعض [illegible] فيستحق بالثالث زيادة السبب ليس بعد منع الصرف الا البناء [illegible] قوله

المفعول المطلق

والاصوات مبتدأ وكل لفظ خبرها وحكي به صوت جملة فعلية وقعت نعتا والضمير في به عائد الى اللفظ او صوت به للبهائم مثله عطف عليه والثاني كنخ مثله عطف عليه

نظرا الى ذلك لانه لم يقم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية جميع الاوصاف بل تمام طريقه بعضها كما مضى ولو ثبت التأنيث في الصفات لم يؤثر بلا علمية ولو سلمنا اجتماع الثلاثة فهو منقوض بريحان ونحو عمر اذا سمي به مؤنث فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التأنيث والعدل والعلمية وقيل بني لتضمنه تاء التأنيث وبعد تسليم تقدير تاء التأنيث في الصفات فهو منقوض بنحو هند ونار ودار مما لا يجيء وقال المص لمشابهته نزال وزنا فورد عليه نحو سحاب وكهام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل وان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الفجور وفاسقة لا تدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ان يكونا مترادفين بلفظين في معنى لا يكون احدهما اصلا للآخر وان ادعى العدل المقدر للاضطرار الى وجودهما مبنيين لذلك كما ذكرنا لمنع صرف نحو عمر فالظاهر من كلامه ان الدليل على كون نزال الذي هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل في الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف والاولى ان يجعل في قسم المصادر والصفات لمشابهتها الفعال الامرية وزنا والغرض بالف نحو نار في كلام ومضافة لانها لغير فيها واما الاعلام الجنسية كحمام وحلاق فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمي بها غير لفظها وجب اعرابها كما مر ابن شحم على ما يجيء في باب العلم فيعني الوصف بان في جميعها اذ هي اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية كحذام وقطام فبنو تميم جروا بها على القياس باعرابهم اياها غير منصرفة واما الاعراب فلغيرها عن معنى الوصف واما عدم انصرافها فلما فيها من العلمية والتأنيث وبناء اهل الحجاز لها المخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذي كان لها في حالة الوصف لكنهم لما رأوا انها لا تنفك من الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في بابه ولا تنصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجرا لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره او نقول اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء قال المص هي معربة عند بني تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك باجتماع العدل والوصف في نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية في نحو شاش وقباح ونحوها من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها مع ان في ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظرا كما مضى هذا مذهب الاكثر من بني تميم واما مذهب الاكثر منهم فقد تقدم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان آخره راء كوبار فانهم يبنونه وذلك لان تقدير بناء الاعراب البناء في جميع الشخصية مستقيم لكنه قد يترجح احد التقديرين لغرض وهو من تخصيص البناء بذي الراء لقصد الامالة اذ هي امر مستحسن في المحل للامالة هنا كثير اذ راءي حصل الا بتقدير علة البناء لا مراد الاعراب ومع الضم لم يكسر راؤه بل كسر لما فاذا كان كذا كان تقدير علة البناء لا مرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف ولا كان ايضا مستقيما او منع واما القليل من بني تميم فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون قياس البناء وقال المص في القسم الاخير اعني العلم الشخصي ان فيه عند اهل الحجاز علة لاتقتضي البناء تحصل بمشابهته لباب نزال من وجهين العدل والوزن فيحصل موجب البناء اذ لو اكتفي بالوزن لوجب بناء سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا فاطمة وحاذمة معدول عنهما قطام وحذام كما ليس لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند بعض بني تميم في نحو حضار العدل التقديري والوزن وفي نحو قطام التأنيث والعلمية لا غير مضطرين في منع الصرف الى العدل اذ الكفاية حاصلة بالتأنيث والعلمية قال وبعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي المضطر في تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضه وهو وزن هذا وقد مر الكلام على تقدير العدل قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق والثاني كنخ اعلم ان الالفاظ التي سماها النحاة اصواتا ثلاثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات كطق وشرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم في انشاء الكلام اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا تتميز عن كلام الصامت من جنس الانس الا في النادر كما في البلغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين اعني الحكاية والمحكي فهذا الحق الحكاية اي كونها كالمحكي سوى نقصان الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم كاف وتف فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف ويتبرم به ويتأفف على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف وكذا اه للمتوجع والنجب بعنه وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا كاح لذي السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لا يحتاجون اليها استعملوها استعمال كلامهم وحركوها وجعلوها لغات مختلفة كما مر في لغات اف وآه وثالثها اصوات تصوت بها للبهائم عند طلب شيء منها اما المجيء كالفاظ الدعاء نحو جوت وقوس ونحوها واما الذهاب كهلا وهج وهجا ونحوها واما امر آخر كسا للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب الحيوانات العجم حتى تكون اسماء او امرا ونواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا يكون في الجبلة العدم فهمها الكلام كما قال تعم كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد

بعض الحيوانات الشيء من هذه الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء واما بصوت
معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتاديبه واما بايناسه واطعامه
فكان الحيوان يتخيل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى
ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمتثل
عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا
مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشتبه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج
سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرناه من الترتيب
تبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب غير ذلك هذا وانا لا ارى منعا من ان تكون حين تركيب هذه الاصوات
المقارنة في الاصل للضرب او البر لما استغنى بها الطالب عنهما اسماء الافعال كما ذهب اليه بعضهم فيكون اوامر ونواهي لان الله تعالى
جعل الحيوانات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا باس ان يخاطب بكلم بما يفهم كالعقلاء ثم نقول انما سميت الانواع
الثلاثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة كحكاية اصوات الحيوانات والجمادات او
اصوات مقطعة معتمد بها على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالفاظ الطبيعة وكما يصوت به للحيوانات وهذه الاقسام الثلاثة ليست
في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الاقسام الثلاثة بعد هذا الاصل لاجل
احتياجهم الى استعمالها في اثناء كلامهم كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها باشرف الكلمات اي بالاسماء ليكون ادل على دخولها في
نظام اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوها التنوين الذي هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاق واف والالف
واللام في بعضها وذلك اذا قصد لفظ الصوت لا معناه نحو قوله باسم الماء وقوله كما رعت بالجوت ثم وكقولك امر ثم باضرب اسم
بهذا اللفظ وجعلوا ايضا بعضها بمعنى المصادر نحو اف لك اي كراهة لك ونصبوا بعضها نصب المصادر نحو واها لك اي طيبا فهذه
الاصوات من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات
فالتنوين فيما دخله تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قال بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير بشيء اذ لا
معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان يقول في نحو صه وايه مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال ان نحو صه كان صوتا في الاصل
وتستريح الآن من التكلف الذي تكلفناه فيها لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما بني اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها ليست في الاصل
كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان يعرب
اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كما في واها لك واذا قصدت الفاظها لا معانيها في الاصل اصوات ساذجة
غير مستحقة للتركيب الذي هو مقتضى الاعراب او لكون وضع بعضها وضع الحروف اعني على حرفين كما قيل واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب
قال جهم بن العباس ترد بجهل وعاج وانما من العاج والجهل حن جنونها وقال تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وقال
كما رعت بالجوت الظماء الصواديا فحكاه مع الالف واللام وتقول زجرته بهيد وبهيد وهذا كما تقول في الحروف ان لوا وان ليتا
عناء وفي الاسم المبني ولا يجد الله القتا بن ولا يجد بابن على ما يجيء في الاعلام والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والجهل والجحا
وباسم الشيب لتبعيد الاسم عن شبه الحرف لكونها علامة الاسم الذي اصله الاعراب وهذا كما يحكى عن بعض البغداديين كل
من الاين وكل الاين معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في ثريدة كان ودكها عيون
الضياون فقال اشد الحل معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الان والذي والخمسة عشر واما اذا ادخلت التنوين
في هذه الاسماء اذا قصدت بها الفاظها كقوله بجهل وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن وان ادخلتها من غير
هذا القصد كما في غاق وصه فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر وهذا هو الكلام عليها اجمالا
وفي التفصيل نقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان او الحيوانات او الجمادات قب وهو حكاية صوت الضاحك
وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها
طيخ ماء بهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة ساكنة ومنها مفتوحة صوت الظبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف
وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها
للبهائم هلا لزجر الخيل اي توسعي وقد تزجر بها الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد سمي البغل عدسا لقوله عدس ما لعباد عليك
امارة [illegible] الا ان الوقف على السين يقوى كون [illegible] وهيد وهاد لزجر الابل بكسر الهاء وفتحها وكذلك الدال بالتنوين
وبغيره [illegible] بفتح الدال بمعناه وقد اعربها الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت له الافاق طائعة فما يقال له

فالمركبات مبتداء وكل اسم خبرها من كلمتين متعلق بعقد اي مركب من كلمتين وليس من اولى كان ع بينهما اي بين الكلمتين حرف نسبة اسم الحد لنفسه الكلمتين

هيد وهاد اي لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه ويقال ايضا فانا لوالله هيد مالك اي لم يسألوه عن حالك وسع وجه لزجرها وقد يقال الحج ايضا بجمه وجوب مثلث الباء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا وكذا جاي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وجاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصران فيتوازيان ببنية الفعل منهما جاجيت وعاعيت جا بدل الالف ياء واصلهما جاجى وعاعى كما يقول الا لعن اكثر من قوله لا لا وجى وجوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وجب سكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا مكسورة الهاء منونا وغير منون وهك تسكين لصغار الابل اذا نفرت ودوه بكسر الطاء وقد يسكن دعا للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة عند حسوك لتبرك البعير كذا ميم بكسرها وبجوزنه الحائز الكسر والتكون وبق لزجر الغنم امر مكسورة الهمزة ساكنة التبر وكذا هس وقس بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم وتوا ايضا في تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد تكسر مع منونة وكذا هجا وفع وقاع لزجر الغنم بس وبس دعاء لها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة وبخ بكسر الباء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتيس عند السفاد وجه وعه وعيز بكسر العين والراء وروى فتح العين زجر للضان وشاو وشوا للحمار الورد وعوه دعاء للجحش وهي دعاء للفرس وج صياح بالدجاج وقوس زجر للكلب بسكون السين وقس دعاء له ووه بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها ساكنة زجر وط بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها في البناء في قولهم لاده فلاده اي ان لا يكن ضرب الان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال في نفس المتكلم وي للتندم او التعجب وقد ذكرناه في باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وي ولن اللام كان حرف جر وكان الاصل ويلك اي عجبا لك ثم كثر استعماله حتى ركب معروضا لام الفعل حتى قالوا ويلا وويل ومذهب غيره ان ويل وويس وويح وويب كلمات براسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها وقولهم ويله يروى بكسر اللام وضمها فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل ام مبتداء محذوف الخبر اي هلاك حاصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال في التعجب قاتله الله فان الشيء اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا من عين الكمال كما قال رحمه الله في عينه ثيبته بالعين ونذ الغر من نيابها بالقوادح وقولهم قاتله الله من شاعر بحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار وي لام كلمة واحدة مفيدة لمعنى عجبا واما ان تواصل وي كلام تعجبا لها اي لم ولدت فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذف الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله وي لام فحذفت الهمزة مع ضمها واما ويكان نحو ويكان الله فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب ركبت مع كان مثقلة كما في الابتداء ومخففة كما في قوله ويكان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر فيه نحو قوله تع ويكان الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ويكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكان من يكن له نشب قال الفراء وي كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله قيل الفوارس ويك عنتر اقدم اي ويلك وعجبا منك وضم اليها ان ومعنى ويكانه لا يفلح الكافرون الم تر انه كان المخاطب كان يدعي انهم يفلحون فقال له عجبا منك فسألم يتعجب منه فقال لانه لا يفلح الكافرون فحذف من حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الم تر بان اعرابية سالت زوجها ابن ابيك فقال ويك انه وراء البيت اي الم تر انه وراء البيت ثم صار ومعنى ويكان الم تر لم يغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد ذكرناهما في اسماء الافعال ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه ويوجعه كالجمرة والحرة ومنه بخ وهي كلمة تقال عند الاعجاب والرضى بالشيء وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فان وصلته خففته ونونته مكسور الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر في نجعتها روافد اكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم واذا بني باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ ومنه اخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله وصار الغاشيات اخا ويروى كخا كالمصدر رفاعه وهو مصدر بمعنى المفعول اي كروها ومنها مض بكسر الميم والضاد المشهور ونظرت في ضادها الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين اي للتصويت بانفراج احديهما عن الاخرى عنه رد المحتاج وليس الرد بمثابة الياس بالكلية بل فيه اطماع اما من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لمطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه كلمة سبقت كلمة وهي مض وسمي بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبني بناء سائر الحكايات على الاصوات قوله المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلق الحد لعموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشيء ولم يكن قوله اسم ايضا محتاج اليه كما مر في سائر الحدود المتقدمة لا في قسم الاسماء ولعله ذكره ليبين الوحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين هذا مع ان الوحدة ايضا لم يكن محتاجا اليها لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل من تاليفهما لانهم

الهيد والهاد لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه

فقالوا

الحنين اذا اتكلم العرب ...

وصل

وانما قال من كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف قوله ليس بينهما
نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة
قبل العلمية وليسا بمبنيين بعد التسمية بهما وكلامه في المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر علم بنائهما بالتركيب اما الجملة فلا
توصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام ثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما سيذكر
المصنف في باب الكنايات انها مبنية لان الاصل لم يكن مركبا قبل العلمية واما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يجيء فلا يطلق عليها انها معربة في
الظاهر او مبنية لاشتغال حروفها الاخير بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض
الحد ولان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره ولا يدخل في
هذا الحد الا ما تركب لاجل العلمية نحو معدي كرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما مركب للعلمية او كان مركبا
قبلها والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب للبناء او لا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء
الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة اضافة صدر
المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاز في معدي كرب كما يجيء فيحكى المضاف اليه المصروف والمنع
وتركه كما يجيء ولا يستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا اقوى
قياسا على ما قيل وان لم يسمع في نحو سيبويه اضافة واما الجزء الاول فواجب البناء وان لم يتضمن الثاني لكونه محتاجا الى الثاني
فيشابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه وهذا النوع
تسعة اقسام لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاءويه او حرف نحو منويه واما فعل خال من الضمير والاول
اسم نحو انا ضرب او فعل نحو قم ضرب او حرف نحو من ضرب واما من حرف والاول اسم نحو اين من او فعل نحو ضرب من او حرف نحو عن
من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعدي كرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثاني و
جعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احديهما عقيب الاخرى
وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل اما المعتل
كمعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا والعجز حاله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان
كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الحقيقي كما اعتد به في اسكان ياء معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني على
الاضافة واما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقية بل شبه بالمضاف و
المضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احديهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب الياء نحو معدي كرب في النصب والثاني
اي الذي كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا
او لا فان كان وجب بقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في
الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا ومن الاعراب لعامل ان كان كذلك قبل العلمية كما تقرر في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله
وفي الاسم العامل عمل الفعل نحو ضارب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احترازا من الخصوص لاعرابها وعمومها وان لزم
منه دخول الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على بنائه ان كان في الاصل مبنيا كما في
الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب ونحو يضرب وان يضرب ولم يضرب وكذا في نحو ان زيد وهل زيد ولزيد اذا سمي بها وتعد
هذه الحروف مبتدأ في الظاهر قال سيبويه ان سميتها بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع وجب الحكاية لان العاطف كالعامل
ولذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون
احاديا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي وقال الزجاج
يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما في الاخر وتعربه اعراب المضاف كما تزيدهما
عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا لان الحرفين انما زيادتهما عليه في حال الافراد
لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى الاسم على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر
مذهب سيبويه انه يجعل اعرابه اعراب المضاف فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد
فيّ زيد مشددة الياء كما تزيد في ذو مفردا على ما يجيء في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك امن من بقاء المعرب على حرف بسبب
الاضافة واجاز الزجاج الحكاية في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف
جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير نحو لزيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف

الا ان يكون مركبا قبل العلمية ح

ثاني حرف شرط وتضمن نقل الشرط والثاني فاعله ومع ثانيه مفعول به وبعدها ما عمل بحرف والفعل [illegible] معطوف على اسم تعلم عائدا الى الجزء الاول الثاني والجملة جزاء الشرط
ويكون عشر جزء هما [illegible] من قوله بينا او من قوله [illegible] ما قال المصنف في شرح الكافية
من باب خمسة عشر لا اعراب [illegible] يكون ثاني عشر مبنيا [illegible] وان لا يتضمن الثاني حرفا [illegible] الشرط وما سبق
[illegible] الثاني [illegible] محذوف [illegible] على الاصح متعلق به او خبر مبتدأ محذوف

اليه والمضاف الصحيح لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه بهذا او قد جاء وصف الجملة التي بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن الصدر ضميرا تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الصدر الى العجز وجرهما معا لو ثبت اضافة الفعل او الحرف بعد التركيب كما مر كذا ابقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل التركيب مستحقا لاعراب معين لكنه كان مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة الاعراب كما في يا زيد ولا رجل فيحكى الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية لان الحركة البنائية مجردة شابهت من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو من ان يكون له قبل العلمية مطلق اعراب مع التركيب اولا فان كان وهو في التوابع الخمس مع متبوعاتها لا غير بقي التابع مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف الاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل في الصرف وتركه ايضا فيصرف عاقلة في نحو سواء سمي به رجل او امرأة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ومجوز صرفها على الحكاية [illegible] الصفة والموصوف فكانك سميت بامرأة عاقلة كما يقول الحسن والحسين والحارث باللام اعتبارا لاصل الصفة واذا سميت بطلحة وزيد لم يصرف الاول اذ [illegible] قبل التسمية بهذا المركب فان اردت بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان [illegible] قبل التسمية وكان القياس ان يحكي المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما [illegible] المتبوع لان العاطف كالعامل [illegible] المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضي لاعراب [illegible] بوجوه الاعراب [illegible] المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير [illegible] تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معدي كرب واعراب الثاني اعراب المنصرف مع التركيب يجوز ايضا كما في [illegible] اضافة الاول الى الثاني [illegible] التركيب [illegible] الاضافة لا عطف النسق فان حرف العطف مانع منه فان كان حرف العطف قبل العلمية [illegible] بعدها القيام موجب في كليهما اما في الاول فلاحتياج الى الثاني [illegible] فيتضمن الحرف ويجوز كما في نحو معدي كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما يتضمن الثاني فيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك [illegible] العلمية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية [illegible] اعراب جنسه فالحكاية لا غير نحو اسميته بما قام وقد قام وكلما واذ ما وانما كان وبل ونحوها وهذا هو تمام الكلام فيما سمي به من المركب قوله

فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتهما الا اثني عشر فانه يعرب الثاني كبعلبك وبني الاول على الفتح على الافصح اعلم ان اصل خمسة عشر وخمسة عشر حذف الواو وقصد المزج الاسمين تركيبهما وانما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك [illegible] لان الاسمين معا ههنا [illegible] واحد كعشرة وعشرين بخلاف [illegible] وانما امتزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين [illegible] والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد اذ الفاظها مفردة وبني الاول لكونه [illegible] الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على ان [illegible] البناء وان لهما عراقة في الاعراب اصلا وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل الحاصل من التركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما [illegible] العلم المركب انشد كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته ويبنى حادي عشر الى تاسع عشر [illegible] عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس العشرين والرابع والخمسون [illegible] عادتهم بابقاء الجزء الثاني مما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا في المفرد من المتعدد كما كان في العدد فتقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلاثة وعشرين رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلاثة عشر رجلا اي ثلاثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلاثة وعشرة ولا معنى الثالث والعشرين الواحد من الثلاثة والعشرين بل المعنى الواحد من الثلاثة والعشرة والواحد من الثلاثة والعشرين فما معنى هذا العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئي المركب نحو ثلاثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلاثة وثلاثين اذ لو بني من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا اسمي فاعل يدلان على مفردين وهو ضد المقصود فتبين ان عشرين في قولك ثالث وعشرين ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلاثة وعشرين ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلاثة عشر ثالث عاشر لان المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد فيهما في صورة واحدة فتقول [illegible] اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلاثة وعشرين او ثلاثة عشر كما يبني من الفاظ الاحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر نحو ثالشر من ثلاثة عشر او ثالثر كان يلتبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها [illegible] من مجموعهما احدهما لفظا ويكون المراد من جهة المعنى

كونه من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على كل الاسمين دون الثاني ليؤذن من اول الامر ان المراد
من المفرد المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه
فهو عام معطوف على خاص لا متعدد على متعدد ولا واحد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف
عليه ظاهرا او مستتر فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرين او بحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل قولك جاء
ثالث عشر جائي واحد من ثلاثة عشر فعشر معطوف على ثلاثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلاثة معطوفا
عشر على ظاهر هذا القايم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى ثالث عشر لم يجز ان يضاف الى ثلاثة عشر فيقال ثالث
عشر ثلاثة عشر اذ يكون المعنى واحد من ثلاثة عشر قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلاثة الى ثلاثة فيضاف ثالث
ثلاثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او فوقها
لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول الحسين ع ثالث اثني عشر كما
يجيء في باب العدد فاذا عرف نحو ثالث عشر وثلاثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا
واما اذا اضيف كثلاثة عشرك مثلا ففي اعرابه خلاف كما يجيء في باب العدد فان قلت فلم لم يجز الاعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسمية
كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الابن قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب اي صدره متعين اعرابه للزوم دوران الاعراب في وسط
الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف نحو كل الابن فان اللام باشر فيما كان مبنيا وبخلاف الاضافة فانها تباشر الثاني
نحو ثلاثة عشر زيد فلهذا اجوز الاخفش اعرابه كما يجيء في باب العدد قوله الا اثني عشر جمهور النحاة على ان اثني عشر معرب الصدر لظهور الاعراب
فيه كما في الزيدان ومحله الاعراب كما يجيء وقال ابن درستويه هو مبني كسائر اخواته من الصدر ولكون حاجة الى الجزء الثاني مثلها وقال كل
واحد من لفظي اثنا عشر واثني عشر صيغة مستانفة كما في هذان وهذين واللذان واللذين وانما العرب عند الجمهور الصدر ومنه لا تعرض
بعد العدول علة البناء فيه اي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونهما كالمعدوم وذلك انهم لما
ارادوا مزج الاسمين حذفوا الواو المؤذنة بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانه يؤذن بتمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب واما حذفوا
النون لاجل البناء نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسد مسدها
والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا يجعلهما كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام
فلذا يختلف الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثني عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه
لا يضاف اثني عشر كما يضاف اخوانه تقول ثلاثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك ويجوز ان يقال صار اثنان
بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها في موضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب ايضا
لا يوجب البناء وليس قول من قال انه اعرب انه لم يجز ان يحذف لاجل التركيب علامة التثنية اي الالف لتخرج لنا اعرابا فلم يسقط
الاعراب لكون علامة المثنى بعينها بل قيل بنا يا زيدان ويا زيدون مع ان هذه العلة قائمة لانه امتنع حذف علامة التثنية اي
الالف لاجل التركيب تلك العلة انه اعرب فلم يسقط الاعراب بشيء لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة
بل الاقتضاء بناء المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع قوله والاعراب الثاني كبعلبك ويبنى الاول على الاصح
تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادي بدي و
احد بها هانه وهي سكون يائي الاول والثاني قولهم اعطه بادي بدي والاصل بادي بديء فالاول فاعل من بدا الشيء اي فعله ابتداء
والثاني فعيل بمعنى مفعول وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء ما يجب ان يفعل ابتداء و
المراد بالبدي مصدر الفعل المتقدم وهو الاعطاء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون كل
منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادي بدي مبتدئا وذلك كما في
قولهم فاها لفيك وبعته يدا بيد في باب الحال فشبه المضاف والمضاف اليه لامحاء معناهما الاصلي وافادتهما معنى المفرد بنحو خمسة عشر بالمركب
عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذا افادته معناه اي العدد المعين كافادة عشرين اياها فبني الاول لكونه جزء الثاني واحتياجه اليه
وبني الثاني وان لم يتضمن الحرف تشبيها بما تضمنه نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا في معدي كرب ولم يبن الجزان ولا احدهما في
نحو يدا بيد ونحو شاه ودرهما وان افادا فائدة المفرد ولذلك اعربا ولهما اعراب المفرد الذي يسد ان معناه كما تبين في باب الحال
لظهور انفكاك الجزئين احدهما من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء ثاني جزئي بادي بدي تشبيها بخمسة عشر اكثر من بناء ثاني
معدي كرب لقصدهم التخفيف ههنا اكثر لانه الى تخفيف ثقل بادي بدي على غير القياس كما يجي فكثر بناؤه ايضا على غير
القياس لان الكلمة تخف بالبناء لتجرده عن التنوين والاعراب ولما لم يبن الجزان ولا احدهما في الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف

اليه وان انمحى عن الجزئين ايضا معناهما الافراديان كما انمحى في بادي بدي لان العلم ينقل بالكلية عن معنى الى معنى آخر من غير لمح للاصل الا
لمحا خفيا في بعض المواضع كما في نحو الحسن العباس فلما غير المضاف من حيث المعنى تغييرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على
الاصل المنقول منه من احد الطرفين اي المعنى اي اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادي بدي فان معناه الاصلي مقصود فيما نقل اليه الا ان
المنقول منه اضافي والمنقول اليه افرادي وجعل جار الله بادي بدي وبادي بدا وايادي سبا من باب معدي كرب وجعلها سيبويه
باب خمسة عشر وهو الاولى ولذا كان على جهة التشبيه ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب حال التنوين في بدي وبدا لان فيهما تركيبا
بلا علمية ولم يسمعا منونين وكذا ايدي سبا فانه لا ينون سبا لانه اسم رجل لان معنى ايدي سبا اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة
كما اول في قوله تعالى لقد كان لسبا وجئتك من سبا ولهذا قال بعدها سيبويه من اخوات ايدي سبا وجار الله من اخوات معدي كرب
ولا دليل فيها على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزة بادي
بدي فنقول انه سكن الهمزة من بادي وقلبت ياء وحذفت الهمزة من بدي وكلا التخفيفين خلاف القياس وثانيتها بادي بدا اولى
كلمتي هذه كاولى اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بدأ كبنات لان بدا على وزن طلب يات من هذا التركيب بحذف
الهمزة تخفيفا وبدا مصدر بمعنى المفعول فهو كبك من حيث المعنى والثالثة والرابعة والخامسة بادي بدء او بدئ او بداء الكلمة الاولى
من هذه اللغات كاولى المذكورتين ساكنة الياء والثانية اما على وزن سمح او كريم او جبان والبدا مصدر او فعل بمعنى المفعول وليس
الجزءان في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم ياء بادي السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها كلها غير
مخففة وقد تقول بادئة ذي بدء وبادئة ذي بداء على وزن فعلة ذي فعل وفعال والمضاف اليه في الثلث بمعنى المفعول لانه
يقال للمضروب ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادي بدي
او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اي وقت ابتدائك بما يبتدأ به فهو مصدر مضاف الى المفعول ومنها ايدي
سبا في قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا اي مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء
والاسرة لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف وهو مثل و
يجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدي سبا وامره في بناء الاول والثاني كامره في بادي بدي فلذا الزم ياء ايدي السكون
وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا وقد يستعمل ايدي سبا بالتنوين فيكون ايدي وايادي مضافين الى سبا لكن يلزم سكون يائهما وقلب همزة
سبا وقد استعمل جواز الخمسة عشر في بنية الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة وهو جاري بيت
بيت واخبرته او لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة الصدر من هذه الظروف والاحوال الى العجز وانما لم يتعين بناء الجزئين فيهما كما تعين
في نحو خمسة عشر لظهور تضمن الحرف وتعينه في نحو خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير الحرف وان لا يكون
فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اي كل يوم وكل صباح وكل
مساء وكل حين والفاء تؤدي معنى هذا العموم كما في قولك انتظر به ساعة فساعة اي كل ساعة اذ فائدة التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما
عقيبه بلا فصل الى ما لا نهاية فلا تنصرع الى اول المكرر اي التثنية كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين ولبيك ونحوه وكذا صباح مساء
وحين حين قلنا ان اصل لقيته كفة كفة ومعناه متواجهين ذوي كفة مني وكفة منه كان كل منهما كان يكف صاحبه عن التولي و
الاعراض واصل جاري بيت بيت والمعنى الملاصقة وبينه اي مجتمعان ملتصقان كما تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا في باب
الحال في قولهم بعت الشاء شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعناه ظاهرين ذوي صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير
مضيق واخبرته صحرة بحرة ومعناه كاشفا الخبر اخذا صحرة ويجوز ان يكون مصدرا لا حالا اي لقاء واخبارا ذا صحرة وان لم نقدر حرف
العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين كقوله ولا بليت بنا انهم وان هم صلوا بالحرب حينا بعد حين
ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة كما يروى عن رويبة عن كفة اي بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت بيت اي ذا
بيت وعند بيت واخبرته صحرة مع بحرة واذا ضموا بحرة اليها اعربوا الثلث نحو صحرة بحرة بحرة على الاتباع كما في خبيث نبيث اذ يبعد
تركيب ثلث كلمات الخ ايضا بمعنى الاظهار لان نحر الابل يتضمنه ومنه قولك ثلاثة خبرا وقولهم للعالم نحرير لان القتل والنحر يتضمنان
اظهار ما في داخل الحيوان فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم
تقدير الحرف واما ان يكون تشبيها لهذه المركبات بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معدي كرب وكذا في نحو خمسة عشر اذا جعل
علما جاز لانه تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قال
فلولا يوم يوم ما اردنا جزاءك والقروض لها جزاء وتقول ائتيني في كل يوم يوم اتيك في صباح ومساء وذلك لان علة بناء الاسمين
لم يكن فيهما ظاهرة كما مر لكنه حسن تقدير ذلك في توسطها موقع ما يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال التشبيه به فاذا لم يقع موقعهما

من الكنايات مبتدأ وكم خبرها وكذا عطف عليه واللعدد خبر مبتدأ محذوف وقصد به ودهما للعدد وكيت وذيت عطفان عليه ايضا والحديث مثل قوله للعدد

في الوجه

لم يقدر فيها واستعمل كخمسة عشر وهو بالحوال لا ننه الحالية نحو تفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح اوائل الكلمات وكسرها وجاء مدع بكسر الفائين واخول اخول كلها بمعنى منتشرين وتركتهم حيث بيث اى تفرقين ضايعين ويسقط بين بين اى بين الحي وبين الميت ولين الثانية زائدة لان بين يقتضي شيئين كما في قولهم المال بيني وبينك ثم لم يسمع في هذه الكلمات الاضافة كما سمعت في المذكورة فلا مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاول فقعد من اشغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم تنضبط وبعر من بعر النجم اي هيج الطير ونثره وشذر من التشذر اي التفرق ومذر من المذر وهو الاسراف والميم بدل من الباء وقد يشدد بذر بالباء على الاصل او من مذرت البيضة اذا فسدت وجدع من الجدع وهو القطع ومدع من قولهم فلان مداع اي كذاب يفشي الاخبار ويخبرها وحيث بيث قد ينونان وقد يقع حيث بيث بكسر الفائين واصله حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وصل نحو حوثا بوثا من الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى نحو استخرجت الشيء اذا ضاع في التراب فطلبته وقد جاء حاث بات بفتح الثانين وحاث بات بكسرها ايضا تشبيها بالاصوات نحو خاز باز وخاق باق وجاز قلب الواو ياء او الفا للاستثقال الحاصل بالتركيب من نونهما فلكون الثاني اتباعا كما ذكر حيث بيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة كجدع ومدع وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب نحو مثل هذا المركب في غير الاول من الاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله غير متحتم والثاني منها الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا في حيص بيص اي في فتنة عظيمة بفتح الفائين وكسرهما مع الصاد من مشوحتان والحيص الهرج والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واوا وقد ينون الجزءان مع كسر الفائين وفتحهما فيكونان معربين والثاني اتباع كما ذكرنا وقد يقع حيص بيص بكسرالاول بن ذلك مفتوحان او مكسوران تشبيها بالاصوات وخاز باز وخاق باق كحاث بات بفتحهما اما الخازباز فانه مركب من اسم ذي حرف ... خاز باز قبل هو الجاري لباري فركا رجلا اسما واحدا وتصرف فيه على سبعة اوجه خاز باز بالبناء وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بخمسة عشر فكان اصله الخازي والبازي على عطف احد الشيئين على الاخر وخاز باز على ان يكون كبعلبك ويكون الاول مبنيا على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول فيهما بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل الزاء وانما منع الصرف في هذين الوجهين العلمية والتركيب وانما هو علم الجنس كاسامة وان دخله اللام انكسر الثاني ... كما في ... غير المنصرف وخاز باز باعرابهما على اضافة الاول الى الثاني كما قلنا في بعلبك فيجوز صرف الثاني وترك صرفه وخاز باء كقاصعاء وخزباز كقرطاس وخازباء وليس الاخيران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسي في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم يتغير ما كان مبنيا عن بنائه كما في الخمسة عشر قالوا وجاء الخاز باز بالبناء والخاز باز معان ضرب من العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور واما خاق باق للنكاح وقاش ماش القماش وكل واحد منهما مبني بجزئيه مبقيا على بنائهما وانما لم يغير تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه تشبيها بخمسة عشر كما في ... ايدي سبا وبادي بدا وان اخرجوها ايضا معناها الاصلي كما اخرج ذلك عن جزئي ايدي سبا لان الاعلام المنقولة بل عن اصلها في كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى اخر من غير لمح للاصل الا لمحا خفيا وذلك انما هو في بعض المواضع كما فعل بنحو الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف هذه التراكيب فان معناها الاصلي المنقول منه مقصود من ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى ايدي سبا مثلهم في التفرق فالاصل موذن بالتفرق البليغ الكامل الذي هو المعنى المنقول اليه فاما لم يكن في المعنى تغير كثير جوز تغير اللفظ عما كان لان المعنى يكفي في الايذان بالاصل المنقول منه قوله الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث الكناية في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا وقد فلان كيت وكيت ابهاما على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن للفرج او الفعل القبيح وكو طئت وفعلت ايضا معنى كالغايط للحدث او للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكريم المضياف او لغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كان فعلانا ثمانيا مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم يطن اي خولة وكقولك مررت برجل افعل اي احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كالالغاز والمعميات نحو كفف في ... وكذا الاوزان المعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صفة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجيء في باب الاعلام فيكون على هذا اكثر الاسماء المبهمة كنايات لانها السؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن شخص العلم الذي غير مصرح باسمه ولم يعرف قلت انريد ام عمر وافلان الفاضل ام فلان الجاهل واين كذا سؤال عن مكان معين

بالتنوين خاز باز تشبيها

المركب ... بالمركب ...

عرف ... للعني ... البليغ ... الاعلام ...

غير مصرح باسمه وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمقتضى الوضع للعين شرطا كان او استفهاما
ما يكنى بهذه الاسماء اشتراطا واستفهاما عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذ كان تطول عليك لو قلت مكان من زيد قائم ام فلان ام في السوق ام في
التسوق ام في الخان الى غير ذلك من المعينات فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدران قبل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعينات
المتناهية كما ترى وقول المصنف ليس نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وضمير انا
وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية لانه يعود على المعنى بواسطة ما يعود اليه غير صريح بظاهره فيه ويكنى بكنية عن كنا بلدنا
وكنوت قال وانى لاكنو عن قذور بغيرها واعرب احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات
مبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبني منها كم وكذا وكأين وكيت وذيت اما اسماء الاستفهام والشرط فلم تعد فيها
لان بناءها لاجل تضمنها الحرف فالكنايات كالظروف في كون كل واحد منها قسمين معربا ومبنيا قال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عن
ما وقع في كلام متكلم مفسرا لابهامها على المخاطب ونسيانا فكم لا يكون من هذا القبيل على ما اقربه استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ
كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت بل مثل قول
فلان كذا وقال كيت وكيت يدخل في حده فقط وكأين خارج عنه نحو قولك كأين رجلا عندك واما بناء كم الخبرية فلكونها موضوعة وضع
الحروف على ما قيل او لشبهها باختها الاستفهامية قال المص والاولى ان يقال لتضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحرف فيما كهمزة الاستفهام
وحرف التحضيض وغير ذلك فاشبهت لتضمن معنى الحرف فان قيل كلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا
لما تكلم به فان طابقه سمي كلامه صدقا والا فكذبا والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام كالكلام
المصدر ربكم وبعت وانت حر فالخبر لا بد فيه ان يقصد المتكلم مطابقته لخارج نحو رب رجل لقيته ورب من انضجت غيظا صدره فيصح ان يقال فيه صادق
وان يقصد صدره لم يحصل وجواز التصديق والتكذيب دليل على كونهما خبرين فالجواب ان معنى الانشاء في كم في الاستكثار وفي رب في الاستقلال
ولا يقصد المتكلم ان المعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه ولا يقصد ان في الخارج كثرة او قلة لا استكثارا ولا استقلالا فلا يصح
ان يقال له كذبت فانك ما استكثرت للقاء او ما استقللت لاتضاح كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ما كثيرين ولا يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم و
لذلك نحو قام زيد فانه لا يفيد انك تمدحه فيما مضى بهذا الكلام كما اذا كرر رجل لقيته انك تعد لقاءه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفاء
في الخارج ويأتي تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله واما بناء كذا فلانه في الاصل ذا المقصود بها الاشارة دخل عليه كاف التشبيه كما
ذا مثل زيد على معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاعل
ولذا يسبق الى الفهم انحصار الكلمتان ككلمة واحدة ولذا تقول ان كذا مالك برفع مالك على انه خبر ان ولا تقول ان اسم ان الكاف الاسمية لانها
عند سيبويه لا تكون اسمية الا للضرورة كما يجيء في حروف الجر فبقي على اصل بنائه قوله كذا للعدد قد يكون لغير العدد نحو قال فلان كذا
واما كأين فهو كاف التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكأين مثل كذا في كونه مجردين مبهما عند
السامع الا ان في ذا اشارة في الاصل الى ما هو في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكأين في الاصل عن الكاف
لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكأين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم
حتى يكون التمييز من ذا واي فاي في الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم
الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها
خطا ولاجل التركيب تصرف فيه فقيل كائن بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل
من كان وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء ايضا
عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل الياء الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها
موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت
الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على
الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين ثم حذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت
العين اي الياء الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها كما في طائي ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماما للتغيير وحذف للتنوين
بدليل ان من لغاته كئ نحو كيع وقد يقال كاء بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وقد تقلب كاي نحو كي بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء كاء نحو كع اما على حذف العين واللام معا ونقل

كسرة

فكم مبتداء وللاستفهامية صدر الكلام لانها تدل على نوع من الكلام والخبرية لانها تدل على الكثرة واسم الاستفهام والخبرية بمعنى ومنصوب خبر مبتداء ثان ومفرد خبر بعد خبر والجملة
خبر المبتداء الاول والخبرية مبتداء ... جملة ومفرد مجموعة جملة ومفرد خبر اخر له ومجموع عطف عليه ... ان يكون تقديره وكم الخبرية مميزها مجرور
وام اختصر بدلالة ماسبق فيكون مثل قوله حكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد والوجه تدخل مضارع معرفة من فاعله وبهما اى مميز كم الاستفهامية
وكم الخبرية وبهما صدر الكلام خبر ومبتداء مذكور

كسرة اللام لاجل الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وشج واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد
منهما كناية واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي هي لا يستحق اعرابا ولا بناء كما مر في المركبات فان قيل فكان يجب ان لا يكون مبنيتين
كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب
له في الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو ايضا عنهما بقى على الاصل الذى ينبغى ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو
الخالى عن التركيب يكفيه عرية عن سبب الاعراب سببا للبناء كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انهما وضعتا لتكونا كنايتين عن
جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اى زيد قائم مثلا وهى فى محل النصب قلت ان الاعراب المحلى فى الجملة عارض فلم
لم يعتد به وبناؤهما على الفتح اكثر لثقل الياء كما فى اين وكيف ولكونهما فى الاغلب كنايتين عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على
الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت
وهما مخففتان من كية وذية بحذف لام الكلمة وابدال التاء منها كما فى بنت والوقف عليهما كما على بنت ومن العرب من يستعملهما على
الاصل فلا يكونان الا مفتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولامهما ياء لا واو اذ ليس فى الكلام مثل حيوت وواو حيوا
بدل من الياء الا عند المازنى وعنده واو حيوان اصل فيجوز ان يكون لام كيت وذيت واوا ولم يقل ان اصلهما كوية وذوية
لان الثلاثى اولى بالحذف من الرباعى فلو كان العين واوا لقيل كوت وذوت حالتا تنيهما لكونهما عبارتين عن القصتين وحكى ابو
عبيدة كيه بالهاء مكان التاء كيت مفتوحة ومكسورة قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد ومميز الخبرية مجرور مفرد ومجموع
ويدخل من فيهما ولهما صدر الكلام كم الاستفهامية والخبرية تدلان على معدود مبهم عدد فالاستفهامية لعدد مبهم عند
المتكلم معلوم فى ظنه عند المخاطب بما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فى الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى المميز
المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدنانير اى كم دينارا وكم عندى اى كم دينار قالوا
وجعل مميز الاستفهامية اكثر الا تر فى صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا لها على المرتبة الوسطى من العدد وتيجئ
العلة فى باب العدد والحمل على وسط المراتب لان السائل لا يعرف فى الاغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين
القلة والكثرة اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جائز فى الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز ذلك فى العدد
الا اضطرارا كما قال انه بعد ما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرون
مع مميزه بمنزلة رجل ورجلان ولو وجد فى لفظ الاعلى المعدود مع العدد كما فى المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل
مقدار مع مميزه لا يفصل بينهما نحو رطل زيتا لانه هو بدليل اطلاق احدهما على الاخر بخلاف كم الاستفهامية مع مميزها ولا يجوز
جر مميز الاستفهامية الا ان الخبرية يجر فى الجر نحو على كم جذع بيتك وبكم رجل مررت فيجئ فى مثله مع النصب الجر والجر
فقصد تطابق كم ومميزها والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما فى الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز
اظهارها قصدا للتطابق ولا يجوز ان يكون الجر وتبدلا من كم لان ما ابدل من متضمن الاستفهام يجب مقارنته لهمزة الاستفهام
كما مر فى باب البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز الشرائى فى العدد
اشرون غلمانا لك اذا اردت طوائف من الغلمان ينبغى جواز كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو كم غلمانا
لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اى كم نفسا لك حال كونهم غلمانا والعامل فى الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهما
كم غلمانا لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم فى الحال والجر فى مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه عنده بمن مقدرة و
هو كما قال الخليل فى لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفراء عمل الجار المقدرة هنا وان كان فى غير هذا الموضع
نادرا لكثرة دخوله من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشئ اذا عرف فى موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل
بين الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لانه يجره بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن
الاضافة مع الفصل الا على ما حكيت عن يونس فانه يجيز الفصل بها فى السعة بالظرف وشبهه فيجره فى الاختيار نحو قوله كم بجود
مقرف قال العلى وكريم بخله قد وضعه وقال الاندلسى انه يجوز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم
ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم فى باب لا التبرية نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر
ايضا قوله كم فى بنى سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة
نحو قوله كم فى بنى سعد بن بكر البيت اما الفصل بالجملة فلا يجيز الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله كم
نالنى منهم فضلا على عدم الا اكاد من الاقتار احتمل اذ كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن
لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرورة

وقد يلي ... كما ... ان لا يجوز الفصل ... الثانى ... بينه ... الاصل ... بالجملة ... فى الاستفهام ... تمييزه ... الاستفهامية ... الاخبار ... والجمع ...

وكلاهما مبتدأ ومضافا الى ضمير يرجع الى كم الاستفهامية وكم الخبرية فيقع مضاف ومعرف والمستتر فيه عائد يرجع الى ما هو ...
او ظرف اي في محل الرفع او النصب او الجر والجملة خبره وكل مبتدأ ومضاف ما موصولة او موصوفة وبعده ظرف وفعل فاعله ...
عائد الى ما وهو عبارة عن كم وغير ... فعل مضاف ومشتغل مضاف اليه وعنه اي عن كم متعلق به والجملة صلة او صفة والموصول والموصوف ...
محل الجر بالاضافة وكان ناقصة والمستتر فيها اسمه عائد الى كم ومنصوبا خبره ومعمولا خبر بعد خبر وعلى حسب اي سبب الفعل متعلق به وكان ...

ميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا
في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يقال ... الا ان عند النصب خبرية وانما يجوز مميز الخبرية المفرد وهو
اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في
لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغني بذلك عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير ليس بصريح فيه فجوز جمع مميزه
تصريحا بالكثرة قوله وتدخل من فيهما اي في مميزهما اما الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات وكم من قرية وذلك لموافقة جر
للمميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو
واذا انجر المميز بمن فلا بد من تقدير كم منونة قوله ولهما صدر الكلام اما الاستفهامية فظاهر واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الانشائي
في التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام ولما تضمنها معنى الانشاء اعني رب وكم نظر
يجيء في باب التعجب انما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام
والعرض والتمني والتنبيه ونحو ذلك فحقه ان يتصدر تلك الجملة لئلا يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير
في اخرها تشوش خاطره لانه يجوز اذن رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها او يجوز بقاء الجملة على حالها فيترقب جملة اخرى
يؤثر ذلك المؤثر فيها قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا على
حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام و
الشرط قوله كلاهما اي الاستفهامية وكم الخبرية وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من
اعراب فهما قابلان لعوامل النصب والرفع والجر فيرتفعان وينتصبان وينجران قوله فكل ما بعده فعل اخذ في تفصيل مواقعهما في الاعراب
يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير
كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به
نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت والاولى ان يقول معمولا على حسب حسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب
على الظرف مع اقتضاء الفعل به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل
وحسب المميز فقولك يوما تعين الظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب بكونه
مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدأ والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل اي
فعل او شبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس يعرف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر
كان نحو كم كان مالك ومفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقوله كم مالك
فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا في المنصوب على شريطة
التفسير قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور وانما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر
الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعلا معا سواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة
للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا احذف الف ما الاستفهامية المجرورة كما مر في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام
كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه
ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ
او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك
او كم رجل جاءك او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او بمتعلقه انه منصوب لناصب
والتقدير كم رجلا ضربت ضربته جاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير على ما تبين فيما اضمر عامله على شريطة التفسير
والاولى ان يقدر الناصب بعد كم ومميزه محافظة للتصدر على كم ولا منع من تقديره قبله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر
اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن كم ظرفا او كونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل في قوله
ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ
ومثال كونه مبتدأ كم رجلا جاءك واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبرا لا مبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدأ
قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا انه ما كان ظرفا من هذه الاسماء
كمتى واين واذا ان لم ينجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف
ويرتفع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان واما اسماء الشرط الظرفية

نحو كم رجلا ضربت ومثل مجرور بها مضافا وكم استفهاما مبتدأ خبره مرفوع على الابتداء وعمدة بالنصب تمييز كم الاستفهامية مجرور والجر تمييز كم الخبرية وذلك تمييزها او تمييز الستة صفة لعشر

وبالرفع مبتدأ وذلك صفتها ونحاتة خبرها وتمييزها محذوف ناى كم مرة بالنصب على حال منكون كم في محل النصب لانه مفعول الواقع بعدها التسلط عليها الظرف او

تسلط المصدر بتركون الفعل وقع الا بعد ذلك من جهة به الى تنزيل المبتدا وكذا كل المصدر الا مجرور بالحرف نحو بكم رجل مررت ومنادى مضاف الى معرفة مضاف الى ظرف ونحو كم عمر

مضاف البه ... ظرف او مبتدا ان تقدم خبره وهو قولهم مثل كم ومن بعض النسخ ومن مثل تمييزكم وتقدير وكره ويحذف مضاف يجوز والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله

فلا يكون الا منصوبة على الظرفية اذ ليس بظرف نحو من وما يقع مواقع كم فوجها ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدا نحو

من ضرب ومن قام ومن فلت وخبر اما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه

وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استغراء والمجرور نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امر

والمنظر في كلمات الشرط نحو من وما واى الى الشرط لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه ومتعديا كان او لازما

فهي مبتدا نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا بناء بالضمير ها المتعلق نحو من ضربته ضربك

او من ضربت غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدأ ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا بغير مشتغل عنها بضميرها

ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من تضرب اضرب ويجوز كونها مبتدأ على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو

مذهب بعضهم في متى وحيثما حتى على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان يكون في نحو من جاءك فاكرمه ومن ضرب زيد

فاضربه منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان يكون في نحو من اباك ضاربه منصوبة المحل بفعل مضمر يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء

لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير والشرط يجوز عمل الشرط

في اداته دون الجزاء لان الاداة من حيث طلبها للصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظا اصلا لكن كان في اللفظ ايضا متأخرا لا يعمل فيها الا

معنى الابتداء لان رتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيه فهما رتبتا التأخر من حيث المعمولية مع تقدمهما لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل

فيهما لا يجوز تقدمه عليها لفظا بوجه الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم اما باقيا على الجزائية كما هو مذهب الكوفيين او ساقطا

عنها لا على الجزاء كمذهب البصريين على ما يجيء في قسم الافعال فلم يجز عمله فيها ما حضر ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فلفرط تأخره

عنها لم يجز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى وابن او غيره كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستغراء نحو

ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم واذا قلنا ان حرف الشرط مقدر قبل كلمات الشرط كما هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط اذن معمولة لفعل مقدر

يفسره ما بعده ابتداء سواء كانت مرفوعة او منصوبة لان حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند

البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله وفي مثل تمييز كم عشرون اياك بالجر

لها ثلاثة اوجه وقد يحذف في نحو كم ما ... وكم ضربت البيت للفرزدق وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة

الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم الى انسيها يعني انها لكثرة الحلب صارت كذا وهذا خلقها انسها الى شؤم

الخلقة في ما عدا حلبت بمعنى النقب ... عشار جمع عشرا ... لها اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها لخسة قدرها ... عاكم

وجه النصب في عمتي كون كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب تمييزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام بل على

التهكم كانه يقول نفس الطلب ثابت لا لانه ذهب عنه عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف المميز اما مصدر اي كم حلبة

كم مرة نصبا رجي فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار والظرف بتقدير كم مرة نصبا على التهكم ووجه ...

ويرتفع عمتي بالابتداء وذلك صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدأ او ظرف ... كما

تقول اخويك زيد ضرب واخويك زيد ضرب واعلم ان مميز كم لا يكون الا نكرة استفهامية كانت او لا لان الغرض من بيان مميز

في الحالتين اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم ومعدود كذلك والغرض من اتيان

المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضائعا وكم في حالتيها مفرد اللفظ لكن

قال الاندلسي يجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسؤول عنه شيء مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاؤك وجاؤوك

وكذا في الخبرية وكم عند بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى ككل فينبغي على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لا انه لو جاز ان يستفهم بكم عن

عدد بعينه الذي جاء المخاطب مفصلين رجلين رجلين لو جب ان تقول كم رجلين جاء الثلاثة اذا تفصل ... تفصيلا ... عنه

على عدد ... المجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل رجال واي رجال على ما مر في باب الاضافة

والاسم كم رجلين لا استفهاما ولا خبرا ويجوز كم مرة جاء ... رجلين وجاءك رجال على المعنى اللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير

عائدا الى المميز لبقاء المبتدأ بلا خبر من الخبر هو جملة ولا تقول كم رجلا ونساء جاؤك بعطف المجموع على مميز الاستفهامية

عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلة لها في بالنه وعبدا لها فلكون المعطوف نكرة ايضا على ما تبين في باب المعارف وقد

جوز بعض النحاة كم رجلا ونساء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قولنا او اهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا

ضعف ذلك في باب العطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول كم ليلة امرأة وكم رجالا وهي ما انت عليه

كم ولا يجوز كم رجالا وامرأة على العطف على التمييز لان المرأة المفردة ذات واحدة تقال لا يدخل فيها التقليل ولا التكثير ... وفي ...

السيرافي عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم فان لا تستقيم كم لك ولا تستقيم كان لك ولا يستقيم كما لا يستقيم رب لك

او ظرف خبر مبتدا محذوف وتقديره هذا باب الظروف او مبتدا وخبره محذوف وتقديره والظروف المبنية على اقسام مذكورة وهو قوله منها ما قطع عن الاضافة ومن جارة تبعيضية وها مجرور بها عائد الى الظروف وما موصولة او موصوفة وقطع ماض مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى ما وعن الاضافة متعلق به والجملة صلة او صفة لها والموصول او الموصوف مع صلته او صفته مبتدا وتقديره كما ذكره وكقبل خبر مبتدا محذوف وبعد عطف عليه واجرى ماض مجهول عطف على قطع له ولا غير مفعول ما لم يسم فاعله لاجرى وليس عطف عليه وحسب كذلك

وليس بلازم بل واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف مميزها واما ان نحو [illegible] فمجرور ولم اعثر على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب مميزها الجنس بعد المنون فكان مميزها كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لزر بن حبيش كاين تعد سورة الاحزاب اي كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهو قليل ويلزم بالنصب دون كذا لما قلنا في كم الخبرية وكذا امكن [illegible] وكذا الاثنين من افراده ومن تكرره بلا واو ويكنى بعض العلماء نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا وكذا ولا دلالة فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلاثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه قال ابو حنيفة رحمه الله فطابقوا بها العدد حتى اجازوا كذا درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يوجد مميز كذا في كلامهم مجرورا والشافعي لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لانه لا يدل على كمية العدد نصا واذا لا يدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهم واحد وهو الحق واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا تقول ان الكاف فيها وحدها في محل الاعراب لان الجزئين صارا بالتركيب ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكاف باعتبار الاصل قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال واخر وغيرها وينبغي ان يعلم انه يحذف المضاف فيبقى المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله يا تيم تيم عدي وقوله الا علالة او بداهة سابح وان لم يورد فلا يحذف الا ما هو دال على امر نسبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتهما المذكورة وكل وبعض واذ ومع وهذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف وفيما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختار البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او غادرة على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء لان معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز ان يتم في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال وقلنا الا زاد دخوله فما شربوا بعدا على لذة خمرا وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد ويبقى ابدا تماما ولعل هذا لا فرق في المعنيين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وابدا بعدا اي متقدما ومعنى من قبل ومن بعد اي متقدما ومتاخرا من الزيادة قيل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وقبلا كما قيل في المنادى المضموم يا مطر ويا مطرا ويجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا يكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه وتقول جئته من عل مرة وايضا كم ومن عال كقاض ومن معال كمرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح الفاء مثلث اللام فاذا بنيت على الضم وجب حذف اللام اي الياء نسيا منسيا اذ لو قلت علي لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت من عل لم تتبين كونها مبنية على الضم كاخواته واما نحو يا قاض فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه واذا قصدت بناء علو ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمها وكسرها تقول علو الدار كما تقول سفلها واما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فنحو من عال لتقدير المضاف اليه كما في قوله [illegible] من سلمى خياشيم وفاء وقولهم ابدا بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله او مع الا الى [illegible] واما البناء على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات [illegible] باهله الى [illegible] لك الا [illegible] من علو ولا يجيء منها ولا [illegible] وكسرها وفتحها بناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا لتوهم الحركات المحتملة من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير متصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية [illegible] حركة بنائها حركة اعرابها قوله ولا غير مجراه لا غير وليس غير

وحسب

منها حيث جزء مبتداء عطف على ... [illegible] ... الى الجملة متعلق بالابتداء والاستثنا
فرع وتقديره ولا يضاف حيث الى شئ الا الى الجملة وفى الاكثر متعلق به

وحسب شبه غير بالظروف الغايات لشدة الابهام الذى فيها كما فى الغايات لكونها جهات غير محصورة ولشدة الابهام غير لا يتعرف بالاضافة
وفى اشد ابهاما من مثل فهذه لم يبين مثل على الضم ولم يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو [illegible] لا غير وجاءنى زيد ليس
ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس غير التى بعد ليس يعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التى بعد ليس [illegible] اليه
المحذوف فى ليس غير هو المستثنى المحذوف فى نحو قولك جاءنى زيد ليس الا انما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم لمشابهتها
الغايات بالابهام والحذف [illegible] ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال بنى على الضم تشبيها بغير اذ لا يتعرف بالاضافة [illegible]
باب الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة فى الاكثر اعلم ان الذى يضاف الى الجملة [illegible] الاضافة اليها
بالوضع وهى ثلثة فقط حيث فى المكان [illegible] الزمان على خلاف فى [illegible] مضافة الى الجملة التى تليها [illegible]
يضافان الى الفعلية والاسمية ولما اذ فيجوز اضافته الى الاسمية [illegible] المنصوب [illegible]
الى الجملة ولا يكون الا [illegible] مضافا الى جملة [illegible] ويشترط ذلك لتناسب [illegible]
مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين [illegible] التناسب الاضافة الى الجملة [illegible] المضاف [illegible]
وهو المصدر الذى تضمنه [illegible] الجملة [illegible]
كما يستفاد منها احد الازمنة [illegible] قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لكنه [illegible]
كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون [illegible]
كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون او يكون مضمونها مشهورا لوقوع فى احد الازمنة الثلثة وان كان جزءاها اسمين اما فى [illegible]
نحو اتيتك حين الحجاج امير [illegible] المستقبل نحو لا اخذ منك حين لا شئ لك قال الله تعالى يوم هم بارزون قال المبرد فى الكامل لا يجوز ان
الزمان الجائز الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذ [illegible] الاضافة الى الجمل قوله تعالى يوم هم على النار يفتنون
وقوله يوم هم بارزون ونحو ذلك يكذب هذا الذى ذكرناه كلما اضيف الزمان الى الجملة فهو فى المعنى ظرف مصدرها [illegible]
فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان لما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدره فلا يستعمل
الا مع حرف مصدرى كان وان وما قبل الجملة قال الله تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كان يزيغ قلوب فريق ومن بعد
ان يلقوه ونحو ذلك [illegible] اضافة [illegible] الى الجملة الفعلية نحو [illegible] فلكونه مصدرا [illegible] مقامه [illegible]
المضاف والاصل زمان [illegible] الوجود والمعنى الى ان اخرج [illegible]
فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية [illegible] الى الفعلية ولمشابهتها الوقت [illegible]
علامات توقت بها الحوادث [illegible] الافعال لكن لما كان [illegible] الزمان اضيفا الى الفعلية [illegible]
مصدره بحرف مصدرى قال الشاعر [illegible] الخيل شعثا كان على سنابكها [illegible]
العلما ان يقولوا [illegible] ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدرى [illegible] الكوفيون [illegible]
[illegible] بالواو والالف والياء الى الفعلية نحو قولهم اذهب بذى تسلم [illegible]
[illegible] اذهب مع الامر ذى السلامة [illegible]
[illegible] الموصوف [illegible] الوقت ذى السلامة اى وقت [illegible]
[illegible] لانه كان زمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم [illegible] الطائية [illegible] الموصولات
[illegible] على الاشهر [illegible] الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم [illegible]
[illegible] فعلت [illegible] على ما حكى ابن الدهان [illegible] الموصولات
وان يكون [illegible] اضيف الى الفعل شاذا وقال سيبويه [illegible] الجملة التى [illegible]
[illegible] من معنى الشرط [illegible] الفعل [illegible] حيث زيد يجلس [illegible]
[illegible] قوله نعم اذ [illegible] وانفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام فى بناء [illegible]
غير مثل [illegible] المضافة الى [illegible] حيث واذ واذا [illegible] مثل ولانه لا حصر فيها كما انها غير محصورة
[illegible] الى الجملة [illegible] مثل [illegible]
الى الجملة اضافتها اليه [illegible] وقوله [illegible] منها غير ان
[illegible] ذات افنان [illegible] اضيفا اليه بحرف
مصدرى [illegible] الزمان الجائز [illegible] الى الجملة [illegible] الاضافة [illegible]

عن خلاف [illegible] مضافة الى الجملة التى [illegible] اولا [illegible]

[illegible] ان [illegible] مع حرف مصدرى [illegible]

والجملة المضاف

اليها الزمان في تأويل المصدر ايضا لان التناسب بين الزمان المضاف اليها في دلالتها على الزمان وكون الزمان ظرفا للمصدر
الجملة المضاف اليها منعا من الحرف الفاصل بين المتضايفين اي الحرف المصدري في الزمان ولهذا يجوزون في مثل وغيره فالصحيح
معها الى الحرف المصدري مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضاف الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبني
يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز فان صح التصريح جاز في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في مثل ما انكم
غير ان تنطق على ما يأتي واختلف في كون الظرف مضافا الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي تضمنته الجملة في الحقيقة
منهم من قال الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدوم زيد ولو كان
مضافا في الحقيقة الى الجملة وهي خبر لكان المعنى هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في الاضافة
المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص ولا يتعلق دخولها على الجملة قال صاحب المغني تعرف الظرف المضاف الى
الجملة فيتعين ان تقول جئتك يوم قدم زيد الحار او البارد على ان يكون صفة ليوم اقول ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه
ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية والمبتدأ في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كريم قادم اذ المعنى يوم قدوم
امير ثم اعلم انه يضاف الى الزمان او حيث لفظا وان لم يكن ظرفا اي منصوبا بتقدير في قال تعالى هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين
بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالته وهو مفعول به لاعلم مقدرا وقال الشاعر يأنك حيث يكون من يتذلل وقال ابو علي في كتاب
الشعر ما بعد حيث في الموضع صفة له لا مضاف اليه لان حيث يضاف ظرفا لا اسما فالمعنى حيث يجعل وحيث يكون اي يجعل
فيه ويكون فيه والاولى ان تقول انه مضاف لا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو يومئذ
وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضافة في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين وفي ذلك تعسف من
حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا او يوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تعالى
بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى
قوله تعالى ميقات ربه ميعاد ربه فهو بمعنى قوله تعالى اليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما قطعة
من الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذي يلوح لي ان هذه الظروف التي كانت في الظاهر مضافة
الى اذ ليست مضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجملة لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين
لاحقه بهذه الظروف كما ابدل في كل وبعض واي لان كلا واخواته لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه
ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيحمل المراد كقوله تعالى وكلا اتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله نهيتك
عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح لان اذ لازم للاضافة ولا وجه لتنوينها الا ان يكون عوضا لبعد معنى التنكير والتمكن منه
واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاءني زيد وكنت حينا كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال
تنوين حينا منه اي حين خلك لم يكن ظاهرا ان ذلك المعنى بل الظاهر ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في
يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى اذ لانه على الجمل المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا
من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لانه للاضافة الى الجمل خفيفا في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم
والليلة وغير ذلك فتعود الحذف الجمل المضاف اليها هو اذ مع ابدال التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحيح فبقي بعد هذه الظروف
بلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في
المعنى مطلق على ما الطوعية فكانه هو والزم اذ الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا يتنكر
حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان يعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة او بداهة سابح نهد
الجزارة ولما توصل باذ الى الغرض المذكور وقد تكون مستقبلة وماضية جرد اذ عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرفية فيجوز
استعماله في المستقبل ايضا كقوله تعالى فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق ان اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين
في غير نحو يومئذ جاز فتحه ايضا كقوله فعلتها اذا وانا من الضالين اذ فعلتها اذن ليس اذن الجزاء ههنا كما قيل في اذا انها
للجواب والجزاء وكسرة الذال في نحو لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناؤه اذ يمنع جره وايضا
نحن نعلم انه في قوله وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله في ... لكنهم انما الزموها الكسر ليكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول حتى
في غيره الفتح ايضا كقوله تعالى وانا اذا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذي تضمنه الجملة
على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة ضمير اليه فلا تقول يوم قدم زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا
الذي حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كأنك قلت يوم قدوم زيد [illegible] يوم وذلك غير [illegible]

[illegible]

ومنه قوله تعالى

ومنها أنّ الجمهور مبتدأ وعليه ما سبق وهو للمستقبل مبتدأ وهو حرف عطف عليه ومنها إذا وفيها ضرب ومعنى الشرط فاعله او مبتدأ وتقدم خبره فلذلك جاز وجه مجرد إذا شاء إذا
معنى شرط مقدم على عامله والخبر ماض مجهول وبعدها مفعول به والضمير فيها وبعدها ما بدل في تأويل الكلمة او اللفظ والفعل مفعول ما لم يسم وقد تتصل
ويكون مضارع معروف والمستقر فيه اسمه عائد الى ان الفاعل ولزم تقييده وبعدها فعل وفاعل مفعول به عطف على قوله ... يكون ... الجزم يعلمـ
وكان يجعل لغالب في الاستعمال بمنزلة اللازم او لعليل العدم ومنها او خبر مبتدأ الماضي خبر مبتدأ محذوف وتقدم ... ومنها ان

مثل ومنها اذ في قوله ومنها ان عطف على ان الكلام جزء مبتدأ

وإنما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا بما كان منونا نحو يومئذ فيه بدل قال الله تعالى يوم تسود وجوه وقد يقول العوام يوم تسود
فيه الوجوه ونحوه وهو شاذ فلنذكر شرح قوله في اخر الباب والظرف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذا مثل وغير
مع ما وان وأن اعلم انه يحتاج اليه لبيان بنائه حيث فنقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجملة انما يبنى منه المفرد والجمع اذا بني ولا يبنى
المثنى لما ذكرنا في نحو هذان واللذان والظرف المضاف الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ
واما اذا ففيها خلاف على ما يجيء هل هي مضافة الى شرطها او لا واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة واجبة البناء
لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فكما
شابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين
لانها اما ان يضاف الى الجملة الماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت الما تصح والشيب وازع فيجوز
بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها الاضافة الى الجملة علة البناء فيها اذن عارضة واما البناء فلتقوي العلة
العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسب منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير
وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى
هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير فلا بد له من الاعراب
محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين
يجوز بناؤه اعتدادا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله تعالى يوم ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور
في يوم ينفع الاثم | في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان وان
مثل المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابها وبناؤها قال تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق
او خبرا بعد خبر لان ويجوز الا ان يكون منصوبا بالكون مصدرا بمعنى انه لحق حقا مثل حقية نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها غير ان
نطقت حمامة في غصون ذات اوقال ففتح غير مع كونه فاعلا ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما مر في باب الاستثناء وعلة
بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدرها وليهما اولا لان فيهما الابهام مثلها لفقد الحصر كما مر في
المبني وهو ما وان وان وقع موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة او المخففة
لجاز اعرابها وبناؤها نحو مثل وغير وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المضافة الى اذ في يومئذ واعرابها نحو قوله تعالى من خزي يومئذ
بفتح يوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البناء فلوقوع اذ المبني موقع مضاف اليه لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت
مع ما وان اي | للشيب فثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجمل يجوز بناؤها ليس ينبغي ان يكون على اطلاقه وقوله ومثل مع ما وان
غير مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال المصنف حيث لانه موضوع لمكان مصدر
كائن في الجمل فشابه الموصولات في احتياجها الى الجمل وكذا فاخواته اذ واذا ويجوز ان يقال في انه بني لان وضعه وضع الحروف
كما يقول بعضهم وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وقد يفتح الثاء او تكسر
وقد يخلف ياؤها واوا ومثلثة الثاء ايضا واعرابها لغة فقعسية وندرت اضافتها الى مفرد قال ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم
ببيض المواضي حيث لي العمائم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا بعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل
موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة
والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وقد تضاف حيث لا الى جملة ولا الى مفرد انه روطن فيهما غالبا
لانه قال لدى حيث الفت رحلها ام قشعم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا هو مفعول ترى وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث
يجعل رسالاته وقوله هو احسن الناس حيث نظر ناظر اي وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش
به حيث تهدى ساقه قدمه ولا يمنع هنا حمله على المكان قوله ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها
الفعل وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها واذ لما مضى ويقع بعدها الجملتان قد تقدم ههنا علة بنائها وقد ذكرنا
في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجملة بعدها فنقول قد يكون اذا للماضي كما اذ كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله نارا كما ان اذ يكون للمستقبل كاذا كما في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان اذ
بالتعليلية وكما في قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد يكون
اذا مع جملتها للاستمرار الزمان نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله
تعالى واذا لقوا الذين امنوا واذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد والاصل في استعمال اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص

من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى
اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكلام العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين
يلزم من وجود مضمون اولاهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازم فهذا المفروض
وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدمه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه
فيه استعمل فيه ان لا على انها موضوعة له كما يجيء فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني كما يجيء في حروف الشرط لان
مضمون جوابها المعدوم لازم لمضمون شرطها وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون في المستقبل وقد وضع له ان ولا
يكون معنى الشرط في اسم الا بتضمن معناها فلو موضوعة لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه لعدم جزائه وان
موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدمه وكذا لعدم القطع في الجزاء
لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كما في حقنا او لم يشك كان الواقع في كلامه تعالى وقد يستعمل ان الشرطية في الماضي
على احد ثلاثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء او لا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوقوعه
نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل وانت وان اعطيت جاها لئيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه الا
الا شرطها كان لما يأتي في الجوازم وقد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في قوله عليه الصلوة
والسلام لو ان لابن ادم واديين من ذهب لابتغى لهما ثالثا فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاده
المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي الفرض والقطع في الغالب فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض
وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا
معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا جئتني فانت مكرم شاكا في مجيء المخاطب غير عالم بوجوده على معنى
معنى متى جئتني سواء لكن اضمارها قبل متى وسائر الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار بهذا الفرض عريقا
ثابتا اذ لم يوضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له فجاز ان يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث
الواقع فيهما واما اذا فلما كان الحدث الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف
الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقد
وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب ومن جهة رسوخ معنى الشرط فيهما لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية
بعدهما كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان
لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك بمجيء جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء
وان لم يكونا شرطا وجزاء كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط جاز
دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله وما افاء الله على رسوله الى قوله فما اوجفتم لان الفتن والافاء متحققا الوجود في الماضي فلا
يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه ايضا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة
وامارة لاداة الشرط وانما زيدت المذكورة والجملتان بعدها ترتيب كما في اداة الشرط وجملتي الشرط والجزاء ان لم يكن فيهما معنى الشرط
ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا
جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء نحو قوله تعالى ءاذا
ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلهما في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم واما زيدا فاني ضارب
للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال
الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظرف من الاسماء الا ترى انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب
بنصب ايهم على انه مفعول اضرب في الكلام ولو جاز ان يعمل الجزاء في اداة الشرط لكان الشرط اولى لانهما فعلان توجها الى معمول واحد والاقرب
اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لشغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل
المصرين كما في ضربني وضربت زيد فكان الاولى اذن ان تقول متى تقم فيه او متى جئتنيه وما الاستدلال على كون الشرط
في مثله هو العامل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد ان واللام والفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم ولانت مكرم فما الايتم
لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر ويجوز مثل هذا الترتيب كما مر انفا واما العامل في اذا فالاكثر
على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان تفصل وتقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى

ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء
استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول اذ الاول مخصص للظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه
ولا ثالث استقراء لا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في
كلام تضمينه له اذن لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المخصصة بمضمون الجمل التي بعدها الا على سبيل التوسعة كقوله
تعالى يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف
وذلك لان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحيث يقعان معا جزء كلام يجوز ان تعمل اولاهما في الثانية كالمضاف
في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه اخر فكذا ذلك ما هو بمنزلتها في المعنى فمن ثم
لم يعمل الصلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة
اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدأ ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب و ايا
ما تدعوا فله الاسماء الحسنى على ان لم يعمل الشرط في كلمة نحو من قام فتحتاج ايقاعهما موقع المبتدأ على ما هو مذهب بعضهم فاذا
تقرر هذا قلنا ان الفاء في نحو قوله تعالى فسبح زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما
حكمنا بزيادتها لان فائدتها التعقيب كما ذكرنا ان السببية لا تخلو من معنى التعقيب واذا ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجيء جاء
وقال الاندلسي في شرح المفصل ان تعين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا
زمانا طلعت فيه الشمس فيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعده كافيا
يكفي لتخصيصها التخصيص في نحو قام زيد وهو غير مخصص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تعالى
ائذا ما مت لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى اخرج حيا وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت
في وقت فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الاية لقيام القرينة والمعنى ائذا ما مت وصرت رميما ابعث
اي مع اجتماع الامرين كما قال تعالى ائذا متنا وكنا عظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد وكثير في القران مثله واستدل ايضا بنحو
قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او تقول المعنى اذا جئتني كان سببا لاكرامي اياك
غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني اليوم يكن جزاء لمجيئي اليك امس ولعدم
عراقة اذا في الشرطية ورسوخها فيها جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون
وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع من ان يكون هم في الايتين تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم
ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا المجيء بالاسمية الخالية عن الفعل بعدها في قولنا اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب قيل
ليس في اذا في نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح الجزاء
لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هاهنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان
التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت
التكلم بهذا الكلام ولو كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فاي شيء ناصبه قلت قال المصنف
ناصبه معنى المعنى اي والليل حاصلا وقت غشيانه وفيه نظر اذ لا شيء هنا تقدر عاملا في حاصلا الا فعل القسم فيكون
مفعول القسم [illegible] الاقسام في حال حصول الليل كما ان المراد في قولك [illegible] حال [illegible] دخول الليل
[illegible] لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك [illegible] وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام في
حالة [illegible] الليل وهو كما ترى وايضا في قوله تعالى والقمر اذا [illegible] يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا
عنه [illegible] القسم به مخرج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا عن
الظرفية قليل والثاني ان المعنى [illegible] القسم [illegible] المدلول عليه القسم [illegible]
[illegible] لانه لا يقسم [illegible] ذكرنا في المفعول له من [illegible] مقدرا
عند [illegible]
[illegible]
[illegible] اذا [illegible] كقوله تعالى حتى اذا اهلك
[illegible] ابتداء [illegible] ابتداء
[illegible] المبتدأ بعدها [illegible] الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول الرسول

وقد التعليل يقع مضارع معرب واستمر فيها ضمير عائد الى اذا والمفاجاة ... لم يقع ... المبتدأ بعدها فعل ... معمول ... عطف على قوله وقد يكون
معنى الجزم ... كانه جعل ... الاستعمال بمنزلة اللازم ... كالعدم

بالرفع ويقول حتى تكل ... قال بعضهم يجوز ان يجرد بعد حتى عن الشرطية ويجر بحتى ولعله حمله عليه قوله حتى اذا اسلكوهم
في قتائدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا وهذا البيت آخر القصيدة ويجوز ان يكون جوابه مقدرا محافظة على اغلب احوالها
وقال الجرمي اذا فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر كثير كما في قوله تعالى اذا السماء
انشقت اي يكون ما لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت
قيام زيد وقت قعود عمرو وانما لم اعتمد على ذلك لانه غير معلوم من كلام العرب واما قوله ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا
الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما يجيء في باب الشرط قوله وقد يقع للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها وقد ذكرنا الخلاف
في اذا المفاجاة في باب المبتدأ وان الاقرب كونها ... ولا تقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجيء في حروف الجزم والكوفيون
يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القائم بنصب القائم على ان زيدا مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة
عندهم ظرف مكان وانتصاب القائم مفعولا لان اذا المفاجاة تدل على معنى وجدت فيعمل عمله لان معنى مفاجاتك الشيء وجدانك
له بغتة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القائم والقائم ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة الزنبورية بحضرة
يحيى بن سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا
هو هي لان اذا المفاجاة يجب الابتداء بعدها قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالعاملة قبل طا احلى فانا انا طابق فيل
طا ظبي قال انا جاهل ان كانت اذا كما يرى الظرف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل
ومفعولين قال ... فاذا عمرو قائما حال اي فاذا كان عمرو قائما واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه
خبر عمرو وقال ثعلب عند الكوفيين نحو فاذا هو اياها ان هو عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه ... فوجدته هو اياها
كقوله فاصبحت لو كان ... خراسان دون نهارها مكانا سوى اسهي قربا اي لو ما هي اقرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين
ولا البصريين قال ... المحكي في هذا عن ثعلب غلط لان العماد عند اهل المصرين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها
لا يجوز اسقاطه وهو في ... اصلا هذا آخر كلام الزجاجي ... ان يقول ان الفصل ... الا اذا كان
خبر المبتدأ معرفا باللام او افعل التفضيل ... في الايضاح مع غيرها انظر كما مر في باب المضمر وقوله ... بمعنى او موضع مكان
اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع اذا في جواب بينا وبينما وكلاهما اذا للمفاجاة والاغلب مجيء في جواب بينما واذ في
جواب بينا قالت فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ولا يجيء بعد اذا المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا
المفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جواب بينا وبينما والكثير مجيء جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على
ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها
في حياته اذ عقدها لآخر بعد وفاته ولما قصد الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة
على ما تقدم زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت الف ليكون الالف دليلا على عدم
اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى بها للوقف كما في انا والظنونا ... صل بين ان يكون مصدرا بمعنى
الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلته بين خروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تبين يستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما او بالالف واضيف الى الجمل فلا يكون الا
للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف
والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل
دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف
الى الامكنة او حيث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة
ويوم الخميس وكذا ان اضيف الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به مجاز المكان نحو قولك زيد بين الخوف
والرجاء استعير لما بين الحدثين مكانا فلهذا لم يقع بين مع اسم الجثة فبينما المضاف تقديرا الى زمان محذوف وظاهره الى
جملة مقدرة بالحدث لابد ان يكون بمعنى الزمان فاما جاز اضافته الى الجمل وكل ما قلنا في بينما يطرد في كلما من حيث الكف
يكفه عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس
ما يضاف اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما وما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما
تشابهها اكثر من مشابهة بينما فلذا يحمل الاعلى التفضيلية بخلاف بينا وبينما وهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلما ... ي
المستقبل لكنه ليس بثابت في كل موضع كان في كلمات الشرط المتضمنة معنى ان وكذا لما كل ما هو يقع بعده حيث محل

ليس

حرف

في الفعل المجزوم

المدار

ومنها اذ وهي متصلة بالماضي وتقديره في الماضي اي كلمة اذ ومنها اين مثل منها اذ ولو جيء ان عطف على ابن والمكان جزم به المعروف
والاستفهام ما دخل فيها الا ساري فيها لذلك بل حال كونهما للاستفهام والشرط وسوغ عطف على ابن والزمان مثل قوله والمكان في لوجه فيها اي في الاستفهام والشرط متعلق
بر قوله للزمان وابان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما مثل قوله وابن للمكان استفهاما في لوجه

الماضي والاستقبال المعمول الذي فيه ككلمات الشرط فيه في كلمات الجزاء الشرط واما حيثما فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا
كمزيد او متى تقم تقم كلما وحيثما هو في محل الشرط كما في اذا الا انها في الاغلب تستعملان في الفعل المقطوع بوجوده نحو كلما طلعت الشمس
اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما جئتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء
المتضمنة لمعنى ان في المقطوع بوجوده نحو متى طلعت الشمس اتيتك فكل ذلك على خلاف الاصل وقد يدخل بينا وبينما في كلما في الماضي
وفي المستقبل واذا ركبت بينا وبينما وكلما على الفتح لكون اضافتها كالا اضافة كما ذكر في حيث الا انها بنيت على الفتح لكون اضافتها
كلا اضافة كما ذكر في حيث الا انها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب
منصوبة حتى ترعى حركتها اعرابية واما رتب بينا وبينما وكلما مع جملتها ترتب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من ان لزوم
مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذا واذا للمفاجاة في جواب بينا وبينما لدلالتهما على اقتران مضمون الاولى بالثانية
مفاجاة بلا تراخ فيكون اكد في معنى اللزوم وقيل في كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدر يجوز ادخاله مثله في بينما
فان دخل دون اذ للمفاجاة في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا للمفاجاة ظرف مكان وكذا ينبغي ان نقول في اذ
للمفاجاة فاذ واذا منصوبتان على انهما ظرف مكان لما بعدهما من بينا وبينما ظرفا زمان له ففي بينا زيد قائم اذ رأى عمرا اذ في مكان
قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدها مخرجان
عن الظرفية مبتدا ان خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤيته زيدا حاصل بين اوقات قيامه والاولى ان نقول بحرفيتهما كلمتي المفاجاة
كما هو مذهب ابن بري فالعامل في بينا وبينما ما بعدهما كلمتي المفاجاة ونقول انهما زائدتان وليستا للمفاجاة في جواب بينا وبينما كما
قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة اذ في قوله تعالى واذ واعدنا وبزيادة اذا في قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة البيت
والكلام على مثل قوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينا زيد قائم اذ رأى عمرا سواء ويجوز ان
ان يكون اذا في جواب بينا واذا ولما نحو قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بل كلما من الظروف المذكورة
بجعله مضافا الى الجملة التي يليها ان يجعل تلك الجملة عاملة في اذا المذكورة اي وقت الاصابة في تلك الحال يستبشرون وكذا
في الناقص فالجملة المضاف اليها اذ المحذوف يدل عليها الجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصابهم يستبشرون واذا كتب فريق
منهم يخشون وكذا تقول اذا وقعت جوابا لان نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون ولو قلنا انها ظرف مكان فلا
يقدر لها جملة مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا في حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذا ولما
بينا وان قلنا بحرفيتها اذا في جواب الاشياء الا بعضها اشكالية فانه حرف كالفاء سواء وقد يجيء اذا للمفاجاة في غير جواب بينا
نحو جئتك كنت واقفا اذ جاء زيد عمرو نحو ما تقدم دون بينا الى المصدر نحو بينا معانقته الكرام وروعة بها اتيح له حجر
فهم نتعاد بين اوقات معانقة ولا عرف لتيح على الرمية المحذوف اي معانقة حاصل في قوله واذ للمضي ويقع بعدها الجملتان
وذلك لانه لا يطرا عليه معنى الشرط كما في اذ الا انه يجمع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان الشرط في المستقبل واذ موضوع للماضي فتنافيا
واذا دخل على المستقبل قلبه الى الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك وقد تقول ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى
بعد اذ نجانا الله منها او قوله بعد اذ انتم مهتدون ... الا بعد الزمن ... كقولك اتيتك اذ من يانيك اكرمه
وقوله تعالى واذكروا اذ كنتم قليلا ... نحو قوله تعالى اذ انتبذت ... مفعوله لا ذكر ويلزمها
الاضافة الى الجملة وان حذفت عوض منها التنوين كما في قولهم وانتم حينئذ بكسر الذال وبضمها ... الكسر في يومئذ
للتعويض والتعليل نحو جئتك اذ انت كريم اي لانك كريم والاولى ... اذ لا معنى للزوم لتاويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم والله اعلم
الى انه ان يليها الاسم بعدها فعل ماض نحو اذ زيد قام ... زيد يقوم لان اذ موضوع للماضي فاذا لم يكن الماضي اولى بالتشاكل ولما
... وانه يجوز ان يدخل على ... علي يقوم المقدر المفسر بالظاهر واما على مذهب من اجاز دخول
على جملة ... فالاولى استعماله مثاله ايضا ... اذ زيد يقوم فعل له كذا
... فليس الاستقبال ... الحال على وجه الحكاية
وفيه نظر لان ... الاستقبال الحكاية الحال استقبالا لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية
الحال ... بعد اذا ... على ما كانت ... الشرط بخلاف اذ فانها تصير كلمة جازمة
مما لا يجيء جازما ... ومنهم من قال اذ ما جازمة ... بين الشرط والجزاء وانشد ... وكان اذ ما يسلل السيف يضرب و
الرواية ... ابن واين للمكان ... وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما ابن
الفتح الاستفهام نحو اين كنت ... على الفتح لخفة الحركة للساكنين وعلى استثقال الضم والكسر بعد الياء

ومنذ ومذ عطف على ما تقدم ومبنى والتي ... بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة فاعل او مفعول به والمعرفة نعت للمفرد وبمعنى الجميع عطف على قوله وبمعنى

اول المدة فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر ... او الفعل او ان عطف على المصدر فيقدر مضاف مجهول ... زمان معمول ما لم يسم فاعله مضافا مقدر

وهو اى مذ ومنذ مبتدأ وخبره مبتدأ ... والضمير فى خبره ... بعده راجع الى مذ ومنذ بتأويل كل واحد ... الجملة خبر او بعد المبتدأ ... الضمير فى خبره

عائد الى المبتدأ مبتدأ ... مطلق ناصبه مضمر ... متعلق به

لها ثلاثة معان استفهامية كانت او شرطية احدها بمعنى اين لان ان ... فالاستعمال ظاهر كقوله من اين عشرون لنا من انى ... او ... نحو انى لك هذا اى من اين لك ... اى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها ... فى اكثر الظروف التى

لا تتصرف ... تصرفها نحو من عندك ومن بعد ومن اين ومن قبل ومن امامه ومن ... فصارت ... فجاز ان يضمر فى الظرف

اضمارها ... قوله ... ... اى من ... بمعنى كيف نحو

فكون ان يكون بمعنى من اين فكون ... بمعنى ... قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلاثة ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا ... بعد

فعل واما انى الشرطية فكقوله ... تاتها ... بها ... رجليك ... اى من اين ... قوله ومتى للزمان ... اى

فى الاستفهام والشرط ... ولا يجئ على انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج وبمعنى ...

على الوجهين ... او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمه اى فى كمه او وسط كمه ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا

عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك ففى ... مبتدأ الذى بعده غير ... كما فى نحو الملك زيد

وانت وبلادك ... ان وايان للزمان استفهاما ... استفهاما ... اكثر استعمالا وقيل ايان مختص بالامور العظام

نحو قوله تعالى ايان مرسيها وايان يوم الدين ولا يجئ ايان ... كسر همزة لغة سليم وقال الاندلسى كسر نونها لغة سليم وقال

الاندلسى كسر نونها ... لمجاورة الالف وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو

غير مسموع ... ايان فى الاستفهام ... المستقبل ... فى الماضى والمستقبل ... ينبغى ان يكون ايان من

لفظ اى كأين من اين لان اين للمكان ... وكثرة فعلان فى الاسماء فلو سمى بها ... قال الاندلسى ينبغى ان يكون

اصلها اى اوان فحذف الهمزة مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب ... اى حين فخفف بحذف الهمزة

فاتصلت الالف والنون باى وفيه نظر لان ان غير مستعمل بغير لام التعريف واى لا يضاف الى مفرد معرفة قوله وكيف للحال

استفهاما ... كيف فى الظرف لانه بمعنى على اى حال والجار والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند

سيبويه هو اسم ... الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدلت منها الظرف ... جئت يوم الجمعة

ام يوم السبت وللاخفش ان يقول ويجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه

مقدر بقولنا على اى حال ... عنده مقدر فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على

الحال نحو ... والبدل منها منصوب ... الجواب متكئا على اخر ومعتمد وفى البدل كيف يقوم زيد امعتمدا ام لا ... ذلك

بلى صفة موصوف يقوم زيد معتمدا ام لا ... موصوف مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف فى مثل هذا الموضع

وهو ان يليه قول مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك القول فكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اى صفة

يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال ... الاستفهام عن مرتبة الصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اى المصدر مقدرا

جاز ذلك فجوابه نحو قياما ... والبدل منه قياما ... ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو مرفوع

المحل على انه خبر المبتدأ فتقول فى جوابه صحيح ام سقيم وفى البدل منه اصحيح ام سقيم فان دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقبل

الذى بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فهو منصوب المحل خبرا ثانيا او مفعولا به والاستفهام بكيف عن النكرة فلا

يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز الصحيح فى جواب كيف زيد ... دخول على عليه كما روى على كيف تبيع الاحمرين واما قولهم انظر

الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام ... عن الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيف ما قياسا

ولا يجوزه البصريون الا شذوذا قال سيبويه انها فى الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج الجزاء يعنى فى نحو قولهم ... يكون

اكون لان فيهما معنى العموم الذى يعتبر فى كلمات الشرط الا انه لا يسمع الجزم بها فى السعة وجاء فى كيف كى قال ... ان

لنا كى لا يحسنا من ... قال الاندلسى هى لغة فيها او يقال حذف فاء كيف ضرورة قوله مذ ومنذ بمعنى اول المدة

فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف وهو مبتدأ

ما بعده خبره خلافا للزجاج ... ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا ... صغرت على منيذ

وجمعته على امناذ ... على ... الاسمية ... تصرف بعيد عن الحرف فان الحرف لا يحذف منه ... الا

المضعف نحو رب ورب ... كما قال بعضهم فى ذا انه ... وقال قولهم ... فيه

منقول عن العرب ... ذال مذ نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل ... اصله منذ ... يجوز ان يكون

للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة ... فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك

للساكنين رد الى اصله كما فى نحو قولهم ... وكسر ميم مذ ومنذ لغة سليم ... قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة بنى تميم

وغيرهم ويشاركهم فيه اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب اذا استعملوا منذ التي
هو الفيصل ازعلى ما حكى انه لا يجرون بهما معا في الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم في الجر بهما في الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا فان
الفراء منذ مركبة من من وذو الطائية التي بمعنى الذي فالمرفوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدا محذوف اي من الذي هو يوم الجمعة
اي من الوقت الذي على حذف الموصوف وذو الطائية ينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من ابتداء الوقت الذي
هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع
بعده فاعل فعل مقدر فتقديره منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اي من وقت مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عنده في
نحو ما رايته منذ يومان من اذ ابتدا يومان اي من اذ ابتدا اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود اي من وقت
ابتدا يومين واثر التكلف على المذهبين ظاهر فينبغي ان لا يكون سند الجارة على المذهبين مركبة اذ يبعد التاويل لان المذ
كور ان فيهما بل يكون حرفا موافقا للفظ لفظ هذا الاسم المركب وقال بعض الكوفيين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى
الاضافة وعلة البناء عنده فيهما في حال رفع ما بعدهما فلما يجي من كون المضاف اليه جملة كما في حيث واما في حال جره فلتضمنهما معنى
الحرف لان معنى منذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف الى الزمان متضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا
اي من اول شهرنا ومعنى مذ شهرين من اول شهرين قبل وقتنا على ما يجي انه لا بد للمدة ومنذ من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتهما
فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين على ما ذكرنا على انهما اسمان واذا ارتفع
ما بعدهما فالخلاف في كونهما اسمين لكن في ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدان ما بعدهما خبرهما على ما يجي
تفسيره والثاني لابي القاسم الزجاجي مذ ومنذ بالاول المدة وجميع المدة مظروفه عن كما يجي من تفسير البصريين فهو غلط لانه اذا
قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين وايضا كيف يخبر عن النكرة الموخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصح
تنكيره ابتداء النكرة الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان قدرهما بظرف كما يقول مثاله ما رايته منذ يوم الجمعة
مع انهما بمعنى اي بينها الرؤية يوم الجمعة بمعنى ما رايته مذ يومان اي بعدها اي بعد الرؤية يومان فلا يجمع تعسف عظيم من حيث
المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين كما تقدم ولهما اثران يركب منهما خامسا من هذه المذاهب مما قال المالكي
فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية للزمان خاصة فاخذوا لفظ من التي هو المشهور في ابتداء الغاية وركبوه مع اذ الذي هو
للزمان الماضي وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كما يجي وهما معنى
من واذ معلق على الظن تركيبه منهما مع مناسبته لفظها لمعناها وامور النحو اكثرها ظنية فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقي
منذ بنون وذال ساكنين وجوزوا ان يضاف الى الجملة والاضافة اليها كما كان اضافة كما مر فضموا الذال لما احتاجوا الى تحريكها للساكنين
تشبيها لها بالغايات المتمكنة في الاصل كقبل وبعد لما صارت على ثلاثة احرف بخلاف اذ فقبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة
الى الجمل لكن وضعه وضع الحروف فلم يشابه الغايات المتمكنة الاصل كما شابههما حيث فكان حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر
ما يضاف اسم على ثلاثة احرف او اكثر نحو منذ كما هو اللغة السليمية ثم استثقلوا الخروج من الكسر الى ضم لازم مع ان بينهما حاجزا
غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا التخفيف فحذفوا النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصلي
اذ التحريك انما كان للساكنين من هذا التركيب تحصيلا كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان كتحديد
زمان عدم الرؤية في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان تعيين تحصيل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره
... ل بزمان التكلم نحو مذ يومان ومذ اليومان ومذ سنتان وما زيد قائما اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان يذكر
اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مختصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه
غيره مما هو بعده نحو مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومذ قام زيد يريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا
الاسم ما بعده من الايام ففي الاول كان اصل منذ من اول اذ فحذف اول المضاف الى اذ ثم ركب من من واذ منذ كما ذكرنا فذلك
لان معنى منذ زيد نائم من اول وقت نوم زيد واما في الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف وحذف فان معنى منذ قام زيد
من وقت قيام زيد فنقول يضاف منذ الى الجملتين لتأولها الاسمية الجزئية نحو منذ زيد قائم والمعنى فيهما جميع المدة ولا اعلمها
بهذا القيد مستعملا لاول المدة واما الفعلية فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو
لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب فان كان المضارع حالا لا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا
يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط لكنه من ادلة التوقيت والماضي وقال الاخفش لا يجوز نحو منذ يقوم زيد لان المعنى
مجاز بين كون يقوم وقام قام وحذف زمان مضاف على ما يجي تقديره مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم

كما قلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوفا كما تقدم وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدري لتغيرها
بالتركيب عن صورتها التي كانت معها واجبا لاضافة الى الجملة فيكون كحيث واذ وبناء على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي بعدها بحرف
مصدري لكونها غير صريحين في الظرفية فتقول منذ ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف
احد جزئيها كما يجيء في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي مجموع
زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب ومنذ
شهر نحن فيه ومنذ شهرنا او كان الباقي اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو اقرؤه منذ
يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائه وذلك بجواز دخول
الحد في المحدود وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب ويجوز كون الزمان المراد به الاول معدودا
ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد به مجرد الزمان المخصوص كما تقول ما رايته منذ سنة المجاعة ومنذ شهر رجب
ومنذ يوما الفائت ومنذ عشر ذي الحجة واما ان تقصد العدد كقولك ما لقيته منذ عشر ذي الحجة وانت تريد ان الرؤية
انقطعت في اليوم الاول الى الان وكذا اليوم الثاني الى الان وكذا اليوم الثالث الى اخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في
الاول الى الان فكيف يبقى حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشر ان قلنا بدخول الحد في المحدود
وان لم يقل به فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة وعند انقضائها
ويجوز ايضا حذف احد جزئي الجملة اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ نوم زيد اذا
كان وقت الكلام نائما ومنذ خروج زيد اذا مضى نحو وجهه وانما وجب حذف احد الجزئين في الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد
المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول مذ ابتداء يومان على حذف الفعل اي من وقت ابتداء يومين الى
اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان مبتدأ بناء على حذف خبر المبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاصها نوعا من حيث المعنى
باليومين المتقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي اخره وقت التكلم في
جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثاني مذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كائن اي
من وقت كون يوم الجمعة وجاز ان يجعل الكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما تقول اذا كان الجمعة نادى مناد واما المصدر الدال
على احدهما فيقول في المعنى الاول مذ نومه اذا كان وقت الكلام نائما اي مذ ابتداء نومه او نومه مبتدأ وفي المعنى الثاني مذ خروجه
اي مذ كان خروجه او خروجه كائن ويجوز ان يكون مذ انك قائم في المعنى الاول ومذ ان الله خلقني في الثاني من هذا ثم نقول
انما جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو مذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومذ سفره ومنه قولهم مذ كم سرت وكم سؤال
عن الزمان اي كم وقت يومين اي من وقت ابتدائهما او من وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت ابتداء كم
منها وانما جاز ذلك لخروج اذا بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الضمة اذا اضافته الى المفرد
طارية كما بقي ضم حيث مع اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تصغ الى ما ترى في بعض
الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع
فان ذلك وهم هذا الذي مر اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ حين و
منذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اصله لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى متى وهذا الذي
ذكرنا وان كان في بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك مغتفر مع قصد جعله في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى وتيرة
واحدة ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما
المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما فانهما اسمان في محل الرفع بالابتداء وظاهر معناهما اما اول مدة الفعل الذي قبلهما
مثبتا كان او منفيا اذا ... بمعنى يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان
مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رايته مذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا
وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه اذ المقصود بيان زمان مخصوص واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما كان
الفعل مثبتا او منفيا نحو صحبته منذ يومان اي مدة صحبته يومان فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفردا
او غيره معرفة او غيرها نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من
اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد دون ذلك لانك تقول ما لقيناه مذ عمرنا او منذ
زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او عمرا واحدا حتى يكون فيه معنى العدد وقوله المقصود بالعدد ان المقصود مع العدد و

دخل الفها
اي مالزمان المتصل
اخره بزمان التكلم
في مذ يوم الجمعة
كائنا ن اذ
الى ما

بعضهم مبنية لان منذ متضمن على المبني ... وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال ... ومن العرب من ... بضم ... والسكون ... بفتح الميم بعضها وفتح النون ... معطوفان على لد
... مع لدا ... كسر وسكون النون ... لدن بفتح اللام

والباء بمعنى في لا كان الواجب ان يلي المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لانك قصدت بالعدد وقد
• قال الاخفش لا تقول ما رأيته منذ اليوم قال ويجوز ان يقال ما رأيته منذ يومان وقد رأيته امس اذا كان وقت التكلم آخر اليوم
فلا شك فيه لانه يكون قد تكلم ... منذ يومان اما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم
وهو يوم انقطاع الرؤية يوما كاملا ... يوم الانقطاع وبعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب بعض
اليوم الآخر وان اعتد ... ان تقول منذ ثلاثة ايام قال ويجوز ان يقول ما رأيته مذ يومان يوم الاثنين
وقد رأيته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا بيوم الانقطاع وقال ويجوز ان يقول ما رأيته مذ يومان وانت لم تره منذ
عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعضها ما مضى اقول وعلى ما بينا هو ان منذ لابتداء الغاية في معنى الابتداء في جميع مواقعه
لا يجوز ذلك قال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس
ولا يقولون مذ يوم اضمنا بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعت
والا فالقياس جواز جميع ... القصر ... لا نجوز مذ اقل من ساعة قوله وقد يقع بعدهما المصدر او الفعل او ان ينقدر
زمان ... الثلاثة لان معنى مذ اتيته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ زمان سافر ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية
نحو ... سافر ... كان زيد مسافرا علي ... الاسمية عندهم مبتدأ ... ما بعده الخبرها اذ معنى ما رأيته
مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رأيته مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكان ... الاصل
انه ... رأيته حتى تكون الجملة مضافا اليها فخذف لتقدم ما يدل عليها وبني منذ ومذ بناء قبل وبعد وكذلك
... بالضم ... على ضم ... ثم حمل مذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على منذ ومنذ الحرفية عندهم
... للتقدم الجملة ... الخبر ... المقامة ... واستقلالها ... والكلام معه الاسمية عندهم جملتان فما
... منذ يوم الجمعة جملة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى ولا يجوز ذلك اذا صرحت بتفسيرها كما تقول
... ما رأيته ... يومان ... ان الثانية صارت ... بالاولى ممتزجة معها ... فصارتا كالجملة الواحدة
ولا محل للثانية ... لانها كالمفسر وقال السيرافي في منصبه الحال على الحال ... متعلقة ... لو اذا الجر ما بعدها
فهما ... كان الفعل العامل فيهما ماضيا ... نحو ما رأيته ... يوم الجمعة ... نحو قولك ما رأيته
... جميع المدة ... لا معنى لقولك ما رأيته ... بعد ... اول ... المضاف وهو اول ... وان
كان الفعل ... من شهر او منذ اليوم ... في ... ولا ... ابتداء الغاية ولا
... الاختيار ... واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع بهما ... ان
... المعطوف ما بعدها ... وان تنصب بالعطف على نفس ... على الخبر لانه ظرف منصوب او ترفع ما بعدها
او تجر ... المعطوف ... المدة ... المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق بالعطف على
... فقال ... في المجموع ما رأيته مذ سنة ويوم ... ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس ... يوم الجمعة و...
... المقصود ... الزمان المعتبر كما ذكرنا ... ما رأيته مذ يوم الجمعة و...
... ايام ويوم الجمعة ... البصريون على مذهب ... الزمان مقدر قبل الجملة
التي بعد مذ ... الرفع والنصب ... المعطوف في نحو ... زيد ويوم الجمعة ... الرفع والجر ... الزمان المقدر والزمان على
معنى ... زيد ... من زمان قيام زيد ... وما رأيته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على
... الزمان مقدر ... قبل ... الجر ... يروى عن بعض العرب ... كم قعد فلان ... تماما كذا
... قيل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذف الفها وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود لم اسلمتني
... ذكر ... من الكلام ... ومنها لدى ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن ولد ولد ولد ...
... المشهورة ... لاول غاية زمان او مكان نحو لدن صباحا ومن لدن حكيم وقيل ... فاذا اضيفا الى الجملة تمحضت
للزمان ... لان ظرف المكان لا يضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله ... لدن شب حتى شاب
سود الذوائب ويجوز ... الجملة ... قال عمرو بن حسان فان الكثر
... لدن ... شاء ... بفتح الدال ... بكسرها ... خفف ... عضد ... فاما ان يحذف النون فيبقى لد واما ان تحرك الدال ... وكسر ... الساكنين واما ان تحرك النون ... الساكنين
كسرا لان زوال الساكنين يحصل بكل ذلك هذه ... مع لدن ... لد ولدن ولد وكان لدن خفف

ومنها قط مشددة بالفتح والكسر ومخففة بالفتح والتسكين ومضمومها بالتشديد مع الضم ... قط وقط وقط وقط وقطه الى بعض الشروح ...
لدى كلما موجزه جبا له مجدود والمعنى ... وعوض ... بالضم عطف على لدى ... الماضي المنفي الوجه

بنقل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد قليلا كما يجيء في التصريف فالنون ساكنة فاما ان يحذف النون ولا ان يكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف نون لدن الدينية بجميع ... اللغات ولا يحذف لدن الا ان لدى ... لغاتها الا ... يكون معنى الابتداء فلا يلزمها من ... ظاهرة وهو الاعلى او مقدرة فهي بمعنى عند وقال ... بمعنى عند ولا يكون بمعنى ... وعند اعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزتك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب لدن المشهورة لغة قليسية قال الاوجه في بناء لدن واخواتها من لغاتها وضعه وضع الحروف ... لبقية ... بها ولو لم يكن ذلك لم يكن بناؤها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف على اقل من ثلثة احرف بناء من الموانع على ما يعلم من كونها ... الاستعمال في الكلام مبنية ابتها المبني على ما ذكرنا في ... الكلام في حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على تضمنها وضع الحروف فالوجه في بناء لدن ان يقال ... على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه موصولا لم تصرفه لانها بمعنى الابتداء ... على مثابة الحرف ... دون بناء ... وهو بمعنى عند فلا ... على بنائه بمعنى عند القرب حسا او معنى ... انك ... غدوة ... وقد جاء ... النصب ... نون لدن ... مع الاضافة الى مضمر لا يقول من لد بل من لدنه ولدنك ... بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون الدال لدن قبل النون الساكنة تفتح بعضهم ويكسر كما ... في لغاتها ثم قد يحذف نونها ... حركاتها ... الحركات الاعرابية من جهة تبدلها او شابها النون من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز اي تشبيها بالمفعول في نحو ... زيدا او بغدوة بعدها لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ... تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة ... التنوين ... منصوبة ... فعلى ... جملة اي لدن كانت غدوة كما قلنا في ... والفعلة ... وتقليلها ... مع المضمر وقد حكى ... عن قوم من العرب لد ... والا ... حقب ... فلما ... الكلام ... المضمر تشبيها ... المضمر المرفوع نحو ... المضمر المرفوع دون المنصوب نحو ... الجار مع الضمير المجرور ... الرافع مع الضمير المرفوع ... الناصب مع المنصوب ... بالفتح الا ان الواو ثقيل والياء ... الالف من الواو ... نحو ... الا ان ... دون ... الاسمي ... والواو ... ولا يمتنع من ... الذي لا اصل لا ... بالمضمر الاهم الثلثة ... على ما جوز المبرد ... قوله ... قط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما ويختصان بالنفي وعوض في الاصل اسم الزمان والدهر فقط وعوض للمستقبل بمعنى ابدا لكن عوض ... تستعمل لمجرد الزمان لا بمعنى ابدا ... وقال ولولا ... في ... او ... ويقال افعل كذا ... عوض كما ... من ذي قبل ... اي بالمستقبل ... لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانه مشتق من القط وهو القطع كما تقول لا افعله البتة الا ان قط مبني لما سنذكره بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اي دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذئب قط وقد يستعمل عوض للمضي ... مع الاثبات ايضا قال ولولا دفاع ... عوض ... هو ... مغرب ... جواب لولا ... بناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ... الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي الدهر ... قط لتضمنه لام الاستغراق ... الاستغراق جميع المدة ... نحو قولهم طال الابد الاستغراقي ... بعض لغاته على وزن الحروف ... لا ... قوله طال الابد ... قط على الضم ... الغاية ... ومفتوح القاف ... الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في ... القاف ... الطاء المشددة او المخففة ... قط ساكنة الطاء ... وهو اسم فعل ... عوض فتح الضاد وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه لام التعريف وذلك لان كل يوم متقدم على يومك فهو امس في الاصل كان نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة كما ذكرنا في باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر ... من ... امس ... الاضافة الى ... التكلم ... نحو لقيته امس الاحد ولم يبن ... لان ... نعم ... معه ولم ... اللام لان التعريف ... من دون قرينة

ظهوره في امس لانك اذا قلت كلمته صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين تعريفهما كما تبين في قولك لقيته امس فان
اما سحر فامره مشكل سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه مخالف لاخواته من ضحا ومساء وضحى معينة اذ هي معربة منصوبة وهو شاذ من بين
اخواته مبنيا كان او غير منصرف واما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بني امس تفضيلا لما دخل في الوجود في باب التعريف
والتعيين على المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود
وان كان منقضيا حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روي عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه كغد وليست بمشهورة واما
بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير منصرف في حال الرفع وبناؤه على الكسر عند الحجازيين في حالتي النصب والجر قال سيبويه
وبعض بني تميم يفتحون امس بعد مذ ومنذ قال السيرافي وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك صرفه
من يرفع منهم نحو مذ امس تركه ايضا بعد منذ مجرورا فكان مثلها بنفسه قال لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا
وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به
وذلك اذ كل مبني سمي به شخص فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجيء في باب الاعلام وان سميت به على لغة بني تميم لم تصرفه
في الاحوال لانه يكون [illegible] فهو في النصب والجر مبني على الكسر عندهم فيها واذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع ايضا
اذ ليس في الكلام اسم منصرف في النصب والجر غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في امس اعتبار العلمية المقدرة كما قلنا في باب
غير المنصرف والعدل وامتنع صرفه رفعا وبناؤه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع ان الجميع
من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك وذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة
منع الصرف كما بينا فابتدؤوا باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واختيار بقاء الاعراب واشرفه وهو الرفع فبقي
في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب مستويتان حركة في غير المنصرف فارادوا ان تبقى هذه الكلمة
في ما هو ذلك الاستواء فلو جعلوا المستويين في الضم لم يتبين اعرابهما رفعا اذ كانت تصير مثل حيث في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم
يتبين بناؤهما اذ كانت كسائر غير المنصرف فبقي الا الكسر فكسر اذ هو اولى ما بني عليه الكلمة بعد السكون الكسر وايضا يكون هذه الكلمة في
حالة البناء على الذي بنيت عليه عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اي في جميع
الاحوال ولعل غرضهم قول بعض بني تميم لقد رايت عجبا مذ امسا وقد قال سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد مذ فقيد هذا
القول بقوله بعضهم وقيد بعد مذ فكيف يطلق بان كلهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جار كان فان نكر امس كقولك كل غد يصير امس
او لامس او اضيف نحو مضى امسنا او دخله اللام نحو ذهب بما فيه الامس اعرب اتفاقا لزوال علة البناء وهي تضمن اللام وربما تنفك
اللام ويكون ذلك تقديرا بزيادة اللام قال سيبويه لا يصغر امس كما لا يصغر غد وان ثني امس او جمع فالاعراب لان اللام انما تدخل
تبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثني لم يبق ذلك الواحد المعين فيظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع
من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الكسر كما قال الزجاجي متضمنا لكنه ابنية عجبا مذ امسا وبناؤها الان قال الزجاجي بني
لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا [illegible] يعني الاسماء التي مع
اعرابها قال السيرافي في شرح الجمل بل ومعناها في اصل الوضع موضعا واحدا بقاءها في الاستعمال عليه وهو انه معرف باللام وقد يكون
الاسماء يكون اول ما وضع نكرة ثم يتعرف ثم يتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا ينصرف
فيه قوله وعوض عن تضمنه اللام كما من اما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها
الان لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين ادخل عليها اللام بمعنى الذي في الوقت الذي حان ودخل قال هذا
كما نقل في الحديث نهى عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على البناء الذي كانا عليه والجواب ان قيل وقال
محكيان والمعنى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والان ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء في لسن ابنه امس فاتى شيء
وقد قوي الان لان وهو من باب تخفيف الهمزة ومنها اذا وهو ظرف بمعنى اذا واسم عند ابي علي ويستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما
وكلا ولا يستعمل فانه قال [illegible] ولم يكون [illegible] قال ابن خروف انه حرف وحمل كلام سيبويه
على انه شرط في الماضي كما ولولا ان لولا لانتفاء الاول لامتناع الثاني ولما لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز بها ما يدل بعينه
وللجواب انه على التاكيد والمستبعد كما ندخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع كلمة الشرط مع جملتها للغرض الذي
ذكرنا وهو اذا وليه فعل ماض لفظا او معنى او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك وجملة اسمية مقرونة بالفاء او بالمفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم
القتال اذا فريق منهم او مع الفاء والجواب كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب من نظر في البينة تو لهم اذا بوك
اسم [illegible] جار ومجرور وحكم الظاهر فيه عند الجمهور حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقيل حذف لام التعريف قيل لاه ابوك كما قال

والظروف مبتدأة والمضاف تمتها والى الجملة متعلق بالمضاف واذا عطفت على خلاف نحو بنائها مع جملة وبعد حيث بنائها والضمير في بنائها عائد الى الظروف وعلى الفتح متعلق بها
وكلمة مثل مبتدأ وخبره محذوف او مثل عطف على مثل ومع ما مجرور بمثل وان خففت ومسند عطف ان على اد هذا المجرور متعلق بمقدر واعني
مثل الظروف المضافة الى الجملة وان مثل بنائها استعمل مع ما وان فكذلك جوازا البناء على الفتح لكان الظروف مضاف المعرفة خبر مبتدأ وهو مبتدأ محذوف
خبره وتقديره هذا باب المعرفة وهذا المعرفة والنكرة عطف عليها والمعرفة مبتدأ وما موصولة او موصوفة ووضع ماض مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الموصول او الموصوفة

لان ابن عامر لا فصلت في حيث ولا انشد بان تخرج فبني لتضمنه الحرف ثم نقل اللام الى موضع العين وسكن الهاء او قوعه موقع الالف
الساكن وبعدت الالف الى مثلها من الياء لسكون العين كما هو احد مذهبي سيبويه في الف قد وهو انه من بلا بيلا اي فيتبر فقيل لتخفيف
الفتح على دون الكسر والضم وقد يحذف الياء فيقال ابو بلوا... لانا قلب لان الكسر لمن فيه ... لالتباس بالجار الذي
هو اصله فان بها التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا الا بلا قلب لالتبا ... على ...
لان ان بالنصب لا مع فيه طرفي الخلاف عادم التصرف لازم النصب ظاهر كلام سيبويه انه مبني قال ... الخليل عن مسلم
شيء تصيبها الدين على السكون هذا لفظ فيها ان انها مبنية وقال لكون وضعها وضع الحروف او لشابهها لا ... ببلاد التصرف بها
اذ لا يكون الا منصوبة والاولى الحكم باعرابها لدخول التنوين في نحو كانا معا والجر في نحو جئت من معه اي من ... وان كان دخول
من عليها شاذا وليس موضوعا وضع الحروف لانا نحو انه محذوف اللام كما يجيء مع انه قد تقدم ان وضع الاسم وضع الحروف مستثنى
بالنظر من الواضع الى مشابهته في الاستعمال الحرف فلا يكون سبب بناء الاسم وتسكن عينها لغة ربيعة تقول لن معه بيد ناذا الا
ساكنا بعده كسرها نحو كنت انت مع القوم قال بعضهم وهو الحق في هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية
الا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان اسما كذا وكان وضعه كان موجبا للبناء لبني من دون الاسكان اسم وان ذكر بتبليه
المصطلحين لم يبق بابها ... فينصب منونا على الظرفية نحو جئنا معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان وفعلا نفعنا به على الحال
اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا او لا والالف
في معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام فالاصل عنده وهي عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام استحقا
لاعراب الموضوع على حرفين فرغ عنده ها عكس اخوانه بردها لامها في غير الاضافة ويحذف في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام كرد ... ا
قوله الظروف المضافة الى الجملة وانحو بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان وقد مضى شرحه فيما تقدم قوله المعرفة
والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف باللام او النداء والمضاف الى احدها معنى قوله شيء
بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد بان الواضع في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا الاعلام ...
الضمائر والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان
ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح وانما جعل ذا اللام
موضوعا كالرجل والفرس ان كان مركبا لما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالنوع بالتاويل الذي ذكرناه هنا او جعل اللام من
عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد ...
زيد لقيتها لانها وضعا لشيء معين ويدخل المضمر في نحو ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض بخطه الا ... بالضمير
الراجع الى نكرة مخصصة قبل الحكم من الاحكام نحو جاءني نفر ... لان هذا الضمير هذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال ...
في نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما المضمر في رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لا لكونه لتكرير المعود اليه ...
اذ يقال ما اشير به الى الخارج مخصص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان كان ...
نكرة اذا كان المعود اليها والمعهود مخصوصة قبل الحكم لانه اشير بهما الى خارج مخصوص ان كان منكرا واما ان ...
قبل نحو رجل قائم ابوه والذي كان اقلام حمار كما يجيء البحث فيه في باب كان ونحو ربه رجلا ونعم رجلا ويا فاسق ...
كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم رأيته لم يجز وكذا كل شاة وسخلتها ...
معرفة برجوعه الى نكرة مخصصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منها ...
يخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع الاشارة ... بل ...
الاستعمال به منه وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقي اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا ... اليه يشترك
فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيه حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة
على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته بتلك اللغة فعلى
هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم نقل الى خارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها
ونكراتها فنبين بما ذكرنا ان قول النحاة في نحو قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان يأكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن
المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشيء لان هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام ... في مثله
لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة لفظية كما سيجيء في الاعلام فنقول وكما ان التنوين في كل ...
ومعنى تنكير الشيء شياعه في امته وكونه بعضا مبهما ... الى غير الموجب ...

لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل ذلك العلامة هى التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر فى اول الكتاب فينظر فى ذلك الاسم فان لم يكن معه
قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كالقرينة فى قولك اشتر اللحم فان الشراء قرينة ان المشترى بعض ولا دلالة
على انه بعض معين كما فى قوله تعالى او اجد على النار هدى فهى اللام التى جئ بها للتعريف اللفظى والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس
سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين والعلماء او تجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء
وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية خارجة فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما
فى الوجود الخارجى وان كان يمكن تصورها فى الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن كلامنا فى المخصصات الخارجية لان الالفاظ
موضوعة لمعانيها الخارجية لا الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها اى التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله عليه الصلوة
والسلام الماء طاهر اى كل الماء والنوم حدث اى كل النوم اذ ليس فى الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز
ان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد فى مثله
يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا الزيدين اى الا كل واحد منهما
وقوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين
معا ولا الا ثلثكم معا بل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء منقطعا وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان
هذا الحجر الا اخويك اى لا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان هذا الحجر الا اخوتك معا الا يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح
استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى بالالف واللام فى مثل هذا
الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا
حال المفرد والمثنى والمجموع فى غير الموجب قال عليه الصلوة والسلام ... الا ... اى كل واحد من هذا الجنس وكذا الا ... ان اى
كل اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى واما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو ... الا هو بمنزلة منكر
فى سياق غير الموجب مفرد وغيره ... الا ... القيت ... او لا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما
لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين ... اى شئ لا جمع الا ... كما توهم بعضهم فحال الجمع فى الموجب غير مخالف
حال المفرد والمثنى فى كل ما ذكرناه ماخوذ هذا هو العموم من استغراق الاسم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا ورجلين او رجالا
فلا يستثنى من واحدها ومثناها ... الا ... ما لقيت رجلا الا الزيدين اى لا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يرفع
هذا الحجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت اخوين متصافيين الا الزيدين ويجوز لا بنى فلان اى لا اثنين منهم ولا يجوز الا زيدا
وتقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان
كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهدية على ما يجئ فى بابه وان لم يكن فان كان فيه
علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة او التمرتين فالفرق بين المعرف والمنكر فكانك قلت ما اعطيتك الا تمرة او تمرتين
وان لم يكن فيه علامتهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذى اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذى فيه التنكير
يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشتريت تمرا ورجالا اشيئا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به
الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالشرى واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا
الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف
المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وكذا امر بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك كما مر
فى باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التى للعهد الخارجى قوله وهى المضمرات قد تقدم ذكرها ويعنى
بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة من غير اشارة
حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلات
مبهمة عند المخاطب لم يقولوا للضمير الغائب مبهم لانه لا بد ان يعود الى متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام
العهدية قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعنى ان حرف التعريف هى اللام وحدها والهمزة همزة وصل فتحت مع ان اصل همزة
الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هى المعرفة فقط تخطى العامل الضعيف اياها نحو بالرجل فذلك
علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كالجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف واما نحو ان لا
يفعل فانما تخطى ان وهو على حرفين لقوته لانه يجزم الشرط والجزاء معا على المذهب الصحيح وانما نحو بهذا فبما ... فان الفصل بين
العامل والمعمول لم يغير معنيهما قبل الفصل بعده فالفصل كلا فصل والامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل مغاير الرجل

حتى

والعلم ما وضع لشيء بعينه في الوجه وغيره بالنصب حال من ضمير مستتر في وضع وبالرفع خبر بعد خبر مضاف ومتناول مضاف اليه وغيره مفعول متناول مضافا الى ضمير يرجع الى شيء وبوضع متعلق بمتناول وواحد نعته واعرفها المضمر مبتدأ وخبر والمتكلم نعت ثم المخاطب عطف عليه والذكرة ما وضع لشيء بعينه ظاهر مبتدأ وخبر ونعته بعد بظاهر

حتى جاز توالي المثلين في الهين ولم يكن ايطاء وهذا انما يكون اذا كانت وحدها معرفة وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج اي مدخل التنكير الذي هو ضد التعريف للتنوين على حرف وهو النون فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله وقال الخليل ال بكمالها آلة التعريف نحو هل وقد استدلالا بقطع الهمزة وقد سبق الجواب عنه وبانه توقف عليها في التذكر نحو قولك الى اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والتوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد في نحو قوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وبذلك قوله يا خليلي اربعا واستخبرا ال منزل الدارس من اهل الحلال وانما حذفت عنه الهمزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتاب الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام في لغة حمير وبقرب من طي ابدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه ليس من امبر امصيام في امسفر ولام العهد اللام التي عهد المخاطب مدلوله بتقدم ذكره اي لقيته ادركه يقال عهدت فلانا اي ادركته وعهده اما بجري ذكره متقدما كما في قوله ثم وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب به قبل الذكر بلا جري ذكره نحو قولك خرج الامير والقاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد مشهورا او امير واحد وقد يزاد اللام في العلم كقوله اما ودماء مائرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما وفي الحال نحو الجماء الغفير وفي التمييز نحو الاعشر الدرهم على قبح كما يأتي في باب العدد وقد يكون الزائدة لازمة كما في الذي متصرفاته ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير كما في نحو مررت برجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة التي هي جملة والخبر والوصف المشتق ويجوز في غيره كقوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعرفها البصريون واللام في صفة اسماء الاشارة وصفة المنادى نحو هذا الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة وهي في غير هذين الموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل وتعرض للام العهدية الغالبة كالصعق والبيت على ما يذكر في الاعلام

قوله والنداء نحو يا رجل ومن لم يعد من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمر لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب النداء

قوله والمضاف الى احدها معنى احتراز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء المتوغلة كغير ومثل على ما مر في الاضافة قوله العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول لغيره يخرج سائر المعارف لان المبهمات والمضمرات وذا اللام وضعها الواضع لتطلق على اي معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى معين ولا نظر له الى تناوله لمعين آخر كما في سائر المعارف قوله بوضع واحد متعلق بمتناول اي لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع آخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم سمي به شخص آخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعين لكن تناوله للمعين الثاني بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت علما للحقائق الذهنية المتعقلة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام الموضوعة لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه التشريك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يبين انه بطريق المجاز او لا بد من كونه مجازا على مذهبه في الفرد الخارجي اذ ليس موضوعا له على ما اختاره وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي المطابق لها كالمتواطئين قال لانه لا يقول في اسد معين في الخارج اسامة كما يقول الاسد لان المطابقة للحقيقة الذهنية في الخارج ليس لاشياء من هذا الجنس بل لاواحد لحصول اوصاف المعرفة وكذا ينبغي عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد لقلالي لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين ثم الحامل للنحاة على هذا التكلف الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا نحو اسامة وثعالة لذوا بالحصين وام عامر واويس لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على نحو اويس واضافة ابن الى ام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى اعلام الاناسي ويجي منها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضبع فان ذلك لا يجري مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة واقول اذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسي فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة وثعالة ثم تقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الطيور والوحوش واحناش الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسماء وكنية نحو اسامة وابو الحارث في الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعاء ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش ثم بعضها لما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفي اكثر هذه الاعلام معنى تناسب المسمى به كحضاجر لعظم بطنها وابن داية لوقوعه على داية البعير ونحو ذلك مما لو تتبعت الامثلة

قشعم وللمبرة برة وللكلية زوبر وللعدن ركبسا وقالوا ولد الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر
ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جاء
باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان قالوا ودليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر ويجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو مراد
للعلم به وابقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا واما اولى في اولى لك فهو علم
الوعيد فاولى مبتدأ ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلا وانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن وهاء
الآن اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارمل وارملة واولى قائم علم في شخص تيم
وهو من وليه الشر اي قرب وليس اولى اسم فعل اتم بدليل اولاة في تانيثه بالرفع والآن خبر اولاة اي الشر القريب الآن واما هاء الآن
فالآن متعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي فجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقبوله للتاء لا يضر الوزن لان ذلك في علم اخر فهو كما
لو سميت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستأنفا واعلم ان العلمية ان كانت لفظية الا انها لما
منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظا اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعرف
باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصصة وكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس
خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة قال ولانت اجرأ من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر فيصح الاستثناء
من مثله كما صح في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا فيقول اسامة تفر من الانسان الا الذاجر منها او القرينة المخصصة
نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة
والتثنية نحو الضرب واللحم والتسوق وبهذا عرفت حكمه وقد يجري التخاطب في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها
اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام اذ لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب على ما يجيء فقالوا افعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف
فوصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف منها ما جاء مع العلمية فيها سببا اخر كتاء التانيث نحو فاعلة
او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون المزيدتين كفعلان او الالف الزائدة المقصورة لا للتانيث واذا نكرت هذه كلها بدخول
كل او رب ومن الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف
التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلح الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى يقلب الفه في التثنية ياء فيه نحو ارطى وسلمى فانه يجوز
فيها الاعتباران ان جعلت الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتنكيره بدخول كل وذلك لان كل ارطى وسلمى داخلان في فعلى
فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى
يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة كذلك وانما عد الاول من الاعلام دون الثاني بدليل صرف تمرة و
جرادة لانهم راوا بعضه منقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول اخر فان افعل مثلا وضع لغة للزائد في الفعل على اخره ومن الفعل كاكبر من
الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجل كالارتجال
الاعلام نحو قولك فعللة الذي هو مصدر الرباعي حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وقوي هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم راوها
اذا عبرت بها عن موزوناتها لم تقع على فرد شائع منها كما يقع النكرات فبعدت عن النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات
من قسم الاعلام دون الاوزان التي يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اي عاقل او جاهل
على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظ معينة بها معنى معين ولم ادمن لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط
اشعاره بذلك اللفظ الذي هو صريح فيه صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسي فكان لفظ الكناية منقولا من جنس الى جنس اخر
او مرتجل الجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي ومن ثم قال الخليل لما سأله
سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل هاهنا ليس بوصف انما زعمت
ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وكان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل عليه ففي افعل
هاهنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعل فالاكثر انه لا يجري مجرى
الاعلام فيصرف افعل هاهنا هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس مع العلمية الا انه حذف منه التنوين
ولم يحذف لمنع الصرف والزمخشري جعل هذا القسم ايضا علما وهو الحق فيقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال المص انما ذهب اليه
لانه اجرى اسامة اذا اطلقها على واحد من الاسامة فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان الجنس علما نحو قولك اسامة خير من ثعالة فلذلك
يجري الوزن هاهنا مجرى الجنس الذي لم يكن معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذي ذكره منظور لان مثل هذا الوزن
اذا لم يكن معه الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون فمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزنه اصبع هذا الوزن فليس

فعلى

جعل

اطلقها

الا ان كاسامة في حالتيه اي كونه جنسا او كونه فردا من افراده فانه في الحالين بمعنى واحد ... تعريف اسامة لكونه علما ذاهب معنى
الى الحقيقة ليس اسامة المراد به واحدا من الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العلمية كما بينا بل تعريفه في نفسه بمن لفظي سواء كان جنسا او فردا شائعا
فيه قياسا فيقاس عليه ولا لك ان تقول انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مرتجلا له كما كان الاول منقولا من
معنى الى معنى آخر هو الموزون او مرتجلا له ومع ان هذا لمثل هذا مجرى الاعلام بنوع نحو فعلان نحو قولك ضارب يضارب مضاربة
على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لا تنوين الصرف والقسم الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه
عند سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال ابو الطيب كان فعلة لم تملا مواكبها ديار بكر لم تخلع ولم تهب منع الصرف لان موزونه
جولة ونقول مررت برجل افعل اي احمق وقال المازني اسم نحو فعلة علم لا اعلم معنى الوصف فيه ولا ينظر الى لفظ الكناية لانه
الموزون المكنى عنه فلا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالها على سبب منع الصرف ... مررت برجل افعل اي احمق وبفعلاء اي حمقاء
ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية ... لم جازت الكناية ... ادخاله اللام على فلان وفلانة
منعهم صرف فلانة كما يجيء واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزونها ... التنوين كان الموزون
معها او لا نحو قولك افعل امر استفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل ... الافعال التي لا
له في التصرف ولا في تركه لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة كقولك افعل الذي همزته مكسورة امر للمخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما
ان يراد بها الموزونات او لا والاول ان كان وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية
عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم الا اذا كان كناية عن العلم ... لم يكن معناه ... موزونه في الصرف و
عدمه خلاف بين سيبويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد به مجرد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم
الى العلمية سبب آخر فان نكرته فحكمه حكم النكرات في الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان فهي اعلام وفاقا لجار الله
وقال ابن يعيش في شرح الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت
اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين وثلاثة نصف ستة ... قال المص الظاهر ان
جار الله كان اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدأ فلولا انه علم لكنت مبتدئا بالنكرة من غير تخصيص وايضا
المراد به كل ستة فلولا انه علم لكنت مستعملا مفرد النكرة في الايجاب للعموم قال نعم ما قال ووجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء
الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة لما فيه من معنى العموم اي كل رجل وذلك جائز
في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدأ كقوله تعم علمت نفس ما احضرت فيجوز
الابتداء بالنكرة ههنا لكونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتدأ ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت
... ونفس وما سواها واعلم انه اذا قصد بجزء ذلك اللفظ دون معناها كقولك من كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك
لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو مسمى لانه ثان من مدلول هو نسبة الى مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض
الاعلام اتفاقيا اي تصير علما لا بالوضع واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما
يطلق على بعض افراده المعين باداة التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة
على عبد الله من بين اخوته وكذا ابن عمر وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام في الاصل لتعريف العهد وقد تقدم ان
العهد قد يكون بجري ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني
كان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكونهم بهذا الاسم ... البيت بيت الله لا
غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن العباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف ... اصل يلزم العهد
المشار به الى ما علم المخاطب من دون تقدم ذكره سواء فلا يقال غلام زيد الا لابن غلام له بهذا الاسم بكونه معظم او تميم بوجه
لشهرتهم بغلامه حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالبين في العلمية حكمها اشتهرتا غلبا
فيه من بين سائر الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين اتفاقا فالزم الاضافة مهما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذو
اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما قيل في النابغة نابغة وذلك ... قليل قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين
بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال ... على الاسماء اللام لكونهن من الغالبة وقد ذكرنا
الثواني بتفاسيرها في باب العدد فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا فاما ان يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك
لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات او يعرف وذلك اما بأن يؤول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه اللام كقوله
رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله واما ... نحو قولك علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي

الشفرتين ... وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخيل وانمار الشاء ومضر الحمراء واذا لم
يكن اشتراك في العلم او جمع فلابد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى او
المجموع ليس بموضوع الا في اسماء معدودة نحو ابانين وعمايتين كما يجيء فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب
على قول المص جبر ذلك التعريف الفائت ما حضر لذلك التعريف وهي اللام فلا يكون المثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا
في نحو قوله ... اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت في
المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستعمال يقوي مذهب المص مع القياس واجري مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل
في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فيجب
ان يقلا ايضا وليس كذلك قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ما هو مكروه من مثل جاءني رجل ورجل وقلنا
علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك
فجبروا ... التعريف الزائل بالعلم اللام ليدوم التعريف العلمي له فكان فيه توفية الامرين جميعا الخلاص من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن
التنكير مع انه وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مصحوب باللام وذلك في اشياء مشتركة
في الاسماء لازم تصاحبها كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللاخر ابان العطشان لقلة الماء فيه و
كذا عمايتان جبلان ... بل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذا جماديان وثمانيات بتجريد هذه الاسماء من اللام لان احد
الجبلين مثلا لا ينفرد من الاخر حتى يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى مثلا شخص بزيدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما
بزيد فان الانتساب فيهما ... هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال هذا زيدان وعرفات كابانين وعمايتين فان كل موضع
منها كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد ... فلا لبس من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة بل هو كسباجة وضع
لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي ... فيجريان مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمنع
صرف فلانة كما يجري افعل ... مجرى المكنى عنه في الانتساب من الصرف على ما مر ولا يجيء تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال
جاءني فلان وفلان اخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كني بفلان وفلانة عن اعلام
البهائم اسما كانت او كنى ادخل عليهما لام التعريف فقيل الفلان والفلانة وابو الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام الفلان
من كناية اعلام الاناسي لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه
المص ان لفظ فلان في ... الا محكيا كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منقوض بما روى الاصمعي عن ... العيسى سكنوا شيئا
والاخفش اصبحت ... منازلهم ... واذا فلان مات عن اكرومة رقعوا معاوز فقده بفلان وبقول معن بن اوس ... اخذ
بعين المال حتى نكحته وبالدين حتى ما اكاد ادان وحتى سالت القرض عند ذوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلان ويكنى بهن وهنة مفتوحة
العين وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنة ويدخل عليهما اللام واذا سكنت النون فتاء التانيث مبدلة
عن اللام كما في اخت وبنت فسكنت العين ليؤذن بان التاء ليست لمجرد التانيث اذ تفتح ما قبلها قيل وقد يكنى بهن عن العلم كما في قول تاء التانيث
ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن يعني عبد الله وحسنا وابراهيم بني حسن و
كانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس اي على لئيم ولئيم ولئيم ... ومنها يا هناه للمنادى اي غير
المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن يا هنان يا هنون وفي التانيث يا هنت ويا هنتان ويا هنات وقد يلي اواخر هن ما يلي
اواخر المندوب وان لم تكن مندوبة تقول يا هناه بضم الهاء في الاكثر وقد تكسر كما ذكرنا في باب المندوب وهذه الهاء تزاد في
السعة وصلا ووقفا مع انها في الاصل هاء السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجية وقال يا رب يا رباه اياك اسل في حال الضرورة كما
قول الكوفيين وبعض البصريين ولما راى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة في هناه مضموما ظنوا انها لام الكلمة التي
هي واو في هنوات كما ابدلت هاء في هنيهة وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو كالهاء في كساء ولو لم تستعمل هنا كما
ابدلوا في اياك فقالوا هياك ومجيء الكسر في هاء هناه يقوي مذهب الكوفيين وانهم اختصاص زيادة الالف والهاء بالنداء وايضا
لحاق الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هنتاه ويا هناناه ويا هناتاه كما في المندوب
ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه ويا هناتاه ويكنى بهنيت عن جامعت ونحوه من الافعال المستهجنة والقياس
هنوت لانه لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم اما عين كثور واسد او معنى
كفضل وفي الاسم اما صفة كحاتم او غير صفة كما مر وقد يكون الاسم صوتا كببة واما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب او مضارع كيغلب
ويشكر واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وببلدة اصمت ...

المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يتغير لفظها عند النقل تغايرا كما قيل في شمس مالك شمس
بضم الشين والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتجال الامر كانه فعله قائما على رجله من
غير ان يقعد متانيا فيه والمرتجل نحو حنتف وفقعس وقال بعضهم هما منقولان لان الحنتف الجراد والفقعس البلادة وما كان
مشتقا من تركيب مستعمل لكنه غير للعلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش اي سعته او نقصانه كم مع تغير الحركة كان
فهو ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من شيء الى اخر وان كان مشتقا واما ان غير ما هو ثابت في الجنس ابقاء الادغام كما في محبب اسم رجل
والقياس محب وليس من تركيب محبب كقردد ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب ومزيد وموهب لرجل
والقياس كسر العين كموعد وموضع وليسا على فوعل من مظب ومهب لانهما لم يستعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعدي كرب عند من
قال اصله معدى كمرمى ومرمى لا معدي واما بتصحيح ما يعل كمكوزة لرجل ومريم وليسا بفعولة وفعيل من مكز ومرم لعدم استعمالها
واما مدين فيجوز ان يكون من مدن اي اقام واما باعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند سيبويه عينها ولامها ياءان والحاء
ليسا من تركيبها بل من حيوى اي جمع بجمعها في سقط وعند غيره اصل حية حوية لقولهم الحاوي والحواء قلبت العين الى موضع
اللام في حيوة عندهم فالكلم بهذه التغييرات عند النحاة تصير مرتجلة لانها لم تستعمل في الاجناس مع هذه التغييرات ولو قيل بنقلها مع
التغييرات اما مع النقل او بعده في حال العلمية كما في شمس لجاز والاعلام على ثلاثة اضرب اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم
كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعائذ الكلب في الذم وكالمصطفى والمرتضى ومظفر الدين في المدح والنبز
في الذم خاصة واما كنية وهي الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن اوى وبنت وردان والكنية من كنيت
اي سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان
اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فان الكنية تعظيم لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان
يخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير المؤمنين علي وقد تكنى في الصغر تفاؤلا لان يعيش حتى يصير له
ولد اسمه ذلك واذا قصد الجمع بين اللقب والاسم اتي بالاسم اولا ثم باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتي
به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان لما لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا على المدح او الذم
لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر وان كانا مفردين
او وجاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الفراء والزجاج
الاتباع ايضا وهو الذي لما روى الفراء قيس قفة ويحيى عينانا بالاتباع لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس واجراء الرقيات عليه
والاشهر اضافة قيس الى الرقيات لقب قيس بالاضافة كسعيد كرز وعلى ان الاضافة لادنى ملابسة لنكاحه لنسوة اسم كل منهن رقية وقيل
شبب بثلث كذا قال على لابن قيس واخي الرقيات ما احسن العرف في المصيبات وقال الشاعر في الاجراء ومن طلب الاوتار ما حز انفه قصير
ورام الموت بالسيف بيهس نعامة لما صرع القوم رهطه تبين في اثوابه كيف يلبس وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه
ثم تقول اذا اردت التسمية بشيء من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حده كضاربان وضاربون او جار او مجرورا كانتا
وعشرين اعرب اعرابها قبل التسمية في الاكثر ويجوز ان يجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان
حروف الكلمة فلا يجعل النون في مستغنيان ومستغنيون معتقب الاعراب فاذا اعرب النون الزم المثنى الالف دون الياء لانها اخف
قال منها ولانه ليس في المفردات ما اخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة [illegible] بالسبعا والزم الجمع الياء دون الواو لكونها اخف
منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس تقول هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهري منهم من يقول البحران على
القياس لكن النسبة الى البحران الذي هو القياس اكثر فجاز الكثر من بحري وان كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب اكثر من
استعمال البحران لذلك وجاء في الجمع الواو قليلا مع الياء نحو قنسرون وقنسرين ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لان مثل زيتون
موجود في كلامهم وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو وقبل نون الجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا الى هذا
قال ابو علي لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقال [illegible] وطابا المامرين اذا اكل النمل الذي جمعا بكسر النون انه اسم اعجمي وهو في شرح كتاب
سيبويه بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح الناطرين بالنون والطاء المكسورة وقد روي في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا
انه اعجمي وجب ان لا يكون اللام للتعريف اذ ذلك من تمام الاسم الاعجمي والا انكسر في موضع الجر وان قلنا عربي فلعل النون معتقب الاعراب
لانفتاحه وكان القياس الماطرين بالياء فجعل الواو مكان الياء اشكال كطولون وجيرون اعجميان واذا سميت بالمجموع بالالف
والتاء فلك مذهبان [illegible] اعرابه كما كان قبل التسمية مع التنوين لا تنوين المقابلة لا تنوين التمكن وعند المبرد يعرب الاعراب
الاول ولا يدخله الصرف [illegible] تنوين [illegible] بالكسر وبعض النحويين يعربه اعراب ما لا ينصرف ويفتحه في حالة الجر

من يدرءها بالفتح ومنهم من يضم ... قوله تعالى من عرفات وقد مضى هذا مشروحا في اول الكتاب وان نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما
لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسما لذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية ...
... كما اذا ضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد يجيء معربا نحو ليت تنصب وترفع قال ليت شعري وهل ينفع شيئا ليت
وان ليتا وان لوا عناء ... فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو
... في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية ... تجعلها
... اللفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني ... من حروف ... نحو من وكم ... بخلاف ... اذا جعلت الثنائي علما لغير اللفظ فانك
لا يصح ... التضعيف بل تقول ... كم ... منه ... تجعل من باب ... وهو حرف علة ... فلا تضعفه على
... وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لا يكون على اقل من ثلاثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر ما حذف
من غير ... وانما جعلتها من باب يد لا من باب عصا ... لانه لم يكن لها لام في الوضع وكان جعلها من باب يد اولى
... في الوضع ... وتقول في الاول كثير من الكم ومن الحل ... وذلك لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل
من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغييره بتضعيف ثانيه ليصير على اقل ... المعربات واما المنقول بالكلية اي يجعل علما لغير اللفظ
فلو ... بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى واذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعرب ...
... اللفظ او لغيره نحو لو ... تقول هذه لوّ ... على الالف ... همزة تشبيها برداء وكساء وانما وجب ذا اقام
التضعيف كذلك لو اعرب بلا زيادة حرف اخر سقطت ... للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا لو ... لو
لكنها ... الهمزة ... التصغير ... التنوين اذا حكي عن بعض العرب ... الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة ...
الثانية همزة ... لكون المزيد غير اجنبي ولاجل الخوف من بقاء المعرب على حرف اذا ...
اعراب اسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا ... لم يكن المعرب منها ... زدت عليها ... همزة للساكنين فتقول هذه
باء وتاء وتدخل ... بالتنكير ... هذه ياء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء ... على ثلاثة احرف اخرها الياء والثاني
لو اعربته او ... كتبت ... ولا يجوز الحكاية في اسماء حروف المعجم مع التركيب
مع عاملها فلا تقول كتبت يا حسنة كما جاز في نحو من وما وليت ... لانها موضوعة لتستعمل في الكلام مركبة
مع ابناء ... فجاز ... حكايتها ... في التركيب بخلاف اسماء ... فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ...
... موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة
المبنية اذا سميت بها غير اللفظ ولم يجز حكايتها كما جاز اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها التي كانت بسببه
مبنية اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعي معناها من وجه وذلك ان معنى ان تنصب وترفع
اي ان التي معناها التحقيق تنصب وترفع فلك ان تنظر الى اصل معناها والدليل على ان المد في نحو قولك هذه باء مزيد ...
يكن في اصل الوضع انك تقول في حال الافراد با تا ثا بلا مد وما وضع على ثلاثة كزيد وعمرو يكون في حال الافراد ...
وسيبويه جعل ... وحطي ... عربيات فهي ... منصرفة وجعل بعضهم كلمن وقرشت اعجميات ...
... المعجم ... الاول عربية لان ابا جاد مثل ابي بكر ... وهو من ... هوز ...
اي ... وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال ... لا شك ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعلم
الخط بالسريانية وقرشت يدخلها التنوين كما في عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو اكتب
كلمن اي هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سميت بنحو ... قال الخليل تقول ... لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا ... فابدلوا
الهمزة مكان الواو ولو لا ذلك لقلنا ... كما هو مذهب سيبويه ... فانه يقول هذا ذوى كفتى ...
... وقال الخليل بل تقول هذا ذو ... بقلب الواو ياء لسكون العين ...
... في باب الاضافة ... ان يقوى ... الى الاصل ولا يجوز ... حرف العلة كما شدد ...
... الاصل ... الاجنبي ... كما لو سميت ... على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان
... جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثاني اما ان يكون
متحركا في الاصل ... العطف ... الجر ... على قول ... كان متحركا كمل ثلاثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه
اولى من غيره لمناسبة حركته وانما جعلوه ثلاثة لما يلحقه من التصغير والجمع ... ولو زدت حرفا واحدا من جنس
حركته لسقطت بالتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد وتقول ... الابتداء وان كان الحرف ساكنا كلام التعريف على ...

سيبويه وياء الاضافة على قول بعضهم فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجيء وعند غيرهما يحرك اللام بالكسر ثم يضعف
مجانس الكسر اى الياء فيقال لى وذلك لانه لابد اذا اريد زيادة حرف من جنسه عليه من تحريك هذا الساكن المبتدأ به والساكن اذا
حرك حرك بالكسر واما الياء فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح عند الاضطرار في نحو غلاماى ثم يضعف مجانس الفتح فيقال باء
وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل اسمه بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيهما
لانهم بعضا والاولى ان يكمل بشئ من تلك الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل في المسمى باحد حروفه وقال غيره
بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاء كمل بالعين نحو رج في المسمى براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقول رج ايضا
في المسمى بجيم رجل ولا يكمل باللام لان الكلمة المحذوفة الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازنى يكمله
بالعين لكونها اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكمله بالفاء نحو رل فيكون مما حذف عينه
نحو سه وهذا اولى لان المحذوف الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين علس فالمبرد
يكمله بما كمل به المتحرك اعنى برد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة نحو اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة
لكونها للوصل نحو هذا اس وقام اس وقال قال اى بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمزة ورد عليه المبرد
بان تخفيف الهمزة غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم فيبقى المعرب على حرف ورد ايضا باشناع
اجتلاب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد سيبويه ويقطعها مع انها الزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفة
قليل وانما يكون في الفعل والاسم الجارى مجراه اعنى المصدر ودون الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك جاءنى
اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل وعند غير هؤلاء المذكورين
التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازنى واما بالفاء عند الاخفش
وان كان ذلك الساكن فاء قبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة كما ذكرنا وان كان في الاسم
كنون انطلاق كمل بالحرف الذي بعدها فتقول انط وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا نحو اردد ويردد ادغمت فقلت ارد
ويرد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء نحو قردد ومهدد وكثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال في
الاسم وهو الجزم او الوقف الجارى مجراه ولهذا بقى الفك اذا سميت بالب من قولك بنات الب ولهذا يرد اللام او العين اذا سمى
بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل وبع وخف وقل وبع فتقول جاءنى
يغزو ويرمى ويخشى واغزو وارمى واخشى ويخاف ويقول وبيع وخاف كما مر في غير المنصرف ويكون يغزو ويرمى واغزو وارمى كقاض اسم المرأة
على الخلاف المذكور في غير المنصرف اما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لم تحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام
مع العين في يك لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة في يغز ويحذف هاء السكت من كل ما هي فيه اذا سمى به نحو ره وقه ويرضه لانها
للوقف وترد مع اللام المحذوفة فاء الموقوف في ره الهمزة التي هي عين اذ لو لم تردها لاحتجت الى زيادة الالف اجنبية كما في لا فرد الاصل اولى
فتقول جاءنى راء والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول ارأى غير منصرف لان الراء يصير ساكنة بانتقال حركتها الى
الهمزة المردودة لانها كانت طاء وكذا ترد مع اللام المحذوفة الفاء في قه فتقول جاءنى وقى اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في
قى وانما فتحت الواو لخفة الفتح ولكونها مفتوحة في الماضى ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مسلمة
لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في
نحو ضربت اكلونى البراغيث وجب الحاق النون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمى به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك
يجوز ان يعربا باعراب المثنى والمجموع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون
عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجمع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك في المركبات ولو سميت
باولى وذوى فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بيضربن على لغة بعض السليط اقاربه جعلت النون معتقب
الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفت لانهما كهند اذا سمى بها مذكر واما التاء فبدل
من اللام وليس لمحض التانيث ولهذا لم ينفتح ما قبلها وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء للتانيث ابدلت من اللام فهي مثل ثبة
علما مذكرا واما هنت ساكن النون فاذا سمى به يرد الى هنة لان له مردا فاجاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف
الذى كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذى كان يلزمه اذا سمى به كالآن والافضل والذى والتى وفروعهما لان اصل العلم
ان يستغنى عن اللام واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التى في اوائلها جاز الحكاية كما تحكى الكلمة المبنية اذا جعلتها اسم اللفظ
مفردة كانت او مركبة نحو قراءت قاف ونون وطس وحم ويجوز ان لا تحكيها فتمنعها اذن الصرف ان كانت مفردة او مركبة

اللام اكثر من المحذوفة

قوله

من ايم

وأسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الأشياء مثل آحاد الأشياء وأصولها اثنتا عشرة كلمة واحد إلى عشرة ومائة وألف واصول مبتدأ وأثنا عشرة خبرها وكلمة تمييزها
وواحد خبر مبتدأ محذوف وتقديره وهي واحد ويدل منها إلى عشرة متعلق بمقدر عطف على واحد وألف كذلك ونقول

من اسمين كبعلبك وحضرموت ومن ثلثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لأن طاسين بوزن قابيل فكأنه مركب من اسمين وإن لم يكن كذلك لم
يختص فالحكاية لا غير لعدم إمكان الإعراب إذ لا مركب كلامي إلا من كلمتين هكذا قال جار الله وفيه نظر لأن ثابت بينا
إن الجمل إذا سمي بها غير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب على من هب جار الله وهو أن هذه الأسماء المعدودة معربة لكنها لم تعرب
لعدم المقتضي للإعراب كيف يحكى ولا تعرب مع حصول المقتضي للإعراب إذا سميت بها السورة وحكي عن يونس أنه كان يجيز في
كهيعص فتح جميعها وإعرابه ممتنعا على أن يكون كأنه مركبا مع صاد والباقي حشو ولا يعتد به وإن سميت بها غير تلك السور أما
اثنان أو غيره فالإعراب واجب ثم يمنع الصرف إن انضم مع العلمية سبب آخر كالتأنيث في ألف فكأن اسم امرأة والتركيب في نحو
قوله وأعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب أي أعرف المعارف وكان المتكلم أعرف لأنه ربما يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم
قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه وعلى ما ذكرنا من حد المعرفة هي ما لم يشر بها إلى خارج إشارة وضعية فبالاحتراز ذات يفهم من
حد المعرفة واعلم أن النكرة إذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة أو مثناة
أو مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل أن لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل واحد بل رجلان أو بل رجال وما
جاءني رجلان بل الواحد وهل جاءك رجال بل رجل هو آتوك ومع الإطلاق أيضا يحتمل أن لا يكون للاستغراق لكن احتمالا مرجوحا فإنهما
لا رجل ظاهره الاستغراق محتمل لسواه وأما إذا دخل تلك النكرة من فهي للاستغراق نصا نحو ما جاءني من رجل وهل كان لا رجل
المتضمن لمعنى من نصا في الاستغراق ومن هذه وإن كانت زائدة كما حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لأن أصلها من الابتدائية
لما أريد استغراق الجنس ابتدأ منه بالجانب المتناهي وهو الأحد وترك الجانب الأعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود وكأنه قيل جاءني
هذا الجنس من واحدهم إلى ما لا يتناهى فمن ثم تفيد إذا قصد به الاستغراق ما جاءني أحد وإن وقعت النكرة في غير النفي والنهي
والاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون للاستغراق مجازا كثيرا إن كانت مبتدأ نحو تمرة خير من جرادة ورجل خير من
امرأة وقليلا في غيره نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على كونه في الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا
كما في نحو الدينار خير من الدرهم أن الاستغراق يتبادر إلى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق بلا لام والسبق
إلى الفهم بلا قرينة من أقوى دلائل الحقيقة قوله أسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الأشياء مقصوده تحديد ألفاظ العدد لا ماهية
العدد وكمية الشيء عدده المعين لأن الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما أن ماهية الشيء حقيقته المعينة التي تستفهم
عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء وصفته المعين الذي يسئل عنه بكيف فقوله اسم العدد ما وضع
للعدد المعين احتراز عن الجمع فإنه وضع لعدد غير معين فيخرج منه الألف ذلك لو وقف وقوله آحاد جمع أحد فينبغي أن لا يكون واحد
واثنان من ألفاظ العدد لأن واحدا لم يوضع لكمية آحاد الأشياء لأنه يقال كم درهما عندك فيقول واحد فليس هنا آحاد أشياء وكذا
إذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان أيضا فإنهما وضعا لكمية الشيء وإن كانا وضعا
مع ذلك لماهية ذلك الشيء أيضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لأن
لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز أن يقول ما وضع لكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة أن لفظ واحد
واثنان من أسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد وعندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من
العدد قالوا لأن الفرد الأول هو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي أن يكون الزوج الأول والنزاع فيه راجع إلى المراد بالعدد
فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنين لأنه زائد عليه وعلى تفسير النحاة أي الموضوع
للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله وأصولها اثنتا عشرة كلمة واحد إلى عشرة ومائة وألف يعني أن الألفاظ التي يرجع إليها
جميع أسماء العدد اثنتا عشرة كلمة وإن كانت تلك الأسماء غير متناهية وما عدا تلك الألفاظ متفرع منها بتثنية كمائتان وألفان
أو جمع كعشرين وأخواته الجارية مجرى الجمع أو بعطف كثلاثة وعشرين وكأحد ومائة وكمائة وألف وكذا أحد عشر وأخواته لأن أصلها
العطف كما تقدم أو بإضافة نحو ثلاثمائة وثلاثة آلاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الأقسام سوى العطف نحو ثلاثمائة وثلاثة
الآف ونحو ذلك ثم شرع في كيفية تبيين استعمالها للمذكر والمؤنث فقال واحد اثنان وواحدة اثنتان وثنتان يعني واحد وثنتان
اثنان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث يعني واحد واثنان في المذكر بلا تأنيث على القياس وبالتاء للمؤنث والجمع بينهما للمذكر
والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة أي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد أي العدد المنفرد ويستعمل في العدد وكسائر ألفاظ
العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون والتكسير وحدان وأحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو وبقي في الصفة فهو قياس
الشبه ... وكسرته ... هذا التركيب همزة أما في أحدان فقياس إذ الواو المضموم يجوز إبداله
همزة في الأول كان كوجوه ووجوه ... الوسط ... أما في أحد بشذ عند الجميع وأما في أحد فهو قياس عند المازني

اي ابدال الواو المكسورة في الاول همزة كالدة وولدة ووشاح واشاح شاذ عند غيره واذا استعمل في الاعداد المنيفة اختاروا
لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع في التنييف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا الافصح احد عشر واحدى
عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل احد واحدى في غير التنييف ايضا مضافين مطردا
نحو احدهم واحداهن ولا يستعمل احدى الا في التنييف ومع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا لعموم العقلاء بعد نفي او نهي او استفهام
او شرط نحو ما جاءني احد ويلزم الافراد والتذكير قال الله تعالى لستن كاحد من النساء ان اتقيتن وتعريفه نادر وقد يستغني عن نفي
ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو قولك ان احدا لا يقول كذا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع احد في ايجاب يراد به العموم فلا
تقول لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء في غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة [منهم]
منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل
اتفاقا كانه لما رأى نحو ما جاءني احد بمعنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى
ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب بلا تنييف ولا اضافة استعمال واحد كما في قوله تعالى قل
هو الله احد وقد توضع في المدح ونفي المثل هو احد الاحدين وهو احد الاحد جمعوا احدا على احد تشبيها بسدرة وسدر يعني هو احد
الاحاد اي هو واحد ما له احد قال حتى استثاروا بي احدى الاحد ويستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي
عريب وديار ودياري ودوري وطوري وطاري وارم وارمي وكتيع وكراب ودعوي ونمر وقد يضم شينه وقد لا يصحب نفيا او نهيا
وابزابن بالزاي وتامور وتومور وتومري ... واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحدين من الشيء واثنتان محذوف اللام والتاء للتانيث
وثنتان مثل بنت تاء التانيث فيه بدل من الياء وهو قليل وابدال التاء من الواو اكثر كاخت وبنت وتراث وتكاة قوله ثلاثة الى
عشرة ثلث الى عشر يعني ان ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال واربعة رجال وثلث الى عشر للمؤنث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة فخولف
باب المذكر والتانيث من ثلثة الى عشر فانث للمذكر وذكر للمؤنث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين
من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف
ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاءني ثلثة رجال فلا تقول في مطلق العدد ست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث في
الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا
العرض فتانيث العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما بين في موضعه ثم انه غلب على الفاظ
العدد التعبير بها عن المعدود فطرأ عليها اذن معنى الوصف الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى ثلثة رجال معدودون
بهذا العدد لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب استعمال نحو ثلثة رجال اغلب استعمالا
من نحو رجال ثلثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجمود
ولغرض التخفيف ايضا اذ باضافتها الى معدودها يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ
العدد ان تضاف الى معدودها فان لم تضف كما في احد عشر الى مائة فلعلة كما يجي فاضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة
جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين وهل المضاف اليه الان باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفية
او موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة فلا يمنع
ان تجوز الكوفية نحو الثلثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول
وان كان تعريف الثاني هو تعريفه كما مر في باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفة لكنما ورد السماع به في العدد
فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد جرت تابعة لالفاظ المعدود وذلك كثير نحو رجال ثلثة والناس كابل مائة
ولذا لم تجر على الموصوف اتي بما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما مبينا نحو ثلثة من الرجال واما
منصوبا نحو عشرون درهما فاجريت مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطردا فان هذا الفرق مطرد
في الصفات المشتقة كضارب وضاربة واما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير العدد من المقادير يوصف
ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن لما كان الاعداد في الكثرة فنقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة
هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة للجمع
وقيل رجال ثلثة كرجال ضاربة واذ جيء بما كان موصوفا مضافا اليه نحو ثلثة رجال صارت الاعداد تابعة له في التانيث
وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخر لغرض بين المذكورين اما اذا كان المميز مفردا في ذلك ما فوق العشرة فلم يؤنث
العدد لا ليسوي بين الموصوف في المؤنث لما يجي فاصل عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصل مائة رجل والف درهم مائة ..

[هامش: اضيف الى المفسر ... بمعنى من]

رجال مائة ودراهم الف لم يوافق الاعداد موصوفاتها المجموعة في التأنيث اذا جرت عليها كما ذكرنا الآن او لغرض تمييز واخواته لزمها الواو والنون
ولزم اخواته التاء لما يجيء فتبعها الالف في ترك الموافقة لما استقر الاولين النظام عن العادة فلما لم يوافق هذه الاعداد موصوفاتها
اذا جرت عليها لم توافقها ايضا اذا اضيفت اليها فقيل الف رجل والف امرأة ومائة رجل ومائة امرأة وانما بقي الثلاثة الى التسعة مع التمييز
ايضا على ما قبلها وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف واكتفى بالمميز الاخير عنه لان عادة الفاظ
العدد اذا ترادفت ان يجتزأ بتمييز العدد الاخير عن جملتها فقولك مائة وثلاثة وثلاثون رجلا كان الاصل مائة رجل وثلاثة رجال و
ثلاثون رجلا وكذا ثلاثة عشر رجلا اصله ثلاثة رجال وعشر رجلا ومميز العشرة اذا لم يكن مع النيف انه مع الاول مجموع مجرور
ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف ساير العقود فان مميزها في الحالين واحد نحو ثلاثون رجلا وثلاثة وثلاثون رجلا وكذا
قولك ثلاثة ومائة رجل في الاصل ثلاثة رجال ومائة رجل فلما كان مميزها المقدر مجموعا عومل معاملتها مع المميز الظاهر فلما
قصدوا اجراءها مجرى الصفات المشتقة باثبات التاء فيها اذا كانت موصوفاتها مؤنثة وحذفها منها مع تذكير الموصوف
ولا موصوف له مذكرا اذ لا تصلح الا صفة للجمع والجمع مؤنث جمع مذكر كان او جمع مؤنث فلو اثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبين
ما قصدوه من اجرائها مجرى الصفات المشتقة ولكن التاء هي التي كانت لتأنيث مطلق العدد في الاصل غير مجعولة لتأنيث
الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم يكن للوحدة يلزمها التاء في الاغلب كالصخرة والغرفة والعنصوة والحجارة فمن ثم لم يقلبوا
لام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التاء اذ ليس عنها في شقاء وذلك لان مبنى التاء التي ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم
فحملوا عليها نحو طفاوة وخزاية ونحوهما مما يلزم التاء واما في الصفات فلما كان المقصود بها الوحدة فهي غير لازمة فلذا تقول عزابة
واستنابة فلو ثبتت التاء فيها في الجمعين تشابهت تاء نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تأنيثه
انه مذكر بالنسبة الى تأنيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تأنيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتاء
تأنيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلي معتبرا لم يجز في التصغير قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امرأة فكما
ان التأنيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطارئ ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشيء لا ينفعل عن مثله انفعاله عن العارض لهذا كبير
ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفاء تأنيثه فقيل رجال ثلاثة ونسوة ثلث فصارت التاء التي كانت في الاصل لتأنيث مجرد
لفظ العدد علامة قرينة لتأنيث المعدود وهذا كله في جمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميز العدد عند سيبويه ان كان وصفا الا
نادرا فلا تقول ثلاثة مسلمات اذ المطلوب من المميز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الغاية اذ اكثرها للعموم فلذا لا تقول في مسلمين في ثلاث
الجمع المكسر صفا ثلاثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما اقل في وقوعه مميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض الاهم من تمييز العدد
بيان الجنس لا التعيين فهو منكر في الاغلب وان كان مجرورا فلذا اقل ثلاثة الزيدين وثلاث الزينبات وان لم يكن علما فان جاز فيه
مكسر لم يميز بالسالم في الاغلب فلا تقول ثلاث كسرات بل تقول ثلاث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله
تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يأت له مكسر ميز بالسالم كقوله تعالى ثلاث عورات فثبت ان الاغلب في تمييز الثلاثة
الى العشرة الجمع المكسر فهي امر تذكيرها وتأنيثها عليه دون جمع السالم فاذا تقرر هذا قلنا ينظر في تأنيث الثلاثة واخواتها واحد
[illegible] ان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مؤنثا حقيقة كثلاث نسوة وطوالق او مجازا كثلاث غرف وعيون
حذفت التاء منها كما رأيت وان كان الواحد مذكرا اثبتت التاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة التأنيث كاربعة حمامات وثلاث
بنات عرس وبنات اوى والواحد حمام وابن عرس وابن اوى او لم يكن فيه علامة التأنيث كثلاثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتأنيثه
كلسان ولسان جاء تذكير العدد وتأنيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف
اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى فله عشر امثالها وان كان المثل مذكرا لان المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها
وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط
والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال الله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلاثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال
وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالبط والخيل والغنم والابل
لانها تقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذفتها
منها كيف وقع النص والعدد نحو عندي ثلاثة ذكور من الخيل او عندي من الخيل ذكور ثلاثة او عندي من الخيل ثلاثة ذكور او عندي
من الخيل ثلاثة ذكور على الوصف وعندي من الخيل ثلاثة ذكور بالاضافة او عندي ثلاثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد
المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلاثة من الخيل ذكور فانه ينظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم
حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير وما يحضرني له مثال اثبتها الحاقا للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث والمذكر منه بجمع المذكر

ونقول مضارع معروف والمستتر فيه هو انت فاعله واحد مبتدأ محذوف خبره واثنان عطف عليه بتقدير العاطف وهذه الجملة في محل النصب في مقام
القول وواحدة مبتدأ خبرها محذوف واثنتان عطف عليها بتقدير العاطف او ثنتان عطف على اثنتان وهذا الكلام معطوف على الكلام السابق
للمذكر احد واثنان وللمؤنث واحدة واثنتان او ثنتان وثلثة الى عشرة ثلث الى عشر احد عشر اثنا عشر اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة
الكلام المذكور في الحصر والتقدير لحذف سعة ان يكون اعداد الالفاظ كلها محكية عن حال الافراد كما وضعت قبل ان يدخل الواو عليها

وان جاز تذكيره وتانيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير والتانيث ينظر فيه الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من الاشارة ويجوز الامران في نحو ثلثة من النخل وثلث من النخل لانه يذكر ويؤنث قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع كقرناء لانه قام مقام جمع شيء فكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر لك التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثني عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جري الواحد والاثنين على القياس وجري الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر بين ما ينقص عن العشرة او فوقها ولهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى القياس فيثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما رجع الى القياس لان تمييزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود منها في التذكير والتانيث في التنييف لانه كان بلا نيف اي مع مخالفة التذكير والتانيث كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين بما ذكرنا تعليل قوله احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة اي احد عشر اثنا عشر للمذكر واحدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله وتميم تكسر الشين يعني شين عشرة المركبة المؤنثة لما كرهوا توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في اخره فتحة عدلوا من فتح وسطها الى الكسر واما الحجازيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون اثقل لان الثقل يتثقل الاخر وهي الفصحى وقد يفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر المركب بمتحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات اخرها فتحة اخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنا عشر قوله عشرون وتوابعهما اي في المذكر والمؤنث كان قياس هذه العقود ان يقال عشرات رجال المثنى وثلث عشرات رجال الى تسع عشرات رجال فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف اليه اعني لفظ عشرات وكان المضاف اليه كالكلمة الواحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة والف فكان المضاف مع المضاف اليه كالكلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه صارت كالكلمة المؤنثة بالتاء ... كالمحذوف لامها نحو عزة وثبة وقلنا الا انه لا لما لم يستعمل ثلاثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو عزة وثبة محذوف اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلاثة بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التي في مرتبة الاحاد فلم يحصل التعبير المقصود بوضع العدد ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجيء في غيرها من الالفاظ وسيجيء في باب الجمع ان جمع المؤنث بالتاء المحذوف لامه شائع بالواو والنون نحو قلون وثبون ومائون فقيل عشرون وثلثون تشبيها لها بما حذف لامه وابتدئ بتغيير عشرات الى لفظ عشرون المصوغ صيغة المجموع ليكون كالتوطئة لجمع غير القياس في اخواتها التي بعدها لاجل التي غير قياسي اذ لم يجئ الا مضافا لفظا او معنى الى مثنى اخر كما في قوله ثم صغت ثاء وتا على ما يجيء في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرين بكسر العين في عشرين بخلاف اخواته فانه لم يجز فيها تغيير لامكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرين بوجه فقصدوا بتغييره الى جعله كبناء مستانف فالواو والنون في عشرين واخواتها كالجبر لما حذف كما قيل في عزين وكرين وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنساء والطويلون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امرأة وعشرون جملا بل لا يمكن دعوى التغليب في نحو عشرون رجلا وامرأة قوله احد وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مائة والف مائتان والفان فيهما ثم على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اي يكون المعطوف الذي هو العقد والمعطوف عليه اي النيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث فالعشرون لهما ولفظا احد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف القياس في الظاهر قوله فيهما اي في المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعني يرجع من ابتداء كل ما تراه الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على اول العدد نحو احد ومائة اثنان ومائة ثلثة ومائة او بعطفه على المائة نحو مائة وواحد مائتان وواحد الف واثنان في المعلوم معدوده وفي غير المعلوم مائة رجل الف رجلان مائة وثلثة رجال والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا في ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه التقدير مثلا ثلثة عشر يقدر ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرين وثلثة فاذا وصلت الى الالف استانفت العمل فيكون بين كل الف الى تمام الف اخر كما من اول العدد الى الالف فتعطف الالف على اول العدد المنيف عليه نحو احد والف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف وان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما نيف عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم مستانف ثم للعاشر من ذلك العاشر اسم مستانف وهكذا الى لا نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المئات اسم الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يودي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا على الالف فقالوا عشرة الاف

[illegible] ... وبفتح النون متصلة ... بمعنى ... ومميز ... [illegible]
... ومميز ... مستثناه من قوله مجموع وكان قياسها مات او ... [illegible]
... منصوب مثل قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد مثله ايضا .

عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلث مائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف مائتان والف الف ثلثمائة والف الف
الى الف الف والفان والف الف وثلثة الاف والف الف الى الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشرة مائة بل قالوا الف وكلا
احد مميزي عشرة مائة بل مائة والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف وثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة
مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امرأة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات تائها سواء كان مميز الالاف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل وامرأة
لان مميزها المائة والالاف كما اضيفت اليه المائة والالاف واصل مائة مئية كسدرة حذفت لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وشبه
ولامها ياء لما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا تشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثني حذف الالف قوله
وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاز اسكانها وشذ حذفها بفتح النون اما الفتح فلان الياء يحتمل الفتح لخفته كما في رايت القاضي وجاز اسكانها
كثيرا لثقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معدي كرب وقالي قلا وبادي بدا وجوبا وجاز حذف الياء مع قلته للاستثقال ايضا وبعد حذف
الياء فتح النون اولى من كسرها للتوافق لاخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة وقد يحذف الياء
في ثماني في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون
وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلاثة الى التسعة يقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة
عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور
جواز استعماله في جميع العقود قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسع مائة وكان قياسها مات او مئين
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قوله لكذا داخل ههنا في الحد واعلم ان
مميز الثلثة والعشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة فلان الكلمة تصير بها اخف على ما مر قبل وقد تترك الاضافة فيقال ثلثة اكلب على البدل
وربما جاء في الشعر نحو ثلثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المفضول لو نصبوه لكان المفضول في
صورة الفضلات واما النصب في احد عشر رجلا فيجيء القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم
موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف واصل موصوف الثلثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميز ما فوق العشرة فسيجيء قوله لفظا او معنى
الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر اذا كان المميز احدهما الفصل بمن نحو ثلثة من الخيل وخمس من
التمر وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكرهوا اضافة العدد اليهما بعد ما مهد من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز
اضافة العدد اليهما وهو منتقض بقوله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة نفر وقال ثلثة انفس وثلث ذود لقد جار الزمان على عيالي ثم نقول
ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه نحو ثلثة اقلام واربعة رجال وان كان له
الجمعان معا اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود في القلة نحو ثلثة احبال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء
وليس بقياس وقال المبرد يجوز قياسا نحو ثلثة كلاب بتاويل ثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة الى تسع مائة استثناء
من قوله مجموع لان المائة المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مات لان المائة يجمع بالالف والتاء او بصورة
جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات تضاف اليها العدد وجمع التكسير كما في ثلث عيرات
لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر
على المفرد مع كونه اخصر لامتناع اللبس وقد جاء ضرورة في الشعر ثلث مئين وخمس مئين قال ثلثمئين للملوك وفى بها ردائي وجلت
عن وجوه الاهاتم وبعضهم يقول في مئين مئون بضم الميم وبعضهم يشم كسر ميم مائة في الواحد ايضا شيئا من الضم ولا يبين الضم
وذلك هو الاخفاء قال الاخفش لو ضممت ميم مات فقلت مات كمثل مئون جاز وبعضهم يجعل نون مئين معتقب الاعراب كسنين
على ما يجيء في باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين في الاصل كغسلين فحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشيء اذ لا يتوهم لمائة واحد مائين
ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي فابدل الياء الاخيرة نونا فقوله وحاتم الطائي وهاب المئي عند الاخفش اصله
المئين حذف النون ضرورة وحكى عن يونس انه مطروح الهاء كثمرة وتمر ولو كان كما قال لقيل مئي كمعي كما تقول في لثة لثي وفي ظبية
ظبي وقد قيل اصله مائي ككليب كسر الفاء كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرف حلق كما يجيء في التصريف ثم خفف لاجل القافية فما
ككليب غير مسموع ففي هذا القول نظر قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما
من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعل ثلثة اسماء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة عشرك بجواز الاضافة
الا في اثني عشر لما مر في باب المركب قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وما جيء به لبيانه
فكان الجزء الثاني الواحد المضاف اليه في نحو خمسة عشرك مغايرا للاول فلم يكن يجعل ثلثة اشياء شيئا واحدا من حيث
... واحد ... النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي شبيهة بها فان قيل فقد تقول اضو زيدون وعمرو

وإذا المشترط ركان مقابل الشرط والمعدود اسمه ومؤنثا خبره واللفظ مذكرا عطف على سم خبره أو وصف عطف وبالعكس جاز ويجوز عطف على وإذا كان المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا فوجهان مبتدأ خبره محذوف وهذه الجملة جزاء الشرط وتقديره وإذا كان كذا ففيه فوجهان ولا يميز فضلا مجهول فيه واحد مفعول ما لم يسم فاعله والاثنان عطف عليه واستغنا مفعول له ومفعول مطلق بلفظ تمييزه أي تمييز العدد متعلق بها استغنا وعنهما أي عن ذكر الواحد والاثنين متعلق به أيضا ومنه على الوجه الأول وعلى الثاني بلفظ تمييزه مفعول ما لم يسم فاعله لفعل مقدر وعنهما متعلق وتقديره يستغني بلفظ تمييزهما عنهما استغنا ووقع في بعض النسخ بلفظ تمييزها

بل أوردها جمعا لأنها حقيقة في التكسير فيسبها كأنه عشر عشرين جمع مثل أربعة أول ...

يهذه النون مثلها قلت بل نون عشرين وأخواتها أبعد منها من نون الجمع لأن أرضون جمع الأرض حقيقة وإن لم يكن قياسا بخلاف عشرين وأخواتها فإنها ليست جمع عشر وثلث وأربع لما مر في أول الكتاب ولم تكن الإضافة مع إثبات النون أيضا لمشابهتها النون الجمع وبناء نحو عشرة درهم وأربعة ثوب وهو قبيل وأما أفراده فلأن جمعية الأصلية التي كانت له حين كان موصوفا إنما حوفظ عليها حال الإضافة إليه لأن المضاف إليه غير فضلة بل من تمام الأول كالموصوف فأبقي الجمعية له مضافا فلما كانت له موصوفا فلما تعذر الإضافة ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلات لم يبق كالموصوف لأنه موعدة والجمعية مفهومة من العدد المتقدم والمفرد أخصر فاقتصر عليه ومع صيرورته في صورة الفضلات يراعى أصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الأغلب لا مع ودون العدد لأنه هو المقصود من حيث المعنى والمعدود وإن كان مقدما عليه كالوصف له يقال عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف هو إذا كان مضافا إليه قال الله تعالى إني أرى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد أيضا لكن على قلة قوله وتثنيتهما وجمعهما أي تثنية المائة والألف وجمع الألف فالمائة لا يجمع مضافا إليها ثلثة وأخواتها كما مر وإن لم تضف إليها ثلث وأخواتها جمعت وأضيف ذلك الجمع إلى المفرد نحو مئات رجل قوله مخفوض مفرد أما الخفض فعلى الأصل كما ذكرنا في نحو ثلثة رجال وأما أفراده فلإجرائهم عليها أفراد المميز المنصوب الذي قبله مع أنه أخف من الجمع ولفظ العدد كافية الدلالة على الجمعية مع أن الكثرة والجمعية في هذه المرتبة أكثر وأشمل من جمعية مرتبة الآحاد لأن مرتبة الآحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الأفراد في كثير من الأشياء كتصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة بعد أخرى جمع التكسير فاستغنوا عن جمع المعدود لشهرة جمعيته وأما هذا فشهوركثرتها لا كمرتبة الآحاد فاستغني عن جمع تمييزها وقد يجمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قال المصنف ونعم ما قال فمن قرأ قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي على أنه على البدل لا على التمييز والأولى أشذ وقد من وجهين جمع مميز المائة ونصبه فكأنه قال ولبثوا سنين ثلثمائة وكذا قوله اثنتي عشرة أسباطا وإلا لزم الشذوذ وقد يجمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب أن يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ووجهه أنه فهم أن مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين تمييزا لكان واحد من ثلثمائة وأقل السنين ثلثة فكان كأنه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المصنف وهذا يطرد في قوله تعالى اثنتي عشرة أسباطا فلو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين على رأيه قال وهذا الذي ذكره الزجاج رد على قراءة حمزة والكسائي لأنهما قرآ ثلثمائة سنين بالإضافة فسنين عندهما تمييز لا غير وإن لم يكن منصوبا ولا شك أن قراءتهما ليس عند النحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لأن الذي ذكره مخصوص بأن يكون المميز مفردا وأما إذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في ثلثة أثواب مع أن الأصل في الجميع الجمع إنما عدل إلى المفرد لعلة كما تقدم فإذا استعمل على الأصل وفاقا الزجاج إنما كان يلزم أن لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد وأما إذا استعمل الجمع على أصله فيما وضع العدد له فلا وهذا أخوكلام المص وإذا وصفت المميز المفرد جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال قال فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم واعلم أن سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في أي درجة كان صفة كما ذكرنا لأن المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم في أكثر الأوصاف بل إن كانت الصفة مختصة ببعض الأجناس لم يقبح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قالنا في هذا الأبيض وهذا العالم وإذا أضيف العدد المركب نحو أحد عشر زيد وخمسة عشر زيد فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبه أي التركيب والإضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا يخل به الألف واللام اتفاقا في نحو الأحد عشر وإن كانت الإضافة مع اللام من خواص الأسماء وأما الأخفش والفراء فإنهما فرقا بين اللام والإضافة وذلك لأن ذا اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الوضع مبنيا كالآن والذي وأخواته وأما الأمس عند بعضهم وأما المضاف فلا يكون إلا معربا إلا لدن وأخواته لأنه الأثر لا إلى الإعراب أي للزوم الإضافة مع ثبوت علة البناء فيه وإلى إعراب قبل وبعد وأخواتهما مع الإضافة والبناء عند القطع منها وأما بناء نحو غلامي على مذهب النحاة وبناء حيث وإذ ونحو قوله على حين عاتبت فقد مضى الكلام عليها في مواضعها فالأخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا مع الإضافة نحو جاءني خمسة عشرك بإجراء له مجرى بعلبك والفراء يجعل جزئي المركب عند الإضافة كالمضاف إعراب والمضاف إليه لتشبيههما لفظا بالمضاف والمضاف إليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عمر زيد قوله وإذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا أو بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص إذا أطلقته على امرأة وقولك نفس إذا أطلقتها على رجل ففي الأول المعدود وهو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك أن تعتبر اللفظ وهو الأقيس والأكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة أشخص وأنت تعني النساء وثلث أنفس وأنت تعني الرجال ويجوز اعتبار المعنى كثلثة أنفس للرجال وثلث أشخص للنساء قال وكان مجني دون من كنت أتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر قوله ولا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل رجل ورجلان لإفادته النص المقصود بالعدد وإنما لم يميز واحد واثنان لأن ألفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم مبلغهم

ونحو خبر مبتدأ محذوف
مضافا ورجل مضاف إليه
ورجلان عطف عليه
وبناء على رأي الحكاية
بلا فاء ... تمييزها متعلق بالنفي
مصدر مضاف إلى الفاعل
والنص أي أنها منصوب
متعلق بالقصود

ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معاً استغني عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل
ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظ رجل وحده يفيد الوحدة والعدد ولم يقولوا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظ رجلين اثنا رجل ولامه
يفيد الاثنينية وقوله كأن خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما يعني لم يقولوا واحد
رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال
وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب دخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرين رجلا والثلثة
والثلثون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلثة الدراهم ومائة الدرهم
وثلثة المائة واربعة الالاف والثاني نحو ثلثمائة الالف وثلثمائة الف الدرهم وثلثة الاف الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف
على المضاف والمضاف اليه معا شاذا ونحو الثلثة الاثواب عند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على
الاول كالاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئي المركب لانه يكون كانه داخل في وسط كلمة وقد
يدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز ايضا نحو
الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز بمذكر ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما
بلفظ من او بين او لا فان كان فالغلبة للمذكر نحو قولك اشتريت عشرة بين عبد وامة ورأيت خمسة عشر من النوق والجمال الا
الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتانيث قال فطافت ثلاثا بين يوم وليلة وكان النكير ان تضيف وتجأرا اذ
التاريخ مبني على الليالي كما يجيء فلهذا اذا ابهمت ولم تذكر الايام ولا الليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا
قال تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وانما غلب التانيث لذلك وللفصل اذ كان مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه
يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بجيد كلام العرب وان لم يفصل بينهما فان كان العدد مضافا الى المعدود
فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد وآم وخمس آم واعبد اذ الاضافة اليه تفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا
العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامرأة وثلث الف ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكر من
المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امرأة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لا
لاحترام المذكر المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بالسابق منهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بينا
وصفة واربعة وعشرين يوما وليلة هذا اذا كان المميزان يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر واربعة وعشرون عمامة وثوبا في د
يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي اياما بعددها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة وخمسة
عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد
وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا اي في موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعملة
من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامرأة اي ليسوا خارجين من هذين القسمين ومن هذين الجنسين كما ان ما يكون
بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية
على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البوادي الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال
عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتبته لاول ليلة
منه او لغرته او لمهله او لمستهله وفي اليوم الاول لليلة خلت واللام هي المفيدة للاختصاص الذي هو اصلها والاختصاص ههنا على
ثلثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبته لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعده نحو لليلة خلت او يختص به لوقوعه قبله
نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة مع الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه فان كانت قرينة نحو خلت يكون بوقوعه بعده
ومع قرينة نحو بقيت بوقوعه قبله وتقول في الليلة الثانية كتبته لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى اخر الشهر وان وقع
الفعل في الليل ولم يقصد المذكور وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام لليلتين خلتا
او في ثالثها لثلث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى ليتبع النون
التي هو ضمير الجمع الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة خلت ويجوز خلون
حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى المازني الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع
وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اي من ثلثة الى عشرة لكان مميزه جمعا نحو ثلثة اجذاع وجعل
ضمير الجذوع وهو جمع كثرة ضمير الواحدة اي المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اي ما فوق العشرة لكان مميزه
مفردا نحو ثلثة عشر جذعا وتكتب في الخامس عشر للنصف من كذا وهو اولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة

ليلة بقيت مع جواز ما ذكرنا وذلك لأن الأول أخذ من ثمانية وفي السادس عشر لأربع عشرة ليلة بقيت أو بقين كما قلنا وبعضهم يقول من
الخامس عشر إلى الآخر لخمس بقين لجواز نقصان الشهر ... أن يكتب ... العشر ليال بقين وهو أيضا من بقيت كما ذكرنا مع
جواز أيضا ... أن يكتب في الثامن والعشرين لليلتين وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الأخيرة لآخر ليلة منه
أو سلخه أو انسلاخه وفي اليوم الأخير لآخر يوم من كذا أو سلخه أو انسلاخه قوله وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني
والثانية إلى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الأول والثاني والأولى والثانية إلى العاشر والعاشرة والحادي عشر
والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الأول ثالث اثنين أي مصيرهما
من ثلاثة وفي الثاني ثالث ثلاثة أي أحدها وتقول حادي عشر أحد عشر على الثاني خاصة وإن شئت حادي أحد عشر إلى تاسع تسعة
عشر فيعرب الأول يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد العدد وقد تقدم أن جميع ألفاظ العدد كانت في الأصل لمجرد العدد كما في
قولك ثلاثة نصف ستة ثم استعملت في المعدود كما في رجال ثلاثة وستة رجال فإذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال
مثلا وقصد ذكر واحد منهم فإن قصدت تذكره بلا ترتيب قلت واحد وأحد الذي هو أول تلك الألفاظ الاثني عشر فقلت هذا
هذا واحد العشرة وأحدهم وإن قصدت إلى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين أحدهما أن تقصد إلى
ذلك الواحد لتبين درجته العددية بالنظر إلى حاله أي درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كالثالث أي الواحد من
الثلاثة والثاني أي الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني أن تقصد إلى ذلك الواحد المرتقي في رتبة العدد مع
النظر إلى درجته التي تحت درجته أيضا فيكون واحدا من درجة بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته محتوية على هذا الاسم وجعل المجموع
في درجته نفسه بسبب انضمامه إلى ما تحته نحو هو ثالث اثنين أي واحد من ثلاثة بسبب انضمامه إلى اثنين وجعله المجموع اسم ثلاثة حتى صار
واحد له مجموع المجموع اسم الاثنين فهو ثالث اثنين مصير اثنين ثلاثة بنفسه إذ صار اثنان معه ثلاثة وهذا معنى قوله باعتبار تصييره
فإذا قصدت إليه باعتبار التصيير لم يجز أن تبنيه من واحد إذ ليس تحت الواحد عدد يصير واحدا بانضمامه إلى الواحد ويجوز أن يبنى من
الاثنين نحو ثاني واحد أي مصير الواحد اثنين بنفسه فإذا جئت بعده بمفعول هذا المصير إما مجرورا أو منصوبا وجب أن يكون دون الناقص
من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلاثة وخامس أربعة ولا يجوز أن يكون أنقص بأكثر من درجة ولا أن ... لأن المعنى تصيير
مفعوله بانضمامه إليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم إلا في الناقص عن أصل المشتق هو منه بدرجة فقط وإذا نصبت به فإنما
تنصبه إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل والإضافة في هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين
فإنهما متساويان فيها أو النصب أكثر وإنما قل النصب ههنا لأن الانفعال والتأثير في هذا المفعول غير ظاهر إلا بتأويل وذلك لأن
نفس الاثنين لا يصير ثلاثة أصلا لأن المنضم إليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم إليه معا ثلاثة والتأويل أنه سقط عن المجموع الأول بانضمام
ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على هذا المجموع الثاني اسم الثلاثة فكأنه صار المجموع الأول هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بناء
اسم الفاعل من الاثنين إلى العشرة إذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثنيت الواحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلاثة إلى
عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين إلا ما لامه حرف حلق كأربع وأسبع وأتسع وقد يكسر هذا أيضا على الأصل وقد جاء في هذه
الأفعال بمعنى المصير بشرط ضم عين المضارع إلا ما في آخره حرف حلق بمعنى آخر وهو قولهم ثلثت الرجل أي أخذت ثلث ماله وكذا ربعته
وخمسته إلى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجيء بهذا المعنى ثنيت الرجل إذ لا معنى له ولا يجاوز بهذين المعنيين العشرة وأجاز
سيبويه أن يجاوز العشرة بما هو بمعنى التصيير خلافا للأخفش والمازني والمبرد قال أبو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم أي
جعلتهم ثلاثين وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم وكذا إلى المائة قال المبرد إن كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز
العشرة وهذا هو القياس ... منهم من يجيزه ويشتق من لفظ النيف فيقول هذا ثاني أحد عشر وثالث اثني عشر وسيبويه ... قال
المبرد هذا لا يجوز لأن هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل نحو لا تقول ربعت ثلاثة عشر ولا أعلم أحدا حكاه واعلم أنه إذا لم يجز
الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير جاز بمعنى أحد نحو ثالث ثلاثة عشر لأن ما هو بمعنى الأحد في صورة اسم الفاعل وليس بمعنى ...
كما قال فلا بأس أن يبنى من أول جزئي المركب إذ لا يحتاج فيه إلى مصدر ولا فعل وأما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل
ومصدر مبنيا من العدد الذي فوق العشرة والذي حكى أبو عبيدة إنما هو في العقود من العشرين إلى المائة كعشرين وثلاثين إلى التسعين فقط وليس المركب
والمعطوف والظاهر أن سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الأحد ... ذلك عن سماع ... قال يجوز فيه الوجهان رابع عشر
ثلاثة عشر على بناء فاعل من أول جزئي المركب والإتيان بثانيهما كما هو ورابع ثلاثة عشر بحذف ثانيهما وإعراب أولهما لزوال التركيب ولا
يجيء هنا حذف أول جزئي المركب المضاف إليه لا على أن تركب رابع مع عشر الأخير فتبنيهما ولا على أن تضيف رابع إلى عشر فتعربه أي تعرب
رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الأحد كما يجيء وأما أن تقصد إلى ذلك الواحد باعتبار حاله فإن لم تضف قلت الأول والثاني والثالث

وتسل قوله المميز للنكرة في الوجه والمؤنث مبتدأ وما موصولة أو موصوفة عبارة عن الاسم وفيه علامة التأنيث جملة اسمية أو ظرفية
لضمير راجع إلى ما والموصول والموصوف مع صلته أو صفته خبره لفظا أو من حيث اللفظ وخبر كان العقد على لفظا كان أو تقديرا عطف
فمن مبتدأ وخبره علامة التاء ومثله والألف عطف عليه منصوبة خبر كان العقد أو ممدودة عطف عليه أي مقصورة كانت أو ممدودة

إلى العاشر وإنما أبدلت الواحد بالأول لأن الواحد كان ينطلق على كل واحد من مفردات المعدود وأنت إذا قصدت الترتيب فقلت
الأول تنبيها على قصد الترتيب وهذا المبني على وزن الفاعل وإن لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو الحائط
وهذا يجوز أن يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادي عشر فتقلب الواحد الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول
يا في — الثاني عشر فتسكن الياء والثاني مع أنهما مركبان كما في نحو معدي كرب وأما العشرون والثلاثون وأخواتها والمائة والألف فلفظ
المفرد من المعدود ولفظ العدد فيهما واحد كما مر في باب المركب وكان القياس العاشرون والثلثون وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالث والمائة والرابع والألف ولك إذا أردت إضافة هذا النوع إلى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك إلا فيما دون العشرة فلك أن تضيفه
فلفظ الأول لا يضاف إلا إلى ما فوقه — إلى أصله وهو الأغلب ولك أن تضيفه إلى ما فوقه نحو أول الثلاثة وأول الخمسة ولا يقال أول الأحد لأن معنى الاسم المضاف
بهذا المعنى بعض المضاف إليه وذلك البعض هو الواحد يعني ثالث ثلاثة أحد ثلاثة وليس الواحد بعض شيء يضاف ذلك البعض إليه وأما
غير لفظ الأول فيجوز فيه الوجه الثاني نحو ثاني اثنين وثالث عطارد ثاني السبعة السيارة ولا يجوز عند الجمهور أن ينصب ما أضيف إليه لأنه ليس
باسم فاعل حقيقة ونقل الأخفش عن ثعلب جوازه وذلك قال الأخفش ولو قيل فإذا ألحقوا ذلك حقه لأجل يشبه الفعل فهل يجوز
فصل — أن تقول ثلثت ثلاثة قال نعم على معنى أتممت ثلاثة وجعلت الثلاثة ثلاثة بنفسه أي اثنين فإذا جاوزت العشرة وأردت الإضافة
ثالث عشر — قلت على ما أجاز سيبويه وحكاه ذلك عن العرب حادي عشر أحد عشر ثالث عشر ثلاثة عشر فيكون حادي عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة
ثلاثة فالمركب الأول بجزئيه مضاف إلى المركب الثاني بجزئيه وكلا الجزئين في كلا المركبين مبنيان وقد أنكر ثعلب هذا الوجه وحكى
عن الكوفيين وقال إنهم لا يجيزون إلا ثالث ثلاثة عشر وحجتهم أنه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي المركب فتبنيه من الجزء الأول
وهو الثلث وقول سيبويه أولى لأنه ليس اسم فاعل على الحقيقة وحكاية عن العرب لا ينكر مع ثقته وعدالته ولا ريب أن حذف ثاني
جزئي المركب المضاف أكثر استعمالا للخفة ولاستثقال تكرار لفظ عشرة في المضاف والمضاف إليه فإذا حذف فمنهم من أعرب أول الجزئين
بوجوه الإعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزء المركب الأخير ويجوز حذف أول جزئي المضاف إليه أيضا فتقول
في ثالث ثلاثة عشر ثالث عشر فالذي ذكره سيبويه بعد الحذف فتحهما جميعا أما الثاني فلتضمن الواو وأما الأول فلقيام ثاني جزئي المضاف
إليه مقام ثاني جزئي المضاف وذكر الكوفيون جواز إعراب الأول وأما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمنه الحرف ووجه إعراب الأول عدم قيام
ثاني جزئي المضاف إليه مقام ثاني جزئي المضاف قال السيرافي هذا قول قريب لم ينكره أصحابنا وروى الكسائي الوجهين عن العرب قال
المصنف والوجه الأول أعني بناء الجزئين الظاهر أن هذا اللفظ لفظ الاسمين الأولين بلا إضافة إلى المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم
أن لقولك ثالث ثلاثة عشر معنيين أحدهما الجزء الثالث من المعدود الذي هو ثلاثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز أن تقول ثالث اثني
عشر وثالث أربعة عشر لأن ثالث من ثلاثة لا من ثلاثة عشر وثانيهما أنه الجزء الواحد من ثلاثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثني عشر
ويجوز ثالث أربعة عشر لأن أصله ثالث عشر ثلاثة عشر ثالث عشر أربعة عشر واعلم أن حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير
أو الواحد وغيرهما حكم سائر أسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة إلى العاشرة وكذا
في جميع المراتب من المركب المعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما المذكر نحو الثالث عشر وإنما ذكروا الاسم
لأنه اسم لواحد مذكر فالمعنى التأنيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فإنه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون نحو قوله ومن ثم قيل في الأول ثالث اثنين وفي الثاني ثالث ثلاثة من أجل الخلاف لاعتبار بين اعتبار تصييره واعتبار
حاله اختلفت إضافتهما فإضافة المصير إلى ما دونه وإضافة ما هو بمعنى الواحد فقط إلى مثله أو إلى ما فوقه قوله المذكر والمؤنث ما
فيه علامة التأنيث لفظا أو تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التأنيث التاء والألف مقصورة وممدودة كل ما فيه علامة التأنيث
ظاهرة أو مقدرة سواء كان التأنيث حقيقيا أو لا يسمى مؤنثا فالحقيقي ظاهر العلامة نحو ضاربة وتفساء وحبلى وغير الحقيقي غرفة وصحراء
وبشرى والحقيقي المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ولا تقدر من جملة العلامات إلا التاء لأن وضعها على العروض
والانفكاك فيجوز أن يحذف لفظا ويقدر بخلاف الألف والدليل كون التاء مقدرة دون الألف رجوعها في التصغير نحو
هنيدة في هند وعيينة في عين وأما الزائد على الثلاثي فتحكموا فيه أيضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي إذ هو الأصل وقد
يرجع التاء فيه أيضا شاذا نحو قديديمة ووريئة قوله وعلامة التأنيث التاء التاء التأنيث في الاسم أصل وهي في الفعل فرعه لأنه
يلحق الفعل لتأنيث الاسم واعلم أن أصل العلامة أن تلحق كلمة هي علامة فيها فلهذا كانت التاء الاسمية أكثر تصرفا لتحملها الحركات و
بانقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون الهاء أصل التاء ومشابهة الهاء للألف وليس بشيء لأن التاء في الوصل والهاء في الوقف
والأصل هو الوصل لا الوقف وقد جاء أنه الياء أيضا علامة التأنيث نحو ذي والأولى أن يقال في هذه الصيغة بكمالها موضوعة للمؤنث
كذا وليس في اسم الإشارة ما هو على حرف واحد وأما الياء في تفعلين فالأولى أنه اسم لا حرف تأنيث كما مر في باب المضمر وتاء التأنيث

قد تدخل الحرف كربت اذا كان المجرور بها مؤنثا كقوله فقلت لها اصبت حصاة قلبي وربت رمية من غير رام وقد جا يا صاحبا ربت
انسان حسن ويجوز ان تريد بالانسان المؤنث ويلحق ثم ايضا اذا عطفت بها قصة على قصة لا مفردا على مفرد وبقي لانه لمشابهته ليس كما
مر في بابه وبقي لعلت في لعل واما تاء بنت وهنت واخت وكلتا وثنتان ومنتان فليست لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث
بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولذا سكن ما قبلها وفي منتان كانت بدلا من اللام لكون واحده وهو منه كشفه والالف الممدودة
عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف لازم صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبلها كما
في كتاب وحمار فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون
الاولى لتبقى على مدتها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع انهما اشبه بها وانقلاب حروف العلة بعضها الى بعض كثير اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج
الى قلبها الفا كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيهما فان ثالث الالف وانقلبت قلبت الف التانيث ياء انتهى كما في قوله لقد
اغدو على اشقر يغتال الصحاريا ويعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله تعالى والشمس وضحاها وبالاشارة اليه باسمها نحو
تلك الدار وبلحاق علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او لضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق وبكاس من معين بيضاء لذة
للشاربين ولظى نزاعة ولسليمان الريح عاصفة وبصغيره ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده من التاء من الثلاثة الى العشرة نحو
ثلاث ادرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل في الصفات كطوالق وحوائض وعلى مثال غالب فيه وفعالل فيما هو على
وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجبين واجبن وطحال واطحل ويجيء التاء لاربعة عشر معنى احدها
الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة وبصرية وهو القياس في هذه الانواع الاربعة اعني في اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ربعة ويفعة في المذكر والمؤنث فلكونهما
في الاصل صفة النفس اي نفس ربعة ويفعة واما في الاسم الجامد وهي اسماء مسموعة قليلة كرجلة وامراة وانسانة وغلامة الثاني لفصل
الاحاد المخلوقة واحاد المصادر من اجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ففي قوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون النملة
مذكرا والتاء للوحدة فيكون تاء قالت كتاء الوحدة في نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجيء والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة
واستخراج واستخراجة وهو قياسي في كل واحد من الجنسين المذكورين اعني المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل
والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهي اسماء محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما الحقت
الجنس فارقت الواحد وهو قليل نحو كمء وكمأة فكمأة للجنس وكمء للواحد وقال بعضهم ان التاء فيهما ايضا للوحدة والكمء
منها الجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء في القرآن كلاهما قال تعالى نخل
منقعر ونخل خاوية وقد يجيء ياء النسبة للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابي واعراب وفارسي وفارس وعربي وعرب ورومي وروم واكثر ما يجيء
التاء للمعنيين المذكورين وهي فيهما عارضة غير لازمة ولذا اقلب اللام همزة في نحو عباءة وسقاءة وياء في تعاديه بخلاف نحو شقاوة
وتراية وعلاوة وهراوة ومخدوة فان التاء في هذه الاسماء للتانيث اللفظي وهي باعتبار لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجيء وان جاءت
في بعضها لا غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم والجواز قلب اللام وتركه في عباية وعباءة و
غطاية وغطاءة وصلاية وصلاءة فيما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى الثالث انه يجيء التاء للمبالغة على الجمع وذلك في الصفات التي
لا تحمل موصوفاتها وهي على فاعل او فعول او صفة منسوبة بالياء او كانت على فعال كقولك خرجت خارجة على الامير وسائلة و
واردة وشاربة وحلوبة وركوب ركوبة وحلوب حلوبة وقتوب وقتوبة وقوطم البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية والجمالة والبغالة
والحمارة والتاء في هذه الكلمات في الحقيقة للتانيث كما في ضاربة ولابسة كما في كشفه وكرم وذلك لان ذا التاء في مثله صفة الجماعة
تقديرا كانه قيل جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتاء اذن للوحدة
لا للتانيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية في الذي يجيء والاكولة
على ما يجيء الرابع انه تدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او فعول كنسابة وراوية ومطرابة وفروقة فهذه تفيد مبالغة
في الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسبة في نحو احمري ودواري وكان التاء في هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشيء الواحد
مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذا المثل على الانفصال وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل
وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سببه وسبة ولعنة ولعنة وهي في الوزنين لازمة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجواربة وموازجة
وكيالجة دلالة على ان واحدها معرب فيقال الطاء امارة العجمة وذلك لان العجمي نقل الى العربية كما ان التانيث نقل عن التذكير وليست
التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج السادس ان يدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة
والمشاهدة في جمع اشعثي ومشهدي وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب والجمع
لا

لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي بل رجلي كما يجيء في باب النسب انشاء الله فحذف ياء النسبة ثم جمع بالتاء عوضا التاء كالبدل من اليا
كما ابدلت من الياء في نحو فرازنة وجحاجحة كما يجيء وانما ابدلت منها لتشابه اليا والتاء في كونهما للوحدة كثمرة ورومي وللمبالغة كعلامة
ودواري ولكونهما زايدتين لا لمعنى كظلمة وكرسي وقد يحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في
جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم تكسيره يجمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرين والاعجمين في جمع اشعري واعجمي وكذا المقتوون في
المقاتوة في جمع مقتوى قال حتى كانا لامك متوبا والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا من اليا ولو كان جمع المعرب او جمع
المنسوب غير الاقصى لم تأت فيه التاء فلا تقول في جمع فارسي لجام فرسية ولجمية بل فرس ولجم وكان اختصاص الاقصى بذلك لرجع الاسم
التاء الى اصله من الانصراف وقد يجيء لمعرب مزيد شرح في المنسوب انشاء الله تعالى السابع ان يدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من اليا
المحذوفة قبل الاخر كجحاجحة من جحجاح واما فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من اليا المحذوفة ويكون علامة لتعريب الواحد
التاء والياء في نحو جحاجحة لا تسقطان معا ولا تثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء الثامن ان يدخل لتأكيد تانيث الجمع وذلك
اما واجب لا تدخل وهو في بناء افعلة كاغربة وفعلة كغلمة او جائز وهو في ثلثة ابنية فعالة كجمالة وقد يلزم في هذا البناء كما في حجارة
وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة وخيوطة وقد يلزم كعمومة وخؤولة والجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاسع دخولها لتأكيد
معنى التانيث كما في ناقة ونعجة وارويه وهي لازمة وقيل قد جاء لتأكيد التانيث في الصفة كعجوزة وعجوز ان عجوزا موضوع للمؤنث
التاء فيه غير لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعاني بل هو تانيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة الحادي عشر دخولها
عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة او عن لامه كما في كرة وظبة وهي لازمة الثاني عشر دخولها عوضا من ياء الاضافة وهو في يا ابت ويا امت
فقد الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة
بهذه التاء اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء في حلوبة وركوبة وجمولة كما في فعولة بمعنى مفعولة هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف
البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعل نحو امرأة شكور وصبور وكل ما لحقته هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث
قال ابو عمر وقد يكون التاء عوضا من الف التانيث كما في جبيرة تصغير حبارى وعند غيره لا يبدل منها التاء بل يقال حبيرة كما يجيء في
باب التصغير قال الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتانيث والاصل في الصفات كما ذكر ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب
في الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن فاعل ومفعل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحايض وطالق ومرضع
ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة نحو حاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد
فيها معنى الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر
وناقة ضامر ورجل وامرأة عاشق وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال احدها قول الكوفيين وهو
ان التاء انما تؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر
عاشق ويقتضي تجريد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تجريد الفعل ايضا اذا لم يشترك نحو حاضت وطلقت اذ العلة
اصلها الاطراد ويقتضي ان لا يقال للامرأة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو مؤول بجواتنا
حايض او شيء حايض كما ان ربعة مؤول بنفس ربعة واتفاقهم على انه يلحقها التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شيء اخر هذا
التاويل وقال الخليل انما جرت عن التاء لانها بمعنى النسب قال المصنف في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان يكون
في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التاء بها فرع الافعال
يلحقها اذ لحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصد فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حائضة لا تقع
الصفة كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب ان كانت على صورة
اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر لا بمعنى الحدوث اي لبني وتمري كذلك معنى حايض وطالق ذات طلاق وذات
حيض اي طلاقية وحيضية قلت غاية ما في كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث
في احد الازمنة الثلاثة فلم يؤنث بتانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابهه لفظا وهذا ينتقض بالصفات المشبهة فانها
للاطلاق لا للحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكان يجب التجريد عن التاء فيها ولا تجرد وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي
مثل حايض وطالق محمول عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل لا من حيث المعنى والتاويل فان معنى
بصري منسوب الى البصرة ومن ابن لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل يلبس باسم فاعل كلابن وتامر ونابل وقواس اذا قصد به
المؤنث لا يدخله التاء بل يقال امرأة ناشبة ونابلة وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب
ظاهرة في الامتناع من تاء التانيث وقوله تعالى عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما في علامة

خلاف

خلاف الثامر وايضا هي ان نحو حايض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناها ذو نبل وذو نشاب ولا فعل لها حتى يقال انها اسما فاعل منه كيف يجوز ان تبقى نحو منفطر ومرضع في قوله تعالى السماء منفطر به وقولك فلانة مرضع من ابنية النسب ولم يثبت من ابنية النسب المتفق عليها مفعل ومنفعل حتى نحملهما عليها كما حملنا حايضا على نحو نابل والاقرب في مثله ان يقال ان الاغلب الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسماء الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجي في بابهما فلحقها التاء للتانيث كما يلحق الفعل ثم ما كان منها على وزن الفاعل ما يقصد به معنى الحدوث كالفعل ومنه الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فاثبتوا تاء التانيث قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتانيث الفعل لمشابهته له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شيء منهما معنى الحدوث ومعنى الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء في احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس ان يجرّدهما عن التاء كما يجرّد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع السلامة المذكر كما في اسمي الفاعل والمفعول ومما لا يلحقه تاء التانيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفعل ومفعيل وفعال وفعال كالجراب بمحرب ومنطيق وحصان وقد حكى سيبويه امراة جبانة وجبان وناقة دلاث ومثلها فعول بمعنى فاعل وقد قالوا امراة عدوة الله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث كالركوب والقطوبة الجزور لكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد لحاق التاء ايضا للمذكر والمؤنث ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحة وتشبيهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد من جد يجد جدة عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اي قطعه وقيل ان قوله تعالى ان رحمة الله قريب منه وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجي بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على تاول وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والحليف بما لم يلحق التاء في فعيل ناقة ربعى واما الف التانيث المقصورة وانما تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة في اخر الاسم على ثلثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى او للتانيث والتي للتكثير لا يكون الا سماعية ويلحقها التنوين نحو قبعثرى وكمثرى ويتميز الف الالحاق عن الف التانيث بان تنون ما فيه الالف وتجعل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجي على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو حبلى وبردى فانه ليس على فعلل اسم حتى يكون الاسم ملحقا به معنى الالحاق كما يجي في التصريف ان تعمد ان تزيد في كلمة حرفا في مقابلة حرف اصلي في كلمة اخرى حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها في جميع تصاريفها مثل الملحق بها ومقصودهم لا يهمهم في ذلك اتمام الوزن او التسجيع او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اختلاف المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف فيجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة بها الالحاق معنى كجيل فيجوز فحو يقطع وابل يقبل وقاتل يقاتل ليس ملحق بدحرج لمخالفة مصادرها لمصدره فمن الاوزان التي لا يكون الفها الا للتانيث فعلى في الغالب بما قلنا في الغالب لما حكى سيبويه بهماة وروى بعضهم في رؤيا رؤياة وهما شاذان ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والفضلى وهو قياس اولا انثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى وحزوى بهماة ورؤياة ان صحا فالفها عند سيبويه للتانيث ثم اذا لم يجي عنده مثل برقع وفعلى بالحاق التاء لا لالف التانيث شاذ وعند الاخفش للالحاق اذ هو يثبت نحو جوذر وبرقع ومنها فعلى ولم يات في كلامهم الا اسما قيل ولم يات منه الا ثلاثة اسماء شعبى وادمى موضعين واربى للداهية وقال بعضهم جنفى اسم موضع ورواه سيبويه بفتح الفاء والعين ومنها فعلى بفتح الفاء والعين هو اما مصدر كالبشكى والجمزى واما كفرس وثبى واما اسم كدقرى وبقرى واجلى اسماء مواضع ومنها افعلى كاجفلى الكثرة ومنها فعالى كجبارى لطاير وفوعالى كحولايا الموضع وفعلى كشقارى بنت وفعلى كجحجبى قبيلة من الانصار وفعلى كبقرى جمع وضيلى كخليى وفعلولى كحولى وفعولى كجوكرى للداهية وفوعلى وفيعلى كخوزلى وخيزلى لمشية فيها تفكك وفعلى كبهرى للذابات ومفعلى كمكورى للئيم ومفعلى كمرعزى وفعلى كطريرى لمشية في شق وفعللا كبربرا وايا موضع وفعلياء كذربيا للداهية وفعيلى كعرضنى نوع من السير وفعلى كدفقى نوع من السير وفعنلى كجلندى اسم رجل وجاء بضم اللام وفعلى كسمهى للباطل وفعلى كحيثيا ترجع وفعلى كسبطرى مشية فيها تبختر وافعيلى كاهجيرى للعادة فهذه واحد وثلاثون مثالا ولعلها لم يحط بما كانت ابنية المؤنث بالالف المقصورة المختصة بالتانيث واما فعلى وفعلى فمشتركان فيهما في التانيث والالحاق ففعلى اذا كان مؤنث فعلان او مصدرا كالدعوى او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد تكون الالف للالحاق كعلقى لمن نوّن وقد قال عنقاه وكذا مثنى فيمن نوّن وقد تكون للتانيث كالشرى واما فعلى فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحجلى وظربى

وهو مبتدأ عائد الى المؤنث وحقيقي خبره ولفظي عطف عليه ان الحقيقي مبتدأ وما موصولة او موصوفة وبازائه ظرف وذكر فاعله او مبتدأ له تقدم خبره وفي
الحيوان متعلق بمقدر او نعت لمذكر والجملة صلة او صفة لما والموصول او الموصوف مع صلته او صفته خبر والمعنى فالمؤنث الحقيقي الاسم الذي واسم يكون بازائه
وفي ذلك الاسم ذكر في الحيوان كامرأة خبر مبتدأ محذوف وناقة عطف عليه واللفظي بخلافه مثل قوله اشد ذكر بخلافه فرق الوجه كظلمة وعين مثل كامرأة وناقة في الوجوه
والاعراب واذا للشرط واسند ماض مجهول وهو فعل الشرط واليه متعلق به والضمير في اليه راجع الى المؤنث والفعل مفعول ما لم يسم فاعله فبالتاء خبر والجملة جزاء

الشرط متقدم عليه نحو فبالتاء
والى الفعل ملصق بالتاء
وانت مبتدأ وفي ظاهر
غير الحقيقي متعلق به و
بالخيار خبره وحكم مبتدأ
مضاف الى ظاهر وهو مضاف
الى الجمع ومطلقا مفعول
مطلق وحكم خبره مضاف الى
ظاهر وهو مضاف الى الحقيقي
وضمير مبتدأ مضاف الى العاقل
وفعلت خبره وفعلوا
عطف عليه والنساء والايام
فعلت وفعلن مثله

وظني ولا ثالث لهما فلا يكون الف الا للتأنيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا يكون الا مع التاء فالف للالحاق نحو رجل عزهاة وامرأة
سعلاة وقال في ضيزى وحيكى اصلهما ضم الفاء وحكى ثعلب عزهى منونا بلا تاء وهو مخالف لما ذهب اليه سيبويه واذا كان
غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد تكون للالحاق نحو معزى بالتنوين وقد تكون للتأنيث كالدفلى في
الشجر وقد تكون ذات وجهين للالحاق والتأنيث كذفرى منونا وغير منون وكذا ذفرى ومن الاوزان التي لا يكون الفها الممدودة الا للتأنيث
فعلاء وهو قياس في مؤنث افعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد يجيء صفة وليس مذكره افعل كامرأة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء وداهية
دهياء والعرب العرباء ويجيء مصدرا كالسراء والضراء واللأواء واسما مفردا غير مصدر كالهيجاء والصحراء واسم الجمع كالطرفاء والقصباء وقد
يقصر بعض الممدودة للضرورة فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها المعنى ولانها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال الف
التأنيث كما ينصرف حبارى اذا صغرتها بحذف الف التأنيث نحو حبير فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب
قلبها همزة هو اجتماعها بما كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يأت هاسوى ابن ثاداء اي ابن الامة والثاداء
بمعنى الشحنة وجنفاء وقرماء بالقاف عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري موضعان ومنها فعلاء ولم يأت عليها الا السيراء وقال
الفراء اصله ضم الفاء كسرت للياء وفعلاء اما مفرد كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء واما فعلاء وفعلاء كحرباء وخشاء
فملحقان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء ونافقاء وفعلياء ككبرياء وفعالاء وهو اما مصدر كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب واما اسم
كالثلاثاء واما صفة كطباقاء وفعولاء كبروكاء بمعنى البراكاء وفعللاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء
وفعيلاء نحو قريثاء ضرب من التمر وفعلاء كزمكاء وقد يقصر وليس الالف للالحاق بسناء لانه لا ينون وافعلاء اما مفرد كاربعاء واما
جمع كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء وقد يفتح مع الباء فيها ثلاث لغات وفعلياء كزكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء
كمعيوراء وفعالاء كجحادباء نوع من الجراد وفعلاء كاكرفاء اسماء بمعنى الناس وفعللاء كقرفصاء قوله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر
من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين انما قال من الحيوان لانه ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرا منها وتأنيثه
غير حقيقي اذ تقول اشترى نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة ونفساء وحبلى وبلا علامة كاتان وعناق ولو قال
الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من جنسها التجوز العقلي قوله واللفظي بخلافه اي الذي
ليس بازائه ذكر من الحيوان كظلمة وقدر وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر اذ ليس بازائه ذكر فيجوز ان تقول
عندي حمامة ذكر وعندي ثلاث من البط ذكور فيجوز ان يكون النملة في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ولا
يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التأنيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعند السماع
مع الاستقرار قادح عليهم ولعل السر في اعتبار التأنيث في منع صرفه لا في الاسناد اليه ان المذكر الحقيقي لما طرأ عليه منع ان يعتبر
حال تأنيثه في غيره ويتعدى اليه ذلك واما منع الصرف فلا يختص به لا بغيره واذا كان المؤنث اللفظي حقيقي التذكير وليس بعلم
كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير به اليه التذكير والتأنيث نحو عندي من الذكور حمامة حسنة وحسن قال طرفة كما معي شاة فهو طل
مفردة ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير والتأنيث نحو قرية حسن ولا يجوز ان تؤنث صاح دجاجة انثى على ان تلك القينة تأنيثه بالنسبة
بالتاء لكونها للوحدة لا للتأنيث لانك وان القيتها بقي التأنيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجيء
قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي
بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام
فعلت وفعلن قوله اذا اسند الفعل اي الفعل وشبهه اي المؤنث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا
فلذلك الفعل وشبهه مع التاء للابدان من اول الامر بتأنيث الفاعل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار انما قال ظاهر
احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تأنيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجيء ثم اعلم ان الفاعل المؤنث
اما جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فسيجيء حكمها وغيرها اما
ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه او لا فالا غلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق علامة التأنيث
برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته وانكره
المبرد ولا وجه لانكاره مع حكاية سيبويه مع تفرده ان ثبت وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المرأة
هند ونعمت المرأة هند لما بينهما من المشابهة للحرف بعدم التصرف ولا يلحق في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند لانه لا
يلحقه المضارع في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لكون الفعلين غير متصرفين وايضا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل
في صورة ما يطلب المفعولية اما نحو قولك ما احسن من امرأة وكفت بهند فليس لجرار الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب

والمثنى مبتدأ وما موصولة او موصوفة ولحق ماض معروف وآخره على نزع الخافض اي بآخره او على الظرف اي في آخره والضمير في آخره راجع الى ما
عطف على الف ومفتوح نعتها وما موصولة وقبلها صلتها والضمير في قبلها عائد الى ما والموصول مع صلته منصوب مالم يسم فاعله لمفتوح ونون عطف على الف
ومكسورة نعت لنون وليدل مضارع معروف منصوب بلام كي وهو متعلق بلحق والمستتر فيه فاعله عائد الى الف وياء ونون وعلى حرف جر وان حرف من الحروف المشبهة
ومعه خبرها ومثله اسمها ومن جنسه بيان لمثله والضمائر الثلثة عائدة الى ما وان مع اسمها وخبرها مجرورة بعلى وهذا الجار مع مجروره متعلق بقوله ليدل

قوله لحق آخره الف فتح ... صلة او صفة لما ولو ... اما الموصول مع صلته او صفته مع ...

المجرورين بالمفعولية وان كان منفصلا عنه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك التاء في الافصح لان المستثنى منه مقدر
هو الذي كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفصل بالا او نقول
المسند اليه هو الامع المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت اليوم
امرأة فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانما احتمل لطول الكلام ولكون الاتيان بالعلامة
اذن وصلا بالمتبوع مع تاخير الموعود وان كان الظاهر غير حقيقي التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من
تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة
هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة مطلقا سواء كان التانيث حقيقيا او غيره كالشمس
طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان ... لخفاء الضمير
المتصل مرفوعا او كونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله ... المذكور
فان اسند الى ظاهرها سواء كان واحد المكسر حقيقي التذكير او التانيث كرجال ونسوة او مجازي التذكير او التانيث ... وكذا
واحد المجموع بالالف والتاء ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والجملات والغرفات فحكم ... ظاهرها حكم المسند
الى الظاهر المؤنث غير الحقيقي الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال او النساء او الزينبات احسن
منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد في نحو النسوة
لان الجمع الطاري ازال حكم التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل التثنية التذكير الحقيقي في رجلان ولا التانيث
الحقيقي في هندان ولم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان قياس هذا ان يعتبر
التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان تغير لفظ المفرد في العلامة
اما بحذفها ان كان تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما في نحو الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير فكان
تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه ما لا تاء فيه ... فلا يظهر فيه التغيير كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم
في حكم الظاهر والدليل على ان تانيث نحو الزينبات مجازي قول الحماسي حلفت بهدي مشعر بكراته تخب بصحراء الغبيط درادقه و
حكم البنين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل
ابن شيبانا وحكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حقه الجمع بالالف و
التاء كما يجيء فالواو والنون عوض من الالف والتاء وشابها التاء في اللزوم ... مضارع الغائبة ونون التانيث ...
في نحو بعض السنين ... بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع ... حكم ظاهر غير الحقيقي واما ان اسند
الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى اخر الباب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او لا والعاقلون اما بالواو والنون
او لا فضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قاموا ولا يجوز قامت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي وانما خصوا العقلاء
بالواو دون النون لان اصل ما يزاد حروف اللين والالف اخذه المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التي
في الجمع وكانت الواو لاصالته في الجمع للعاقلين ... لاصالتهم لغير العاقلين وصارت الياء للواحد المؤنث في تفعلين وافعلي
فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شيء فالنون لمناسبة بين الواو وبينها في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما
واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا
الى ... بان معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبلات ومؤنث لا يعقل كالدور
والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث الغائب التاء ... بالجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين وقد
تقدم ان النون موضوع له فنقول الايام والجبلات والدور والغرفات والنساء والزينبات فعلت وفعلن وهذه النون ...
جمع المذكر العاقل ... جارية في جميع الضمائر على الخلاف ... في المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفي المنصوب المتصل
ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم واياكن اياهم اياهن وفي المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل انتموا و
ضربكموا ولكموا واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى جمع
التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالخيل والابل
والغنم فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال مع الحج ركب من احاطه محفل فهو
كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا والله اعلم بالصواب قوله المثنى ما لحق اخره الف او ياء
ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب نوع

صالحا

صالحًا لأكثر من فرد واحد لمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهيتاهما مختلفة كالأبيضين لانسان وفرس فإن الجامع بينهما في
نظره البياض وليس نظره إلى الماهيتين بل إلى صفتهما التي اشتركا فيها أو متفقة كقولك الأبيضان لإنسانين والبيض لأفراس وسواء
كان الواضع واحدًا كالرجل أو أكثر كالزيدين والزيدين فإن نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظة زيد ليس إلى ماهية ذلك
المسمّى بل إلى كون ذلك المسمّى أي ماهية كان متميزًا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمّي به إنسان وسمي به فرس فنظر الواضعين إلى
شيء واحد كما في الأبيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب إليه المص خلاف المشهور من اصطلاح
النحاة فإنهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدًا وإن اشترك فيه كثيرون جنسًا وعند المص تردد
في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرءان للطهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب
وغير ذلك منعه في شرح الكافية لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولي والأندلسي
وابن مالك إلى جوازه مثله قال الأندلسي تقول العينان في عين الشمس وعين الميزان وهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون
المعنى وهذا الذي هو قريب من مذهب الشافعي وهو أنه إذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الأقراء حكمها كذا أو في
موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينًا فإنها تعم في مدلولاتها المختلفة كألفاظ العموم سواء ولا يصح أن يستدل
بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بأن يقال ثني العلم إلى مسمياته لكون كل واحد منها واقعًا
على معانيه لا بوضع واحد أما عند المص فلأنه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد أو
أكثر ومعاني المشترك ليست كذلك بخلاف الأعلام كما مر وأما عند غيره فقال المص لو سلم أيضًا أن تثنية العلم إلى مسمياته كتثنية
المشترك إلى مسمياته فبينهما فرق وذلك أن المشترك له بمناسبة توجب اتحاده أفراده يثنى ويجمع كالقرءين للطهرين والقروء للأطهار فلو ثني وجمع باعتبار
معانيه المختلفة لأدى إلى اللبس وليس العلم كذلك بل يوجب اتحاده فيثنى ويجمع حتى إذا ثني أو جمع باعتبار معانيه المختلفة لم يورث اللبس وقد
يثنى غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب الشرط فيه تصاحبهما أو تشابههما حتى كأنهما شيء
واحد كما تقول لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما العمران وكذا القمران والحسنان وينبغي أن يغلب الأخف لفظًا كما في العمرين والحسنين لأن المراد بالتغليب
التخفيف فيختار ما هو أبلغ في الخفة وإن كان أحدهما مذكرًا والآخر مؤنثًا لم ينظر إلى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر
قد ذكرنا الاختلاف في الألف والياء والواو والنون وفي واو الجمع وياءه في أول الكتاب ولزوم الألف في المثنى في الأحوال لغة بني
الحارث بن كعب قال أحب منك الأنف والعينانا وقال إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل إن قوله تعالى إن هذان
لساحران على هذه اللغة وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله يا رب خال لك من عرينه لا ينقضي فسوته شهرينه شهري
ربيع وجماديينه وكسرها في الفعل أيضًا في الشواذ اتعدانني وقد يضم نون المثنى وقد ترى في الشواذ في الفعل أيضًا ترزقانه وأصل المثنى و
المجموع العطف بالواو فلذلك يرجع إليه المضطر قال ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو أشر ومحك وقال كأن بين فكها والفك
فارة مسك ذبحت في سك وقد يجيء العطف نثرًا في الشذوذ وذلك إذا قصد التكثير كما في قوله لو عد قبر وقبر كان أكرمهم بيتًا وأبعدهم
من منزل الذام أو فصل بينهما بفصل ظاهر نحو قولك جاءني رجل طويل ورجل أو بفصل مقدر نحو قولك جاءني رجل فأكرمت
الرجل والرجل الذي ضربته أي الرجل الجائي والرجل الذي ضربته فيجيء العطف كما رأيت من غير شذوذ وقد يكرر للتكثير
بغير عطف كقوله تعالى صفًا صفًا ودكًا دكًا وقد يثنى أيضًا للتكثير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب
الزجاج أن المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما عنده إعرابًا بل كل واحد صيغة مثل الصيغة
كهذان واللذان عند غيره وليس بشيء لأنه لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبني وأما في
المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف ولو سلم أنه كان مكررًا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فإن
قال بل المفرد الذي لحقته علامة التثنية والجمع تضمن معنى العطف لوقوعه على الشيئين أو الأشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد
واوًا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو فهو مثل تضمن من همزة الاستفهام وإن الشرطية قلنا لا نسلم أنه تضمن معنى العطف ولو سلمنا أن
أصله كان ذلك وجعل المفرد في المثنى واقعًا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا سواء إلا أن كلا لما لم يقع على المفرد فلم
يحتج إلى علامة المثنى بخلاف زيد فإنه احتاج عند التثنية إلى علامة لئلا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل المفرد في المجموع جمع السلامة
واقعًا على أشياء كلفظ كل فاحتيج إلى علامة الجمع دفعًا للبس فإذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على أجزائه متضمنًا لواو العطف
وإلا لوجب بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من ألفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في
نسبة الحكم إليهما أو على الأجزاء المتساوية فيها على وجهين أما بواو العطف ظاهرًا نحو جاءني زيد وعمرو ومقدرًا كما في خمسة عشر
وذلك إذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع وأما بكلمة صالحة للمجموع وضعًا وهذا على ضربين إما أن توضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ

بالمقصور مبتداء وان مع خبره شرطية وكانت فعل الشرط والف اسمه وعن واو متعلق بمنقلبة هو خبره وهي صفة لعن واو ومقومه عائد الى المقصور ولا ان مجرورة بحذف
وقعت حالا من ضمير مستتر في المقصور او من ضمير الف والحال قد تقع من المضاف اليه كما في قوله تعالى ثم اتبع ملة ابرهيم حنيفا وقلبت واوا جملة فعلية وقعت جزاء الشرط
الجملة الشرطية خبر المقصور وقوله والا فبالياء جملة شرطية عطف على جملة شرطية مضت تقديره وان لا تكن الف بدلا عن واو او غالبيا ومتمنية لا بدال ثم المقصور ... ان كانت
همزته اصلية تثبت مثل قوله والمقصور ان كانت الف في الوجه مع تفاوت ... وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان عطف على قوله ...

المثنى والمجموع اى بوضع المجموع او لا ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات
ورجال اتفاقا مع اطرادهما ذكر فيهما انتهى قوله والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فبالياء والممدود ان كانت همزته
اصلية تثبت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان يعني بالمقصور ما آخره الف لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمي مقصورا
لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو اي عوضا عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت
واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض المصنف لذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور والممدود والمحذوف آخره
اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو او الياء رد الى اصله ولم تحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف
النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ولم تقلب الفا لئلا يعود الى ما فر منه وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى
اصله دون الواوي مما فوقه لخفة الثلاثي فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كما في لدى وعلى
واذا اعلاما فان الالف في الاسماء المتمكنة ليست اصلا او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع
فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم تسمع فالواو لانه اكثر وقال بعضهم بالياء
في الوجهين اما في صورة الامالة فيها او لا لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول
كالضحى او مكسورته كالربى وجب قلبها ياء لئلا يثقل الكلمة بالواو في الجمع مع الضمة او الكسرة في الصدر والكسائي مثل هذه الالف يكتبها
ياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو واشهر قوله والا فبالياء اي ان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو وذلك اما بان يكون
ثالثا عن ياء كالفتى والرحى او زائدا على الثلاثة اما عن واو كالاعلى والمصطفى والمستصفى او عن ياء كالمرمى والمرتمى والمستسقى او زائدا على
الثلاثة زائدا للتانيث كالحبلى والقصوى والخليفى او للالحاق كالارطى والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقيل يحذف الالف
الرابعة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والتاء كما في نحو قبعثرى وقبعثران ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان
لانهم انما يقلبون الالف الثابتة في المفرد ياء عند التثنية وههنا لم يثبت الف قط حتى تقلب ياء اذ هو مثنى لم يستعمل
واحده قوله وان كان ممدودا اه الممدود على اربعة اضرب لان همزته اما مبدلة من الف التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة
عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء او اصلية كقراء لجيد القراءة فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واوا اما القلب فلكونها زيادة محضة
فهي بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلو قلبوها ياء لوقعت بين الفين فيما اخو الهمزة
من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربين في الثقل وربما صحت فقيل حمراءان وحكى
المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان ... وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا في نحو قراوان
واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو او الياء الاصليين فيجوز قلبهما واوا وابقاؤهما همزة لان عين همزتهما ليست باصلية فشابهت همزة حمراء و
احديهما منقلبة عن اصلية والاخرى عن واو او ياء ملحقة بالاصل فشابهتا همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا
ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب شبهها
الاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وانما صححوا ثنايين لانهم انما يقلبون الواو و
الياء المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما في كساء ورداء ثم في التثنية اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا وههنا لم تتطرف الياء حتى تقلب همزة
اذ لم يستعمل واحد ثنايان فالالف والنون ههنا لازمان كما في مذروان وثنايان كعقاية وعباية وجاء حذف زائد في التانيث اذا
كان فوق الاربعة نحو قاصعاء وخنفساء للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما حذف لامه اعتباطا فان كان المحذوف رد في الاضافة
وجب رده في التثنية نحو اب واخ وحم وهن لانك تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان واما فوك فلم يرد اللام
في التثنية لانه لم ترد في الاضافة وانما يثنى بقلب الواو ميما كما في الافراد نحو فمان وانما لم يقل فوان كما قيل ذوا مال لان ذو لازم الاضافة
بخلاف فم فواوه متحصن من الحذف لامنه من التنوين فاجرى مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء في الشعر فموان قال
هما نفثا في في من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقب على
لامه الواو والهاء كسنوات وسنهات فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فميان وهو ابعد ورد لام ذات في التثنية لان لام ذو في الواو ذوا
مال وقد جاء ذاتا مال ايضا وهو قليل واما نحو غد ويد ودم مما لم يرد لامه في الاضافة فلا يرد ايضا في التثنية يقال دمان ويدان
واما يديان في قوله يديان بيضاوان عند محلم فعلى لغة من قال في المفرد يدى كرحى وجاء دميان ودموان قال فلو انا على حجر ذبحنا
جرى الدميان بالخبر اليقين قال الجوهري لامه واو وانما قالوا دميان لقولهم دمي يدمي كرضي يرضى مع انه من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات الواو اكثر
فدميان شاذ عنده فان سيبويه هو ساكن العين لجمعه على دماء ودمي كظباء وظبي ودلاء ودلي ولو كان كقفا لم يجمع على ذلك فدميان
او دموان عنده مشتق كلا ... في دم وتثنيته دمان فقط وقال المبرد اصله فعل بتحريك العين ... فدموان شاذ عنده قال

دليل

ودليل تحرك عينه تثنيته على دميان قال الاثري ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله في قوله على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على
اقدامنا تقطر الدما فان قيل قد اجيب بان كدميا مع ان يدا ساكنة العين اتفاقا فالجواب انه مثنى يدي وهي لغة في يد لا مثنى
يد قلت وليستبعد ايضا ان يقول ان دمي لغة في دم كيدي في يد والمشهور ان يدي في الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا
يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد الشيخ ان يكون اصل يد فعل محرك العين كقوله يا رب سار سار ما توسدا الا ذراع العيس او ببيت له
كف اليد اي فاما حذف لا لعلة موجبة فهو اما مقصور منون وقد ذكرناه واما منقوص كقاض ولا يحذف الياء في تثنية المنقوص مع ان
قبله ساكنا كما حذف مع التنوين لانه بانه وجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب
نحو رايت قاضيا تقول قاضيان وقاضيين قوله ويحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث في خصيان والياان انما يحذف النون في
الاضافة لما مر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر
احدر برفع اسار اما اذا خرج الاضافة لفظا فصلا وقد يسقط لتقصير الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل قوله
وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان على القياس اتفاقا قد مضى يلقى فردين ترجف ليتيك وتستطارا وقال ابو الجحاد اعلم انه يجيء خصيتان
وخصيتا احب الى فزارة من فزار واما خصيان والياان فقال ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الخصيتان لا ينفرد احدهما
عن صاحبها صارا اللفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنية موضوعا وضعا اوليا على التثنية كما في مذروين وكذا الياان ليس
خصيه والية بمفردين لخصيان والياان بل مفرداهما خصي والي في التقدير ومثنى خصيه والية خصيتان واليتان وقيل بل الياان وخصيان
من مصنوعات الشعراء بينهما لم ياتيا الا فيه قال ترتج الياه ارتجاج الوطب قال وكان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وفي
غير الضرورة لا يحذف التاء منها وقال بعضهم خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما
واعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى جزان الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية
فان كانه وجه تركيبين قد تغضبا والاضافة معنى كقولك حيا الله وجهكما للزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى فقد
صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة
واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس
لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجيء تقول قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا
ايديهما فانه اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبة التثنية
في انه ضم مفرد الى شيء اخر وان للبعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما
نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز
الا مع قرينة ظاهرة كما في الاية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف اختير
الافراد على التثنية والجمع نحو بطن زيد وعمرو ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء
المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنية المضاف واجبة فان امن جاز جمعه تشبيها
وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو ضع رحالهما واغمامهما من اللبس لانه لا يكون للبعير الا رحل
والضمير الراجع الى كل ما ذكرناه مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو رؤوسكما اعجبتاني واعجبتني
وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك قد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان لا يفترقان كالرجلين والعينين تقول عيني لا تنام
اي عيناي وقريب منه قوله وعينان في روض من الحسن ترتع وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم
ضدا وقوله وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد وكقوله عم المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام
المفرد مقام الجمع كقوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص وقد يقوم الفعل مقام الفعلين كقوله تعالى القيا
في جهنم اما على تاويل الق الق افادة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة التي بينهما ومثله فسر قوله تعالى رب ارجعون
اي ارجعني ارجعني ارجعني واما لان اكثر الرفقاء ثلاثة فيخاطب كل واحد منهم صاحبيه فالاغلب فيخاطب الواحد بخطاب
مخاطبة الاثنين لتمرن المتكلم عليه وقد يقام تسمية جزء باسم كل في الجمع مقام واحد مثنى قولهم جبت البلاد
ويعبر بالمهاب العشانين وقطع الله خصاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تاويل فرقتين قال لنا ابلان
فيها ما علمتم وقال الاصمعي لحي ابوادا لهم قال العرب في الهيجا جمالين ولا يجوز لنا مساجدان قوله المجموع مادل على جملة
احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما قوله مادل على احاد يشمل المجموع وغيره كاسم الجنس كتمر ونخل واسم الجمع كرهط ونفر
العدد كثلاثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما اي يقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يؤخذ حروف
مفرد تلك الدال عليها او مقدرة فالظاهر انها بالحروف كمسلمون او بالحركة كاسد في اسد او بهما كرجال وغير والتغيير

المفرد

وهو صحيح كلا ومكسر عطف على صحيح لتصحيح المذكر ومؤنث مثل هو صحيح ومكسر المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة
ليدل على ان معه اكثر منه مثل قوله لتثنية ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها مكسورة على ان معه مثله في الوجه فان حرف شرط وكان فعل الشرط واخره بالرفع خبر كان وان حذف
في آخره عايد الى ما وهو عبارة عن الاسم وياء اسمه فيها ظرف وكسرة معطوف على مبتدأ تقدم خبره والضمير في قبلها عايد الى الياء والجملة نعت لها وحذف ما ضمه بقوله المستتر

المفرد كرجلان وذلك نحو قوله بتغير الصحيح تغييره وهو حال من قوله حروف مفردة اي كائنة مع تغييرها او دخل في قوله تغيير اجماع السالم لان
الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذا ما زيادت الى صيغة اخرى وخرج بقوله مقصودة حروف مفردة
تغيير اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على آحاد لكن لم يقصد الى تلك الآحاد بان اخذت حروف مفردها وغيرت تغييرا بل آحادها
الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل نحو ركب في راكب وطلب في طالب وحامل في حامل وباقر في جامل وبقر داخل فيه اذ آحادها من لفظها كما
لبيت قال ابن الحاجب راكب مثلا وغيرت حروفه فصار ركب قلت لم يأت بكعفر وركب وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها
لو كانت جموعا لطلبت الآحاد ولم تكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجيء ولا جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده
كما يجيء في باب التصغير وهذه الاشياء نحو ركيب في جويمل وابيقر ولو كانت جموعا لردت في النسب الى آحادها ولم يقل ركبي وجاملي وانما لو كانت
جموعا لجرت مجرى ضمير الواحد اليها قال الشاعر الجامل لا يهدأ الليل سامره وقال مع اشتهر كب من احاطة مجمل ويخرج ايضا اسم الجنس
الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمرة وتمر او بالياء نحو رومي وروم وذلك لانها لا تدل على آحاد اذ اللفظ لم يوضع للآحاد
بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى او جمعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانها لا تدل عليها بتغيير حروف مفرده فان قيل
الاسم اوله احاد وغير حرف فما يحذف التاء والياء قلت المشهور ان التاء والياء مفردين لا اسم الجنس الا اجرا لما اللذين كورة في اسم
الجمع وبدليل عليه ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين و
عاملت روميا او روميين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين
بل قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند
الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كالجامل والباقر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ما له واحد من تركيبه كان اسم جمع
كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والاول اولى واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا نحو ابل
وتراب وانما يجيء لمثل تراب ونحل مفرد بالتاء اذا ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما
في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد
والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما بالياء او بالتاء بخلاف اسم الجمع فان قيل
فقد خرج بقولك مقصودة بحروف مفرده بعض الجموع ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو عباديد وعبابيد بمعنى الفرق والنسوة
في جمع امرأة فينبغي ايضا ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم قلت لان اسماء الجموع كما مر هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة
بالجمع او المشهورة فيه نحو عباديد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجموع فيقدر
لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبد ود ونسا كغلام وغلمة فكان له مفرد غير تغييرها وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو محاسن ومذاكير في
محاسن في جمع حسن ومشابه في جمع شبه وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسا فكان واحدها محاسن ومذكار ومحسن
ومشبه وكذا احاديث النبي صلى الله عليه وسلم في جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الظريف الذي يتحدث به عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما الجنس الاصل مصدر لا تصف به يعرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس
بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثني لا لاختلاف النوعين فهو مشترك تقول فلكان في جمع
بمعنى الابيض كالفلك والدلاص تقول في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وذلك كقفل
وفي الجمع كجبال ونصر لحركات والحرف المزيد غير حركات الواحد وحرفه يقدر بالطاء الوصف لانه كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعدل
فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال تعالى ضيف ابراهيم المكرمين وقال تعالى نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار حالة
المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقولون رجلان عدلان ورجال عدول واما التأنيث فلا يلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا اما
قوله تعالى وهم لكم عدو وقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا فليسا باسمي الجنس اذ يقع عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشتركين
بين الواحد والجمع كهجان لانهما ليسا على وزن الجمع ولا اسمي جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولانهما في الاصل مصدر اذ لم يستعملا
مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل قوله وهو صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او
ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت
الالف وبقي ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون قيل قد يكسر نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا زعانف آخرين ويمكن ان
يكون جعل النون معتقب الاعراب اي زعانف قوم آخرين ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا او لا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان
يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فاما غيرهما فحكمه حكم الصحيح كظبيون ودلويون ومثل العاذل المتبدل لو جمع جمع تصحيح قلت فيه ذلك
لانها انضم قبل الواو وتكسر قبل الياء والضم والكسر مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها طرفا كما في جاءني القاضي ومررت بالقاضي وهذا مما ...

واو الجمع ويائه في حكم الطرف لعدم لزومهما فخففا فالتقى ساكنان فحذفا اولهما كما هو القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف
مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها للضمة كما في القاضون ولو ابقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها لتعسر النطق بها ولو قلبت الواو ياء لم يبق
فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو مسلمي قلت ذلك لياء الاضافة التي هي على شرف الزوال واما في حال النصب
والجر فحذفت الياء وبقي الكسر على حالها ليكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص في المثنى لانها تفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى ويائه و
الفتحة لا يستثقل على الياء كما في رايت القاضي وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين
والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع وقلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيه ايضا وكون اولهما حرف مد اما لانه لو
حذفت ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاءني اعلا اخوتك فانك تقول فيه اعلوا اخوتك واعليهم فلا
يلتبس به واما لان فتحة الواو والياء قبل الالف والياء في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمتها وكسرها
قبل الواو والياء ومن ثم لا ترى في الطرف نحو غزووت ورميت كما ترى في نحو نزوان وغليان واذا لم يأت ذلك في الطرف
مع كون الواو المضمومة في غزووت والياء المكسورة في رميت في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما في سبروت
وعفريت فما ظنك بنحو اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع ويائه ولم يجئ مثله في الوسط نحو قوول وطويل وعنويت
والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها قوله وشرطه ان
كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا
مستويا فيه مع المؤنث نحو صبور وجريح ولا بتاء تانيث مثل علامة قوله وشرطه اي شرط جمع المذكر السالم ان كان اسما اي غير
صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر
السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فقوله جمع المذكر لعني جمع المذكر او ليرفع
وهم من يذهل عن تقدم التذكير ولا شك في برودة هذين العذرين ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون وهذا ايضا
ليس بشيء لان نحو طلحة ان خرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ
لم يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقى وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو
والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحدها واعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص بكل واحد
فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن التاء للتانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا
للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا طلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو طلحون قياسا
على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحمزات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حقه الالف
والتاء والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات
واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التانيث والتذكير وان حذفت كما علوا لاخل بالشيء
مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون لكثرة جمع المجرد عنها ح
وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا التاء على ذي الالف فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا فتبقى صورة علامة
التانيث وانما قلبوها واوا دون الياء لتناسبهما في الثقل كما قيل حمراوات والالف المقصورة تحذف ويبقى الفتحة دالة
عليها وانما لم يحذف الممدودة والمقصورة نسيا كما حذف التاء للزومهما الكلمة فكانهما لامها وذكر المازني ان مجيء
في ورقاوون الهمز في الواو لاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو لان انضمامها لواو الجمع بعدها كضمة الواو للاعراب في نحو دلو
او للساكنين في نحو مصطفو البلد ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقا وانما يجوز همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما يجيء في التصريف فاذا
سعاد وزينب وهند مذكرا عاقلا جمعته ايضا بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بالالف والتاء اذا سمي به مؤنث وكذا اذا سمي
باحمر مذكر عاقل قلت احمرون واحامر وان سمي به مؤنث قلت احمرات واحامر والثاني من الشرطين العامين ان يكون
من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج لفرس طويل بالواو والنون وقد يشبه غير ذوي العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك
الصفات من افعال العقلاء كقوله تعالى اتينا طائعين وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومثله في الفعل
كقوله تعالى وكل في فلك يسبحون وقول المصنف علم يعقل ومذكر يعقل الاولى فيه ان يقول يعلم ليشمل نحو قوله نعم فنعم الماهدون
اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام العقل المنع من القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خص
اولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من غيرهم والصحيح التكسير واما اختصا
هم بالواو فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص هذا الجمع من بين العلماء الوصف
والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتخصيصه له بالتصحيح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم

باعتباره

باعتباره وعادة العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن، وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب
زوال التعريف العلمي كما مضى فيجبر بالتصحيح كما جبر في نحو قلون وكرون وههنا يشارك باب العلم الجمع هذا جمع ثبة وكرة ونحوه
جواز جعل النون معتقب الاعراب واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه محكوما باعلاله لم يصحح
بتصحيحه كما تبين في التصريف اعتدادا بكون العلامة الدالة على صلاحية الذي يجري الوصف عليه في الجمع كعلامة الفعل
وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت ايضا في الوصف واوا وان كانت في الفعل اسما وواو الاسم حرفا
ولتناسب الواوين قبح قام رجال قاعدون غلمانه كما قبح يقعدون غلمانه ولما لم يمكن في غير الوصف والعلم الاختصاص
بمن المقتضيين للتصحيح لم يجز فيه تصحيح والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما
يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون الا ان المصغر يخالف سائر الصفات من حيث لا يجري
على الموصوف وجوبا وانما لم يجز لان جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب في
الطويل والبصري فانها لا تدل على موصوف معين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير
فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل
على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع
بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل
وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان
العلمية وقبول تاء التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التانيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل
فعلاء ولا فعلان فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التانيث والتذكير وانما اعتبر في الصفات قبول التاء
لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتاديتها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل
قام والمرأة قامت وكذا في المضارع بالتاء وان كان في الاول نحو تقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها
ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان وحجر ويستوي مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس
هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى
في الصفات وكامرء وامرأة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل
فعلاء وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت بنات بني نزار حلائل اسودين واحمرينا وهو
عند غيره شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل
افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبر لما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان
معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وكرون
وارضون كما يجيء واجاز سيبويه قياسا الاسماء عانه ندمانون لقبوله التاء كندمانة وكذا سيفانون لقولهم سيفانة قال
سيبويه لا يقولونه ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان لا يلحقه التاء فندمانة وسيفانة كانهما من قبيل الشاذ
فالاولى ان لا يجمع هذا الجمع حملا على الاغلب الاعلى واما نحو عريانون وخمصانون فيجيء انه قال لان فعلان الصيغة
بضم الفاء ليس اصله عدم لحوق التاء ولما ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها عدوة حملا على صديقة
ومسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدوون ويجوز في المؤنث مسكينات وعدوات
حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه في ندمانون وشذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية
كصهصلق فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقال صهصلقون وصهصلقات لان تكسير الخماسي مستكره فلم يبق الا التصحيح
قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاؤه خبر العوامل
والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث عبارة
اسخف من الاولى لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث
ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا قوله ويحذف
نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين قد يحذف النون للضرورة كما في المثنى ولتقصير الصلة كما في قوله الحافظو عورة
العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب
تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المئي قوله وقد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون
كثيرة منها ابنون قال زعمت تماضر انني اما امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتي وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير
ابن مقدرا على وزن افعل كاضحى وشذوذه عندهم لانه جمع المصغر الذي يجيء مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابن وهو الى

لانه

لانه جمع المصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادل في جمع دلو فهو عندهم شاذ من
وجهين كونه جمع المصغر لم يثبت مكبره ومجيء افعل في فعل وهو شاذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وقال الجوهري [illegible] مكبر
جمع ابين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيدة هو تصغير بنين على غير قياس ومنها دهيدهون وابيكرون
في قوله قد رويت الا الدهيدهينا قليّصات وابيكرينا انها جمع دهيدة مصغر دهداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر جمع تصغير
ابكر مقدرا كاضحي عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه جمع مصغر
لم يكبر مقدرا وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين ومنها
اولو فانها جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما فسره الله تع في قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون
فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي الغرفة والقياس ان يقع المنسوب اليها على
كل جهة المنسوب الى كرسي وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ
لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله تع كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها عالمون لانه
ليس بصفة ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي
يعلم منه الصانع جل وعلا تع ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يحمل اهل لذلك
لانه في الاصل بمعنى الانس واما قوله ولي دونكم اهلون سيد عملس وارقط زهلول وعرفاء جيئل فانما جمعه بالواو والنون مع
عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدل اهليه ومنها عشرون الى تسعين وقد مضى ومنها ارضون وانما
جمع لان الواو والنون في مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات والتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة يجوز اسكان
را ارضون ومنها ابون واخون وهنون وشذوذ هذا لكونها غير صفة ولا علم واما ذو مال فوصف ومنها بنون في ابن لانه
في اسم ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا في الجمع كما حذف في الواحد ومنها قولهم بلغت مني البلغين
والذربين بضم الفاء فيهما ولقيت منه البرحين بضم الفاء وكسرها وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم
بيت عنترين يجوز ان يكون شاذا من هذا الباب بجعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه
خلاف القياس فيما لم يكسر من الاسم الذي عوض من لامه تاء التانيث المفتوحة ما قبلها مغيرا اوائل بعض تلك الجموع تنبيها
على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وقد جاء سنون بضمها وهو قليل ومثل
هذا التنبيه كسر عين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر مع الضم كالقلون والثبون وليس بمطرد اذ الظبون و
الكرون لم يسمع فيهما الكسر واما مكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمائين والفئين والرئين ولعل ذلك لاعتدال
الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبين والاثابي في الثبة وربما جاء في المحذوف
الفاء ايضا كرقة ورقين ولدة ولدين وفيما قلب لامه الفا كالاضاة والقناة لكن بحذف لامه نسيا منسيا حتى يصير كالسنة فيقال
اضون وقنون ولو اعتبرت لامهما لقيل القنون والاضون لكونهما بعد حذف التاء مقصورين كالاعلون وعلى هذا
قال ولكن اربي به الذوبنا ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالاعلين فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب
الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا لم يعتبرها في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا كاوزين وحرين وحكى
عن يونس احرون بفتح الهمزة وسكون ما قبل وقد جاء احرة في الواحد وقيل لم يجئ ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه
غير قياسي وعلل النحاة جمع ما حذف لامه اوفاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع كما ذكرنا فجبر به الاضعف ما سقط الاسم
من النقصان بالحذف نسيا قالوا واما حرون واوزون فلما لحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان
حرف العلة قد تبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس
معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس فكانه مكسر فيجري فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال دعاني
من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وقال وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين وقال
عرفت الوشيج صامته البرين وقال طر لنا اباحسن علينا ابي بمخلّه ينبين ويلزمها الياء اذن كما يلزم اذا سمي بجمع السلامة
المذكر كما مر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب سائغ في الاختيار في هذا
النوع كما في الجموع القياسية مع العلمية وحكي عن ابي عبيدة وعن ابي زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتويون
بناء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كالاعلون فقوله متى كنا لامك مقتوينا الاقيس به بدل من التنوين ان كان النون معتقب
الاعراب [illegible] وحكي اجتماعا رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد وكذا [illegible]

والنساء ولعل السبب في تجرّيهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الأصل جمع المذكر كثرة مغايرته للمجموع

وذلك من ثلاثة أوجه كون النون معتقب الإعراب وحذف ياء النسب التي في الواحد وهو مقتوي وإلحاق علامة الجمع مما

بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلبت واوه ألفا فقيل مقتى ولجمع على مقتون وإنما قلنا إن واحد مقتوين مقتوي بحذف

الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة إنه سمي كل واحد منهم باسم من نسب إليه فكان كل منهم مهلبا لأن الجمع في اللفظ للمجرد

منه ياء النسب ويجوز أن يقال إن ياء النسب في مثل مقتوون والأشعرون والأعجمون حذفت بعد جمعه بالواو والنون وكان الأصل

مقتويون وأشعريون وأعجميون وحكى أبو زيد مقتوين بفتح الواو قبل الياء فمن جعل النون معتقب الإعراب نحو مقتوين

وذلك أيضا للتعبير عن صورة الجمع بالكلية لما خالفها عليه جمع السلامة واعلم أن التذكير غالب على المؤنث كما تقدم في المثنى و

المجموع فيكفي كون البعض مذكرا نحو بنيه هند منا بنون ولفصدات وزيد منا بنون وكذا العقلاء في بعضهم كما في نحو في الجمع مسلمون

شذ ضبعان في الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعا أخف منه من أن بعض

العرب يقول للمذكر أيضا ضبع والعلم المركب الذي يبنى جزؤه الأول للتركيب إن لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كبعلبك ومعدي كرب

ثني وجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لأن الجزءين ككلمة معربة والتثنية والجمع للمعربات وأما اللذان واللتان واللذين

واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستأنفة وإن كان الثاني مبنيا للتركيب كخمسة عشر علما أو لغيره كسيبويه فالقياس

أن يقال ذوا سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذوو خمسة وهذا كما يقال في الجمل المسمى بها ذوا تأبط شرا وذوو تأبط

شرا اتفاقا وهو من إضافة المسمى إلى اسمه نحو ذات مرة وتقول ذوا شاب قرناها وذوات شاب قرناها لأنه لا يجوز

حكايتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم أن يقال في المثنى والمجموع المسمى بهما إذا لم يجعل النون فيهما معتقب الإعراب نحو

جاءني ذوا مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجتمع على آخر الاسم إعرابان بالحروف وشذ في الاثنين الاثنانين وأما قد يعرب منصرفا ثم

فيهما من إضافة المسمى إلى اسمه كما في ذات مرة والمبرد يجوّز في نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني وكذا يجوّز

في نحو خمسة عشر علما وأما مع إعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في نحو ذلك كما في بعلبك ومعدي كرب والعلم المركب تركيبا

إضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبدا مناف وعبدو مناف وإذا كان كنية جاز تثنية المضاف إليه معا وجمعهما

كقولك في أبو زيد أبوا الزيدين وآباء الزيدين والأفصح على تثنية المضاف وجمعه فيها أيضا أولى وأما جمع ابن كذا وذو كذا علمين

كانا أو لا فإن كان للعاقل قلت بنو كذا وذوو كذا أو أبناء كذا وأذواء كذا وإن لم يكونا للعاقل سوّيت بالمؤنث بنات كذا وذات

كذا نحو ابن اللبون وبنات اللبون وجاد وعشوزن وناقة ذات عشوزن ولم يأت للمؤنث ذلك نحو ابن عرس وذو القعدة

جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة لأنها لغير العقلاء في الجمع

بالمؤنث على ما يجيء كما مر من قولهم الأيام مضين وحكى الأخفش بنو عرس وبنو نعش إجراء لاعتبار اللفظين وإن كان غير عاقل قال

إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا فإن لم يستعمل قوله المؤنث ما لحق آخره ألف وتاء وشرطه إن كان صفة وله مذكر فأن يكون مذكره جمع بالواو والنون

وإن لم يكن له مذكر فأن لا يكون مجردا كحائض وإلا جمع مطلقا قوله المؤنث الجمع المؤنث السالم ولا ينتقض حده بنحو سعلاة لأن قوله

قبله هو صحيح ومكسر والصحيح لمذكر ومؤنث يبين أن المؤنث ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما وعلى هذا كان يستغنى

أيضا في حد المذكر عن قوله ليدل على أن معه أكثر منه والأولى أن يقال إنه ليس من الحد وإنما جاء به علامة ليكونا كالزيادة في جمع

المذكر وإنما اختص الزيادة بالألف والتاء لأنه عرض فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل من

المعنيين كما في رجال وسكرى والجمالة والضاربة قوله شرطه إن كان صفة ينظر إلى المؤنث إما أن يكون صفة أو لا فإن لم

يكن صفة قال المص جمع مطلقا أي لا يشترط بشرط وهو قوله وإلا جمع مطلقا وليس بسديد لأن الأسماء المؤنثة بلا علامة مقدرة ككف ونار

وشمس ودلو وعقرب وبئر ونحوها من الأسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيه الجمع بالألف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات

والشمالات في الرياح وذلك لضعف هذا التأنيث لأنه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع إذن هذا الجمع قياسا من الأسماء

المؤنثة إلا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلمى وخنساء أو مقدرة كهند وذو تاء التأنيث الظاهرة سواء كان

مذكرا حقيقيا كحمزة أو لا كغرفة ومنه قيل الإكرامات والتخريجات ونحوهما لأن الواحد إكرامة وتخريجة بتاء الوحدة لا إكرا

م وتخريج وجمع الجمع أكاريم وتخاريج عند إحداث الأنواع فإن كرامات كالضربات والقتلات والأكاريم كالضروب والقتول فإذا

قيل ثلاث إكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء وثلاثة أكاريم وتخاريج فإنما قصدت ثلاثة أنواع من الإكرام وذو ألف

التأنيث المرسوم به المذكر الحقيقي كالبشرى والصحراء وإذا سمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر وما يصح تأنيثه و

تذكيره إذا لم يأت له مكسر ولم يجز جمعه بالواو والنون كالألفات والياءات إلى آخرها وذلك لانسداد أبواب الجموع الأخر

ويجمع هذا الجمع أيضا مطردا وإن لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر بابن أو ذو نحو ابن عرس وابن مخاض وذو القعدة

وذو الحجة كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان لم يكسر كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي أصلي الحروف كسفرجل

كالصوت لا يعطى مفتوون ق

دنوا فتصوبوا

كأنه جعل جمعا لابن نعش ع

أي جمع المؤنث

من الأسماء أحدها جنس مذكر لا يعقل أنا الوبات ع

كنفهر الخ

كسفرجلات لان تكسيره مستكره كما يجيء وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات
لقولهم جوالق وقد قالوا بوانات مع ثبوت بون فشاذ وثانيها الجموع التي لا تكسر نحو رجالات وصولجانات وبيوتات فلا تقل اكالبات
لقولهم اكالب ان كان المؤنث صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة التانيث اولا فان كانت فيجمع بالالف والتاء سواء كان
صفة المذكر حقيقي كرجال ربعات وعلامات اولا كضاربات وحبليات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما
لم يجمعا بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا الا عند ابن كيسان كما ذكرنا حمراوات وسكريات كما
اجاز في المذكر احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله عليه الصلوة والسلام ليس في الخضروات صدقة
وكذا اكل فعل او فعلا جعلتهما علما لغير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة التانيث ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف
لم تجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح وصبور وسائر ما يستوي مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكرها لانها
الممتنع من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومتفل فرقا بين ما جرد من التاء وبين ما فيه التاء فان ذا التاء فيه
معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو يضربن فالحق ذو التاء ايضا علامة جمع المؤنث التي
الالف والتاء بخلاف المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض
وطامث وان كان صفة المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اختصت بالمؤنث خماسية اصلية الحروف
كالرجل او المراة الصهصلق والمراة الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها نحو نسوة صهصلقات وجحمرشات ويجمع
ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي
ضخمات وسبطرات اي طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عثانين في ابن اللبون وجمل ذو عثنون او غير
حقيقي التذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجبيلات ودريهمات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم
يجر على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيهما الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على
العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه وقوله ان كان صفة وله مذكر فان يكون اي فهو ان يكون والضمير
راجع الى المبتدا الذي هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدا ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين
اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك
المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح و
تبيانات شاذ ووجهه ان فعلا قياسه لحاق التاء في المؤنث كسيدة وميتة فخرج منه ايضا الوصف ذو التاء التي يشترك فيه المذكر
والمؤنث كربعة وعلامة ومعطارة ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالالف والتاء وتقول في جمع بنت وابنة بنات وهي جمع اصلها
بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن بنو على حذف اللام فيهما في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بحذف اللام و — لان الاصل
اخون جمع اخ على حذف اللام فيهما والثلاثي المحذوف اللام المعوض منها التاء على ثلاثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام في
جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات في هنة وسنة وضعة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كهنات
وذوات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك نحو امة وشاة وشفة واما
مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر كمئات وريات لثقل الكسرة وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء فلم يرد فيها الرد كثبات وظبات
وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء في حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء
في الشاذ افتخروا ثباتا ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا عن اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في كرين وثبون وقال
ابو علي بل هو تاء الواحد والالف قبلها اللام المردودة فغير سمعت لغاتهم لغتهم قال وذلك لان سيبويه قال ان تاء الجمع لا يفتح
في موضع وفيه نظر لان المعنى في سمعت لغاتهم وقوله افتخروا ثباتا الجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استاصل الله
عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهرها ان يقال انه مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاءه شاذا فالعرقات اذن كالبوان مذكر
له جمع مكسر وهو العروق وجمع بالالف والتاء شذوذا ولنذكر شيئا من احكام الجموع بالالف والتاء وان كان المصنف ذكره في قسم التصريف
فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة او ظاهرة كدعد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كمدة او
معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات ودعدات
والشهر في جمع لجبة لجبات بفتح العين لان في لجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما
لزم التاء في لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها اي شاة لجبة اذا قل لبنها صار كالاسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة واجاز
المبرد اسكان عين لجبات قياسا لا سماعا وغلب الفتح في جمع ربعة لتجويز بعضهم فتح عين الواحد وقيل انها كانت في الاصل اسما ثم

وصف

جمع المكسر مبتداء وما موصولة او موصوفة عبارة عن جمع وتغير صلة معروف بناء ه على معناه الى واحده والضمير في واحده عائد الى ما والجملة صلة او صفة لما الموصول او الموصوف مع صلته او صفته خبره وكرما الجزء مبتدأ محذوف والفراس عطف عليه وجمع القلة افعل مبتداء وخبرها فعال الى افعلة وفعلة عطف على افعل
هذه الامثلة الاربعة تلتها غير منصرفة لفعل المؤنث والتعريف وافعلة وفعلة للتانيث والتعريف فعال منصرف لانه نسب الى احد الدوات في بعض حواشي الصحيح
بتداء وما موصولة او موصوفة ودون ظرف مضاف مع صلة لها وتلك معناها الاشارة الى جميع القلة والموصول مع صلته عطف على الصحيح وكثره جمع

يصف به فلوحظ فيه الاصل كما قالوا في جمع امرأة كلبة نسوة كلبات بفتح العين نظرا الى عروض الصفة وقد يجيء جمع لجنة لحلات بفتح
مرة لا يقاس عليه غيره نحو ضبعات وصعبات خلافا لقطرب ويجوز اسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة ابت
ذكر عودين احنات قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل وجاء في المعتل اللام نحو اخوات وجديات بسكون عينهما وقد يقاس
عليهما قصد التخفيف لاجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان تقول نحو كلبات اعتبارا لصفة العارضة كما تقول
حبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واما في الاصل اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعها اهلون واد خلوه التاء فقالوا اهلة قال
اهلة ودقد تبريت ودهم وابلتهم في الحمد جهدي ونائلي اي جاعة مستاهلة للود وقال فهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا
بحوا باليل يدعون كوثرا وتوهم اهلات ايضا بالسكون لاعتداد بالوصف العارض وبفتح الهاء بل العين المعتلة يجوز اسكانه بيضات
الخو بيضات في متاوب وقرئ في الشواذ ثلث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان
الصفة بالسكون اولى لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احد علل منع الصرف وسكن في الصفات
المعتل العين فرارا من الثقل الحاصل بتحريك اوّل المثلين وتحريك الواو والياء فان قيل فليقلبا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
لكن الحركة عارضة في الجمع ولذلك لم يقلبها هذيل مع تحريكها كما لم يقلب في خطوات الضمة وما قبلها باء لعروض الضمة وما فعلة
بضم الفاء وسكون العين كغرفة وكذا فعل المؤنث كجمل فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم في عينها مع الالف والتاء كعدات
لان كانت معتلة العين ولا تكون الا بالواو كسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات
لانهم علّلوه بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة لكن سيبويه قال لا تحرك الواو في دولات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت
صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع
سواء كان اللام واوا كخطوات او لا كغرفات والاتباع هيهنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من
نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا للثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل
عليه واما ام فلفظ امهات في الناس اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس والكلام في زيادة الهاء واصالتها يجيء في التصريف وانها
زائدة بدليل الامومة وقيل اصلية بدليل تامهت لكونه على وزن تفعلت قال امهتي خندف والياس ابي ووزنها فعلة
بحذف اللام واما فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند فان كانت مضاعفة فليس في جمعها بالالف والتاء الا سكون العين نحو قدات
وان كانت معتلة العين ولا يكون الا ياء اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيها الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل
وعيرات في جمع عير شاذ عند غير هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما فان كان
اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات وفتح الاتباع الفتح وان كانت اللام
ياء كلحية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل واجازه المبرد العروض الكسر
قياسا على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في
المكسورة الفاء صحت العين او لا الا فيما سمع كخطوات وعرفات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس وجمع القلة
افعل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده ايضا بسبب
الزيادتين لانك مبنيه بهما بناء مستانفا افالمفرد صار كلمة اخرى بعد ذلك كما ان الثانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين تصير عشرة ويكون
المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغير فهذا تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد وهذا قال في حد الجمع بتغير ما فيه دخل
في جمع السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التغير فيه اظهر لان علامات التانيث الثلاث يتغير فيه ولا يبقى على حالة الا
ما التاء فيه مقدرة فالاولى في حد جمع السلامة ان تقول هو الجمع الذي لم يتغير مفرده الا بالحاق اخره علامة الجمع وجمع التكسير
ما تغير بغير ذلك اما التغيير نحو تمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بضمها او اتباعها فيتقدم حصول هذه التغير
بعد سكون عينها لغرض واد لم يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في الجمع
بالالف والتاء بعد لحاقها الاجتماع التائين نجعلها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل قوله وجمع القلة افعل الى اخره قالوا مطلق
الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة من
المكسر اربعة افعل وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفراء فعلة كقولهم هم اكلة راس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم راس واحد وليس
بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة يشبعهم بأكل راس واحد لا من اطلاق فعلة ونقل التبريزي ان منها افعلاء كاصدقاء وجمعا
السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد وليس بشيء لمشابهة شيء لشيء لفظا لا يقتضي
اشتراكهما معنى ايضا ولو ثبت ما نقل عن النابغة قال لحسان لما انشده قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما

مصدر واسم الحدث مبتدأ وخبر والذي نعت للحدث وعلى الفعل متعلق به وهو مبتدأ وعائد الى المصدر ومن الثلاثي سماع خبره ومن غيره قياس
عطف وفي بعض النسخ ومن غيره بدل ويعمل مضارع معروف والمستتر فيه عائد الى المصدر ومفعولا خبره ومطلقا نعت له والجملة محل الجر بالاضافة ويتقدم
مضارع معروف ومعموله فاعله وعليه متعلق بيتقدم والضمير في معموله وعليه عائد الى المصدر والجملة عطف على جملة متقدمة ولا يضمر مضارع مجهول والمستتر
معمول ما لم يتم عائد الى الفاعل وفيه اي في المصدر متعلق به وهذه الجملة عطف عليها ولا يلزم فعل ومفعول به وضمير المفعول به عائد الى المصدر وذكر الفاعل

وما قلت جفانات وسيوفات لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف انها مشتركة بين القلة والكثرة وقال الفارسي انها لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على انه صحيحة التكسير لاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة الى العشرة واختيارها فيه على باب الجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يأت للاسم الا بناء جمع القلة كارجل في الرجل او الا جمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه وما الحق به كجداول ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلاثة قروء مع وجود اقراء قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر منه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والجري في كلامهم يستعمل في اشياء توهم ان المصدر جار على الفعل لانه اصل له وما خذ اشتق منه فيقال في حدث جمل ان المصدر جار على فعله وفي نحو تبتل اليه تبتيلا ان تبتيلا ليس بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة على شيء اي ذلك الشيء صاحبها اما مبتدأ لها او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصريين فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله في المصدر نحو ضربت ضربا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبل معناه ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضع غيره مقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الاخر ثم انتقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا وزيد لم يضرب فانه لا دليل فيهما على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يؤخذ من اصل ويصاغ منه ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهره على المصدر وبوزنه على الزمان ويسمى المصدر حدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا كما مر في بابه وقوله الجاري على الفعل احتراز من نحو العافية والقادرية قوله وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس يعني اخرج اخواتها المستخرجة استخراجا يعني ابنية مصادر الثلاثي الى اثنين وثلاثين في الاغلب كما يجيء في التصريف واما في غيره فيأتي قياسا كما تقول مثلا كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على فعل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه على فاعل فمصدره على مفاعلة ويجوز ايضا ان يركب قياس واحد لجميع الرباعي المزيد فيه وهو ان ينظر الى الماضي فيزاد قبل اخره الف فان كان قبل الاخر في الماضي متحركا كسرت اولها فقط كما تقول في افعل افعالا وفي فعلل فعلالا وفي فعل فعالا وفي فاعل فعالا وان كانت ثلاث متحركات كسرت الاولين تقول في انفعل واستفعل وافتعل وافعلل انفعالا واستفعالا وافتعالا وافعلالا وتفعل تفعالا وتفعلل تفعلالا وليس ما ذكرته مبنيا على ... سمع من العرب بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لو نقوله سمع على الفعل وجاء في مصدر فعل فعال وفاعل وتفعل غير القياس المذكور لكنه هو الاشهر نحو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعل وافعال فهو مخفف فعال ويجيء احكام هذا المصادر في شرح مقدمة التصريف ان شاء الله قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اعلم ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به ومن زمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي ولبعضها من الالة كالضرب لكنه وضع الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير تعرض لما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزم في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه ... وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الالفاظ الدالة على محالها فنقول اذا اقترن بين زمان الحدث الذي هو الازمنة الثلاثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص من الازمنة الثلاثة او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لسائر الحدث صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كضرب في الضرب او بتغييرها مع الحذف كاستخرج في الاستخراج او بتغييرها مع الزيادة كيضرب واضرب ... تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة معينا وتقتضي تلك الصيغة وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها فتسمى تلك ... مبنيا للفاعل وسمي ما فيه الحدث فعلا او تقتضي وجوب ذكر احد لوازمه ... من الزمان المعين كاليوم والليلة ... المشار ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الالة او غير ذلك وعلى الجملة ... مبنيا

للمفعول وذلك لان الازم المذكور بعدها مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين احد الازمنة والحدث الثلثة
معينا وبعض لوازمه الاخر لاهتم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفي بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم
في الاغلب يجئ بما كان منها ذكره اهم بعدها وانما قلت في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب ونضرب ولكنه لما كان
الاغلب لم يمكن فيه ذلك ضم هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمر انا بعد اضرب ونحن بعد نضرب
بدلالة العطف عليها في اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعني المبني للفاعل وللمبني لباقي اللوازم صيغة
مشتركة بينها اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا
من المبني للمفعول فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ
نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تاخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا
تاخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وعلى
او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشيء بل المرفوع اهم على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام
فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله فاعبد اي من دون
الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه لسائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل متصل
به او منفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شيء مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر
فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شيء في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما ترى للفضيحة التقدم على مقتضيها
وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا يطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعول
التي تقوم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره
وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فرعا عليه ولذلك كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه
كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للفضلة تابع للوضعي كما بينا واما طلب
المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على العقل وازال حكمه لان الواضع
نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه نظر
دال على الفاعل فلا يطلب لفظا آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل لا في الفاعل
ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة	المصدر
فلزم عملها في جميع المواضع عمل الفعل والى ما المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه الفعل
اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل
والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا خيبة كما يقع اسما الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقديره بان لم يلزم عمل
الفعل ولا يلزم مجيء المسند اليه بعده ولا يجوز الاضمار فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب
المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت فاذا كانت مشابهة المصدر للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت لا لانه لما كان بنفسه
يطلب الفاعل والمفعول عقلا فبادنى مشابهة لطالبهما وضعا اعني الفعل تحرك ذلك الوجدان الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن	مشابهته
ذلك الا انه ما كان في اسمي الفاعل والمفعول ولذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب المصدر عقلا	الطلب
اقوى من طلبهما وقد مر شطر صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان يتقدر بحرف
المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح ان يقدر بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة	كان مفعولا مطلقا
او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربا زيدا بمعنى اضرب فالاصح ان المصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول
المطلق محذوف فتقديره ضرب ضربا مثل ضرب الامر والاصح تقديره هم المصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على
المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي لكنهم قد روه بان دون ما وكي وان كان في
الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا شديد لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما ولتقديره بان والفعل وهم بعضهم فظن انه لا يعمل الا
للمعنى تقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معموله عليه قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري يحكى
موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصول
قال وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لا عجبني لان الفصل بين بعض	نحو اعجبني
الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودات اياما قالوا وكذا

لا يجوز

لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون
كالمذكور كما مر في المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني
من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوة ومثله في كلامهم كثير
وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مأول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه
احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه تكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد
من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبحمده عنك
الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا تقول ما انا لك الا مسلما لاهينك بترك قيامي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضمير
فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في
الظرف اعني يومئذ في قوله تعالى فذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به التعسير ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله
باجنبي على هذا فلا يقدر الفعل لقوله تعالى اياما معدودات وكذا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه بخلاف
كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المص ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لاضمر المثنى والمجموع ايضا لانهم لو اضمر
فيه المثنى والمجموع لجعله المصدر وثني فلا التبس ضمير المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل
وهو مستحيل لان باعتبار مدلوله لا يخلو من ان يؤتى فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستثقل او بعلامة احديهما وهو مؤد الى
اللبس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة
المشبهة فتثنية احديهما وجمعه تثنية الاخر وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل
والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم علته قال المص انما ذلك لان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيما اذا كان الغائب قد تقدم
ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاداء الاضمار فيه الى الاضمار الممتنع
على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته
اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل شديد من حيث العقل لانه محله الذي يقوم به وعمله
ضعيف لضعف مشابهته للفعل فلم يتأبوا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل وسيجيء الكلام
فيه في اسم الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر في العمل كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر
كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بمجيء تابع
له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او بمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف بعينيك من ماء
الشؤون وكيف او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان يأول بفعل مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو
اعجبني اكل خبز اي ان اكل خبز فيجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يجيء للمجرور تابع مرفوع نحو
يعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا وقوله واعماله باللام
قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر بالمصدر العامل به وهو الحرف المصدري وليس كذلك اللام التي في اسمي الفاعل
والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم يضعف بها الا ان عملها لمشابهة اسم الفاعل كما يجيء لا لمشابهة
الفعل قيل ولم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى
لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم ويجوز ان تقول الا من ظلم فاعل المصدر اي ان يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل
ويجوز ان تقول انه مفعول بان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان تقول هو متصل والمضاف محذوف اي
الا جهر من ظلم وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل
وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبغي على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضربك زيد بل
على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لا يستقيم الا بتقدير فقال في قوله اعداءه اي في اعدائه او يكون منصوبا بمصدر
منكر مقدر اي ضعيف النكاية نكاية اعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا
فالعمل للفعل انما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا
او مضمرا جائز الاظهار واما ان كان واجب الاضمار فيجيء الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا
يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذا
صار اسم فعل كما مر وانما قيل انه بدل من الفعل مجازا اذ لا يجوز اظهار الفعل فكانه بدل منه اذ لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا

اسم مبتداء مضاف الى الفاعل وما موصولة اي الاسم الذي او موصوفة وما عبارة عن اسم واشتق ماض مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى ما
تعلق به ولمن قام جار ومجرور متعلق ايضا والضمير في قام عائد الى الفعل وفي الحقيقة الى ما وبمعنى الحدوث متعلق بمقدر وحال عن ضمير مستتر في اشتق اي حال كونه
مشتق بمعنى الحدوث وهذه الجملة صلة او نعت لما والموصول والموصوف مع صلته او نعته خبر وصيغته اي اسم الفاعل مبتداء ومن بيانية والثلاثي مجرور بها والمجرد نعته
وعلى فاعل قائم مقام الخبر وصيغته من الثلاثي المجرد يجيء على وزن الفاعل ومن غيره اي غير الثلاثي على صيغة المضارع عطف على قوله من الثلاثي بميم مضمومة على فاعل

كالجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربا زيدا اي اضرب زيدا فالمصدر عامل في المفعول لكونه كالفعل لا لتأويله بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وتخالف باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر وعلى مذهبه ما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا ينحل بان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل قال المص وان لم يكن الفعل حذف لازما كما في ضربا زيدا اذ يجوز اضرب زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان نقول العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يعزلها الوصف ايضا عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ والظاهر كما مر في باب الاستثناء ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التأكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانا انما نترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر في قوله طلب المعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعلا حقه على انه فعل اي طلبه المظلوم بالحق ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا اي اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اي غائر وبمعنى اسم المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا فيستوي فيه المذكر والمؤنث والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ويجوز ان يكون على حذف المضاف اي ماء ذو غور ومن ذوات هواك وفي النقل وهو الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل

لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر قوله ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل فالقائم هو الحدث قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يذكر بلفظة ما ولعله قصد التغليب ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يدخل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا متقرب من فلان او متبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الآخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الا وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فتقول في حسن حاسن الآن او غدا قال تعالى في ضيق لما قصد به الحدوث وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشازب مقور وعندي ان تقول ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما في قولك الله عالم وكائن ابدا وزيد صائم النهار قائم الليل قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه نحو لنوج واستخرج قال المص وبه سمي يعني بلفظ الفاعل الذي هو وزن الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وفيما قال نظر لانه ليس الغرض بقولهم اسم الفاعل اسم لصيغة الابنية على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يريدوا المفعل والمنفعل ونحو ذلك بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل بلى لو قال انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثي يشمل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومنشعبة الرباعي يكون الجميع على وزن مضارعه المبني للفاعل بميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر وان لم يكن في المضارع مكسورا كمتدحرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او ضم عينه اتباعا للميم قالوا في منتن منتن ومنتن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا الرياح لواقح على بعض التأويلات وقد استغني عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها في نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن

وبهم متعلق بما تعلق
صيغة المضارع ومضمومة
نعت لميم وكسر عطف على
ميم مضاف اي ما اشتق
الآخر اي كسر الحرف الذي
ثبت قبل الآخر وهو
ثبت قبل الآخر وفي هذه
ما موصولة او موصوفة
والمثنى
اسم
والمنفعل

وسعيل خبر مبتدا محذوف مضافا الى معمول و مستقر عطف عليه يعمل اى اسم الفاعل عمل فعله اى اسم الفاعل ظاهر وبشرط معنى الحال متعلق بيعمل والاستقبال
والاعتماد عطفان على معنى الحال وعلى صاحبه متعلق بالاعتماد والضمير فى صاحبه عائد الى الاسم الفاعل والهمزة وما عطفان على صاحبه فان كان اى اسم الفاعل
... جملة شرطية وجبت ... جملة جزائية ... اى وجبت اضافته الى معموله من حيث المعنى لا من حيث اللفظ او نعت لمقدر وهو مفعول مطلق وتقديره
وجبت الاضافة اضافة معنوية وخلافا مفعول مطلق وللكسائى متعلق به اى خالف هذا القول خلافا القول للكسائى فانه يجوز اعماله بمعنى الماضى ووقعت المفعول

النحو اما فلس فهو ملحق فالواو قد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اى مدفوق وعيشة راضية اى مرضية والاولى ان يكون على
النسب كتامر ولابن اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذى بمعنى النسب مما لا فعل له كتامر بل يجوز ان يكون مما جاء منه الفعل فيشترك
النسب واسم الفاعل فى اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى وعده مأتيا اى آتيا والاولى ان يكون
الاول فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا كما فى الاية الاخرى قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضى وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائى فان كان معمول ثان فبفعل مقدر نحو زيد معطى
عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه زيدا امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل فى المفعول
لا فى الفاعل كما ذكرنا فى باب الاضافة انه لا يحتاج فى الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه
اذا كان بمعنى الماضى شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسم الفاعل والمفعول مع مشابهتهما
للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا فى الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما وعملهما فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا
للذات المتصفة بالمصدر اما قائما بها كما فى اسم الفاعل او واقعا عليها كما فى اسم المفعول والذات التى لها هكذا لا تقتضى لا فاعلا ولا مفعولا
فاشترط للعمل ما يقويهما بكونهما ... الى ما هو يختص بهما وذلك لانهما وضعا للذات المبهمة المتصفة بما يحدث الذات اشتقا منه
مذكورة قبلها ما يختص بها كرجل ضارب ومضروب بخلاف الالة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة
بحدث ما غير المختصة بما يعينها قبل ولما وقعت بعد حرف هو بالفعل اولى وهو حرف الاستفهام وحرف النفى يعنى بعد خبر المبتدا اما فى الحال
نحو زيد ضارب اخواه او فى الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه او ظننتك ضاربا اخواك ان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءنى
رجل ضارب زيدا او ذو الحال نحو جاءنى زيد راكبا جملا قال ابن مالك هو حالا كونه خبرا لمبتدا او حالا ايضا معتمدا على الموصوف لكنه مقدر
وفيه تكلف لا سيما فى الحال فانه يجئ الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا قبل وهو الذى يسمى الحال الموطئة
قوله والهمزة او ما الاولى كما قال الجزولى حرف الاستفهام او حرف النفى ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب
ابواك ولا ضاربا زيدا وان قائم ابواك وقد يكون النفى غير ظاهر بل هو مؤول به نحو قولك انما قائم الزيدان اى ما قائم الا الزيدان و
يقدر الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شئ من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر
فى المبتدا قوله فان كان للماضى وجبت الاضافة معنى يعنى يجب ان يضاف الى ما يجئ بعده مما يكون فى المعنى مفعولا نحو ضارب زيد
امس تكون اضافة معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس برفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره
ولا ينصب الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائى ان يعمل
بمعنى الماضى مطلقا كما يعمل بمعنى الحال او الاستقبال سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطى عمرو امس درهما وظان زيد امس كريما وقوله تعالى وجاعل
الليل سكنا قال السيرافى الاجود ههنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثانى ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى
المفعول الاول فاكتفى فى الاعمال بما فى اسم الفاعل بمعنى الماضى من معنى الفعل ولا قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضى فى غير هذا لانه لا
ضرورة وهذا لم يوجد عاملا فى المفعول الاول فى موضع من المواضع مع كثرة دوره فى كلامهم وقال ابو على وجماعة معه بل هو منصوب
بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطى زيد قيل وما اعطى قال درهما كقوله فى الفاعل ليبك يزيد ضارع ليتخلص هذا التاويل
من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى قال الاندلسى ورد على الفارسى لا يستقيم ذلك فى مثل هذا ظان زيد امس قائما اللذين
هما فاعل مفعولى ظان وللفارسى ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجئ فى افعال القلوب وجواز قولك
هذا ضارب زيد امس وعمرا بنصب المعطوف يقوى مذهب ابى على فى انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو
مذهب السيرافى لانه لا اضطرار ههنا الى نصبه كما ادعى السيرافى فى معطى عمرو درهما لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى
فان اردت حكاية الحال الماضية جاز اعمال اسم الفاعل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ويضعف مذهب السيرافى فى
قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا اذ لا اضطرار ههنا الى نصب عمرو لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال
للكسائى فى قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسى معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك
كانك موجود فى ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون بها ان اللفظ الذى فى ذلك الزمان محكى الآن
على ما تلفظ به كما فى قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعانى الكائنة لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال
معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر ان ذلك الفعل الماضى واقع فى حال التكلم كما فى قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما
يفعل هذا فى الفعل الماضى المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب تقول رأيت الاسد فآخذ السيف فاقتله قالوا
تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضى ثبت انه يكون اضافته معنوية يتعرف فاذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم

وما موصوفة او موصوف بوضع اسم يحل له والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى ما و متعلق من اسم الفاعل الى ما والمبالغة متعلق بوضع فهذه الجملة صفة لما في الموصول او الموصوف مع متعلقه مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف وخبره مضروب علم وحذره معطوف عليه خبر وهو مثال الاول والثاني ما حال الى اسم الفاعل ويجوز مضارع معروف وحذف النون فاعله او مع العمل متعلق به التعريف عطف على العمل تخفيفا مفعول له النون وهو مصدر مبنيا الى المفعول والفاعل محذوف

الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعني يعمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو ولم يوجد في كلامهم عاملا الا ومعناه المضي لعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك ثم اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال واستدلوا بقوله فبت والهم يغشاني طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ويحتمل انتصاب غدا برحلة وبين والظاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كل ما قيل انه نصب مفعولا به والظرف يكفيه رائحة الفعل فالفاعل ذو اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب ذو اللام بمعنى الماضي تشبيها للمنصوب بالمفعول لا لانه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه وهو ضعف ما قال ظاهره ونقل عن المازني ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمفعول المصدر والمتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعملا باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وتقول لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وغيرهما كان من نحو علم وعرف ودرى وجهل بالباء نحو انا عالم به ويجوز زيادتها مع افعالها ايضا كما يجيء قوله وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع مثله ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلاثة وهذه الثلاثة مما حول اليها اسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة قال زيد الخيل اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا الكلام في قوله امر ائحابوا بكا اي سمانها وقال عمرو بن بصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وما بعده فعال ومفعال وفعول من افعل نحو حساس ودراك من احس وادرك وقال شم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا قزم جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل او فعل يعمل ايضا وانشد حتى شاءها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم فكليل مبالغة كال بمعنى ابرق وشاءها اي سافها والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيبويه وقالوا ان موهنا ظرف لشاءها لان كليلا لازم ولو كان لكليل لم فلا استدلال به لانه ظرف يكفيه رائحة الفعل واعتذر له بان كليلا بمعنى مكل فموهنا مفعوله على المجاز كما في اتعبت يومك ففعيل اذن مبالغة مفعل قلت لا استدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذر امورا لا تخاف وامن ما ليس منجيه من الاقدار ومنع غيره وقال ان البيت مصنوع يروى عن اللاحقي ان سيبويه سأله عن شاهد في تعدي فعل فعملت له هذا البيت واما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبن وفطن فلا خلاف في انهما لا يعملان في المفعول اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفات المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب اليم على راي وقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه بها اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انها تعمل مع فوات الشبه اللفظي بجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فرع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة في كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحا كان او مكسرا قال ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وتقديم منصوب ابنية المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده قوله والمثنى والمجموع مثله اي يعملان عمل اسم الفاعل لان المثنى وجمعا السلامة فرعا لبقاء صفة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال من جلين به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذف في الموصول كما في قوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد واما حذف النون مع الجر كالضاربو زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل ولا يخرجه التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع

ولم

اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر مثل قوله اسم الفاعل على ما استوى من ...
... وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل ... تحل الرفع لو قدر ... المثل ... اسم الفاعل في العمل ...
... مفعول ... مبتدأ ومعطى خبره ... مفعول ما لم يسم فاعله المعطى ... مفعول ... في محل الجر بالاضافة والصفة المشبهة ما
اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت بعلم ... ماش

وليس شئ لما ذكرنا واما قولهم انا مرتحل فسوف نرسجا فلما جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رائحة الفعل واعلم انه قد جاء في الشذوذ
تسهل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله عنه بظرف قال ... كراخلف الحجرين جواده اذا لم يحام دونه انوف حليلها اى كراجواده وقد شذ
ايضا الفصل بالمفعول نحو معطى الدرهم عمرو كما جاء في المصدر نحو قوله تعالى قتل اولادهم شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل
فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ
اسم الفاعل وان لم يجعل ... ذلك ضعيف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه
نحو هذا ضارب زيد امس وعمرا غدا وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب مع الجر مع ان الحمل على اللفظ اولى وبقي ههنا

الخلاف في ان النصب حملا على المحل او بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فيقدر اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر | فكان بعامل مقدر

الظاهر وانشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع
عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كمستخرج ومخرج وامره في
العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل نحو زيد معطى غلامه درهما قوله وقع عليه يعني وقع عليه او جرى مجرى الوقوع عليه ليدخل فيه نحو
اوجدت ضربا فهو موجود وعلمت عدم خروجك فهو معلوم وسمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر اذ المراد
بالمفعول به توسعا ... به الذي ... وقعته عليه لكنه حذف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان نائب فاعل وكان | حرف
قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضرب لكنهم لما ادغموا حذف الهمزة في باب افعل
الى مفعل قصدوا تغيير احدهما للفرق فغيروا الثلاثي لما ثبت التغيير في اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات و
السكنات كمضارعه لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في اكثرها كالحركات نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد واما
اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيروه بزيادة الواو وفتحوا الميم لئلا يؤدي الى ضمتين بعدهما
واو وهو مستثقل قليل كعفرود وعلول وعصفور فبقي اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكورة كالجاري على فعله لان ضمة الميم
مقدرة والواو في حكم الحرف الناشئ من الاشباع كقوله ادنو فانظور وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي
على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما قبل الآخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول وقد شذ | منه
الشئ فهو مضعوف اي جعله مضاعفا قوله وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل يعني ان حاله في عمله عمل فعله المضارع المبني للمفعول
كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرف
الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته نحو زيد معطى غلامه درهما وقد ذكرنا في باب الاضافة ان عمله في ما لم يسم فاعله
الرفع غير محتاج الى شرط الحال والزمان ليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين
كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل فان كان الفعل متعديا بني اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر في
باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف الجر لم يجز بناء اسم المفعول منه كما لم يجز بناء الفعل المبني للمفعول منه اذ
المسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذهب وان تعدى الى الجر جاز بناء اسم المفعول منه مسندا الى
ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وكذا في متعد حذف منه ما هو المفعول به وعدي بحرف الجر نحو رميت
عن القوس فهي مرمي عنها والمرمي هو السهم فمنه توهم اسم المفعول اي المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند الى
الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سير اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند اليه المصدر فلا يطلق
اسم المفعول عليه فلا تقول في ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان | من اسم المفعول
مفعول ما لم يسم فاعله كمؤدب الخدام او لا نحو زيد معطى درهم غلامه اي معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف
الى معموله فان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو او كقوله
الحسين مقتول الطف لعن الله قاتليه قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله من
فعل يعم المصدر قوله لازم يخرج اسم الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المعدى بحرف الجر
كمعدول عنه واسم الزمان والمكان والآلة قوله على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد
فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشارب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في
الاصل للحدوث وذلك لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق
عند قصد التنصيص على الحدوث والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة
للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو

حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما و
هو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته
فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصيص بعضها كما تقول كان هذا حسنا
فقبح او سيصير حسنا او هو الان فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب
السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول بل يجيء
في مقالة التصريف انشاء الله وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض وادعج واعور على وزن افعل
وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى كما مر
لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهي بمعنى ذو مضافا الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم
الفاعل محل الحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق
في الاخرى ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل لكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث
ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصد وان تثنية الصفة
المشبهة وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون
وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة مع عملها في سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرتها انت حاصلة في افعل التفضيل لانه
يشابه اسم الفاعل المبني للمغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي ذو طول اي ذو غلبة بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني
في باب المغالبة لان معنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة قلت اقل ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي
الذي يبنى منه افعل التفضيل ثم ان الذي في ذهنه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدى الافعل المفعول بنفسه او
باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز انا الطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم
نحو ضارب زيد او انا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى مفعوله المغلوب الا بمن التي لابتداء الغاية بخلاف اسم الفاعل
في باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول اي ذو غلبة
بالطول بل معناه اخذ في الزيادة في الطول من بين سائر القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفته بعدم تعدية اسم الفاعل من المغالبة
دليل مباينته معناه لمعناه وقال المص لم يعمل لانه لا يشبه اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها
بفعل بمعنى يفيد فائدتها فتمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه فان قيل فعل المغالبة
يفيد فائدته فالجواب ما مر قوله ويعمل عمل فعلها مطلقا يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق و
اما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد منها فقلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة
باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية
عشرة فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعولية في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه
ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه والحسن وجه واختلف في
حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحد فهو احسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا
ضمير فيها فهي كالفعل وما لا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعدي مثل الصفة
فيما ذكر اعلم ان الصفة المشبهة لا تخلو من ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم يقسمها بحسب اعرابها في نفسها
لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت الكلام ههنا في عملها لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها
المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلثة
من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلثة ثم تقول في كل واحد من الاقسام الستة اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او
مجرورا صارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن
الوجه كذلك وحسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنتان من
هذه المسائل الثمانية عشرة ممتنعتان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه
وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه خفة
هي المطلوب من الاضافة اللفظية وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة يحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف
ضمير الموصوف من فاعل الصفة او بحذف علامة الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه الاب

الغلام وانما يحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بابهما معا كالحسن الوجه ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم
يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهه او الحسنو وجوههم فالتخفيف
حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف والثانية من الممتنعين ان تكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة كالحسن وجه او وجه غلام وانما امتنع مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه
لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن في مثلها الجواز تعريف المضاف
والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومسئلة
منها مختلف فيها وهي ان تكون الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين
يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحها لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك
زيادة على المقدار المحتاج اليه وليست بقبيحة كما في رجل ضارب اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحكمة ان
يبلغ اقصى ما يمكن منه وقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير
مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين و
منعها ابن بابشاذ مستدلا بانه كالعنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد بانه اضيف حسن الى وجهه وهو هو في المعنى
فذلك انما منعه من منع في الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا تضاف الصفة الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا
وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي
من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانك
اضفت حسنا الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحد امه وعبد بطنه
وصيد بلده وطبيب مصره ونحو ذلك وانشد سيبويه للاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا
صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما للاعالي اذ هو جمع في معنى اذ هو للجارتين وليس للجارتين
الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله روانف اليتيك وتستطارا فالالف في تستطارا راجع الى روانف لانه بمعنى رانفتين
فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيها الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا نحو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي
فعل الغلام ويعني بمصطلى الاعالي ما تحت الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان اكثر فاصل الجارتين بيض واعلاه كميت وما بينهما
جون اي اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة
استحسنهما المصنف وهما الحسن وجه وحسن وجه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان
معرفة انما جاز مع كونه في المعنى فاعلا ليرى في صورة المفعول فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة
الى مرفوعها قبيحة في الظاهر لان الصفة في الظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو
غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة التي هي اصل لغير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة
الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيف اليه بعد نصبه كانت كاضافة الشيء
الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا ولما كان
يجر حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد الجر وليس مقصودا بذاته
لكنهم لما جوزوهما على قبح في السعة ايضا ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة اليه او لا غاية الظهور فيتبين في الجر انه كان
قبله منصوبا قال المصنف انهما من نعاتها كم الذي رواد دقه سراتها ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه
وحسن وجهه برفع الوجه فيهما فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصليتين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا
ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجها وحسن وجها على
التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب المعمولين في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه
بالحسن فنصبت وجها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا ثم تفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما مر في
باب التمييز في نحو تصبب زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن جر الوجه
مع اللام فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفي الحسن الوجه
تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير وفيهما معا تعريف الوجه باللام الذي هو اخف من الضمير مع اداة لاصالته في التعريف وهذه فائدة

المثنى
الانفة
[illegible]
كان تم
التي تم
اذا ليس في الصفة

لفظية وأما من حيث المعنى ففيها الإبهام ثم التفسير وإن لم يكن الوجه منصوباً على التمييز كما في الأوليين والدليل على انتقال الضمير
فيهما إلى الصفة أنك تقول في المؤنث هند حسنة الوجه وفي المثنى والمجموع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا الوجوه
ولا يلحق هذه العلامات في الصفة إلا وفيها ضمير مستتر إلا في التذكير نحو قام رجل قاعدون غلمانه وإنما جاز إسناد الصفة
إلى ضمير المسبب بعد إسناده إلى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب خبراً أو نعتاً أو حالاً وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه
سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فإنه حسن بحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللحية أي شيخ وكثير الإخوان أي
متقو بهم فيحسن إذن أن يجعل صفة سببه كصفته فيستتر ضميره في صفة سببه كما يستتر في صفة نفسه فيخرج السبب إذن عن ظاهر الفاعلية
إلى النصب أو إلى الجر لأن الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعاً على أن يكون بدلاً من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فإن لم يجر
اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في ذاته نحو زيد أحمر ثوبه لم يجز استكنان ضمير المسبب فيها
فيقبح زيد أسود فرس غلام الأخ وزيد أبيض الثوب وزيد أحمر غلاماً لأنه لا معنى للجميع إلا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور
فيقبح أن يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه ولم تدل صفة سببه على صفة نفسه فإن قيل أليس تدل الصفة في
نحو زيد أبيض ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون ثوبه سببه لا من صفة السبب
وأما حسن جبان الكلب كثير الرماد كناية عن كرمه أي هو كريم قال الحزين بابا والمقو بكليا ومسئلة لا قبيحة ولا في غاية الحسن فهي حسن وجه إذ
كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه إلا مطابقة المعمول لأصله في التعريف وأربع مسائل قبيحة قبحاً لا ينتهي إلى منعها في حال السعة
وهي الحسن وجه وحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والأوليان أقبح من الأخيرتين لعدم موافقة المعمول فيهما
لأصله في التعريف ووجه قبح الأربع خلو الصفة من عائد إلى الموصوف وحذف الجار مع المجرور وتقليل قبحها أي وجه منه والوجه
منه وقال أبو علي الوجه ووجه بدلاً من الضمير المستتر في الصفة قال في قوله تعالى مفتحة لهم الأبواب وهذا غسل الدم بالدم لأن بدل
البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الأغلب وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله لحافي لحاف
الضيف والبرد برده فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم أن إبدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين
ومسئلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالها لاستكراه في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما أما وجه حسنهما
فلكون النصب تولية للجر وهو حسن كما مر وأما استكراه ظاهرهما فلنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف
في مثله على التمييز لتجويزهم تعريف المميز كما مر في بابه وثلث مسائل قبيحة لا يجوز إلا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة
بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجه وحسن وجه بنصب وجه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما ذكرنا ومسئلتان باطلتان اتفاقاً الحسن
وجهه الحسن وجهه بجر المعمول فيهما كما تقدم والمجموع ثماني عشرة مسئلة ولنا أن نعلل استقباح المسائل الثلث القبيحة الممنوعة في السعة
بعلة واحدة فنقول لما استكن الضمير المسبب في صفة السبب لما ذكرنا من الأمرين اعتذر جرها واستلزامها الصفة له في نفسه فصارت صفة
السبب كصفة المسبب صار السبب كالفضلة المجيء بعد الفاعل أي الضمير المستتر فنصب تشبيهاً بالمفعول نحو الضارب زيداً أو جر بالإضافة لرفع
المانع من الإضافة إلى السبب لأن المانع من الإضافة إلى السبب إنما كان رفعه كما ذكرنا فلما استتر ضمير المسبب في الصفة استقبح مجيئه في السبب أيضاً
لأن الضمير في السبب إنما احتيج إليه ليتبين كونه سبباً وإضمار الضمير في الصفة دال على أنه سببه لأنك لم تضمر فيها إلا لدلالة صفة سببه
على صفة نفسه كما تقدم فأغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو لم يؤت به لكان قبيحاً وليس نحو زيد ضارب غلامه كذلك لأن
الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه وانضم هذا القبح المذكور في الحسن وجهه بجر المعمول إلى عدم حصول التخفيف
في الإضافة اللفظية فلذا امتنعا وقوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع والأولى التفصيل قوله فما كان فيه ضمير واحد أحسن
وما فيه ضميران حسن وقد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها لما كان معرفة الحسن والأحسن والقبيح على ما ذكر مبنية على
الضمير والضميران والتجرد عن الضمير فقال الضمير إما أن يكون في الصفة أو في معمولها فإن كان في المعمول فهو ظاهر لأنه يكون بارزاً
نحو وجهه أو الوجه منه وإن كان في الصفة فذلك إذا لم ترفع ظاهراً فتؤنث لتأنيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه فإن رفعت
ظاهراً فهي كالفعل تؤنث لتأنيث الفاعل وتفرد عند إفراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم أن حكم المعمول إذا
كان معرفاً باللام حكمه إذا كان مضافاً إلى المعرف باللام أو مضافاً إلى المضاف إليه بالغاً ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن
وجه أبي الغلام وكذا الوزن وكذا حكم المعمول المضاف إلى المضمر حكم المضاف إلى المضاف إلى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل
حسن وجهه ورجل حسن وجه غلامه ورجل حسن وجه أبي غلامه وكذا الورث وكذا إن كان فيه ضمير لم يكن مضافاً إليه كقوله
رحيب قطاب الجيب منها وبرجل حسن وجه يوم نره وكذا المجرد عن اللام والإضافة نحو مررت برجل حسن وجه غلام وحسن وجه أبي غلام

واسم التفضيل مبتدأ وما موصولة او موصوفة واشتق ما خرجه فيه المستتر فيه مفعول مالم يسم فاعله عائد الى ما او من فعل صلة وللموصوف متعلق به ايضا او بزيادة متعلق بموصوف وعلى غيره اى غير الموصوف متعلق بزيادة والجملة صلة لما والموصول مع صلته خبره وهو مسند اعائدا الى اسم التفضيل وافعل خبره وشرطه اى اسم التفضيل مبتدأ وان يبنى مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول مالم يسم فاعله عائد الى اسم التفضيل ومن ثلاثي متعلق به مجرد نعته ولم يكن مضارع منصوب بلم كى وهى متعلقة بيبنى والمستتر فيه فاعله عائد الى الثلاثي وهو مكور كما بد لا للتبيين وليس من اخوات كان والمستتر فيه اسمه بلون خبره ولا عيب عطف عليه والجملة وقعت نعتا للثلاثي لان

وكذا لو زدت قوله واسماء الفاعل والمفعول غير المتعدين يعنى باسم المفعول غير المتعدى اسم المفعول من الفعل المتعدى الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدى الى اثنين هو المتعدى الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدى الى ثلثة هو المتعدى الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرا كريما وتوضح في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشامخ النسب وفي اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومودب الخدام سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان دعها المسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر في باب الاضافة فاذا جاز فيه معمولها الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كما مر فيجئ في كل واحد منهما الثماني عشرة مسئلة وكذا انما يجوز استتار الضمير فيهما منتقلا من معمولها ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل اصاحبهما المنتقل منه وصف بالتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز نحو زيد قائم اباه ولا قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب مملوك الاخ ولا مشروب ماء الاخ بجر المعمول هذا واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا ومعطى اخوه درهما ومعطى عمر ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه بالمفعول فان له مفعولا بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لهما حتى يشتبه المنصوب والمجرور به ولذا ذكرنا المفعول منصوبا بعد الفاعل فامن التباس المنصوب او المجرور بالمفعول لم يمتنع عند البعض على نصب الفاعل او جره اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجرى بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اى حسن الوجه فيجئ فيه المسائل المذكورة وهو قليل قيل لا تعمل الصفة المشبهة في الاجنبى كما تعمل اسما الفاعل والمفعول بل تعمل في السبب فقط وليس كذلك لانهم هذا القول بوجه بل تعمل في غير السببى اذا كان في معمول اخر له ضمير صاحبها نحو رجل حبيب في داره نومك وكذا اذا اعتمدت على الاستفهام او النفى نحو احسن الزيدان وما حسن الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه اما نحو زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او لا حسنا وجهها برفع الوجه فان وجهها وان لم يكن سببا للزيد الا انه سبب للجارية التى هى سببه خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها عن الضمير الراجع الى صاحبها الا ان الضمير الذى اضيف وجه اليه راجع الى جاريته التى هى مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل مازيد حسنا وجه جاريته فوجه فى المعنى كقولك مررت برجل حسن جاريته لا قبيحة وبرجل قائم غلاما ولا قاعدين ومن هذا الباب عند المبرد جونتا مصطلاهما كما مر لان اصله جون مصطلاهما اى مصطلى الاعالى اى مصطلى اعاليهما فلما قصد والاضافة حذف الضمير الذى اضيف اليه اعالى واستتر في جون فصار جونتا وادخل اللام في اعالى ليتعرف باللام كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالى ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره فجعله مثنى لكون الاعالى ههنا فى موضع الاعليين فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من وجهه كما حذفت من اعاليهما قوله اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره بنقض بنحو فاصل وزائد وغالب ولو احترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيما اى في الفعل المشتق منه لانتقض بنحو طائل لانه الزائد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبنى من باب المغالبة والاولى ان يقول هو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل في المصدر المشتق منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل قوله وشرطه ان يبنى من الثلاثى المجرد ليمكن لبس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد يجئ للمفعول مثل اعذر والوم واشغل واشهر شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثى مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفى متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز عن ايك وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين اى اكلهما من الحنك واول شاذ وكذا قولهم ابل من حنيف الحناتم لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهرى ابل يابل ابالة مثل شكر يشكر شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منها فعل وقولنا تام احتراز من الافعال الناقصة كان وصار فانه لا يقال اكون واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجئ في بابها فلا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك منطلقا وهو اصير منك غنيا اى اشد انتقالا الى الغنى وقولنا غير لازم للنفى احتراز عن نحو ما نبس بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك لئلا يصير مستعملا في الاثبات فان قيل نقل لا انبس قلت ليس لا انبس لنفى الحدث الذى هو التكلم ونبس موضوع له بل لنفى المفضل في التكلم وقولنا متصرف احتراز عن مثل نعم وبئس اذ لا انعم وابأس والبئس قولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ولا اطلع ويجب ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى قوله ثلاثى احتراز عن الرباعى نحو دحرج قوله مجرد احتراز عن ثلاثى ذى زائد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله ليمكن اى لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا كاستخرج واخرج لم يمكن بناء افعل منه اما اذا اردت بناؤه من غير حذف شئ منه فواضح الاستحالة لان افعل ثلاثى مزيد

منهما اى من اللون والعيب

افعل لغيره اى بعد التفضيل

جاء وغيره ... متعلق

لمحذوف نحو جرمبتدء

محذوف وزيد مبتدء

وافضل الناس خبره والجملة

مجرورة محلا بالاضافة

من شرطه وقصد ماض

مجهول وموصل الشرط

وقع في بعض النسخ

كانه وغيره اى غير الثلاثى

مفعول مالم يسم فاعله

توسل ماض مجهول

البه اى الى التفضيل مفعول

مالم يسم فاعله وباشد

مجرور متعلق بتوسل

وهو مبتدء واشد

خبره ومنه متعلق به

استخراجا تميز والجملة في

محل الجر بالاضافة وتوسل

قوله جزاء لقوله

فان قصد وبياضا

عطف على استخراجا

التفصيل مبتدء او للفاعل

خبره وقد ... تكره وما

ما من معروف المبنى

مبنى على عائد الى اسم

التفضيل وللمفعول

متعلق به وتحو خبر مبتدء

محذوف ... اعذر

... اليه ... تعمل

عطف عليه

فر

ويستعمل مضارع مجهول ويستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى اسم التفضيل وفعل ما لم يسم فاعله ومتعلق به مستانف اي من قوله يستعمل مذ ثلثة اي يستعمل معنا
او حال يكونا لقوله اي ما لم يكون مضافا او من عطف على متعلق بقوله وهو متصل او عطف على مضافا او معرفا باللام عطف عليه مضافا يجري معنا
معنى وقوله زيد افضل من عمرو جملة مستعمة في محل الرفع على الفاعلية وقوله زيد افضل معطوف عليها الا ان يعلم استثناء مفرغ اي لا يستعمل اسم التفضيل على
اسم التفضيل لما مضيا ان جملة جوابه من مبتدأ واحدها اي العين مبتدا وهو متعلق بما بعده ... قوله ... [illegible]

فيه الهمزة للتفضيل واما ان لو ثبت البناء منه حذف حرف او حرفين فلانه يلتبس المعنى اذ لو قلت في دحرج ادحج لم يعلم انه من تركيب
دحرج وكذا لو قلت في تركيب اخرج افرج بحذف الهمزة لالتبس بالخروج من الخروج وكذا في غيره من المتشعبة وكل هذا بناء على انه لا
صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصر عليه لان افعال قوله بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثي قوله لان منهما افعل لغيره
يعني تمام المبني من باب الالوان والعيوب لانه جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس
احدهما بالاخر اذ لو قلت زيد الاسود على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزيادة في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا تبين
ان افعل الصفة مقدم بالوضع على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على الزيادة
على الاخرى في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يعلم ان الالوان والعيوب الظاهرة فان اما الباطنة فيبنى منها افعل
التفضيل نحو فلان ابله من فلان واجهل منه واحمق وارعن واهوج والحمق والرعونة والهوج والبله والجهل واشكر واعمى واعجم والنوك مع ان بعضها يجيء منها
افعل لغير التفضيل كاحمق واحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء وانوك ونوكاء وعجم وعجماء وانوك ونوك وكلما ... [illegible]
منها افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل لغيره منها لا ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب
الالوان تاتي افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واحمر واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليها واما العيوب الحسية فليس
الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذا لم
يقلب واو ... حملا على احول واعور وما لم يجئ منه الا افعل وافعال كالعرج والعمى لا يبنى منهما لكون بعض ... النقص والزيادة
والنقصان لازم في البواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض
قالوا لانهما اصل الالوان قال من اخس بحظ ابيض ... لانت اسود في عيني من الظلم وهما عند البصريين شاذان قوله فان قصد غيره
يعني قصد التفضيل من هذه الاشياء التي تعذر بناء افعل التفضيل منها وهي ما زاد على الثلاثي والالوان والعيوب الظاهرة
افعل من فعل يجيء بناء افعل منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده ثم توتي بمصادرها الافعال التي امتنع
بناء افعل منها فتنصب على التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اقبح عورا واشد بياضا واسرع انطلاقا واكثر دحرجة
ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم بالمعروف
وانت اكرم لي من فلان وهو كثير ويجوزه قطعا للنظر الى انك تحذف منه الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني منه افعل التفضيل فتخالف
همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن الاخفش والمبرد جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي
المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل
يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضرب اي ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين وكذا اصرب بمعنى مضروب
اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان القياس الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الا
لالتباس وطا... الالفاظ المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية ... احدها ... [illegible]
الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب لا بالعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو ... [illegible]
فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عاريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعمل
في المفعول لا بحكم على غير القياس نحو اعذر والوم واشهر واشغل اي اكثر معذورية وملومية ومشهورية ومشغولية ومنه ...
قول سيبويه وهو ... قوله ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو
الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه
باضافته اليهم والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن
هو له واما الذي ... والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد
افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا اما انها
لم يخل عن الجميع لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا
لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في لام العهد في بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور ومعه
المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد فقلت عمرو الافضل اي ذلك الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا
لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد بعد ذكر المفضل عليه واما لو خلا عن ذكر الثلاثة
لخلا عن ذكر المفضل عليه واما لو خلا عن ذكر الثلاثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه واذا علم المفضل
عليه ... زحل ... فانه ... كان اصلا ... كما تقول انت استاذ انا فيجيب بقولك انا استاذ ... الله اكبر قوله ان الذي

بمنزلتنا بانا [illegible] اعز واطول وقوله ستعلم ايّنا الموت ادنى اذا دنوا الى الاسل الحرار ويجوز ان يكون في مثل هذه

المواضع ان يكون [illegible] فهو للمفاضلة اى اكبر كل شيء واعز عائد ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف [illegible] فاستشنع ذلك [illegible]

نحو جوار وغواش [illegible] تعويض التنوين فيه ويجوز ان يقال ان من [illegible] محذوف اى اكبر من كل شيء [illegible]

نحو اعلى رجل [illegible] من ثلاثة [illegible] رجل افضل من [illegible] لان [illegible] ان كان

حاله في بعضه [illegible] فيعقد [illegible] من [illegible] لان كل [illegible] يغني عن الآخر [illegible]

المعنى كما ذكر [illegible] الاخوة [illegible]

لك [illegible] فيها [illegible]

[illegible] الا ان [illegible] افضل [illegible] يجوز ان يحكم [illegible]

[illegible] ويجوز [illegible] ان يقال [illegible]

[illegible] يكون المضاف [illegible] منفصلا [illegible] افضل [illegible]

من كل [illegible] شاعر بغداد لكنهم [illegible] لان [illegible] والتزم [illegible] افضل

على غيره [illegible] ذكر الافضل عليه [illegible] التفضيلية من مشاركة [illegible]

منهم [illegible] لان اصوم يوما من شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان لان [illegible] يوم الشك [illegible]

[illegible] عليه السلام [illegible] صوم شعبان [illegible]

[illegible] وقال [illegible]

في شرايه [illegible] وقوله [illegible]

[illegible] الى [illegible] قلت ان امكن [illegible] زيادة وليس

[illegible] على [illegible]

فتقول كذا [illegible] المتكلم على [illegible] القول [illegible]

بعد [illegible] تفضيل [illegible] مثل ما في قولك [illegible]

[illegible] باصل [illegible] التفضيل [illegible]

على انما جاز ذلك لان من التفضيلية [illegible] الاسم التفضيل [illegible] اذاع

معناه [illegible] الفضل [illegible] التفضيل [illegible]

من [illegible] والنقص في قولنا [illegible]

ويجاب [illegible] التفضيلية [illegible] المفضل [illegible]

[illegible] وقد يفصل بينهما [illegible] احسن [illegible]

[illegible] على منبر [illegible] ان كان المفضول اسما [illegible] نحو من اعلم [illegible]

من غلام [illegible] اكرم [illegible] قوله فاذا اضيف فله معنيان [illegible] وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على [illegible]

اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره [illegible] المفضول [illegible] اليه [illegible]

من جملة ما اضيف اليه وليس بعضا [illegible] كل ما اضيف اليه [illegible]

[illegible] في دفع هذه الشبهة [illegible] في قولك [illegible] افضل الناس [illegible]

[illegible] اصل الفضل [illegible] لا [illegible] اصل [illegible]

في هذا [illegible] ثبوت اصل المعنى [illegible] الزيادة [illegible]

[illegible] الاصل [illegible] لفظ افعل [illegible] اصل [illegible]

[illegible] في جملة المضاف اليه [illegible] باب الاضافة [illegible]

فيه في باب [illegible] والثاني [illegible] زيادة مطلقة [illegible] على الكمال

[illegible] التخصيص [illegible]

المضاف اليه [illegible] افضل الناس

من [illegible] كقولك يوسف احسن [illegible]

بدليل اثاك لو سئلت عن تلك الاخوة يوسف لم يجز الا عادة فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة والحسن بنى يعقوب وان تضيفه
الى غيرهما عند نحو قال انا اعلم بغداد اى اعلم من سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه وان قدرت المضاف اى اعلم اهل
بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله ويجوز في الاول الافراد الى آخره يعنى اول معنيى المضاف اعلم ان الاصل في افعل
التفضيل ان يذكر معه بالمفضول وهو من التفضيلية لانه يصوغ على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى تحتاج الى المفعول من
الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز عن ما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل في باب النظر من التفضيلية
فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وكذلك ايضا قيل فما دام معه من لا يطابق به من تثنية وجمع
وتانيث بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا
اذ لو ثنى وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضفته واردت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء
المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزوم صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما
ان افعل المصاحب لمن مضارع للمضاف كما ثبت في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع
اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضولة الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بمن كونه في احدهما
دون الاخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من المانعة من التصرف
وقال ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه
مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا اولا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثانى فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم
يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا
فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقيل انما لم يتصرف في الذى بمن لشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلى غير المتصرف اما لفظا
واما معنى فلانه لا يتعجب من شئ الا وهو مفضل فلهذا مبنيان من اصل واحد كما يجئ في افعل التعجب واما ذو اللام والمضاف بالمعنى
الثانى فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اى من ولا كان معهما المفضول وضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل التعجب الفعلى مشابهة
تامة ودخلها اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسمية فلم يمتنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول
فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التى هى من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان
تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذى كان مصاحبا له اى لعلم التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام و
الاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال
فتحتم بالال زيد نفر الا لام قوم اصغرا واكبرا اى صغيرا وكبيرا وقال الاخر ملوك عظام من ملوك اعاظم اى عظام وتقول
الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شئ اهون عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى
فلزوم صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب ا ... هو الاصل اعنى افعل التفضيل مع من اما اول فمذهب البصريين
انه افعل ثم اختلفوا على ثلثة اقوال جمهورهم على انه من تركيب و ء ل كدد ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومتصرفاته وقال
بعضهم اصله اوال من وال اى نجا لان النجاة في السبق وقيل اصله من اول من ال اى رجع لان كل شئ يرجع الى اوله فهو افعل
بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت الهمزة في الوجهين واوا قلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وال فقلبت الهمزة الى موضع
الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب و و ل فقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله بمن مبطل لان
لكونه فوعلا واما قولهم اولة واولتان فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب واوله همزة على مذهب جمهور البصريين بخلاف واو
وورى فانه جاز القلب للبناء على جمعها وهو اول فانه لازم القلب كما في اواصل جمع واصلة وعند من قال هو افعل من وال
اصل اول او ءل قلبت الواو همزة كما في وجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في اومن وهذا رجع الى الاصل الهمزة في قراءة
قالون عادا الولى لانه حذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فاقل كما سبق ومعنى وتصريفه واستعماله الا فعول
في تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول في الاستعمال زيد اول من غيره وهو اول
وهو الاولى ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شئ مستعمل على القول الصحيح لانها استعمل منه فعل كاحسن ولا انما استعمل منه اسم كاحنك في
فيه معنى الوصفية اذ هى انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كاعلم اى ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اى ذو حنك
اشد من حنك غيره وانما تظهر وصفيته اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل اى جرى فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا
مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هى دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل وابلع
فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر وذلك كقول على عليه السلام احمدك اولا وآخرا ...

يمنعا مع معروف وانه مستتر فيه عابد الى اسم التفضيل وقوله لظهره متعلق بعمل والا استثناء من قوله لا يعمل واذا للظرف محضا او بعد

وتزين والمستتر فيه اسمه عابد الى اسم التفضيل والثنى خبره وهو مبتدأ وعائد الى اسم التفضيل وفي المعنى متعلق بمفضل وبسبب خبره ومفضل بعضه واعتبارا

الاول حال من مسبب مفضل من حيث المعنى لكان على نفسه مفعولا بواسطة بمعنى لكان منه والباء للمصاحبة والملابسة والدليل فصل بحسب حال الكون مصاحبا

مقيدا باعتبار الثاني والضمير في نفسه راجع الى المسبب وفي غيره راجع الى الشئ ومنفيا حال من الضمير الذي في كان اي الا اذا كان اسم التفضيل كذا وكذا حال الكون اسم

ويقال ما تركته اولا ولا اخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان ظرفا لا ظرفا للزمان نحو قوله لعمرك

ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول اي اول اوقات عدو هما وتقول ما لقيته مذ عام اول برفع اول صفة لعام اي عام

اول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل انهم جعلوه ظرفا كانه قيل مذ عام

قبل عامك وفي تاويل اول بقبل اشكال لان اول الشئ اسبق اجزائه اما من الليالي او الايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان

الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوفا المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول ههنا

بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام اي عام كائن في زمان اسبق من عامك جعل للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان

يقال انه جر صفة المرفوع على توهم الجر في الموصوف لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله تعالى فاصدق

واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا وتقول اذا لم تر زيدا يوم ما قبل امس ما رايته مذ اول من امس فان لم

تره مذ يومين قبل امس قلت ما رايته مذ اول من اول من امس ولا يتجاوز ذلك واما اخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا

في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل الا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد

وطابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد يجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى الدنية

والجلى بمعنى الداهية قال في سعدى يا طال ما قد مدت وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا فلما

جاز ذلك لا نمحاء معنى التفضيل منهما واما حسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا فيمن قرا بالالف وسوءى في قوله ولا يجزون

من حسن بسوءى ولا يجزون من غلظ بلين فليستا بتانيث احسن واسوء بل مصدران كالرجعى والبشرى قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا

كان لشئ وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين

زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا لفصلوا بينه وبين معموله باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من

عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قول الشاعر مررت على وادي السباع ولا

ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا اعلم ان مشابهة افعل التفضيل

للفعل ضعيفة وكذا اسم الفاعل انقص كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف الاشهر الا بشروط كما

يجي وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس

ذلك بمشهور وترفع الضمير المستتر الذي هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون

على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم

من كل واحد يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب

المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة الى ما كان مرتفعا به

وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التي تجي وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا ويتعدى افعل التفضيل الى المفعول به الذي

كان للفعل قبل بناء افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل واذا جاز لك ان

تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعديا الى المفعول نحو ضربي لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في الافعل

لضعفه وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا

اعرف وادرى واجهل وذلك لان افعالها بما يدخل في مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر

نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف جر تعدى اليه الافعل ايضا بذلك الحرف نحو انا امر منك

بزيد وارمى منك بالنشاب ويتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ثانيهما في البابين منصوبا نحو انا اكسى

منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرف جر

متماثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كمفعولين او ظرفين او مكانين فان لم يكونا من نوع كقولك في البلد في يوم الجمعة

جاز وقولك اقمت في العراق في بغداد وفي رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف

معنى الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اي مع عمرو ولفظا هما نحو سرت من البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب ثانيهما المذكور

عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه لا اضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر يدل عليه افعل فيكون ثاني

مفعولي افعل والفعل مع مفعوله الاول محذوف اي انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا

ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لا فعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب

المفعول كما مر قال صاحب المغني لا يجوز حذف احد المفعولين دون الاخر في باب علمت فالاولى ان يقال هو اسعد منك لما

اسم التفضيل منفيا

كذا وجدت في بعض

هذا الكتاب في مثل خبر

مبتدأ محذوف

وما رايت فعل وفاعل

ورجلا مفعوله واحسن

صفة رجل

متعلق به والكحل فاعله

باحسن

متعلق به ايضا

في محل الجر

لان احسن بمعنى حسن

متعلق بفعل

لاسم التفضيل

ولا يعمل في ظاهر

في جميع الاحوال الا اذا

كذا انه يعمل

لانه بمعنى حسن

من الحروف

مشبه بالفعل

عايد الى النحاة

افعل

وهو فعل الشرط

احسن فعل

فاعل وهو فعل

احسن عطف

على بينه متعلق

بفصلوا

والجملة الشرطية

وهي مع

مجرورة بمع والجار مع

مجروره دليل على

والمعنى لان

حسن

ورفعوا الكحل

مبتدأ وخبره

مبتدأ

احسن في عينه الكحل

من عين زيد محذوف

زيدا منطلقا او علما بان زيدا منطلق قلت الخصر من هذا كله وابعد من التكلف اعلمنك بانطلاق زيد وان كان الفعل
يفهم منه الحب او البغض تعدى الى ما هو فاعل في المعنى اى المحب والمبغض بالى نحو هذا احب الى واشهى الى واعجب الى وهو ابغض
اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها تتعدى الى المحب والمبغض بالى ايضا كقوله تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر
وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجن وقد مر انه غير قياسي يتعدى الى المفعول من اى فعل كان من كان تقدم وهذا
هو المفعول الحاصل لا فعل بصوغه على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال لمشابهته
له نحو زيد احسن منك اليوم وراكبا والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو راقود خلا قوله الا اذا
كان لشئ اى هذا شرط رفع افعل التفضيل للفاعل الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشئ هو رجلا في المثال المذكور وذلك
لانه صفته قوله وهو اى افعل في المعنى لسببه المتعلق به اى لمتعلق ذلك الشئ والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السببي لا المسبب واحسن
في مثالنا من حيث المعنى لمتعلق الرجل وهو الكحل فانه الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لسببه وذلك المتعلق
الذي هو الكحل اذا اعتبرته الاول اى صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا المذكور مفضل قوله على نفسه الضمير للمسبب اى هو اذا اعتبرته الاول
اى صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا المذكور مفضل قوله على نفسه الضمير للمسبب اى هو اذا اعتبرته بالاول مفضل واذا اعتبرته غير
ذلك الاول وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة ثانية لسببه بعد صفة اى مفضل تفضيلا منفيا اى لم يكن ذلك
المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول او حال باعتبار
الاول مثنيا حال باعتبار الثاني والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل
الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ المثال المذكور مفرد لانه نكرة في
سياق النفي فيكون عاما فان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين
متماثلين الى اسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل و
الثاني من قوله نفسه اى ملتبسا باعتبار الاول ومقرونا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول
اى بالنظر اليه تقول اعتبرت الشئ اى نظرت اليه وراعيت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال المص انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له فعل
من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى
حسن اذ المعنى ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد فعمل عمل فعل لا انه في هذا المكان فعل بمعناه قلت
هذه العلة التي اوردها تطرد في جميع افعل التفضيل فلزمه اذن جواز رفعه الظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن
منه ابوه اى حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد قوله
مع انهم لو رفعوا اه هذا تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم
يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجل لا يجوز ذلك
لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك في العامل القوي
نحو زيدا كان عمرو ضاربا اذ عني بينهما بالاجنبي لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف
والكحل مبتدأ واحسن خبره فله تعلق به من هذا الوجه وعند الكسائي والفراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدأ معمول عندهما
للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه باجنبي قلت يبقى الضمير
في منه راجعا الى غير مذكور وذلك لا يجوز وتعليل سيبويه باطل مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد ونقل عن الرماني جواز ذلك في المثبت والسماع لم يثبت الا في المنفي ولا منع ان يدخل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن
صريحا فيه نحو قلما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل قوله ولك ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة عبارة
اخصر من الاول وهو ان يحذف المفضول المجرور ومن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك
منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين
ومن التفضيلية تدخل على المفضول قوله وان قدمت ذكر العين اى لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو ان تقدم الاسم
الذي قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل داخلا عليه كاف التشبيه وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول
ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل وجاز في هذه المسئلة وان لم يكن فيها افعل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى
ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدلا من قولك كعين
زيد عينا احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رأيت كعين زيد اى كعين زيد ولا ثمة عينه ومعنى ما رأيت احسن منها اى احسن

[illegible]

رجلا
الاول وباعتبار

اى عينا احسن فيها

والفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه اي الفعل دخول قد والسين وسوف والجوازم ظاهرة ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد ساكنة حال من تاء التانيث وهو احترازي عن لاء اللحوق مصدر مضاف الى الفاعل والمعنى ان يلحق تاء التانيث به حال كونها ساكنة وينبغي ان يقول وغيرها عطف على تاء التانيث

منها ولا مثلها فخذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد اي ما رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتي به للبيان لان الاول مبهم لانك ما عرفت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان في اي شيء ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناها كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد قوله كوادي السباع واديا انتصاب واديا على انه مفعول لا ارى وقوله كوادي السباع حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادي والكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا كقولك عندي مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل به كما من كوادي السباع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من كعين زيد والنقدير اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف به ركب منهم بوادي السباع قوله ولا ارى الواو اعتراضية قوله حين يظلم ظرف بمعنى الكاف اي واديا يشبه وادي السباع وقت ظلامه وما في قوله ما وقى الله مصدرية على حذف المضاف اي وقت وقاية الله وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كاشهر واحمد قوله تاييا اي تثبتا وتوقفا وهو تفعل من تركيب ايي يقال تأيى اي تلبث في هو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك هو احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع باقل اي احسن ثوبه واقل تأيي ركب اتوه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع كقوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تاييا من وادي السباع تم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث الساكنة تاء فعلت قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض يرد على طرد حد الاسم اعني على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعتراض بباب الغبوق واسم الفاعل فهو وارد على عكس حد الفعل اعني قولنا كل مقترن فهو فعل وما يرد على عكس حد الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اي على قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فسماها سيبويه حرفي التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفسته تنفيسا اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وتخفف سوف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو وتسكن الفاء [illegible] تحريكا للساكنين وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على نقل الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء وانما امتنع الجزم لان الاسم لاصالته في الاعراب استوفى الحركات فارادوا ان يمنعوا من الافعال المعربة بمشابهة الاسم حركة [illegible] فتنقصوه بما الحركة التي لا يعلها ... اذ هي ابعد منها بخلاف الضم والفتح فانهما توجدان في الفعل والمفعول فلما نقصت الجر ولم يبق بعد الرفع والنصب حركة اخرى تبقى الكلمة على اصلها من السكون فيه لذلك السكون الجزم ولولا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون لان ما سمي جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا ... [illegible] كلها اسما كانت او فعلا او حرفا ان تكون ساكنة الاخر ومن ثم لا تطلب العلة للبناء على السكون وانما يسمى العامل عاملا لكونه [illegible] اخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا وانت تقول ان نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم مبني [illegible] ويحذف الحرف لاجل [illegible] فرقا بين المعرب المقدر اعرابه وبين المبني وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا ... ساكنا [illegible] الحركة عليه لا للبناء اي حرف العلة ليكون تنبيها على انه كما ليس الاعراب فيه بظاهر ليس [illegible] لزوال محل الاعراب اي حرف الاخير بلا علة بخلاف نحو يا شجي لا يخفى فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فيه فان قيل لا نسلم ان العامل انما يكون عاملا للتغيير اخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا للتغيير عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى لاخر الكلمة اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فنحن انما سمينا الجازم عاملا لنقله اخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم اي تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع مقدر [illegible] على التصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما والحاصل عند التجرد عنهما هو وقوعه موقع الاسم فيكون [illegible] الرافع [illegible] الى زوال عامل الرفع اي الوقوع لا الجزم على ما قيل [illegible] فيكون ذلك التغيير الى زوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع في الجازم [illegible] زوال الرفع

والماضي اي الفعل الذي او فعل دل على زمان قبل زمانك بعلم وجهه تمام ومبني خبر بعد خبر اي الماضي مبني او خبر مبتدا محذوف اي وهو مبني على الفتح متعلق بالمبني
ومع غير الضمير متعلق به ايضا والمرفوع المتحرك نعتان للضمير والواو عطف على الضمير والمضارع مبتدا وما هو موصولة او موصوفة واشبه الاسم اي شابهه الاسم
فعل او فاعل ومفعول به باحد حروف نابت متعلق باشبه وقيل بقوله لوقوع والباء سببية او للمصاحبة اي بسبب تصدره باحدها ولوقوعه اي المضارع متعلق بما ايضا
ومشتركا حال من وقوعه فانه مصدر مضاف الى الفاعل ومعناه لان يقع المضارع حال كونه مشتركا بين الحال والاستقبال بهذه الجملة وقعت صلة ما او صفة لما والواو

اي الانجزام اثر الجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر الناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما فاقصى ما يمكن في تمشية كلام
المجيب ان يقال ان الناصب يبدل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم يبدله لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما لان تعريفه باثره امر
الوجودي اولى من تعريفه باثره العدمي فلم يمكن الجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فتبين حينئذ انه لا يلزم عليهما ان يكون الناصب
في نحو لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي جازما لازالته الرفع لا الى بدل ولو احتج بما ذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع
بحرف المضارعة فيكون الجازم الطارئ مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله وما نعاله بعد ذلك من ايجاد رفع فينسب زوال
الرفع الى الجازم لا الى الرفع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله ولم يرد الاعتراض المذكور
قوله ولحوق تاء فعلت يعني به اتصاله بضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يثنى ويجمع جمع السلامة الا
والالف والواو يلحقه ضمير الرفع البارز لا يجتمع في المثنى الفاعل وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما استثقل وان حذف التبس قوله و
تاء التانيث الساكنة لانها سكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية وثقل الفعل قوله
الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو وقوله ما دل اي فعل دل حتى لا ينتقض
باسم نحوه واما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله قبل زمانك اي قبل زمان تلفظ المتلفظ به لا على
وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك الان ويقول زيد بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل منهما على ما قبل
قبل زمان تلفظك به لانك حاك وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل على زمان تلفظه به ويخرج عنه ايضا نحو اخرج
في قولك اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعي
من امثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين الانشائي وابيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج
حاصل بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو
كذب واما بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا
قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم
مطابقته فاذا لم يكن هناك امر خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي يصرف الى الاستقبال بالانشاء
الطلبي اما دعاء نحو رحمك الله واما امرا كقوله عليه السلام في الحج اجزاء امرء قربه الى احد بنفسه ويصرف اليه ايضا بالا
خبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب النار اصحاب الجنة وسبق الذين والعلة في الموضعين
من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم هو مخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفيا بلا او ان في جواب
القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تكرار لا كما يلزم في الماضي الباقي على معناه قال والله لا عذبتهم بعدها سقرا ... ويقلب
اليه ايضا بدخول ان الشرطية او ما يتضمن معناها او بدخول ما النائبة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت
السموات لتضمنها معنى ان اي ان كانت كثيرا او قليلا وقد تبقى معها على المضي كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم و
يحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء على اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيث لان في الثلثة رايحة الشرط و
كذا بعد حرف التحضيض يحتمل الطلب والتوبيخ كما يجيء في بابه وكذا اذا كان صلة الموصول عام هو مبتدا او صفة لنكرة عامة كذلك
نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل اتاني فله درهم لان فيهما رايحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدا قوله مبني على الفتح اما بناؤه فعلى الا
صل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو زيد رجل ضرب اي ضارب المشابهة التامة
استحق الاعراب بها ولمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل و
بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا يجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى لانه يدل على المصدر والزمان ويطلب المرفوع
دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل بضمير مرفوع متحرك سكن اخره كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع
المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمر لا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين
اربع متحركات على الولاء ولهذا قالوا الاصل هدبد وعلبط وهدبد وعلابط قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك و
ضربنا فانه لا يسكن قوله المتحرك احتراز عن المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو
وانضم اخره لمجانسة الواو قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين او سوف فالهمزة
للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب المؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغايب غيرهما وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي
مفتوحة فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه
الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان

مع صلته او صفته خبره
وتخصيصه اي المضارع
على قوله لوقوعه والباء للسببية
متعلق بتخصيصه او بسوف
عطف عليه فالهمزة للمتكلم
مبتدا وخبر
ومفردا حال من المتكلم
هو مفعول معنى بالواسطة
وتقديره فالهمزة ثابتة
للمتكلم حال كونه مفردا
والنون له مع غيره مثله
في الوجه والضمير له راجع
عايد الى المتكلم والتاء
للمخاطب مبتدا وخبر
المؤنث والمؤنث غيبة
ويدخل للمؤنث والمؤنثين
الغائب كل من ذلك غيبة
فعلى هذا غيبة مفعول مطلق
وجاز ان يكون حالا منهما
غيبة بمعنى غايبة اي تدل
التاء لهما اعني المؤنثين
غائبين والياء للغايب
مبتدا وخبر وغيرها
صفة او بدل منه وحروف
المضارعة مضمومة في الرباعي
مفتوحة فيما سواه اي الرباعي
ولا يعرب من الفعل غيره
اي المضارع اذا لم يتصل به
اي المضارع نون التاكيد
او نون جمع المؤنث

كذا النسخة

١ كلا الشيئين او تصغا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع و
تقابلا وقت الرضاع قوله باحد حروف نأيت ليس بيانا للوجه المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه
بالسين والباء فيها للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي تغيير بعض حركاته سبب يحصل لجهة مشابهة المضارع
للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكر فالباء فيه كما في قولك بزيد صرت كقارون في الثروة قوله باحد حروف نأيت يخرج
الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته
للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم قوله لوقوعه مشتركا اي هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القراين لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز
وايضا ان يكون للحال صيغة خاصة كالامر وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء
ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التضعيف ثلثا والبعض ... لان الحال عند النحاة غير الان
المختلف في كونه زمانا بل هو على ما جنبتي الان من الزمان مع الان سواء كان الان ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول
ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتتالية واقعة
في الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا تقول ان زيدا لخرج فان هذه
اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان تدخل في المبتداء ثم تأخرت عن الابتداء لدخول ان فهي تدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم فرعا لا في
صلها وهو المبتداء واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع
مخصصة له بالحال كما ان السين مخصصة بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها اخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص ولذلك لا يجوزون
ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت حقيقة لما دخلت
على المبتداء قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل كذا
المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين
لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعرب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد ايضا
عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى الاعراب ليتبين ذلك الحرف المشترك ويتعين لاحد المعاني فيتعين
المضارع معها للنفي وذلك كقولك لا يضرب برفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تأكل ا
لسمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه دليل على كونها للعطف ونحو قولك ما تشتمنا فنظلمك
نصب نظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعها على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام
كي او لام الجحود ويتعين المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم اطرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب ولم يضرب
كما اطرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير
الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت علته في الاقل كحذفهم الواو في يعد لوقوعه بين ياء وكسرة ثم حذفهم لها في
يعد وكذا حذفوا الهمزة في تكرم ونكرم ويكرم لحذفهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفردا يتبين معاني حروف المضارعة ليعلم
انها لا يكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا ففي اول اكرمت ايضا همزة وليست للمتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب ولا يكون الفعل
بسببها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا
يصلح للجمع بالاعتبارات الثلث ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجيء للواحد
الغائب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان
او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمؤنث الغائب وللمؤنثين ايضا والياء للغائب غيرهما اي غير المؤنث والمؤنثين فيكون
للاربعة الواحد المذكر ومثناه ومجموعه ولجمع المؤنث قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي سواء كان حروفه اصلية كدحرج او
فيه زائد كيكرم واصله يؤكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي ففتحت حرف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لخفته هو ا
لاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى ولان الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل
عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجيء في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كانت بعدها
ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصلي حروفه حمل عليه الرباعي المزيد فيه كيفاعل ويفعل ويفعّل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح لخفته
واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجيء في التصريف قوله ولا يعرب من الفعل غيره قد
تقدم علته قوله ما لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نون التاكيد فقال الجمهور هم انه مبني لتركبه مع

النون وصيّرته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف ولا حظّ له في الاعراب فبقي الجزآن مبنيين فان
قيل فلما امتزجا فهلّا اعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركّبا او هلّا اعرب مع هذا الامتزاج على ما
قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلنا اما الاول فلان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب
الاسم بقدر ما امكن بدون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فترجح جانب الفعلية وضعفت المشابهة بالاسم وهذا على مذهب
البصريين واما الآن علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فرجع الى البناء الاولى بسبب هذا على مذهب
الكوفيين هذا مع ان للعرب غرضا آخر في ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا ما قبل التنوين فرجح الى البناء الذي هو موجب البناء مع
ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول
وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب ثم بقي مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن
للتنوين معه امتزاج قوية لان تركه الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث
وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة
المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب البعض وقال بعضهم المضارع مع التنوين مبني للتركيب الا
اذا اسند الى الالف نحو هل يضربان او الى الواو نحو هل يضربون او الياء نحو هل تضربين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما
والمحذوف الساكنين في حكم الثابت فنحو تضربن وتضربن تخشون وتخشين في المسند الى المذكر الاحرف الثلث معرب مقدر الاعراب لا
شتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محل
الاعراب في لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة لاجتماع النونات فانما لم يبدل الاعراب عندهؤلاء على نون التاكيد
كما دار على ياء النسب وتاء التانيث لمشابهتها التنوين لا علمها او لمشابهتها انقلاب الفاء في نحو لنسفعا قوله ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على
ان الفعل يبنى لالحاقه قال سيبويه ان يضربن شابه ضربن يعني انما اسكن لامه وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن حال بنائه ابهم
حال اعرابه وانما جاز ذلك لتشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء في الاول الفعل المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع
ان هناك داعيا الى البناء وهو الزام محل الاعراب الاسكان لمشابهة نحو ضربن وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب
لالزام محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين قوله واعرابه رفع ونصب وجزم في الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع
للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل بذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضربين
والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف قوله في الصحيح المجرد
تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فبين بنحو تجنيبه في الاسماء
وبين ههنا اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري ولم يبين
اللفظي لعدم انحصاره قوله في الصحيح احترازا عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون جزما قوله
المجرد عن ضمير بارز احترازا عن الملتبس بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى
والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة
والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجيء وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا
يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون
وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت عن قوله المجرد عن ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب
نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل بذلك اي المضارع المتصل به تلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو
والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينتصب وينجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام
بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة
البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة الواو وانما اختص هذا الابدال بالفعل اللاحق
به الواو والياء والالف دون نحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها مقدرا للمانع من كونها
حرفية ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها
لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل
الياء في تفعلين على اخويه الالف والواو في الحاق النون بها وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والالف
والياء لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحرف حرف المد واللين في الكلمة كنصو

ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد

بعمارو سقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا يكون في حال النصب الا ان الرفع في
الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة اذن في صورة
الجزم ويحذف هذه النونات الخمس مع نوني التاكيد اما عند من قال الفعل معهما مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل
معهما فلاجتماع النونات فيكون الاعراب معهما مقدرا كما في قاض ويكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فبالكسر
اولى وقرئ في الشواذ اتعدانني بفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وقد يحذف منها لا للجازم ولا للناصب نظما ونثرا
قال ابيت اسري وتبيتي تدلكي جلدك بالعنبر والمسك الذكي قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا استثقلت الضمة
على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم تستثقل الفتحة بعدهما لخفتها وربما ظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر في
الاسم جر الياء ورفعها قال كجواري يلعبن في الصحراء ويقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء كقوله ابى الله ان اسمو
بام ولا اب وكذا في الاسم نحو قوله كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق وقد يقدر في السعة ايضا كثيرا كقولهم
في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله
ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف
للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا الاحرف المشابهة للحركة فحذفها وقد لا يحذف الاحرف الثلاثة
في الضرورة وقال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك والانباء تنمي فيقدر انها كانت متحركة فحذف منها حركتها للجزم او يقال الحرف حذف
للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله من حيثما سلكوا ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وربما
جاء نحو لم يات في السعة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد
عن العوامل كما هو مذهب الفراء كالايماء الى ذلك المذهب ولعل اختياره اختيار الفراء لهذا لانه يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب
البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرور او منصوب
نحو مررت برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطي اسبق اعراب
الاسم واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو
سيقوم وسوف يقوم لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن
الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضاربا خبر مبتدا مقدر عليه
وكذا قائما الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن
نحو سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة حينئذ وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله
وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت ايبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة وقال الكسائي عامل الرفع
فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما
هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما
عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة فعزلها الطارئ المنفصل ويتعين المضارع للحالية بالان وما في
معناها من الظروف الدالة على الحال وبلام الابتداء عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم يصير متعينا للحالية بنفيه بليس نحو
ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد وانما زيد يقوم وبان نحو ان يقوم زيد عند المبرد وقال ابو علي ان لمطلق النفي وما لنفي الحال
وقد مضى الكلام على ما في بابها واما اختصاص ليس بالحال فيجيء الكلام عليه ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل كاضرب غدا وبنحو
وباسناده الى متوقع كقوم القيامة وباقتضائه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاشفاق
لان طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كقولك اعطك واحسن اليك وبنوني التاكيد ولام القسم اذ الثلاثة تاكيد وهو انما
يليق بما لم يحصل نحو والله لاضرب على ضعف ولاضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يخبر المخاطب
ان الحاصل في الحال منتف فيؤكد لكنه لما كان موجودا وامكن المخاطب في الاغلب ان يطلع على صحته او قوته لم يؤكد واذا كان جواب
القسم بما هو للحال الظاهر دما في الحالية كما مضى في بابها وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب وجازم فلذلك كانت اذن الناصبة علامة
للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وكذا
اداة الشرط وان لم تعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم للشرط الذي هو مستقبل في
لا يدم الشيء واقع في زمانه ويتخلص ايضا بحرف التنفيس قال سيبويه ومن تبعه بلا النفي ايضا وقال المالكي بل يبقى على صلاحية الحال
وليس ببعيد كقوله تعالى ولا اقول لكم عندي خزائن الله الاية ونحوه كثير وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم

م ينتصب اي المضارع بان ولن وكي واذن وبان مقدرة اي منصوب بجعل الحال مع ان وهي مفعول بالواسطة اي ينصب المضارع بان ما الكوفيا مقدرة وبعد حتى ولام

كي ولام الجحود والفاء والواو نحو اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم والتي اي ان التي موصولة تقع بعد العلم صلتها اي مع صلتها مبتدأ وقوله مبتدأ ثانية وهي المخففة

جملة اسمية من مبتدأ وخبر وقعت خبرا لها اي من المثقلة متعلقة بالمخففة وليست هذه جملة معطوفة على جزئها نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن

فيها اي ان الوجهان فلن نحو لن ابرح ومعناها اي ان نفي المستقبل واذن مبتدأ خبرها محذوف بدلا لئلا يحل الكلام وقوله اذا لم يعتمد لانه ظرف فقضى الفعل ثم فيه

بل هاية خلاف على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى نفيه كما كان والاول اولى لان قلب المعنى ظاهر في كلامهم وينصرف ايضا الى المعنى بلو فالباء واذن رب فانهما موضوعان للماضي قوله وينصب بان ولن وكي واذن وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والواو والفاء فان مثل اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها نفي المستقبل واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اقول ذكر النواصب جملة ثم ذكر ما يعمل منها مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الي الى قوله والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة اعلم ان المثقلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل او لا نحو عندي انك قائم ولولا انك قائم وسواء كان معمول فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسافر وقال سيبويه انه يضعف ان تقع ارجو واطمع واخشى واخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لوروده ورد ما نفي الوجود ادي بها في ضمير الحاجبية عالم وفي نهج البلاغة ورددت [illegible] فلانا كان حاضرا وكذا في تعليل التمني من ذلك ويقوى لو قلنا تمنيت انك تقوم لكان كالمتضاد وقال لان التمني يدل على نفي القيام وان على ثبوت خبره ومخففة وغلك اما لا نسلم ان ان دال على خبره ثبوت ومخففة بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكد فيصح ان يتمنى هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قائم وان بنفي نحو قولك لم يثبت ان زيدا قائم وانا شاك انه قائم ولو كان بين معنى التمني ومعنى ان تنافيا او كالتنافي لم يجز ليت انك قائم رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت المشددة تقاصرت خطاها لانها تقع مجرورة الموضع كالمشددة لا تقول عجبت من ان سيخرج ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والايحاء والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتاويل ان يكون ظنا غالبا متاخما للعلم فلا تقول عجبت ان سيخرج ولا وددت ولا يعجبني ان سيخرج كما كنت تقول في المشددة المثقلة وذلك لانها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونها مع ما في حيزها المصدر فاريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق وما يؤدي مؤداه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون مؤذنا من اول الامر بها مخففة لان التحقيق بان المخففة التي فائدتها التحقيق انسب واولى فلهذا المجي بتلك فعل التحقيق الصريح ان المصدرية [illegible] بعد فعل الظن وما يؤدي معنا العلم فيجي المصدرية والمشددة والمخففة ولم يقتدوا بهذا الامر الا ان انه لا يقتصد الوصف [illegible] دخلت المخففة على الاسمية كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل والسليم الشرطية نحو قوله فعلم ان اذا اسمعوا ان لو [illegible] تماموا لم يحتاجوا الى فرق اخر لان المصدرية لا تلزم الفعلية الملازمة لها بالمصدرية فلا يحتاج ان تدخل على الاسمية [illegible] الفعلية المتصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله نعم او لم ينبأ الا [illegible] الا قوله وان ليس للانسان [illegible] او ان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا ايضا الى فرق اخر لان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف فان كان ذلك الفعل متصرفا يجب ان يفصل المخففة عن الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او حرف نفي نحو حسبت ان لم تقم ولن تقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر ومعنى فلا يفصل بينهما وبين ما يقع فيها لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين والفعل كما يجي بل قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها اخواتها نحو قولك جئت بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس بالمصدرية لما ذكرنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كانت بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة ومصدرية كما في قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما على هذا الا في مثل هذا الموضع وتسمى النحاة هذه الحروف التي بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احدى نوني ان وكما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فتقع بعده المخففة وذلك كثير كذلك قد يشتد الخوف او الرجاء حتى يلحق بالمتيقن فيقع بعدهما ايضا المخففة كقوله فلا ان نبي بالعاديات فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها وجوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول فيجوز ان يكون نحو قوله فلما راى ان ثمر الله ماله واثل موجودا وسد مفاقره من هذا ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغدادية علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فنقول ان ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترقب كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل غيرها كقوله تعالى اولم يكن لهم اية ان يعلمه واعجبني ان قمت وما كان جزاء

مقامه [illegible] وينصب [illegible] واذن الفعل المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي بعد اذن وكان مستقبلا نحو اذن تدخل الجنة واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فوجهان اي يجوز وجهان ان يعمل وان لا يعمل والجملة وقعت خبر المبتدا وكي نحو اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها اي معنى كي السببية

قوم ملّا ان قالوا او لا بعد فعل كقوله تعالى لولا ان كتب الله عليهم الجلاء وان تقوم خير من ان يقعد وقد يجيء المصدرية ولا تنصب
المضارع كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وعن مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وذلك اما للحمل
على المخففة او للحمل على ما المصدرية والتي بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها
لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم
مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحققت وتبينت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كامرته ان
واوحيت وناديت فان فيهما معنى العلم والقول معا فقول ان وليها فعل غير متصرف كناديته ان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة وان وليها
فعل متصرف فيه غير حرف عوض احتملت ان يكون مصدرية وان يكون مفسرة ولا يحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعالى نودي
ان بورك من في النار بمعنى اي بورك او بمعنى بالمباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته ان قم وذلك لان
صلة المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يجيء في الحروف المشبهة
بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اي بان قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت
لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر مبتدأ محذوف اي هو ان اعبدوا الله
ولا يكون مفسرة وتحكم بنحو ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كان الفعل ولي ان واذا وليت ما فيه معنى القول
وليها فعل متصرف مضارع لا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك امرته ان لا يفعل واوحيت اليك ان لا تفعل فان
كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة كما تقدم لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز
كون لا للنفي وللنهي فيرتفع الفعل او ينجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل نحو امرته بان لا يفعل ولا يجوز ان يكون لا نهيا
فيجزم الفعل الا عند من جوّز ذلك كما تقدم فان وليت ما فيه معنى القول وليها فعل متصرف ماض بغير لا من حروف العوض نحو اوحيت
اليك ان ستفعل فمخففة او مفسرة وكذا قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا لان الفصل بالنداء كلا فصل وان ولي
ما فيه معنى القول ولم يليها الفعل الصريح بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية
لدخولها على الفعل وكذا ان وليها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله تعالى قل اوحي الي الى قوله تعالى
وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب ان الزائدة وجوز الكوفيون كون ان الشرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت
منطلقا انطلقت وقالوا في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون
وجوز بعضهم كون ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك
مستشهدا بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاء عيك خابرا ان تسألي فهما نادران او نقول لا يتعلق بالعصا بان
اجلدا بل خبر مبتدأ مقدر او متعلق باجلد مقدرا وكذا خابرا منصوب بتسألي مقدرا قوله ولن معناها نفي المستقبل نفيا
مؤكدا وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل لن لا فابدل الالف نونا في احدهما والميم في الاخر وقال
الخليل اصل لن لا ان فقال يرجي المرء ما لا ان لا يلاقي ويعرض دون ادناه الخطوب اي لن يلاقي وقال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى
للمتصل ويتحقق لن كما كانت في ان ولا ترجيح تقدم معمول معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب وللخليل ان يقول لا
منع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستأنف ولا دليل على قول الفراء ونقل المص في لا منع تقدم
معمول ما بعدها عليها فلا يجوز عمرا لا اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا ما كما ذكرنا في المنصوب على شريطة
التفسير قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذف الجملة المضاف اليها
وعوض منها التنوين لما قصد جعلها صالحة لجميع الازمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان
فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا
منها الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة
المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك وعوض التنوين
من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فاذن على ما تقرر يصلح للماضي كقولك ان
لقد انصرتك او للمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن ههنا هي اذ في قولك حينئذ ويومئذ الا انه
كسر ذالها نحو ح ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف في صورة نكرة نادر كقوله نهيتك عن طلابك
ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح والوجه فتحها ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى
الشرط وهو الخبر بقول سيبويه اذن جزاء وتمام معنى الجزاء لكونه كالشرط وحتمية في حذف الجملة المضاف اليها ان الظرف

اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجد في المضاف تخصيصا ما
الجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى ومبدلة منها التنوين في اللفظ بخلاف اذما وحيثما لم يجزم بما هو جوابها نحو اذن اكرمك
كما جزمت اذما وحيثما وانما قلنا انما يكون في الغالب لان اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل يلزم معنى الشرط فيه كما اطلق النحاة لانه لا معنى
للشرط في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين واذا كان الشرط جاز ان يكون الشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وفي
المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله تعالى
اذا لاذقناك اي لو ركنت اليهم شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصري معشر خشن وليس اللام جواب القسم المقدر
كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان قال ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذن فلا
رفعت سوطي الي يدي اذن فعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين من ياتيك بالحسد فادخل الفاء لان المعنى ان اتيت بشيء تكرهه
فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان تاكيدا لهما لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل بمعنى في الشرط المذكور مع
فعل الشرط تقول لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن ازرك فكانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين المؤكدة ثم كما يجوز تاخر
كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمتك لو اكرمتني جاز تاخر اذن الذي هو ككلمة الشرط مع
الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه معنى تقول انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز
في كلمة الشرط الا ضرورة قال والمرء عند الرشى ان يلقها ذيب كما يجيء وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن
لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقدم ذلك اما في كلام
المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمك قال الله تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون
واما في كلام متكلم اخر كقولك اذن اكرمك او انا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع
احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا
فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن
مع الحال كما قلنا في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين فلما احتمل اذن الذي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال
واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص
المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب
النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يجيء
فانه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف اضمر ان بعدها لينتفي عن المضارع معنى الحالية المانعة للفاء من السببية
مثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وباو معنى الا او الى نصب الفعل بعدهما لان النصب ام النواصب اي ان المصدرية وليكون
معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع التي لا تدخل الا على الاسماء وبكون او بمعنى الى او الا اللتين حقهما الدخول على الاسماء واذ
جاز لك اضمار ان بعد الحروف التي هي الفاء والواو واو وحتى فلا جاز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اظهار ان بعد اذن لاستغنائهم
للتلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعدها لان المقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على اذن للجزاء صار اذن
لاقتضائه النصب كانه عامل النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل
فصار الفاء والواو واو واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل
بينها وبين الفعل باحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو القسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو
اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك
يحصل الامر ولا بالحال نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على
الموصول ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب الفعل
على ما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط في اذن والشرط مرتبته الصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثم تقول
والله ان اتيتني لاضربنك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم
ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح بعد اذن ثلثة اشياء تصدره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما
بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله
تعالى واذن لا يلبثون خلفك وكقولك تاتيني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة
مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون

مابعد العاطف من تمام ماقبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض فهو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر وهذا لم ينقرا واذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متعمد في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ خبره محذوف ويجوز نحو اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب انما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التبس ظاهرا فلا يصلح الابتداء به لم يظهر فيه حكم الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه خبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفا على رايه واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وانما حمله على ادعاء ان اذن في نية محذوف في الجملة المضاف اليها الظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في اذ فان معنى ان جئتني اذن اكرمك جئت فيجيء اكرمك وكذا لو زرتني اذن اكرمتك ولا تستعمل قوله تعم فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها الفا في الوقف الفا يرجح جانب اسميتها ونقل عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها ويجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء تقوية كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيد تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجيء بعد واما نحو قوله فان بحيثما اخاك مصاب القلب فلقوة شبهه بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه يروى عن الخليل ان اشتغال الفعل بعدها بان مقدرة وضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرة لجاز تقدم معمول بها اذن اكرم كما جاز في اذن اكرم زيدا المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذا فركبا كما قال في لن اصله لا ان وجهان تقوية تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قلنا قبل ان النصب مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال لا تبعدن ذلك ولم يكن يروي غيره سمع هذا الكلام سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك والخ اذن اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها قال لا تجعلني فيهم شيطا اني اذن اهلك او اطير ابتا وبل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسي يجوز ان يكون خبر ان محذوفا في الى اذن لا احتمل ثم ابتدأ وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون جواب الشرط الذي قبلها اذن نحو ان تأتني اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا اذن يرد وقيد العير مكروب يجوز على مذهب الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما وما يكون لا فيه للنهي لا انه جواب الامر وبجزمها لا منصوبا يكون جوابا للنهي كما هو مذهب نحو لا تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع عما قبله مصدر كان لما قال لا ترتع قيل له لم لا ترتع قال فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا اخرج وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع ويجوز نحو قولك ان تأتني اذن اكرمك في اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل وهما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدأ بعد اذن اي اذن انا اكرمك وقوله كي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها التهيئة اعلم ان مذهب الاخفش انه كي في جميع استعمالها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكيما ان اكرمك قال فقلت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وقال اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع ويقويه تقدم اللام عليها في نحو قوله تعم لكيلا تاسوا وتاخرها عنها في نحو قولك كي لتقضيني رقيتي ما وعدتني بان كي المتاخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخرة في الثاني بدل من كي المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله موافق له في المعنى قال ثم اذا اصبحت اصبحت غاديا ابدل ثم من الفاء عند بعضهم وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالها حرف ناصبة مثل ان ويعتذرون في نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل من كي وفي كي لتقضي بزيادة اللام كما في ردف لكم وفي كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل جئتك فتقول كيمه اي كي افعل ماذا وفي اعتذارهم هذا مخالفة لما في اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني نصب ما الاستفهامية متاخرة عن الفعل المقدر ولا ينتصب الامتقدمة عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كي كون اذن متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا

تخييل ... شطر ... (marginal note, partly illegible)

قولك

اي كان ان تكفر تدخل النار ... الجزم (marginal note)

في نحو ... الجزم ... بالاستفهام ... في غير هذه المواضع (marginal note, partly illegible)

نعم

وحتى مبتدأ وخبره محذوف وان كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم متعلق بمستقبل الى ما قبلها متعلق بنظر بمستقبل الى ما قبلها متعلق بنظر بمعنى كي [illegible]
او الى عطف على كي الموجود بحسب العمل الصادر باضمار ان لكن الفعل الذي عمل عليه حتى مستقبلا بالنظر الى ما قبلها اي حتى بالكونه ما فصله [illegible]
او خبر مبتدأ محذوف يتعلق بما هو بمعنى كي او الى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسرحتى تغيب الشمس واذا اردت الحالية [illegible]
بحيث بقا معمول مطلق اي تمر تحقيقا وحكاية حال اصلية ثم عدل عن الى المذكور كان قوله تعالى وجزاء الارض ويحزنه عوضا وحكاية حال [illegible]

معه ككلمة واحدة للاستفهام كما في لمه وبم فان الجار والمجرور ككلمة واحدة للاستفهام فيسقطها بهذا الوجه عن التصدر واللفظ
والثالث حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له في كلامهم وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة
مضمرا بعدها ان فاذا ثقل معها اللام نحو لكي لا تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام
واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيمه ولا يجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير هذه المواضع نحو
جئتك كي تكرمني يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في كي لتقضيني
زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في لكيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كما مر ولا يتقدم على كي معمول
الفعل المنصوب بعدها فلا يقال جئتك زيدا كي تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليها او تاتي لا تنافي اذا انت لم تنفع
فضر فانما يراد الضر كي يضر وينفع فرفع يضر وينفع لانه قد قيل مصدر يضر وكجارة اي لضر ويضعفه وجوز الميرد والكوفيون
نصب المضارع بعدها على انها بمعنى كيما والياء مجرورة للتخفيف وانشد ولا تنظلوا الناس كما لا تظلموا وقيل بل انها من تشبيها
لها بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون ولا تنظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وقد يجيء ضرح كما في حروف الجر
وعلى مذهب الخليل لا ينصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يوجه على مذهبه ان المضارع اعرب رفع او نصب اعرب بالرفع
لما وقع بنفسه موقع الاسم لان الرفع اقوى من النصب وتوهم موقع الاسم بنفسه اقوى من توهم موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما
وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما ليس جوازم فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما
قيل قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كي او الى ان نحو اسلمت ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى
تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فترفع وتجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع
في كان سيري حتى ادخلها اي الناقصة واسرت حتى تدخلها واجاز في التامة كان سيري حتى ادخلها وايهم سار حتى يدخلها ابتداء بالحروف
التي ينصب الفعل بعدها باضمار ان وعلم ان هذه الحروف مختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين حتى ولام كي
ولام الجحود حروف جر والفاء والواو واو حروف عطف ولا ينصب عندهم شيء منها بنفسه لان الثلاثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل
الاختصاص احد القبيلين والثلاثة الاول من عوامل الاسماء ولا يعمل شيء منها في الافعال ودعواهن ظاهرة بعد لام كي خاصة في
بعض الاحوال [illegible] بغير ما زائدة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى واو التي تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب التي قامت
مقامها [illegible] وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فنقل عمل ان ونهاها فالواجب لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله [illegible]
[illegible] اصلها [illegible] اعتقاد وجب على ذلك الاصل [illegible] البصريون من تقدير الناصب بعد
[illegible] الجارة حتى يبقى على اصلها من الجر [illegible] اعتقاد خروجها عن اصلها لا سيما قد ثبت تقدير الناصب نحو [illegible]
عباءة [illegible] قوله الا ليعلم [illegible] احضر الوعي طان لام الجحود [illegible] بمعنى كي ولا بمعنى ان وحتى [illegible]
ان [illegible] في [illegible] اذ قال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وانما يجر
[illegible] حتى مطلع الفجر [illegible] والجار اي حتى انتهى الى مطلع الفجر [illegible] الاعتراض حتى بان عوامل الاسماء لا تعمل
في الافعال كما ورد [illegible] عليه بانها غير مختصة بقبيل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله [illegible]
[illegible] حذف الفعل بعدها مع ابقاء الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو وان ناصبة [illegible]
[illegible] الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف به اصلها مخالفا للمعطوف عليه في المعنى الى [illegible]
الاعراب كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف هنا بينهما لان الفاء معنى السببية
ومع الواو معنى الجمعية وعلى وصف النهاية او الاستثناء وقولهم في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الظرف بمعنى توهم
نصب [illegible] سواء وكذا [illegible] ان انتصاب الظرف في [illegible] عندهم لان تخالف المبتدا الخبر ولا يطلق على [illegible] عند
كما [illegible] وبدلهم القائم والذي ادر من مذهبهم انه يجعل الخلاف امر معنويا ناصبا كان الابتداء عند اكثر النحاة رافع
[illegible] الانتصاب [illegible] نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب
[illegible] القبيلين [illegible] محمد مختلف من بلد اربع [illegible] نحو قوله تعالى فانتم
[illegible] حليف [illegible] نفس ليلي يشفعها [illegible]
[illegible] البصريين [illegible] حرف جر [illegible] الاعلى اسم ظاهر [illegible] ولا يصح تقدير الفعل اسما
[illegible] مع انه لو يجيء مصدر [illegible]
[illegible] بان [illegible] الكلام [illegible]

غير موجب لكن بعد فعل الارادة نحو قوله يريدون ليطفئوا نور الله وهل يجمع السيفان ويحك في غمد كما جاءت اللام المفتوحة
بعدها الفعل لتعيين السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وبعد فعل الامر كقوله تعالى
وامرت لاعدل بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان حتى بمعنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس فلم يبق
الا ان التي هي ام الباب ولا ترتيب تقديرها في غير هذا الباب اي كقوله ونفخ في الصور وحمل المشغولون فهو على ما ثبت
اوله قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام
مستقبلا فمرتبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر
الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على
هذه الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير الى الدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان يكون حتى بمعنى الى ثم عرض
مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول لا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لا يصح ان يكون
حالا من ضمير يعرف به النصب المضارع بعد حتى من غير ان حتى التي تقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو من ان يكون ما بعدها الى
او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ان المسبب لا بد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد ما له النهاية
فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد تقريره ان يقال انك اذا نويت في نحو سرت
حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كيف يجوز كونه مستقبلا فكيف نصب الفعل بان التي هي علم
الاستقبال فاجاب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فمن جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين
متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذلك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال
الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو
ان زيدا سار حتى يدخلها وانا اعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن واليقين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها واري انه سار حتى يدخلها
او يعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغني ولا ادري وذلك لانك قد حكمت بحصول الشيء
على سبيل الشك والظن كما حكمت بحصوله على سبيل اليقين فظهر ان شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي
حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو
رايت في العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعدها فلا يجوز ما سرت حتى
ادخلها بالرفع واسرت حتى تدخلها لان السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يمكن الحكم
بحصول مسببه وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك
حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر لا عن السير فاذا قلت قلما سرت حتى ادخلها واقل رجل سار حتى يدخلها
فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي الصريح به فان اردت بهذه
الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب كما في نحو ما سرت حتى ادخلها ولفظ انما تستعمل بمعنى
انما تحقير الشيء كقولك انما سرت حتى تعبت اذا حقرت سيرك فيجوز الرفع على قبح لان التحقير كالنفي واما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى
الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي على هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا
يكون سبب الغروب ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا وهذا كله في رفع ما بعد حتى فيحصل
بعد زمان الاخبار وجب النصب كذا يجب ان لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة الثلثة ولا عدم حصوله بل قصد كونه مترقبا منتظرا
وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى
بمعنى كي وبمعنى الى فنحو سرت حتى تغيب الشمس متعين للانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها
محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال
اذا كان بمعنى كي لم يدخل الجنة على صريح الاسم قليلا واذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما اتى الثني بعينها
لانه خالي الاسماء الا على لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي الا انه يأتي
الا للانتهاء واول نحو قوله كلمته حتى يأمر لي بشيء بان معناه كلمته واكلمه حتى يأمر لي بشيء اي الى ان يأمر وجوز معنى كي فيه بوقوع صريح الاسم في موقع
كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امره لي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يتمشى له في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة قوله كانت
حرف ابتداء اي حرفا استينافا اي ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها ولا نعني بكونها حرف ابتداء ان ما
بعدها مبتدأ مقدر اي ما ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع بل معنى كونها حرف ابتداء

كلام في مثل الجحد ... ولام الجحود وهي لام تأكيد بعد النفي لكان نحو ما كان الله ليعذبهم والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها
امر او نهي او نفي او استفهام وتمن او عرض والواو بشرطين الجمعية بالجر بدل البعض من شرطين ... وان يكون قبلها مثل ذلك
ومثل ذلك ... وأو بشرط معنى الى ان

ان ما بعدها جملة مستأنفة كما في قوله تعالى حتى اذا جاء امرنا استونف بعدها الجملة الشرطية قال المصنف وانما وجب مع الرفع السببية
لان الاتصال اللفظي زال بسبب الاستيناف فشرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى
يكون حصل له نوع من الاتصال اللفظي قوله صلحتى تضبعون نصبعا فعدم الصلح سبب الضبع اي مد الايدي بالسيوف
وقوله وتضبعا عطف على تضبعون على توهم النصب على نحو قوله تعالى فاصدق واكن ويرتفع قوله تضبعون مع كونه مستقبلا لانه
مع العزم الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل بعضه قوله ومن ثم امتنع الرفع اي من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنع
المسئلة المذكورة لانه يبقى كان ناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذي
هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول وعلى اي هم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير سائل عن تعيين السائر واعلم
ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى وأو ويين الفعل المنصوب بعدها باشرط نحو انتظر حتى ان قسم شيء تاخذ نصيبك فاخذ في
الشرط مجزوما فلبطلان في تاخذ الا الجزم وكذا بعد أو نحو لالزمنك او اذا قلت الدرك تركب بنصب تركب واستقبح ابن
السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكنت حتى اذا اردنا ان نقوم يقول واقم حتى متى اكلنا تاكل فالظرف معمول
به على نحو اسهل والاخر ونا اشترطا ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى من اخذ تاخذ فلا يجوز بل يجب جزم تاخذ
ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي وبين منصوباتها لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا
لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد قوله وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ولام الجحود
لام تاكيد بعد النفي لكان نحو وما كان الله ليعذبهم الظاهر ان يقدر ان بعد اللام الزائدة التي تجيء بعد فعل الامر و
الارادة نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب لتاكيد النفي مخصوص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية
لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان في هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه
الخطة اي مناسب لها وهي تليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق بك ذلك ولا شك ان في هذا معنى التاكيد
واما قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى فلما سد في اللام بناء على ان حذف الجار مع ان وان جائز جاز اظهار ان لان
الاضمار بعدها وذلك لانها كانت كالنائبة عن ان قوله والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي
او استفهام او نفي او تمن او عرض والواو بشرطين احدهما الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك وأو بشرط معنى الى ان ترك التحضيض
وهو مثل الاشياء المذكورة نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وترك الترجي
ايضا قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى في قراءة النصب قال لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة
حفص واما الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا تواخذني بذنبي
فاهلك واللهم ارزقني مالا فاتصدق به والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك
الجنة قوله ان يكون قبلها امر اذا كان الامر صريحا نحو ايتني فاشكرك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا
عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فانا لك وعليك زيدا
فاكرمك ويكون الامر مقدرا كالاسد الاسد فتنجو فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقه ابن جني في نحو نزال
بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه وانما النصب في قراءة ابي عمرو واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون للتشبيه بجواب
الامر من حيث مجيئه بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اي اضرب ان تضرب
يضرب اي يضرب بعد واما النهي نحو لا تتمنى فتندم والنفي نحو ما تاتينا فتحدثنا وهو صريح كما ذكرنا واما ما ورد نحو قلما تلقاني
فتكرمني وكذا اقل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد معنى
النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امير فتضربني وكذا التقليل بقد في المضارع لا يتوقف بحيث
فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى النفي والمعنى من الاسماء وما يجري التشبيه المفيد معنى النفي ملحقا بالنفي
منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا اي لست والينا ... اما ان قصد بالتشبيه حقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر
ستنبوحسن ستمني ذاك علينا اي لو شئتني لو ثبت عليه وقد يضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء
نحو ان تاتني فتكرمني او وتكرمني اتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتني اتك فاكرمك او واكرمك وذلك لمشابهة الشرط في الاول
والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض وكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة
وعليه حمل قوله تعالى ان يشا يسكن الريح فيظللن الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بانما وانما عيشه فيكرمني
ويدلها قلنا في جوان ... معنى التحقير الضرب ... واما بعد الحصر الا نحو ما قام الا زيد فيحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه

بعد اثبات صريح بلى ان لم يرجع الضمير الذى فيه عمل ما بعد الفاء بواسطة او غير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى الشئ الذى جعل المنفى

نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد

جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم فى باب الفاعل ان

ما يتعلق بما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصريين الا الاشياء المعدودة هناك وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا فى ضرورة الشعر فيما

ليس فيه معنى النفى اصلا كقوله سأترك منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا والتمنى نحو ليتك عندنا فنكرمك والعرض نحو الا

تزورنا فنعطيك والاستفهام نحو هل تزورنا فنحسن اليك وكان الاصل فى جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها

جملة مستانفة لان الفاء السببية لا تعطف بل الاغلب ان يستانف بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناها ايضا متقاربان

ولذلك يتقعان فى جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة مختصة بالاسمية وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى

ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله الم تسئل الربع القواء فينطق وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع جاء جميع هذا على الاصل ومعنى

الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب كذا لا منع من ابقاء الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلبس فيكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو ضربنى

واضربك بالرفع وكذا فى قال الله تعالى تقاتلونهم او يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب اى الى ان يسلموا جاز لك ان لا تصرف فى

المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى وانما صرف اليه بعد الاحرف الثلثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من

الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر فى معنى

الحال كما تقدم فى باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التى قبل الفاء فصرفه

الى النصب منبه فى الظاهر على انه ليس معطوفا اذا المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جمل ومخلص المضارع للاستقبال

اللائق بالجزائية كما ذكرنا فى المنصوب بعد اذن لكان فيه شيئان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن بمعنى

مبتدا محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا فى اذن وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر

الفعل المقدم تقديره فتقديره زرنى فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام منى لان الفاء السببية ان عطفت فهو قليل وهى انما

تعطف الجملة على الجملة نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب كذا نقول فى الفعل المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية

نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهى اذن اما واو الحال

واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم اى قم وقيامى ثابت اى فى حال

ثبوت قيامى واما بمعنى مع وهى لا تدخل الا على الاسم فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها فمعنى قم واقوم قم مع قيامى

كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل

قبلها كما قال النحاة اى ليكن منك قيام وقيام منى لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن فى تقديرهم فى الفاء معنى السببية بل كون

واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته ولا دليل فى تقدير النصوصية فى شئ على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد

النصوصية عليه وانما شرطوا فى نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط

الذى ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كجزائها ثم حملوا ما قبل واو الجمعية فى وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء

السببية التى هى اكثر استعمالا من الواو فى مثل هذا الموضع اعنى فى انتصاب المضارع بعدها وذلك لمناسبة الواو للفاء فى اصل

العطف وفى صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية فى احديهما والجمعية فى الاخرى والجمعية من التعقيب الذى هو لازم

السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدا محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية

بالجملة الشرطية فجاز فى هذا الجواب ما لا يجوز فى الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذى قبل الفاء ومعموله نحو

هل تعطى فيأتيك زيد درهما بتوسط ما يضع بين اداة الاستفهام التى هى هل والظرف او كيف وله وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فيأتيك

تخرج ومتى فاكرمك تزورنى وكيف فاستقبلك تجيئنى ولم فاسيرا تشير يجوز لهم حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح ولقيام

هذا الجواب مقامه لانه فى اللفظ كالجزء تماما كالشرط اى فاسير معك اى متى تسير فاسير معك ولا يجوز شئ من ذلك فى صريح الشرط

والجزاء لان كل واحد منهما فى اللفظ جملة ظاهرة قالوا ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا الشئ الواحد بجوابين فقوله تعالى

ولا تطرد الذين يدعون ربهم جوابه قوله فتكون من الظالمين وقوله تعالى ما عليك من حسابهم من شئ وما من حسابك عليهم

من شئ فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفا على تطردهم وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء ولا تجاب

كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفى نحو ما تأتينا فتحدثنا ان تأتينا تحدثنا الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى

عليهم فيموتوا هذا هو القياس ونحو ما تأتيك فالجزاء قياسه ان يجعل الفعل المتقدم عليه الذى هو غير موجب موجبا ويقدر

عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعدها من الفصل جزاءه كما تقول في قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا يحل الغضب
حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون منك اتيان بعده حديث وان حصل
مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها
بفاء السببية كما يجيء وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان يأتيني حدثني غير مقتض لهذا المعنى لقولك تأتيني ولا
تحدثني بل انما يعطي هذه الفائدة معنى فاء العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على ان يكون
به مثل هذا المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تأتينا فتحدثنا بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا وانما على المعطوف
المعطوف عليه معا فيكون بمجموع الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا
وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم
فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفي الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده وقوله عليه الصلاة والسلام
في النهج لا يخرج لكم من امره رضي فترضونه ولا سخط فتجتمعوا عليه ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان
لا يكون من دون الاتيان بلى ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون
المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما تحدث به الجاهل بحالنا كما قال غير انا لم تأتنا بيقين فنرجي ونكثر التأميلا اي فنحن نرجي ويجوز
مع الرفع ايضا ان يكون الفاء للسببية والمبتدا محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصر فيه الى النصب لعدم اللبس
كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون من هذا اي فهم يدهنون وكذا قوله ولا يؤذن لهم فيعتذرون اي فهم يعتذرون
فكأنه قال فهم يعتذرون وكذا قوله تعالى فانتم فيه سواء بمعنى فتستووا وكذا قوله الم تسأل الربع القواء فينطق ولم تدر ما جزع
عليك فتجزع ولا ارى باسا من ان لا يقدر في مثله المبتدا لان فاء الجزاء قد تدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير
مبتدا كما يجيء في المجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدا اظهر وقال سيبويه المعنى فهو مما ينطق على كل حال وذلك
بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق وقد لا يصرف بعد الواو والجمعية ايضا الى النصب امنا
من اللبس كما ذكرنا في نحو ائتني واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واضرب
زيدا اي وانا اضرب وكذا لم يصرف كما ذكرنا بعد او الى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه بمعنى الا امنا من اللبس فان او في
الاصل لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيما بمعنى الى او الا فالرفع بعد الفاء اذن اربعة معان
كما تقدم وللنصب معنيان وانما جاز النصب في المعنى الثاني مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعده
مضارع كما بعد نفي كما شبه في كن فيكون فالنفي بالمعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم لا يسعني شيء فيعجز عنك اي ان وسعني شيء
لم يعجز عنك وقال وما قام منا قائم في ندينا فينطق الا بالتي هي اعرف اي نقوم ولا ننطق الا بالتي هي اعرف وقال وما حل سعدي غريبا
ببلدة فينسب الا الزبرقان له اب اي يحل ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفاء في البيتين منفي لما جاز الاستثناء اذ المفرغ لا يكون في
الموجب الا نادرا وقد ينتصب بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود اي انا لا اعود على كل حال وبعد او من غير معنى الى
او الا كما تقول انا اسافر او اقيم حكمت ولا بالسفر ثم بدا لك فقلت او اقيم اي بل انا اقيم وجوز سيبويه الرفع في قوله نحاول
ملكا او نموت اما على العطف على نحاول او على القطع اي نحن نموت وقوله تعالى او يرسل رسولا بالرفع مقطوع اي نحن نرسل وقوله
ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اي تركبون او تنزلون كقوله ولا ناعب الا
ببين غرابها وقال يونس هو على القطع اي بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجيء في حروف العطف كما في قوله تعالى الى مائة الف او
يزيدون اي بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو غير الجمعية قال على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد
لم ينصب يقصد لانه لو احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور المنفي فيكون المعنى على الحكم ان لا يجور وان لا يقصد فترك
العطف خوفا من اللبس ورفع على القطع اي وهو يقصد كما تقول زيد يجيء اذا شئت يجيء ويغيبه اي ينبغي ان يجيء فالمعنى
ينبغي له اي يقصد اي لا يجوز وقد يقطع مع الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا في قوله فنرجي ونكثر التأميلا ومثله قوله وما
هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى ما اكاد اجيب روي بنصب ابهت ورفعه على القطع اي فانا ابهت قوله والواو بشرطين الجمعية
وان يكون قبلها مثل ذلك اي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرني وازورك
او نهي نحو لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم او استفهام نحو هل تزورني وتعطيني او تمن نحو ليتك عندنا
وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا والنحاة يسمون هذا واو الصرف نحو ليكن ذا بار سبل
وديانة فتى وقد ذكر ما عليه الفاء قوله واو بشرط معنى الى ان معنى او في الاصل لاحد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد

والعاطفة مبتدأ وخبرها محذوف واذا كان المعطوف عليه اسما ظاهرا محذوف وتقديره وظهرت العاطفة نصب بعدها المضارع باضمار ان اذا كان المعطوف عليه اسما

وهاهنا ان يكون الى المفضية على حتى اي في قوله بان مقدرة بعد حتى وكلام كي بدليل الفاء والواو وان يجيء بعض مجرورة باللام وانتصب في هذا الوجه بعد ان تتابعه [illegible]

ويجب اي اظهار ان مع لا في اللام ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وحكم كلمات المجازات اي اشترط عطف لم ليس في الكلم المجازات ان ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى

من وما واي وانى واما التفصيل ومع كيفما متعلق بمقدر واذا عطف عليه فشاذ وجزمه بلام محذوف والفاء جوابه وتقديره واما جزم المضارع مع كيفما فشاذ

وبآ مقدرة بعد قوله اي بعد ان الشرطية ولا بد له من احدهما فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول الثاني عقيب الاول واتصاله به مثل الحصول الثاني بعد الاول او في سببه تقديره بالاو غير بالي والمعنيان يرجعان الى شيء واحد

فان فسرتها فالمضاف بعد محذوف وهو الظرف اي الى زمن الا وقت ان تعطيني فهو في محل النصب على الظرف ما قبل

او وعند من فسره بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرد بدلا الى بمعنى الى هذا وقال سيبويه في قول الشاعر وما انا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع فعطفه على الصلة اعني قوله ليس نافعي وقال ابو علي في كتاب الشعر بل هو

نافعي وليس شيء لانه يكون المعنى اذن ما انا بقؤول للشيء الذي ليس يغضب منه صاحبي اي لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد

المقصود وان نصبته فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفي النفع والغضب وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر

الذي يغضب منه صاحبي لا اقوله قلت الذي الزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس نافعي لانه يكون المعنى اذن لا اقول شيئا

لا يجمع نفعي وغضب صاحبي وهذا عكس المقصود لانه ينبغي ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه واما اذا جعلناه في سياق النفي

الذي هو وما انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون الذي اقول لا ينفعني مع غضب صاحبي منه وذلك لما بانتفائهما معا

او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما فقدم الواو على ما هو منفي حقيقة اعني بقؤول

كتقدم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قوله حتى فاكرمك تكرمني كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو علي ان يغضب المنصوب

معطوف على الشيء اي الذي يغضب صاحبي له لسبب غضب صاحبه وفيه نظر لان الضمير في منه يرجع الى الشيء فيصير التقدير ويكون المعنى

مثل الاقسام بعد بين نحو وما انا بقؤول الشيء ولحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعه ولا معنى لهذا الكلام وكذا لا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف

المقدر لانك اذا قدرت الغضب جعلت ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظه كما بينا في الظروف المضافة الى الجمل قوله والعاطفة

اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على حتى في قوله وبعد حتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة يقدر بعدها ان نحو قولها للبس عباءة وتقر

عيني احب الي من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبني ضرب زيد فيشتم وضرب

زيد ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو والفاء واو في مثل هذه المواضع لا يثبت بها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله ويجوز اظهارها

ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام اخذ يبين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع التي يجوز فيها الاظهار

ان المقدرة والموضع الذي يعرض فيه ما يوجب اظهار ان فالذي بقي بعد القسمين هو الموضع الذي لا يجوز فيه اظهارها

فنقول انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة نحو امرت لان اكون لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك

للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك نحو ردف لكم فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان

المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لم يظهر بعدها لان الاغلب فيها ان تستعمل

بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب التي يليها المضارع واما الواو

والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب

فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهرت بعد او في الشعر قال وان يلوم بحاجة لوامها واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلا

لاستكراه اللامين المتواليين واما قول المص لانهم لا يدخلون حروف الجر على حروف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر لان كي

بينها تدخلها العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا ان لا يكون فتنة والكوفيون جوزوا اظهار ان بعد لام الجحود بدلا من اللام و

تاكيدا له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا

بقول الشاعر لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي محذوفة وهو

عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا المضمر واعلم ان الناصبة تضمر في غير

المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع فلا تعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه مره

تفعل كذا على اي كما مر في المضمرات ويقل ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء

قوله وحق لمثلي يا بثينة يجزع لانه في الاصل مفعول وقد ينصب فهو شاذ نحو اكثر الاني ايها الزاجري احضر الوغى مريد

رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا قوله ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي

ومهما واذما وحيثما واين ومتى ومن وما واي وانى واما مع كيفما واذا فشاذ وبان مقدرة هذا ذكر الجوازم سما قوله فلم لقلب

المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي

ضدها اخذ في التفصيل قوله فلم لقلب المضارع ماضيا قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم دخل على الماضي فقلب

لفظه الى المضارع وقد جاء في الشعر غير جازمة كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وطلت انجم

وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني ويسميان شرطا وهو معمول ثان ليسميا قيم مقام الفاعل وجزاء عطف على شرطا
فان كانا مضارعين اي الاول والثاني وهو عطف على اسم كان فالجزم مبتدأ خبره محذوف تقديره فالجزم لازم وان كان الثاني فالوجهان مبتدأ محذوف الخبر
وتقديره وان كان الثاني مضارعا ففيه وجهان

في الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال فاضحت مبانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل قوله ولما مثلها يعني لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي الماضي قوله وتختص بالاستغراق اعلم ان لما كانما لو كانت في الاصل لم زيد عليها ما الشرطية وبها اختصت بسبب هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما يجيء بقد في الاغلب حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم واختصت لما ايضا بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة ولم لم يجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب كان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو شارفنا المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاز ذلك في قد التي هي نظيرتها قال أفد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار والاعتراف كقوله تعالى الم نربك فينا وليدا الم نشرح لك صدرك وقوله لما تعرفوا منا اليقين قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك وثم ليقضوا وهي مع الفاء والواو اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارعة ككلمة على وزن فخذ وكتف فيخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما ويلزم اللام في الامر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند فهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عليه الصلوة والسلام قوموا فلاصل لكم وقال الله تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اي الامر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رأيت فان كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا لحاضر وغائب وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب لتغليب التاء الخطاب اللام الغيبة فيكون اللفظ مجموع الامرين تنصيصا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه الصلوة والسلام لتأخذوا مصافكم وقرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب في محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفراء حذفها في النثر في نحو قل له يفعل قال الله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سببا للاقامة والاولى ان يقدر في مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة عند قوله عليه الصلوة والسلام صلوا جعل قوله عليه الصلوة والسلام كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله تعالى كن فيكون بالنصب ولو كان كما قال الفراء لم يختص هذا بجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لكن لما كثر استعماله حذف منه اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لان مشابهته للاسم بسبب عروض حرف له عند زيادة حرف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزره ولو بشوكة وفي آخر لتأخذوا مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم واللام مقدرة هو القياس المذكور وانهم يجيئون باللام في الشعر وانهم يعاملونه معاملة المجزوم كما يجيء وانهم الحملوه على النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب قوله ولا النهي المطلوب بها الترك وهي تجزم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لا في مثله للنهي ولا النهي يجيء للمخاطب والغائب على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كاللام في الامر وذلك قولهم لا اريتك ههنا لان المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان ام الكلمات الشرطية الجازمة ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان و يحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو ائتني والا اضربك اي وان لا تأتني اضربك وكذا تحذف بعد اما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي ما لا تفعل ذلك فافعل هذا

وعند الكوفيين يجيء ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب فهي بمعنى اذ لانه سبحانه لا يشك تعالى الله عنه والجواب انها
ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائزة وقوعها وعدم وقوعها ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المتحاورين
وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التأويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان اختبار من خفي عليه الخبر في صورة الابتلاء وقوله لعلكم
تتقون لما كان في صورة من يرجى منهم ذلك وقال تعالى يضل من يشاء اي يمنعه الالطاف لعلمه انه لا ينفعه ذلك فكذا قال ان كنتم
مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وعدمه والارتياب وعدمه الا بالنسبة الى علم الباري تعالى قوله مهما اختلف
فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا ان يكتب بالياء ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف زائدة فلو قيل انها
للالحاق لم ينصرف بعد التسمية بها ايضا وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما تلحق بسائر كلمات الشرط نحو متى ما واما ثم استكره تتابع المثلين
فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية
ويبعد اذ لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقول مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل لا تفعل
على ما افعل فقلت مه ما تفعل افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله اماوي مهمن يستمع في صديقه اقاويل
هذا الناس ماوي يندم لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره
مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تأتنا به من آية وقال الشاعر ومهما وكلت
اليه كفاه وقد جاء ما ومهما ظرفي زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه واما اذ ما فهو عند سيبويه
حرف كان ولعله نظر الى ان لفظ ما لا يعمل اذا امع ان فيه معنى الشرط وهو للمستقبل وان دخلت على الماضي كان فلا تصير ان معها
فكيف باذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي فانها عنده غير مركبة وقال المبرد انها ما علمت احدا من النحاة ذكر اذ ما غير سيبويه
واصحابه واستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمأن المجلس والاخر قوله اذ ما تريني
اليوم ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصلها اذا وهو لا يجيء الا بنون التأكيد بعده لقوله تعالى اما ترين
فلما كان يكسر لتبين بالنون غير مؤكدة ابقلب الميم الاولى ذالا ولا يتم له هذا في قوله اذ ما دخلت وقال المبرد اذ ما باقية على
اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيث فانها صارت بما بمعنى المستقبل وجازمة واما الاعتراض باذ ما
فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذ في تضمن معنى الشرط بل اذ اقعد فيه
ويجزم حيث مع ما دون اذ وانما جيء بما فيهما كافة لحيث عن الاضافة لا زائدة كما في اما ومتى ما وذلك ان حيث كانت لازمة للاضافة
فكانت متعينة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط وانما وجب ابهام كلمات الشرط لانها
كالجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام فلا تستعمل في الامر المتيقن المقطوع به لا تقول مثلا ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في اسماء
الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسماء ايضا كالشرط بعد ان في احتمال
الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في من ضربت
ان ضربت زيدا وان ضربت عمرا وان ضربت بكرا الى ما لا يتناهى وكذا ما ومتى وسائر اخواتها ويجوز اتصال ما الزائدة بان واي
وايان ومتى واين واما في حيث واذ ما فكانه كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرافي العامل فيهما كلمة الشرط
لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين احداهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت
وان واخواتهما عملت في الجزئين لاقتضائها اياهما فذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزاء لارتباطهما
معا وصيرورتهما كشيء واحد وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر واجيب
عن ضعف الحرف عن عملين بانه لا يبعد ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط
وحده لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا نستغرب عمله فيه ولعجب باستغراب عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون
الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انجر بالجوار في قوله كبير اناس في بجاد مزمل والجزم اخو الجر وليس بشيء لان العمل
بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق ويجزم الجزاء مع بعده عن الشرط ويجزم بدون الشرط وقال المازني الشرط والجزاء
مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختلفين وهو قريب على ما اخترنا قبل وكلمة ان لاصالتها في الشرطية
وكونها ام الباب جاز ان تدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيدا ضربت وكذلك لو
نحو لو انتم تملكون بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال فمتى واغل ينبهم يحيوه ويعطف عليه كاس
الساقي وقال اينما الريح تميلها تمل وقال ومن نحن نؤمنه يبت وهو آمن وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية
لما كانت اصلا في الاستفهام وسواء ههنا ولي ذلك الاسم فعل نحو ازيد ذهب او لا كازيد ذاهب ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام

[illegible]

[illegible]

ذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيداً تلقاه ومن زيداً تضربه ومتى زيد يخرج وهل زيداً ضربته او ضربته الا اضطراراً فان لم يكن
بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما ضمن معناها شيء
من الاسماء ان يكون ماضياً سواء كان ذلك الاسم مرفوعاً او منصوباً نحو ان زيد ذهب ان زيداً لقيت او لقيته وقد يكون مضارعاً
على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وانت اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد وقوله اينما الريح تميلها تمل وانما ضعف في المضارع
لان عمل الفعل ظاهر في المضارع مع ضعف الحرف مع فصل بينه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعاً فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر
ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكي الكوفيون في الشاذ ان مضمر اهلكته وهو عندهم ايضاً مبتدأ ايضاً بل هو مرفوع
بمقدر يفسره الفعل الناصب اي ان هلك او اهلك كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء
لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلاً لطلب كلم الشرط الفعل سواء وليها او لا ونقل عن الاخفش ايضاً في مثلها انه مبتدأ لكن العامل في المبتدأ
هو عنده الابتداء وعند الكوفيين الجزاء والضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدأ وان كان ذلك الاسم منصوباً فان كان الفعل بعده
مشتغلاً بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير
ان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيداً ضربت فهو ايضاً عند الكوفيين منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر
وذلك لما ثبت عندهم من طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظاً الا في لفظ ان لكونها ام الباب ولم يجز ان تدخل كلمة الشرط
على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلمة الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين
على الشرط فيجوز عندهم ان تقم زيد يقم وان تاتني زيداً اضرب معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون
جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط اما لو كان المرفوع
من جملة الشرط فلا يعد فصلاً مانعاً من الجوار نحو ان تضربني زيد اضرب فان تقدمه المنصوب فالفراء يمنع ايضاً جزم الجواب مطلقاً كما في
المرفوع للعلة المذكورة والكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفاً جاز الجزاء نحو جزم الجزاء لانه كلا فصل نحو ان تاتني اليوم غداً آتك وان
تاتني اليك اقصد وان لم يكن ظرفاً لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي وللخيل ايام فمن يصطبر لها
ويعرف لها ايامها الخير يعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدأ فيجب اذن رفع المضارع اتفاقاً وتصديره
بالفاء نحو ان تقم فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالفاء فيرتفع الفعل المضارع اتفاقاً نحو ان ضربتني فزيداً اضرب ويجوز
اعتراض القسم والدعاء والنداء ولا سيما الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تاتني والله آتك وان تاتني غفر الله لك آتك وان
تاتني يا زيد آتك وان تاتني ولا تخز اكرمك ولا يجوز عند البصريين معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيداً ان تضرب يضربك وكذا
معمول الجزاء فلا يجوز زيداً ان جئتني اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب مرفوعاً ليكون الشرط متوسطاً وزيداً اضرب دالاً على
جزائه اي ان جئتني فزيداً اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضاً ان جاءك فاكرم ملساً
ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينتصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيداً اذا جاءك تضرب او تضربه وزيداً حين جاءك
تضرب او تضربه فان لم تجز اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيداً يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصبت زيداً
اذا لم يشتغل الفعل بالضمير كقولك زيداً ضربت على ناو بل ضربته فان في اللبس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك قلت او لم يكن الفعل
واقعاً على زيد نحو زيد حين جاءك تضرب عمراً اكرمه لكن لما كان واقعاً عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار الضمير مستحسناً وان
اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيداً ولى لما ثبت في المنصوب على شريطة التفسير ان الرفع في نحو زيد ضربته اولى من النصب وان اجريتهما
مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب اذن بالضمير ولا ان كان واقعاً على زيد لانه جواب الشرط
هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيد ان جاءك فاكرمه او من فاكرمه وان كان واقعاً على غير المبتدأ
من حيث المعنى نحو زيد ان جاءك فاكرمه او اذا جاءك فاكرمه كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء المجزوم على
اداة الشرط لما لا حق للجواب التقديم فنحو ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تاخر الجواب انجزم على
الجوار قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع ورفع الجواب مراعاة لاصله
من التقديم ونحن نمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لانه جزاء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم
وقوله تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله هل الا ان لهم القراد يدرسه والقرعتيد
الرشح ان يلقيها ذنب وقوله واني متى اشرف الى الجانب الذي به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا تعلق الشرط بين المبتدأ والخبر الا
ضرورة فلا يقال زيد ان تجئه كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ واما تعليقه بين القسم وجوابه
نحو والله ان جئتني لاكرمنك فجائز وانما جاز تعليقه اذا صح شرطه بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى انما الصدقات اذا ... ان نقول له كن فيكون

لعدم عزة ادائه في الشرطية وانما جاز التقديم والتأخير للضرورة اي انك تصرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيت المذكور ان
هكذا ايضا عندهم بمعونة الشرط على دلالته على ما جاز الكسائي بعد الفاء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس
عند البصريين بجواب له لفظا لان الشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم يجزم
ولم يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انما يجزم على الجوار اذا تأخر عن الشرط فنحو اضرب ان ضربتني فاضرب
جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك علي الف درهم ان دخلت الدار وعند البصريين
ايضا لا ايهام مع هذا المقدم جواب للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يغني عنه فهو مثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض
من المقدر اذا ذكرت احدهما لم تذكر الآخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التأخير عن الشرط فقدم
على اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه ولزم الفاء في نحو انت مكرم ان اكرمتني ولجاز ضربت غلامه زيد فرتبة الجزاء عند البصريين
بعد الشرط وعند الكوفيين قبل الاداة كما مر وقد تدخل الواو على الكلام الدال على جوابها مما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط
المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني فالشتم بعيد من كرمه والشتم ضد
وهو المدح اولى بالاكرام [illegible] وتبين لك ان الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية ونعني
بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق
الية وقوله كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام انا سيد ولد آدم ولا فخر فتقول في الاول
زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا جواب الشرط [illegible] اول الكلام اي ان كان غنيا فهو بخيل فكيف
اذا نفذ الجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو اظهرته لم تذكر هذه الجملة المذكورة ولم تكن الواو اعتراضية لان جواب
الشرط ليست جملة اعتراضية [illegible] الخبر هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور اي الذي قلنا انه
هو الاولى بالجزاء المذكور فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فبخيل وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف
عليه مع القرينة لكنه يلزمه ان يأتي بالفاء في الاختيار فيقول زيد وان كان غنيا فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين المبتدأ
والخبر اختيارا واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فلا يلزم ذلك لانها لا تجيء الا في وسط الكلام ونحوه وعن الزمخشري ان الواو في
مثله للحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملا في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على انه ظرف
ومعنى الحال والظرف متقاربان فلا يصح اعتراض الخبر عليه بان معنى الاستقبال [illegible] في الواو لا يجامع معنى الحال لان اعتبار عامله
مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا وضربته امس مجردا واستقباليتان باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما
واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم
تعطني وانما ذلك لانه لا تعمل الاداة في الشرط لفظا كما لا تعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية او ما هو جزاء عند الكوفية وقد يجيء في الشعر
مضارعا نحو انك ان يصرع [illegible] انشد سيبويه فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبعة من يأتها لا يضيرها كانه قال لا يضيرها من يأتها ولو
[illegible] عند الرشيد [illegible] اي لا يرتب على احد التأويلين فان تقدم ما هو الجواب معنى على الظرف فالظاهر [illegible] والمراد من
كلمات الشرط كلمة اذا او اذما وان واين وحيثما وانى فلا شبهة في تعينها للشرط اذ لا يصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام
في هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من وما واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند
سيبويه كونها موصولة ايضا نحو من وما واي فان جاء شرطية نحو اتيك من اتاني فان كانت موصولة فهي منصوبة بالفعل المتقدم
وان كانت شرطية فمبتدأ والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدأ والتقدير من اتاني اتيه ولا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات
ان قدرناها موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة حملا على الظاهر لان جعلها شرطية
يحتاج الى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المتقدم كالعوض عنه فان جاء بعدها مضارع نحو اتي من يأتيني فالوجه كونها
موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح لعدم جزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط تكون ماضيا في الاختيار اذا تقدم ما هو جواب
معنى وان جئت بالظروف قبل من وما واي على تقديرها مضافة الى الجمل فالواجب كما ذكره سيبويه جعلها موصولة سواء وليها
ماض نحو اذكر اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو اذكر حين ما تفعل افعل وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد على
حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقدها اذ في المقام تدابر فان قيل لم جاز الجزم في الشعر نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز
في نحو اذكر اذ من يأتينا نكرمه وانه متصل لما بعده كما ان المضاف كذلك قلت لان غلام اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصارا
ككلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون
تلك الجملة كما مر في الظروف المبنية وذلك المضمون ههنا مصدر نكرة واقعا على معنى [illegible] اذكر وقت اكرامنا من اتانا فلم

يصير مع من كالكلمة الواحدة ولم يكتسب شيئا من معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فظهر انه لم يلزم تصدره اذ كان لم يتصدر
غلام بل هو معمول للذي كان المقدم عليه فلا يجوز نحو من شرطية حتى لا يسقط من الصدر بتقدم اذ عليه فان قلت فمن مع دخول
اذ عليه في صدر الكلام ويكفي كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر الكلام نحو زيد من يضربه اضربه وجاءني الذي من يضربها
تضربه قلت قد تقدم في باب المبتدا ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يكون من تمام جملتها اذا اثرت تلك الجملة وزادت معناها
شيئا وان يكن ههنا شرح فنقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات بلا
فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني فلذلك كان وكان وظن واخواتها وما النفي لا تقول ما من تضرب اضرب
وما ان تفعل تفعل واما لا النافية فلانها تلغى في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول لا من يعطك تعطه ولا
من يكرمك تكرم وكذا تقول لان تأتنا اعطيتنا ولا ان تعد ما عندي شيء سالك عنا والظروف المضافة الى الجملة لا شك في انها تحدث
فيها معنى وهو تصييرها في حد انها في الجمل معنى وهو يصيرها بمعنى المصدر فلا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام لان المصدر
مفرد وليس الصلة وخبر المبتدا ايضا اذا كان جملة يصير بسبب الجملة في تقدير المفرد قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك فان هذا
دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدا
الافراد بل لو ادعى ان الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر وكونها في محل الرفع على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب
في الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه وتقول ما انا ببخيل ولكن ان تأتني اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التي بعدها بل
هي لاستدراك ما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل قال ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد وانما لم
وما ذا الشان كان ابن عمي وكان اخي ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان الفاء في مرفوعه عند ... التقديم والتاخير لضرورة الشعر كما مر
في قوله انك ان يصرع اخوك تصرع ... بلا شبهة فيجزم املك اذ لا يجيء موصولة كما من واي واما اذا المفاجأة فيجيء
ما ومن واي شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من يأته يعطه كما يجوز فاذا من يأتيه يعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذا
للمفاجأة لا تغير ما بعدها عن معناه في التحقيق اذ ليست مضافة اليه واما عدم وقوع نحو متى واين من الظروف بعدها فلاختصاصها
بالجملة الاسمية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجأة مضافة الى الجمل بعده يجب ان لا يجوز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدا
بعدها اي فاذا هو من يأته يعطه المذكور في مثل ... اذكر من يأتنا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجأة لا مرة الى حذف خبر
المبتدا في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من وما واي وبعدها فعل مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب
لاما دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجيء في حروف الشرط ويقبح جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا في ايتك ان تأتني فالاولى
جعلها موصولة نحو اما من يأتيني فاني اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال تعالى
فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فلا يكون بعد ان ونحوها وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الا الموصولة لتاثيرها
معنى فيما بعدها وكان قياس همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لما كانت في الاستعمال تصير الاثر اي دخولها على الواو
والفاء وثم جاز ان ... ومن ضربك تضربه ... فان ... جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو حذفت
ضمير الشان بعد ان على قبح فيه كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام في بني بنت حسان الومه واعصه في الخطوب وذلك لان
كلمة الشرط لم تل اذن تلك النواسخ في الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثاني لهذه النواسخ جملة مصدرة بكلمة الشرط نحو كان زيد
من يضربه اضربه ولو تقدمت ههنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان من يضربه اضربه زيد لم يجز لان ... اداة الشرط المؤثر
في الجملة واما قولك علمت ايهم زيد وعلمت ازيد في الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدا واعلم ان الجزاء يحذف
عند قيام القرينة يقال ان اتيتني اكرمك فيقول وانا ان اتيتني وكذا في قوله تعالى ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الآية واذا
حذف جواب اداة الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم تفعل لئلا تعمل
الاداة في الشرط كما لم تعمل في الجزاء قوله فان كانا مضارعين او الاول يعني او كان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان
تزرني زرتك وانت مكرم فان كانا مضارعين فالجزم فيهما لا غير واما قوله انك ان يصرع اخوك تصرع ففيه تقديم
الجواب عنده وان كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم
وهو قليل لم يات في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر قال من يكدني بسيء كنت منه كالشجى بين حلقه
والوريد والاجود كونهما مضارعين لتجانسهما اللفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربت ضربت او ماضيين معنى نحو ان لم
تضربني لم اضربك واحدهما ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربت لم اضربك وان لم تضربني ضربتك وان كانا ماضيين ...
فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو قوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف اليهم ... وعكسه ...

وإذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى ... ماضيا او جزم المقدر اى لفظا كان او معنى عطف عليه الجزاء بالفاء والجزاء قوله وان كان الجزاء مثبتا او منفيا بلا
... فيه الوجهان والا اى وان لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا او معنى ولا مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالفاء لازم

ان تزرني زرتك لان اداة الشرط اذن تؤثر في الفعل لا بعد بنقله الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر في الاعراب شيئا بغير المعنى
ويجوز تخالف الشرط والجزاء مضيا واستقبالا نحو ان زرتني زرتك وان تزرني اكرمتك والاولى توافقهما كالشرط والجزاء
وكذا في الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطيك وان زرتني اكرمك واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط فعل ليس من ذيوله اى لا يكون
مفعولا ثانيا الشرط نحو ان تحسبني اعصيك او صلة نحو ان تضرب الذي اضرب او اضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه
يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان ترني ترني فاحسن اليك فيجب جزمه لكونه تاكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا ومعنى
نحو ان تاتني تسئل احسن اليك فيجب رفعه حالا وان جاز ان يكون مفعول الشرط يتقدير ان نحو ان تامرني اذهب اطعك اى تامرني
بان اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو بدل من الاول
واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب تضرب اى تشير فحكمه حكم المخالف الاول لفظا ومعنى وكذا الحكم ان جاء الفعل بعد
الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتني احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان تزرني اكرمك اسرع والمختلفان
لفظا لا معنى نحو ان تبعث الى اتك اسرع والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تاتني اضرب اضرب اى اسير فان جاء مع المتوسط واو
او فاء او ثم فالوجه الجزم وذلك لتصح الواو والفاء على الصرف كما ذكر في فاء السببية وواو الجمعية وكذا في الفعل المتا
ويضاف الى ذلك في المتاخر جواز استينافه نحو ان تقم اقم فاحسن اليك واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية
والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اى فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت محمد ان تامر بالمعروف فعطفت فعلا
عليهما فان كان من شكل الاول رفعته لا غير نحو محمد ان تامر بالمعروف توجر عليه وان كان من شكل الثاني نحو محمد ان تامر
بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيما في المعطوف ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف
وان عطفت ما يصلح للاول والثاني نحو محمد ان تامر بالمعروف وتنكر نفيسا ان يعتر اوجبا الرفع على وجهين على العطف على الاول
وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثاني فالوجهان اى ان كان الشان اى الجزاء مضارعا والشرط ماضيا
ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم
الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفصل وفيه نظر لان
هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال نعم عمل ان وضعف في هذه الصورة عن جزم الجزاء
لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فيكون الاداة جازمة لشيئ واحد وهو الشرط تفقدها
كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا النهي وهكذا يقول المبرد فيما المقدم عليه ما هو الجزاء معنى يقول هو
جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف ان عن العمل في المتقدم عليها ثبت انها قد تعزل عن جزم الجزاء بشيئين بكون الشرط
ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجواب مقدما وهذا عند المبرد واما الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه
انما يجزم عندهم للجوار قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا لم يجز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا
فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناه او لو لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشيئ من
الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجيئ مضارعا مصدرا من حالتها بلا او لم اما لا فلانها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت
بلا مال واما لم فلانها لتغيير المضارع الى معنى الماضي صارت كجزء مع قلة حروفها اما ما اختها فكثيرة الحروف ولا يصدر
الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضرب ولا شتم لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا يقول ان ستفعل وان لن تفعل وان ما
تفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان
يجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو لو جئتني لاكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك واما الجزاء
فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت
الدار فانت حر ولا يجيئه عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باى حرف كان فنقول ان كان الجزاء مما يصلح
ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه وان لم يصلح
له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء الفاء لمناسبتها للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك
هذا مع خفتها لفظا واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من الفاء لثقل لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى
الفاء وذلك لتاويلها بان وجد الشرط مفاجئا لوجود الجزاء وينبغي عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كانت جملة طلبية كالامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها العلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم
وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت

بالحرف

بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له ولن تعذبهم فانهم عبادك او لا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعم وان اطعتموهم انكم لمشركون
فلتقدير القسم كما يجيء في بابه ويجوز ان يكون قوله تعم واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز
ان يكون الجزاء لو قصد من دون ملاحظة الشرط كما مرّ في الابتداء في قوله تعم والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم
يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها او روي من يفعل الخير فالرحمن يشكره
فلا ضرورة اذن واجاز الكوفية حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعم اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة
ويجب الفاء ايضا في كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة كقوله تعالى ان
كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قدّ من قبل فصدقت او مصدرا بما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك
ولا تستعمل في المضارع مصدرا بلن وسوف والسين وما وهذا كله لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء الا مع علامة الجزاء
ويبقى الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر والمصدر بلا ولم اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلا يدخلهما
الفاء اصلا نحو ان ضربتني ضربتك وان لم تضربني لم اضربك لان تطابقهما مع مناسبتهما لفظ الشرط على ما بيّنا تعلقا بكلمة الشرط معنويا وذلك بانقلابهما
الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة بقي المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركها اما الفاء فلانهما كانا
قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم افعل واما تركها فلتقدير تاثيرها فيهما
لانهما صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان لا صالحة لهما على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تاثير قال
تعم ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال تعم ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه اذا لم
يثبت قال تعم في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال تعم ومن عاد فينتقم الله منه ومذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الاخير ليكون جملة
اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه وقال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ
لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاقيسية وان ثبت نحو قولك
ان غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ الا ضمير الشأن فلا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا
وبعد ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بالهمزة في الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم يدخل الفاء لان الهمزة
من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك
قلت ائن اكرمتك تكرمني قال تعم ارايت ان كذب وتولى الم يعلم ويجوز مجيء هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال
تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال تعم قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله
ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام قال تعالى يا قوم ارايتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني
وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمص قال ولقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما انما يدخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة من حيث المعنى في
الجزاء معنى ويعني بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع المصدر بالسين
وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال وتدخل
على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لانه اذن متمحض للماضي وذلك لان قد لتحقيق مفهوم ما دخلت
عليه ماضيا كان او مضارعا وتاكيده ومع التحقيق لم ينقلب لم ينقلع عن ذلك قوله تعم ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى
الاستقبال قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال انه لا
وان كانت للاستقبال فقد تجرد للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها
في الاسمية نحو ان جئتني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل
المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعم ان كنت قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة
التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي يخصصه يعلم من
خبره نحو كان زيد قائما فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون دلالة
الحدوث فمعنى كان زيد قائما في الزمن الماضي زيد قائم فكان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن استفادة
الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا
باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون متحقق الوقوع
فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان
كقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا ونحو قولك انت وان اعطيت مالا بخيل وانت وان صرت اميرا لا اهابك وقال المص الفاء

ونحو مضارع معرب نحو زيدا فاعله مع جملة متعلق بجئ لانه جملة نعت لها او موضع الفاء مفعول فيه لجئ وان مقدرة وهي منصوبة على انها حكاية عن حال في قوله
وبان مقدرة بعد الاشياء الستة والحروف بعد الافعال المختلفة اذا قصد السببية نحو اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار لان التقدير
الا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر ومحل الجار والمجرور متعلق بامتنع

•

ان تبت جوازاذن اذ ينبه ليكون الشرط مستقبلا وليس بشئ لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في
الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فاتني نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة
الدالة على جوهر الكلمة وكون كان الشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله تع ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا اقول
في هذا كما اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيمة وكون عيسى ع قائلا ذلك او غير
قايل انما هو في الدنيا وانما يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم وقوله تع ان كان قميصه قد من
في المتن قوله ويجئ اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية طلبية وقد يكون فاقبل لم قامت مقام الفاء ولكن لما
بين معنيها فرق له وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر
تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر اقول اعلم ان كل ايجاب ينتصب المضارع بعد
الفاء يجوز ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده
ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه تقول
ضرب زيد او ما ضرب زيد اذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فكون المطلوب
مقصود المتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصود الغير انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره
عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان
ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر
ذلك الشئ ظاهرا واما الخبر فانه اذا وقع علم المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود
لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشئ مع ان ذلك الشئ غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت ايضا بعد
الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاء اذ ذلك في الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب
مقصود اما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعده معنى الشرط جاز
لك ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم بان وانما انجزم الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل
لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على
ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن
معنى ان فلاين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا او احدا ثم اعلم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر الذي لو عليه بالخبر
نحو حسبك او كفيك او شرعك ينم الناس واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثبت عليه وكذا اسماء الافعال نحو صه ونزال والامر
المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب النصب
صريح الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهي اتفاقا لان فاء السببية
تليه تفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تع ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولم تدر ما جزع عليك فتجزع و
مع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشياء
الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت ما دخلها فهي اذن مقوية لمعنى السببية في الفاء فاريد ان يكون قبل الفاء صريح
الامر ليقوى الامرية حتى ان ضعف دلالة السببية في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لسببيتها
مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية فلم يضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفي
معناه وقيل في قوله تع هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله نغفر لكم ان نغفر جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى امنوا وليس بجواب
هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان تقول هو جواب كما مر في لام الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا
يقيموا وقال المبرد في مثله ان يقيموا جواب قيموا مقدرا اي قل لهم اقيموا يقيموا وليس بشئ لانه مثل كن فيكون على قراءة ابي عمرو
وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو قم يدعوك الامير وقال فقال رائدهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار او الوصف نحو وليا يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع
وفي نحو مرجهم ما يجوز الجزم على الجواب والرفع اما على الاستيناف اي انه ممن يحفرها او يجيء فيها اي بان يحفرها وفي يجوز في ذره يقول
ذلك الرفع على الاستيناف والحال والجزم وقوله تع فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا يحتمل الحال والقطع وكذا قوله ارسوا نزاولها
ومما جاء على الجزم بعد النهي متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ويجوز في مثله البدل لان الثاني
من جنس الاول بخلاف قولك ان تاتني تعطني اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجئ بعد الجزاء سواء كان الشرط ظاهرا او مقدرا

ومنه الجار والمجرور متعلق بامتنع الامر وقع في بعض النسخ مثال الامر صيغة يطلب بها اي الصيغة التي يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
متعلق بمقدر اي مع حذف فانها يكون بحذف حرف المضارعة او بفعل حكمه اي حكم الامر في هذا الكلام او الاخر حكم المجزوم فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة ساكن
ليس الفعل برباعي زدت همزة وصل مضمومة وهي همزة وان كان بعده اي الساكن ضمة فتكون عطف على مضمومة فيما سواه اي سوى ما كان بعد الساكن ضمة
نحو اقتل واضرب واعلم وان كان الفعل رباعيا فمفتوحة وهي خبر مبتدأ محذوف اي همزة مفتوحة ونعتها المبتدأ محذوف والخبر محذوف ايضا او نقدير ثم [illegible]

بالفعل المصدر بالفاء او الواو او ثم نحو ان تاتني اتك فاحدثك [illegible] فتجزم ما بعد الفاء على العطف وترفعه
على القطع وتنصبه على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات وكذا ما بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو
قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرئ برفع ويذرهم وجزمه ولا منع في نصبه من النصف فاذا جئت بثم جاز الجزم والرفع دون
النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا امثالكم وقال وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ولما كان النسبة
بعد الطلب في قوة وقوع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فاصدق واكن وقال دعني فاذهب جانبا يوما وكفك جانبا وهذا
الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا جوز الثاني لان الاول
قد يكون مجرورا قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر المثبت بعد المنفي وعلى العكس
فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى لا تسلم تدخل النار قال غيره بل يجب
ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا واما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب فلان كلمة العرض همزة الانكار
دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل
من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم اخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة ان
كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة اقول لو قال صيغة يصح ان يطلب
بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون بكل ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب
بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء
او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان
على الاباحة نحو كلوا واشربوا او للتهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا
لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو الماء [illegible] الضارب
اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تؤاخذ
في نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهي في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب يخرج نحو ليفعل
زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا يخرج نحو لافعل انا ولنحمل خطاياكم فان قيل قولنا الامر اعم من قولنا
امر الغائب كلما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلت لا اسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب اذ مرادهم
بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من الامر المضاف الى شيء اخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه
عن المضاف اذ يصح ان يقال ماء الباقلا انه ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو لتقم انت يا ابن خير قريش وان
كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم اخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة
كما في قول حسان في امر الغائب محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فلما حذف حرف المضارعة مع عدم
اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني
على السكون الا انه جعل اخره كاخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما
باللام كامر الغائب لكن حذف اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اي الموازنة فرجع الى الاصل من البناء وبقي اخره على
الوقف كما كان في الاصل محذوفا للجزم قوله فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة اذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين
فلا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحركا او ساكنا فان كان هناك متحرك فان كانت حركته اصلية لم يحتج الى اجتلاب همزة
الوصل بل يبتدأ في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من تتكلم وتقاتل من تتقاتل ودحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل وان كانت منقولة
اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك ذلك المتحرك لاجل [illegible] علة حذفه هي حرف المضارعة
وذلك المتحرك لاجل [illegible] حرف المضارعة كما تقول في تقيم وتعيد اقم واعد فان همزة افعل حذفت بعد
حذف حروف المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما في نقيم ويقيم وتقيم فطردا للباب وحملا لسائر حروف المضارعة على الهمزة
وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف وبع وهب فان قيل كما حذفت
الهمزة المتحركة في تقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في تعد وخف له ايضا فذلك للحمل على يعد وهب بالياء كما يجيء في
التصريف فلم يرد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر لزوال المتحرك تلك كما ترد لو لم تجتلب له همزة الوصل فكنت
تقول اوعد او هيب [illegible] كنت تعلم اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المثل ونحو عد ومقر فكان
يكون [illegible] الساكن [illegible] ابتداء ان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان حذف لاجل حرف المضارعة [illegible]

المضارعة ومقطوعة على الوجه [illegible] قوله

فعل ما لم يسم فاعله ... وهو ما حذف فاعله فان كان الفعل ماضيا ضم اوله اى اول الفعل
وكسر ما قبل آخره اى آخر الفعل ويضم الثالث مع همزة الوصل والثانى معطوف على الثالث ومع التاء متعلق بمقدر خوف اللبس مفعول له ومعتل العين مبتدا
والافصح ... قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله اى مثل فعل وبيع باب اختير وانقيد دون استخير واقيم
ان كان الفعل مضارعا ضم اوله اى اول الفعل وفتح ما قبل الآخر اى آخر الفعل ومعتل العين ينقلب فيه اى في مضارع معتل العين الفا ليُقال

العلة كاكرم وان لم يكن هناك شئ اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل مضارع يفعل افعل لانه فعل
لان قياس بناء المضارع فى جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضى نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج
وانطلق ينطلق وانما حذفت همزة الوصل الثابتة فى الماضى فى المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم
يأكرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضى فى أكرم لاجتماع همزتين كما يأتى فى التصريف وحمل سائر حروف
المضارعة عليه قوله وليس بباب تفعل وتفاعل وفعلل فانه هو الذى ما بعد حرف مضارعته ساكن فقد تعين ما لم يأت
ماضيه على اربعة احرف قوله مضمومة ان كان ما بعد ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة فى الاسماء كانت
او فى الافعال لانها الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما يجى فى التصريف ان شاء الله تعالى وانما انضمت فيما انضم ثالثه
لان الامر كان كاقتل لو كسر كاطلق واقتل اتباعا واستثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واما فى الاسم
على حرف واحد كفه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجى فى اخر الكتاب قوله فعل
ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثانى مع التاء
خوف اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب انقيد واختير دون استخير واقيم وان كان مضارعا
ضم اوله وفتح ما قبل اخره ومعتل العين ينقلب الفا قوله فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه
يختص به ويجوز ان يريد بالفعل الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضى وفعل المضارع وفعل
الامر قوله هو ما حذف فاعله هذا مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائى فى نحو ضربنى وضربت زيدا وهو ان الفاعل
يحذف فى الاول على ما مر فى باب التنازع وعلى مذهب الاخفش وهو ما حكى عنه ابو على فى كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل
خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس ... المضمر بعد تمام الا ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل حذف
فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره هذا عام فى كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه كاكرم واستخرج
او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه
مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير المبنى للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبنى للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثى
الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا فى الافعال اذ الفعل من ضرورته معناه ما يقوم به ولما حذف منه ناسب التخفيف
ان يلحق الى اول وهلة الى النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون فى الاسماء ولو كسر الاول وضم الثانى لحصل هذا الغرض الا ان الخروج
من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس ... ثم حمل غير الثلاثى عليه فى ضم الاول وكسر ما
قبل الاخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثانى مع التاء خوف اللبس يعنى كلما فيه همزة الوصل او التاء فيه على فتحها وكسر ما قبل الاخر
لالتبس الماضى المبنى للمفعول بالامر من ذلك الباب اذا وقفت عليه وانتقل ما قبله نحو استخرج ولو لم يضم ما بعد التاء ايضا فيما
اوله تاء مزيدة وهو نحو تكلم وتجاهل ... بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تعلم وتجاهل ...
قوله ومعتل العين يعنى ما اعتل عينه من الماضى الثلاثى نحو قال وباع فيما بنى للمفعول منه ثلاث لغات قيل وبيع باشباع كسرة
الفاء وهى افصحها واصلها قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند البعض ولم تنقل الى ما قبلها لان النقل انما
الى الساكن دون المتحرك فبقى قول وبيع بياء ساكنة بعد الضم فبعضهم يقلب الياء واوا لضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهى
اقل اللغات والاولى قلب الضمة كسرة فى الثانى فيبقى بيع لان تغير الحركة اقل من تغير الحرف ويفهم لانه اخف ثم حمل قول
عليه لانه معتل عين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وعند الجمهور استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى
ما قبلها لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصدهم التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى المتحرك بعد حذف حركته اذا كانت
حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه فبقى بيع وقول فقلبت الواو الساكنة ياء لكسرة ما قبلها كما فى ميزان قال وبعضهم يسكن
العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فتبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا لضمة ما قبلها وهذه اقلها لثقل الضمة والواو والاولى اولى
لخفة الكسرة والياء وقول الجمهور اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها فى العلة على غيرها والمصنف انما اختار
حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى المتحرك ولا بعد فيه على ما بينا واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء
والنحاة بالاشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا
غير مشهور عندهم قال المصنف الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف وانما يبنى على الضم لا على

التعدي مبتدأ وخبره ... وغير المتعدي ... اى مثل الفعل ... باب الفعل المتعدي وغير المتعدي عطف عليه المتعدي اى الفعل يتوقف
فهمه اى فهم المعنى من ذلك الفعل على متعلق ... اللازم الى شئ يقع عليه كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والفعل المتعدي مفعول يكون الى مفعول اخبر ...
كاعلم وادرى ... واخبر وخبر وحدث اى الافعال التي تتعدى الى ثلثة مفاعيل مبتداء ومفعولها مبتداء ثان ...
مع خبره خبر الاول والثاني مبتدأ وما ثالثه عطف عليه ولمفعول على خبره ... الجملة معطوفة على جملة ونعت خبر الاول

ههنا بخلاف نحو بيض جمع ابيض لانه لم يقصد بهذا الاشمام التنبيه على ان الوزن المستعمل في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور
قبل فاذا اسقط العين في ابنية المفعول لاتصال الضمير المرفوع فان قام فرينه جاز الاخلاص الضم في الواوى واخلاص الكسر اليائي
نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان لم يقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد للتمييز الواوى من اخلاص الكسر او الاشمام وفي اليائي
من اخلاص الضم او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام الشيخ انه لا يجب الفرق بل يغتفر الالتباس لقلته ... قوله مثله
باب اختير وانقيد يعني ان بابي افتعل وانفعل معتل العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما لمشاركتهما في علتها وهي
استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل
فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير واقيم يعني ان بابي استفعل وافعل معتل العين لا يجيء فيهما الا اخلاص الكسر
دون الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل
ساكن فلا بد من نقل حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى واعلم
ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا ينقل في نحو طوى وقوى لا استقوى ولا انطوى
على هذا ولا انطوى وانما لم يفعل ذلك اذ لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع
لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في قيل يقال وقال يقول فكنت تقول يطاي وينقاي ويستقاي وينطاي ويجيء ... في الفعل
لثقله بياء مضمومة وان كان قبلها سكون كما يحتمل في الاسم نحو راى ... وكسر فاء فعل للادغام نحو رد لغة والضم اكثر لان
نقل الكسرة في المعتل العين اليائي والواوي انما كان لانه لو ... فيهما اجتمع الثقيلان الضمة والواو كبوع وقول ونقلها لتحصيل
الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع من حذف الكسرة في رد الثقيلان لكنه ... النقل ... لكون الكسرة اخف من الضمة وربما
كسر فاء الفعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف تقول في شهد شهد كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم في فخذ فخذ
ويجيء ذلك في الحلقي العين كما يجيء في التصريف وقد حكى قطرب ضرب زيد في ضرب بنقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ
قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره انما ضم اول المضارع حملا على اول الماضي وانما فتح ما قبل اخره دون الضم والكسر
فليعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله ومعتل العين تنقلب فيه الفا اي عين المضارع في المعتل العين
تنقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع وذلك للحمل على الماضي لانه ماض زيد عليه حرف المضارعة فهو يتبعه في مطلق الاعلال
لا في الاعلال المعين لانه ان قال اعل بقلب عينه ويقول بنقل حركة عينه وكذا اعل قيل بقلب عينه ياء ويقال بقلبها الفا فهو
يتبع الماضي في مجرد الاعلال ويعل في كل واحد منهما بما يليق به فكل ما له اصل فعل اذا انفتح عينه وسكن ما قبله بنقل الفتحة الى الساكن
ويقلب العين الفا نحو يهاب واقام واستقام وليس النقل لاجل قصد قلب ذلك المفتوح الفا للتخفيف فلو لم تنقل الفتحة الى ما قبله
لا ... ما كان وقد يجيء الكلام في التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل
والافعال ... لم يستعمل فاعلها لانه من العلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى ... للعلم به كما في قوله تعالى وقيل يا ارض
ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر وتلك الافعال نحو جن وسل وزكم ووعك ... وعلى قال سيبويه ...
... اليه ثم لكان على افعل نحو اجنه الله واسله وازكمه واورده ولعل ذلك لانه لم ... من فعل المذكور ... وسل وعلته
صاركا ... ونحو ذلك من الافعال التي بابها فعل المكسور العين فصار تعديه الى المنصوب كتعدي باب فعل وذلك بالنقل
الى باب افعل قوله المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد فالمتعدي يكون
الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم واري وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت و
الثاني والثالث كمفعولي علمت قوله متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حده ينبغي ان يكون نحو قرب
وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق بل يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية بحرف الجر لكن لا يقع عليها
اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة ... الى الاخلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب
وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يسمى المتعدي باللازم ... ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في
حد المفعول به ... اللازم ... الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك ثم اعلم ان فعلا واحدا قد يتعدى بنفسه تارة الى المفعول فيصح متعديا
ومرة بحرف الجر فيسمى لازما وذلك اذا استوى الاستعمالان ... كل واحد منهما نحو شكرتك وشكرت لك ونصحتك ونصحت لك
هذا ما قيل والاولى جعل اللام زائدة والحكم بتعدي هذه الافعال مطلقا اذ معناها مع اللام هو معناها بلا لام والتعدي واللزوم بحسب
المعنى وهي بلا لام متعدية اجماعا فكذا مع اللام ... زائدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة في هذه ...
فان كان تعديه بنفسه ... اكثر ...

غيره اليه نحو خلقت الامر فهو لازم حاذف منه حرف الجر وان كان تعدى بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائد كما في تقرا
بالقرآن ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على انه مفعول به ولهذا قد تعطف على
الموضع بالنصب قال تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب قال لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك
العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت زيدا
وكرمت عمرا لكن لما كانت الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصل منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا
هما في محل النصب لا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان وذلك بهما ايضا بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب
عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاول اولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا حكم بشذوذ نحو الله لافعلن
ونحو قول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لا
لاستطالتهما بصلتهما فالاخفش الاصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار كما في نحو خرجت الدار ولم تثبت بل قد جاء في غيرهما
اما شاذا وذلك كقوله يمرون الديار ولم يعوجوا وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم
فالاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي يجوزون الديار ولالزمن صراطك ولا تنووا عقدة وتسترضعوا اولادكم حتى لا
يحمل على الشذوذ وربما تضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديته مع امضاء معناه كقوله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون عن امره ويتجاوزون
عنه واما لكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد يحذف من الظرف المختص وكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكسبتك الخير
اي كسبت لك ووزنتك المال اي وزنت لك وكلتك الطعام اي كلت لك ولا يألونكم خبالا اي لا يألون لكم وزدتك دينارا اي
زدت لك ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز ان يضمن زدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف من المفعول
الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت الله ذنبا ومنا الذي اختير الرجال سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر
معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند
المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول بخلاف الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به
اذهبته يجوز فيه المصاحبة وضدها فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كانه سبحانه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف
المعديتان فلا بد فيهما من معنى التغيير وليس بعض حروف حذف للباء المعدية لمعنى الفعل الا في قوله تعالى اتوني زبر الحديد اي بزبر على قراءة
ايتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا
الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر ولا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلاثة الا علم ورأى نحو اعلم واري والمفعول
الذي يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناهما تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلهذا
كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلا تقول احفرت نهرا زيدا وتضعيف العين تعدى الى واحد
كفرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا تعدى الى ثلاثة كالهمزة وقد تعديه للمجيء العين الا الهمزة نحو اينه ويجوز ان يجمع على فعل واحد ثلاثة
من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو جئت من الكوفة الى البصرة لاكرامك واما اذا اتفقت فقد مر حكمها في اخر افعل التفضيل قوله
ومنه ما كاعطى وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه مبتدا وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من
الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدا وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال وكذا قالوا في خبر كان
وليس بشيء اذ الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا ولا اسم الاشارة وغير ذلك من سائر المعارف ويجوز ذلك في هذين
المنصوبين قوله والى ثلاثة كاعلم وارى تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب اعني علم
ورأى وعند الاخفش تنقل بالهمزة الى ثلاثة باقي افعال القلوب الجنس بسبب الهمزة المفعول الى موضعه الطبيعي قبل المفعولين لان معنى
الهمزة المعدية جعل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا جعلتك تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان يذكر اولا المجعول ثم
يذكر متعلق اصل الفعل وهو المجعول عليه لان المجعول عليه معنى قائم بذلك المجعول والعادة جارية بان يذكر الذات اولا ثم اللفظ الدال على
المعنى القائم بها كما في المبتدا والخبر والحال وذي الحال والموصوف والوصف كذلك في نحو احفرت زيدا النهر اي حملته على حفر النهر
ولم يسمع ان ينقل الى ثلاثة من المتعدية الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل الثاني مفعولي علمت الا ما هو
مضمون الاول والثاني او مضمون الثاني تقول في علمت زيدا منطلقا علمت عمرا انطلاق زيد وعلمت عمرا الانطلاق قال
تعالى واذ علمتك الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلاثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا على اعلم واري فتقول احسبتك زيدا منطلقا
وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك ولو جاز القياس في هذا لجاز الى ثلاثة في غير افعال القلوب نحو اكسوتك عمرا جبة
واصحبتك زيدا قائما ولجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يرد سماعا قال ويجوز نقل جميع الافعال الثلاثية

ا فعال القلوب مبتدأ وظننت بدل منها او خبر مبتدأ محذوف وما هو ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت معطوفة على ظننت تدخل على الجملة الاسمية خبرها او خبر مبتدأ محذوف وما هي هو تدخل على كذا وخبر افعال القلوب ظننت كذا ولبيان ما هي عنه متعلق بتدخل اي يعني تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان كون تلك الجملة عبارة عن من ظن او علم ويمكن ان يقدر بوجه آخر اي تدخل تلك الافعال على الجملة الاسمية لبيان الشئ الذي يكون تلك الافعال ناشئة عنه يعني علمت قد تدخل في الجملة لاجل بيان العلم وظننت لبيان الظن كذا في الشرح فتنصب هذه الافعال الجزئين

وكلا منها الى باب فعلت فعلت نحو انصرت زيدا عمرا وذهبت خالدا فثبت ان هذا موكول الى السماع اعني النقل من الثلاثي الى الابواب يعني المتشعبة واما اخبر وخبر وانبأ ونبأ وحدث ولم يرد تعالى احدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها نبأ فعل مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر الباء اي علم واما حدث ونبأ وانبأ وخبر فلم يستعمل مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالاتها باعلم المتعدي الى ثلاثة لان الانباء والتنبئة والاخبار والتخبير بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبأ والبواقي الحقها غيره والحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو اراني الله في النوم عمرا ساما وتستعمل الخمسة متعدية الى الواحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونها الذي هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني نحو علمت زيدا قائما وعلمت قيام زيد وعلمت القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رأيت وانبأت وحدثت لا يتعدى اليه الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج زيد بل تقول بخروج واما قولهم انبأته سله واخبر ته خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسماء تقوم مقام المصادر اي انباء واخبارا وتحديثا فلو كانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به مختصا مقامها نحو حدثته خروج زيد بشارة او قول خالد ولا يجوز في السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك لداينا او اخبرتك زيدا قائما ليس بمعنى حدثتك الحديث الخصوص وانبأتك هذه التنبئة المعينة وخبرتك التخبير الخاص فانتصاب زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا الا لكونه مصدرا مبينا نوعه كما في ضربت ضرب الامير اللص لان زيدا قائما بيان المخبر به وتعيينه وليس بيان كيفية نفس الاخبار الذي هو الحدث الواقع منك اي التلفظ والتكلم المخصوص بانه كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك زيدا قائما اي اخبرتك بهذا الخبر به والخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المصنف وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا قائما خبر خاص وان خبرا في نحو قولك اخبرتك خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشئ بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اي مخبر به خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما كالآخر اما غلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به وكمفعولي علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قائم فتسد الجملة بان وايضا تقول اخبرتك زيدا قائما فانا مخبرك زيدا قائما فتضيف اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف في اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المصدر فلا تقول انت ضارب ضرب الامير انما اعترض به المصنف على نفسه من قوله قلت زيدا منطلقا ليس بشئ اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به اي المقول الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على انه مفعول ومنشأ الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه قوله فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث معا كثاني مفعولي اعطيت كما بينا في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما غير الثاني فمفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فمعنى اعلمتك زيدا قائما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيتك زيدا درهما سواء فيجوز لك ان لا تذكرهما معا لا اصل الكتاب اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون الثاني والثالث وان تذكر الثاني والثالث دون الاول واما اذكروا من حذف الثاني والثالث وترك الاخر فعلى ما يجئ في افعال القلوب وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلاثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافي اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول الا انه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتأخرون فاذا قطعت عن النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث حال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى قوله افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين اعلم ان الجمل التي تدخل عليها الافعال لا يخلو من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها او لا فالاول هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد وزيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اي التي المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها لتعلق معناه بمضمونهما فلا يدخل اذن الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه تعدد عمله في الفعلية لان الضروري من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية فلا يرتفع به ما اسند اليه ذلك الفعل اليه اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه فلا يعمل الا النصب فيجب ان ينصب كلا جزئي الفعلية لتعلق معناه بمضمونها ولا ينصب الفعل الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه فلا يثبت فيهما اثر الفعل الداخل الا اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمت لئن

نحو علمنا ای یوم سرت وعلمت ایهم رایت بنصب ای علی انه معمول الفعل المؤخر ثم تقول الذی یطلبه الفعل من الاسمیة المدخول علیها اما فاعل او مفعول فان اقتضی فاعلا وذلک فی باب کان رفعنا المبتدأ لتشبیهاً له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبیها له بالمفعول ولم یجز رفعهما لان الفعل لا یرفع فاعلین ولا یرفع شبیهین بالفاعل ولا نصبهما اذ یبقی الفعل بلا مرفوع ولا یجوز نصب الاول ورفع الثانی لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل فی الحقیقة فی مثل هذا مصدر الخبر مضافا الی المبتدأ ففی کان زید قائما فاعل کان قیام زید لانه هو الحادث الکائن فی الحقیقة وکذا فی صار زید قائما الصائر هو قیام زید وکذا فی جمیع اخوات کان لان کلها بمعنی کان مع قید اخر فمعنی صار کان بعد ان لم یکن ومعنی ما زال واخواتها کان دائما ومعنی اصبح واخواتها کان فی المساء و الصبح والضحی ونحو ذلک ومعنی لیس ما کان وتمام افعال المقاربة فلیست من هذا الباب من الافعال الداخلة فی الاصل علی الجملة بل المرفوع بها فاعلها علی الحقیقة واخبارها مفعولها کما یجیء فی بابها وان اقتضی مفعولا نصبنا جزئی الجملة لان ثانیهما متضمن المفعول الحقیقی واولهما ما یضاف الیه ذلک المفعول الحقیقی اذ معنی علمت زیدا قائما علمت قیام زید فاعرب الجزئین اعراب الاسم الواحد ای ذلک المفعول الحقیقی فلذلک تدخل علی هذین الجزئین لفظا ان الجاعلة للجزئین فی تقدیر جزء واحد ولم یدخل الجزئین اللذین بعد کان واخواتها وان کانا ایضا بتقدیر المفرد کهذین الجزئین المنصوبین ثم هذا المقتضی للمفعول اما افعال القلوب او غیرها فافعال القلوب علی ضربین اما للظن فقط وهی حجا یحجو بمعنی ظن وخال یخال وحسب یحسب وکذا هب غیر متصرف فاذا کانت الافعال بالمعنی المذکور وولیها الاسمیة مجردة من ان نصبت جزئیها فان کان حجا بمعنی غلب او قصد او غیر ذلک وخال بمعنی اختال وهب امر من الهبة وکانت الاسمیة مصدرة بان لم ینصب المفعولین وکذا جمیع افعال القلوب المذکورة فی المتن تنصب المفعولین اذا ولیها الاسمیة غیر مصدرة بان ویستعمل اری الذی هو ما لم یسم فاعله من اری عاملا عمل ظن الذی هو بمعناه ... یستعمل بمعنی علم وان کان اری بمعنی اعلمت واما للیقین فقط وهو ما اذا کان بمعنی عرف ولا یتوهم ان بین علمت وعرفت فرقا من حیث المعنی کما قال بعضهم فان معنی علمت ان زیدا قائم وعرفت ان زیدا قائم واحد الا ان عرف لا ینصب جزئی الاسمیة کما ینصبهما علم لا لفرق معنوی بینهما بل هو موکول الی اختیار العرب فانهم قد یخصون احد المتساویین فی المعنی بحکم لفظی دون الآخر واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم فی نصب المفعولین ویستعمل دری بمعنی علم وتعلم امرا بمعنی اعلم لکن لا ینصبان المفعولین بل ترد الاسمیة بعدهما مصدرة بان نحو دریت انک قائم وتعلم ان الغی بعد رشد ولا تتصرف فی تعلم بمعنی اعلم فاذا قیل لک تعلم ان الامر کذا فلا تقل له تعلمت بل علمت وان کان دری بمعنی ختل وتعلم من تعلمت الشیء ای تکلفت علمه فلیسا من هذا الباب فعلم ینصب الجزئین اذا لم یصدر بان واما للظن فی الظاهر مع احتماله فی بعض المواضع للیقین وهو ظن لا بمعنی اتهم قال الله تعالی فی الظن بمعنی الیقین انی ظننت انی ملاق حسابیه وقد یجیء ظن بمعنی اتهم فتنصب مفعولا واحدا ومعنی الاتهام ان تجعل شخصا موضع الظن الذی تقول ظننت زیدا ای ظننت به انه فعل سوءا المظنون واما للاعتقاد الجازم فی شیء علی انه صفة معینة سواء کان مطابقا اولا وهو رای فاذا کان بالمعنی المذکور وولیته الاسمیة المجردة من ان نصبت جزئیها نحو رایت زیدا غنیا سواء کان فی نفس الامر غنیا اولا قال تعالی یرونه بعیدا وهو غیر مطابق ونراه قریبا وهو مطابق وقوله تعالی الم تر الی الذین خرجوا متضمن معنی الانتهاء ای الم ینته علمک الی حالهم وقد یلحق رای الحلمیة برای العلمیة فی نصب المفعولین قال تعالی رایتهم لی ساجدین واما الاعتقاد کون الشیء علی صفة اعتقادا غیر مطابق نحو عد وجعل فاذا کانا بالمعنی المذکور ووَلیتهما الاسمیة المجردة نصبا جزئیها نحو کنت اعده فقیرا فبان غنیا وقال تعالی وجعلوا الملائکة الذین هم عباد الرحمن اناثا ای اعتقدوا انهم اناث واما للقول بان الشیء علی صفة قولا غیر مستند الی وثوق نحو زعمتک کریما وقد یستعمل زعم فی التحقیق قال ... اسمه الله موف للناس ما زعما واما الاصابة الشیء علی صفة وهو وجد والفی وهذا من افعال القلوب لانک اذا وجدت الشیء علی صفة لزم ان تعلمه علیها بعد ان لم یکن معلوما وقوله تعالی ووجدک عائلا لا یخرج عن هذا لانه تعالی قد یستعمل فی الافعال ما یستحیل مضمونه بالنسبة الیه علی سبیل التشبیه کقوله تعالی لنبلوهم ویضل ونحو ذلک فکانه تعالی قد صادفه عائلا فی علمه بعد ان لم یعلم فاصلح حاله ولم یستعمل اصاب وصادف استعمال وجد فی نصب المفعولین خلافا لابن درستویه فهذه الافعال الداخلة علی الاسمیة التی مفعولها الحقیقی مصدر الجزء الثانی مضافا الی الاول وکذا ان کان الثانی جامدا تحتمل منه مصدرا نحو علمت زیدا اخاک وان وقعت بعدها الفعلیة فی الندرة فضمیر الشان مقدر قبلها ... نحو حسبت یقوم زید ای حسبته یقوم زید وبعض هذه الافعال یکثر نصبه لمفعول واحد مع کونه بالمعنی المذکور نحو علمت زیدا وعلمت خروج زید ای عرفته وبعضها یقل فیه ذلک نحو ظننت وحسبت قال ولقد نزلت فلا تظنی غیره منی بمنزلة المحب المکرم ای لا تظنی شیئا غیره وکذا قال الفراء وقد یقوم الضمیر واسم الاشارة مقام مفعولیها تقول لمن قال اظن زیدا قائما انا ایضا اظنه واظن هذا وکذا باقی افعال القلوب قال الاندلسی لو جاز قیام لفظ ذلک وهذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة ... لان مفعولی باب علمت بتقدیر المفرد علی ما قدمنا والصلة لا

ومن خصائصها اي الافعال القلوب انه لا يقتصر على احدهما اي المفعولين جزئي مبتدأ وخبر بخلاف باب اعطيت ومنها اي ومن خصائصها جواز الالغاء اذا توسطت
الافعال او تأخرت لاستقلال الجزئين كلاما وهو تمييز بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها اي من خصائصها انها اي الافعال القلوب تعلق اي تبطل عملها قبل
والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها اي ومن خصائصها انه اي الامر والشأن يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها اي افعال القلوب
ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا ولبعضها معنى آخر غير معنى المبتدأ والضمير في بعضها عائد الى الافعال المذكورة بمعنى وتتعدى اي البعض به اي بذلك المعنى الى مفعول

تقدير المفرد على حال قال الاندلسي وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اي ظننت الظن قلت لا منع مما قاله الفراء على ما ذكرنا
وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك وقال تعالى يظنون بالله غير الحق اي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعولا
به اي شيئا غير الحق كما في قوله فلا تظن غيره قوله يدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه اي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه اي تلك
الجملة الاسمية صادرة عن ذلك وقوله هي عنه على حذف المضاف اي حكمها عنه اي حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه ففي
قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن
قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تأخرت لاستقلال الجزئين
كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها
انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا ولبعضها معنى آخر يتعدى به الى مفعول فظننت بمعنى
اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله واذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان
حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فيجعلان فيها نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد
مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تجعلهما فيها نسيا منسيا فلا تقول علمت ولا ظننت
لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب عن علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة
فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا فان باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فهذا ايضا من خواص
هذه الافعال واما حذف احدهما دون الآخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر مع القرينة
غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة كما تكرر ذكره فلو حذف
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله
تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون الى قوله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول الثاني فكما في قوله لا تخلنا على غرائك
انا اذا ما القد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلة على اغرائك الملك بنا قوله ومنها اي من خواصها الالغاء الفرق بين الالغاء والتعليق
مع انهما ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعول به للفعل المعلق كما
كان كذلك قبل التعليق ولا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا
على ما قال ابن الخشاب اما فالجملة معه ليست بتأويل المفرد ففي زيد علمت قائم زيد قائم في ظني فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانه لا
مفرد موقعها اذ الجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الآخر ان الالغاء اختياري والتعليق ضروري وقيل الجملة الملغى
عنها في نحو زيد مقيم ظننت مبنية على اليقين ثم الشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشيء لان الفعل الملغى ليس ما حصل
منه مضمون الجملة من الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني ولا يمنع
الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويقبح الالغاء مع تأخير الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب
لفظي ثم تقدمهما يغلب اللفظ المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر كما شرحنا في حد الاعراب ترافعهما ضعيف فمع تقدم عامل
غيرهما عليهما يبطلهما ومع ذلك قد جاء قوله كذاك أدبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو وآمل ان تدنو
مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج
وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه لا يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدرة بعد الفعل فلا الغاء
ولا تعليق وهذا اقرب لثبوت ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء فعطى هذا الفعل
عامل لا ملغى ولا معلق ويقبح الالغاء في نحو متى تظن زيد ذاهب اعني اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقديم الخبر وتوسط فعل القلب بين
المبتدأ والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال و
هما متساويان وذلك لان الرافع المعنوي اعني فعل القلب تقدم على احدهما وتأخر عن الآخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو
ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال ولستم فاعلين اخال حتى ينال اقاصي الحطب الوقود وبين معمولي ان نحو ان
زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه كجاء زيد واحسب عمرو
توكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التأكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء فبينهما شبه التناقض
واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين في المصدر نحو زيد احسبه او احسب ذاك قائم ومصدر
فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما ومثلك لزيد قائم واما الالغاء فنحو
مع التوسط والتأخر نحو زيد ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب لان المصدر لا ينصب ما قبله كما بل يقدر له ...

ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مرّ في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظننا زيدا قائما
في الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الالغاء قبيح كما مرّ من قبح تاكيد الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو
ظنك زيدا قائما اي ظننت ظنا فعند من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر وهو كما لو حذف الفعل جوازا
يجوز الالغاء متوسطا ومتاخرا نحو متى زيد ظنك منطلق ومتى زيد منطلق ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر
وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسطا وتاخرا لان
العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا موكدا لغيره كزيد قائم حقا
على ما قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق قوله ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي التعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي
مفقود زوجها تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فمن ثم جاز عطف
الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام
المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كما يأتي وقد يكون اسما متضمنا معنى الاستفهام
كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك
وقد يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهي ما وان ولا نحو علمت ما زيد منطلقا وان زيد منطلق
ولا ... لا عمرو ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولام الابتداء وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل
و... بجعل ... دخلها على الصدر الجملة رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء
في الخبر في نحو ان زيدا لقائم فلضرورة ملجئة اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجيء واما لا الداخلة على الجملة الاسمية فانما كانت
معلقة لانها لا التبرية المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا امكن فتحها وذلك اذا
جاء في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا يدخل الا مع المكسورة كما يجيء واما اذا تجردت ان عن اللام فانها لا تعلق
لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تأويل المصدر فاذا امكن جعل ان مع جزئيها مصدرا
معمولا لفعل القلب بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسرها عن عمله واما قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش
سهامها فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيده للكلام لان في اللام المفيدة للتاكيد مع قد الموكدة وفي علمت معنى التحقيق ...
كقوله واني رأيت ... اليك مع الصدود لاميل وقد يجرى نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجواب نحو بكلا ان المكسورة نحو علم الله لزيد
قائم اي والله والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت ان تمر وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ... وأي
اي يوم سرت وعلمت اقمت ام قعدت واعراب الجمل المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة
رفع على انه خبر مقدم على المبتدأ اي اليوم يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال ...
اي يوم عقبى ... والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق الفعل
عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو ويجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام ...
الذي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي ولا ... على النصب نحو علمت ... ما صنع ...
واما قولهم ارأيت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ... بمعنى ارأيت ...
مفعول من رأيت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حاله العجيبة او عرفتها اخبرني عنها ...
عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به لرأيت نحو ارأيت زيدا ما صنع وقد يحذف ...
ان اتيكم عذاب الله الاية وكم ليس مفعولا كما يجيء بل هو حرف خطاب ولا بد سواء اتيت بذلك المنصوب او لم تات ...
ظاهرا او مقدرا ليبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارأيت زيدا ما صنع وارأيتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل ... ما
تدعون من دون الله اروني ماذا خلقوا والمقدر كقوله تعالى ارأيتك هذا الذي كرمت علي لئن اخرتني اي ارأيتك هذا المكرم
لم كرمته وقوله تعالى لئن اخرتني كلام مستانف وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى ارأيتكم ان اتيكم الاية وقوله
ارأيت الذي ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم وقوله ارأيت ان كان ... ارأيت للتاكيد ولا تحل الجملة المتضمنة معنى الاستفهام
لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارأيت زيدا عن اي شيء من حاله تسأل فقلت ما صنع ... فقال
اخبرني عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرأيت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بارأيت التي بمعنى اخبرني ...
بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول ... الفعلية عن شيء نحو النجاءك فاستغني بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف

تاء الخطاب فيبقى التاء في الاحوال الثلث مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا وفاعل رءيت
التاء لا انت المقدر في نحو رويدك لان مفعوله منصوبا على حاله مع جيئه بعد اخرى نحو ارايتك زيدا ما صنع فلا يستغنى فاعله
فاعله ايضا وقال الفراء بل ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل رويدك ونحوه كما مضى في اسماء الافعال اعني ان الكاف مرفوع
المحل فاذا اردت تراسب فعل القلب فالكاف الحقيقة بما سم يتصرف تصرف المفعول الثاني وكذا التاء تتصرف بتصرفه نحو ارايتك
زيدا او ارايتما كما الزيدين وارايتموكم الزيدين وارايتك هندا وارايتما كما الهندين وارايتين كن الهندات واعلم انك اذا قلت علمت
من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس في الكلام
دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا وذلك
لان كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظا عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة
وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت زيدا الذي
قام ويتبين الاستفهام من غيره اي كونه معربا بقولك الاستفهام علمت ايهم قام برفع اي واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام
بنصبه وليس اداة الاستفهام التي في باب علمت نحو علمت ازيد قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها اللزوم التناقض في نحو علمت ايهم قام
وذلك لان علمت المتقدم على ايهم مفيد ان قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى
هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام
اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه وهو انتساب القيام الى معين ربما يعرفه الشاك بانه زيد او غيره فيكون المشكوك
فيه ان النسبة قد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام
المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شخص هي وذلك الشخص فرضنا زيدا فالمعنى
عرفت قيام زيد وانما لم يصرح باسم القائم ولم يقل علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشيء
على المخاطب مع معرفته به كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تبارك وتعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فعلى هذا
يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه هنا انتساب
القيام الى زيد وعدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذلك
من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قائم ام عمرو وعلمت هل قام زيد وعمرو وجوابها لا او نعم والمشكوك
فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي يشك
فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان
يكون متعلقا للعلم الا بتاويل وهو ان يتوهم متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب هذا الاستفهام باسم
وباسماء الاستفهام شيء معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام فمعنى علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام
لانه هو الذي يقع في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد اي زيد قائم واما عمرو واما اذا قال علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة
القيام الى زيد او نفيها حتى يقع ان العلم يتعلق بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة ونعم لا يتعلق
الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم بل في نحو استفهام المتكلم لا
يصح ان يكون متعلقا للعلم للتناقض المذكور في نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم او لا في الجواب متضمنا ايضا معنى النسبة
ونفيها لان المعنى بلى زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود يعني الحكم عليه او نحو يقع في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان
جميع ادوات الاستفهام تقع على الوجه المذكور اي لمجرد الاستفهام لا الاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين
على الاخر ليتبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقعد كما تقع بعد كل فعل يفيد معنى
العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسالت واستفهمت وجميع افعال الحواس
الخمس كلمست وابصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد يمشي ام عمرو وقد يضمر الدال على التفكر كقوله تبارك
وتعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في التراب اي متفكرا ايمسكه ام يدسه وفي النهج ابالغيض نحو
انفسهما ايهما يسقى صاحبه كاس المنون اي متفكرين ايهما يسقى ولم يسمع مثل ذلك في الظن وهو ترجيح احد المجوزين على الاخر وجوز
يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وقلت ايهم في البيت وقد مضى ذلك في باب الموصولات ويجوز في نحو سالتك
هل زيد قائم واستفهمت قام زيد ان ينوي بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوي على ما هو مذهب البصريين او يضمن الفعل
معنى القول فالجملة في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يجيء بعد من مذهب الفريقين في وقوع الجملة بعد الافعال المعاني

في موضع النصب بها اما في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في
الدار ام عمرو اي شككت في هذا الامر او في موضع مفعول تعدى الفعل اليه بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما لتضمنه
ما يقتضيه والاول على ضربين العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق
عنها في موضع مفعوله اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو علمت
هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من هو
وكذا قوله تبارك وتعالى وما ادراك ما يوم الدين لان ادرى يتعدى الى مفعولين نحو ادريتك الحق وان كان بمعنى اعلم او في
مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من هو واما الثاني اعني المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب به العلم نحو فكر
هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه معنى تعرف اي تعرف هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك
انظر اليه ايهم هو اقوى عدا اي تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيد ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل
ابو من زيد اهو ومن رفعه في نحو اعلم زيدا ابو من هو لان انظر الذي بمعنى تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطتهما
عليه كما ينصبه اعلم اذا سلطته عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المضمن به العلم متعديا بالوضع تعدية من المفاعيل المضاد وضعه
ثم تجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعرف نحو امتحنت زيدا هل هو كريم اي تعرف كرمه بامتحانه
وابصرت زيدا هل هو في الدار اي تعرف كونه في الدار بابصاره وكذا قوله تبارك وتعالى يسألونك عن الساعة ايان مرسيها اي
يتعرفون وقت ارسائها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمرك الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول له
الفعل المضمن وقد يكون جملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد هل هو قائم او لا اي شككت في قيامه فهي في محل الجر ونحو
عرفتك الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدلا من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو والجملة فيه بدل من زيدا هذا
وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظننت اخوه قائم قال وانما لم يجز لظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا يدخل الماضي كما يجيء في باب
ان فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك قلت ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم واري عن المفعولين الاخيرين
فالظاهر كما ذهب اليه المالكي انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم ورأى فتقول اعلمتك لزيد منطلق وازيد
منطلق ام عمرو وما زيد منطلق وزيدا اعلمتك منطلق وزيد منطلق اعلمتك وكذا الحكم اذا نسبت باب اعلم الى المبتدأ فاعله نحو اعلمت
ما زيد قائما وزيد اعلمت قائم وقال الاندلسي لكن اعول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجزولي ما يدل
على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيته للمفعول جاز وانا لا ارى منهما منعا سواء بني الفعل للفاعل
او المفعول وقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيد اعلمتك قائم او علقت فقلت اعلمتك لزيد قائم لحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة
لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة وليس بشيء لان اعماله بالنسبة الى شيء والغاؤه
او تعليقه بالنسبة الى شيء آخر فهو مثل زيد علمت قائم ان اعملته في الفاعل والغيته عن المفعول وكذا في علمت لزيد قائم اعملته
في الفاعل وعلقته عن المفعول وايضا المعمل معنى الهمزة اي التصيير والملغى او المعلق اصل علم فالملغى غير المعمل واعلم انه لا خلاف
في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولي اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
لشيء واحد هذه الافعال المذكورة في المتن ولفظة حسب بمعنى احسب ورأى الحلمية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لمتحد
المعنى نحو علمتني قائما وقال تبارك وتعالى ان رآه استغنى اي اني اراني اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الآخر نحو قولهم رأيتنا مع رسول الله صلعم وانما
تقول كذا وقد يجري مجرى افعال البصرية حملا على رأى القلبية وكذا عدم وفقد حملا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع وانما لم
يجز ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحد
معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا
وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر
الامكان فلهذا قالوا ضرب زيد نفسه فصار النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار
الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب واما المفعول به فيها ليس المنصوب الاول
في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا
قائما اي نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والآخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها
ولم يقع نحو ما ضربنا الا اياك وانما نقتل ايانا واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى
واحدهما ضمير متصل والآخر ظاهر نحو زيدا ظن قائما وظنه زيد قائما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة

وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك في فصل المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكره المص من خواص افعال
القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المشددة على الجملة المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت
ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدا وان المفتوحة موضوعة
لهذا المعنى فنقول اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد من مفعوليها الحقيقيين وبكثرة ذلك وان
كان ذلك الفعل مما يقبل نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كحسبت وظننت كما تقدم في اول الباب لانها لا يطلب في ظاهر الا
الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سواء نصبهما كما في حسبت زيدا قائما او لم ينصبهما نحو حسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين
المنصوبين هو المصرح به الجزئين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه واعني ان ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له
ثان وقال الاخفش يجعل ان مع جزئيها في مقام المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قائم حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا
حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره ولم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الاضمار ويقول ان ان مع جزئيها ساد مسد اسمين
هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل فكيف
يكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادا مسد ان مع اسمها وخبرها ومفيدا
فائدتها اذ هما بتقدير المصدر بل له مصدر كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر هذا آخر الكلام في افعال القلوب واما غير
افعال القلوب مما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما رادفها من جعل ووهب غير متصرف ورد وترك وتخذ واتخذ و
كان واصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر لصار في الاصل اذ معنى صيرت زيدا قائما صير زيد قائما كما ان احضرت زيدا
اي جعلته حاضرا فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولي علمت يقال هل صيرت زيدا كريما فتقول بلى ما جعلته واما
بلا قرينة فلا يجوز لما ذكرنا انها لا يخلو من تصيير شيء شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا
يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مفعوليها هو المفعول لصير كما كان مضمونها معمولا لصار وكان القياس بناء على ان المفعولين
في تقدير المصدر جواز تصديرها بان كما في مفعولي علمت لانه في الحقيقة اسم وخبر كما اسما وخبر لصار فانهما لا يصدران بان اذن
بها كما ذكرنا في اول هذا الباب واما الغاء صير ومرادفاتها وتعليقها فلم ياتيا كما اتيا في افعال القلوب لان ذلك فيها لضعفها
من حيث لم يظهر تاثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب بحيث يحس عيانا فهو امر ظاهر للعيون اذ هو
احداث الشيء بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد تخرج من هذا الباب وذلك اذا لم يكن بمعناه كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي
خلق ووهب اي اعطى ورده اي جعله راجعا وترك بمعنى خلى وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما كان فهو قليل الاستعمال لكنه
لا يجيء الا بمعنى صير انما افاد معنى صير لانه قيل ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان اجعله كائنا فحصل من الهمزة معنى نقل
غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير فلهذا يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله
تعالى وضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب لانه يصح ان يكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعله مثلا
وصاغه مثلا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يكون بمعنى ضرب مثل الحجر فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده عطف بيان وقال
ابن درستويه بالحق غادر بصير كما الحق به ترك الذي بمعناه منها اذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالا اي يكون غادر بمعنى
خلف وخلى واما اذا كان معرفة فهو قليل كما في قوله فغادرن التبابع فالحاق غادر بصير هو الظاهر ومما ينصب المبتدا والخبر من غير
افعال القلوب ومن غير مرادفات صير سمع المعدى بمن نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز
تصديره الجملة بان نحو سمعت انك تقول كذا واذا عمل في المبتدا والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تقول كذا
او تتكلم وانا لا ادري منعا من نحو سمعتك تمشي لجواز ان سمعت انك تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح
انتجعي بلالا بنصب الناس وقد روي برفع على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدا والخبر القول وما تصرف منه والاصل في استعماله
ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو في الحال نحو اقول الان زيد قائم فينبغي ان يكون
الواقع بعد قولي هذا الكلام متلفظا به بالفاظه في غير هذا الكلام لم يكن حكاية او الذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قائم
او قل زيد قائم واللفظ الذي يقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به
غير هذا الكلام لا المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل ولا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اي قيل
هذا اللفظ ومن حيث ايراد المعنى هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط بقاء اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل لانه
ربما يتعسر اداء اللفظ المنقول بعينه من بعض القائلين فجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالباري تعالى وكذا غيره
ثم يحمل عليه ذلك مع تغيير اللفظ بما لا يعلم القول شيء من اجزاء الكلام الا المثل فهذه الجملة محكية اصلها الحكاية
حكى

الافعال الناقصة اي افعال ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ...

بالعيان الفاظها فعلى هذا لك ان تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان زيد قائم ثم قال فلان قام زيد وحكاية في الكتاب العزيز مقتص فيه عن الامم المختلفة الالسن باللسان العربي وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية اللفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى لان الاول لاعتبار ابتداء الحكاية فان زيدا وعمرو في حال الحكاية غائبان ومنه قوله تعالى قال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدي معنى القول قال الله تعالى يستمع لينبئه بالياء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها لا مفعولا مطلقا كما وهم المص كما تقدم في باب المفعول المطلق وانما ذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم ان المفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب وكذا تقول انا قائل زيد قائم بالنصب والفاعل لا ينصب الى مصدره فلا يقال زيد ضارب الضرب القوي والذي اوهم المص قوله ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا نحو قلت ما زيد قائم او لفظا اخر ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه والدليل عليه اضافة اسم الفاعل عليها اليه في قولك انا قائل زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مقولة وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطف منصوب كقولك قلت ما زيد قائم او لفظا اخر ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويعتبر ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم يحمل ذلك المفرد على تلك الجملة كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او صادقا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن ثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فانتصاب هذه الثلثة ليست على انها الفاظ المحكي حتى تراعى وليست ايضا جملا مغيرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها ورابعها مفرد غير معبر به عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد وحده واما بناؤه فهل يراعى او لا ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم سلام قال اذا قيل قلت دباءة اي هي دباءة وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما تقول فلان يقرئك السلام اي سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير من الخمسة الاوجه فيكون اي مفعولا مطلقا لفعل محذوف اي سلمنا سلاما فيكون الجواب بالمرفوع اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الجواب على الثبات المستفاد من الرفع على ما مضى في باب المبتدأ ويلحق عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديته يا بحيل واخبرته زيد قائم وتناديا بالرحيل عاجلا ونحوها وهم يقولون عند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول ليس بعزيز في الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته فقلت زيد قائم وتناديا فقالوا الرحيل عاجلا وكلا القولين قريب تقول ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتاويل ذلك التاويل وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما يقال من قال زيد قائم فتقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكي كما في قوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط واعلم انه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هنا سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو قولك كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف تعتقد فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المص والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم كما يقال لك كيف تقول زيدا قائما فيجيب اعلمه قائما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط كون الفعل مضارعا مخاطبا قال الاندلسي منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو ايقول زيد عمرا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثرين في الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا قائما او منفصل بظرف نحو اغدا امك تقول زيدا قائما او بالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا فان نقص بعض الشروط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية ايضا مع استيفاء الشروط قوله وبعضها يعني اخوات باب علم فانها ان جئت بمعنى ظننت هو لك في شعره شعره وخلت بمعنى صرت ذا خال اي خيلاء وزعمت اي كفلت وهذه الثلثة بهذه المعاني لا يكون لازمة قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا تعدت علمت ووجدت الى مفعولين فهما بمعنى اصبت وعرفت ايضا الا ان المعروف والمطلوب مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق في الاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله الافعال الناقصة ما وضع لتقرير

وعاد ای صار وغدا ای ظل وراح ای بات وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام ولیس وقد جاءت ما جاءت حاجتك واصله وقد جاء لفظ جاء بمعنی
قعد بالشئ علی صفة قولهم وما جاءت حاجتك ثم اقتصروا الضمیر فی جاءت اسم له وحاجتك منصوب علی الخبر وما استفهامیة وکان الضمیر فی جاءت یعود الی ما وتانیثه
معنوی لانه فی الحقیقة عبارة عن الحاجة والمعنی ای شئ صارت حاجتك ونافیة وکان جاءت مسند الی ضمیر شئ تقدم ذکره مثلا اذا کنت محتاجا الی شئ معین ثم لا یحصل
ذلك الشئ فقیل لك ما جاءت حاجتك ای فما جاءت هذه وقد روی ما جاءت حاجتك علی انها اسم الحاجة لجاءت وما خبرها کذا فی بعض الشروح وقعدت ای صارت

الفاعل علی صفة وهی کان وصار واصبح وامسی واضحی وظل وبات واض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ وما برح
وما دام ولیس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت کانها حربة تدخل علی الجملة الاسمیة لاعطاء الخبر حکم معناها فترفع الاول
وتنصب الثانی مثل کان زید قائما انما سمیت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها کالا انما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال
التامة فانها تتم کلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سمیت ناقصة لانها تدل علی الزمان دون المصدر لیس
بشئ لان کان فی نحو کان زید قائما تدل علی الکون الذی هو الحصول المطلق وخبره یدل علی الکون المخصوص وهو کون القیام ای حصوله
فجئ اولا بلفظ دال علی حصول ما ثم عین بالخبر ذلك الحاصل فکانك قلت حصل شئ ثم قلت حصل القیام فالفائدة فی ایراد مطلق
الحصول اولا ثم تخصیصه کالفائدة فی ضمیر الشان قبل تعیین الشان علی ما مر فی بابه مع فائدة اخری سیبیناوهی دلالتها علی تعیین زمان
ذلك الحصول المقید ولو قلنا قام زید لم یحصل هاتان الفائدتان معا فکان یدل علی حصول حدث مطلق تقییده فی خبره وخبره
یدل علی حدث معین واقع فی زمان مطلق تقییده فی کان لکن دلالة کان علی الحدث المطلق ای الکون وضعیة ودلالة الخبر علی
الزمان المطلق عقلیة واما سائر الافعال الناقصة خصوصا الدال علی الانتقال واصبح الدال علی الکون فی الصبح او الانتقال ونحوه
اخواته وما دام الدال علی معنی الکون الدائم وما زال الدال علی الاستمرار وکذا اخواته ولیس الدال علی الاستمرار وکذا اخواته
ولیس الدال علی الانتفاء فدلالتها علی حدث معین لا یدل علیه الخبر فی غایة الظهور فکیف یکون جمیعها ناقصة بالمعنی الذی
قالوه قوله وما وضع لتقریر الفاعل علی صفة کان ینبغی ان یقید الصفة فیقول علی صفة غیر مصدره فان زیدا فی ضرب زید
ایضا متصف بصفة الضرب وکذا فی جمیع الافعال التامة واما الناقصة فهی لتقریر فاعلها علی صفة هی متصفة بمصادر الناقصة بمعنی
کان زید قائما ان زیدا متصف بصفة القیام المتصف بصفة الکون ای الحصول والوجود ومعنی صار زید غنیا ان زیدا متصف
بصفة الغنی المتصف بصفة الصیرورة ای الحصول بعد ان لم یحصل ومعنی تقریر الفاعل علی صفة ای جعله وتثبیته علیها
قوله کان وصار الی قوله ما لم یذکر سیبویه منها سوی کان وصار وما دام ولیس ثم قال وما کان نحوهن من الفعل مما لا یستغنی عن الخبر
والحق انها غیر محصورة وقد یجوز تضمین کثیر من التامة معنی الناقصة کما تقول تم التسعة بهذا عشرة ای تصیر عشرة تامة وکمل زید
عالما ای صار عالما کاملا قال تعالی فتمثل لها بشرا سویا ای صار مثل بشر ونحو ذلك فقد زید علی عدد الافعال الذی ذکرها المصنف
ونقص منه فالذی زید من مرادفات صار ال ورجع وحال وارتد کان کلها فی الاصل بمعنی رجع تاما وکذا استحال وتحول فانهما
کانا فی الاصل بمعنی انتقل وکذا کان اصل صار فکان حق جمیعها ان تستعمل تامة وان تتعدی الی ما هو الان مصدر الخبر بالی ان عدت
خصوصا الی المعنی ثم ضمن کلها معنی کان بعد ان لم یکن لان التغیر انما یرجع الی الفعل وانتقل الیه فذلك الفعل یصیر کائنا بعد ان لم
یکن فما علیها فی الحقیقة بعد ما صیرتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الی اسمها اذ معنی جمیعها ناقصة کان بعد ان لم یکن وذلك الحاصل
هو الکائن بعد ان لم یکن وفاعلها حین کانت تامة هو المرتفع بها الاسم الراجع والمنتقل ویجوز استعمالها ارو مرادفاتها تامة علی الاصل
قال فصرنا الی الحسنی ورق کلامنا ورضت فذلت صعبة ای اذلال وقال ایضا ای لا محالة صار القوم صارای مکان انتقال
القوم منتقل وقال تعالی ظن ان لن یحور بلی لا بل فی التامة ان یلیها الفظرف والی ظاهرین او مقدرین لان الرجوع والانتقال
من الامور النسبیة لابهام من دون المنتقل عنه والمنتقل الیه ولیس الحاق مثل هذه الافعال بصار یا سابل سماعا الا انه ان
انتقل لا یلحق به مع انه بمعنی تحول وکذا زید علی ما زال من مرادفاتها ما فتئ وما انفك وما برح وما دام من دام بریم ای برح واصل
ما زال وما برح وما فتئ وما انفك ان تکون تامة بمعنی ما انفصل فتعدی بمن الی ما هو الان مصدر خبرها فیقال فی موضع
ما زال زید عالما ما زال زید من العلم ای ما انفصل منه لکنها جعلت کان دائما فتنصب الخبر نصب کان دائما جعلت بمعناه لانه
اذا لم ینفصل الشخص عن فعل کان فاعلا له دائما وکذا اصل برح ورام ان یکونا تامین بمعنی زال عن مکانه فیتعدیان بانفسهما نحو
نحو برحت بابك ومن بابك ورمت بابك ومن بابك واصل زال قد مرکان الاصل ان تعدی بمن نحو ما زال زید فی القیام
فجعلت لذلك بمعنی کان دائما لانه اذا کان لا ینفصل عن الفعل ولا یقصر فیه یکون فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفی علی النفی
دوام الثبوت لان نفی النفی اثبات واذا قیدت نفی الشئ بزمان وجب ان یعم ذلك النفی جمیع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك
اذا قیدت اثبات الشئ بزمان لم یلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب کفی فی صدق هذا القول وقوع الضرب
فی جزء من اجزاء الزمن الماضی واما قولك ما ضرب فانه یفید استغراق نفی الضرب لجمیع اجزاء الزمان الماضی وذلك لانهم ارادوا ان
یکون النفی والاثبات المقیدان بزمن واحد فی طرفی نقیض فلو جعل النفی کالاثبات مفید الوقوعه ای لوقوع النفی فی جزء غیر معین
من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم یکن تناقض ذلك الاثبات اذ یمکن کون الجزء الذی یقید الاثبات به غیر الجزء الذی یقید به
النفی فلا یتناقضان فاکتفی فی الاثبات بوجود مطلق لو مرة وقصد فی النفی الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب فان استمرار
الترك

کانها حربة
اصله وقد جاء لفظ قعد
ایضا فی قول الاعرابی ارهف
شفرته حتی قعدت کانها
حربة ثم اختصروا الضمیر فی
قعدت اسم له عاید الی
الشفرة وکانها حربة منصوبة
محلا علی الخبر ومن جملة
معطوفة علی قوله ما جاءت
حاجتك فیکون فی محل
الرفع لان الجملة الاولی
فاعل جاء ظاهر فی تعدد
وتدخل علی الجملة الاسمیة
خبر بعد خبر ای الافعال
الناقصة تدخل علیها
ولاعطاء مصدر مضاف
الی المفعول وهو الخبر
مرفوعه وحکم معناه مفعول
ثان والضمیر فی معناها
عاید الی الافعال قوله
لاعطاء متعلق بتدخل
والمعنی الافعال الناقصة
ما وضع کذا تدخل علی
الجملة الاسمیة لان یعطی هذه
الافعال الخبر حکم معناها
من اثبات ونفی او
صیرورة او باعتبار زمان
مخصوص فترفع ای هذه
الافعال الاول وتنصب
ای هذه الافعال الثانی
مثل کان زید قائما

قوله ويكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشأن وتكون تامة بمعنى ثبت وزائدة وصار للانتقال واصبح واضحى وامسى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها

وبمعنى صار وتامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس لنفي مضمون الجملة

اسم واصبح وامسى بمعنى صار عطف على اقتران مضمون الجملة وتكون تامة اى هذه الافعال تامة عطف على معنى هذه الافعال باوقاتها وبالاقتران ويكون تامة وظل وبات

الزمان فصار بمعنى صار وصار مضى بكالوجيز الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض احديهما الاخرى فتبين بهذا ان النفي يفيد
التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايجابا دائما كما ان نفي الاثبات يكون دائما ونفي النفي يلزم منه
الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو المقصود ولا تجعل كل فعل مفيد للنفي داخلا عليه حرف النفي بل ذلك موقوف على السماع
فلا تقول ما انفصل ولا ما ولى ضاربا ولا تقول ما زلت امير بضم الزاي وكسرها اى ولى امرا وما زال الناقص واوي من زلت عن المكان
كخاف يخاف فما زال يزال كنال ينال وقولك زالت زالت بالمد الى فرقها بعينها فذانان وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض
العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما قبلها وقلبت ياء كما يفعل في المبني للمفعول
في نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بما النفي تامة نحو ما برح من موضعه
قال تعالى فلن ابرح الارض وما دخن في امره وما انفك عن هذا الامر اى ما انفصل ما زال وما فتئ او فتأ او فتئ فلا يستعمل الا ناقصة
قال سيبويه ان برح في قولك ما زلت برحى فعال مفعول وله انه يقول ما الخبر ما زلت مع عمر وينفصل ابن مالك من اخوانا اصبح
فلا رواح فقال هما لا يكونان الا تامين وان جاء بعدهما منصوب فهو حال كقوله فلا طاو يعارض الريح هاويا اقول اذا
كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى ان اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته
فلان بمعنى تماما او ما قوله يروح ويغدو وذا هما يتكلفان كما يجيء بدخل في الغداة والرواح فهما ايضا تامان والمنصوب حال وان
كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء في قولهم ما جاءت حاجتك اى ما كانت
حاجتك وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من كانت امك ثم يروى برفع حاجتك
على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء اليهم رسولا من علي ع ومنها قعد في قول
الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اى صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بها عن جاء وقعد الموضع الذي استعملتها فيه
العرب قال وطرد بعضهم وقال المص واجاز الاعلم جلاف مثل جاء البرقعي ابن و قيل هو حال وليس بشيء لانه لا يراد ان الرجل
في حال كونه قيمين ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلت بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه ولا يعني
قول الاعرابي فلا يقعد كانها بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل تحدث كانها حربة بل يدخل على الجملة الاسمية
الاعطاء الخبر حكم معناها وغلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله ترفع الاول وتنصب الثاني تسميته
مرفوعها اسماؤها اولى من تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم وبهذا الاعتبار فخبارها
غالبا حذف خبر المبتدأ لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكما لا يسمى مضمونها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس
ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على التقليد ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهد وامن ان كل فعل
لابد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول قوله فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وبمعنى صار ويكون
فيها ضمير الشأن وتكون تامة بمعنى ثبت وزائدة وصار للانتقال واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بان منها
وصار وتكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها
لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس لنفي مضمون
الجملة حالا او قيل مطلقا اقول شرع يذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجيء بعضها تاما او زائدا قال فكان يكون ناقصة بمعنيين
احدهما ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا فالافتران الماضي و
يكون للحال والاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان
الله سميعا بصيرا وذهل انه الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد
نائما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار فكان فيما مضى فالاولى ان يكون كن ويكون لها على الاستمرار
وقول المص دائما او منقطعا رد على هذا القائل يعني ان كان لا يدل على احد الامرين بل ذاك الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى
صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير
الشأن اى يجيء كان الناقصة على معنى كانت من حيث انها ضمير الشأن ومقدر لا يرتفع المبتدأ والخبر بعدها منصوبة المحل
خبر الكان وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشأن تامة وفاعلها ذلك الضمير وتفسره القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاولى اولى
لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شأن الا مبتدأ في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واول مفعولي ظننت نحو انه زيد
قائم وظننته زيد قائم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا بمعنى ثبت الا ان في التامة فاعلها مصدر الخبر
مضافا الى الاسم فوزانها وزان علم الناصب لمفعولين فانها بمعنى ومعه نقل ان كان يجيء بمعنى

كفل وعن قوله وذا بة اعلم ان كان تراد غيره مفيدة [illegible] معنى انه كيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب [illegible]
الى بكر فتأتى على كان [illegible] من كانت امه صبيا انها تامة غير مفيدة [illegible]
على هذا حال وكذا قولهم [illegible] فاطمة بنت الخرشب [illegible] من مثلى يوجد كان [illegible] وكذا قول الفرزدق [illegible]
يجوز ها في الجاهلية كان [illegible] الاسلام واما اذا دلت كان [illegible] الماضي ولم تحل نحو ما كان احسن زيدا [illegible] ان من افضلهم
كان زيد عند سيبويه وقال المبرد [illegible] الاسم [illegible] من افضلهم خبر كان [illegible] حيزان لا يتقدم [illegible] منها الا اذا كان
ظرفا [illegible] الزايدة [illegible] الا التحقق التاكيد فلا يقال [illegible] مجانا
لعدم علمه اولنا [illegible] الا [illegible] المطلق اذ كان الحدوث المقيد
الخبر [illegible] الا [illegible] والتصول [illegible] من الحدوث [illegible] الزمان فى ذلك
ان [illegible] الحدوث [illegible] فاذا جردتها لم يبق الا الزمان [illegible] مرفوعا و
منصوبا [illegible] كالظرف دالا على الزمان [illegible] الا [illegible] غير [illegible] الظرف [illegible] الاخبار [illegible] التي
يتسع فيها [illegible] ما التجرد [illegible] بين الجار والمجرور [illegible] فقيل ان كان المفيد للماضي التي لا تعمل [illegible] عن
الدلالة على الحدوث المطلق وقد ذكر السيرافي ان [illegible] ان كان الكون وهو [illegible] لا معنى لقولك ثبت الثبوت
وقولك به الله من تلك الفلوس [illegible] معناه اى [illegible] الفاعل [illegible] انه لا فاعل لها [illegible]
هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام [illegible] كما ذهب اليه المبرد [illegible] ذلك
لثبوت فاصلها [illegible] اى جيران كرام كانوا لنا [illegible] الفاصل [illegible] منها والاول [illegible] لافادتها
معنى [illegible] ان الزايدة [illegible] الزمان [illegible] البداية تكون بالاوازم والاصول والمجردة
للزمان كالزايدة فلا [illegible] نحو قولك حضر [illegible] كان [illegible]
الا ماضية [illegible] مضارع [illegible] من [illegible] يكون [illegible]
ما [illegible] والتقدم [illegible] ومعناها اذا كانت ناقصة كان [illegible]
فيه [illegible] مضمر [illegible] قوله واصبح واضحى [illegible]
هذه [illegible] تكون [illegible] من غير اعتبار الازمنة التي تدل عليها تركيب الفعل
[illegible] الماضي والحال والاستقبال [illegible] كان [illegible]
وكان [illegible] الاسم [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] بالصبح [illegible]
[illegible] الله [illegible]
[illegible] الاخفش زيادة اصبح [illegible] كان [illegible]
[illegible] السيرافي [illegible] الاخفش كان
كل [illegible] الماضي [illegible] كان [illegible] الماضي قوله وظل وبات [illegible]
ظل [illegible] في جميع النهار [illegible] جميع النهار [illegible]
على [illegible] الماضي او الحال او الاستقبال [illegible] قال ابن مالك تكون
[illegible] ظل [illegible] في جميع الليل [illegible]
جميع الليل [illegible] الماضي [illegible]
نام [illegible] الزمان [illegible] قال [illegible]
[illegible] بمعنى صار [illegible] نظر قال [illegible]
بالنهار قال ويحتمل ان يقال انها اخرجت فى هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل قوله ما زال الى اخره وقد ذكرنا ان معنى
ما زال واخواته كان دائما فقولك ما زال زيد اميرا اى استمر في الامارة [illegible] من قبلها [illegible] وقت البلوغ
[illegible] قوله [illegible] او لا في الدعاء وان كان مضارعا [illegible] ولا [illegible]
ان [illegible] اليوم [illegible] ولا امس وذلك [illegible]
[illegible] الا [illegible] الى [illegible] في قوله [illegible] الله [illegible]
تذكير

يجوز تقديم اخبارها على اسمائها اى لا اشكال فى ان هذه الافعال جائز تقديم اخبارها على اسمائها اى الافعال فى تقدمها على اسمائها اى على هذه الافعال التى
هى ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها فيجوز فى القسم الاول منها وهو ما ليس فى اوله ما من ثلثة والجملة الصفة صفة القسم اى الاول منها قسم يجوز تقديم اخبارها عليها ويجوز فى القسم الاول وذ
ويكاد الى راح وقسم لا يجوز عطف على قوله وقسم يجوز وهو مبتدأ وما موصولة او موصوفة وترجيح اوله ظرف وما فاعله او مبتدأ وتقدم خبره صلة الجملة صلة و
صفة ما والموصول او الموصوف مع صلته او صفته خبر المبتدأ والقسم الثانى الافعال لو ثبت فى اوائلها ما او الافعال ثبت فى اولها ما فالمذكور به بن كيسان فى غيره

تذكر يوسف بتاويل لا ولى بها الا ان لا ان حذفها لا يسمع الا من مضارعها لانها انما جاز حذفها لعدم اللبس اذ ق تفتر اتها الا انكو
ناقصا لا معها الى تنفك تسمع ما جيئت بها لك حتى تكون ويحذف منها كثيرا فى جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
وقوله تزال حبا مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل لان حذف حرف النفى فى جواب القسم ثابت فى غير هذه الافعال
نحو والله اقوم اى لا اقوم فكيف بها ولكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء بخبرها الا ان
الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب الا فى الفضلات كما مر فى بابه وخبر المبتدأ ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة
استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم واما خبر ليس ولخبر كان وصار واخواتهما اذا كانت منفية يجوز اقترانها بالا اذا قصد
الاثبات وقد يمتنع ذلك فيها ايضا وذلك اذا انتقض مثبت اخبارها عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد الا غنيا لم يصر خالد
لامتناع تصدر الا كما مر فى بابه وقد خطئ ذو الرمة فى قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمى بها بلدا قفرا واعتذر بانا
تنفك تامة اى ما تفارق وطنها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التى يناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب
وجيع وترمى عطف على مناخة نحو قوله ضاوات وتقبضن وقيل هى ناقصة خبرها على الخسف اى معه ومناخة حال وفيه ضعف
من وجهين الاول ان العامل فى الحال ما ينفك احدهما ان المفرغ قلما يلى فى المثبت وان كان المستثنى فضلة انيم كالحال فى مثالنا والثانى ان العامل
قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا فى الا بعد او فى المستثنى منه كما مر فى بابه وان كان العامل فى الحال على الخسف ففيه ضعف
من ثلثة اوجه احدها ان المفرغ قلما يأتى فى المثبت كما ذكرنا والثانى ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر عنه ولم يجزه سيبويه خلافا للاخفش
والثالث ان المستثنى اذن يكون مقدما فى الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم فى باب الاستثناء قوله
وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت مصدرها خبرها الفاعل ذلك المصدر فانت فى قولك اجلس ما دام زيد قائما ابوه موقت جلوس
المخاطب بمدة ثبوت قيام ابى زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضميرا اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله ومن ثم احتاج اى ومن جهة كونه
توقيت الشئ يكون ظرفا الملك الشئ والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات
وما الذى اول ما دام مصدرية والمضاف الذى هو الزمان محذوف اى مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفى مضمون الجملة قال سيبويه
وتبعه ابن السراج ليس للنفى مطلقا تقول ليس خلق الله مثله فى الماضى وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فى المستقبل وجمهور
النحاة على انها لنفى الحال قال الاندلسى واحسن ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب
عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به وهذا قوى وحكم ما الحكم ينبغى كونها عند الاطلاق لنفى الحال وعند
التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكم لا فى باب المضارع واصل ليس ليس كصيد كما تقول علم فى علم والزاموها تخفيفا بالاسكان وتركوا قلب
يائها كما هو القياس فى هاب لمخالفتها اخواتها فى عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا يحذف فى العين تخفيفا
وصيد فى صيد ولا يجوز ان يكون مضموم الياء اذ لم يجئ من فعل معتل العين بالياء ولا ان يكون مفتوحا اذ الفتحة لا يسكن فلا يقال
فى ضرب ضرب ولم يقلب الياء الفا ليدل به على عدم تصرفه ومفارقته لاخواته وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال
ابو على فى احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد فى صيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير به ولو كان
كهاب لكسر الفاء كهبت والجواب ان ذلك لمفارقته اخواته فى عدم التصرف قال ابو على واما الحاق الضمير به فى نحو لست وليتم فللتشبيه
بالفعل لكونه على ثلثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير فى هاء هاءا هاؤا وهاتى هاتيا هاتين مع كونه اسم فعل تشبيها له
بالفعل والاولى الحكم بفعليته لذلك لا لاتصال الضمائر به لانها قد تتصل بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكر فى هاء قوله ويجوز تقديم
اخبارها كلها على اسمائها وهى فى تقديمها عليها ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما فى اوله ما خلا الا بن كيسان
فى غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس ذكر ابن معط ان خبر ما دام لا يتوسط بين وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا
ذلك فى الموصولات قوله من كان الى راح كان الى ليس فى اوله ما مما ذكره المصنف لما ذكره من الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها
عليها وفى ليس خلاف على ما يجئ واما ما دام فلا خلاف فى امتناع تقديم خبرها عليها كما ذكرنا فى الموصولات وكذا لا يجوز فصل ما
عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما فى اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان فى تقديم
خبرها عليها قالوا لان ما ان من هذه الافعال الناقصة معها بمنزلة الاثبات فى يجوز بها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لا يلزمها
بل جاز حذفها لفظا ومعنى الفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك فى هذه الافعال ولم يجز ذلك غيرهم نظرا الى النفى ...
يكن حاله فيها معنى النفى لجعل الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر بين ما النافية والفعل فى هذه الافعال نحو ...
منهم لانها لان هذه الافعال حتى صارت كبعض حروف فيها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد ...
فى ما النفى نحو ثابت فى ان النافية واما غيرهما من حروف ... الا اذا انتفى بها الافعال المذكورة لم يجز ...

الافعال الناقصة

بلبها ادبين الافعال باتفاق لما ذكرنا في ما وتجويز تقديمها اتفاقا لانها ليست كما في طلب التصدر كما في المنصوب على شريطة التفسير واما
ليس ففي الاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفيون من ذلك لان منهم من قال انها حرف كما فالحقوها بما كان ووافقهم المبرد
وان كان من قال انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب
القوم الكرام ليسي ولم يرد عينها المكسورة مع اتصال الضمير كما ردت في صيد المخفف العين نفيا للاصيدت ولذلك ايضا
جاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا من حيث يجوز فيه وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب ولم
اضرب والفعلان لا يتقدمان على لن ولم وللمانع ان يمنع تعلق الظرف في الاية بخبر ليس بل يعلقه بنفس ليس فان الافعال الناقصة
لا يمنع تعلق الظرف بها لدلالتها على معنى الحصول فاذا قلت كان يوم الجمعة زيد قائما فلا منع من تعلق الظرف والحال بكان
لدلالتها على معنى الحدوث بل هو اولى من تعليقه بخبر كان المؤخر وكذا البحث في معمول خبر ما كان وكذا سائر الافعال الناقصة
ولا تصح هذه الدعوى الا للبصريين من بين المانعين لان هذا مبني على فعلية ليس دون الكوفيين واعلم انه لا تدخل الافعال الناقصة على
مبتدأ واجب الحذف كما يكون في النعت المقطوع بالرفع للمدح او الذم ولا تدخل على مبتدأ يلزم التصدر كاسماء الاستفهام
والشرط ولا على مبتدأ عادم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدأ يلزم الابتداء لكونه في المثل فان الامثال لا تغير كقولهم الطعن يظأره
يلزمها لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طالق والطلاق اليمنة او يلزم الابتداء لوقوعه بعد اما او اذا المفاجاة
او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدا ولا يقع اخبار هذه الافعال
جملا طلبية في ذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما ان زيد قيام له حصول
في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما ان زيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما ان زيد قيام له
حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سائرها لانه في كلها معنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية
لم تخل هي من ان تكون خبرية فيتناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصادر خبرها يدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول
في احد الازمنة الثلاثة والطلبي الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها
فاعل للفعل الناقص كما تقرر فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضرب غلامه مخبرا بكان عنه ثابتا عند المتكلم
مسؤولا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت زيدا عندك ام لا فقد ذكرنا ان ازيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا
الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفي بالطلب فيها عن الطلب في
اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل تكون قائما اي هل تقوم وقد
جاء الطلب فيهما معا في الشعر قال وكوني بالمكارم ذكريني وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما
نحو كن هل ضربت استحال اذ الطلب في احدهما طلب في الاخر فيجتمع الطلبان على مصدر واحد وهو محال واما ان كان خبرها
مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدم
على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل معنى الاخبار حتى يتناقض هو ومضمون الخبر فان قيل فيجب ان يجوز على
ذلك تقديم الجملة الطلبية عليها نحو ايهم ضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التي تليها اولا فضل معنى الاستفهام
لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا ليجوز وقوع اسماء الاستفهام خبر لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة بما النفي فلا تقول اين
ما كان زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدر ما النفي ويجوز نحو لم يزل هذا اوان لم يكن سماحك ومنع الجزولي والشلوبين
ذلك في ليس نحو اين ليس زيد والاولى الجواز فان منعنا ذلك بناء على منع تقديم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه
وان منعنا لادائه الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة
نفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته ثم تقول اذا كان الخبر المفرد مشتملا على ما له صدر
الكلام وجب تقديمه على كان واخواته ان لم يصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت
وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وكذا ان دخل الا على الاسم
نحو لم يكن قائما الا زيد وقائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا كان الجزء الخبر ضمير في
الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندك انك قائم وعندي كان انك قائم اذ لو تقدم
الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشأن في الفعل ويجب تاخير الخبر عن كان واسمها معا ان دخله الا نحو ما
كان زيد الا قائما ويجب توسيطه او تاخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضي التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل

كهل

كهل واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيد اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى في المنصوب
على شريطة التفسير وما هي الا الاستفهام وما النافية اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما
قائما كان زيد ولا قائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تاخر مرفوعه عنه نحو كان زيد حسنا وجهه
فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي فاما اذا تاخر منصوبه فيجوز
على ضعف اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا اذ المنصوب ليس كجزئه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا
كان زيد اليوم او في الدار اذ الظروف يتسع فيها والزم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الجواز
ولا يفصل عند البصرية بين كان واخواته وبين المرفوع بها من معمول الخبر الا بالظرف والجار والمجرور نحو كان امامك زيد [illegible]
وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبي الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل
بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعها بغير
الظرف ايضا نحو كان عمرا زيد ضاربا وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل اذا اتصل به ذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل
فجوز في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا او خلاف ذلك قد يقدر فيه البصريون
ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيد الحمى تاخذ وكان زيدا تاخذ الحمى قال قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم
عطية عودا ويجوز في البيت زيادة كان واعلم انه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص
مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدا قال ما دام فيهن فصيل حيا وتقول ما زال رجل واقفا بالباب وكذا في باب
ان قال وان شفاء عبرة مهراقة كذا انشده سيبويه وقد يخبر في هذا الباب بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك في المبتدا والخبر
للالتباس لاتفاق اعرابي الجزئين هناك واختلافهما ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في نحو من زيد ان زيدا هو الخبر و
قال الزمخشري وغيره لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا في ضرورة نحو قوله يكون مزاجها عسل وماء وقيل نصب مزاجها وقال
ولا يك موقف منك الوداعا قال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا
وان يرفع مزاجها على اضمار الشان في كان كما في الرواية الاخرى ولا خلاف عند مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما
والنكرة خبرا الا انهم قالوا ان الاولى بالاسمية ما تقدم في نحو قوله تعالى ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لشبهها
المضمر من حيث لا توصف كالمضمر وانما جرأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بابي ان وكان واورد سيبويه للتمثيل
بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر وقوله فانك لا تبالي بعد حول
اظبي كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان عني اطب كان سحرك ام جنون ورد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو
معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام في اظبي وفي اطب واسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل فارتفاع ذلك المرفوع
بمضمر يفسره ذلك الفعل وان فاسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة وقد قدر بعد الهمزة
فعل فلم يليها المستوي واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر كان كالمعدوم وايضا فان استواء ما وليهما قد لا
يكون في ضرورة الشعر كما يجيء في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما يضمر رافعه ظاهرا اذا كان
المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك وفي قوله خاصة اظبي كان امك ام حمار الاولى ان يرتفع ظبي بكان مقدرة لما يجيء في باب
العطف ان بعد سواء ولا ابالي لا يقع همزة التسوية الا داخلة على الفعل واجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر
فيكون منكرا ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدا نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لقبح
وصفه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا فهو نكرة نحو رب رجل ضربته
ام امراة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير في الابيات الثلاثة غير مختصة فالضمائر اذن نكرات واعلم ان ليس من بين اخواتها تختص
بكثرة مجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي ويجوز حذف خبرها كثيرا كقوله انما يجزي الفتى ليس الجمل اي ليس الجمل جازيا وقيل بل عطف
على الاضمار بحرف عطف مثلها وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس ومادام ولتصاريفها ما لها ولا يستعمل لما زال واخواتها مصدر
واسم فاعل الا نادرا لانها ليست لها حروف النفي وهي لا تدخل على المصدر وقد يحذف نون يكن المجزوم تشبيها لنونها بالواو ويحذف مع انه
قد حذف للجزم حركتها اولا وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى لم يك شيئا غير ان نحو كما حذفت كسرة لم ابال فقيل لم ابل بعدما حذفت
منه الياء لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا التقى نون يكن المجزوم مع ساكن بعدها لم يجز حذفها قال الله تعالى لم يكن الذين كفروا
لتقويها بالحركة ووجهها بها عن سيبويه حرف لين واجاز يونس الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد في نوادره لم يك الحق على ان
هاج رسم دار قد تعفى بالسرر قال [illegible] هذا انشاد وقال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا

الافعال الناقصة

نفي الغاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك كان في الدار زيدا اي كان مستقرا في الدار زيد
فالظرف مستقر فيه ثم حذف فالجار كانه الحصول للحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة
فلا يتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة اذ ليس الغرض نفي
الكفو مطلقا بل نفي الكفو له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا قوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء
او حصولا او اخذا فيه اعلم ان عسى ليس من افعال المقاربة لان عسى طمع في حق غيره تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع
على ثقة من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان تقول معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمص
اي الطامع يطمع في دنو مضمون خبره كقولك عسى الله ان يشفي مريضي اي ادنو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع
في دنو مضمون الخبر بل للطمع حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة كما تقول عسى الله ان يدخلني
الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عد طفق ومرادفاته
من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب
ودنا من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال فيمن شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء على بعده
فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد وما رادفه وقول المص لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه
خبط لانه نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد
علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء
دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق ونحوه ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي وهو ان عسى لمقاربة
الفعل في الرجاء اوضح واصح مما قصده من المعنى ولو جعلنا المنصوبات احوالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف
فيه اذ الحال لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول وايضا
بين قرب الخبر وحصوله تناف لان القريب ما لم يحصل بعد قوله فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان
يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل
يكون للاثبات وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة
اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد واوشك وهي مثل
عسى وكاد في الاستعمال قوله فالاول عسى يعني الذي لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق
في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى بل لم يات منه الا الماضي لتضمنه معنى الحرف اي انشاء
الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والجملة الاسمية انشاء
فمعنى الانشاء عارض فيهما قال الجوهري عسى من الله واجبة لاستحالة الاشفاق والطمع عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله تعالى
عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان او في كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من
الله ايجاب فجاء على احدى لغتي العرب لان عسى للرجاء واليقين ايضا وانشد لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز
الامثال اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى لليقين فقوله عسى لليقين فيه نظر ويجوز ان يكون
معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت
عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او نون جمع المؤنث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه
وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان
يخرج المتاخرون على ان عسى ترفع الاسم وتنصب الخبر ككان والمفسرون بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبر استدلالا
بالمثل النادر من قوله عسى الغوير ابؤسا وقوله لا تلحني اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره قيل
انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة قوله ابؤسا وصائما النصب عسى معنى كان فاجري في الاستعمال مجراه و
من عدم جعله خبرا ان يقدر مضافا اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج كان ن
الو... في ... بان عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد ذا قيام وفي هذا العذر تكلف اذ لا يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا
لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزايد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا
اما لا ولزومه مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد وقيل المفسرون بانه مشبه بالمفعول ولم يجعل خبرا كان حتى يلزم
كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان معنى الالصاق قرب زيد ان يخرج اي الخروج ثم تغير في الكلام عن ذلك الاصل

بأن

بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيدا شئ جعله حسنا ثم تغير عنه بافادته انشاء التعجب كذا قالوا اصل معنى
عسى ان يخرج زيد اى قرب خروجه فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدى وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر لانه لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا
وضعا ولا استعمالا كما ترى قوله وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهيكم الله عن الذين لم
يقاتلوكم الى قوله ان تبروهم اى لا ينهيكم عن ان تبروهم والكلام ان هذا وجه قريب فيكون في نحو الزيدون عسى ان يقوموا ابدا جامعا
كان بدلا من الفاعل والمعنى ايضا يساعده اذ ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم اى يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل
الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما ترى في باب البدل وفي ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس كما مر في ضمير الشان
واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى ان يكون الغوير ابؤسا وعسيت ان
اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع انها حرف مصدرى لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد عسى فوقع عسى موقع حذف
المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه ومثله ما قدر الكسائي في البيت لان القرينة فيهما ادل كما
ذكرنا في مذهب الكوفيين اذا حذف ان في الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذف لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من مذهبه ان ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى
ان يخرج زيد ان يخرج خبر ايضا وهو من باب التنازع فنقول في التثنية على اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين
عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا القياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد يخرج فيقول في التثنية عسى ان
يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين في ربك لم يجز اعمال الاول اذ في عسى يكون
ربك وهو اذن اجنبي فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل
الثاني وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله تعالى عسى ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما
والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا او ضمير في عسى او ضمير الشان لانه ليس من نواسخ المبتدأ كما كان كاد منها وقوله
تعالى كاد تزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الثاني لقال كادت الا عند الكسائي
فانه يحذف الفاعل في مثله كما مر واما على قراءة من قرأ كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا وجب تانيث احد الفعلين لاسناده
الى ضمير المؤنث بل هو على اضمار الشان في كاد يزيغ بالياء وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع واعمال ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان في
كاد ومثله لم يخلق الله مثله وليس يشبهه واضمار الشان من افعال المقاربة الا في كاد ومن الافعال الناقصة الا في كان وليس ولا يتقدم
ان مع الفعل على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه غير متصرف واما عند من قال انه بدل فلامتناع تقدم البدل على
المبدل منه وقد يحذف خبرها في هذا الباب ان علم قال هممت ولم افعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلائله اى كدت افعل
وكذا تقول كم عسيت زيدا اذا قيل عسى زيد ان يقوم اى كم عسى زيد ان يقوم ولا يخلو المرفوع في هذا الباب غالبا من ان يختص
فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا قوله وقد يحذف ان كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه
فرج قريب وهو قليل وذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد مر ان ذلك عند الكوفيين بتقدير ان كما ذكرنا ويتعين
في اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى اسمائها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند
الى السببي بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا
بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناهما صار حريا وجديرا اى جديرا وصار خليقا واصلهما حرى
بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان وتقول ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر
بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى ان يفعلن فاذا قلت هو حرى على فعيل وحر بكسر الراء كعم ان يكون ثنيت وجمعت
وانثت وتقول ايضا بالحرى ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا في عسى ان يفعل زيد
وقول الشاعر عسى طئ من طئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح السين فيه عند المتاخرين قائم مقام ان لكونهما
للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعده كما في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات
ليسجننه اي يتوقع انطفاء غلات الكلى قوله والثاني كاد اي ما وضع لدنو الخبر كاد وهو من كدت بكاد كيدا ومكادة كهبت تهاب
وحكى سيبويه كودا بالواو فيكون كخفت يخاف خوفا ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه وهو غير كاد في اصل الوضع قرب ولا اثبت في
على اصل الوضع بل في كاد دنا من الفعل ومعنى اوشك في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير من
دفاشة كاد واوشك اوشك وكرب وهلهل وكرب في الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اى دنت للغروب واما اوشك فمعناه
الاصلي قرب يقال تعادى بين هادين منها واوفى ان يزيد على ثلث اى قارب وكاد لا يستعمل الا مع ان وظاهر كونهما مفعولا لاوفى

ويجب تجريد خبر هلهل من أن، وأما كاد وكرب وأوشك فتستعمل أخبارها مع أن ومجردة والتجريد مع كاد وكرب أكثر وأعرف و
إذا كانت مع أن فهو بتقدير حرف الجر أي كاد وكرب من أن يقوم وأوشك في أن يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس وأوجبوا
ههنا حذفه لكثرة الاستعمال وأن إما منصوبة أو مجرورة على المذهبين كما مر، وقد يقع بعد أوشك أن مع الفعل نحو أوشك
أن يخرج زيد أي أسرع خروجه ويجوز أن يكون على التنازع فأوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد أي مجرد الخبر
من أن ويستعمل أيضا استعمال عسى على الوجهين المعلومين، وإذا حذف أن من أخبار هذه الأفعال الثلاثة فإما أن يقدر مع الحرف
كما في تسمع بالمعيدي، وإما أن تحذف رأسا بلا تقدير لها ويستعمل كاد وكرب وأوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال
كان ولاستعمال كاد مثل كان جاء في الضرورة وما كدت آئبا، ولهذا أضمر ضمير الشأن فيه في نحو كاد يزيغ قلوب فريق وتستعمل
أيضا الأفعال التي للشروع في الفعل استعمال كان وهي طفق وأخذ وأنشأ وأقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك أولى
من كاد وأخواتها لأن أخبارها حاصلة المضمون كأخبار كان بخلاف خبر كاد وكان أصل استعمالها أن يقال طفق زيد في الفعل
وأخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى وجعل الظلمات والنور أي أوجد وكذا أنشأ الفعل وأقبل على الفعل وقرب الفعل أو
في الفعل من قولهم هب البعير يهب أي نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه وأما هلهل فإنما لزم تجريد خبره من أن مع
أنه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لأن المبالغة في القرب فيه أكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل وصرصر فكأنه للمبالغة في
القرب لاحق بالأفعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير أن نحو هلهلت أقوم وتكون أفعال المقاربة أي كاد ومرادفاته وأفعال
الشروع أي طفق ومرادفاته فرعا للكان ومحمولة عليها لم يتقدم أخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان عليها وإنما لزم
كون أخبار أفعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن أن دون الاسم والماضي والمضارع المجرد عن علامة الاستقبال ظاهر في الحال
كما مضى في بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل أنك إذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل
على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل أنك إذا قلت
كان زيد وقت الزوال قام دل على أنه فرغ من القيام في ذلك الوقت وإذا قلت كان وقت الزوال يقوم دل على أنه كان مشتغلا به
في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما حملت هذه الأفعال على كان وقصد المعنيان المذكوران أي حدوث القيام وتمام حصول
مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب أن لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا مقرونا بأن بل يكون مضارعا مجردا منها وإنما
غلبت أفعال المقاربة أعني كاد ومرادفاته كون أخبارها كذلك وجوز اقترانها بأن لكونها من شدة القرب التي فيها كأنها للا
للاشتغال والشروع فهي ليست متضمنة لمعنى كان مثل أفعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران
الخبر بأن كقوله قد كاد من طول البلى أن يمصحا ولم يجز ذلك في خبر أفعال الاشتغال وأما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعا مقرونا بأن
ومنعهم من أن يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلأن المضارع المقرون بأن للاستقبال خاصة
والطمع والإشفاق مختصان بالمستقبل فهو أليق بمعنى من المصدر ومن ثم قد يحمل لعل ولعل كانت من أخوات أن عليها نحو لعلك أن
تقوم قوله (وإذا دخل النفي على كاد) إلى آخره قال بعضهم إن نفي كاد إثبات وإثباته نفي بخلاف سائر الأفعال أما كون إثباته نفيا فإن
أرادوا به أنك إذا قلت كاد زيد يقوم وأثبت الكود أي القرب فهذا الإثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون إثبات الشيء نفيه
بل معنى كاد زيد يقوم إثبات القرب من القيام بلا ريب وإن أرادوا به أن إثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لأن القرب
من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك إذ لو حصل الفعل منك لكنت آخذا في الفعل لا قريبا منه وأما كون نفيه إثباتا فهو
أيضا إن قصد وإن نفوا الكود أي القرب في ما كدت أقوم إثبات لذلك المضمون فهو من أفحش غلط وكيف يكون نفي الشيء إثباته وكذا
إن أرادوا أن نفي القرب من مضمون الخبر إثبات لذلك المضمون بل هو أفحش لأن نفي القرب من الفعل أبلغ في انتفاء ذلك الفعل من
نفي الفعل نفسه فإن ما قربت من الضرب آكد في نفي الضرب من ما ضربت بلى قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على
ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه
وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في آخر وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت
واحد فلا يكون إذن نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل تلك القرينة هي المفيدة لثبوته فإن حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت
مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون أي ما كادوا يفعلون قبل ذبحهم وما قربوا منه لتمادي
لأن ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قوله أتتخذنا هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا التعنت
دأب من لا يفعل ومستبعد للفعل وإن لم تثبت قرينة هكذا كقولك ما كاد زيد يخرج قلنا بنفي مضمون خبر كاد على
انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله إذا غير النأي المحبين لم يكد وليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله

فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وهي صيغتان ما افعله وافعل به وهما غير متصرفتين نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي من شيء الا مما يبنى منه [illegible]

ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد واشد به ولا يتصرف فيهما اي في الصيغتين بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما مبتداء وابتدئ بنكرة [illegible]

نكرة عند سيبويه وما بعدها خبر مبتداء محذوف اي هو وعند سيبويه وما موصولة بعدها اي بعد كلمة صلتها والموصول مع صلته مبتداء والخبر محذوف [illegible]

[illegible] وعند الاخفش خبر مبتداء محذوف فالضمير في افعل جزاء الشرط محذوف اي اذا كان كذلك فالضمير فيه لو عطف على قوله وبه فاعل ومفعول [illegible]

[illegible] بعد الفعل انه وقيل هذه القرينة هي الشبهة التي قال ان نفي كاد اثبات فقال بعضهم ان للاثبات في الماضي كان كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي المستقبل واستدل على كونه في المستقبل نفي للاثبات بتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير الهجر [illegible]

واقد برح [illegible] ذلك الى [illegible] والرمة [illegible] لم اجد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لم يخطؤه والجواب

على الاستدلال بقوله تعالى وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرينة اعني قوله تعالى فذبحوها وما كادوا

كالفعل ولهذا لم يفهم الاثبات في قوله ما كاد زيد وما كاد يفعل لما لم يكن قرينة واما الجواب عن تخطئة الشعراء فبان تخطئتهم ونصوص

ذا الرمة [illegible] بناء على الدليل [illegible] ان نفي القرب من الفعل لا يكون اثباتا له وقد خطاء المخطئين وذا الرمة في روايته من قال

سمع تلك الحكاية [illegible] وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهة قوله تعالى فذبحوها الاية ونفي المضارع نفي

لقوله لم يكد يراها وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد وقوله والثالث اي الذي يفيد شروع الفاعل في مضمون

الخبر وقد ذكر نا مر ادفات طفق واخواتها نحو طفق يطفق طفقا الفرق [illegible] وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس

يجلس ويستعمل مضارع كاد ولو شك خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب [illegible] واسم فاعل او شك قوله وهي مثل كاد

يعني في الاستعمال وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية قال وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وقد تجيء جملة شرطية مصدرة

باذا قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل قوله فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وهما صيغتان ما افعله

وافعل به وهما غير متصرفتين نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد

استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند

سيبويه وما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه والضمير في افعل ومفعول عند الاخفش والباء

للتعدية او زائدة ففيه ضمير قوله ما وضع لانشاء التعجب له فصل وضع لانشاء التعجب لا ترى في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحو قاتله

به ولله دره ولها له ويالك رجلا وكاليوم رجلا وبلدة رجلا لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلت عشره فانه فعل

وضع لانشاء التعجب لكن بمحض الدعاء وكذا قولهم ابرحت ربا الا ان تقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت

لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر

يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شيء ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما

يكون على صيغة ما افعل او افعل به دالا على هذا المعنى وليس كل ما يدل على هذا المعنى وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم

فعل التعجب قوله وهي غير متصرفة لمشابهتها بالانشاء للحروف وهي غير متصرفة وايضا كل لفظ منها صار علما لمعنى من المعاني وان كان

جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف نعم وبئس في الامثال قوله ولا يبنيان

الا [illegible] ذلك في باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب [illegible] وهو انه لا يبنى الا مما وقع في الماضي واستمر بخلاف التفضيل لانك

تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والاستقبال

الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما افعل [illegible]

يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل لزيد بنقله

الى التعجب صار كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قبل في افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك

له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له وانما استعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل

منه لازم فلهذا لا يتعدى بنفسه الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رايت ولا يبنى منه التعجب

من المبني للمفعول لما مر في افعل التفضيل ويجيء تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما ماخوذين من فعل مضموم العين [illegible]

وهو لازم وربما بني من المبني للمفعول اذا امن اللبس بالفاعل نحو ما اجنه وما اشهره وما امقته الى وما اعجبه الى وما [illegible]

الى فيتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى باللام او بعند نحو احظى عندك وذلك اذا تضمن معنى الحب او البغض

سيبويه جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه واعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت وان لم يستعمل [illegible]

كما يقال رموت اليد يده وقياس التعجب المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة للمصدر في التعجب [illegible]

ما اشد واشدد به نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب ويبنى ايضا من باب افعل افعالا قياسا عند سيبويه [illegible]

غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما اخصبه ولاخفش والمبرد يجوزانه مطلقا من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل وربما

بني من غير فعل نحو ما احنكه هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي اكلهما وكذا بنى ما ابلهه وما افرسه وان لم يبن منهما افعل

كما مر ويستعمل منها الفاعل نحو ابل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما ابئسه ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل

٢

التفضيل

[illegible]

التفضيل ... بما ذكره ما الذي ... ما خيره وما شره بخلاف خيره وشره التفضيل فيتعدى الى غير المتعجب
منه كما كان يتعدى ... افعل التفضيل سواء ولمشابهته لافعل التفضيل في الوزن والاصل الذي منه بني وفي شرائطه ابيح تصحيح
العين في نحو ما اقومه وما ابيعه وتعديه بما يتعدى به افعل التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل
وقوى وهمهم تصغيرهم اياه في نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا واما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولولا انفتاح افعل في
التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر وقد اعتذروا وانفتاحه بكونه متضمنا معنى
التعجب الذي كان مستحقا بان يوضع له حرف كما مر في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف فما مبتدأ
والمعنى اي شيء من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا عن انتصاب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابها
للمفعول به بعد افعل المشابه للفعل مضمر فاعله فوقع موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قوله ولد نابعد ابن جناب
عيش اجب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب في مثل اجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة
الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يصح اضافة افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقومه وابيعه واقول به
وابيع به انه لما لم يتصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم امتنع الادغام في نحو اشدد به في فعل التعجب كما جاز في غيره
واما التصغير فانه شاذ مقصور على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به في جواز التصغير
انما جاز ذلك لانه لعدم التصرف فيه شابه افعل الاسمي كابيض واقول منك قوله ويتوصل في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون
ثلاثيا نحو ما استخرجه ودحرجه او كان من الالوان والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد
كونه قائما او لم يكن ... للمفعول او عادما للمصدر المشهور فلا يمكن التوصل بمصدرهما الى التعجب منهما ولا الى بناء التفضيل
منهما اذ لا مصدر ... ومصوغا للمفعول نحو ... وكذا الا مصدر له نحو ... ويذر ويدع حتى يتوقع شيئا منها بعد ما اشد
واشدد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيله استغناء بما اكثر قائلته قوله ولا
يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير كل واحد من التقديم والتاخير ... الاول لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت المقدم
عليه عن المقدم ... انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما
واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي
فلا يجوز ... فما احسن ... ان يتعلق ... كذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه توسع
... في عامل التعجب ان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو
ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه
زيدا ... يفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبرها ... ضمير ... واحسن بالخبر
كان ... صيغة التعجب ... ان يكون على افعل فائدة الفصل بكان في نحو ما كان في الماضي حسن
واقع دائما ... التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها وما اضحى ... وما
امسى دفاءها والضمير للغداة ... ولا يقاس ... يكون على كان في الفصل به خلافا للابري قوله وما ابتداء
نكرة عند سيبويه ... والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه ... ناسب معنى
التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء الاعظم ... جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجهل فجاز
استعماله في ... شيء ... كونه ... نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء
سواء كان مجهول السبب او لا ... التعدية ما كان لان ما بالاصالة نحو ما احسنه او التعدية ما صار لان ما بالنقل الى فعل
مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا فما اضرب زيدا لعمرو فما مبتدأ وما بعده خبره وفيه ضمير
راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الاخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اي
الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام اللائق
بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قوله
ولا يلزم مع ذلك ... قال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل
سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين و... من هو ولله دره اي
رجل كان ... فقيل ... هو ضعيف من حيث انه نقل من معنى الاستفهام الى التعجب فالنقل من الانشاء الى
الانشاء ... واحسن بزيد فعند سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم

قائلا

افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها اي من افعال المدح او الذم نعم وبئس وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها
بها اي باللام او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هي وبعد ذلك اي بعد ذكر الفاعل المخصوص وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله خبر وما قبله جملة اسمية
وخبر لما بعده او خبر مبتدأ محذوف عطف على قوله مبتدأ مثل نعم الرجل زيد وشرطه اي شرط المخصوص مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين مبتدأ وشبهه شر
مثل القوم الذين عطف عليه وما قال خبره اي قوله بئس مثل القوم الذين متأول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد وساء مثل بئس ومنها اي من

والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة وقد يحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان يقول على ما هو القياس وضعف قوله بان
الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم زيد
اشحم به وبان زيادة الباء في الفاعل قليلة والمطرد زيادتها في المفعول فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر
لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكأنه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كلما يمكن ان
يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير
سيبويه فانه عنده الجعل اكثر من همزة صار ذا كذا وان لم يكن شيء منهما قياسا مطردا وانما لم يصرف على هذا القول افعل وان
خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا او احسنوا او احسني واحسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف فسهل
ذلك الغاء معنى الامر فيه كما في التعجب ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب فلم يبق فيه معنى الخطاب
حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه فهمزة احسن على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة في المفعول
وهو كثير كما يجيء في حروف الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فتكون الباء للتعدية اي اجعله فاحسن في الاول اولى
لقلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لبقاء احسن في الاحوال الثلث على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اي يا حسن
احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا نحو قولك احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة الا ان يقول معنى خطابا
الحسن يا نحو ويجب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا رأيناه في موضع
كذا جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما
عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه محال لا عمله الجر ويكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله
مضمر والجار والمجرور بعده مفعول له اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزم الجر كما في جاءني من رجل وكفى
بزيد لم يجز حذفه ولا يؤتى لفعلي التعجب ولا لافعل التفضيل بمفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانهما بجمودهما صارا كنعم
وبئس فلا مصدر لهما ولا يجوز العطف على الضمير المستتر في ما احسن زيدا ولا في احسن بزيد ولا سائر التوابع ولا الاستثناء
عنه بالذي او بالالا لانه يخرج عنه معنى الفاعلية كما قدمنا بل معناه الان اي حسن حسن زيد فلو جيء بتوابعه او اخبر عنه
لاعتبر بعد ما تحاشى واجاز ذلك قوم بعد المنصوب واما فاعله فلما تقدم انه لا ينفصل الا بالظرف قوله افعال المدح
والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها او مضمرا مميزا
بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هي وبعد ذلك المخصوص بالمدح والذم وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف مثل
نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متأول وقد يحذف المخصوص اذا علم
مثل نعم العبد ونعم الماهدون وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص
نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم هذا كما تقدم في باب
الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمنة للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ
وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد بهذا الكلام
مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو كان اخبارا لصح فاعن جودته خارجا له فلم يتصف بالصدق والتكذيب فقول الاعرابي
لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان
الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جودة الخبر وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية
وفي رب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا كله فلي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع
الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن ان تكذب في التفضيل وتقول لك انك لم تفضل
بل التكذيب انما يتعلق بافضليته زيد وكذا اذا قلت زيد قائم فهو خبر لا شك لا يدخله الصدق والتكذيب من حيث
الاخبار الا بان انك اخبرت او لم تخبر لانك وجدت بهذا اللفظ الاخبار بل بخلافه من حيث القيام فثبوت القيام حاصل او ليس
بحاصل وكذا قوله ليست بنعم المولودة بيان ان التعبير اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في فعل التعجب وكم ورب
قوله فمنها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس في الاصل نعل على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم كما يجيء في التصريف في
فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات سواء كان اسما كرجل لعب وفعلا كشهد احدها فعل وهي الاصل والثانية
فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين وكذا اطرد اتباع الفاء للعين
في فعيل اذا كان عينه حلقيا مشاكلة للعين فالوا رغيف وشهيد وشعير والاكثر في هذين الفعلين اي نعم وبئس في هذين الفعلين

من افعال المدح حبذا او
ما عليه اي فاعل حبذا او لا
تمييز له او بعده اي بعد
المخصوص واعرابه اي اعراب
ذا كاعرابه مخصوص نعم
يجوز ان يقع قبل المخصوص
او بعده اي المخصوص تمييز
وحال على وفق مخصوصه
حبذا والله اعلم

والخاص المتعجب منه
جاز حذفه

قوله ...

لا ...

حامد

من افعال المدح والذم

فاصلهما كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم في لغة تميم وغيرهم قال سيبويه كل عامة العرب اتفقوا على لغة تميم في اتباع الفاء
للعين ثم اسكنوا الثاني كما في بل وقد استعمل نعم على الاصل في قوله نعم الساعون في الامر المبر ثمنه قوله نعم فنعما هي بفتح الفاء وكسرها
في القرائتين ولم يجز اسكان العين مع ما القصد الادغام وقرا يحيى بن وثاب الشاذ نعم عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يات بئس
في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب قوله وشرطه ان يكون الفاعل
معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل
واعلم ان اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقية
صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت بل هذا
على سبيل المجاوزة والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل بل معنى انت الرجل اذ قصدت المدح ان ما سواك كانه بالنسبة اليك
ليس برجل والحق ان اللام في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال المص لما بيننا في باب المعرفة ودليل فعليتهما الحاق التاء التي لا
تقلبها في الوقف هاء وهي انما تلحق الفعل ولم يعتبر احد في احدهما الا ان مع ان بعض الكوفيين يقول انما هي التاء التي تزاد في اول حين والان
قال نولي قبل نأي داري جمانا وصلينا كما زعمت تلانا وقال العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم كما مر في قسم
الاسماء والثانية والثالثة اللتان تلحقهما ثم ورب والاكثر انها لا تلحقهما الا اذا وليهما المونث بلا تاء هي من اول الامر وكذلك اذا
عطفت بثم قصة على قصة قال نصيب ثمت قلت لا يعنيني ولا تقول جاءني زيد ثمت عمرو وقد جوز ابن الانباري ولا ادري ما صحته
قال ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم فقد جاء يا صاح ربت انا احسن بين عشى اليوم او بسل عن دعى ان يكون اراد بها
الانسان مونثا والرابعة التي تلحقها العلامة ودليل فعليتهما ايضا لات وثمت ولعلت وربت كما مضى في باب المذكر والمونث ويدل على
فعليتهما ايضا ما حكى الكسائي نحو نعما رجلين ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا جواز استعمالهما في جميع
باب فعل مع فعليته استعمال نعم وبئس يقوي فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعلهما
كلاما صارا مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها وجود تطيفة تصار معنى نعم
الرجل رجل في غاية الجودة فكانه كان رجل نعم اي جيد فصار لما جرت جملة بعد ما كانا جملة مستقلة ولهذا نظائر نحو قوله تعالى
سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قائما وكان زيد قائما على ما مر في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله الرسل الاية
فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملة بدليل كون مضمون الاول مبتدا على ما قيل ومضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا
ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي محكية مطلقا وان لم يكن فان كانت فعلية
تركت على حالها كما مر في باب علمت قال نعم ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اي ظهر سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزآن بما
استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان
المضمون فاعلا كما في باب كان اذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم يجز
ايضا حكايتهما اذ الفعل لا بد له من مرفوع به وحكى الجزآن ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يكن جرهما لان الاسم الواحد لا يجر
الا اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جر اولهما لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان في باب كان نصب الثاني مناسبا للرفع
تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدا او ما اصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير
المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى
المفرد وجب حكايتهما لكونهما فعلية كما في سواء عليهم ءانذرتهم الاية لكن ليس كونهما بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير
مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى
خبر المبتدا الذي هو المخصوص كما يجي فكان القياس ان تقول نعم رجل زيد ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل
زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اسامة اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا
منكر المعنى كما مر في باب المعرفة لداع طرا الى ذلك وهو انهم قلبوا لتاخير هذا المبتدا عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له
في النفوس [illegible] الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر مصوغا على
وجه لا ينكر كان [illegible] منكرا من الاشخاص او ذ لا فائدة فيه فبنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية
كما ذكرنا في تقدير [illegible] الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب منا الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة
مشبهة [illegible] لا فعل المعنى فات الفاعلها فصار نعم الرجل كجيد تطيفة ولا يقال ان ما ذكرت قريب من دعوى على
الغيب [illegible] ذلك لانه نظر بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء وما قبله خبر لا خبر [illegible] تقديرا ذ لو كان خبر

مبتدا

مبتدأ مقدر لم تدخل نواسخ المبتدأ عليه مع قدرها على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيد ان تبدأ به فاذا
ظهر كون مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جمليته لكون فيه عايد اليه والاعتذار بكون ذي اللام جنسا مستغرقا وزيد من
الاستغراق له ولغيره بمنزلة العايد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المضمر
الجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها في خبر الايجاب والاعتذار بكون ذي اللام قائم مقام الضمير
على ما قال المص لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا اقيم مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز نحو زيد نعم رجلا وكذا
في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وليس ايضا اعتذار لانه ليس يكون اللام للتعريف الذهني
المطابق لكل فرد فيكون اذا كالضمير الراجع بشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام فيشار بها
الى ما في الذهن على انهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الثلاثة ان يكون الجملة
في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويقوي كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول
الاعرابي لمن بشر بمولودة وقيل نعم المولود والله ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بئس العير وليس زيد بنعم الصاحب
ونحو ذلك والحمل ذلك على سبيل الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله والله ما ليلي بنام صاحبه اي بمقول فيه ذلك لان ذلك
في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف نحو بنام صاحبه وحكى قطرب نعيم الرجل على وزن شديد وكريم فهذه الحكاية ان صحت تؤيد كونهما
كالصفة المشبهة ويحمل ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على انه منادى وانهم يجوزون دخول لام الابتداء
ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لنعم الرجل ووالله لنعم الرجل انت مع انهما لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشياء التي غرت
الفراء حتى ظن انهما في الاصل اسمان ولو كان كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الا بتكلف فلاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين
جزئيها الا ظرف ولا غيره فلا يقال نعم اليوم الرجل فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيدا مبتدأ ونعم الرجل خبره اي زيد
رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العايد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل لتحصيل
التفسير بعد الابهام كما مر ويدخله عوامل المبتدأ نحو نعم الرجل كنت وقوله بينا انعم الشيهان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم
وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زايدة كما رايت او مضمرا مفسرا
بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وانما لزم كون الفاعل فيهما مع تقدم المبتدأ لان ذلك
كالنادر بالنسبة الى تاخره ويدخل مقدما نواسخ المبتدأ نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله نعم جدا لا يرجع
الى المبتدأ وانما يرجع الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده فالذكر وروي ان كان كالشاذ فلعله في نحو قولهم مررت
بقوم نعم قوما ونعموا قوما ليس الضمير ان اي هم والواو يرجعان الى الموصوف والا يفسر قوله مضمر مميز بنكرة منصوبة اعلم ان الضمير
المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصرين لعلتين احديهما تصرف في نعم وبئس فلم يقولوا
نعما رجلين ونعموا رجالا ولا نعمت امرأة لان ذلك نوع من التصرف الجائز ونعم المرأة هند وبئس المرأة دعد كما اجاز ونعمت المرأة لكن الحاق
تاء التانيث اهون من الحاق علامة التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت فلذلك اطرد نعمت
المرأة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والثانية ان الضمير المفرد المذكر اشتبه بما هو غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدمه ما
يعود عليه الا معنى شيء وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولو ثنيته وجمعته وانثته لخصص بسبب افادة معنى التثنية والجمع
والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى واما التمييز فيتصرف فيه افرادا او تثنية وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا
او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نسوة اتفاقا منهم ايضا واما الضمير في نعم رجلا فالبصريون يلتزمون افراده للعلة الثانية
المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا اليه ببعيد الا ترى مثل قوله ويلمه رجلا وبلمها
وبالها قصة وبالك من ليل وقد يتصرف في الضمير كما رأيت واما تمييز هذا الضمير فمذهب الجزولي ومن تبعه من شرح كلامه الى افراده
والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته للمقصود عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير فمن التثنية
والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاء اللبس اذا قصد المثنى و
المجموع وقد صرح الزمخشري والمص بمطابقته للمقصود وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه
اليه الا بالظرف قال تعالى بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرين درهما بين المبهم وتمييزه الا في الضرورة فما ظنك بمثل
هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذا في حبذا وتمييزه فلجواز استغنائه عنه فلذا قيل حبذا رجلا
زيد وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجيء لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطفين لانه من شدة الابهام كالمعدوم
فلا اعتبار بالتمييز وهو المفيد المقصود بل هذا الضمير عن البدل وقيل في قوله ثم بئس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف

اي بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي بئس مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص اي
بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجيء وقد يجيء عند المبرد وابي علي بعد الفاعل الظاهر تمييز للتاكيد قال تزود مثل زاد ابيك فينا
فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال نعم ذرعها سبعون ذراعا اي ذراعها اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كما يجيء الحال في نحو قم
قائما وتعال جائيا للتوكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام واوّل البيت بان زادا في مثل زاد ابيك زادا على ان مثل حال في
مفعول تزود وهو زاد وقوله تعالى ذرعها مصدر بمعنى المفعول اي مذروعها اي طولها سبعون ذراعا فقوله او ما مثل نعماك اختلف
ما هذه فقيل كافة هيأت نعم وبئس للدخول على الجملة كما في قلما وطالما قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما
ذلك في الحروف فالاولى في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما الحروف
انه يحتاج الى تكلف اضمار المبتدا او الخبر في نحو فنعما هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها فقوله
تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا المخصوص وفي قوله نعما يعظكم به المخصوص محذوف ويضعفه قلة وقوع الذي
مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة بالجملة في فنعما هي لان هي مخصوص اي نعم الذي هو الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا نعما — فعلا
وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة ويضعفه عدم مجيء ما بمعنى — فنعما
المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال اني مما ان اصنع ذلك اي من الامر من الشان افعل ذلك قال
وان شئت قلت اني مما افعل بمعنى ربما افعل يجيء في الحروف بل يجيء ما بمعنى شيء اما موصوفة فتحتاج الى الموصوف وايضا يلزم حذف الموصوف — او غير موصوفة
اي المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به وبئسما اشتروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا
فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به وبئس الشيء شيء اشتروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث — بئس
الايام اي فتى فجعت به ويجوز ان يكون تمييزا في قوله كبرت كلمة تخرج من افواههم صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز
المذكور والمخصوص محذوف وكذا في قولهم وفي قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ويجوز ان يقول على هذا القول اي كون ما بمعنى الشيء
قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا
بدل من ذلك المذموم او خبر مبتدا محذوف والجملة بيان للمذموم وقال الزمخشري والفارسي في احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة
المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما محذوف كما في نحو فنعما يعظكم به او مذكور كما في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او نكرة غير
في نحو قوله نعما هي وقولهم دققته دقا نعما ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لان التاكيد المعنوي لا يكون الا للمعارف كما هو
مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تاكيده لفظا نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى
بئس الورد المورود وقوله لنعم الفتى المرء انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة مخصصة والمقصود العموم والابهام وقال ان المورود
مذموم والمرء بدل من الفتى وليس بشيء لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ التخصيص لا يبين فهو كقولك نعم العبد ومن
ولا يمتنع عند ابي علي والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما استعمال نعم وبئس في الذي الجنسية وكذا من وما واعني بالجنسية ما يكون صلتها
عامة نحو نعم البلاغة ولنعم دار من لم يرض بما اوتي قال شعر فنعم مرءا من قد تحمد مذاهبه نعم من هو في سر واعلان ويقول نعم الذي
هو عندك زيد واما ان كانت صلتها مخصوصة نحو نعم الذي كان ابوه في الدار فلا لان الاشارة الى شخص معين فلا يجيء فيه الابهام اللازم فاعلهما
الابهام وقد يجيء فاعلهما منكرا مفردا نحو نعم رجل زيد ومضافا اليه كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روي نحو
نعم بهم قوما والثاني الفاعل المشبه نعم بفعل التعجب هو فعل به وتضمينه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد يدخل هذه الباء في
المخصوص كقوله عليه الصلاة والسلام نعما بالمال الصالح للرجل الصالح اي نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو المعنى المتعجب منه ههنا
وقد روي مررت بقوم نعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو كما ذكرنا وقال ابو علي انه نعم سمعنا عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان — قليل
كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس مضافا الى المعرف بالجنس فينبغي ان يكون عبد علما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع
فيه من التعريف لنية الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد روي شهدت صفين وبئست الصفون والاولى ان يكون هذا
ان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك تمييزه اي بئست بقعة الصفون فالصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فبها ونعمت اي
بهذه الفعلة ونعمت هي فالتمييز والمخصوص محذوفان معا وقد يؤنث نعم وبئس ان كان فاعلهما مؤنثا لا لكون المخصوص مؤنثا اذ هو
نحو نعمت البلد هذه الدار قال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد وكذا اي تانيث الفعل وان كان
الفاعل مذكرا لتانيث المخصوص كقوله تعالى ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف
قال ابن خروف يجوز ان يكون مبتدا مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدا عليه وحكى الاندلسي مثله عن سيبويه وهذا الذي
تضمناه قبل قوله وشرطه اي شرط المخصوص مطابقته الفاعل يعني يجب ان يصح اطلاق الفاعل عليه وبئس مثل القوم متأول باحد وجهين

اقول

الحرف ما دل على معنى في غيره اى غير ومن ثم احتاج اى الحرف في جزئيته اى لجزئيته الى اسم او فعل حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه اى معنى فعل الى ما يليه
اى الاسم الى الحرف ذلك الاسم والباء من فعل دالة كما في قوله تعالى كفى بالله شهيدا فيكون على الافضاء ومعناه بالقادسية دسيدن فعل ايمعو فعل
وهو اى ومعنعه من والى والباء واللام ورب وواوها اى واو رب وتاؤه اى القسم وباؤه اى باء القسم وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا
وخلا فمن للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من حقه ان يشبهه اى شبه وقد كان من حقه ما قل

اما على حذف المضاف اى بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم اى بئس مثل الملكذبين مثلهم
مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان تصفه بما يرفع الجهالة
ولا يمتنع اعتراض بين نعم وفاعله ومعموله لانها كالجملة الاعتراضية نحو قولك نعم الرجل هو زيد او يجوز بالفاء نحو
فنعم الرجل هو قوله وساء مثلا بئس نحو ساء مثل القوم اعلم انه يلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد
او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو بعوث البدية وقضو الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب لكن اكثر ما يجر فاعل هذا الملحق
بالباء وذلك لكونه بمعنى افعل به نحو ظرف بزيد اى اظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن الالف واللام كقوله حسن اولئك رفيقا
رفيقا تمييز لابهام اولئك حال ونحو قوله بعد ما امتلا ما فيه زائدة وكذا في قولهم وشد ما انك ذاهب فاعل شد ما
ان يكون ما فيهما كما في نعما وساء ما ولئن خصوصان ويضم فاعل فعل المذكور كثيرا على تقدير نقله نحو جاء حسن الزيدان وكسر
ولم يجز فى ذلك نعم وبئس لعدم عراقته فى المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنه حبذا وفاعله ذا اصل حب حبب كظرف
اى صار حبيبا فادغم كغيره والزم منع التصرف فيما ذكرنا فى نعم وبئس قوله ولا يتغير بعده لا يلتفت ذا ولا يجمع ولا يؤنث بل تقول حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا تقول حبذان ولا حبذوا ولا حبذه لانه مبهم كالضمير فى نعم وبئس فالزم الافراد مثله ويخلع منه الاشارة
لعرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشئ وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعليته جعل الاسم اقوى فحبذا مبتدأ و
المخصوص خبره اى المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب احال اسميته ذا لان الفعل هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف
الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل لا على حبذا وافق بئس معنى والاولى ان يقال اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص
نعم اما مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر كما قاله قوم هناك لكن لا تعمل النواسخ فى هذا المخصوص ولا يتقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد
حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغى ان يجوز ادعاء مثل ذلك فى مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك وقال الربعى ذا
زائدة كما فى ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه بكولق وتميل نحوها قوله وقد يقع قبل المخصوص
او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد ولئن كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا و
حبذا رسولا محمد ولم يجز فى نعم تاخر التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن الذي وهو ذا وهناك عن الضمير
المستكن وايضا التمييز لانه عن الضمير جاز عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا تفضيلا للظاهر على الضمير فضلا للظاهر على المضمر كما فضل
عليه بجواز ترك التمييز ههنا نحو حبذا زيد وحيث لا تيان به اختيارا فى نعم وقبل الفاء لا يجوز ترك التمييز فى نعم اذ قد يلتبس المخصوص
بالفاعل التمييز فى بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا لغاز ذا فيه ظاهر فاعليته وبه احذف المخصوص ههنا للقرينة
كما يحذف فى نعم وقد يفرد حب عن ذا ويجوز اذن نقل ضمة عينها الى فائها كما يجوز نحو فيها قال شعر وحب بها مقتولة حين تقتل
بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله بعد ما امتلا واشتد الجوهر كلا يمنع الناس منه
ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا احسن ذا ادبا وبرى ايضا عظم البطن بطنك والتغير فى اللفظ دلالة على التغير فى المعنى الى المدح او
التعجب وقد يجئ فاعل حب بالباء مفردا عن ذا تشبيها بفاعل فعل تعجبا كما قال وحب بها مقتولة ثم قسم الافعال والحمد لله رب
العالمين قوله الحرف ما دل على معنى فى غيره قد مضى شرحه فى اول الكتاب قوله ومن ثم احتاج فى جزئيته الى اسم او فعل يعنى و
من اجل ان معناه فى غيره احتاج فى كونه جزء كلام الى اسم كالشئ بين فى زيد قائم او فعل نحو قد فى قد قام زيد فكل واحد من الكلا
المذكورين مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا فى اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون
شئ اخر وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفى والاستفهام وحروف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه نحو نعم ولا وكان وكأن وخرجت
لما قوله حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه وهى من والى وحتى وفى والباء واللام ورب وواوها وباء القسم
وواوه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فمن للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة فى غير الموجب
خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من حق شبهه ما قل اقول الافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اى لايصال فعل
والمراد بايصال الفعل الى الفعل تعديته اليه حتى يكون المجرور به مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف
عليه بالنصب فى قوله تعم وارجاكم ويسميها بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اى يضيف الافعال الى الاسماء اى توصلها اليها فاما
بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معانيها اليها او لانها تجر قبل ما حروف تجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض
الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب والمراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر
[illegible] الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به وهذا بزيد حسن [illegible] بعيد عن الاذى ونحو ذلك
[illegible] والحال والمجرور نحو قولك زيد عندك وزيد الذى لا تكرم من ذلك فالاولى لا يكرم فيه الظرف الى الكلمة وهى تعين تبقى

معمل الفعل المقدر او شبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان
يقال ان الجار معمول الظرف وكذا في يا لزيد فان يا قائم مقام ادعو واورد المص لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا في الدار ابوه وذلك
ولان ذلك من ذلك لان في الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا ولو صرحت بما هو بمعناه لقلت انبه اليه في الدار
كما ان في الدار فلفظ اشبه محل النصب في لفظ في الدار لكونه حالا لانه قائم مقام الحال المحذوف وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به وكلامنا
في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعديته اعني معنى الفعل قولهم
ابن انت مني لان معناه ابن انت بعدت وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لولا وكي ولات وقد اختلف في لعل وسيجي الكلام
عليه قال المص فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلاثة البواقي تكون حروفا وافعالا قال ولم اعد على
اسما وفعلا لاني اراعي في العد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على
الحرفية والاسمية في معنى العلو فلهذا لا اعد من على ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونه امرا للمؤنث من وفى يفي وله
امرا من ولي يلي وكذا الى اعد الى اسما مع انه يجي بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال وراعيت ايضا في العد ... ارتياد المعنى لنشا
في اصل اللفظ وعلى ... كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من ... واصلها ... من واو
اول ... فيما قال نظر لان على الاسمية تكتب الفا واصله واو اتفاقا لكنه اذا اضيف الى المضمر ينقلب الفه ياء تشبيها بعلى الحرفية وقوله
بانه تشوش الحوض ... من على لانه مبني على الضم كقولهم من عل بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال لحاشا وعدا وخلا
الحرفية لا اصل لالفاتها فجاز لانها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل
لالفاتها وهذا عذر بارد قوله من للابتداء كثيرا ما يجي في كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل
بمعنى النهاية وبمعنى المدى كالامد والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما
يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة لا النهاية اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء
النهاية فمن للابتداء في غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من فلان
الى ... وجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودي للصلوة من يوم الجمعة وقال لمن
الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن دهر اما لا ارى في الاثنين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل
المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون
الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا لانه يقال خرجت
من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التأسيس والقدام حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان
فيما بعد من وهذا معنى في ومن في الاثنين بمعنى في ومن في الظرف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا
وبينك حجاب ... كنت من قدامك وقد ذكر ذلك في الظروف المبنية وانما تقع بعض حروف الجر مقام بعض عند ... وكذا الاقوى
لابتداء من الحجر ... والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك ... من اول الليل الى اخره وصمت من
اول الشهر الى اخره وهو كثير الاستعمال وتعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجأ اليه وافر اليه فالباء ههنا افادت معنى الانتهاء واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا
انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدأ الشيء ممتدا جاز ان يقع موقع عن لانها لمجرد التجاوز كما يجي تقول انفصلت منه وعنه و
هبنت من كذا وعن كذا وسقاه من الغيمة ومن الغيمة اي بعده عنها فاما من التفضيلية فهي وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل
عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل و كبعض حروف افعل التفضيل فلا يغير واما ابن السراج كونه من لابتداء فانها
الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رأيت الهلال من مكاني من خلل السحاب فمبدأ رؤيتك مكانك ومبدأ
كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك من داري من الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول
الصريح لاخذت محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا ذكر المفعول الصريح اوفي قوة ... نحو اخذت من الدراهم
... باخذت ... لانه قائم مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم ماخوذ منها فلو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو
اخذت ... من الدراهم ... جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل ... يكون صفة لشيء يتعلق بمقدر اي شيئا كائنا من
الدراهم ... على النكرة ... ايضا ... الا عن النكرة ... قال تعالى خذ من اموالهم صدقة ... ومعقل ... نحو اخذت
... ان اصل من ... الغاية لان الذي ... في
... فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرف بان يكون ...

او عدها

او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما في مثال الرجس اي الاوثان وفي العشرين
انها الدراهم وللضمير في قولك عز من قائل اثر القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو المذكور قبله او بعده
لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة
اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين
ولا يلزم ان يكون المأخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان يصح ان تقول اخذت من
الثلاثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في
قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبتدأ نفسه وكذا الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدأ له وانما جاز تقدم
من المبينة على المبهم في نحو قولك انا من خطر في روضة ومن رعاية في جرم وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون
لان المبهم الذي فسر بالتبيينية مقدم تقديرا كانك قلت انا في شيء من خطر في روضة وعندي شيء من المال ما يكفي
كذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصاله كانك قلت يعجبني من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زيد يده اي شيئا من
اعضاء زيد يده ففي جميع هذا ما هو المبين محذوف والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان كل ذلك
تفصيل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني زيد اي شيء من اشياء زيد بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشيء
المبهم واما ما يجيء من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل مثله نحو حذف المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا
اي حصل لي من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية في نحو قوله فاسئل به خبيرا وقولك لقيت بزيد اسدا
اي سل بسؤاله خبيرا ولقيت بلقاء زيد اسدا وقد يكون من للبدل كما في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة وقوله
فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان وتعرف بصحة قيام لفظ البدل مقامها قوله وزائدة في غير الموجب
هو اما نفي نحو ما رايت من احد او نهي نحو لا تضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين يشترط
فيها شرطين كونها في غير الموجب دخولها في النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من
ذنوبكم في سياق الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر من ذنوبكم شيئا قالوا ونحو قوله تعالى ان الله يغفر
الذنوب جميعا يناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد
ولو كانا ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها واستدل
بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر اجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بانه قد
كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان كما مر في الموصولات وقول المتنبي
شيء من مطر ومن للتبعيض او التبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب
الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار
زائدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله ولو صح تاويله
لجاز ان يكون الكاف في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم
الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نباء المرسلين يجوز ان يستدل به على
مذهب الاخفش ويجوز ان يكون ضمير جاء للقران وقوله من نباء حال والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ما يوصل الفعل
اليه بنفسه الفاعل نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه لا بد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزاد ايضا غير الاستغراقية
كما في الموجب فائدة من الاستغراقية ما ذكرنا في باب لا التبرئة من التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا
مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهي اذن لتاكيد ما استفيد من النكرة في غير
الموجب من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة الباء في نحو
القي بيده فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين وقيل ان من الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الى ما لا
ينتهي وقد تجيء للتعليل نحو انك من سوء ادبك اي من اجله وكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ويكون
من مضموم الميم ومكسورها بمعنى تاء القسم ولا يدخل الا على لفظ الرب نحو من ربي كما ان تاء القسم مختصة بالله وشذ دخول
كل واحدة منها على معمول الاخرى نحو تربي ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه ويجوز ضم ميمها لقسم خاصة وزعم بعضهم ان من القسمية
بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن ويجيء الكلام عليها في باب القسم ويكون من في الظروف بمعنى في كما
تقدم في تخصص من بمن قبل ومن بعد [illegible] نحو يقال جئت من معه اي من عنده وكذا ابدا نحو من بابه ان تاتي بالمصدر

والى الا [illegible] موصوفا او صفة مصدر محذوف اي يستعمل بمعنى مع حال كونه قليلا [illegible] بمعنى [illegible] كثيرا او يختص [illegible]
خلافا للمبرد وفي للظرفية وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة في الاستفهام وهو متعلق بمقدر اي تجر قلا
والنفي عطف على الاستفهام وقياسا مفعول مطلق اي قياسا [illegible] وفي غيره اي في غير الخبر [illegible] سماعا [illegible] وللزيادة بكونها سماعا
في النفي والاستفهام سماعا او نصب على نزع الخافض [illegible] بالقياس وفي غيرهما بالسماع فحذف لفعل المفعول به مع الجار ونصب مثل بحسبك زيد

النفي مثل

وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال واختصت ايضا بجر عن وعلى اسمين قوله والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كالى وبمعنى مع كثيرا وتختص بالظاهر
خلافا للمبرد وفي للظرفية وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة في الخبر في
الاستفهام والنفي قياسا وفي غيره سماعا مثل بحسبك زيد والقى بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول و
بمعنى الواو في القسم للتعجب اقول اعلم ان الى تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بالخلاف نحو اتموا الصيام الى الليل والاكثر عدم
دخول حدي الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في
الشراء ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعدها الى ظاهر الدخول فيما قبلها فلا تستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما
بعدها من جنس ما قبلها اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب
هو الاول قوله وبمعنى مع قليلا كما في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اي تضيفونها الى اموالكم و
كذا قوله تعالى ايديكم الى المرافق اي مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافة الى الذود وقوله وانت التي حببت
شغبا الى بدا الى واوطاني بلاد سواهما اي مضافا الى بدا وقيل يجيء بمعنى في كما في قوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار
اجرب اي في الناس والوجه انها بمعناه وذلك ان معنى مطلي به القار اجرب مكره مبغض التكرير [illegible] قال تعالى وكره اليكم
الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى الامالة قال تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل بعث منه حملا على اشتريت ورضيت عليه حملا
على سخطت قال اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها وقيل ان الى في مثل انت الي حبيب وبغيض وجلست اليه بمعنى
عند والاولى ابقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا في قوله وان يلتق الحي الجميع تلاقني الى ذروة البيت الكريم المصمد بمعنى منتسبا الى
ذروة لا بمعنى في كما قيل قوله وحتى كالى اي لانتهاء الغاية مثلها الا ان بينهما فرقا كما يجيء وعتى بالعين لغة هذيل وهي على ثلاثة
اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فاذا كان حرف جر فلها معنيان الى وكي ولا تجر بمعنى كي الا مصدرا مؤولا بالفعل
المنتصب بعدها بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى تجر ذلك نحو سرت حتى تغيب
الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر وينبغي ان يكون المجرور بها موقتا لا نهاية والتحديد بالمجهول لا يفيد ونحو قوله
فذرهم في غمرتهم حتى حين بمعنى الوقت اي حين اخذهم ومذهب الكسائي انه جر ما بعدها بالى مخفي لان العامل ينبغي ان يكون
لازما لاحد القبيلين وحتى يدخل الاسماء والافعال فهي كما في لغة تميم عنده وقد ذكرنا ذلك في النواصب واما حتى العاطفة فهي مثل
الجارة في معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كي ويجب توقيت ما بعدها كما في حتى الجارة فلا تقول جاءني القوم حتى رجل لانه حينئذ فلا
فائدة في ابهامه ويشترك الجارة والعاطفة في انه لابد قبلهما من ذي اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا
عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة وفي الجارة يجوز اظهاره كما في العاطفة نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره ايضا نحو نمت
حتى الصباح اي بعض الليل حتى الصباح ويفترقان ايضا بان العاطفة يجب ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم
حتى زيدا او كجزء نحو [illegible] حتى عبيدهم او جزءا لما دل عليه ما قبلها كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف
رحله والزاد حتى نعله القاها عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه لا تراه ان العرب
التي لا يعتنى بها [illegible] ويجب ايضا دخول ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها فاذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فالضرب
واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا بآخر اجزاء ما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح وصمت
رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسيرافي مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا جزءا مما قبلها
كما في العاطفة فلم يجوزوا نمت البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر اذ ليس من
الليلة بل هو ملاق لآخر اجزائها واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال جزم جار الله بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبلها
او ملاقيا لآخر جزء منه حملا على العاطفة ونص المص وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول مطلقا سواء كان جزءا او ملاقيا لآخر
وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كما في العاطفة والملاقي غير داخل قال الاندلسي
وانما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض من التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل
لما قبلها فاذا دخل في التفصيل وانا لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب اعلم انه لا يلزم ان يكون
ما بعد حتى العاطفة آخر اجزاء ما قبلها حسا ولا آخرها دخولا في الفعل بل قد يكون لكنه يجب فيها ان يكون آخر الاجزاء اذا ابتدأت بالاجزاء
الاقوى فالاقوى فاذا ابتدأت بقصدك من الجانب الاضعف مصعدا كان آخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى محمد صلى الله عليه
وآله بالعطف [illegible] قوة وشرفا فاذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الاقوى منحدرا كان
آخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا [illegible] من قبل الركبان [illegible] واما الجارة فيجوز ان يكون
ما بعدها

واللام للاختصاص والتعليل
وزائدة وبمعنى عن مع القول
وبمعنى الواو في القسم
نحو
[illegible] حتى [illegible]
او ضربت القوم حتى [illegible]
[illegible]
[illegible] الاجزاء
[illegible]
كذلك [illegible]

ما بعدها كالكل وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه آخر الاجزاء حسا او ملاقيا له نحو قولك قرأت القرآن حتى سورة الناس جاز وحتى
جاز بعدها ما هو ملاقي ايضا والتزم صاحب المغني التحقير والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى
في جواز عدم كون ما بعدها جزء وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه آخر الاجزاء حسا
لا قوة او ضعفا الا انك اذا لم تقصد كونه آخرها ضعفا او قوة وجب حتى كونه آخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او
ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها او ثلثها والعاطفة كالجارة في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى
الواو خلافا لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم البعض لدخول ما بعد الجارة فيما قبلها
كثيرا كما بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرا واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة
نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيد رأيت
عطفا وجرا وجميع ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوز ان يقال ان
حتى في مثله ابتدائية وانها لا تعطف الجملة ابدا قوله ويختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني
القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجراء لها مجرى الى لكون الى اشد تمكنا في
اوسع تصرفا فلهذا لا تدخل آخر الاجزاء واوسطها وتقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو قيم حتى زيد وشبهها المبرد بقوله واكفيه ما   ثم الى زيد وكلا يقال
يخشى واعطيه سؤله والحقه بالقوم حتاه لاحق وليس مما في البيت حتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتدائية اي حتى هو
كما في قوله فيهما ابشر ورحلة البيت وتمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابن ابي زيد وهو شاذ ومن
الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزاء اما لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم
ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان جزءا ايضا وقال الاندلسي لا فرق بينهما
من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزء مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزء فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا اظهر
عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفي اجزاء المجزء الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد
حتى من الجزء او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك وكذلك
في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا تكون مستقرا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب
ادخل واعني بالمستقر ما يتعلق بمقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها الاسمية والفعلية
كما ذكرناها هناك وفائدة الابتدائية ايضا اما التحقير كقوله فوا عجبا حتى كليب تسبني كان اباه نهشل او مجاشع او التعظيم كقوله
فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المقدم نحو ركب
القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يفد ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى راسها اي راسها ماكول
قوله وفي للظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة
شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها وكذا قوله عم في النفس
المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال انها للسببية
وقوله تع لاصلبنكم في جذوع النخل قيل انها في فيه وفي قوله بطل كان ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب
في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الكلى والاباهر
والاولى ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في هذا الشأن وقيل هي بمعنى الى في قوله تع فردوا ايديهم في افواههم والاولى بقاؤها
على اصلها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تع ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله يجاري بها كافورا وبعينها وتشرب في اثمانها
ونظائرها والاولى انها بمعناها في الموضعين لان حاصله في زمرة عبادي وبمعنى ادخلي ايتها الروح في اجسام عبادي وفي الشاعر جعل اثمانها
ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطافه وقولهم انت اخي في الله اي في رضاه الله اي رضاه تعالى مشتمل
على مواخاتنا لا يخرج عنها الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله قوله والباء للالصاق نحو به داء اي التصق به
قولك مررت بزيد اي الصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بالله وبحياتك اخبرني ويكون مستقرا نحو الذي به ضعف وبه داء و
يكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها
بالمصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشترى الدار بالاتها قيل ولا يكون بمعنى مع الا مستقرا اي كائنين بالكفر وكائنة
بالاتها والظاهر انه لا منع من كونها لغوا وتكون للمقابلة نحو اشتريت هذا بدرهم وبدلته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله
وتكون للتعدية حيث هو في الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة

والتضعيف وتغيره وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقعدت به اي اذهبته واقعدته ولا يكون مستعارا ماضيه
مقابلا الالصاق قراءة من قرا تنبت بالدهن اي تنبت الدهن قوله والظرفية اي بمعنى في نحو ابكار الكبير بالاطلال وتكون
للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله غلب تشذر بالذحول كانها البيت وهي في الاستعانة نحو قبل جاءت البعض
نحو قوله واسمعوا بهم وابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يوردونه فيما يوهمه فيما نهاية لان الفعل يتعدى
الى ما الجر بنفسه ويجي بمعنى من نحو عينا يشرب بها وبمعنى عن نحو سال سائل بعذاب واقع ويجي للتجريد نحو رايت بزيد اسدا
اي بزيد كما مر في قوله وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا في مطلق الاستفهام فلا يقال ايزيد بقائم كما يقال هل زيد
بقائم قوله والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب وقيل بلا النافية ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها
بمعنى في ولم يسمع في النفي بان فما كان للمضمر ان يطابق النفي والاستفهام ويزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت
وتيقنت واحسست وقوله سمعت بزيد وعلمت به اي بحال زيد على حذف المضاف ويزاد قياسا ايضا في المرفوع في كل ما
كان فاعلا لكفى متصرفا ونحو فاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتدا الله هو حسبك وتزاد شاذا في خبر المبتدا الموجب
نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا بكثرة في المفعول به نحو القى بيده وقوله نضرب بالسيف ونرجو بالفرج
قليلا في خبر لكن قال ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ومع ان مرفوعة نحو قوله الا هل اتاها والحوادث
جمة بان امرأ القيس بن تملك بيقرا وقد ذكرت مواضع زيادتها في الجارة ومن غريب زيادتها ان تزاد في الحال نحو
قوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا وتضمر كثيرا مع الله في القسم نحو الله لافعلن وشاذا قليلا في غيره
كقول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت قوله واللام للاختصاص لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا
لغة خزاعة وربما فتحت قبل المظهر نحو لعلم بفتح الميم ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو
الفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي في غاية الخفة بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولام
معمولها ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما ايضا فحركتها ادنى بالاصالة بل للقيام مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو
الجار وانما ابقي لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها باشباه اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص
الالحاق بحال دخولها في المضمر لانها لا تلتبس بغيرها من اللامات اذ المضمر المجرور غير المرفوع ولو فتحت في المظهرات لالتبست
بلام الابتداء والفرق بالاعراب بما لا يتم اما للوقف او للبناء وفائدة لام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد وبغيرها نحو
الجل للفرس والجنة للمؤمن والابن لزيد والتي يسمى لام العاقبة نحو لدوا للموت وقوله تعالى ولقد ذرانا لجهنم فرع لام الاختصاص
كان ولادتهم للموت وخلقهم لجهنم وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن وللضرب اذ المجي مختص بذلك واللام المقوية للعامل
الضعيف بالتاخير عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن وبكونه
مقدرا نحو لزيد وبالماء لام الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك على المستغاث او التعجب وقد يجي بمعنى الى نحو سمع الله
لمن حمده اي استمع الى من حمده ووجهت وجهي للذي اي الى الذي وبمعنى على نحو وتله للجبين اي عليه ويخرون للاذقان
عليها قوله وزائدة في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا ينبغي ان يكون في نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما
في نصحت له المال ووزنت له وكلته البر وكلت له وعددت الدراهم وعددت له فاللام ليس فيها مثل شكرته وشكرت له
لانها الموصلة لافعال الثلاثة الى المفعول الاول ثم حذف تخفيفا ومثله يبغونكم الفتنة ولا يالونكم خبالا وكذا اللام المقدرة
بعدها ان بعد فعل الامر والارادة كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله وقوله اريد لانسى ذكرها وقيل انها بمعنى ان الظاهر هو
الاول لقوله تعالى وامرت لان اكون وهي في امثلة ايضا في قوله تعالى واذ بوانا لابرهيم لقوله تعالى ولقد بوانا بني اسرائيل وكذا اللام في
قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء ويجوز ان يكون الثانية تاكيدا لفظيا قوله وبمعنى عن مع القول بمعنى قوله تعالى
وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو كانت كاللام في قولك قلت لزيد لا تفعل لقال ما سبقونا
وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا قوله وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل قوله في التعجب يعني في الامر
العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف
قريش وفي للفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى ان يقال انها للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم ويجي قبل بمعنى في
وبمعنى بعد وبمعنى قبل في قوله تعالى جامع الناس ليوم اي في يوم وكتبته لثلث خلون اي بعد ثلث ولثلث بقين اي قبل ثلث
والاولى ابقاء الثلثة على الاختصاص كما مر في باب الحروف قوله ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح
وربما ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر عند غير الكوفيين مطابقة

التمييز

التمييز ويلحقها ما فتدخل على الجمل ورُبّ وانما تدخل على نكرة موصوفة وفي رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية
ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء
المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة
ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا انكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن
السراج كالجعبري بطل ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوزون
رب رجل كريم اضرب بل ضربت وانما كان محذوفا في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها
ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب هيضل
لجب لففت بهيضل وقوله ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود
وفود ووجه ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ في المدح
ومن هذا القبيل قوله قد يعلم الله لان قد للتقليل في المضارع في الاصل وذلك كما يقول المتمدح بكثرة العلم لا يبعد ان اعرف شيئا
من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في
التكثير والاختلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تجر جر ولا باضافة كما تجر كم فلا يقال رب
رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم عوضها نحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هو ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاها
لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل فيتعدى بحرف
الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعدى مثل ذلك الضعيف باللام
فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يختص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يشتغل
عنه فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول
بحرف والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم
اكرمت واكرمته شيء واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج
معنى الكلام الى شيء اخر مقدر مثل حققت واثبت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمته الاكرام كما قيل في قوله
هذا سراقة للقرآن يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته ولئن قالوا ان لقيته
مفسر للقيت المقدر كما في تقدير ازيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل اخر نحو
بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو
جواب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء اخر بل تم بقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مر والضمير في مر لزيد وقولك بزيد ضرب
والضمير للمنصوب وقد مر في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكب متحمل ان جاءني صفة وان العامل محذوف نحو ثبت فهو
محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المص صرح في شرح قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل فقوي عندي
مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما وهو مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل
كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما
يتناسبان لما في رب من معنى القلة وكان من نواسخ المبتدأ لانه دخل في نحو غير ما سوف على زمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه
معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم تجري مجرى النفي فلذا كان لرب صدر الكلام وهذا الذي اوهم البصريين
اعني عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى
النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب
لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعه ويكثر وقوعها ايضا
صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال الا رب نفس طاعمة في الدنيا جائعة عارية يوم
القيامة ويتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء اخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل
في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهرة نحو قوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال وليس الجواب محذوفا
كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب رفد هرقته ولا يتوقف على شيء اخر والرفد القدح الضخم يقال هرق رفده اذا مات وهو كناية
كقولهم صفرت وطابه والمقدر كما في قوله واسرى من معشر اقيال اي اسرى من معشر حصلت واما نعت مجرور رب فلا بد فعلية او ظرفية
كما اخترنا في باب الاستثناء نحو مثل كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم كما ذكرنا في باب المبتدأ واستشهد الاخفش على اسمية رب

بقوله

بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار وقال الربعي ما بعدها خبر والاولى ان يكون له خبر مبتدا
محذوف والجملة نعت مجرور رب كقوله يارب هيجا هي خير من دعة قوله مختصة بالنكرات لانها وجب دخولها على النكرة لان التقليل
علم القلة والاخرى علم الكثرة وانما يحتاج الى العلامة فيما نص على احد المحتملات فينبغي ان لا يؤتى بكم الا فيما يحتمل القلة احتمال الكثرة
ولا يؤتى برب الا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة والمعرفة اما لا يحتمل القلة من دون الكثرة كالمفرد والمثنى المعرفين واما لا يدل على كثرة
من دون القلة كما في المجموع المعرف واما النكرة فهي صالحة للقلة والكثرة معا نحو جاءني رجل اي واحد وما جاءني رجل اي هذا الجنس اذا
تصلح واحدا واحدا فلو لم يحتمل الكثرة لما لم يستعمل فيها وكذا جاءني رجلان ورجال وما جاءني رجلان او رجال قوله موصوفة
على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى وجوبه لان رب مبتدا على ما اخترنا لا خبر له لافادة
صفة مجرورة معنى الجملة كما في اقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب
رجل كريم بالرفع كما لا يوصف قل لكون رب كحرف النفي فان كم للنفي فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله محذوف غالبا اذا كان
الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل بعد رب لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا
به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المجيء به نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ورب رفد هرقته وهذا الفعل يجب ماضيا لان رب على
ما اخترنا بل هو صفة مجرورة كما تقدم ويجوز ان تقوم موضع الفعل اسمية كقوله يارب هيجا هي خير من دعة او ظرف كقولك رب رجل
في الدار او صفة مفيدة معنى الفعل كقوله عليه السلام رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة ويجوز ان يعطف قياسا
على المجرور برب وبكم على النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة
وسخلتها او كم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واي رجل وغلامه فان المجرور في هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز في التابع
ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال لجاز رب غلامه والسيد قوله وقد يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر في باب المعارف قوله
مميز بنكرة الى قوله في مطابقة التمييز مضى شرحه في باب نعم وبئس قوله ويلحقها ما فاما اذا دخلها ما فالاكثر كونها كافة ورب المكفوفة
لا عمل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت ما بعد رب زائدة قال ربما ضربة
بسيف صيقل بين بصرى وطعنة نجلاء وقال ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم ومثلها ما التي في كاف التشبيه الاولى ان
يكون كافة في نحو كن كما انت اي كما انت كائن وزيد صديقي كما عمرو اخي وشذ اعمال الكاف مع ما وربما لا تكف عن نحو عما قليل ولما
اذا ليث البناء ومن قال الاولى زيادتها واعمال الجارين نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم اغرقوا وقد يكفهما كما يجيء ورب المكفوفة لا تدخل
الا على الفعل كما قال سيبويه وقوله الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولي نحو ربما زيد
قائم والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان رب للتقليل في الماضي واما قوله ربما يود فانما دخل رب بالماضي
فيما هو مستقبل في الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل في القرآن بلفظ الماضي كثيرا نحو وسيق ونادى ونحو ذلك قال الربعي اصله
ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعمالها بعد ربما قال فقتلنا ونال القتل منا وربما يكون على القوم الكرام لنا الظفر اي
ربما كان مثل قوله فلقد يكون اخا دم وذبائح وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال او الاستقبال بعد ربما
وهو الاظهر فلا يحتاج في الاية والشعر المذكورين الى تاويل وقوله ربما تكره النفوس من الامر فما نكرة موصوفة عند النحاة
لا كافة كما في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما لقيام القرينة نحو قوله فذلك ان يلق الكريهة يلقها حميدا وان يستغن
يوما فربما اي ربما يتوقع ذلك قوله وواوها اي واو رب نحو قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اعلم ان حروف
الجر لا يحذف مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين واجاز الكوفيون قياسا في سائر الفاظ المقسم بها نحو المصحف
لافعلن وذلك مرجوح عند البصريين لاختصاص لفظة الله بخصائص ليست لغيرها انما لاختصاصه [illegible]
اجتماع يا واللام في يا الله ومنها قطع الهمزة في يا الله وافالله وها الله ومنها التعويض من الجار ومع عوض عنه ها التنبيه
نحو ها الله وهمزة الاستفهام نحو آلله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد
الكسر ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان
يكون بعد الواو والفاء او بل والحذف فيها من دون هذه الاحرف كقوله رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله فشاذ في
الشعر ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن والفاء كقوله فان اهلك فذي حنق لظاه علي تكاد تلتهب التهابا وبل
كقوله بل بلد [illegible] الفاء ربما الحذف عند [illegible] المتقدمة بعدها الا بحرف عطف بها
[illegible] الواو والفاء عند سيبويه بالعطف فان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله
وليلة [illegible] الاقوس منها واقطع الآن [illegible] كانما تسقي [illegible] كقوله وقاتم الاعماق فانه

بقوله

وواو القسم إنما تكون عند حذف الفعل وهو جزء الكلام لغير السؤال أي لغير قسم السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها أي مثل الواو مختصة باسم الله تعالى
والباء أعم منها أي من الواو والتاء في الجميع ويتلقى القسم أي يجاب المقسم باللام وإن وحرف النفي ويحذف جوابه أي جواب القسم ويعترض أي يتوسط القسم ما يدل عليه
أي على جواب القسم

يقدر معطوفا عليه كما مرّ قال رؤبة وهول اقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب
جارة بنفسها لتصريحهم بمعنى رب فلا يقدرون في نحو وقاتم الاعماق معطوفا عليه ولا في ذلك تعسف كذا اذا كان في وسط الكلام نحو
وليلة نحس لا يقدرون عاطفة على الكلام السابق بل هي عندهم بمعنى رب وجاز مثل ولو كانت العطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز
بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل ولكنها صارت بمعنى رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز
دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام فلا يقال وليلة نحس ولا في اول الكلام اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم يكن فيها
واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها نحو والله فوالله ثم والله واضمر الباء باقيا عملها في قول رؤبة خير
قيل له كيف اصبحت وهو شاذ وقيل ذكر رجل انه مجرور بمن وقد مر في باب رب واما قوله اشارت كليب بالاكف الاصابع فشاذ وقال الخليل
في لاه ابوك انه مجرور باللام المقدرة كما قال ان ذا امس في نحو فعلت امس انه مجرور بالباء والاولى بناؤهما كما ذكرنا في الظروف المبنية هذا
الذي ذكرنا في رب المقدرة على مذهب البصريين في رب واما على المختار فرب مضاف مقدر وما ولي عليه بالحروف الثلاثة قوله
وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى والباء اعم منها في الجميع و
يتلقى القسم باللام وان وحرف النفي ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اقول اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط احدها
حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء والثاني
ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على المضمر فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها
بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكمنا باصالة الباء لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو
منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لان بينهما في واو العطف وواو الضم وواو العطف معنى الجمعية القريبة
من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما في وراث وتراث ووكلة وتكلة فلما قصرت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وقيل
اختصاصها بالشك التي كانت في الواو وحكى الاخفش ترب وترب الكعبة وهو شاذ وكلام الجزولي يعني الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظة الله
في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم وقد يضم والكسر اكثر مختصة بلفظ ربي ومذهب سيبويه كما ذكرنا انها لتعلق قامت مقام الباء
وضم الميم للدلالة على تغير معناها وخروجها عن بابها كما تقول في العلم شمس مالك بضم الشين ومذهب بعض الكوفيين ان المضمومة
الميم مقصورة من ايمن ومكسورتها من يمين وفيه نظر لان ايمن مختص كما يجيء بالله وبالكعبة ومن مختصة بلفظ ربي ولا منع ان يتغير
حكمه عند اختصاره ويمكن ان يستدل ببنائها على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصار العرب ورده الى حرفين لا يوجب البناء
بل ... فالاولى ان يقال ان ما روي من قولهم من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظة الله وحدها من الجارة
المستعملة مع ربي اتبعت النون الميم ضما وكسرا للساكنين واما من الله بفتح الميم والنون فمقول اصله من الله بكسر الميم وفتح النون اتبع
الميم النون وان كانت فتحتها عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة في القسم مختص بربي او بالله وقيل بل الثلاثة اعني
مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة الله مقصورة من ايمن اما المضمومها فظاهر واما المكسورتها والمفتوحتها
فلانه لكونهما مقصورتين من ايمن وجب الا ايمن عندهم وان وجب ان ترفع سماعا كما يجيء والقصر لا يوجب البناء فمن اين جاء كسر النون
وفتحها بل الوجه ايمن الله على ثلاثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين
فجاز ان يتبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا من ايمن الله باتباع الميم للنون بعد القصر ولا يجوز
ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله
بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران من ايمن بفتح الهمزة وكسرها اذ كل واحد من ايمن لا يستعمل الا مع لفظة الله ولا يستعمل
مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد يقال م الله وم الله بضم الميم وكسرها مقصورتان من من ومن على ما قال سيبويه وقيل انهما
مقصوران من ايمن ففي كسر الميم اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة من يمين وقيل هي بدل من الواو كالتاء ذكروا ان الميم
شفهية كالواو واختصاصها بلفظة الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لا يجيء ... الميم مضمومة واذا حذف حرف القسم
الاصلي اعني الباء فان لم يعوض منها فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والكوفيون
يجوزونه في جميع ما يحذف منه الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن والمصحف لابين ويختص لفظة الله بتعويض
هاء او همزة الاستفهام من الجار وكذا يعوض من الجار بان قطع همزة الله في الدرج فكانها حذفت للدرج ثم ردت عوضا
من الحرف وجاز الله جعل هذه الاحرف عوضا من الجار ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة الله كالتاء واذا جيء بها التنبيه بدلا فلا
بد ان يجيء بلفظة ذا بعد المقسم به نحو لا ها الله ذا واي ها الله ذا وقوله تعالى ها الله ذا فاسم الظاهر ان حرف التنبيه من
تمام اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه قدم على لفظة المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا عنها واذا دخلت ها على الله

الجر

ففيه

ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان الفها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين واما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه اجتنب في الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون ها من تمام ذا فان ها الله ذا بحذف الفها يوهم ان الهاء عوض من همزة الله كهرقت في ارقت وهذا الثاني والثالث حذف الف ها المتوسط في اللغة والكثرة ها الله ذا بحذف الفها للساكنين كما في ذا الله وما الله و الثالثة وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الفها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حق ها ان يكون مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم يقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي في قل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وتحريك الف ها للساكنين بعد قلبها همزة كما في الضالين وذا قال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر لمبتدا محذوف اي الامر ذا او فاعل اي ليكن ذا او لا يكون ذا والجواب الذي يأتي بعده نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لا افعلن او لافعل بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله اخوك اي لانا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدا خبره محذوف اي ذا قسمي فبعد هذا اما ان يجئ الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج في الحسن البصري الله ليقومن عبد من عبيدك فيقولن كذا وكذا او للاستفهام كما قال عم لعبد الله بن مسعود حين قال هذا راس ابي جهل الله لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل همزة الله الفا بعدها وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في آلرجل ونحوه ولا يحذف للبس ولا يبقى للاستثقال واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبلها فاء قبلها همزة الاستفهام تقول لشخص هل جئت دارك فيقول نعم فتقول افالله لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم ههنا للفصل بينهما وبين الله بفاء العطف وعند الاخفش الفاء في افالله زائدة وقيل كون هذه الثلاثة ابدا لا يعاقبها حرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا بقرينة الاسم كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي هو جانبه مبتدا للقسم كايمن الله ولعمرك اولا فان تعين وجب حذف الخبر كما تقدم في باب المبتدا لدلالة ذلك اللفظ على تعيين الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يتعين للقسم كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز لك حذف الخبر واثباته نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله لا افعلن ومعنى امانة الله ما فرض على الخلق واودعه عندهم من الطاعات كانها امانة له عندهم ان يؤدوها اليه تعالى قال تعالى انا عرضنا الامانة الاية وغير يمين الله مما حلف تعالى به من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها واليمين التي تكون باسمائه تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى بيمين الله يميني ويجوز اثبات الخبر تقول علي امانة الله وعلي عهد الله وعلي يمين الله وكذا النفر الى الكعبة او الى المصحف لافعلن او الكعبة يمين لافعلن وقال الفراء ان كان المبتدا اسم معنى نحو لعمرك ايمن الله فيجوز اثبات الخبر ... عمرو ولعمرك ... لان العمر بمعنى البقاء فهو مقسم به ... فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام في امانة الله وايمن الله ونحوه والمبتدا المحذوف خبره ان اقترن باللام ... المبتدا نحو لعمرك ولايمن الله وحيث قال الجزولي وكذا ايمن الله وان لم يتصل باللام سماعا منهم وما سوى المقترن باللام من ... الله يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله الكعبة والمصحف كذا تقول اياك لافعلن والنصب اكثر من الرفع ... ويروى قوله فقلت يمين الله رفعا ونصبا وقال الجزولي لم يات سماعا في لفظة الله الا النصب ... الرفع ... لانه اصل الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله فهمزته في الاصل ... جعلت وصلا لكثرة الاستعمال تخفيفا وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة اي بركة الله ... همزة الوصل ... يجوز كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله وافعل قد جاء في المفرد منه شيء صالح كالملك ... وان بني اصل من كسر الهمزة ففتحت للتخفيف واذا تكرر الواو بعد واو القسم نحو قوله ... الخليل ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاول اقوى ... من ... فقد انعطف ... المقسم به الثاني وما بعده على الاول بل يكون ... بالقسم ... ثلاثة اقسام فكل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب ثلاثة اجوبة فان قلنا ... مع ان كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا ... الاصل فلم ... ان تقول القسم شيء ... والمقسم به ثلاثة والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد ... اقسم بالليل والنهار وما خلق اقسم بالتي لا افعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه واو

العطف

العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب
جار الله بانه قال الواو كانها عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار الواو كالجامع
الفعل كانه عوض من الفعل الناصب كما انه عوض عن الحرف الجار فقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد هو الواو وقال المص فيلزم عليه ان لا
يجر اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقوله تعالى والليل وان لم
يكن فيه معمولان الا ان يكون الواو فيه قائما مقام اقسم والباء حتى كانه يجر وينصب هو الجيد وقال المص انما جاز هذا لانه مثل
ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر في باب العطف على عاملين مما في باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في
الليل في الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام العظمة فهو عامل واحد فيكون التقدير بعظمة الليل
وقت عسعسته فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال وهو نشدتك الله وعمرتك
الله وعمرك الله وقعدك الله وبالله لتفعلن وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا فجواب قسم السؤال امر او نهي او استفهام كقوله
بدينك هل ضممت اليك ليلى ويجاب بالا ولما ايضا نحو نشدتك الله الا فعلت ولما فعلت وقد مضى في الاستثناء وقوله قعيدك
ان لا تسمعيني ملامة فيه زيادة لا وربما قيل في قسم الطلب بالله لتفعلن فيكون خبرا بمعنى الامر قوله ويتلقى القسم اي تستقبل
والمعنى يجاب القسم تقول تلقاه بكذا اي استقبله به اي جابه به واعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او
منفية فالمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتوكيد لا فرق بينها وبين ان الا
من حيث العمل وانما اجيب القسم بهما لانهما مفيدان للتوكيد الذي لاجله جيء بالقسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام
الابتداء ايضا كما يجيء في باب ان فلا تدخل هذه اللام اعني لام جواب القسم الا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ومذهب
الكوفيين ان اللام في مثل لزيد منطلق جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر فيلزم على هذا ان لا يوجد عندهم لام ابتداء قالوا
لانك تقول لطعامك زيد اكل فقد دخلت على غير المبتدا فهو جواب القسم لا تقدير داخلة على المبتدا ورد عليهم بقولك ظننت
لزيد قائم ولام القسم لا تدخل له بعد ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتذروا بان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولك
يعلم الله ان زيدا قائم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص ظنوا بمنزلة القسم وما لهم جوابه وليس بنص اذ
يحتمل التعليق ايضا مثل ظننت لقد فعل لكان نصا في اجراء ظننت مجرى القسم ثم تقول الاولى كون اللام في لزيد قائم لام
ابتداء مفيدة للتوكيد فلا يقدر القسم كما فعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتوكيد الحاصل من القسم حاصل من اللام
ثم انها لا تجامع حرف النفي وان جاز ان تؤكد الجملة التي خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو منطلق ولا تقول ما لزيد منطلق وذلك لان اللام
للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما في الظاهر تناف واما قولك لزيد ما هو منطلق وان زيدا لم يخرج فان
اللام اثبات مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين ثم ان لام الابتداء يدخل على المضارع لمشابهته المبتدا في كونه اول جزئي
الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم قال المتلمس ولورث بعدك سنة يقتدى بها واعلوا عني شبهة ان قومها ويدخل على مضارع
مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على الماضي وان كان اول جزئي الجملة لبعده عن مشابهة
الاسم فاذا دخله قد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد اتينا وذلك لانها تقرب الماضي من الحال فيصير الماضي
كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق ويدخل ايضا لام الابتداء على خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا
اي تقدم عليه نحو لقائم زيد ولفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا نحو لطعامك زيد اكل ولفي الدار
زيد قائم بشرط ان يكون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد ياكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد
قد اكل ولا تقول لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما يدخل على نعم وبئس وان كانا في الاصل
ماضيين لما ذكرنا في بابهما من انهما صارا بمعنى الاسم فقولك نعم الرجل بمنزلة الحسن زيد واذا وقع لام الابتداء بعد ان جاز
وقوعها في غير هذه المواضع ايضا نحو خبر المبتدا المؤخر نحو كان زيد القائم كما يجيء في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابا
للقسم المقدر خلافا للكوفيين بل هي لام الابتداء والاسمية المنفية مصدرة اما بما معملة عند اهل الحجاز مهملة عند غيرهم او بلا
التبرئة على اختلاف احوالها نحو والله لا زيد فيها ولا عمرو والله لا رجل في الدار ووالله لا فيها رجل ولا امرأة واما المصدرة بان
نحو والله ان زيدا قائم وان كانت فعلية فان كان مستقبلا مثبتا فالاكثر تصديره باللام وكسعه بالنون نحو والله لاضربن الا الجملة
ان يدخل اللام على معمول المضارع مقدما عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام وحدها وكذا ان دخل
على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج قال الشاعر بالنوى كتفا بالحصى لا ستنبان عن الاخرى وقد تحذف النون اضطرارا عن
اللام استغناء عنه بالنون وقد جاء وقيل مرة اثارت فانه فرع وان احاطهم لم يحتملوا ولا يجوز عند البصريين الا شذوذا

باللام عن النون الا في ضرورة الشعر والكوفيين اجازوه بلا ضرورة ويحكى عن ابي علي موافقة الكوفيين في تجويز التعاقب بين اللام
والنون قال تالى ابن اوس حلفة ليردني الى نسوة كانهن مفائد بفتح اللام وضم الدال ويروى ليردني بكسر اللام ونصب الدال و
بعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله ليفعلن هذا كله اذا كان المضارع مستقبلا فان كان حالا فالبصرية
يجوزون وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تاكيده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز
اذ رب موجود غير مشاهد يحتاج الى التاكيد انشد الفراء لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وتقول والله ليصلي
زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا ياتي بالنون لانها علامة الاستقبال كما مر في المضارع وان كان المضارع منفيا فنفيه بما ولا وان
على ما مضى لكن ما وان اذا لم يتقيد بالزمان المستقبل فظاهرهما نفي الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجيز والله ما
اقوم وانا اقوم لكونه ظاهرا في الحال ومذهبه ان المقسم عليه حالا لا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم لانهم يحذفونه مما يجوز حذفه
للاختصار كما يجيء والعامل الجزم لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا العمل تعين النافي للحذف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فا
لاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها لان قد لا يدخلهما لعدم تصرفهما قال يمينا لنعم السا
وجدتما وان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى في الاستطالة والشمس وضحيها الى قوله قد افلح
باللام للطول وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صالي ويجب تقليل قد بعد اللام لان لام الابتداء
لا يدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما قوله واقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم فمذهب
سيبويه ان موطئة كاللام في لئن جئتني لاكرمنك فاللام اذن في لكان جواب القسم لا جواب لو وقيل لو جواب القسم في قوله واقسم لو
شيء اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا ومحذوف ونادرا يجيء الكلام عليه في حروف الشرط واما اذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله
ما قام وان نفي بلا او ان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال حسب المحبين في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر
اي لا تعذبهم فلا يلزم تكريرها لا يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين استقر الى
معنى الاستقبال وفي غيرهما يجب تكريرها نحو فلا صدق ولا صلى وربما جاء غير مكرر في الشعر كقوله فاي امر سيء لا فعله واما قوله تعالى
فلا اقتحم العقبة فانما جاز عدم تكريرها لتكريرها في تفسير العقبة هو قوله فك رقبة الى قوله ثم كان فكانه قال لا فك ولا اطعم مسكينا وان كان
المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط بلام مفتوحة تسمى موطئة اي ممهدة فهي معينة لكون الجواب
للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن اتيتني لاتينك مجزوم وبه والله ان اتيتني لاتينك بلا لام فان حذف
القسم وقدر فالاكثر المجيء باللام الموطئة تنبيها على القسم المقدر من اول الامر وقد يجيء بلا لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو فسيجيء حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم
ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان المضارع لا يزال واخواتها او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال تالله يبقى على الايام
ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف للتخفيف
ويحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ولهذا جاز حذف حرف النفي
في غير القسم من لا يزال وغيرها قال فقلت يمين الله نحو تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وانما جاز فيها خاصة
للزوم النفي اياها فلا يلتبس بالايجاب واما قوله فلا دهما زالت عزيزة فلم يحذف النافي بل فصل بينه وبين الفعل كما مر في
الافعال الناقصة وانما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين
اللام والنون كما ذكرنا فحذف احداهما يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوف من المضارع لا دون ما لان لا اكثر
استعمالا في نفي المضارع من ما قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدم ما يدل عليه اي اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله
قائم وقام والله زيد وفي النهج قد والله لقوا الله قوله او تقدم ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذي
توسطه القسم او تاخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في قولك ان اتيتني كما مر في
بابه وقد يجيء بعد الجملة القسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك نحو قوله تعالى
والفجر وليال عشر اي ليوخذن وليعاقبن لدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك لا يتبر عليه وقد تحذف الجملة الاسمية لكونه ظرفا من معمول
الفعل الواقع جوابا اذ الاعليها نحو لا افعله عوض وعوض العائضين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم مع ان معناه ابدا والبتة
فيه من التوكيد ما يفيده فانه في القسم قد تقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله معترفا بحرف يمنع عمله فيما تقدم
كون التاكيد وما بقي عوض لا اتيتك وعوض ما اتيتك لغرض ... جواز نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد
يستعمل في غير القسم كقوله هذا سلاني بها او لبث ... عوض قومي العين محسودا يقوم مقام الجملة القسمية ثم بعض

وعو

وهو جير بمعنى نعم والجامع ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول جير لافعلن كانك قلت نعم والله لافعلن وهي مبنية على الكسر
وقد يفتح كيف وليس اسما بمعنى حقا خلافا لقوم وبناؤها عندهم لموافقة جير الحرفية لفظا ولا يكفي في البناء الموافقة لفظا الا ترى ان
اعراب الى بمعنى النعمة وقد ينون بها دون قسم قال وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره وربما نونت طرابا
قال وقائلة اسيت فقلت جير اسي انني من ذاك انه وبه استدل على اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف كما ان هيهات اسم بمعنى بعد
ويلزمها ان يكون جميع حروف التصديق كذلك وقد يستغني بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله فاقسم لو شيء اتانا رسوله اي اقسم بما
اقسم به ويستغني كثيرا عن القسم بجواب ان اكد باللام او النون نحو لاضربنك لان النون لها مواضع كالنهي والنفي في الخبر المصرف بما اقسم به وقد يستغني
كثيرا عن القسم نحو لضربن زيدا واما نحو لقد سمع الله ولزيد قائم فلم يقسم دليل على كونها جواب القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد
تقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لافعلن وكذا كلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا ليفعلن وكذا التزام ما نحو
الله على لافعلن او عهد نحو عاهدت الله لافعلن وعلى عهد الله لافعلن قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد تكونان اسمين
بدخول من والكاف للتشبيه او زائدة وقد تكون اسما ومذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر نحو ما رايته مذ
شهر او مذ يومنا وحاشى وعدا وخلا للاستثناء اقول قوله وعن للمجاوزة يعني بعد شيء عن المجرور بسبب احداث مصدر المعدى
بها نحو رميت السهم عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت
الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذت عنه مجازا كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع يمينه
بالجلوس وقوله تعالى يخالفون عن امره مضمن معنى يتجاوزون وطبقا عن طبق اي دونه في الشدة فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما
قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد اطباق كل واحد منها اعظم مما يليه فهو مثل التثنية في لبيك وقوله ثم كرتين في ان المراد
التكثير والتكرير واقتصر على اول مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورثت السيادة كابرا عن كابر اي كابرا متجاوزا
في الفضل عن كابر اخر وقال بعضهم اي كابرا بعد كابر والاولى ابقاء الحرف على معناها ما امكن وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب
عني ولا انت دياني فتخزوني ضمن فيه افضلت معنى تجاوزت في الفضل وقال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى اي بالهوى والاولى
انها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر اي نطقا صادرا عن الهوى فعن ذو منه بمعنى السببية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله
تصد وتبدي عن اسيل ضمن تبدي معنى تكشف اي تكشف لنا وتبعدنا عن وجه اسيل قوله وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو
زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كان الدين يركبه كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه القضاء
لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله ثم كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا
في الاستعمال في شيء لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى في البارئ
تعالى نحو توكلت واعتمدت عليه واما قوله اذا رضيت على بنو قشير فحمل رضيت في التعدي على ضده اعني سخطت اي عطفت منه
وقربت منه على انفصلت منه وقوله رعته اشهرا وخلا عليها اي مذاقتها كانه ملك مذاقتها وتسلط عليه فهي تعيبه وقولهم فلان
على جلالة يقوى كذا اي معها كان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه ومن قولهم ركبته الديون اي لزمته ومنه سيروا على اسم الله
اي ملتزمين به وكانه مركب يحملكم الى مقاصدكم ومنه قولك مررت على زيد لانه يفيد ان مرورك به كان من جهة الفوق وخلا
مررت به وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل ليس على فيه زائدة بل الكلام على التقديم والتاخير اي ان
لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر في باب الموصول لانه تقدم على من يتكل فصار على
من يتكل فجاز حذف الضمير لانتصابه بيتكل صريحا قوله وقد يكونان اي عن وعلى اسمين فلا يستعملان الا مجرورين بمن وانما يتعين
اسميتهما لان الجار لا يدخل الا على الاسم قال يصف قطاة غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل وقال لقد اريت
للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فيجيء ان تاذن لكونها على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناها انها بخلاف
على قال بات تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز الفلا اي من فوق قوله والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة
في نحو جاءني الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدا محذوف الذي هو كزيد اي مثل زيد
قلت قد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدا من صلة غير اي اذا لم تطل نادرة القلة واستعمال نحو الذي كزيد شائع كثير
ويتعين اسميتها اذا انجرت كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم واذا ارتفعت كما في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك
فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة واما الاخفش فيجوز اسميتها بالضرورة ويتبعه الجزولي ويكون ايضا زائدة
اذا امن اللبس والاصلية كما في قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اي فيها المقق وهو الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو قوله
ليس كمثله شيء او دخول مثل عليها نحو قوله فصيروا مثل كعصف ماكول اذ الغرض ان لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتي

والحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان فهي اي ان بعكسها اي بعكس هذه الحروف ويلحقها اي هذه الحروف
ما الكافة فتلغى اي هذه الحروف عن العمل على الافصح وتدخل اي هذه الحروف على الافعال

التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب الحكم بزيادة الحرف اولى واما اذا اجتمع الكافان
نحو قوله وصاليات ككما يؤثفين فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظي فيهما اما اسمان او حرفان كقولهم ولا للما بهم ابدا شفاء واما ان
يكون احدهما زائدا فتكون تلك الزائدة حرفا لان زيادة الحرف اولى فتكون اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو كقوله
مثل كعصف ولا يجوز ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زائدة فان قلت لفظ مثل لابد له من اسم مجرور فكيف حكمت بجرفية الكاف
في مثل كعصف قلت لا يمتنع منع الاسم عن الجر الصوري وان كان لازما للاضافة لان علة الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل
مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف لفظا كما قلنا في يا تيم تيم عدي قال فيكون الكاف زائدة فكانه قال مثل عصف كعصف ويجوز
في قوله تعالى ليس كمثله شيء ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قولهم لا ترى التعب بها ينجو وقولك ليس لاخي زيد اخ يعني
نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فاخو زيد ملزوم والاخ لازم لانه لابد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت
هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا ههنا نفيت ان يكون لمثل
الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر الغالب اذ لو دخله لا دخل على اجتماع
الكافين اذا شبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المتصل والمنفصل قال فاجمل واحسن في اسيرك انه ضعيف ولم ياسر
كاياك اسير وهو من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض وعلى المجرور وانشد قال فلا ارى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا وقال ولم ترعا
كها او كهن قد يدخل في الشعر على المرفوع نحو ما انا كانت ويجيء ما الكافة بعد الكاف فيكون لكما ثلاثة معان احدها تشبيه مضمون جملة
بمضمون اخرى كما كانت قبل التشبيه المفرد بالمفرد قال تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة فلا يقتضي الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب
ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة لافضاء الفعل القاصر عن المفعول به اليه والمفعول به لا بد له من فعل او
معناه فاذا انجر فلا مفعول هناك حتى يطلب فعلا او معناه كن كما انت في المستقبل كما انت كائن الان فانت مبتدأ محذوف الخبر فانت
تشبيه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الان ومنه قوله عم كما تكونون يولى عليكم شبه التولية المكروهة بكونهم المكروه اعني
على النهم المكروه وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب انتظرني كما آتيك اي لعلي آتيك قال رؤبة لا تشتم الناس كما لا تشتم
ولا منع من تغيير معنى الكلمة بالتركيب الا ترى ان مما يجيء بمعنى ربما قال وانا لمما اضرب الكبش ضربة على رأسه تلقي اللسان من الفم اي ربما
قال بعضهم ان بما يجيء ايضا بمعنى ربما نحو اني بما افعل اي ربما افعل وثالثها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو قولك ادخل كما يسلم
الامام وكما قام زيد قعد عمرو ويجوز الكوفيون نصب المضارع بعد كما بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذف الياء تخفيفا ولم يثبته
الزجاج والبصريون لم يثبتوا الافادة كما للتعليل ولا نصب الفعل بعدها واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفيون لا تظلموا الناس كما لا
تظلموا والبصريون ينشدون على الاقراد كما لا تظلموا اي لعلكم وقد يكون ما بعد الكاف ايضا مصدرية نحو كما قمت تقوم اي كقيامك وافعل كما
افعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعني نحو كن كما انت وكما تكونون يولى عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع اعني
كما انك ههنا من القسم الاول اي ما تكون كافة واما التي بعد رب فمن قال ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا
كما ذكرنا في كما ويتهيأ ب لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم نحو كم فهي ايضا عنده كافة لها عن طلب المضاف اليه وما التي
بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثرما وطالما اما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم
هي في قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم زائدة ووصال فاعل قلما وهي عنده تسبق كافة وما
مبتدأ قوله الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام سوى ان فهي بعكسها وتلحقها ما فتلغى على
الافصح وتدخل على الافعال سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما فانها تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير
متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي وايضا ما الحجازية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الفعل معنى كما يجيء ولفظا
من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا واما فتحة اواخرها فان لم نقل انها لمشابهتها للافعال بل قلنا هي لاستثقال التضعيف
الاول والياء في ليت فهي جهة اخرى بها تشابه الماضي فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها للمشابهة الفعل فلا تشابه بسببها الافعال لانها
تكون اذن بسبب المشابهة المنعقدة فما اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذا نون الوقاية ان قلنا انها
لحفظ فتحها كما تحفظ سكون من وعن فهي من جهات المشابهة وان قلنا هي لاجل المشابهة فلا كما شابهت الافعال المتعدية معنى
طلبها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى
بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في العمل وقيل انه
على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي الاصل من اول الامر تنبيها بجعل عملها فرعيا على كونها فرعا للفعل وهاتان
العلتان ثابتتان في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهتها للفعل معنى من حيث ان في ان وان معنى حققت
واكدت

وذكرت وفي كان معنى تشبيه قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لأن
الخبر هي المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه والاولى ان نقول هي للتشبيه ايضا والمعنى كأنك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح
تشبيه احدهما بالآخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود
الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذا تقول كأني اموت وكأنك تموت والاصل كأني رجل يموت وكأنك رجل يموت وقيل هي للتحقيق في
نحو كأنك بالدنيا لم تكن وكأنك بالآخرة لم تزل وكأنك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر فيه يعني كان
التشبيه اي كأن الدنيا والاولى ان تقول ان كان باقية على معنى التشبيه وان لا يحكم بزيادة شيء ويقول التقدير كأنك تبصر بالدنيا — لكن
اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب فالجملة بعد المجرور بالباء حال اي كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة الا
الى قولهم كأني بالليل وقد اقبل وكأني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل الجملة التي هي خبر هذه الحروف فبهذا يضعف قول الفارسي في
في لكن معنى استدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم تولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر بالاستثناء
المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكأنه يوهم ان عمرا ايضا جاء لما بينهما من الالف فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ و
ليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي لأن الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل
في الممكن والمحال والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك لأن ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله او لا والترجي
ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب
نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطربت اقوالهم في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة
ترقب امر لا وثوق بحصوله عليه تعالى قال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في
قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله
تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر ولا الخشية وقوله آمنت انه لا اله الا الذي آمنت به بنو اسرائيل فهو بياس لا معنى تحتها ولو كان تذكر
حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما نصرنا مذهبه لأن الاصل في الكلمة ان لا تخرج
عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على ان نرجو ونشفق كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك تعالى الله
عنه وقيل ان لعل يجيء للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اي هل هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت
به حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتدأ والخبر معا لطلبها اياهما معا ويجوز عند الفراء نصب
الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فينتصب الجزءان كما
ذكرنا في علمت نصب افعال القلوب لهما سواء وطلبا لجاء ليت ان زيدا قائم كما جاء علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب في العمل — نحو
سواء واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا والبصريون يتأولون رواجعا على الحالية وعامله خبر ليت المحذوف وقال اي يا ليت
ايام الصبا لنا رواجع والكسائي يقدر كان اي يا ليت ايام الصبا كانت رواجع وهو ضعيف لأن كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر
استعمالها فيه فيكون الشهرة دليلا عليها كما في قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية
لما روي عنه ص ان قعر جهنم لسبعين خريفا وانشد كأن اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها
مشبه به فهما مفعولان لتشبهت الاول مفعول بلا جار والثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على هذا الشاعر في
انشاده هذا البيت وقال الممدوح الصواب يحسب اذنيه اذا تشوفا قادمة ونقول ان ليت متضمن معنى الفعل بخلاف افعال القلوب
فانها افعال صريحة فالمتصل بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين لا لكون مضمونهما مفعولي تضمنه ليت واما نحو قوله
يا ليت وسبعا في تم لخرج منها فوق كل ان نجيء فان مع اسمها وخبرها مغن عن المعمولين لانهما مفعول تمنيت وينبغي على ما ذهب
اليه الاخفش نحو علمت ان زيدا قائم من تقديره المفعول الثاني ان يقدر لهم ههنا خبر ليت والاعتراض كالاعتراض واجاز
الاخفش قياسا لعل ان المفتوحة بعدها على ليت فيقول لعل ان زيدا قائم ولم يثبت واما نصب باقي اخوات ليت الجزئين
فممنوع والمروي ان قعر جهنم لسبعون خريفا وان في قعر جهنم لسبعين واما البيت فعني قوله كان اذنيه فقد ذكرنا انه رد على الشاعر
قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي واما الا ولم ولن فقد مر في المنصوب
على شرطية الفعل على جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب
والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم يلزم التصدر اجراء لها مجرى سائر الافعال وانما لزم تصدر المغير الدال
على قسم من اقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم اذ لو جوز تاخيره لك المغير فاخر والواجب على
السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه في ان هذا التغيير راجع الى

تشوف

فصل

الكلام

فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها اي ان مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجملة والفتح في موضع المفرد فكسرت اي ان ابتداء ... منصوبا على الظرف وبعد القول
عطف على القول لا الابتداء وفتحت اي ان فاعلة وهي حال عن ضمير مستتر في فتحت ومفعولة ومبتداة ومضافا اليها اي ان معطوفة على عدة وقالوا افعل وفاعل وبو لا لانه يرتفع
بعدها مبتدا محذوف الخبر ولانه حرف مشبهة وان اسمها وخبرها بذكر لانه غير داخل في العرض فاقتصر على بعض التركيب فان مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد في محل الرفع لانه
مبتدا وتقديره قوله لولا انك منطلق لولا انطلاقك موجود فلولا انك في محل النصب لانه مقول القول ولانه مبتدا متعلق بقالوا ولولا ان على لولا انك فانه جاز

الكلام المتقدم الذي جملة على ما هو خال من جميع التغييرات وان المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كالماضي تغييره لذلك المعنى فيبقى في حيزه وكل واحدة من هذه الحروف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط لان التاكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك تجب تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تاويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها موقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدا والمضاف اليه ولا تتصدر وان كانت في مقام المبتدا الذي حقه التصدر لما ذكرنا في باب المبتدا فليت ولعل وكان دون المفتوحة لا تدخل على مبتدا في خبره معنى طلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما للطلب مضمون الخبر فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك مطلوبا بطلب اخر اذ لا يجمع في كلام طلبان على مطلوب واحد واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهو اما ذات مذكورة شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدرة قامت الصفة مقامها نحو كانك قائم وكانك تمشي وتقوم او عندك او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب كاسماء الاستفهام توجب تقديمها عليها فيسقط اذن عن مرتبة التصدر الواجب لها اعني للصدر الا انه يقام ذلك الخبر المفرد ولا يكون الا خبرية لان النعت كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط واما ان المفتوحة فلانها موضوعة لتكون مع جزئيها في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه فتبين بهذا ان في نحو قولك مررت ان افعل لا يجوز ان يكون مصدرية على ما اجازه سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما مفردا متضمنا معنى الطلب لما ذكرنا كان واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا ارى منعا من وقوعها خبرا لهما كما في خبر المبتدا وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربته واضربن بها ولكن عمرا لا تضربه قال لو اراد ثقال الفن وهي صادقة ان الرباضة لا تنصبك للشيب قوله وتلحقها ما فتلغى على الافصح واذا دخلت على ما ليت جاز ان تعمل وتلغي وروي قوله الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد رفعا ونصبا والا ليتما الكرة لانها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ان لا تعمل كما تقدم في ما الحجازية فاذا الغيت فما كافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما والجملة بعدها خبرا واذا اعملت فما زائدة حرف كما في قوله فبما رحمة من الله وروي ابو الحسن عن العرب في انما وانما الاعمال والالغاء لكن الاعمال اقل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التوكيد الذي هو معناهما تقوية الثابت لا تجديد معنى اخر وعدم سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وقياسها في الاعمال على ليتما شايع عند الكسائي واكثر النحاة اذ لا فرق بينها وبين ليتما فاذا سمع في انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسببها وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول والموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها وقالوا لولا انك لانه مبتدأ ولو انك لانه فاعل فان جاز التقديران جاز الامران نحو من يكرمني فاني اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمرو ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دون اخواتها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي اقول قوله فان لا تغير معنى الجملة اخذ في تفاصيل معاني الحروف الستة فان المكسورة موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة لتكون بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك فان يا النسبة اذا لحقت اخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والضاربية والمضاربية وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر اي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة وتغيير المفتوحة لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء اي مبتدأ بها سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلامه لكنه كلام مبتدأ كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستانف وقع علة للمتقدم ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت بها الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكاية لان ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وكذا كسرت بعد جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو والله انك قائم وقد تفتح ان في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها لام ولعل ذلك لانه لا يعلم بها بالمفرد اي قسمت بالله على قيامك

جاز الامران مثل
من يكرمني فاني اكرمه واذا
انه عبد القفا واللهازم
وشبهه ولذلك جاز العطف على
من يكرمني فهو مكرم
بالاضافة ولذلك جاز
العطف على اسم المكسورة
لفظا او حكما عطف عليه
والرفع متعلق بجاز
المفتوحة اي جاز العطف على تاويل
اسم المفتوحة
الخبر لفظا او تقديرا
عطف عليه
مطلقا او الكوفيين متعلق
والكونه ليكون اسما
الجار والمجرور
للكوفيين والكسائي
على المبرد
ذاهبان متعلق بجاز
لكن كذلك
اللام مع ان المكسورة
اي المفتوحة على الخبر
اذا فصل بينهما
الفصل
المكسورة
المصدر
وهو ان
متعلق
منزلة اللام
بمعاملة
معمول
مستتر في فعل
عنها
الوجه الاول
وعلى الوجه الثاني
او على ما بينهما
وبعدهم
يخفف المكسورة

وفيه بحث لانه لا يقع المفرد الصريح جواب القسم وتكسر ايضا اذا وقعت حالا نحو لقيتك وانك راكب قال تعالى وما ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تاويل المفرد كما مر فان قلت ففيها ان تكون بتاويل المصدر فان المصدر
ايضا يقع حالا قلت ذلك انما كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر ايضا اذا كان في موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم وكان عمرو انه
قائم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبر المبتدأ في تاويل المفرد واما اذا كان المبتدأ حدثا جاز فتحها في الخبر نحو ما مولي اعلمت
قائم وتكسر ايضا اذا دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان
المكسورة فهما سواء في المعنى قوله وفتحت فاعلة نحو بلغني انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم
علمت قيامك وكذا المبتدأ نحو عندي انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت
من انك قائم قوله وفتحوا بعد لولا انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها
لا يجوز اظهار جزئيها كما تقدم في باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز ففتحناها
ليكون ان مع جزئيها في موضع المبتدأ والخبر محذوف واما على مذهب الفراء ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا
في باب المبتدأ ففتحها ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعني ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا لكانت داخلة
على الجملة الاسمية وكم لا يجوز ففتحناها لتكون مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل وسيجيء في حرف الشرط و
وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية وبند ردخولها
على الاسمية كما يجيء فالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم كما في لو انك ثبت سواء قوله فان جاز التقديران اي تقدير الجملة والمفرد جاز
الامران اي فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه الكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في حيزها
قوله • مبتدأ محذوف الخبر فاكرامي ثابت له وكذا بعد اذا المفاجاة نحو قوله وكنت ارى زيدا كما قيل اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبد قفاه
اي لئيم القفا يعني صفعان واللهزمتان مضغتان ناتئتان في اللحيين تحت الاذنين يعني الشاعر ما حوطا لقولهم حسبته ماكرم فالكسر على
تاويل اذا هو عبد القفا والفتح على تاويل فاذا عبوديته قفاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قولك هذا او نحوه تقرير الكلام
السابق قال تعالى ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين خبر مبتدأ محذوف وان عطف على هذا الجزء الامر ذلكم والامر انه ان الله موهن وان
كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال ان لي اذا ضيفت نار المرجل الفتي بل اربع بل وافعا نادى هذا
واني على جاري لذو حدب احنو عليه بما يجري عليه فهو مثل قوله نعم ولكن عاقب بمثل الاية فالجملة القسمية الاية عطف على الجملة المتقدمة
كذا اذا وليت نحو اول قولي اني احمد الله كالمعنى فالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى القول والتقدير اول قولي اي اقوالي
حمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون فالخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اي اول
مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام وهو اني احمد الله فيكون قد قال كلاما اوله اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول
السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه السلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ولا يكون قولي اني احمد الله معمولا للفظ
قولي كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مضروبي زيد بل مضروب من حيث المعنى وليس معمولا لمضروب
وقال ابو علي قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدأ محذوف اي اول قولي وقطيعه الاول
ثابت ورده المصنف بذلك لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون لتلفظ اول ووسط واخر والجزء الاول باعتبار كل
الثالث تلفظه بلفظ ثاني وباعتبار الجزء الثالث تلفظه بهمزة اني فيكون المعنى اذا صرحنا تلفظي باني او بهمزة اني ثابت وهو خلاف المراد
وغير مقصود المتكلم ويجوز الوجهان بعد اما فان فتحت فاما بمعنى حقا تقول اما انك قائم فان فاعل اي احق ذلك حقا او نحو ... معنى
الظرف اي في حق فيكون ان اما فاعلا او مبتدأ كما مر في باب المبتدأ قال احقا ان اخطبكم هجاني ودليل كونه في معنى الظرف مجيئه
في حق وا ... اما الكرم عالي ثم بطلي التراس فهو كقوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس وان كسرت
فاما حرف استفتاح كالا تقول اما انك قائم قال تعالى الا ان عادا كفروا ربهم وتقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اي حقا والله انه
ذاهب اي ذهابه واما والله انه ذاهب كما انك قلت الا انه ذاهب حتى ان كانت ابتدائية يجب كسر ان بعدها وان كانت جارة
او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان
جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو ما رأيتك مذ ان زيدا قائم ومذ قيام زيد فتحا لان الجملة بعدهما مضاف اليها كما مر في
الظروف المبنية فهي في تقدير المفرد لان ... وريث ايضا مضافان الى الجملة لكن لما كان شرف تقدير المفرد ينبغي ان بعدهما
مفتوحة كما مر في باب الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح نحو قوله تعالى لا جرم ان لهم النار ... الكلام السابق بمعنى
ما هو مذهب الخليل ... لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض ... سيبويه ... الخليل ...

جرم حق فان فاعله ويستشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا برفع فزارة وان ينصبوا بدل
اشتمال منها اي حق غضب فزارة بعدها وقال الفراء بل لو انه جرمت فزارة بنصب فزارة اي كسبت الطعنة فزارة الغضب بل
جرمت لهم الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم اي لا يحملنكم وقد فسر بعضهم الاية اي جرم كفرهم استحقاقهم النار وان معمول
جرم وقال الفراء هي لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لا ترى بعدها ان يجرم الفعل ما العمل جرم بمعنى القطع
كالرشد والرشد والجعل والجعل فجرم القطع اي لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع فكثر استعمالها حتى صارت بمعنى القسم
للتاكيد لكنها لا تجاب بما يجاب به القسم فتقول لا جرم لا يتنك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قائم من فتح النظر الى اصل تحو
مثل لا بد ان تفعل كذا اي من ان تفعل كذا ولا محالة انك تفعل كذا اي من انك تفعل كذا ومن كسر نظر الى معنى القسم العارض لا جرم
حكى الكوفيون فيها وجوها من التغيير لا جر باسقاط الميم ولا ذا جرم فتكون ذا زائدة كما قيل فيها ماذا صنعت ولا ذا جيرهم مرة
ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زائدة والعين في عن بدل من الهمزة كما في قوله اعن توسمت من خرقاء منزلة ما الصبابة من عينيك مسجوم
وتقول شدما انك ذاهب وعزما انك قائم بالفتح فشد وعز فعلان مكفوفان بما كفتهما وطالما وقلما بمعنى ما اشد ما انك قائم حقا
انك قائم اي حق الا انه لا تدخل على شد وعز لكونهما في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما منكرا تامة كما هو مذهب سيبويه
في نعم وبئس وما بعدها صفة له مبتدا ومخصوص الضميمة وصنيعك وبئس الحال ملك تنبيه وقد مر ان جميع باب فعل مضموم العين يجوز استعماله استعمال
نعم وبئس فتقول زيد ما شد كما ان عمرا صالح الا انهما كانهما كانت في قولك زيد صدم تعجب كما مر ولو كانت كافة من كلمتين
ولا يجوز الا الفتح قال الخليل ما زائدة وان مجرورة بالكاف والكاف زائدة ولا يدل على زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك ها هنا انك
الكاف مع ان ما زائدة كرهوا ان يجيء لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اي هذا حق كتحقق ذاك وتقول حقا انك ذاهب
وجهد راي انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد رايي وان احقا انك قائم ما حقا انك ذاهب وما جهد رايي
انك قائم فالوجه الكسر فيه لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرف خبرا لان كما كنت مضطرا اليه من دونها وذلك لان معمول ما في
خبران يتقدم عليها مع اما لما يجيء في حروف الشرط نحو اما يوم الجمعة فانك سائر واما اذا جاءتك لا يتقدم عليها من بين راع
فاضطررت الى فتحها مبتدا وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه اما في رايي فانك ذاهب القول الوجه الكسر فيه لانك غير
مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار فانك قائم بالكسر اقتصرت ان قيام المخاطب حاصل في الدار نعم ما ان قيام في الدار وهذا
الحديث وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريفها المذكورة للفتح في موضع المفردات والكسر في مواضع الجمل اذا جهل من تعريفها في محل كل واحد
يصلح للاسم والفعل فالكسر كل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ملتبسة الجمل يجوز فيها الفعل والاسم نحو قولك تعم وصن علامة تمم
منهم لا يتعين الكسر فيها لم يجعل اذا المفاجاة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح قوله ولذلك جاز العطف الخ يعني ولاجل ان ان
المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التوكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك
الاسم بالرفع ثم اعلم انه يختلف عباراتهم في ذلك يقول بعضهم كما قال المص يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع
ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظرا الى ان الاسم هو الذي مرفوع قبل دخول ان ومقولها عليه كما لا دخول ليبقى على
كونه مرفوعا الحكمي لا الاشتغال لفظه بالنصب ان كاللام في لزيد ولا تشابه ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف الداخل
عليه فكذا ينبغي ان يكون ها هنا الامر مع ان ومن قال على موضع ان مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدا
والمبتدا مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتبار وانما يتسمى بها اذا اعتبر
النصب يشكل عليه بان ان اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدا والمبتدا هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها
ليست اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا من هذا قوله لفظا او حكما الخ
اي المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فان ها هنا
مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان التقدير علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها
سادة مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة مع جزئيها بتقدير اسمين اعني المبتدا والخبر فحكم المفتوحة بعد افعال القلوب
حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيزها مقام الاسمين وفيما قال المص مع هذا التحقيق البالغ والتدبر الكامل نظر وذلك لانا
بعد تسليم ان المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير الاسمين نقول انه ذهبت الاسمين بتقدير المفرد فعلمت ان زيدا قائم بمعنى
علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع جزئيها بتقدير المفرد اذ اصل الاسمان
بتقدير الاسم المفرد هذا مع ان التحقيق ان مع ما في حيزها ليست بتقدير الاسمين بل هو من قبل الامر يتقدير اسم مصدر يا عني
المصدر الذي ذلك الاسمان المصوبان مولان به فاذا ادعاء المص الى هذا التكلف ما نرى شيئا يستشهد على العطف
على محل

كأنّ

الداخل

مع

رع

علت ربيكر فيها وقوله ...

على محل المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الاية وان بمعنى اعلام وكذا استشهد سيبويه بقوله والا فاعلموا انا و
انتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة فيقدر حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد
افعال القلوب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة
حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانهما حرفان مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع في نحو بلغني ان زيدا قائم
وعمرو والسيرافي ومن اخذ اخذه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه وقال لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها معنى
الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور كما ذكرنا فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر ابي سعيد صحيح فيقول ان
قوله تعالى ورسوله عطف على الضمير في بريء وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور مقام التاكيد اعني قوله من المشركين
او يقول رسوله مبتدا خبره محذوف اي ورسوله كذلك وليست الجملة معطوفة على ان مع ما في حيزها بل الواو اعتراضية ويقول في قوله
والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق ان ما بقينا في شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله
ولا انا مني بزد هيمه وعيد كم ولا انني بالمشي في القيد اخرق بعد قوله فلا تحسبي اني تخشعت بعدكم لشيء ولا اني من الموت افرق لان
قوله ولا انني بالمشي في القيد اخرق عطف على اني تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا مني بزد هيمه وعيدكم جملة اعتراضية لكانت داخلة على
معرفة بلا تكرير وذلك لا يجوز الا عند المبرد ولو رفعنا انني بالمشي في القيد بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا مني بزد هيمه وعيدكم تماما
ولا مكررة وحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم
ان بالرفع لكن الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة ان يعني في جواز العطف المذكور وتفارقها في ان اللام لا تدخل على ما في خبرها دون ان كما يجيء
وانما كان لكن مثل ان لانه لا يغير معنى الابتداء بعده لم يزل الا ان الاستدراك في الحقيقة معنى راجع الى ما قبلها لا الى ما بعدها اذ هو حفظ الحكم السابق
نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرا قائم حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول
عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدا ومنعه
غيره لخروجه عن معنى الابتداء او دخول الحرف عن المختار وهو النحو والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق في جواز الحمل على المحل
عند الجرمي والفراء والزجاج ولم يذكر غيرهم في ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج قوله تعالى علام الغيوب في قوله
قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربي ويحتمل رفعه وجوها اخر ولم يذكر البدل والقياس ان يكون مثل سائر التوابع في جواز
الرفع نحو ان الزيدين استحسنتهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبهة بليس نحو لا غلام رجل في الدار الا زيد ولا يحمل على
المحل عند البصريين الا بعد مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجازه الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر
المبتدا عندهم وهو الابتداء والعامل في خبر ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعا
واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين
مستقلين في التاثير كما ذكر في علم الاصول لانه يستغنى بكل واحد من المؤثرين عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما عدم استغنائه عنهما ولو
فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخارجة بان الفسا الذي ذكروا فيجب جوازه فيكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعلنا
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واذا قدمت الخبر على العطف فاما ان ياتي المعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك
او يحذف ويقدر والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائما لا يكون خبرا عن الاثنين
وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدا لان ان واخواتها لا تعمل عند
الكوفيين الا في المبتدا دون الخبر والعامل في خبر ان اسمها لان المبتدا والخبر يترافعان عنده فلا يلزم صدور اثر عن مؤثرين والفراء
توسط بين مذهب سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا
مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد ذاهبان وان الفتى وعمرو قائمان والا فلا لانه لا ينكر في الفاظهم مع
ظهور الاعراب في المتبوع وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبدع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزم
ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان من مذهبه ارتفاع خبر ان من مذهب الكسائي واما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا
والنصارى والصابئون من امن فعلى ان الواو والصابئون اعتراضية لا للعطف فهو مبتدا محذوف الخبر اي والصابئون كذلك
لسد خبر ان مسده ودلالته عليه كما في باتيم يتم عدي على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب
اي فاني وقيار كذلك بها لغريب ومع سيبويه قبل الخبر رفع تاكيد اسم ان المبني وكذا المبني وكذا المعطوف على منوي الخبر نحو
انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذاهب خبرهما بلا خلاف ومثل ذلك نادر وجوزه بعض النحويين بناء الاسم
واجاز الكسائي رفع المعطوف على اول منصوبي ظن واخواتها ان خفي اعراب الثاني نحو ظننت انك ... عمرو ولبس شيء لان

ظن نحو معنى الابتداء وخبر مضمون الجملة مفعولا به واذا امتنعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل
الصريح وانما اشترط خفاء اعراب الثاني ليكون المعطوف في الحكم كاسم ان وخبره فيقل الشناعة قوله خلافا للمبرد والكسائي الظاهر
ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كذلك اي في احكام الحمل على المحل قوله و
لذلك دخلت اللام اي لاجل كون المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء
المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التوكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء
كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حقه التقدم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل ولم يغيروا
مع تاخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والاتصال وثانيهما انها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اعني المبتدا
او الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو ان زيدا لقائم ولفي الدار زيد وان زيدا لطعامك اكل ولا تدخل مع التاخير الا على احد
هذه الثلاثة نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدا القائم وان زيدا لفي الدار قائم ولا يدخل على متعلق الخبر فلا تقول ان زيدا قائم لفي الدار لئلا
يبخس حقها كل البخس بتاخيرها عن حقه صدر الكلام عن جزئي الكلام الذين هما عمدتان وانما يدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها بظرف الخبر هو
نحو ان علينا للهدى او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا يعمل ما بعد لام الابتداء فيما قبلها لتقاصها حقه من الصدر
وقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة او صفة وانما تدخل على
الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد ولا يجوز ان زيدا لقام ويجوز ان زيدا لقد قام كما جاز ان زيدا ليقوم لقربه منه كما مضى في شرح
جواب القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها فيهما فان لم يدخلها قد نحو ان زيدا لنعم الرجل او لبئس الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر
مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام فيه نحو ان زيدا لسوف يخرج خلافا للكوفيين وذلك ان اللام للابتداء و
معناها التوكيد ولا يفيد الحالية كما توهم حتى يتنافى هو وحرف التنفيس كما مر في المضارع وشرط الخبر ايضا ان يكون مثبتا لان
لام التوكيد لا يجامع حرف النفي كما ذكرنا في جواب القسم ولا يدخل ايضا على حرف الشرط فلا يجوز ان زيدا لان ضربته يضربك ولا
على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبتهما كلتيهما الصدر وحقنا فرار ولا يدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا من يضربه
لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس خبرا لان بل هو مع الشرط واجازه ابن الانباري ولا يدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا
تقول ان كل رجل لوضيعته وذلك لان اصلها لام الابتداء وكما ذكرنا في جواب القسم فلا يدخل الا على ما يدخل عليه لام الابتداء
وقد ذكرنا مواقعها واجازه الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر واذا وقعت الاسمية خبرا ان فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو
ان زيدا لابوه قائم وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن هو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما
ضعيف لان حقها لما سقطت عن الصدارة ان لا يتاخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اردت دخولها في خبر ان الذي في اوله لام القسم وجب
ان يفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين فان الله نعم وان كلا لما ليوفينهم فصل بين اللامين بما الزائدة كما قلنا في قولك زيدا صديقي
كما ان عمرا اخي وانما يدخل على معمول الخبر المقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد تقول ان زيدا لطعامك اكل ولا في ابيك ثق
ولا تقول ان زيدا لفي الدار قام كما ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش وقد يدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا
كقوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون
مبتدا لارتفاع ما بعده وقد تكون اللام في الخبر وفي متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل منع منه المبرد و
اجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدا المؤخر مجردا من ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه وقدر بعضهم لهي عجوز
ليكون في التقدير داخلة في المبتدا كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم لياكلون الطعام وكذا قرئ في الشواذ
ان الله لسميع عليم بالفتح كما شذ في الخبر معمولا لاضحى نحو اضحى زيد لمنطلقا ولامسى نحو مروا عجالا وقالوا كيف صاحبكم قال الذي سالوا امسى
لمجهودا ولزال قال وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مكان ولما نحو ما زيد لقائما وقوله واعلم ان تسليما وتركا للا
متشابهان ولا سواء شاذ دخولها على حرف النفي وشذ ايضا دخولها على لكن ولولا قال فيا دحتي لكان لم يكن فاليوم ابكي ومتى
لم يبكني وقال لولا قاسم ومنه اسبيل لقد جرت عليك يد غشوم واعلم ان اصل شهدت ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا
وشهدت بان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم واما قوله نعم نشهد انك لرسول الله
نشهد محمول على نعلم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم ونشهد نعلم كعلمت نحو علمت ان زيدا لقائم الا ان شهدت لا ينصب
المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت يجري مجرى القسم على ضعف فيقول علمت ان زيدا لقائم بكسر ان وكذلك
شهدت تقول في الشعر اشهد ان زيدا ذاهب بالكسر والمشهور الفتح وكذا قد يجيء اشهد لقد رايته كذا كانه قيل والله لقد رايته
كذا اشهد لاخرجن فلا ولعمرك علمت لتاتين منيتي قد تقع ظننت لتقوين لكونه بمعنى علمت واجراؤها مجرى القسم ضعيف كما ان

حذف

حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف نحو علمت زيد قائم وشهدت زيد ناصر كقوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب والدليل على جواز اجراء
الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين وقولك شهدت ان زيدا لقائم واشهد ان زيدا قائم يجوز
ان يكون شهدت معلقا كظننت لان زيدا قائم ويجوز ان يكون مجرى مجرى القسم واللام وان جوابه ولا يجوز مع الباء اجراؤه مجرى علمت
نحو اشهد بان زيدا القائم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه لذاهب وانك لقائم لعطفك الجملة على المفرد واعلم ان بعض
العرب يقول لهنك لرجل صدق قال لهنا لمقضي علينا التهاجر او لهني لاسقي الناس ان كنت عارما وقد يجيء ذلك في اللام وهو
قليل قال الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم وفيه ثلثة مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما في
هياك اياك وهرقت في ارقت فلما غيرت صورة ان بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني للفراء وهو
ان اصله والله انك كما روي عن ابي ادهم الكلابي له ربي لا اقول ذلك بقصر اللام ثم حذف حرف الجر كما في الله لافعلن وحذفت
لام التعريف ايضا كما في لاه ابوك بمعنى لله ابوك ثم حذف الف فعال كما تحذف من لمه وذا اذا قصر كما في الحصاد والحصد قال الا
لا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذفت همزة انك وفيهما اي في تكلفات والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم
ان اصله لله انك واللام للقسم فعل به ما علم في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا الاخير يقال لهنك لقائم بلا تعجب واما قولهم ان
زيدا ليضربن بنون التوكيد وان زيدا لقام بدون قد فاللام فيه جواب قسم مقدر اي والله ليضربن والله لقام وانما جاز حذف
قد في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك
جملتين في حكم واحدة الا ترى الى تخفيفات ايمن ووجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله لافعلن ولا يجيء
لام الابتداء مع جملة الحروف الستة الا بعد ان المكسورة والحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد قالوا
وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا
تجامع ان المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من الصدارة لكن جاز مجامعتها لها لفضل مناسبتها لها لكونها بمعنى ان
فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها عن مرتبتها بمجامعتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها معنى فلم يغتفر سقوطها عن مرتبتها وما انشد
فاما ان يكون شاذا كما شذ قوله ام الحليس لعجوز شهربه واما ان يكون في الاصل لكن انني فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف
لكنا هو الله ربي تخفيفا فانهم بحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان المكسورة ترادف نعم كما يجيء في حروف التصديق فلا تعمل وترادف
المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئيها اسما مفردا تقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعهما
نحو ان عندي انك قائم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا تقول في البواقي وتكون ان المفتوحة بدلا كقوله تعالى واذ يعدكم الله
احدى الطائفتين انها لكم فانها بدل من احدى الطائفتين وكذا قوله الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون فانهم
بدل من كم اهلكنا واما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية
معادة لتاكيد الاولى لما تراخى ما بينها وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولي لا تحسبن في قوله لا تحسبن الذين
يفرحون بما اوتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قوله تعالى وهم بالاخرة هم كافرون وهذا قول
الجرمي وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدا خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اي انكم وقت موتكم اخراجكم ويجوز
وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة نحو قوله ان الخليفة ان الله سربله وقوله لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني
خطيبها بكسر ان وروي انني بالفتح على ان يكون تكريرا لانني الاولى كما قلنا في الاية الكريمة قوله وتخفف المكسورة الخ اذا خففت
بطل اختصاصها بالاسماء فيغلب الالغاء لتطرق الاعمال وان كان الباقون يقولون بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة
والاية ترد عليهم قال المص ويلزمها اللام مع التخفيف سواء اعملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما مع الاعمال
فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا المعملة لا تلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن
يلزمها اللام ان خيف التباسها بالنافية فعلى قوله يلزم اللام اذا كان اسمها مبنيا او معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت
اللام وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم يدخل فيه اللام لان الدعاء لا تدخله النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل فلا يكون ذلك الفعل
عند البصريين الا من نواسخ المبتدا حتى لا تخرج ان عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون جواز دخولها على الافعال كلها قياسا
نحو قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وهو عند
البصريين شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة فذهب ابو علي واتباعه انها غير لام الابتداء التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى للفرق
اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق في ان علمت لزيدا قائما ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء في نحو قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك
وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما ان التعليق واجب لو دخلت على اول مفعولي افعال القلوب

وكان للتشبيه وتخفف فتلغى اى كان المخففة تلغى على الافصح ولكن للاستدراك تتوسط بين كلامين متغايرين معنى وتخفف فتلغى او لكن المخففة ويجوز معها الواو
لكن المخففة الواو وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ الجر بها اى بلعل

الا انها لا يدخل بعدها الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر ويدخل على المشتغلة ما على المبتدأ او نحوه او الخبر او القائم مقامه وجميع
الامثلة الواردة في التنزيل لم يدخل الا على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين ولم ينصب الا في غير الخلو عن مانع ومعلوم في الثالثة من نصب الثاني وان دخلها لام الابتداء قال
تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان كادوا ليفتنونك واما قوله وان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك فشاذ
وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء فجعلها مخففة وفي الافعال فقال ان نافية واللام بمعنى الا لان المخففة بالاسم اولى نظرا الى
اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين يقولون انها نافية مطلقا دخلت في الفعل او في الاسم
واللام بمعنى الا ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه خلاف اللغة قالوا ولو جاز ذلك لجاز جاءني القوم لزيدا اى الا زيدا وايا ما
قالوا اذ ربما تختص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من
تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك في باب الضمائر قوله وتخفف المفتوحة فتعمل
في ضمير شان مقدر وقد مر ذلك في ضمير الشان مع الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم
اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال فلو انك في يوم الرخاء سألتني
فراقك لم ابخل وانت صديق وقال بانك ربيع وغيث مريع وقد ما تكون هناك الثمال وقوله ويلزمها مع الفعل اه قد مضى شرح في
نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجردة نحو قوله ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد تكون مصدرة
بلا النفي نحو علمت ان لا شيء لك او باداة شرط نحو علمت ان من يجيء يكرمه او بقد نحو علمت ان رب خصم لي على مذهب الكوفيين ان رب
بكم نحو علمت ان كم غلاما لي قوله وكان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح ولكن للاستدراك تتوسط بين كلامين متغايرين معنى
فتلغى ويجوز معها الواو وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ الجر بها اقول في كان قولان قال بعضهم انها
غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت اداة التشبيه لتؤذن من اول
الامر بقصد التشبيه فوجب فتح المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على لفظ المفردات فهي لفظا وهي في المعنى باقية على حالها
لم تصر بالفتح حرفا مصدريا وصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت في محل خبر ان اصبحت بها تجر الحرف
كما ذكرنا انه ليس لكاف كذا وكاين محل لصيرورتها جزء الاسم ولا يطلب ما يتعلق به كما كانت تطلبه حين كانت في محل الخبر لانها خرجت بالتركيب
عن كونها جارة فاذا خففت كان فالافصح الغاؤها وقد جاء كان وعد بعده وفيما اطلب قال ووجه مشرق النحر كان ثدييه حقان و
اذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر ومنها ثم كما في ان المخففة ويجوز ان لا يقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في
ان المخففة لكن لم يلزم الفصل بينها وبين ما يليها ما لزم في ان المخففة من حرف العوض لقوة اضمار الشان بعدها جواز اظهاره ولم يلزم حرف العوض
في الفعلية لتقوى كونها مركبة من الكاف وان فيجيء بعد المهملة اسمية كقوله عباءت له مخاطوبا وانه كان قبس يعلى بها حين
تشرع وفعلية كقوله كان لم تغن بالامس وقولهم في المثل كان قد ورد بنت الاظعان وقوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا
وكان قد وكان قد نادت بها وان جاء بعدها مفرد كقوله تشي بها الدباء التبر قصبها كان بطن حبلي او هي متم فالمحذوف
غير ضمير الشان اى كان بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى ناظر السلم برفع ظبية ويجوز ان يكون
ظبية تعطو جملة اسمية وان يكون التقدير فيه كان ظبية اسم كان وتعطو اى كانها ظبية ويروى كان ظبية بالنصب على اعمالها كما
ويروى بجرها على ان ان زائدة اي كظبية لكن ... وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
ويجوز دخول الواو على المخففة ... الواو ... قوله وليت للتمني الخ قد مضى شرحه
[illegible]
في اول هذا الباب قوله ولعل للترجي ... [illegible]
[illegible]

نا. التأنيث كما في ربّت وثمّت لعلّت وعقيل يجرّون بلعلّ مفتوحة اللام الأخيرة أو مكسورتها في لغاتها إبدال مكسورة اللام أو مفتوحتها
قال فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعلّ أبي المغوار منك قريب وهو مشكل لأن جرّها عمل مختص بالحروف فعملها المشابه للأفعال وكون
حرف عاملة عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة لم يثبت وأيضًا أن الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق لها ههنا لا ظاهرًا ولا مقدرًا
فهي مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جارة ولا متعلق لها وفي البيت الذي أنشده إن روي بفتح اللام الأخيرة يحتمل أن
اسم لعلّ هو ضمير الشأن مقدرًا وأبي المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات أي لعله لأبي المغوار منك جواب قريب
ويجوز أن يكون ثاني لامي لعل محذوفًا واللام المفتوحة جارة للمظهر كما نقل عن الأخفش أنه سمع من العرب فتح اللام الجارة الداخلة على المظهر
ونقل ذلك أيضًا عن يونس وأبي عبيدة والأحمر وإن روي بكسر اللام فضمير الشأن أيضًا مقدر مع حذف ثاني لامي لعل لاجتماع
الأمثال ثم أدغم الأولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية أن يكون الأصل لعًا أي انتعش دعاء له فأدغم تنوينه في لام الجر وهذه الوجوه
متعددة فيما أنشد أبو عبيدة لعل الله يمكنني عليها جهارًا من زهير أو أسيد بجر الله واللام الأولى في لعل زائدة عند البصريين أصلية
عند الكوفيين لأن الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لأن مبناها على الخفة والبصريون نظروا إلى كثرة التصرف فيها و
التلعب بها أو جواز زيادة التاء فيها فإن سمي بها لم ينصرف عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة و
العلمية لأنها ليست من أوزان كلامهم واعلم أن حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الأحرف عليهما كحالهما قبل دخولها إلا في وجوب تأخير
الخبر ههنا إلا أن يكون ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فيجوز توسطه بين هذه الأحرف وأسمائها نحو إن في الدار زيدًا وإن كان الاسم مع ذلك
نكرة وجب تأخيره نحو إن لدينا أنكالا كما في المبتدأ والخبر ولا يجوز حذف أسمائها التي ليست بضمير الشأن إلا في الشعر على ضعف
وقلة كقوله فلو كنت ضبيًّا عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر فيمن روى برفع زنجي أي ولكنك زنجي ومن روى بنصبه فالخبر
محذوف أي ولكن زنجيًّا هكذا لا يعرف قرابتي وأما ضمير الشأن فكثير كقوله إن من لام في بني بنت حسان ألمه وأعصه في الخطوب
وقوله إن من يدخل الكنيسة يومًا يلق فيها جآذرًا وظباء وذلك لأن أداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة وأما في غير الشعر
ففيه خلاف والأصح جوازه قليلًا لكن بشرط أن لا يلي الأحرف فعل صريح لكراهة دخول الأحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح
فلا تقول إن قام زيد بمعنى أنه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب إن بك زيد مأخوذ أي إنه وتقول إن في الدار يجلس أخوك كما
قال كأن على عرنينه وجبينه أقام شعاع الشمس أو طلع البدر وإنما جاز حذف ضمير الشأن من دون ضعف لبقاء مفسره وهو الجملة
ولأنه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزيادة وجاء في الخبر إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون وعند
الكسائي من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف في مثله غير عاملة لفظًا كالمكفوفة واعلم أن الخبر جاز حذفه مطلقًا سواء كان الاسم معرفة
أو نكرة والكوفيون يشترطون لحذف الخبر تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله إن محلًا وإن مرتحلًا وإن في السفر إذ مضوا مهلًا أي إن
لنا محلًا في الدنيا ومرتحلًا إلى الآخرة وإن في رحيل السفر إذ مضوا إلى الآخرة مهلًا أي سبقًا أي لا يرجع الراحلون إلى الآخرة ويقولون
إن مالًا وإن ولدًا وإن عددًا أي إن لنا ذلك والفراء يشترط في جواز حذف خبرها تكرير إن كما قيل له إن الأبا لقارة
فقال إن الأبا إن الفارة أي هما مختلفان والرد على المذهبين ما روي أن المهاجرين قالوا يا رسول الله إن الأنصار قد فضلونا
آوونا وفعلوا بنا فقال عم ألستم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال إن ذلك أي إن ذلك كذلك وما روي من قول عمر بن عبد العزيز
لمن مت إليه بقرابة إن ذلك أي مصدق ثم ذكر الرجل حاجته فقال عمر لعل أي لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى إن الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله أي أهلكوا أو قبل الخبر ويصدون والواو زائدة وقال الشاعر خلا أن حيًّا من قريش تفضلوا على الناس أو أن الأكارم
نهشلا قال ابن يعيش لم يأت خبر إن المحذوف إلا ظرفًا أو جارًا ومجرورًا قال والجيد أن يقدر في إن ذا الرجل أي لك الظرف
أيضًا أي إن لك ذلك ولعل لك ذلك وأقول لا ملجئ إلى جعل جميع الأخبار المحذوفة ظروفًا بل يقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفًا
كان أو لا وقد يسد مسد الخبر الحال المشاهدة نحو إن كل رجل وضيعته كما يجوز أن ضربي زيدًا قائمًا وأما قولك ليت شعري
فالشعر بمعنى الفطنة وهو مصدر من شعرت أشعر كنصرت أنصر قال سيبويه ومثله ليت شعري حذفوا الهاء في الإضافة
كما في قولهم هو أبو عذرها فلعله لم يثبت عنده مصدرًا بالهاء كالفطنة والإقالة وإلا فالقياس وجوب جعل الإضافة من باب إقامة كما
يجلسه والركبة فالتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفًا باستفهام نحو ليت شعري أزيد عندك أم لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كما ذكرنا في أفعال
القلوب في نحو علمت أزيد عندك أم عمرو أي ليت علمي بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المصنف هذا الاستفهام قائم مقام الخبر
كالجار والمجرور في ليتك في الدار وفيه نظر لأن شعري مصدر متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية مفعول شعري
ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر في تجرده عند ذلك بالشيء قال ابن يعيش الاستفهام سد مسد الخبر
المبتدأ الذي بعده وفيه أيضًا نظر لأن محل خبر شعري الاستفهام

في تمام الخبر لما بعده بانه خبر وجب حذفه بل اصار مستتر لكثرة الاستعمال وقد يلزم الاستفهام مع الدلالة قوله ليت شعري
مسافر بن ابي عمرو وليت يقولها المحزون اي ليت شعري اجتمع ام لا ومسافر منادى وقد يخبر ههنا بشرط الافادة عن نكرة كما ذكرنا في
باب المبتدأ انه لا يشترط تعريف المبتدأ ولا تخصيصه مع حصول الفائدة لكنه لم يخبر في باب الابتداء عن النكرة بالنكرة لئلا يلتبس الثاني
بتابع الاول لتوافقهما في الاعراب ههنا الاعرابان مختلفان فلا لبس قال وان شفاء عبرة مهراقة على ما انشد سيبويه ويجوز ايضا ان يخبر
عن النكرة المعرفة نحو ان كريما ابوك قال تعم فان حسبك كما قلت في باب كان اظبي كان امك ام حمار ويجوز ان يكون كفافا في قوله
فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي اسم ليت الجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة
لكونه ضميرا راجعا الى كفافا ان روي برفعهما ليت ضمير الشأن محذوف قوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا
في الاصل وعني متعلق بكفافا اي مكفوفين عني والماء على هذا الوجه منصوب اي ما ارتوى مرتو من الماء وقيل شرك مرتو فتقديره مرتويا
اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره اعني خيرك كفافا الى كان ثم ليت كفافا وشرك مرتو يا عنى اي كافا فحذف النصب ضرورة كما في
قوله فلو ان واش باليمامة داره فيكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعلا لارتوى اي ما دام الماء يكون قوله الحروف العاطفة الواو
الفاء وثم وحتى واو وام واما ولا وبل ولكن فالاربعة الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى
مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا اقول اعلم ان بعضهم عد اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف
بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها
بدل غلط ما قبلها وبدل المطابق وبدل غير فصيح واما معها فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد
النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في
مكان نحو قولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل من احدهما دون الآخر
قوله فالواو للجمع مطلقا يعني المبالغة انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو
اولا فهذه ثلاث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شيء منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي
والثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء انها للترتيب بدليل قوله تعالى انها تستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد
وعمرو وتقاتل زيد وعمرو وجاء الثاني فيه قبل الاول كقوله ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة ... وقوله ادخلوا الباب سجدا
وقولوا حطة في قوله تعالى واسجدي واركعي وقوله تعالى نموت ونحيى والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لتناقض قوله تعالى وادخلوا
الباب سجدا اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مشترك الاسمين فصاعدا في حكم نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومشترك
الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد وتجمع بين مضمون الجملتين فصاعدا في
الحصول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فلولا الواو لجاز توهم ان الاسم الاول في الصورة الاولى والفعل الاول في الثانية
والكلام الاول في الثالثة وقع عن سهو وغلط والثاني تدارك له ان جاز توهم ان المتكلم في المواضع الثلاثة قصد احدهما اذ كثيرا ما
يورد الكلام بلا واو مع الاتصال في معناها كقول الشاك كنت اكلت تمرا زبيبا اي احدهما وكذا قولك خرج زيد دخل عمرو فانه يحتمل
القطع بوقوع الامرين وهو الظاهر ويحتمل وقوع احدهما فبالواو وتصير الجملتين نصا كما لا يصير معنى احدهما نصا ثم اذا نفيت نحو ما جاءني
زيد وعمرو مثلا فقلت ما جاءني زيد وعمرو فهو نفي المركب اعني المجيئين والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه معا ينتفي ايضا بانتفاء
احد جزئيه دون الآخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفى احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على
المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جاءني زيد ولا عمرو وقد تزاد لا بحيث لا يمكن نفي احد الفعلين
كما في قوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ولا يستوي الاحياء ولا الاموات لان الاستواء بمعنى التساوي فاذا انتفى التساوي
من احد الطرفين فلا بد من انتفائها من الآخر ايضا وما قيل ان من زيادة لا الدفع وهم ان المنفي هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع
في زمان ... لان نفي الشيء مطلقا وارادة نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول ما جاءني رجل وتريد رجلا قصيرا ونحو ذلك كون
العامل ... ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي للمجيئين المنقطع احدهما عن الآخر كان المخاطب توهم انه حصل مجيء
كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الآخر فنفيت بهذا الكلام وهو وعند المازني هو نفي لمطلق المجيئين ايضا كما كان من دون
تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفائدة زيادة لا بعد الواو والكثير قوله والفاء للترتيب اعلم
ان الفاء تفيد الترتيب سواء كان حرف عطف او لا فان عطفت جملة على مفرد ففائدتها ان مضمون المعطوف بها الفعل المنسوب
اليه والى المعطوف عليه بعد مضمون المعطوف عليه بلا مهلة يعني قولك قام زيد فعمرو اي حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا
فصل ... فمرة اي وقع الضرب على عمرو عقيب قوم زيد واذا وقعت على الصفات التابعة للموصوف واحد
والترتيب

فالترتيب بين مدلولاتها لا بين مدلولي عاملها كما كان في نحو جاءني زيد فعمرو بل في مصادر تلك الصفات المتتالية نحو قولك جاءني زيد
الآكل فالنائم أي الذي يأكل فينام كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب أي الذي يصبح فيغنم فيؤوب وإن لم يكن الموصوف
واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قولهم في صلاة الجماعة يتقدم الأقرأ فالأفقه فالأقدم هجرة فالأسن
فالأصبح وجها وإن عطفت الفاء جملة على جملة أفادت كون مضمون الجملة بعدها عقيب مضمون التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد
عمرو وقد تفيد فاء العطف في الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها لا أن مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان
كقوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله وأورثنا الأرض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين
فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب
إن ابني من أهلي وتقول أجبته فقلت لبيك وذلك لأن موضع ذكر التفصيل بعد الإجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها
فجاءها بأسنا بياتا لأن تبييت البأس تفصيل للإهلاك المجمل وقد تجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى إلى على ما حكى الزجاجي تقول
العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة إلى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية بحذف بين مع كونه
مرادا ويقيم المضاف إليه مقام المضاف ويعربه بإعرابه وهذا كما تقول هي أحسن الناس ما بين قرن إلى قدم وما بين قرن فقدم وما
قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لأنه موصول فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي أحسن الناس قرنا فقدما وحكى الجاحظ عن هشام
ومثل قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل البيتان القافية يعني أي منازل بين الدخول إلى حومل إلى توضح إلى المقراة فإن قلت
كيف هذا وأنت لا تقول خرجنا إلى زيد إلى عمرو إذ الفعل لا يتعلق بحرفي جر بمعنى واحد كما مر في العطف قلت يستعمل في تحديد الأماكن
نحو قولك شربت ما بين الفرات إلى دار زيد إلى دار عمرو إلى دار خالد بحذف الواو وتخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي أيا دار
سلمى بالحرورية اسلمي إلى جانب الصمان فالمتثلم أقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرثم ومسكنها بين الفروب إلى اللوى إلى
إلى شعب ترعى بهن فعيهم فإذا كثر ذلك مع حرف الجر أعني إلى جاز فيه مع فاء العطف التي هي بمعناه أو بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي
عطف يجوز أن يكون المعنى قفا نبك بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا في غير هذا الموضع وأما قوله
يا دارمية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لا لإفادة الترتيب في الذكر لأنه يذكر في تعريف الأمكنة الأخص بعد الأعم فكأن العلياء موضع
وسيع مشتمل على مواضع منها السند وهذا كما تقول داري ببغداد فالكرخ فإذا نفيت قولك فعمرو فقلت ما جاءني زيد فعمرو فإنه نفي
لتعقب مجيء عمرو لمجيء زيد فيمكن أن يحصل المجيئان في حالة وأن يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد وهذا الذي ذكرناه كله حكم فاء العطف والتي
لغير العطف أيضا لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل ويدخل ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو إن لقيته فأكرمه
ومن جاءك فأعطه ومع عدمها نحو زيد فاضل فأكرمه وتعرفها بأن يصلح تقدير إذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى
في مثالنا إذا كان كذا فأكرمه وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال تعالى أم لهم ملك السموات والأرض وما بينهما فليرتقوا في الأسباب وقال تعالى
أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها أي إذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فأنظرني أي إذا كنت لعنتني
فأنظرني وقال فإنك من المنظرين أي إذا اخترت الدنيا على الآخرة فإنك من المنظرين وقال فبعزتك أي إذا أعطيتني هذا المراد فبعزتك
لأغوينهم وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك إذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تعالى اخرج منها فإنك رجيم وتقول
أكرم زيدا فإنه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما أن الأولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك أنك تقول زيد
فاضل فأكرمه فتدخل على الجزاء فإذا عكست الكلام فقلت أكرمه فإنه فاضل فقد دخلت على ما هو شرط ثم اعلم أنه لا تنافي بين السببية
والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلزمها العطف نحو إن لقيته
فأكرمه ثم إنه قد يؤتى في الكلام بفاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بها بل هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على أن ما بعدها
لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك كما تقدم في إذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى إذا جاء نصر الله والفتح إلى قوله فسبح وقد يجيء زائدة في
غير هذا الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الأخفش وقولهم إذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ثم اعلم أن إفادة الفاء الترتيب بلا
مهلة لا ينافيها كون الثاني المرتب يحصل بتمامه في زمان طويل إذا كان أول أجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من
السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة فإن اخضرار الأرض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء نظرا إلى أنه لا فصل
بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل ثم تصبح الأرض مخضرة نظرا إلى تمام الاخضرار لجاز وكذا قوله جعلناه نطفة في قرار مكين
ثم خلقنا النطفة علقة نظرا إلى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا إلى
ابتداء كل طور ثم قال ثم أنشأناه خلقا آخر إما نظرا إلى تمام الطور الأخير وإما استبعادا لمرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الإنسانية
من الأطوار المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة أي مثل الفاء في الترتيب إلا أنها تختص بالمهلة والتراخي ومن ثم قال سيبويه في مررت برجل

ثم

ثم عرفت ان المفردات ولا يكون الا عاطفة ولا تكون السببية اذ لا يتراخى المسبب عن السبب التام ولا تعطف المفصل على المجمل كالفاء وقد
يكون في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تعالى ثم انشاناه خلقا آخر وكقوله تعالى
خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فان الاشراك بخالق السموات والارض مستبعد غير
مناسب هذا المعنى فرع التراخي في مجازه وكذا قوله تعالى فلا اقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين امنوا فان الايمان بعيد المنزلة من فك
الرقبة والاطعام بل لا نسبة بينه وبينهما وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهي الانقطاع بالكلية اليه تعالى
وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجيء لمجرد الترتيب الذكري والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار
التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد
قبل ذلك جده فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه اخص به ثم
سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه مقدمة في الزمان على سيادة نفسه لكن الغرض ما ذكرنا من ترتيب معاليه
الاخص فالاخص به كالفاء في قوله تعالى فنعم اجر العاملين وقد يكون ثم والفاء ايضا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مرتبا
في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله ثم والله وقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين وقوله تعالى
كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اي ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما عملوه
فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى اي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والايمان
والعمل الصالح كما في اهدنا الصراط المستقيم اي ثبتنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء واستبعاد مرتبة البقاء عليها من مرتبة
ابتدائها لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا في قوله ثم انشاناه خلقا آخر من الوجهين وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار
على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا اليك ايات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق فقوله
وكلما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار النبذ وقد يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزته على جملة منفية نحو قوله
تعالى قالوا لولا اوتي مثل ما اوتي موسى اولم يكفروا فقوله اولم يكفروا عطف على قوله قالوا لولا اوتي وكذا يدخل على فاء العطف
للانكار كقوله ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله افانت تسمع الصم عطف على منهم من يستمعون اليك اي بعضهم يستمع
اليك غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي اي ينظر اليك غير مبصر
في الحقيقة وتكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفي وقد تدخل على فاء السببية كما في قوله تعالى من اله غير الله يأتيكم بضياء
افلا تسمعون وكذا قوله من اله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه افلا تبصرون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا يدخل
همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعالى ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع امنتم به الان فثم ههنا مثلها في قوله ثم الذين
كفروا بربهم يعدلون لان الايمان بالشيء مستبعد ممن استعجله استهزاء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر
كما يدعيه جار الله في الكشاف ولو كانت كما قال لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ الا مبنيا
على كلام متقدم وهذه الحروف الثلاثة تجيء عند الاخفش زائدة والبصريون يأولون فيما يمكن التأويل صيانة للحرف من الزيادة
اما الواو فمثل قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين وناديناه قال البصريون جواب لما محذوف اي تله للجبين وناديناه كان هناك ما لا
يوصف من الطاقة وكذا حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها واما قوله ولما راى الرحمن ان ليس فيهم رشيد ولا تاه ناه عن العدل وصب
عليهم تغلب بنت وايل فكانوا عليهم مثل راغية البكر فالمعنى غضب عليهم وصب بحذف المعطوف عليه وكذا قوله فاذا وذلك يا كبيشة
لم يكن الا كلمة حالم بخيال اي فاذا الحالم وذلك لا الالمام واما الفاء في قوله ارواح اذا ما بت بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا قيل الفاء
زائدة وقيل بل الزائد ثم لحرمة التقديم واجاز الاخفش زيد فوجد زيدا فقام قياسا على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة
خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع زائدة عند البصريين
دون الكوفيين كما مر في باب ... واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا
ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي الهمهم الانابة ثم تاب عليهم لكنها جاءت مثل ذلك فالتعسف
بكل ما يمكن وان سمج لاعتقاد قبح زيادة الحرف وانشد ابو زيد لزيادة ثم قول الراجز ... ما كان شيء وقصا بل قد يكون
توقصا قوله وحتى شدها يعني مثل ثم في الترتيب والمهلة قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين
ثم المفيدة للمهلة والذي ارى انه لا مهلة فيها لانها العاطفة تفيد ان المعطوف هو جزء الفائق اما في القوة او في الضعف على ما
اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل الداخل على المعطوف عليه والمعطوف بما بعدها سابق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفى الله
كل نبي حتى ادم وقد يكون تعلقه به في اثناء تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها

ايضا

ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها انه تيب لحوق ما قبلها نحو هنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف

كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله واو واما وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد

ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل

انها لابل ام شاء واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او اقول اعلم ان الاحرف الثلاثة لاحد الامرين او الامور واما واو انما

العاطفتان في المعنى سواء الا في شيء واحد وهو ان او تجيء بمعنى الى والا وحتى وايم الله ثم بمعنى بل فلا يكون بعدها اذن الا الجملة لا

يكون حرف عطف بل حرف استيناف فاذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاءني زيد او عمرو وقد تعطف الجملة

على الجملة نحو ما ابالي قمت او قعدت وفي الاستيناف انا اخرج اليوم ثم يبدو لك الاقامة فيقول او اقيم اي بل اقيم على كل حال وفي هذه

الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما في قوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها

او انت في العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصلح تمام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى

مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون جاءت الاضراب بمعنى بل كل ما تقدم لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس من غير

تعمق مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخذ تعالى في التحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي ارسلناه الى جماعة

يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زايدين على ذلك وكذا قوله كلمح البصر او هو اقرب على ما يقول الناس في التحديد ثم اضرب عنه اي بل هو

فيمن هذه القضية ان قالوا ذلك وحقق وقال او هو اقرب اي بل اقرب وقالوا ان او اذا كان في الخبر فثلاثة معان الشك والابهام

والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته

بعينه وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجائي منهما فاو للشك واذا عرفته وقصدت الابهام على

السامع فهو للابهام كقول لبيد وهل انا الا من ربيعة او مضر والظاهر انه كان يعرف انه من ايتهما وقال تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا والتفصيل

اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقوله هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على

انه عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الامر فان حصل المامور بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف في الغالب فهي للاباحة نحو تعلم

الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الاقتصار على احد الامرين

ولا يجوز الجمع بينهما هذا ما قيل وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما الفقه او النحو لم يفهم من او بل ليست

الا لاحد الشيئين في كل موضع وانما استفيد هذه الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها معا لان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير

فلا لزوم واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشياء في التسوية وهذه المعاني تعرض في

الكلام من قبل الشيء او في الشك من قبل جهل المتكلم بعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك

الاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك والتخيير في الامر واما اقسام الطلب فلا يفهم جواز الجمع

عند ذلك او عدمه لانه يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة واما التمني نحو ليت لي فرسا او حمارا فانما يفيد الجمع اذ لا يعقل منعه اذا اراد

ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا وانما التحضيض نحو هلا تعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا فللامر نحو الاول

النحو او الفقه ولا تضرب زيدا او عمرا فكالامر في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال او في الاباحة التي معناها

جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيان ان لا تسرحوا نعما او تسرحوه بها واغبرت السرح فان سيان بمعنى مستويان

وهو بين الشيئين قال سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه فقد انقيت التخيير نحو رأيت زيدا او عمرا وان نفي نفي كلاهما

معناه فلت ما رأيت واحدا منهما او ما رأيت احدهما او ما رأيت زيدا ولا عمرا وان اردت نفي تعيين احدهما لا ذاك فان قصدت

ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب فقيل نحو ما رأيت زيدا او ما رأيت عمرا وان لم يتعين عندك او تعين لكن قصدت

الابهام قلت ما رأيت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رأيت احدهما ورأيت الآخر وكذا في النهي الامر وهو النهي كما اذا قلت مثلا

في اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الآخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما

ولا تضرب الآخر فان قلت فلا ينبغي اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في رأيت زيدا او عمرا وما رأيت زيدا او عمرا قلت لا يبقى

فرق في اصل الوضع الا لو كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى في اصل الوضع اضرب احدهم ولا

تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا او ما رأيت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك

جرت عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد كما يؤدي معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب

يجوز ان يراد الواحد فقط ايضا بالتفسير لك انك اذا قلت في الموضع مصرحا بالواحد رأيت واحدا من زيد وعمرو مثلا وكذا فيما يؤدي

معنى الواحد ورأيت رجلا منهما او رأيت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة اذا قلت رأيت واحدا منهما فهذا واذا قلت غير

وتقول

او ولما بل من قبل

وكذا في الخبر

في الموجب

الموجب ما رايت واحدا منهما او ما رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة وان احتمل ان تريد به الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت
واحدا منهما ولقيت الاخر لكن الاظهر الاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد اي المراد نفي رؤيتهما
كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منهما اي ما يؤدي معنا نحو لقيت زيدا او عمرا واحد الاخرين واحد
منهما كان اصله اي عدم الرؤية فيبقى الاخر على الاصل اي غير مرئي واما اذا قلت ما لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه وهو ما لقيت زيدا
او عمرا والاصل عدم الرؤية ولم تصرح فيه الا بعدم رؤية واحد منهما فبقاء الاخر على اصله من عدم الرؤية اولى قلت فاذا كان الاصل عدم
الرؤية كان عليك ان لا تاتي بمفعول لرايت لا واحد ولا اكثر حتى لا يتوهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك
ان تقول ما رايت من جنس الرجال فما دعاك الى تقييد نفي الرؤية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيان ان ذلك الاصل لم يخرج عما
كان عليه بتعلق الرؤية باقل ما يكون وهو الواحد فكيف بما زاد واذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد
العموم في الاغلب وذلك ان النكرة تفيد الوحدة والوحدة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب كما مضى فان قصدت التنصيص
على العموم فيما لقيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت
مثنى واحدا من هذا الجنس او رايت جماعة واحدة منه مع عدم احتمال الاستغراق وغيره ومع من نص في الاول على استغراق جميع
المثنيات من هذا الجنس وفي الثاني على استغراق جميع الجماعات فظهر ان معنى ما رايت زيدا او عمرا وما رايت زيدا ولا عمرا في الاظهر كذا معنى
لا تضرب زيدا او عمرا ويحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب احدهما او اضرب الاخر ويندفع هذا الاحتمال بمثل هذه القرينة
التي في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الاخر لقرينة الاثم والكفر فاو ظاهر في جميع الامثلة
موجبة كانت او غير موجبة مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب تفيد العموم وفي الموجب لا يفيد العموم
فلم يخرج او مع القطع بالجمع في الانتهاء في نحو لا تطع منهم آثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له والله اعلم واما اما فهي بمعنى
او في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه بها لا بد ان يكون مصدرا بها اما اخرى نحو جاءني اما زيد واما عمرو ويبتنى الكلام
مع اما على احد الشيئين او الاشياء واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم
يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او يقصد
الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم يات بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وانت عازم
من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا واما الثانية في كل كلام فلا بد لها من تقدم اما اخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف
او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه نحو جاءني اما زيد او عمرو وجاءني زيد او عمرو وقد جاءت اما غير مسبوقة بما اخرى
في الشعر لكنها تقدمت لا على الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي اما
بدار واما باموات وقد تحذف الثانية الا في الاقلال فاما ان تكون اخو بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني
عدوا اتقيك وتتقيني وتلزم الثانية الواو وربما تركت الواو نحو جاءني اما هذا اما ذاك قال يا ليتما امنا شالت نعامتها اما الى جنة اما
الى نار وتروى ايما الى جنة وهي لغة في اما وقالوا ان اما لا يستعمل في النهي وحكى قطرب بفتح همزة اما العاطفة وهي عند سيبويه مركبة من
ان وما وقد يلي جاء في المضطر وقال سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما فان تكب الشاعر حذف فاما الاولى وحذف
ما من الثانية وقال لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر قال النقدير اما جزعا واما الامنع من تغيير
معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون ما بمعنى ربما وقال غيره هو مفرد غير مركب اذ الافراد اصل في الحروف وتاول البيتين
بان الشرطية وشرطها كان المحذوف وهذا فان كان جزعا ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلة على ما ليس
بمعطوف على شيء والثانية مقترنة بواو العطف والاولى ان العطف بالواو ومن جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة
ولا يلزم ذلك لان معنى ان المصدرية هو معنى ان المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية وقال الاندلسي اما الاولى
مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصيرا
كحرف واحد ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا مذهب باطل من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف
عليه وعطف بعض العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد
الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الخ اعلم ان ام على ضربين
متصلة ومنقطعة فالمتصلة تختص بشرائط اربعة احدها ان تتقدم الهمزة اما الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او التسوية نحو سواء
عليهم أستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد يجيء شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال عمر
وادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمار ام بثمان وقال لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث
ابن منقر

منقعر وقال كذبتك عينك ام رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا وليس بكثير ورب ما يجيء هل قبل المتصلة وهو قليل شاذ
نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما الزمت الهمزة في الاغلب دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي معادلة للاستفهام التي قبلها
بمعنى اي فشاركت همزة الاستفهام التي هي ايضا عريقة في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام
انما اصلها قد نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا ينفك منها الاستفهام وقد ينفك منها الاستفهام بالهمزة او بهل ولا
تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا كان ام مستفهما بها عن اسم داخل في عموم تلك الاسماء وفي الحكم المنسوب اليها لان اسماء الاستفهام اذا
استفهم بها عن الجميع فيغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك
من عندك فان لم يدخل المستفهم به في عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام عندك حمار وابن زيد ام عندك عمرو او في الحكم المنسوب
اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا او من تضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين او اشياء ثابت
احدها او احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي واي يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير
استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها على كلام
لانها اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستأنف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام
شاء ام بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام اخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات
ثم فيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء والهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتراه قل فأتوا وقد يجيء بمعنى بل و
كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت بعدها ادات الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي
الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن فهي في مثله بمعنى بل
وحده والمقصود ان الكلام معها على كلامين وام المتصلة ولهذا سميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي وجواب المنقطعة
لا او نعم لانه استفهام مستأنف وثالثها ان يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانها لا يليها الا الجملة ظاهر الجزئين نحو ازيد عندك
ام عمرو عندك ام مقدر احدهما نحو انها لابل ام شاء اي ام هي شاء قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في
الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس اقول اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا
ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفردان بعدهما بتاويل المضاف
اليه اي فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافي السوق زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز التخالف بين ما وليا هما
نحو اعندك زيد ام عمرو والقيت زيدا عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا حسنا جوازا كما قال سيبويه لكن المعادلة اولى وان وليهما والهمزة
جملتان مشتركتان في احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد فهي متصلة ويجوز
مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين متساويتي النظم مشتركتين في الفعل
نحو اقام زيد ام قام عمرو واسميتين كذلك مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد اخوك ام عمرو فالاولى ان ام في الصور الثلث
منقطعة لانك كنت قادرا فيها على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الاتصال والمفردات على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها
في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد قام ام عمرو وفي الاخريين اقائم زيد ام قاعد وازيد اخوك ام عمرو فعدلك
الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما
لان كل فعل لابد له من فاعل واما ان جئت بعدها بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد واقائم زيد ام قاعد عمرو
واقام زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد عمرا ام قتله خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فالمتأخرون على انها منفصلة لا غير
المصنف والاندلسي جوزوا الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اي هذين الامرين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد بلى ان وقع الاختلاف بين
الجملتين اما بكون احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقدم خبر احد الاسميتين وتأخر خبر الاخرى نحو اقائم
زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركتين في جزء اذا لم يتساو نظمهما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قائم ام قائم عمرو فالظاهر فيهما
الانفصال اما قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين مع انها متصلة لامنهم من الالتباس بالمنقطعة
لان التسوية لا معنى بها للمنفصلة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا او تقديرا فهي متصلة لا غير وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا
او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان قبلها الهمزة فيعرف المتصلة عن المنفصلة بما ذكرنا
الان وقال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن
ليس عنده فقال ام لا واما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك لعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عنده
لا ان يكون لقولك ام لا فائدة مجددة وهي تنبيه ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب وانما هو

التسوية ولام التسوية فيهما الثاني تليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي ومتصرفاته نحو قولك سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام
قعدت فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الآخر بواو العطف اي سواء علي قيامك و
قعودك فقيامك مبتدأ وقعودك عطف عليه وسواء خبره مقدم وقد اجاز ابو علي ايضا ان يكون سواء مبتدأ واقمت ام قعدت
خبره لكونهما في تأويل مفردين قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما
بعد ام عديلها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول أقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا
السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك و
قعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس وكل همزة
بام المتصلة تسوية ولا ينعكس والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله
اقمت ام قعدت كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع لكونه في الاصل مصدرا
وحكى ابو حاتم تثنيته وجمعه ورده ابو علي وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت او ان قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اي الامران
سواء دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء علي ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي معنى الشرط ولذلك
استقبح الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحجة ان يقع بعدهما الاسمية نحو سواء علي وما ابالي ادرهم مالك ام دينار الا ترى الى
افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم
الفعلية والا لم يجز ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء فتسوو التقدم
الاستفهام الدال عليه ومن ذلك قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري لذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو
سواء علي اتقوم ام تقعد وما ابالي اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي ومما يدل على
ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى سواء علينا اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم
تستغفر لهم وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم انصاعت النوى بخرقاء ام انحى لك السيف ذابح وقال ما ابالي انب
بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب لئيم واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار فقد مر في باب كان ان تقديره اكان ظبي
كان امك نحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب
فلا يقال ان غربت الشمس كذا وحرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها مجردة عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت عن معنى
الاستفهام وجعلت بمعنى او لانهما مثلان في افادة احد الشيئين او الاشياء فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت والدليل على ان
سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم انه معنى سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدأ
بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما وقول ابن سينا سيان عندي ان بروا وان فجروا فليس يجري على امثالهم قلم يقوي ذلك وان لم
يكن الاستشهاد بمثله مرضيا واما نحو الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك
ام عمرو فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط كما في الذي نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظ سواء وما ابالي فلا بد
ان تصرح باو في موضع ام لان الهمزة استفهام قبلها نحو لا اضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى والتقدير ذلك التقدير اذ المعنى ان قام او
قعد فلا اضربنه اي قيامه وقعوده مستويان عندك لا يمنع احدهما من ضربه ويجب تكرير الشرط كان مع او ومع ام لان المراد التسوية في الشرط سواء ام
بين امرين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ولا لاضربنه قام وانما غلب في سواء وما ابالي الهمزة وهل وام مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد
الشرط لان بين لفظي سواء ولا ابالي وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهو التسوية فهي التي جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين مجردتين
الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان يأتي باو مجردة عن الهمزة نحو سواء علي قمت
او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت لتقدير حرف الشرط قال ولست ابالي بعد آل مطرف حتوف المنايا اكثرت او اقلت وقال ابو علي لا
يجوز او بعد سواء فلا يجوز سواء علي قمت او قعدت قال لانه لا يكون المعنى سواء احدهما ولا يجوز ذلك وهو وهم منه لان معناه ايضا
احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت وسواء علي ايهما فعلت اي الذي فعلته من الامرين المجرد اي عن معنى الاستفهام
وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما الزمه ذلك لانه يجعل سواء خبرا مقدما لما بعده مبتدأ والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدأ
محذوف سادا مسد جواب الشرط ويجوز تخلله في غير سواء ولا ابالي ان يجري مجراهما فيذكر بعده ام والهمزة نحو لاضربنه اقام ام قعد
مستدلا بصحة قولك لاضربنه اذهب ام لا كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس كما قال ببعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اي قيامه
وقعوده مستويان عندك لا يمنعني احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى ام تناهى فاقصرا
فالهمزة في اطال ليست للاستفهام بل اطال ماض من الاطالة وروي ام تناهى فالهمزة ... ماض من الطول ولا يجي بالهمزة
قبل

قيل وقال تقول لا ابالي اقمت او قعدت ولا اضربنه قام او قعد لانك اذا جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيها معنى الاستفهام لما
فيهما من معنى التسوية المطلوبة ههنا ولهذا يجئ الهمزة مع ام بمعنى التسوية وقولك لا فعلنه كائنا من كان ولا فعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حال
من المفعول ومن وما في محل النصب بانهما خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما في صفتهما محذوف اي كائنه وفي كان
ضمير راجع الى ذي الحال اي كائنا اي شئ كانه قال المص كل موضع قدر الجملتان اي المعطوفة احداهما على الاخرى بالحال فاو نحو لاضربنه قام
او قعد اذ المعنى قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام فام نحو ما ابالي اقمت ام قعدت هذا كلامه وللقائل ان يطالبه
باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام وبالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة
في الاستفهام ان معنى قولك ارايت زيدا او عمرا احدهما رايت وجوابه بلا او نعم ومعنى قولك ازيدا رايت ام عمرا ايهما رايت وجوابه بالتعيين
كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسؤال باو لا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك ح عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسال عما
تعلم وتقول ازيد افضل من الاخر فيلزم ذكر المفضول معنى ولو قلت ازيد افضل ام عمرو لم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب فان
ام عمرو اي ايهما افضل
المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندي رجل افضل من بكر ثم احضر زيدا وعمرا فتقول ازيد افضل ام عمرو
اي احدهما افضل من بكر ومن هنا اشكل عليك الامر في ام المتصلة في الاستفهام فقد بلوت جماعة من العلماء بانها تقول الحسن والحسين عليهما السلام
افضل ام ابن الحنفية من احدهما ابن الحنفية والجواب احدهما قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا لا تتركبا المسؤ بها ان احدهما فاضل في
الاخوام وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان ازيدا رايت ام عمرا احسن واولى قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين
اي لكونها لطلب التعيين قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا ولكن لان من للنفي اعلم ان لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع فلا تجئ الا
بعد خبر موجب او امر ولا تجئ بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي تقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب
زيدا لا عمرا ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا تقول قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة لعطف المفردات وقد يعطف
مضارعا على مضارع وهو قليل نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارع على الاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كما يجوز حروف
العطف لا تقول قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك دخلت الواو في المكرر فقلت لا بكر ولا خالد فتخرج لا
عن العطف وتتمحض لتاكيد النفي لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج من مجئ لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرئ القيس كان
دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل تنوفى ثنية والقواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس هي تكون عاطفة كلا
قال انما يجئ النفي ليس الجمل والظاهر انها على اصلها والخبر محذوف وعلى ليس الجمل جان بل وقابل فاما ان يليها مفرد او جملة وفي الاول
هي لتدارك الغلط فلا بد ان يكون بعد نفي او نهي او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو فهي لجعل المتبوع
في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم فاذا ثبت بل ان تلفظك
بالاسم المعطوف عليه كان غلطا اما عمدا او عن سهو لسانا ونقل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف بل بعد الايجاب
الظاهر وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون
هذا ههنا واذا عطفت بل مفردا بعد النفي والنهي فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب
كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجئ كالمسكوت عنه
يحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاءك كما كان الحكم على زيد بالمجئ في جاءني زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا
وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي وقال ابن مالك بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي ان عدم
مجئ زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو محقق بعد مجئ بل ايضا كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال المصنف
لانه قال في ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجئ لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وجعل الغلط ما ذكرنا اولا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها
والحكم ما بعد بل الاتية بعد النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فكانك قلت بل
جاءني عمرو فبل ابطل النفي والاسم منسوب اليه المجئ قالوا والدليل على ان التالي مثبت الحكم بانه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد
بل يجب الرفع كما في بابه وعند المبرد ان العاطف في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسند الى الثاني فكانك قلت بل
ما جاءني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسند الى الثاني واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب والامر نحو قام زيد لا
بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت
القيام بلا عن زيد واثبته بل لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت
وكذا في الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد
وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة على بل بعد النهي والنفي زائدة لمعنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما وما

بعد لا، بل انت باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور، ولا تجيء بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها للتدارك الغلط الحاصل
عن الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام بحصول شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك، وكذا
قيل انها لا تجيء بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض، والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد معه معنى الامر والنهي كالتحضيض
للتحضيض والعرض، اما التي تليها الجمل ففائدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى، وقد تجيء للغلط والاولى ان تجيء بعد الاستفهام
ايضا كقوله تعالى أتأتون الذكران من العالمين الى قوله تعالى بل انتم قوم عادون، والتي للتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته، وخرج زيد بل
دخل خالد، وقد يشترك الجملتان في جزء وقد لا يشتركان، واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث اللفظ كما مر في
المثقلة، فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لان حروف النفي انما تدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي لتغاير
ما بعدها ما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو، وقد مر معنى الاستدراك في المشددة، فمعنى ما جاءني زيد باق بحاله لم يقع الحكم به منك
غلطا وانما جئت بلكن دفعا لتوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد، فهي في عطف المفرد نقيضة لا لانها لاثبات الثاني بعد النفي
عن الاول، ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول، واجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن
عمرو، حملا على بل، وليس لهم بذلك شاهد، ولكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها لا يدفع ذلك الا ان لا يستعمل بهذا الوضع، واذا وليها جملة
وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة، ويقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض
على ما قيل، ومذهب يونس انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف، وليها مفرد او جملة، وذلك لجواز دخول الواو
عليها في المفرد بتقدير العامل بعدها، ويشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور بالجار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو، فالاولى كما قال الجزولي
انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو، واما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك، واختار في ما بعده الجمل ان
تكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو او لا لموافقتها الثقيلة في مجيء الجملة بعدها، فهي مع الواو ليست بعاطفة اتفاقا، واما المجرد عنها
فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس، وان وليها جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري، فلا يحسن الوقف على ما قبلها، وقيل
مخففة كما هو مذهب الجزولي، فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء. قوله: حروف التنبيه الا واما وها. اعلم ان الا واما حرفا
استفتاح يبتدأ بهما الكلام، وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة، وكأنهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي، والانكار نفي، ونفي
النفي اثبات، ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان، الا انهما غير عاملين، يدخلان على الجملة خبرية
كانت او طلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا وغير ذلك، ويختصان بالجملة بخلاف ها، وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ
به، وقد يسمى التنبيه انهما كما هو مذهب المصنف في هذا الكتاب، ويدخل الا كثيرا على النداء، واما كثيرا على القسم، وقد تبدل همزة اما هاء او
عينا نحو هما وعما، وقد يحذف الفها في الاحوال الثلاث نحو ام وهم وعم، وقد يجيء الا عند الخليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه في قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا، وقد جاء اما بمعنى حقا ففتح ان بعدها كما في باب ان، واما اما والا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل، ولا شك
في كونهما اذن مركبتين من همزة الانكار وحرف النفي وليستا كحرفي الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية
بلا خلاف، واللتان للعرض يختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي، واجاز المص دخولهما على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التبرئة
واما ها فيدخل في جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها، ويفصل كثيرا بين اسم الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله
ذا، ولعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك فانظر اين تنسلك، واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء، وبغيرهما قليلا
نحو قوله: ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد، وقولهم فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا، اي هذا لها وذا ليا، ومذهب
الخليل ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة، اي كان القياس ها الله ذا ولعمر الله هذا قسما وانتم هؤلاء وان هاتا
عذرة، والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل في موضع ها انا ذا افعل
وحدث يونس هذا انت تقول كذا، واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست
غيرك لان هذا محال، بل المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة
من المتكلم او المخاطب او الغائب، كان معنى ها انت ذا تقول او يضربك زيد: انت هذا الذي ادري لا من كان نتوقع منه ان يقع
منه او عليه مثل هذا الغريب، ثم بينت بقولك تقول وقولك يضربك زيد الذي استغربته ولم تتوقعه، قال تعالى ها انتم اولاء
تحبونهم، فالجملة بعد اسم الاشارة لا محل لها لانها مستأنفة، وقال البصريون هي في محل النصب على
الحال اي ها انت ذا قائلا، فالواو الحال ههنا لان معنى الفائدة مفقودة به، والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة، ولا ادري
للحال فيه معنى اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك، وجوز بعضهم ان يكون ها المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير مقدمة
ونحوها على ذا استدلالا بقوله تعالى ها انتم هؤلاء، ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة لم تعد بعد انتم، ويجوز ان يعتذر

للخليل

وانا هذا افعل

وهي للنداء والتنبيه اي نعم حروف يا وأيا وهيا للبعيد وأي والهمزة للقريب وحروف الايجاب اي التصديق نعم وبلى واي واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها اي نعم

للتعليل بان تلك لاعادة التنبيه لبعد بينهما كما اعيدت فلا تحسبنهم بعد قوله فلا تحسبن الذين يفرحون وايضا قوله ثم انتم هؤلاء تقتلون
دليل على ان المقدر في ها انتم اولاء هو الذي كان مع اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم اشارة ها
انت زيد وما حكاه الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان نقول ان ها التنبيه
مختص باسم الاشارة وقد يفصل عنه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه
قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو يا ليتني كنت معهم او تقليل نحو يا رب غارة وقد يليها فعل المدح والذم
والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها من حروف التنبيه وجميع حروف التنبيه صدر
الكلام كالاستفهام كما تقدم الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فانها تكون اما في الاول او الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة
قوله حروف النداء يا اعمها وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب ثم قد ينوب بعضها مقام بعض في النداء والمشهور استعمالها في النداء وهي
وقد جاء آ بهمزة بعدها الف وآي بهمزة بعدها الف بعدها ياء ساكنة واعمها يا فانها ينادى بها القريب قال الزمخشري هي للبعيد والبعيد
قال واما يا الله ويا رب مع كونه تعالى اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلاستقصار الداعي نفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو
وما ذكره المصنف اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا وهيا وآ وآي والعلى البعيد
وأي والهمزة للقريب قوله حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها اي مثبتة لما سبقها من كلام خبري
سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام او منفيا في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام زيد وكذا تقرر نحو نعم
ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم قام زيد او منفيا نحو نعم في جواب من قال الم يقم زيد اي
نعم لم يقم زيد فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر فالاولى ان يقال هي بعد الاستفهام لاثبات ما بعد
اداة الاستفهام نفيا كان او اثباتا ومن ثمة قال ابن عباس رضي الله عنهما لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح بهذا الاعتبار
ان يقال لها حرف الايجاب اي اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر في الاستعمال ان في الايجاب في الكلام المثبت لا المنفي
والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير اي الحمل على الاقرار والطلب له
فيجوز ان تجيء في جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا عطف
على الم نشرح قوله ووضعنا فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت
المأول به الاستفهام مع النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعد
اداته فالذي قاله ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريرا لما دخله الهمزة
معنى فلا تناقض بين القولين والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك
بنا تدانی نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار كما علاني اي ان الليل يجمع ام عمرو وايانا نعم وقد اشتهر في العرف ما قال هذا
القائل فلو قيل اليس لي عليك دينار فقلت نعم لزمك الدينار بناء على العرف الطارئ على الوضع وفي نعم اربع لغات المشهور
فتح النون والعين وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلبت الحاء عينا والثانية بكسر العين
في حتى ويقع نعم في جواب الامر نحو نعم لمن قال زرني اي نعم ازورك وتقول نعم لمن قال لا تضربني اي لا اضربك ولو قلت نعم في جواب
التحضيض نحو هلا تزورنا كان المعنى الايجاب اي نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا قوله وبلى مختصة بايجاب النفي
يعني ان بلى تنقض النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او كان مقرونا باستفهام
فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد
الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اي ليبعدن بالنون الخفيفة و
استعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب شاذ وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلهذا كانت للرجوع عن النفي
كما كان بل للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا براسها لايجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف الايجاب استفهام
الا ما كان بالحرف وهو الهمزة وهل واما الاسماء الاستفهامية فان جواب من ما هو اخص منه فلو قلت في جواب من جاءك شخص او
انسان لم يجز لان الاول اعم والثاني مساو فلم يعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول امارجل وزيد وكذا من الداخلة على الاسم كما
يقال من الرجل فيقول زيد او واحد من بني تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر او غير
ذلك من الانواع وان كان سؤالا عن صفة الماهية فنحو زيد فنحو عالم او ظريف او فارس وقد تقدم ذلك في الموصولات وجوابا
اي المضاف الى المعارف معرفة نحو زيد او عمرو في جواب اي الرجال فعل ذلك او نكرة مخصصة بالوصف نحو رجل راكب
في موضع كذا وجواب اي المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اي رجل او نكرة مخصصة

مثل تصديقا بإيجاب النفي أي إثبات بعد الاستفهام ويلزمها أي القسم وأجل وجير وإن تصديق للخبر حروف الزيادة إن وأن وما ولا ومن والباء واللام فإن مع ما النافية و
قلت أي زيادتها مع المصدرية وهذه الجملة معطوفة على جملة مقدرة تقديره وإنما كثرت زيادتها مع النافية وقلت مع المصدرية ولما وأن مع لما وبين لو والقسم وقلت
أي زيادتها مع الكاف وما مع إذا ومتى وأي وأين وإن شرطا والمعنى وزيدت ما مع هذه الكلمات حال كونها شرطا وإن كان كل واحد منها شرطا وبعض حروف الجر
عطف على إذا وقلت زيادة ما مع المضاف ولا مع الواو لا مجامعة مجرورة متعلق لفظا وتقديرا وبعد أن المصدرية وقلت أي زيادة لا وقبل أقسم وشذت مع ...

بالنعت وجواب كيف لا يكون إلا نكرة وجواب كم تمييز العدد معرفة كان أو نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب أين ومتى الزمان دون المبهم
منه وجواب أين وإلى المكان الخاص وجواب الهمزة مع أم الاسم وجواب الهمزة وحدها أو مع أو وجواب هل نعم أو بلى أو لا قوله وأي إثبات
بعد الاستفهام ويلزمها القسم لا شك أن غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم أنها بمعنى التصديق للخبر أيضا وذكر ابن مالك
أن أي بمعنى نعم فإن أراد أنه تقع مواقع نعم فينبغي أن تقع بعد الخبر موجبا كان أو منفيا وبعد الأمر والتوقع بعد الاستفهام موجبا كان
أو منفيا لتكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء يقال لا تضربنه فيقول أي والله لا أضربك وكذا يقال ما ضربت زيدا فيقول أي والله ما ضربت
وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المص أعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للإثبات وإن أراد أنه للتصديق مثل نعم وإن لم يقع
مواقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعدها فعل القسم فلا يقال أي أقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها إلا الرب و
الله ولعمري تقول أي والله وأي الله بحذف حرف القسم ونصب الله وأي ها الله ذا وأي وربي وأي لعمري وإذا جاء بعدها لفظة الله
فإن كانت مع ها نحو أي ها الله ذا ففيه من الوجوه الجائزة ما مضى في باب القسم ويجب حذف الألف لأنها بدل من حرف التنبيه عن الجار وإن
تجردت من ها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفي ياء أي ثلاثة أوجه حذفها للساكنين وفتحها تنبيها لحرف الإيجاب إبقاء
ساكنة والجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الإيجاب بصون آخرها عن التغيير والحذف وإن كان يلزم ساكنان على
غير حده لأنهما في كلمتين أجريا مجرى كلمة واحدة نحو الضالين وتموا الثوب كما في ها الله وهذا أيضا من خصائص لفظة الله
قوله وأجل وجير وإن تصديق للخبر سواء كان الخبر موجبا أو منفيا ولا تجيء بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والأمر وعن
الجوهري عن الأخفش أن نعم أحسن من أجل في الاستفهام وأجل أحسن من نعم في الخبر ... في الاستفهام أيضا وأما
جير فقد مضى شرحها في القسم في حروف الجر وأما إن فقال سيبويه هو في قول ابن قيس الرقيات ويقلن شيب قد علاك وقد
كبرت فقلت إنه والهاء للسكت وقيل إنه للتحقيق والهاء اسمه والخبر محذوف أي إنه كذلك ويقول ابن الزبير أيضا لمن قال
لعن الله ناقة حملتني إليك إن وراكبها لا يحتمل التأويل إلا أنه يدل على تعين الفعل مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المص
من أنها للتصديق للخبر قوله حروف الزيادة إن وأن وما ولا ومن والباء واللام فإن مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما وأن مع لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع إذا ومتى وأي وأين وإن شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ولا مع الواو بعد النفي وبعد أن
المصدرية وقلت قبل أقسم وشذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكرها أقول قيل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما
معنوية وإما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فإن قيل فيجب أن لا يكون زائدة إذا أفادت
فائدة معنوية قيل إنما سميت زائدة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئا
لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم أن يعدوا على هذا إن ولام الابتداء وألفاظ التوكيد أسماء كانت أو لا زوائد
ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة وأما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع أو لغير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد
اللفظية والمعنوية معا وإلا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في الكلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تعالى وأنبيائه وأئمته عليهم السلام وقد
يجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى وإنما سميت هذه الحروف زوائد لأنها قد تقع زائدة لا لأنها لا تقع إلا زائدة
وسميت أيضا حروف الصلة لأنه يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك أما إن فتزاد مع ما النافية كثيرا
لتأكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل نحو وما إن طبنا جبن ونحو قوله ما إن جزعت ولا هلعت ولا يرد بكاي زندا وقلت زيادتها
مع ما المصدرية نحو انتظر ما إن جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه وكذا بعد ألا الاستفتاحية
نحو ألا إن قام زيد وكذا مع لما بزيادة أن المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما أن جلست جلست فتحا وكسرا والفتح أشهر وأما
أن فيكثر زيادتها بعد لما نحو فلما أن جاء البشير وبين لو والقسم وقد مر في القسم أن مذهب سيبويه أنها موطئة القسم قبل لو كما أن
اللام موطئة قبل إن وسائر كلمات الشرط كقوله تعالى وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم الآية ويجيء الكلام فيه وقد يزاد في الأكثر
نحو أنا أنبه وقلت بعد كاف التشبيه نحو كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم وليست نحو قوله تعالى وأن عسى أن يكون وأن لو استقاموا وأن الم تر أن الله
كما توهم بعضهم بل الأولى أنها مخففة والثانية مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل وأما ما فتزاد مع خمس الكلمات المذكورة إذا أفادت
معنى الشرط نحو إذا ما تكرمني أكرمك بغير الجزم ومتى ما تكرمني أكرمك بغير جزم ... ولا تفيد ها ما معنى التكرير لو أفادت لم تكن زائدة
نحو قوله تعالى أيا ما تدعوا ... فكذا أينما وإيا ما يفعل أفعل وإن ما تكونن كي وأما إذ ما ... وقد يدخل
بعد أيان أيضا قليلا ويجيء حكم ما مع إن في نون التأكيد ... شرط ... وأين وإن لأنها كلها تستعمل شرطا
وغير شرط وزيادة ما فيها مخصصة بحال الشرطية ولم يعد ... الكافة ... من الزوائد لأنها ... وهو منع العامل
من العمل

زيادة ... مع المضاف

من والباء واللام تقدم ذكرها أي ذكرها في هذه الثلاثة في حروف الجر

متضمن كونها للتصديق ...

من العمل وتهيئه لدخول ما لم يكن له ان يدخله وعلى مذهب من اعمل ليتما وانما واخواتها تكون ما زائدة وليست مهيئة وان نظار يدعم لانها هي المعنى في كونها كافة متهيئة ما الكافة ايضا الماهرة الاضافة وينبغي ان لا بعد ما في نحو بعين ما ارينك ومن بعضه ما يتبين شكرها والله لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجيء في بابها وقد مضى الخلاف فيما في مثل مثلا ما الموصوف وقد يزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قريب ومما خطيئاتهم وبعيد صديق كان عمرو والخ وقيل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها وكذا في لا سيما يد بالجر كما مر في باب الاستثناء ومافي هذه اللفظة زائدة وقد تزاد بعد المنافى نحو من غير ما جرم واما الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون وقيل فيها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها واما لا تزاد بعد الواو العاطفة

انها بعد نفي قد مر ذكرها في حروف العطف العجب انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتوكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا هذه وفي من الاستغراقية مانعا من كون الحرف زائدا ويرون تاثيرها تاثيرا لفظيا لكونها كافة مانعا من زيادتها وتزاد بعد ان المصدرية عوض ما سقط ان لا تنتبه لئلا يعلم اهل الكتاب وجاءت قبل المقسم به كثيرا للايذان بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل قال لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر وجاءت قبل اقسم قليلا وعليه حمل قوله تعم لا اقسم بيوم القيمة وشذت بعد المضاف في بئر لا حور سرى وما شعر بالحور الملكة واما من والباء واللام والكاف فقد تقدم ذكرها في حروف الجر قوله حرفا التفسير اي

وان اى بعدها مبين تفسيرا في معنى القول اقول اعلم ان الفرق بين اي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني ابو عبد الله اي زيد والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات قال وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقليني لكن اياك لا اقلى وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول مؤد معناه نحو قوله تعم وناديناه ان يا ابرهيم فقوله يا ابرهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ايت اى كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعم واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وذلك في معنى القول وليس مفسرا للفي في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا بهذه الاية ولا استدلال بالمحتمل واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على الامر او النهي متصرفين لان له اذن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو اوعز اليه بان تم ويجوز ان يقول انه زيد لكن هذا دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى اوعز اليه بهذا اللفظ وقيل ان اتى في ان اعبدوا الله زائدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان الحكم بالاصالة محتملا وتمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعم وانطلق الملا منهم ان امشوا فان انطلق بمعنى قال بعضهم لبعض ان امشوا واجيب بان ان زائدة او بان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه او بان انطلق الملا بمعنى انطلقوا في القول وتجاوبهم وينبغي ان يعرف ان ما بعد ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها بل تم الكلام دونها ولا يحتاج اليها الا من جهة تفسير المبهم المقدر فقوله تعم واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله تعم الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدر ولا يمتنع لو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى امرته ان قم اى قلت له قم بنا ويل امرته ان قم بقال او نقله قال بعض العلماء قد يجيء الجارلا لمن كون في افعال القلوب ان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة قوله حروف المصدر ما وان وان فالاولتان للفعلية وان للاسمية اما فتوصل بالفعل المتصرف اذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل به ولا يوصل بالامر لما تم ينبغي ان يفيد المصدر المؤول مع الفعل ما افاد ان مع ذلك ولا فليسا مؤولين به الا ترى ان معنى بما رحبت وبرحبها شيء واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول بان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم وتبين بهذا ان صلة ان لا تكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقا ويختص ما المصدرية بيان سبها على ظرفها لان ما الظرف المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها به نحو لا افعله ما ذر شارق اى مدة ما ذر اى مدة ذرور وصلتها اذن العامل ظرفا ما في الفعل متصرف كما ذكرنا او منفي بلم نحو تقعد ما لم تلفه ومعناها الاستقبال كما مر في باب الماضي ونقل كون صلتها اسمية وصلة ما المصدرية لانكون عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره ان يكون اسمية وهو الحق وان كان قليلا كما في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية قال الشاعر اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس والجار يرجح كون صلتها جارا ومجرورا فهو على مذهب الخارج ... وما علت يدي به لحمه وما كلامه ولما ان المصدرية فلا يدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تعم لولا ان من الله علينا او مستقبل وله فيه خاصية تاثير باخراجه نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر او نهي على مذهب سيبويه كما مر في تهم

حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها اي لهذه الحروف صدر الكلام ويلزم الفعل لفظا وهو حال عن المفعول به بلزم حروف التحضيض الفعل حال كونه ملفوظا او مقدرا
او حرفان اي لفظا كان الفعل او تقديرا او ظرفا اي الفعل او مفعول به تقديرا او عطف على حروف التوقع قد وفي المضارع للتقليل حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما
اي الهمزة وهل صدر الكلام تقول ازيد قام واقام زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا منها اي من هل لتصرف تقول ازيد اضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام
عمرو واثم اذا ما وقع وافمن كان ... وام كان دون هل

واسد يقلبون هزتها عينا ويشدون اعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم واما ان المفتوحة فتوصل بمعمولها
اذا كانت عاملة واذا كفت فبالجملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية اذا دخلته لام التعليل نحو لكي تخرج وهي بمعنى ان و
تختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها في نواصب المضارع ان ختم كونها لو في قوله يجعلها في مثالنا مصدرية بل قدر ان بعدها
ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وقال ... لو ... وصلتها كصلة
ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد تستغني بلو عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان لي مال فاحج اي اتمنى
وددت لو كان لي مال فاحج قال تعالى فلو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين قوله حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام وتلزم الفعل
لفظا او تقديرا اقول اعلم ان معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب
له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا
يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وقلما تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم
على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فتكون هذه الحروف للعرض ويستعمل
في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو المقرونة بها معنى التمني نحو لو نزلت فاكلت واما نحو واما تعطف على قوله ويلزم الفعل نحو لولا ارسلت
ولوما تاتينا او تقديرا نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا ونحو هلا زيدا ضربته وقد جاءت
الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها واذا وليها الظرف فهو منتصب
بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله نحو قوله ولولا اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا بجرم
غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف الذي مضى وان هو مما صدر الكلام لما مر قبل وقد يجيء الفعلية بعد لولا غير التحضيضية
قال الا زعمت اسماء ان لا احبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي فتقول بل لولا في اذن لولا التي لامتناع الثاني لامتناع الاول ويلزمها
لولا المختصة بالاسمية والفعلية صلة لا ان المقدرة كما في قولهم تسمع بالمعيدي خير لا ان تراه قوله حرف التوقع قد وفي المضارع للتقليل
اقول هذا الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه قد ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي
التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن تخاطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل
قريبا ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فهم اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع
التحقيق التقريب فقط فيجوز ان تقول قد ركب لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا يدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى و
ليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى يقرب معناها من الحال ويدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس مضاف
التحقيق لكنه في الاغلب للتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل التحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك وقد يستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في ربما قال تعالى قد يعلم الله المعوقين و
قال قد اترك القرن مصفرا انامله ولا يفصل بين الفعل الا بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري لي ... وقد يغني عن الفعل
دليل محذوف بعدها قال لما تزل برحالنا وكان قد قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام تقول ازيد قائم واقام
زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع وافمن كان
وام من كان دون هل اقول قوله لهما صدر الكلام لما مر قوله ازيد قام واقام زيد وكذلك هل يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية
الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على
شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد فيقال هل نحو اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة
الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد
وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رات في حيزها فعلا تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان
لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا تقنع به مفسرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته
لما مر في المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم يعني انها تستعمل فيما لا يستعمل فيه هل منها انه لا يقال هل زيد خرج لا على كون زيد
مبتدأ ولا على كونه فاعلا ... يقال هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ولا بمقدر ولا يقال هل زيدا
ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر وكل ذلك لما تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى
اتقولون على الله ما لا تعلمون قال اعلم ام انت قد نسيت ومنه نحو ان يد بسيد في الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة
على النافي فامحض التقرير اعني حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك والم يجدك والبس لك بقادر وهي في
الحقيقة للانكار وانكار النفي اثبات واما هل فلا يدخل على النافي اصلا ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا مع ام المتصلة ولا يستعمل

هل بها

يعني الشرط ان ولو واما ... لها اي قوله واما ما صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي بالنصب على الظرف وان دخلة الماضي ولو عكسه اي عكس ان ويلزمان اي ان ولو
الفعل لفظا او تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل عطف على ما يقع موقع منطلق ظرف وقد يجعل النحو وانطلقت بالفعل موضع منطلق وهو
عطف عليه ايضا وليكون الفعل كالعوض متعلق بمصمل فان كان الخبر جامدا اسما غير مشتق جاز اي كون الخبر جامدا لتعذره اي لتعذر تقدير الفعل وهو متعلق بجاز

هل معها الا نادرا كما مر ويختص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعم هل ثوب الكفار اي اثيب وقوله
هذا بذلك فهل جزيتك يا عمرو وافادتها فائدة النفي حتى جاز ان يجئ بعدها الا القصد للايجاب كقوله تعم هل جزاء الاحسان الا الاحسان
اي ما جزاء الاحسان الا الاحسان وقال وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة ان يدخل على الواو والفا
وثم كما تقدم في حروف العطف ولا يدخل عليها هل لان هل فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل على هل ولا تدخل
على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب المتصدر نحو قوله تعم فهل انتم منتهون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية وتقول انا
اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فا كرمني كما مر في الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الي ولا تجئ الهمزة بعد ام ويجوز ذلك
في هل وسائر كلمات الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها كما تبين من مذهب سيبويه اعني حذف همزة الاستفهام قبل هذه
الاسماء وعراقة الهمزة في الاستفهام فلا يجمع بين حرفي استفهام قال ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال
تعالى امن يجيب المضطر وقال الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن ومثل ذلك واذا جاءت ام بعد
اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعد ام نحو من يطعمني ام من يسقيني واين اكل ام اين اشرب واذا قصد به اشراك ما بعد ام فيه
فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني وان لم يقصد الاشتراك نحو من يطعمني ام يسقيني زيد جاز وانما وجب الاعادة مع قصد الاشتراك فيه لان ام
منقطعة اذ المتصلة لا بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف وهي بمعنى بل وسائر الاستفهام الذي هو معنى الهمزة فلا
يفيد معنى الاسماء الاستفهامية المنفصلة لان معناها اشياء مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم تنفصل من ام لا
بالعطف لان المنقطعة حرف مستانف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز
فيها ترك الاعادة لانها انسانح الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية في عدم العراقة وقد جمعها الشاعر في
قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم
وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص الهمزة جواز حذف المفرد بعدها اعتمادا على ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام متكلم اخر
نحو قولك منكرا او مستفهما ازيدا وازيد او ازيدا لمن قال جاءني زيد او رايت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد وهل زيدا
وهل بزيد قوله حروف الشرط ان ولو واما اما ان فالصدر الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي ولو عكسه ويلزمان الفعل
لفظا او تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض فان كان جامدا جاز لتعذره
قوله فان للاستقبال يعني سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا لو للمضي على ايهما دخلت قال تعم لو يطيعكم في كثير من الامر هذا
وضعهما كما مر في الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو يستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو اطلبوا العلم و
لو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال المص بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان
الاول سبب الثاني ومسبب لسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال انتفاء الاول
لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب فيما قال نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط
سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كما في قولك
لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والتحقيق ان لو كما قال المص هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع
الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكونه لا لعلة التي ذكرناها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في
الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم
ينتفي بانتفاء لازمه وقد يجئ جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد
استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على
كل تقدير لانك تحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام ذلك الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما لذلك الشرط ولنقيضه
فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهنتني لاكرمتك اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام
ومنه قوله تعم ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت اي لبقيت ومنه قول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم
يعصه اي لو امن لا طاع وقوله تعم ولو اسمعهم لتولوا او يكون لو بمعنى ان للمضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص
المعرب والماضي مبني قال لو يشاء طار به ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات
قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اما في نحو لو ذات سوار لطمتني ولو زيدا ضربته فلا كلام في تقدير الفعل واما في نحو لو زيدا
ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف الذي ذكرناه في ان زيدا ضربت ووجهه في الضرورة شرطها اسمية قال لو بغير الماء حلقي شرق
وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل هذا مذهب

وإذا تقدم القسم في أول الكلام جملة شرطية وعلى الشرط متعلق بفعله ولزم المضي جملة جزائية ولفظا فيصل الفعل ويسمى ... وكان جواب القسم عطف على جملة
ولفظا نحو والله إن أتيتني أو إن لم تأتني لأكرمنك وإن توسط بتقدم الشرط وغيره جاز أن يعتبر وأن يلغى نحو أنا والله إن تأتني آتك وإن تأتني والله آتك نحو والله لا أتيتك ونحو
القسم كالملفوظ لئن أخرجوا وإن أطعتموهم وما للتفصيل والتقديم

المبرد أعني تقدير الفعل بعد لو التي يليها أن وقال لشبهه الذي عنده أنه لا يحتاج إلى تقدير الفعل بل يكن أن تقع أن بنفسها عن الفعل
الذي يجب وقوعه بعد لو لأن خبر أن إذن فعل ينوب بلفظه عن الفعل بعد لو فإذا قلت لو أن زيدا جاءني فكأنك قلت
لو جاءني زيد قولوا وطلقت وضع منطلق بعضا أن إذا وقعت بعد لو المخففة وشرطها يخبرها إن كانت مشتقا وجب أن
يكون فعلا لأن الفعل المقدر لا بد له من مفسر وأن لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت فلازم أن يكون خبر أن
فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض عن لفظ الفعل المفسر أما المعنى فقد ذكرنا أن أن دلت عليه وإن لم يكن مشتقا جاز
النعت كقوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام وأما قوله تعالى يودوا لو أنهم بادون في الأعراب فلأن لو بمعنى أن المصدرية
وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم من لم يشترط مجيء الفعل في خبر أن الواقعة بعد لو وإن كان مشتقا
أيضا كما ذهب إليه ابن مالك قال الأسود بن يعفر ما خيبا في كل يوم غنيمة وأهلكتهم لو أن ذلك نافع وقال كعب أكرم بها
خلة لو أنها صدقت موعودها أو لو أن النصح مقبول ومع هذا فلا شك أن استعمال الفعل في خبر أن الواقعة بعد لو أكثر وإن لم يكن
لازما وإذا حصل الفعل فالأكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا قال تعد بالأعناق أو تلويها وتشتكي
لو تشتكيها وجواب لو إما فعل مجزوم بلم نحو لو ضربتني لم أضربك أو ماض مثبت أوله لام مفتوحة ويجوز حذف هذه اللام قليلا وإن وقعت لو مع ما في
حيزها صلة لتحذف اللام كثيرا نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني وذلك للطول وكذا إذا طال الشرط بذيوله كقوله تعالى ولو أنما في الأرض
من شجرة أقلام إلى قوله ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب إن لأن الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستمراره
ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا وأما قوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب
القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى وإن أطعتموهم إنكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم سد مسد
جواب لو وذهب جار الله إلى أن الاسمية في الآية جواب لو وقال إنما جعل جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء قوله
وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزمه المضي شرطا لفظا أو معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله إن أتيتني أو إن لم تأتني لأكرمنك
وإن توسط بتقدم الشرط وغيره جاز أن يعتبر وأن يلغى كقوله أنا والله إن تأتني آتك وإن أتيتني وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن أخرجوا
لا يخرجون وإن أطعتموهم إنكم لمشركون أقول اعلم أن القسم إذا تقدم على الشرط فإما أن يتقدم على القسم ما طلب الخبر نحو زيد و
الله إن أكرمته جازاك أو لا يتقدم والأول قد يجيء الكلام عليه في قوله وإن توسط بتقدم الشرط وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه
طالب خبر بدليل قوله أول الكلام فنقول إذا تقدم القسم أول الكلام ظاهرا أو مقدرا وبعده كلمة الشرط سواء كانت إن أو لو أو لولا
أو أسماء الشرط فالأكثر والأولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه
في إن كقوله تعالى لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الآية وأما في لو فنحو قوله ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
خير وتقول والله أن لو جئتني لجئتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جوابه لجاز حذفها ولا يجوز في مثله وكذا تقول و
الله أن لو جئتني ما جئتك ولا تقول لما جئتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وأن التي بين لو والقسم عند سيبويه موطئة كاللام قبل
إن قبل أسماء الشرط وعند غيره زائدة وأما في لولا فنقول والله لولا زيد لضربتك قال والله لولا الله ما اهتدينا والله لولا شيخنا عباد لكرونا اليوم أو لكادوا واللام
جواب القسم لا جواب لولا لذا لم يجز حذفها وأما في أسماء الشرط فنحو قوله تعالى وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة
إلى قوله لتؤمنن به وقوله لمن تبعك منهم لأملأن جهنم ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصدره كقول الأعشى
لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم في نهار القيظ للشمس باديا
وقال حلفت لها إن تدلج الليل لا يزل أمامك بيت من بيوتي سائر وأما لو انعكس الأمر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب
اعتبار الشرط وذلك بعد ذلك إلغاء القسم نحو إن جئتني والله أكرمتك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو إن جئتني فوالله لأكرمنك
وتعليل هذه الأحكام مبني على مقدمة وهي أن أداتي القسم والشرط أصلهما التصدر كالاستفهام لتأثيرهما في الكلام معنى ثم إن
كلا منهما لكثرة استعمالهم لهما وبعده عن جوابه قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه فيلغى باعتباره أي لا يكون في الجوابين علامة
أن الشرط نحو أنا إن أتيتني وأما القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فيضعف مرتبتهما حيث لا جواب لهما لفظا وأما
من حيث المعنى فالذي يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم وتخلله القسم أكثر إلغاء من الشرط لأنه أكثر دورانا في الكلام حتى
رفع الله تعالى المؤاخذة بلا نية لتمرن ألسنتهم عليه وسماه لغوا فقال تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم وأما تأثيره في الأصل في
معنى الجواب أقل من تأثير الشرط في جوابه لأن القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالتأكيد الذي تم معنى الكلام بدونه والشرط مورد في جوابه
معنى لم يكن فيه وهو التوقف فكان أداة القسم أبنى بالإلغاء عن جوابه من أداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع إمكان أن لا
يلغى بخلاف الشرط تقول أنا والله أكرمك بالإلغاء وقد أمكنك أن تعتبره فتقول لأكرمنك ولا تقول أنا إن تقيني أكرمك بالرفع
حال إن

على ان اكرمك خبر المبتدأ واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدأ وعلى هذا يحمل قوله انك ان يصرع
اخوك تصرع على التقديم والتاخير لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار
القسم اولى لتقوى القسم بالتصدر الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط ولا استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في
باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعيد يقوى بالتصدر الذي هو حقه واصله والقريب ضعيف
بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب
الى الجواب ويلغى القسم كما مر في قوله لئن منيت بنا عن غب معركة البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويته بالتصدر
مع كونه في الاصل اقوى من القسم ويجوز لك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتني فوالله لا اتيتك فالقسم وجوابه
جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لا لما قدمنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان اتيتني والله اتك فاتك
جواب الشرط والشرط والجواب ساد مسد جواب القسم واما اذا تقدم لو ولولا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابهما لا يكون
الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية تقول لو جئتني والله لاكرمتك ولولا زيد والله لضربتك قوله وان توسط اي القسم
قوله بتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او غيره يعني طالب خبر كالمبتدأ بلا ناسخ او مع الناسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على
الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله ان اتيتني اتك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجوز اعتباره لتقدم المبتدأ
عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ والقسم لغو كما في زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان اتيتني لا اتيتك
اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله
بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان هناك لجوابه طالب اخر وان تاخر عن الشرط مع الالغاء فنحو انا
ان اتيتني والله اتك الغيته لتقدم طالبين للجواب عليه وهما المبتدأ والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتني فوالله لا اتيتك جعلت
الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اعني طالب الخبر
عليه ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم ولا متاخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لا اقومن و
انا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة فلذلك نحو انا والله قائم وعلى
هذا فلا يحسن اطلاق قوله وان توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان تقول القسم اما ان يتقدم اول
الكلام او يتوسط او يتاخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله ان اتيتني لا اتيتك او لا نحو والله اني اتيك
وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم
على ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان اتيتني فوالله لا اتيتك وانا ان اتيتني والله اتك او لم يتقدم عليه ذلك نحو ان اتيتني فوالله لا اتيتك
وان اتيتني والله اتك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتاخر عنه الشرط او لا فان تاخر فان اعتبرت القسم الغيت الشرط نحو
انا والله ان اتيتني لا اتيتك وان الغيته اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تاتني اتك وان لم يتاخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة
جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لا اتيتك وانا والله اتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا والله قائم وان تاخر القسم عن الكلام
وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان اتيتني اتك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما تضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اي لا جواب
لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فيقال نحو اجيئك ان تجيئني والله ان تجيئني لاكرمنك وقد جاء ذلك
في الشعر كقوله فمن يك من جن لابرح طارقا وان يك انسا ماكها الانس يفعل وقوله فان تبتئس بالشنفرى ام قسطل لما اغتبطت
بالشنفرى قبل اطول وقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك
ما نحفى وننتعل فقول المصنف انه الماضي لفظا او معنى ليس بحتم والاولى ان يقول الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى ونعني بالمعنى نحو ان لم تزرني
لا ازورك وقد تبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بحتم بل قد يجيء الجواب للشرط مع قلته كقوله لئن منيت بنا البيت
ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لافعل وما فعل وان فعل فالمراد الاستقبال
لكونه سادا مسد جواب الشرط قال تعالى ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما تبعوا قبلتك وقوله ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا
ريحا الى قوله وتقدير القسم كالتلفظ اي القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله لئن اخرجوا او لم يكن كما في
قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان
ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة
اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة نحو
امن يضربك تضربه بجزم تضربه وكذا الو اضربك لضربته وكذا اان تاتني اتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك

لا ننتعل ونحتفي

على الاطلاق

لظلوا من

واما للتفصيل وحذف فعلها اي فعل اما وعوض بينها اي بين اما وبين فائها اي فاء اما جزء مما في حيزها اي حيز اما مطلقا اي من غير تقييد والمعنى عوض بينهما جزء مما في حيزها حال
كونه مطلقا او مفعول مطلق اي عوض بينهما جزء او اطلق اطلاقا او نعت لمصدر محذوف اي عوض تعويضا مطلقا وقيل هو اي الاسم الواقع بينهما معمول المحذوف مطلقا
وقيل ان كان اي ذلك الاسم جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني

في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل تقول متى ان اضربه يضربني بالجزم لا غير فاذا كان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام وتقوى في الهمزة ان
ائتني اتيك يعتقد به ايجاب ان تأتني وكذا ائن تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم
عليها ما يقتضي الجواب كما تقدم وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا في الشرط والجزاء معا كدخول
الموصول عليهما معا في نحو جاءني الذي ان تأته يشكرك بجزم يشكرك والدليل عليه قوله تعالى افان مت فهم الخالدون والفاء في فهم لجواب
الشرط وهي فاء السببية ولو كان التقدير افهم الخالدون لم يقل افان مت بل كان يقول اان مت فهم الخالدون اي افهم الخالدون
ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على اذا فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع جوابها لانه ليس جزاء كما مر في
الظروف المبنية بل هو في موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك فليست اذا اذن مع جملتها كان مع جملتها بل مرتبة جوابها التقدم من حيث
المعنى على اذا لانه عاملها كما تبين في المواضع المذكورة فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه ومن ثم لم يأت الفاء في قوله ائذا كنا عظاما ورفاتا
ائنا لفي خلق جديد لان التقدير ائنا لفي خلق جديد اذا متنا ولهذا كثيرا ما يكرر الاستفهام في نحو قوله تعالى ائذا متنا وكنا ترابا
وعظاما ائنا لمبعوثون لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما كرر
قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام والثاني فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمبعوثون مع ان فيه همزة قوله
الاستفهام وان ولا تعمل في غير هذا الموضع ما بعدهما فيما قبلهما وذلك للغرض الذي ذكرنا في الظروف المبنية فهو مثل قولك اما
يوم الجمعة فان زيدا قائم انتصاب يوم بقائم على الصحيح على ما يجيء مع كونه خبرا لان لغرض ذكر هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط
فان قصدت ان يكون الشرط الثاني مع جوابه جزاء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول
الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سألتني فان اعطيتك فعلي كذا الا ان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت الغاء
اداة الشرط الثاني لتخللها بين جزأي الكلام الذي هو جزاء فهما معا عن الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني
فاء كقوله فان عثرت بعدها ان وألت نفسي من هاتا فقولا لا لعا فهو بمنزلة والله ان اتيتني لا اتيتك فشرطين لفظا
اطلاما معنى ومثله ان تبت ان تذنب ترحم اي ان تذنب فان تبت ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سألتني ان لقيتني ان
دخلت الدار اعطيتك اي ان دخلت الدار فان لقيتني فان سألتني اعطك فقوله فان سألتني مع الجزاء جواب فان لقيتني وقولك
فان لقيتني مع جوابه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر قوله واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء
مما في حيزها مطلقا وقيل هو معمول المحذوف مطلقا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني اعلم
ان اما موضوعة للتفصيل بمجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى اخر ما تقصد وللاستلزام
شيء لشيء اي ان ما بعدها شيء يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شيء لشيء اي استلزام الشرط
الجزاء كما ذكرنا في الظروف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه
وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في جميع مواقعها فالتزم ذكر المفصل بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله واما الذين
في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى
التزام التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان تقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل
موضوعة للتفصيل وهو مقتض تكررها كما ذكرنا في قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستثقال لهذا ايضا و
ايضا فان في ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم في الحقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم
في جميع الكلام تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم يعني ان يكن اي ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا
جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم
لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شيء واقيم ملزوم
القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضهم الكلي وهو لزوم
القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان
مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم
اعني الشرط وحصل ايضا من قيام جزء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء اخر الا ترى ان خبر المبتدأ الجزاء
بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده ويحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام
كما هو حقها ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول الكلام وكذا يتقدم على الفاء مع جزء الجزاء المفعول به او الظرف
نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب فانتفيت انهما ملزومان لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم
وذهابي

وذهابي لان اما يوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الجزاء كالحال نحو اما مجردا فانا ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضربا كالامير
فاني ضاربك والمفعول له نحو اما تاديبا فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا
في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا تقول مثلا ان جئتني زيدا فانا ضارب على
ان زيدا مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شيء من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع اخر من
التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سائر وكذا نحو اما زيدا فما اضرب ولا يقدم من اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا
لانك لا تتجاوز قدر الضرورة فلا تقول اما زيد طعامك فلا ياكل وقد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء جزاء اما مقام شرطها
كقوله تع فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فقوله فروح جواب اما استغني به عن جواب ان والدليل على انها ليست جواب اي اما يكن من شيء فان كان من المقربين فله روح وريحان
ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني
فاكرمك قال تع اما اذا ما ابتليه فقدر عليه رزقه فيقول اي اما يكن من شيء فاذا ما ابتليه يقول وانما وجب الفاء في جواب اما
ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقم لانها لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح ان تعمل في الجزاء الذي هو ابعد
منها من الشرط لانه ربما اذا حذف الجزاء في نحو اتيك ان تاتني فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط والجزاء فعدم الانجزام عند
حذف الشرط اولى واما قولهم افعل والا اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط هاهنا واما كما ذكرنا بمعنى ان واما تفسير سيبويه لقولهم
اما زيد فمنطلق بمهما يكن من شيء فزيد منطلق فليس لان اما بمعنى مهما وكيف هذا ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحت لان معنى اما يكن
من شيء فزيد منطلق ان كان شيء فزيد منطلق اي هو منطلق البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف
شرطها على ما بينت من مذهبهم في اما انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء في جواب اما الا لضرورة نحو قوله فاما القتال لا قتال
لديكم او مع قول محذوف يدل عليه محكيه كقوله تع فاما الذين كفروا الم تكن اياتي اي فيقال لهم الم يكن ولا يقع بين اما والفاء جملة تامة مستقلة نحو
اما زيد قام فعمرو كذا لان الواقع بينهما كما تقدم جزء الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة تامة مستقلة واعلم
انه قد يجيء بعد اما ما يتكرر ذكره بعد فائها وذلك اما مصدر مكرر وضمنا بان يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما
فعالم واما صفة مكررة لفظها بعد الفاء نحو قولك اما صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف واما عالما فعالم ونحو ذلك واما غيرهما نحو واما
البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فعفيف تام زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين
نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لا الى حد الوجوب والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطي ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجوزون
الرفع والنصب فيه كما يجيء واما الحجازيون فانهم يجوزون فيه الرفع والنصب والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر
والوصف فمرفوع عند الجميع معرفا كان او منكرا الا ما سيجيء فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين واما النصب
فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين فقال شارح كلامه وذلك لانه راهم ينصبون المعرفة
والنكرة فلا يصلح للحال فبقي مفعولا له فمعنى اما سمنا فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اي مهما يذكر
زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه ونصب المصدر المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما لم يجيزوا في معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب
المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول مثلا اما علما فعالم اي ان تذكر زيدا عالما فهو عالم او المذكور بعده اي عالم
في مثالنا فيكون حالا موكدة ثم قال سيبويه اما الرفع في المصدر فعلى انه مبتدا والعائد اليه محذوف نحو اما العلم فعالم اي عالم به كقوله تعالى
واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه اقول والدليل على انه يجوز عند بني تميم نصب معرف المصدر انهم يجوزون واعلم حكى
عنهم سيبويه اما العلم فعالم بزيد بنصب العلم اي فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اي انا ضارب الناس
فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشيئين
المذكورين في المصدر الواقع حالا عند بني تميم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز اما
للسمن فسمين واما للعلم فعالم والاولى ان يكون المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على انه حال مما بعد الفاء وفي المصدر المعرف على انه
مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدا ما بعد الفاء خبره وبلا تقدير
ضمير كل ذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه ان تقول ان مثل الكلام انما يقال اذا ادعى مخصم ثبوت الاشياء له فلا يعلم السامع هذا م
بعض تلك الدعاوي لو يدفع كما تقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال لان المعنى
اما اذا كنت سمينا وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اي بدا من نفسك العلم وتمدحت به وادعيت ذلك فانت
في الحقيقة كذلك كما تقول اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم لا مثلك واذا كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا امنوا على الحمل المذكور اي يا ايها المدعون للايمان امنوا حقيقة فالحال على هذا انما بعد الفاء والتقدير ان يكن شيء فانت

علم

عالما فانا اى ان كنت عالما فحقيقة من كنت عالما صورته في العلماء والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على هذا الوجه او تجعله مفعولا
مطلقا على ان معنى اما سمنا فسمين ان يذكر شيء فهو سمين سمنا وكذا في نحو اما سمنا فلا سمن لي اما يكن شيء ذا سمن فيه سمنا واما المصدر المعرف فنحو
مطلق لا غير مما بعد الفاء فنحو اما العلم فعالم اى مهما يكن شيء فزيد عالم العلم ولما الكلام على التركيب كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمنا فانت
سمين او فانا فسمين فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع في نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما جاز ذلك لتضمن المبتدأ معنى الخبر مع
التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم بمثله خبر مبتدأ محذوف وعائدك انت سمين وزيد عالم وعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم و
كالظاهر القائم مقام المضمر نحو لا ارى الموت يسبق الموت شيء وكذا الحال الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اى فانت صاحبهم
ولم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى مضمر وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم اى فانت عالم اى فانت هو واما نحو اما العلم فلا علم واما
العلماء فلا علماء فاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدأ وقولك اما العلم فلك علم اى لك شيء منه واما العالم فلست بعالم اى
به وانما اكتفوا مضطرين في مثل هذا الخبر بالفاظ التي اسناد المضمر ان لم يطرد ذلك تنبيها على الاصح كما مضى في باب المبتدأ من نحو زيد ضرب زيد
لانهم لما غيروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسيط الفاء وبينهما فكانهما ليسا بمبتدأ وخبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو
عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان او لا وحكى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي خبيثة قليلة وقال ومع ذلك
لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرفة الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا
معينين فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اباك قوله اما الحمل على الحال في مثله ضعيف في المعنى
بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان المعنى فذو عبيد اى تملكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلها اى فانا غلبتهم بالفضل
وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان فيه مبتدأ اى اما كونه عالما فحاصل والخبر محذوف لما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو
عالم اى اما عدم كونه عالما فليس بحاصل وقال سيبويه لا في ان لا يكون زائدة كما في قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وفي الصورة التي ذكرتها خبط
كثير للنحاة وهذا الذي ذكرته اقرب عندي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وفي هذا
قليل وقوعه قبل ذلك فليتفرج واو مما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا تقل زيدا فضربت
ولا زيدا اضربه بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم قد ذكرنا في باب المبتدأ
انه مثل على كلام عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش وانما جاز تقديرها بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل لفاعله و
النهي لالزام ترك الفعل لفاعله فناسبا الزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان تقدم ما قبل المنصوب حتى تدخل الفاء على الامر و
النهي فان ما قبل فاء اما ملزوم لما بعدها كما ذكرنا واما قوله واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله
فأووا وقوله اذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلاة فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو قولهم زيد حين لقيته
فانا اكرمه على ما مر في الجوازم وذلك في اذ مطرد على ما مر في الظروف المبنية ويجوز ان يكون قوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله
فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب والرجز فاهجر اى مما اضمر فيه اما وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو فسيقولون فأووا فاقيموا في الظروف
الماضية التي هي اذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالا لما ذكرنا في نحو اما
زيد فمنطلق من الغرض المعنوي اى قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة
لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله وهو معمول لما في حيزها اى ما بين اما والفاء معمول لما في حيز الفاء اى لما بعدها وليس ذلك مطلقا
عند المصنف لان المبتدأ في نحو اما زيد فقائم خرج عنه اذ العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط في نحو قوله تعالى
اما ان كان من المقربين خارجة عنه قوله مطلقا اى سواء كان ما بعد الفاء شيء يجب له صدر الكلام كان وما النافية في نحو اما يوم الجمعة
فانك مسافر او لم يكن وذلك للغرض المذكور وهذا مذهب المبرد اختاره المصنف وبعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اى سواء كان
بعد الفاء شيء يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها او لا نحو اما زيد فقائم عنده بتقدير اما ذكرت زيدا فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد منطلق
اى اما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشيء اذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو اما زيد فقائم على تقدير اما ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز
اتفاقا ولجاز الرفع اختيارا في نحو اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا شاذا بل يجب ان يكون قائم فيه واما ارتكبوا هذا المذهب نظرا الى
ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم ولم يتنبهوا ان التقديم في مثل هذا المقام
الخاص للاغراض المذكورة وذهب المازني الى انه ان لم يكن بعد الفاء مستحق للصدر كان ما او مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ككون
العامل صفة ومعموله قبل موصوفه نحو اما زيدا فانا رجل ضارب او كون المعمول تمييزا وعامله اسم تام نحو اما درهما فعندي عشرون او كون
العامل مع نون التوكيد نحو اما زيدا فلاضربن او صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك فان لم يكن احدها فالعمل لما بعد الفاء وان كان
بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فالثاني وليس بشيء لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور
مع المانع

شيخ ... في بعض نسخها تاء التأنيث الساكنة تلحق الماضي لتأنيث المسند اليه ان كان اى الفعل ظاهرا غير حقيقي ... ام ... ان ... نحو ... في ... وبعض
... واما الحاق علامة التثنية والجمع فضعيف التنوين مبتدأ ونون خبر وساكنة نعت لنون تتبع حركة الآخر جملة فعلية نعت لها ... الاخر ... التنوين ... فعلت
الى المقدر على قوله لتأكيد الفعل لانه جار ومجرور متعلق بفعل لفظا وتقديرا وهذه الجملة نعت لها ايضا وتقديره لا يكون التأكيد لتأكيد الفعل ... عطف
المعطوف ... التنوين نون ساكنة تلحق الآخر لتأكيد الفعل ثم ... الى آخره ... التنوين للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف

مع المانع الواحد وهو الفاء فلا بأس بجوازه مع مانعين والاكثر لان الغرض منهم مجيئه لتحصيل الفاء مانعين نصا على والدليل على ذلك
امتناع النصب في نحو اما زيد فانا قائم ولو كان معمول مقدر لامتنع تقديم ناصب نحو كرهت وغيره قال ابن خروف وقد يبدل ل
المبهم ... من ... قال ... رجل ... اذا الشمس ... فيحصر قوله ... كلا ... بمعنى الردع بمعنى الزجر
تقول انحص ... بغضك فيقول كلا ردعا له ... كقولك نعم رب ارجعون لعلى
اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم بما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشئ منكر فتذكر عقيبه كلا بيانا لكونه منكرا
كقوله تعالى واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تعالى كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز
ان يجاب بجواب القسم كما في الاية وان لا يجاب به كقوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي وليست للردع اذ لا معنى له
الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما في قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوقف
عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل ... عن تمامه ... هي
لان الحروف لا يستقل ... كلا ... واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم ... لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها
لمعناها لانك تردع عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بان فلم
يخرجها ذلك عن الحرفية قوله تاء التأنيث الساكنة تلحق الماضي لتأنيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمع
فضعيف اعلم انه انما جاز الحاق علامة التأنيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه دون المسند الاتصال بين الفعل وهو الاصل في كونه
مسندا وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا
يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه في نحو يضربان ويضربون وتضربين وتأنيث الفعل لاجل
تأنيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اى اضرب اضرب ... وقوله تعالى
رب ارجعون اى ارجعني ارجعني ... وهذه التاء الساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول
الامر بسكون هذه على بنائها والمتحركة لانها كالحرف الاخير من الكلمة ... على اعراب ما ... ودليل كونها كلام الكلمة ... دوران الاعراب
عليها نحو قائمة وتقلب الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التاء الفعلية هو السكون
لم ترد اللام المحذوفة ... التاء ... ان ... لاجل الالف ... وهي كجزء الكلمة فالحركة ... كاللازمة
الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها كلا حركة بخلاف حركة اللام في لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافى ... وقولن
فان عين الفعل ... فلان سكون لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية بل
اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل في اضرب لتضرب كما بينا فاصل لام لم يخافا وخافا ولم يقولا وقولا هو الحركة وهي لان متحركة
بحركة كاللازمة لان هذه الحركة لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب ولم يقل ... وقل
لان اللام وان كان اصلها الحركة الا ان حركتها الآن عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين
وان تحركت الواو والياء لان اصلهما اى الحرفين السكون كالتاء الفعلية ... ضعيفة ... التاء لكون الالف كجزء الكلمة
... ولا يقولون ... لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها ... الاتصال كالضمير قوله واما الحاق
علامة التثنية والجمعين فضعيف يعني نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك فيكون الالف والواو والنون مثل التاء حروفا منبئة من اول
الامر على ان الفاعل مثنى او مجموع ولا تكون اسماء الضمائر لئلا يلزم اذن تقدم الضمير على ما يعود اليه من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا وربه رجلا
وفي باب التنازع ولكونها حروفا لا ضمائر جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع
للعقلاء وجاء ايضا استعمال النون في الرجال كقوله يعصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قال النحاة ولا منع من جعل
هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها واما الفائدة في مثل هذا الابدال فما مر في بدل الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر
مهما قوله التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا
الى علم آخر التنوين في الاصل مصدر نونت اى ادخلت نونا قوله نون ساكنة يدخل فيه نون من ولدن ولم يكن قوله تتبع حركة الآخر يخرج امثالها
لان آخر هذه الكلمات نون ساكنة لا ان يتبع حركة آخرها وقد استفيد منه ان التنوين بعد الحركة واما لم يقل يتبع حركة الآخر ولم يقل آخر الاسم
ليشمل تنوين الترنم في الفعل نحو قوله وقولى ان اصبت لقد اصابا قوله لا لتأكيد الفعل يخرج نون التوكيد الخفيفة وانما لم يجعل التنوين في
الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط في الوقف رفعا وجرا ولذا كتب في حال النصب الفا لانها تقلب الفا فيها
وقد ذكرنا اقسام التنوين في اول الكتاب قوله ويحذف من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم نحو جاءني زيد بن عمرو وانما ذلك لكثرة استعمال
ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذا ... هذا ...

ي ... التنوين من العلم موصوفا ... موجب كان المقدر ... كان العلم موصوفا ... من المجرور وهو العلم اى ... من التنوين ... كونه موصوفا ابن متعلق ... موصوفه ... جرى ... ان العلم متعلق ... عصاه

تقال

الذي

ولم الثوب

يقوله ... ونحو

ثن

كأنه من العلم وكذا طاهر بن طاهر ويحيى بن يحيى وفضل بن فضل لا يقع بعيره ... لا يعرف على انه جرى مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان
بهذه الصفة فان لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم بن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم
يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله ايضا كذلك مع ان حذف التنوين انما حذف في الموصوف لكون موصوف الصفة كاسم واحد
والتنوين علامة التمام وليست العلة موجودة في المبتدأ مع خبره وحكم ابنة حكم ابن في الموصوف بين علمين كما مر في باب النداء وحذفها
في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المئي وقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا ضرورة وقرئ في الشذوذ قل هو الله احد الله

قوله نون التوكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم
وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه
مفتوح وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا تدخلهما الخفيفة خلافا ليونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل
فان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وترون وترين واغزون واغزن واغزن والمخففة تحذف للساكن وفي الوقف فيرد ما حذف وفي
المفتوح ما قبلها تقلب الفا اقول انما حركت المشددة بالفتح وكسرت بعد الالف لانتهاء الف الفصل نحو اضربان واضربنان تشبيها
بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا النون في الاسم المثنى نحو الزيدان قوله تختص بالمستقبل لم يدخل على الحال
والماضي لما مر في باب المضارع ودخولها في الاغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض واما في المستقبل
الذي هو خبر محض فلا يدخل الا بعد ان يدخل على اول الفعل ما يدل على التوكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما المزيدة نحو اما
يفعلن ليكون الاول توطئة لدخول نون التوكيد وانما اثر الطلب على غيره لان الطالب ... وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض
والعرض والتمني والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن وهل تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات
الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال فبعد كندة تمدحن قبيلا وتقول لم تكتبن وانظر متى تفعلن قال واقبل على رهطي ورهطك نبتحث مساعينا
حتى ترى كيف تفعلا والخبر المصدر بحرف التوكيد نحو والله ليضربن وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما في
اما تفعلن ومتى ما تفعلن وايهم ما يفعلن واذا ما يفعلن واينما تكونن اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما وقد يدخل نون التاكيد
اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه نحو قوله فمهما تشأ منه فزارة تمنعا وقوله نبتم نبات الخيزرى في الثرى حديثا
متى ما ياتك الخير ينفعا لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو ان تفعلن افعل قال من تثقفن منكم فليس بآئب
ابدا وقتل بني قتيبة شاف ويجئ النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تليها اولا الزائدة في غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو بجهد
ما تبلغن وبعين ما ارينك اي اتحقق [illegible] يطلب امرا لا يناله الا بشقة ومن عضة ما ينبتن شكيرها ولكون
كان له اصل وامارة تدل على شيء لو وقل ما تقولن وكثر ما تفعلن وربما تقولن وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيره لان
الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فضرورة وانما حسن لان ما يدخل في رب
وبعض [illegible] ويجئ النون بعد المنفي بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفي قياسا عند ابن جني لانها اذن تشبه النهي واستشهد بقوله واتقوا
فتنة لا تصيبن وقيل ان لا في الاية للنهي وقد يجئ مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار يضربن زيد وعند ابن جني على انه بعد النفي غير
العارية عن معنى الطلب لتجرده من ما المؤكدة في الاول قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي من حيث الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم
يعلما شيخا على كرسيه معمما وربما لحقت المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن قيل وقد يدخل اسم
الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال اريت ان جائت به املودا مرجلا ويلبس البرود اقائلن احضروا الشهود وقال اخر يا ليت شعري
عنكم حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله وليس حاملني الا ابن حمال ثم ان النون يلزم من هذه
المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لاقومن بشرط ان لا يتعلق بجار سابق كقوله ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون
وقوله ليعلم ربي ان بيتي واسع شاذ عند البصريين كما ذكرت واكثر دخولها في الامر والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج في [illegible] لا تترك
مع ما [illegible] فاما ترينى ولى لمة فان الحوادث اودى بها وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها قوله وما قبلها مع
الضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين وهو الواو واما ان ينضم ما قبلها كانصروا واغزوا او ينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما
قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد للساكنين في كلمتين اولهما مدة وان كان الثاني لشدة الاتصال وعدم الاستقلال في
كالجزء من الاول الا انها على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وهي ضمة ما قبلها فالاجتماع
هذه الاشياء كان الحذف قال سيبويه قالوا اضربن واغزن كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتمودة وتمود وتوق والمفتوح
ما قبلها تحرك للساكنين بالضم وانما لم تحذف لانها ليست بمدة كما يجئ في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم تكسر ولم
يفتح اجراء لما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضمة فيه قوله ومع المخاطبة مكسور لان ضمير المخاطبة

ياء

يا، فان كان ما قبلها مكسورا كاغزي واضربي وارمي وحذفت الياء للساكنين كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشين
وارضين اجراء لما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذف يا
الضمير بعد الفتح لغة طائية نحو ارضن في ارضي قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربن
لتغزون وارمين واخشين في المثنى نحو اضربان وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الالف التي قبل الالف فتحة ولعل مراده هذا اما فتح ما قبلها في الواحد
المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور ولكون النون كجزء الكلمة وانها رددت اللامات المحذوفة للجزم او الوقف
في نحو لتغزون ولترمين ولتخشين … لما كان الجزم او الوقف الجاري مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب
لا جزم ولا وقف وهذا الذي ذكرنا من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابي علي وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين مع ان
كان الفعل ومبنيا لانه لما لحقته النون بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه
للساكنين لوليه بالفتح صيانة للفعل من الكسر اخ الجر بل الضم فرقة كما كانت في اضربن لان الاقرب الساكن بحركة كالحركة الاولى لكون
اللام محركة في الاصل في المضارع وكون النون كجزء الكلمة لاتصالها بنفس الفعل الا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف ارحل لكونها
كالالف مردود العين المحذوفة للساكنين في قومن ولم ترد في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون واما
على مذهب من قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب او البناء فانه يقول انما رد اللام وفتح في الناقص نحو اغزون
وارمين اذ لو لم يرد لفاتت اغزن بالضم وارمن بالكسر فكان يلتبس بالاول جميع المذكر وبالثاني الواحد المؤنث ففتحوا ما قبل النون في كل
ما ذكر صحيحا او معتلا واما رد اللام في ارضين واخشين فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس بشيء اخر هذا ولا يغتر على ما حكي عن الفراء
الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني نحو والله لهم من زيد وارمن بابيد وليخشين زيد واخشين زيد
وعليه قوله اذا قال قطني قلت بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا وانما لم يحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذفوا الواو
والياء في اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان الالف اخف
من الواو والياء وايضا المد فيها اكثر منه في الواو والياء والمد قائم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالضالين واما الالف
في اضربنان فلم يحذف لانها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه واما حذف النون التي هو علامة الرفع في
الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا يدخلها الخفيفة اي لا يدخل الخفيفة المثنى
وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما مع المثقلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان
بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها في نحو امنني بامنونا الوقاية واضربان نعمان
وان كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون نعمان لان نون الوقاية ونون نعمان ليستا بلازمتين واما
يونس والكوفيون فيجوزون الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان يبقي النون عندهم وهو المروي عن يونس لان الالف
قبلها كالحركة لما فيها من المد كقراءة نافع محياي وقراءة ابي عمرو واللائي وقولهم التقت حلقتا البطان ولا شك ان كلا اورده في
مقام الشاذ فلا يجوز القياس عليه واما ان يتحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله تعم ولا تتبعان بتخفيف النون واعلم ان كلا من
الخفيفة والثقيلة عند سيبويه اصل برأسها وعند الكوفيين المثقلة اصل المخففة قوله وهما في غيرهما اي النونان في غير المثنى
وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النون معاملته
مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها
قد بينا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما
مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر
وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزن وارمن بحذف الواو كما حذف مع
الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن بالكسر بحذف الياء كما حذفت في نحو اغزي الجيش وارمي الغرض
ويضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمت مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرت مع المنفصلة نحو
نحو اخشين كما في اخشي الرجل قوله فان لم يكن بارز اي هو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة وفتح بها
الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار
كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا هو نبذة كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو
الالف فقط بل الواو والياء في رضوا وارضي متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن فكالمتصل
على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل في ان قياس النون على المتصل والمنفصل فاستدل مثلا لم يحذف اللام في اخشيا وارميا

في اضرب الرجل

واغزوا

ولقد أكد حذفت في اخشون وارم واغزن ولم تحذف الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضى الامر ولم يحذف فكما في ارموا الرجل وارمي الغرض
وكل علة تذكر هاهنا في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول فما فائدة الحمل وانما يحمل النحوي الشيء على الشيء اذا لم يمكن في المحمول ثبوت العلة فيه كالمحمول
عليه بل اشتباهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المحمول كحمل ان على الفعل المتعدي وان لم يكن في ان العلة
المقتضية الرفع والنصب كما كانت في المتعدي قوله والخفيفة تحذف للساكنين وذلك اذا لاقى الخفيفة ساكن بعدها كقوله لا تهين الفقير
علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حطا لها على التنوين لان الاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون لان التنوين
الخفيفة فانها قد يترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون النون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحذف في ابن وابنة تبعا
بالشرط المذكور قياسا وفي غيره ضرورة كقوله وحاتم الطائي وهاب المئي والنون الخفيفة يحذف للساكنين مطلقا وقال سيبويه عن يونس
اذا قال بعد نون الخفيفة في اضربان واضربنان ساكن تبدلها همزة مفتوحة نحو اضربان الرجل واضربنان الرجل قال سيبويه ولو جوزنا
لحاق الخفيفة المثنى فالقياس حذفها للساكنين كما يحذف اذا تلاقي المفرد المذكر والمؤنث وجمع المذكر وتسقط الالف ايضا في اللفظ
للساكنين واذا وقف على فعل في اخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني انه يقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربن قال سيبويه
وقياس مذهب يونس في اضربنا واضربنان ان تقلب النون الخفيفة الفا فيمد فيها المدة الطولى بقدر الفين وقال الزجاج لو مددت
الالف وطال مدتها ما زادت على الالف لانها حرف لا تكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها قال السيرافي ليس هذا القول الذي انكره الزجاج بمنكر وذلك
انه يقدر ان المد الذي يأتي به بعد النطق بالالف الاولى يراد به الف اخرى وان لم ينفصل عن الاول ولم يتميز ويحذف في الوقف المضموم
ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو اضربُن واضربِن وكان يونس يقول ابدلها واوا بعد الضمة في نحو اخشوُن وياء في نحو اخشيِن فيقول اخشوا
واخشي قال الخليل لا ارى ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيدو ومررت بزيدي وهي غير فصيحة واما في نحو اضربن و
اضربن فيقول يونس اضربوا واضربي وفاقا لغيره في اللفظ الا ان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند غيرهما الضميران
المردودان بعد حذف النون كما يجيء وتقول في هل يضربن وهل تضربن هل يضربوا وهل تضربي بلا نون والواو والياء بدلان من
الخفيفة وعند غيره هل يضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد حذف نون التوكيد مع رد النون التي سقطت لاجل
نون التوكيد كما يجيء قوله فرد ما يحذف يعني اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ان يلي في الوصل حذف منه من الواو والياء
وحدهما كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشي ام الواو والياء مع النون التي بعدها كما
تقول في هل يضربن وهل تضربن وهل تخشون هل تخشين هل يضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بناء
على انهم قد ردوا النون الخفيفة المحذوفة للوقف معد من اصلها العدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فانه الوقف على جاءني قاض
جاءني قاض على الافصح بغير رد الياء لكون التنوين لانه اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة مع عروض الحذف هذا اخر شرح المقدمة و
الحمد لله على نعماه وافضاله ونسأله توفيقا لمرضاته وصلواته على محمد وكرام اله وقد تم تمامه وختم ختامه في الحضرة المقدسة الغروية على
مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وستمائة ولنذكر احكام هاء السكت وان كان المص ذكر بعضها
في التصريف وحروف التذكير والانكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة اما هاء السكت فهي هاء تزاد في اخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين
احدهما اذا كان اخرها الفا والكلمة حرف او اسم عريق في البناء نحو لا وذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفية فاذا جئت بعدها
بهاء قال بان من الالف وانما لم تلحق الاسماء المتمكنة نحو ادعي وحبلى او العارضة البناء نحو لا فتى فلا تأتي بهاء السكت لما الخوف لالتباس
هاء السكت بهاء الضمير المضاف اليه فان الاسم العريق في البناء لا يضاف منه الا كم ولدن ولدى واما لكون الاعراب مقدرا في الف نحو
وشبه الحركة الاعرابية في لا فتى وحسن ذلك انها لا تلحق المتحرك بحركة اعرابية او بشبه الاعراب واما الف نحو هذا وهؤلا فليس الحركة الاعراب
فيه مقدرة بل لو كان فكان الالف حرفا صحيحا ايضا لكان متحركا بحركة بنائية نحو هو وهي وهؤلاء ولا تلحق هذه الهاء ساكنا اخرا غير الالف
المذكورة سواء كان واوا او ياء كهو وهي وهذي او غيرهما كم ومن ونحو ذلك لان الالف اخفى فهي الى البيان احوج بل تلحق الالف والواو و
الياء في الندبة نحو واغلاماه واغلامكموه واغلامكيه وفي الانكار نحو الامراه والامروه والاميريه لقصدك الى زيادة مد الصوت
فيها في تلك المواضع والثاني اذا وقفت على كلمة محركة الاخر بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة اذ لو لم تزد الهاء
لسقطت الحركة للوقف وانما لم يبين الاعرابية لعروضها وسرعة زوالها وذلك قولك هاء رجلاه وضاربانه ومسلمانه ومسلمونه
هنه وغلاميه وهيه وضربتكه وبكمه وشه واضربيه وانطلقه وضربته ونعمانه وقاضيه وغلاميه وهوه وهيه وانيه وكيفه وغير
ذلك ودخولها فيما قبل اخره ساكن اقوى من دخولها فيما قبل اخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو اسكن الاخر ولم يلحقوها النون التي في الامثلة
الخمسة نحو تضربانه وتضربونه وتضربينه لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان تلحق الهاء
وضربنه للالتباس بضمير المصدر وضربنه بالمفعول به ايضا وليس بشيء لان الخليل حكى انطلقنه عن العرب ولو كان اللبس مانعا لم يقولوا
اعطيتكمه

اعطيتكمه وانه وليته ولعله واعلمه وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الهاء لمشابهتها الهاء وذلك في انا وحيهلا ولم يلحقوها اخر نحو
لا رجل ورايت زيد وخمسة عشر لعروض حركة البناء فتشبه بذلك حركة الاعراب وكذا لم يلحقوها اخر الماضي المجرد لانها لا تلحقها اخرى كما ذكرنا في باب
المشابهة المعرب فكان حركته اعرابية فلم يقولوا ضربه واذا كانت الكلمة قد ذهب لامها جزما او وقفا فان بقيت على حرف واحد فهاء السكت
واجبة نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن وان كانت على اكثر من حرف واحد نحو لم يغزه وارمه واخشه ولم يغزه ولم
يرمه ولم يخشه فالهاء في مثلها ليست بواجبة لكنها الزم ههنا منها في نحو فيم ومسلمونه لانك اذا لم تأت بالهاء سكنت اخر الكلمة بعد حذف
حرف منها وهو اجحاف وهي في نحو اعد واقم في قولك ان تعد اعد وان تقم اقم الزم منها في نحو اغزه ولم يرمه لان الاجحاف ههنا اكثر لو سكن العين
وذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت من المتحرك الاخر الا ما حذف من اخره شيء ولا يقفون
على ما لم يحذف منه شيء كانا ولعل وليت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن عمر ان بعض العرب يقف على المحذوف
الاخر ايضا نحو لم يغز وارم بالاسكان من غير هاء قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في ما الاستفهامية المجرورة والفها بعد حرف
الجر كالام وعلام اكثر من حذفها واما في ما المجرورة بالاضافة نحو مجيء مه ومثل مه فالهاء عند الوقف لازمة كما في ره وقه وقد مضى تعليل ذلك
في باب الوقف ان شاء الله تعالى وقد يحذف هاء السكت في الدرج كهمزة الوصل الا ان يجرى الوصل مجرى الوقف كقوله تعالى هلك عني
سلطانيه خذوه ووصلها وحقها السكون وان وقعت بعد الالف لان اجتماع الساكنين محتمل في الوقف وحركها من يثبتها وصلا بعد
الالف مجريا للوصل مجرى الوقف اما بالضم تشبيها لها بهاء الضمير او بالكسر للساكنين وروى على الوجهين يا مرحباه بحمار عفراء واما
شين الكشكشة وهي في لغة بكر بن وائل فهي الشين التي تلحقها بكاف المؤنث في الوقف اذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف فيلتبس بكاف المذكر
وجعلوا ترك الشين في الوقف علامة المذكر فيقولون اكرمتكش فاذا وصلوا لم ياتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين
وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف فاذا وصلوا حذفوا وعن بعضهم [illegible] الحاق السين وناس كثير من تميم ومن اسد
يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شينا قال تضحك مني ان رأتني احترش ولو حرشت لكشفت عن حرش وذلك ايضا للغرض المذكور
وانما ابدلوها شينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق لانها ليست حلقية وقد يجرى الوقف مجرى الوصل ويجرى
الوقف [illegible] قال فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى ان عظم الساق منش دقيق واما حرف الانكار فهي زيادة تلحق
المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاءني
زيد فيقول من يقصد تكذيبك ازيدنيه اي ازيدا يأتيك انه [illegible] اي كيف يجيئك هذا العالم [illegible] اي انا لك او يقول
ذلك من لا يشك ان زيدا جاءك [illegible] فكأنه يقول من يشك في هذا وكيف لا يجيئك وقال الاخفش ان هذه الزيادة
موضوعة لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط فان زيدا انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه التهزء والسخرية فكانه يقول كيف لا يجيئك
[illegible] وانت الجليل العظيم كقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم هذا قوله والاولى ان يبقى انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على السخرية وانما
تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف والانكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان
استفهاما على الحقيقة لا على وجه الانكار لم تلحق او فصل بين الهمزة والمذكور بقول او ما هو بمعناه نحو ان تقول زيد او تكلم زيد و
الاغلب مع حصول الشرائط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وحركته اعرابية كانت او بنائية نحو اذهبتوه
لمن قال ذهبت و انا انيه لمن قال انا فاعل وربما زيدت مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة بما يصح
المعنى بلحاقها به من جملة كلامه فتقول لمن قال ذهبت الذهبتاه ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قيل له اتخرج ان اخصبت البادية
فقال انا انيه منكرا لرأيه ان يكون على خلاف ذلك ولو حكى لقال اتخرجوه ثم نقول اخر الكلمة اما ان يكون ساكنا او متحركا فان
الساكن اما حرف علة او صحيح فالاول نحو جاءني القاضي ورأيت المعلى وزيد يغزو وحكمه ان يزاد على الحرف مثل اخره فيجتمع ساكنان
فيحذف اولهما فتقول القاضيه والمعلاه ويغزوه وان كان الساكن صحيحا تنوينا كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر للساكنين
فلا يكون زيادة الانكار اذن الا الياء نحو ازيدنيه والمتحضريه وان كان متحركا فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت
او اعرابية فياء بعد الكسرة وواو بعد الضمة والف بعد الفتحة نحو ازيدوه وازيداه وازيديه والامرهوه فليست مدة الانكار اذن
كمدة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز ان تلي مدة الانكار بان [illegible] بعد المذكور [illegible] في اوله
همزة الاستفهام فلا يكون المدة اذن الا ياء لانك تكسر [illegible] للساكنين [illegible] لان حرف المد
[illegible] خفيفان [illegible] قال المصنف [illegible]
تحرك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مدة [illegible] بعد المتحرك [illegible]
في حال الوقف والوقف على ما بالالف [illegible]

احدی الالفین وقیاس ما قاله ان یبقی المعتل انیسیا القاضی والغزو والنیان او یبدل بالزیادة وهذا الذی قاله من تخصیص ان بالساکن اخره لم یجیٔ
فی کلام النحاة وانما هو قیاس منه ثم اعلم انه یجوز الانکار والحکایة مع ترك مدة الانکار وان کان الکلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه
یجب ترك الزیادة نحو ان زیدا یا فتی کما تترك العلامة فی من حین تقول من یا فتی وانما یجوز اثبات التنوین ههنا فی حال الوقف لقصد الحکایة
ومع زیادة الانکار یتوسط التنوین ویبقی لحاله موقوفا علیه فلا یستنکر بقاء التنوین فی الوقف ومدة الانکار تقع فی منتهی الکلام بعد
الصفة والمعطوف وغیر ذلك نحو ان زیدا او عمراه فیمن قال لقیت زیدا وعمرا وان زیدا الطویلاه وقد قال ضربت عمرا قلت اضربت عمراه
فتدخل همزة الانکار علی الجملة والمفرد وعلی ای قسم شئت من اقسام الکلام بخلاف الف الندبة کما مر فی المنادی ولا بد فی حال الوقف
من هاء السکت ههنا واما حرف التذکر فلیس فی کلام فصیح وانما یکون ذلك اذا نطق من یتکلم بکلمة ولا یرید ان یقف ویقطع کلامه فیصل
اخر تلك الکلمة بمدة تجانس حرکتها ان کان متحرکا کما یقول فی قال ویقول ومن العام قالا [illegible] فتمد اللام الی ان تتذکر ما فنی ویصله
به ویقول وا ومن العامی [illegible] ساکنا وان کان الاخر ساکنا صحیحا او تنوینا کان او غیره نحو هذا سیقی الی [illegible] اردت سیف
من صفته کیت وکیت وتقول فی قد قدی الالف واللام فی نحو الحارث مثل القدی والی وان کان
اخره ساکنا حرف مد نحو القاضی والعصا ویغزو مددت ذلك الحرف الی ان تتذکر ولا تجتلب
مدة اخری ویجوز ان یبقی اثر [illegible] وتقف الامر کما فی مدة الانکار ولا
یلی هذه الزیادة هاء السکت بخلاف زیادة الانکار لان
هذه انما تزاد اذا لم یقصد الوقف
والله اعلم بالصواب
قد تم الکتاب
بعون الله

قبل